



معهد البحوث والدراسات الإفريقيّة



أعمال الندوة الدوليّة للقرن الإفريقيّ

١-٧- يناير ١٩٨٥

الجزء الأول

مطبعة جامعة القاهرة
والكتاب الجامعيّ

١٩٨٧

2

3

تقديم

عقدت الندوة الدولية للقرن الأفريقي بعون الله وحمده في الفترة من ٥ إلى ١٠ يناير ١٩٨٥ بالمركز المصري الدولي للزراعة بشارع نادى الصيد بالدقى وقد تفضل السيد الرئيس / محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية بوضع الندوة تحت رعايته الكريمة .

وقد ركز ضيوف الندوة في كلماتهم الافتتاحية على اهتمام مصر بأفريقيا عامة وبدول القرن الأفريقي (اثيوبيا - الصومال - جيبوتى) بوجه خاص لما لهذه الدول من صلات تاريخية وحضارية مع مصر ولما لها من ارتباط حيوى مع مصر في مواجهة القوى الطامعة في أفريقيا وتستطيع مصر بإمكاناتها وثقلها أن تقوم بدور هام للحفاظ على الاستقرار في هذه المنطقة الحساسة من أفريقيا وأن تحافظ على مواردها لخير شعوبها .

ولم يكن الهدف من الندوة بالطبع التوصل الى الحلول المثلى للمشاكل المتعددة لهذه المنطقة ، فهذا أمر بعيد التحقيق في الظروف الحالية ، ولكنه كان محاولة لالقاء الاضواء على هذه المشاكل من مختلف الجوانب الجغرافية والتاريخية والبيئية والسياسية والاقتصادية ... الخ ، بهدف التعرف عليها وتلمس السبيل لايجاد الحلول المناسبة لها . ولهذا حرصنا على ابراز الدور العلمى لهذه الندوة وابعادها عن أى تأثير سياسى حتى تحتفظ بدورها الحيادى الرصين ، وحتى يتقبل كل المشاركين ما قد يثار فيها من آراء ، أو ما قد يعرض من وجهات نظر ، دون انفعال ، بل بكل تؤدة وأناة .

وقد شارك في الندوة أكثر من مائتى باحث وباحثة من مختلف الجهات . وقد بلغ عدد المشاركين من غير المصريين أكثر من ستين باحثا وباحثة ينتمون الى دول القرن الأفريقي الثلاث بالإضافة الى دول افريقية أخرى مثل

السودان وكينيا وأوغندا • كما شارك باحثون من الأردن والكويت وكذلك من الولايات المتحدة وكندا وإنجلترا وفرنسا والمانيا الغربية وإيطاليا ، ومن الاتحاد السوفيتي أيضا •

وتقدم الباحثون بما يزيد على ٩٠ بحثا نصفها تقريبا من المصريين والنصف الآخر من غير المصريين • وقسمت جلسات الندوة الى جلسات صباحية عامة قدمت فيها البحوث الرئيسية ، موضوعات الصبغة الشسولية ، وجلسات أخرى متخصصة مسائية قدمت فيها البحوث التي تتناول موضوعات تعالج مشاكل دقيقة وبأسلوب تخصصي دقيق • وكانت هذه الجلسات المتخصصة المتزامنة من أربع مجموعات هي :

(أ) السياسة والاقتصاد : وقد قدم فيها ٢٠ بحثا •

(ب) الجغرافيا والموارد الطبيعية : وقد قدم فيها : ٢٠ بحثا •

(ج) التاريخ : وقد قدم فيها حوالي ١٥ بحثا •

(د) الاثروبولوجيا واللغات والثقافة : وقد قدم فيها حوالي ١٥ بحثا •

أما الجلسات العامة فقد قدم فيها حوالي عشرين بحثا •

وقد نجحت الندوة في الجمع بين مشاركين اثيوبيين وصوماليين عرض كل منهم وجهات نظره في المشاكل القائمة بين البلدين وهو الأمر الذي لم تنجح فيه بعض المنظمات الدولية التي يشارك فيها الأعضاء ممثلين عن حكوماتهم • ولعل هذا كان سببا مباشرا لنجاح الندوة ، حيث عبر المشاركون من هذه الدول المختلفة معا ، عن وجهات نظرهم بصفتهم الفردية كعلماء وباحثين وليس كممثلين لدولهم • ويعتبر هذا بلا شك انجازا كبيرا للندوة تمخضت عنه تقارير اللجان المتخصصة وتوصيات حظيت برضا جميع المشاركين وموافقتهم • فلعل هذا يكون فاتحة خير لهذه المنطقة من

القارة الافريقية المنكوبة بالصراعات والكوارث الطبيعية من جفاف وتصخر
والتي تؤثر مشاكلها على مصر تأثيرا سلبيا مباشرا .

وقد اشاد المشاركون في الندوة بجهد المعهد في تنظيمها وطالبوا بتكرار
هذه الندوة كل عامين تحت اشراف المعهد لتدارس مشاكل القارة
الافريقية عامة والقرن الافريقي خاصة ، حيث انهم شعروا بأن الندوة -
خلال تلك الأيام الستة - بدأت بالكاد تسهم في تفهم هذه المشاكل التي
تحتاج الى المزيد من الدراسة والبحث . ولذلك أوصت الندوة بأن تكون
تلك هي الأولى في سلسلة الندوات المقترحة وان تعقد الثانية خلال مارس
عام ١٩٨٧ باذن الله . وحرص المشاركون على ارسال برقية شكر للرئيس
محمد حسنى مبارك لرعايته للندوة ، وشكروا كذلك الهيئات التي قامت
بتأييدها وبالأخص جامعة القاهرة التي عقدت الندوة في ظلها ، جامعة الأزهر
الشريف . ومؤسسة فورد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرها .

وكان نتاج هذه الندوة ثلاثة أجزاء ، جزء باللغات الأجنبية ، وجزئين
باللغة العربية .
أ.د. محمد عبد الغنى سعودى

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الافتتاح للأستاذ الدكتور/ محمد عبد الفنى سعودى

يشرفنى ان أرحب بكم بالاصالة عن نفسى ، وبالنيابة عن أعضاء هيئة التدريس بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة ، ويسعدنى أيها السادة أن أرى أمامى ذلك الجمع من المفكرين والعلماء المهتمين بالشئون الأفريقية من داخل القارة وخارجها ، الذين لبوا دعوتنا ، واستجابوا لندائنا لبحث قضايا ركن من أركان القارة عسى أن نسهم وتسهموا فى وضوح الرؤية .

ويعتبر معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة المؤسسة العلمية الأولى فى مصر ، والتي تعنى بالقارة الأم . وكانت ولادة هذا المعهد ولادة طبيعية . اذ بدأ عام ١٩٤٧ كمعهد يهتم بدراسات حوض النيل ، أى بامتداد النيل جنوباً . وكان الفضل كل الفضل الى رائد الدراسات الجغرافية النيلية فى مصر المرحوم الدكتور محمد عوض محمد صاحب الفكرة ومنفذها مع لفيف من العلماء المصريين أطال الله عمر الباقين منهم على قيد الحياة . ورحم الله الذين أتتقلوا الى خير جوار ، وكان لابد للمعهد أن يتصور ولا يتجدد ، وهذه سنة الحياة ، فحين بدأ العساق الأفريقى يتحسس الطريق فيما بعد . وعرف طريق الحياة الحرة ، وآمن بضرورة وضع حد لقبضة الاستعمار الأوروبى واشتعلت حركات التحرير بعد الحرب العالمية الثانية قامت الزعامات الوطنية وكأنها على ميعاد فى مختلف جهات القارة ، عبد الناصر فى مصر وجومو كينينا فى كينيا ، ونكروما فى غانا ، كما ازداد التمرد على التميز العنصرى والاستبعاد فى وسط القارة ، كان لابد أن تتسع دائرة الاهتمام من حوض النيل الى القارة ككل فأصبح معهدا للدراسات الأفريقية منذ عام ١٩٥٥ وان كانت دراسات حوض النيل تستأثر منه باهتمام كبير .

أيها السادة جئنا هنا لنعرض قضايا ركن من أركان القارة وهو القرن الأفريقى ، مجموعة من المفكرين والباحثين نعرض وجهات النظر ، وجهات نظر العلم ، ولا شئ غير العلم ، فى مختلف قضايا ذلك الركن من أفريقية وهى فى الحق قضايا متعددة ، ومتنوعة ، منها ماهو اقتصادى واجتماعى ويرتبط بالتنمية بأبعادها المختلفة ، بل منها ماهو طارئ هب كريح عاتية

توصف بظواهر الحياة نباتية وحيوانية وبشرية وتشل في جناف شديد نرجو له الزوال ومنها ما هو سياسى واستراتيجى ، وذلك أن القرن الأفريقى بدوله يقع عند التقاء بحرين الهندى والبحر الأحمر ، وعند اقتراب قارتين آسيا وأفريقيا ، من ثم كان دوره بارزا فى الاستراتيجية العالمية . ويعتبر عمقا فاصلا بين صراع القوى الكبرى فى البحر المتوسط والمحيط الهندى وشرق أفريقيا والشرق الأوسط ، كما تعتبر مياهه ذات أهمية بالغة بالنسبة للقوى الكبرى ، وأهمية القرن الأفريقى الاستراتيجية لم تقتصر على وقتنا الحاضر ، عرفت بريطانيا حين كانت تتحسس المواقع الاستراتيجية فكما احتلت عدن والجنوب العربى عام ١٨٣٩ ، اتجهت الى الصومال عام ١٨٨٦ ، ولكن القوى الأخرى كانت لها بالمرصاد ، فقد سارعت فرنسا الى الاقليم ورفع العلم الفرنسى على أوبوك عام ١٨٦٢ . وتقدمت بدورها لتلعب دورا وهكذا .

أيها السادة ، ندوتنا علمية ، تناقش فيها بالأسلوب الهادى الذى يعتمد على المنهج العلمى ، وليست معجرا إعلاميا ولا دعائيا . ومنها ما هو سياسى فى داخل الاقليم تتج عن تقسيم استعمارى ، وحدود سياسية مصطنعة قسمت الأهل وفتت العشيرة ، لا فى القرن فحسب ولكن فى القارة بوجه عام ، ولنتذكر أننا اليوم فى هذا العام يكون قد مر قرن من الزمان على أول تقطيع لخريطة أفريقية السياسية بين القوى العظمى فى أواخر القرن الماضى ، ذلك انه فى عام ١٨٨٤/١٨٨٥ عقد مؤتمر برلين بين تلك القوى لتقسيم الكعكة الأفريقية بينهم ، وحصلت كل دولة استعمارية منها على نصيب يتفق وثقلها الاستعمارى .

أيها السيدات والسادة :

اتفق مطلع الخمسينات وأوائل الستينيات مع مطلع شبابنا ومع ظهور أعلام الحرية الخفاقة على المستعمرات الأفريقية الواحدة تلو الأخرى ، فكان يزداد انفعالنا مع تدفق تيار الحرية ، وكانت الوحدة الأفريقية هى املنا أو مستقبلنا كما كنا نعتقد ، ولكن ماذا حدث ويحدث الآن وقد تجاوزنا الشباب ، وتجاوزنا العاطفة الى مرحلة الرشاد وتحكم العقل . وقعنا فى هذه الخلافات والحروب فاضفنا الى الكوارث الطبيعية كوارث بشرية ، نحن الذين نسجناها بأنفسنا ، لنقع فيها وتلتف حول أعناقنا وكأننا نقوم بعمليات انتحارية فهل هذا يتفق ومرحلة العقلانية ؟

الديناميات السياسية في أثيوبيا

(من نظام الحكم الامبراطورى الى ممارسات الدرج)

د. ابراهيم احمد نصر الدين

مدرس العلوم السياسية

معهد البحوث والدراسات الافريقية

جامعة القاهرة

مقدمة

يمكن تعريف الديناميات السياسية بأنها : النشاط السياسى لكافة الفاعلين المحليين من قوى طبقية ، وشرائح اجتماعية ، وتنظيمات عمالية ونقابية ، وتنظيمات سياسية ، والذي يأخذ في تفاعله أشكال العناق أو الصدام أو السلب ، مستهدفا تعزيز الوضع القائم ، أو تعديله اصلاحيا أو تغييره راديكاليا .

ومن هنا فان دراستنا للديناميات السياسية في أثيوبيا خلال العهد الامبراطورى ، وما تلاه ستنبص على دراسة النشاط السياسى لكافة الفاعلين المحليين في أثيوبيا أثناء الحكم الامبراطورى وخلال فترة حكم الدرج سواء اتجه هذا النشاط الى تعزيز البنية الاقتصادية الاجتماعية القائمة أو تعديله أو تغييرها من جانب القوى الطبقية أو الشرائح الاجتماعية أو التنظيمات العمالية والنقابية الاثيوبية ، وسواء اتجه هذا النشاط الى السعى للحصول على الحكم الذاتى والاستقلال من جانب كافة الجماعات المقهورة في المجتمع الاثيوبى والتي تمثلها حركات التحرير التى تقود نضال هذه الجماعات .

وتهدف هذه الدراسة الى محاولة الاجابة على التساؤلات الآتية :
ما هى العوامل التى مكنت نظام حكم هيلاسلاسى من الاستمرار فترة طويلة من الزمن رغم العديد من المتغيرات الداخلية والدولية التى أحاطت

به ؟ وما هي العوامل التي تفسر توقيت ونمط التحول في الامبراطورية ؟
وما هي القوى التي قادت عملية التحول هذه ؟ ولماذا تم اختيار البديل
الرايديكالي دون البديل الاصلاحى في احداث عملية التغيير ؟ ثم كيف
تمكنت اثيوبيا من مواجهة الاضطرابات الداخلية ، والقومية عشية خلع
الامبراطور ؟

بطبيعة الحال فان الاجابة على التساؤلات السابقة ليست بالأمر
اليسير ، ومن هنا فسنحاول دراسة عملية التغيير في اثيوبيا في اطار تحليلي
متكامل يأخذ في اعتباره الظرف التاريخي ، والواقع الاقتصادى /
الاجتماعى وتطوره في اثيوبيا ، كيما يتسنى لنا تحديد هوية ، وطبيعة
ومسار التغيير في اثيوبيا •

وقد يكون المناسب دراسة هذا الموضوع على النحو التالى :

الفصل الأول : الميراث الامبراطورى •

المبحث الاول : البنية الاقتصادية / الاجتماعية للمجتمع الاثيوبى •

المبحث الثانى : نشأة المسألة القومية •

الفصل الثانى : التغيير ، وممارسات الدرج •

المبحث الاول : مسار التغيير : فبراير - سبتمبر ١٩٧٤ •

المبحث الثانى : سياسات الدرج تجاه الواقع الاقتصادى / الاجتماعى •

المبحث الثالث : الدرج والمشكلة القومية •

الفصل الأول

الميراث الامبراطورى

ترجع نشأة دولة اثيوبيا الحالية الى مملكة أكسوم القديمة التى
تأسست فى القرن السادس قبل الميلاد فى مرتفعات تجراى ، وقد انتشرت
المسيحية فى هذه المملكة ابتداء من عام ٤٥١ ميلادية ، لكن المملكة تقوضت
مع حلول القرن السابع الميلادى ، حين سادت الفوضى والاضطرابات
أراضى المملكة ، وقد ظل الحال على هذا المنوال حتى عام ١٢٧٠ ميلادية

عندما نهضت الأسرة السلیمانیة من بین شعب الشوا / الأمهرا ، واعتلت
العرش الاثیوبی ، وبدأت منذ ذلك التاريخ مرحلة النهضة الوسطی فی
التاریخ الاثیوبی ، حیث لعبت الكنيسة دورا هاما فی انعاش ثقافة
الجبشة ، وفی اضفاء الشرعية علی المؤسسات السیاسية القائمة ، وأصبحت
الامهرية لغة ملوك الجبشة (١) .

علی أنه طوال هذه المرحلة من التاريخ الاثیوبی لم یكن هناك أداة
بیروقراطية منظمة ، كما أن نظام الحكم كان لا مركزيا ، ولم تكن هناك
عاصمة محددة للإمبراطورية حتی القرن السابع عشر المیلادی عندما أسس
فاسیلیدس عاصمة للبلاد فی جندار - علی بعد أمیال من النيل الأزرق -
ومنذ ذلك التاريخ بدأت تتكون نواة الامبراطورية التي راحت تتوسع
فی كافة المناطق المجاورة طوال الفترة التي عرفت بعصر الأمراء (١٧٦٩ -
١٨٥٥) (٢) .

وبانتهاء هذه الفترة دخلت اثیویا المرحلة الحديثة فی تاریخها منذ
عام ١٨٥٥ حیث بعثت الحیاة من جدید فی العرش الملكي فی ظل الإباطره
ثیودور (١٨٥٥ - ١٨٦٨) ، و یوحنا الرابع (١٨٧٣ - ١٨٨٩) ومنلیک
(١٨٨٩ - ١٩٠٩) ، ثم هیلاسلاسی . وقد تميزت هذه الفترة بإقامة أداة
بیروقراطية منظمة ، وتشکیل جيش محترف ، وتقسیم المقاطعات بشکل
مجدد مع تعیین حکام لها ، ونقل العاصمة جنوبا إلى أديس أبابا . وخلال
هذه الفترة توسعت اثیویا بالغزو جنوبا ، وأكدت احتلالها باتفاقات مع
الدول الاستعمارية الأوروبية . وهكذا بذرت بذور التفاوت الاقتصادي/
الاجتماعی فی المجتمع الاثیوبی ، كما بذرت بذور التفاوت العرقي داخل
المجتمع الاثیوبی خاصة مع السيطرة الكاملة لجماعة الأمهرا علی السلطة
السیاسية ، والثروة الاقتصادية فی البلاد (٣) .

-
- (١) Edmond J. Keller «The Revolutionary Transformation of
Ethiopia's Twentieth - Century Bureaucratic Empire» in *The Journal
of Modern African Studies*, Vol. 19, No. 2, 1981, PP. 310-311.
- (٢) Dexter Burley & Tom Burns, «The System of Ambara
Domination, Variation and Stability» Paper presented at the 15th
Annual Meeting of the *African Studies Association*, Philadelphia,
Nov. 8-11 1972, P. 4
- (٣) *Ibid* ; P. 5.

المبحث الاول

البنية الاقتصادية / الاجتماعية للمجتمع الاثيوبي

نهضت اثيوبيا في القرن العشرين كدولة ، لا كأمة ، فهي مجتمع تعددي يتميز بسيطرة أقلية ثقافية — الأمهرا التي لا تزيد عن ٣٠٪ من السكان ، والتي يرتبط بها مسيحيوا تجراي الذين تبلغ نسبتهم ٨٪ من السكان ، في حين أن الجالا (أورومو) يشكلون ما يزيد على ٤٠٪ من السكان^(١) — وبالتفاوت في توزيع الثروة والسلطة والامتياز ، وبالاختلافات الحادة بين مختلف الجماعات والتي يطغى عليها الطابع الديني ، والعرقى ، واللغوى ، والثقافى .

المطلب الاول

الركائز الاجتماعية للنظام الامبراطورى

ارتكز النظام الامبراطورى على دعائم اجتماعية مكنته من الاستمرار تمثلت في قوة الامبراطور ، والكنيسة والنبلاء ، ومساندة كل طرف منهم للآخر في استغلال واستنزاف الفلاحين الاثيوبيين ، والذين استغل ناتج جهدهم لمزيد من تقوية النظام الامبراطورى ، ومزيد من استغلال الفلاحين بالتالى .

اولا : الامبراطور :

تقدم اثيوبيا الأنموذج التاريخى الافريقى للانقلابات العسكرية ، فلا يوجد على طول التاريخ الاثيوبى نظام لاسناد السلطة في اثيوبيا ، اذ كانت المسألة في النهاية تعتمد على مدى قوة شخص معين ، وقدرته على السيطرة على الامبراطورية من خلال جيشه الخاص ، ومن خلال تحالفاته ،

— Ibid., P. 3.

(١)

ثم لن أباطرة اثيوبيا لم تكن بين أى منهم والآخر صلة قرابة ، الا زعم كل منهم بالانتماء للأسرة السليمانية (١) .

وما ان يتمكن شخص معين من الوصول الى السلطة حتى يضاف الى رصيده مزيد من القوة ذلك أن كل أراضى الجنوب المستعمرة كانت تعامل باعتبارها ممتلكات شخصية للامبراطور ثم ان الكنيسة الاثيوبية كانت تقوم باضفاء الشرعية على الامبراطور ، وفضلا عما تقدم فان الامبراطور كان يمنح شرعية خارجية نظرا لأن مطران الكنيسة الاثيوبية كان مصرياً حتى عام ١٩٤٨ ، ولقد أصبح الامبراطور شخصا مقدسا بموجب الدستور الاثيوبى لعام ١٩٣١ ، ثم أصبح رأس الكنيسة بموجب دستور عام ١٩٥٥ (٢) .

ثانيا : الكنيسة (رجال الدين) :

لا يجب التحويل من شأن الكنيسة الاثيوبية ، كما لا يجب التهوين والتقليل من دورها ، فأهمية الكنيسة كانت تنبع من أضفائها للشرعية على نظام الحكم الامبراطورى ، ومن دورها فى تحقيق الوحدة القومية للأمة ، صحيح كان للكنيسة دور فى خلع بعض الأباطرة ، لكن ذلك

(١) تجدر الإشارة الى أن الأباطرة تيودور ، ويوحنا ، ومنليك ، وهيلاسلاسى ، لم يصبحوا كذلك الا بعد أن برهنوا على أنهم اقوى الرجال فى الامبراطورية ، على نحو مكنهم من السيطرة على السلطة من خلال جيوشهم الخاصة ، وقاعدتهم المحلية ، كذلك فان الامبراطور ليچ اياسو (١٩١٢ - ١٩١٦) قد فقد سلطته ، ومن ثم شرعيته نتيجة عجزه عن فرض سلطته على الامبراطورية من جانب وعدم تأمينه لقاعدة محلية قوية تسانده من جانب آخر ، وفى المقابل فان الزعيم البدوى تيودور ١٨٥٥ - ١٨٦٨) استطاع ان يصل الى السلطة بالقوة نظرا لكفاءته كقائد عسكرى .
انظر :

— Christopher Clapham, «Imperial Leadership in Ethiopia», in African Affairs, Vol. 68, No. 271, April 1969, PP. 111-113.

— Ibid., P. 111.

(٢)

لم يكن يحدث الا في حالة ضعف هؤلاء ، وظهور منافسين أقوىاء لهم ، أو في حالة خروج بعض الأناطرة صراحة على المذهب الأرثوذكسي (١) .

ولم تكن قوة الكنيسة ترتكن الى العامل الديني فحسب بقدر ما كانت ترتكن الى السيطرة على عملية التعليم ، وهى بذلك لم تكن فحسب الاداة الوحيدة لاضفاء الشرعية على الحكم الامبراطورى ولكنها كانت ايضا الاداة الرئيسية للتعبئة السياسية ، وقد كانت الكنيسة واعية تماما بدورها وبممكن قوتها (٢) .

وهكذا فان العلاقة بين التاج والكنيسة كانت علاقة مصلحة ، فالاول يمنحها الأرض (والتي بلغت نحو ثلث أراضى البلاد) وهى تضمنى الشرعية على ممارساته وعلى نظام حكمه .

ثالثا : الارستقراطية :

كانت الطبقة الارستقراطية قوية على طول التاريخ الاثيوبى سواء فى مواجهة التاج وسواء فى مواجهة المواطنين الاثيوبيين ، فقد تمكن نبله الاقطاع من الاحتفاظ لأنفسهم بقدر يعتد به من السلطة تحت زعم انتمائهم

(١) فى عام ١٦٠٣ حرم الامبراطور زى دنجل من عطف الكنيسة ، وفقد عرشه وحياته ايضا لأنه اعتنق المذهب الكاثوليكي ، وفى عام ١٦٣٢ فقد الامبراطور سوسينوس العرش لأنه اعتنق الكاثوليكية ، كذلك فان هزيمة تيودور على يد القوات البريطانية فى عام ١٨٦٨ جاءت نتيجة معارضة الكنيسة له ، نتيجة خروجه على المسيحية ، وتوجيهه الاهانات الى رجال الكنيسة وسعيه الى مصادرة املاكهم ، وكذلك الحال بالنسبة للامبراطور ليچ اباسو (١٩١٣ - ١٩١٦) الذى قيل عنه بأنه اعتنق الاسلام ، أو كان متعاطفا مع الاسلام فحرم من عطف الكنيسة ، وفقد عرشه بالتبعية ، انظر :

— Paulos Mikias, «Traditional Institutions and Traditional Elites : The Role of Education in the Ethiopian Body-Politic, » in The African Studies Review, Vol XIX, No. 3, Dec. 1976, PP. 85-86.

(٢) عندما حاول الامبراطور منليك اقامة نظام تعليمى حديث ، وتعيين وزير مدنى للتعليم لأول مرة فى التاريخ الاثيوبى ، فان الكنيسة استطاعت أن تجهض هذه المحاولة بحيث ظل للكنيسة الاشراف التام على كافة المدارس ، فيما عدا المدارس الاجنبية التى وضعت تحت اشراف وزير الصحة ، وحينما قام الامبراطور ليچ اباسو - وضد رغبة الكنيسة - بتعيين وزير للتعليم ، فان ذلك شكل احد الاسباب فى حرمانه من عطف الكنيسة وفقدته للعرش ، ولم يتمكن الامبراطور هيلاسلاسى من تعيين وزير مدنى للتعليم الا بعد أن تمكن من القضاء التدريجى على السلطات التقليدية للكنيسة . انظر : Ibid., 86.

للأسرة السليمانية ، أو نتيجة لكفاءتهم القتالية واحتفاظهم بجيوش محلية قوية موالية لهم ، واستنادا الى ذلك فقد تمكن هؤلاء - كل في مقاطعته - من الاستحواذ على قدر كبير من الحكم الذاتى ، بحيث وصلت الامبراطورية الى حافة البلقنة الكاملة فى الفترة التى عرفت بعصر الأمراء (١٧٦٩ - ١٨٥٥) الا أنه بنهاية هذه المرحلة فقد تمكن الأباطرة ابتداء من ثيودور من تفويض سلطات الحكم الذاتى للنبل ، وهى تلك العملية التى توجت بقيام هيلاسلاسى بتفويض سلطات النبلاء الى حد كبير ، واخضاعهم وممارساتهم لسلطة الحكم الامبراطورى المركزى (١) .

وتنقسم الارستقراطية الاثيوبية الى فئتين (٢) :

الأولى - وتضم أولئك الذين ينحدرون من دماء ملكية ، وهم من يسمون بـ « زعماء اسرائيل » الذين ادعوا بأنهم ينتسبون برباط الدم الى النبى سليمان .

الثانية - وتضم فى صفوفها أولئك الذين أدوا خدمات للعرش الامبراطورى ، أو للفئة الارستقراطية العليا الاقليمية - الفئة الأولى - ونتيجة لهذه الخدمات فانهم منحوا الألقاب والنياشين ، كما منحوا اقطاعات من الأرض تتناسب وحجم خدماتهم .

وتجدر الإشارة أيضا الى أن كل النبلاء كانوا يمتلكون مساحات شاسعة من الأراضى ، فى اطار ما يعرف بالملكية الغائبة ، حيث يقوم الفلاحون الاثيوبيون بزراعة هذه الأراضى لحسابهم فى اطار ظروف جعلتهم أشبه « بأقنان الأرض » ، ثم أن كل النبلاء كانوا يتولون مناصب قيادية فى الجهاز البيروقراطى للامبراطورية كمدراء للأقاليم أو كجامعى ضرائب ، وبهذا فان سلطتهم كانت مزيجا يجمع بين السلطة والثروة (٣) .

(١) — Dexter Burley & Tom Burns, op. cit., P. 4.

(٢) — Edmond J. Keller, op. cit., p. 316.

(٣) فى عام ١٩٧٥ قدر أن نحو ٨٠٪ من اراضى اديس ابابا كان مملوكا للنبلاء ، والارستقراطية وعلى المستوى الوطنى تبين أن هناك ١٠ افراد فقط من الاسرة الملكية كانوا يمتلكون ٤٧٦ر٨٥٢م ٢م من الارض ، فى حين أن النبلاء كانوا يمتلكون ٨٦٠ر٣٣٤م ٢م ، كما كانت ٢٠ كنيسة تمتلك ٥٠٩ر٨٩٤م ٢م . وفى مقاطعة اللوبابور فى أقصى غربى البلاد وجد أن ٤٢٪ من ملاك الأرض من النبلاء كانوا ملاكا غائبين ، اما فى مقاطعة هرارجى فقد تبين أن احد النبلاء كان يمتلك بمفرده ٩٠٠ ألف هكتار من الأرض . =

رابعاً : الفلاحون :

وقد كانوا أكثر الطبقات الاجتماعية الاثيوبية عدداً (٨٥٪ من عدد السكان) ، وأكثرها عرضة للاضطهاد والاستغلال فقد انصب عليها هذا الاستغلال سواء من جانب الامبراطور ، وسواء من جانب رجال الكنيسة ، وسواء من جانب الطبقة الارستقراطية ، وقد كان الاستيلاء على ناتج جهد هذه الطبقة ، هو العامل الاساسى فى تدعيم مركز ورفاهية الطبقات السابقة ، وهو الذى أدى بالتبعية الى مزيد من تدعيم أدوات القهر والاستغلال ، وان تفاوتت درجة وكثافة القهر والاستغلال الواقع على الفلاحين الاثيوبيين من منطقة الى أخرى داخل الامبراطورية ، اذ كان الفلاحون الاثيوبيون فى المناطق المستعمرة فى الجنوب أكثر عرضة للقهر والاستغلال من أقرانهم فى الشمال الذين ينتمون الى جماعة الأمهرا / تجراى •

لقد كانت كل الأراضى الاثيوبية مملوكة من الناحية النظرية للامبراطور ، ولكن من الناحية الفعلية فان ملكية الأرض كانت على ثلاثة أنواع (١) :

١ - الملكية الجماعية - فى السهول العليا فى الشمال حيث تعيش جماعة الأمهرا / تجراى ، وهى المنطقة التى قامت فيها مملكة الحبشة تقليدياً قبل أن تتوسع بالغزو •

٢ - الملكية الخاصة - فى المناطق السابقة ، بالإضافة الى المناطق التى استولى عليها منليك فى الجنوب •

٣ - الأراضى الحكومية - وتوجد على أطراف الامبراطورية فى الجنوب ، وقد منح بعضها من جانب التاج كهبات لقواد الجيش ، فى حين استغل البعض الآخر فى مشروعات زراعية حكومية •

وكان هناك نظامان للحقوق على الأرض (٢) :

= لمزيد من التفصيل حول نظام ملكية الأرض ، وأشكالها انظر :

— Michael Warr «The Process of Class Conflict in Ethiopia» , in UFAHAMU, Vol. X, Nos. I & 2, Fall & Winter, 1980-81, P. 122.

— John M. Cohen, «Ethiopia After Haile Selassie, The Government Land Factor», in African Affairs, Vol. 72, No. 289, Oct. 1973, P. 370.

— Ibid., PP. 366-379.

(١) ، (٢)

— Edmond J. Keller, op. cit., PP. 317-319.

وانظر أيضاً :

١ - نظام Rist - وهو يعنى حق الانتفاع بالأرض وفق نظام المشاركة ، وكان سائدا في الشمال .

٢ - نظام Gult وكان يسرى على الأراضى التى تجمع عنها الضرائب ، وتدفع عليها الجزية للطبقة الارستقراطية ، وكان هذا النظام سائدا في الجنوب ، وبموجه كان يمكن نزع الأراضى من أصحابها .

وقد استخدمت العديد من الادوات والاساليب لتعزيز النظام الامبراطورى ، وتأمين الهيكل الاجتماعى الاقطاعى وضمان استمراره ، فقد استخدمت القوة المسلحة كأداة لفرض السيطرة على المناطق الجنوبية المستعمرة ، وتلك ظاهرة عامة في التاريخ الاثيوبى ، كما كان الاستيلاء على الأرض وانتزاعها من يد أصحابها وسيلة لدعم السلطة السياسية والاقتصادية فى الامبراطورية والتي كانت ترتكن الى السيطرة على الأرض ، وعلى الفلاحين الذين يعيشون عليها ، ومنذ عهد منليك تم اقامة نظام ادارى تولى زمام السلطة فيه كبار النبلاء ، على نحو مكن الحكومة المركزية من فرض سلطانها على الملوك والزعماء المحليين وتابعيهم ، كما مكن الأمهرا من فرض سيادتهم على كافة أنحاء الامبراطورية ؛ فضلا عما تقدم فقد استخدمت أساليب أخرى لاقرار هذا الشكل من أشكال السيطرة نذكر منها : فرض استخدام اللغة الأمهرية على كافة الجماعات الأخرى ، واعتبارها لغة رسمية للبلاد ، ثم أن الكنيسة الارثوذكسية الاثيوبية قد قامت بدور هام في تعزيز الهيكل الاجتماعى القائم فهى لم تسهم فقط في تعزيز سلطة الأمهرا وأعضاء الشرعية عليها ، ولكنها كانت أيضا مصدرا لتماسك ووحدة شعب الأمهرا خاصة عندما ركزت في دعايتها على أنه شعب الله المختار (١) .

المطلب الثانى

عوامل التغيير (اصلاحات هيلاسلاسى)

اتجه هيلاسلاسى - منذ أن أصبح وليا للعهد عام ١٩١٦ ، وبعد أن أصبح امبراطورا للحبشة عام ١٩٣٠ - الى القضاء التدريجى على هود القوى التقليدية فى المجتمع الحبشى من جانب ، كما سعى الى تحديث

— Dexte: Burley & Tom Burns, op. Cit., PP. 5-23

(١)

المجتمع الحبشى من جانب آخر ، رغبة منه فى احكام قبضته على السلطة ،
وزيادة موارد الدولة ، لكن هذه السياسة قد انتهت الى ظهور قوى
اجتماعية جديدة معارضة راحت تعمل على تفويض النظام الامبراطورى .
اولا : تفويض سلطات القوى التقليدية (الكنيسة - الطبقة
الارستقراطية) :

١ - ففى مواجهة الكنيسة - أعلن هيلاسلاسى فى عام ١٩٢٩ استقلال
الكنيسة الاثيوبية عن الكنيسة المصرية ، محطما بذلك تقليدا استمر نحو
سنة عشر قرنا من الزمان ، وقد جاء دستور عام ١٩٣١ ليؤكد سيطرة
هيلاسلاسى على الكنيسة حين قرر أنه « استنادا الى دماءه الامبراطورية
والى المكانة التى يتمتع بها ، فان شخص الامبراطور يعد مقدسا ، وكرامته
مصانة ، وسلطته لا تنازع » . فضلا عما تقدم فان تعاون بعض
القساوسة مع الفاشست أثناء الاحتلال الايطالى للحبشة قد أدى الى
تحطيم هيبتهم ، وهو الأمر الذى سهل على الامبراطور اتخاذ اجراءات
بحرمان الكنيسة من حقها فى جباية الضرائب ، وحرمانها من سلطاتها المدنية
وبخاصة فى مجال التعليم منذ عام ١٩٤٢ .

وقد جاء دستور عام ١٩٥٥ ليكمل هذه العملية حين قرر صراحة أن
الامبراطور وباعتباره رئيسا للدولة هو أيضا « المدافع عن العقيدة » وهو
كذلك « رئيس الكنيسة الارثوذكسية الاثيوبية » (١) .

وهكذا تمكن هيلاسلاسى من القضاء على الأساس الأدبى والمادى
لسلطات الكنيسة على نحو ممكن من تقليص سلطاتها وتحويلها الى
مؤسسة غير سياسية خاصة عندما انتزع عملية التعليم من يد الكنيسة
وحولها الى وزارة التعليم . والأمر الجدير بالملاحظة هنا أن احتكاك
الارستقراطية الحبشية بالتقاليد الأوربية - أثناء فترة الاحتلال الايطالى
للحبشة - قد أسهم هو الآخر فى تفويض سلطات الكنيسة ، ذلك أن هذه
الارستقراطية قد تولدت لديها قناعة بأن التعليم الغربى أكثر فائدة لأبنائها
من التعليم التقليدى الكنسى ، وراحت تبعا لذلك ترسل أبنائها للتعليم

— Paulos Mukias, op. Cit., P. 86-87.

في المدارس الأجنبية على نحو أدى الى ظهور نخبة ارستقراطية جديدة ترى في السياسة عملا مدنيا لا كنسيا (١) .

وهكذا فقدت الكنيسة دورها السياسي على نحو ما يوضح ذلك انقلاب عام ١٩٦٠ ضد الامبراطور هيلاسلاسي ؛ ذلك أن فشل هذا الانقلاب لم يكن مرجعه معارضة الكنيسة له ، ولكنه كان يرجع الى فشل القائمين على الانقلاب في الحصول على تأييد القوات الجوية والجيش لا أدل على ذلك من أن الكنيسة لم تقرر حرمان هؤلاء من عطفها الا بعد فشل الانقلاب (٢) .

٢ - وفي مواجهة الطبقة الارستقراطية - فان هيلاسلاسي قد عمد الى تفويض سلطاتها باتخاذ الاجراءات التالية ، وبخاصة عقب عودته من المنفى عام ١٩٤١ (٣) .

(١) قام بتسريح جيوش الأقاليم ، واقالة قوادها ، وبدأ في انشاء جيش حديث موحد تحت امرته المباشرة ، وقد عهد بمهمة تدريب هذا الجيش الى بريطانيا أولا ، ثم الى الولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٩٥٣ عندما أقام معها حلفا دفاعيا مشتركا .

(ب) قام هيلاسلاسي بانشاء نظام مالي موحد للامبراطورية ، وبانشاء وزارة للمالية أخذت على عاتقها مهمة جمع الضرائب ، وبذلك حرم مدراء الأقاليم من حقوقهم السابقة في جباية الضرائب ومن حقوقهم في حجز جزء من هذه الضرائب لصالحهم ، وأصبحوا بالتالي يعتمدون على مرتباتهم الشهرية التي يتحصلون عليها من الحكومة المركزية .

— Ibid., PP. 87-88.

(١)

(٢) لمزيد من التفصيل عن هذا الموضوع انظر :

— Christopher Clapham, «The Ethiopian Coup d'Etat of December 1960», in *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 6, No. 4, 1968, PP. 504-506.

(٣) Marina Ottaway, «Social Classes and Corporate Interests in the Ethiopian Revolution», in *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 14, No. 3, 1976, P. 471.

— Edmond. J. Keller, op. Cit., PP. 320-321.

وانظر كذلك :

(ج) قام هيلاسلاسى باعادة تنظيم الاقاليم تحت اشراف وزارة للداخلية ، أوكلت لها مهمة اعادة رسم حدود الأقاليم على النحو الذى يقلل من سلطات الطبقة الارستقراطية فى بعض المقاطعات التقليدية القديمة، وبذا أصبح كل المدرء موظفون لدى الدولة .

ثانيا : التحديث :

سعى هيلاسلاسى الى تحسين الكفاءة الانتاجية للقطاع الزراعى باعتباره النشاط الاقتصادى الرئيسى فى البلاد ، كما عمل على تشجيع الزراعة التجارية ، وانباء قاعدة صناعية ناشئة . الا أنه يلاحظ أن اهتمام هيلاسلاسى فى هذا المقام كان ينصب على زيادة حصيلة الدولة أكثر من الاهتمام بتحقيق التنمية وتحسين مستويات الانتاج ، فقد أصدر هيلاسلاسى العديد من قوانين الضرائب الزراعية فى الفترة من ١٩٧٠/٤٤ لم يحقق أيا منها نتيجة فعالة ، وفى الفترة من ١٩٦٠/١٩٧٤ دعى المستثمرون الأجانب للمشاركة فى الاستثمار فى القطاع الصناعى (١) .

غير أن سياسات هيلاسلاسى فى هذا المجال قد أتت الى نتائج سلبية ، ذلك أن عمليات الاستثمار فى القطاعين الزراعى والصناعى قد تركزت فى يد طبقة صغيرة الحجم من رجال الأعمال الاثيوبيين نهضت من بين صفوف الطبقة الارستقراطية والأسرة المالكة ، ولقد حقق هؤلاء أقصى استفادة من الثورة الزراعية التى دشنها هيلاسلاسى ، فى حين ازداد الفلاحون فقرا خاصة عندما طرد العديد منهم من الاراضى التى كانوا يفلحونها لافساح المجال أمام الزراعة التجارية ، واستخدام الميكنة فيها ، وصحيح أن تطور الصناعية التحويلية فى أثيوبيا منذ الخمسينيات قد أدى الى ظهور طبقة عاملة حضرية صغيرة سمح لها بحق التجمع النقابى منذ عام ١٩٦٢ لكن هذه الطبقة لم يسمح لها بممارسة حق الاضراب لمواجهة الضغوط المتزايدة عليها من انتشار البطالة بين صفوفها ، وتدنى مستويات أجورها ، واذا كان هيلاسلاسى قد تمكن من اقامة التعليم المدنى الحديث فى أثيوبيا ، واقامة جامعة هيلاسلاسى لتزويد الجهاز الادارى فى الدولة بحاجته من الاداريين المتخصصين ، الا أنه يلاحظ فى أواخر الستينات أن الجهاز الادارى قد بات عاجزا عن استيعاب كافة خريجي المدارس والجامعة من جهة ، هذا فضلا عن التمييز العرقى فى شغل المناصب العليا فى الجهاز الادارى للدولة من

جهة ثانية ، يضاف الى ذلك تدهور القيمة الحقيقية لرواتب الموظفين من جهة ثالثة نتيجة للتضخم . وهو الأمر الذى أدى الى اثاره موجة الاستياء والتذمر لدى أوساط المثقفين الاثيوبيين (١) . ثم ان اتجاه هيلاسلاسى الى اقامة جيش حديث كبير العدد تحت امرته المباشرة - لتقوية قبضته على السلطة فى مواجهة الكنيسة والطبقة الارستقراطية ، ولمواجهة الانتفاضات الداخلية ، وحركات التحرير الارتيرية بالذات - قد دفعه الى ادخال أبناء العمال والفلاحين كجنود فى جيشه ، كما دفعه الى قبول أبناء الطبقة البرجوازية الصغيرة فى الكليات العسكرية للتخرج كضباط وقد أدى ذلك الى أن أصبح الجيش الاثيوبى بوتقة للتناحر الطبقي والعرقى ، خاصة وأن المناصب القيادية العليا للجيش ظلت حكرا على كبار الضباط من أبناء الطبقة الارستقراطية الامهرية (٢) .

وهكذا نشأت ، فى غمار عملية التحديث ، قوى اجتماعية جديدة داخل النظام الاجتماعى القائم ، لم يسمح لها بالحصول على نصيب فى السلطة أو الثروة الاقتصادية للبلاد ، فباتت تشكل قوى معادية للنظام ، وسعت الى تقويضه .

المبحث الثانى نشأة المسألة القومية

عقب عمليات الغزو الاستعمارية التى دشنها أباطرة الحبشة لاحتلال المناطق الواقعة جنوب الهضبة الحبشية فى النصف الاخير من القرن الماضى ، فان منليك (١٨٨٩ - ١٩٠٩) استطاع أن يؤمن الحدود الجديدة لامبراطوريته من خلال ابرامه للعديد من الاتفاقيات مع الدول

- (١) — Idem.
— Marina Ottaway, op. cit., PP. 472-476. وانظر أيضا :
— Michael Chege «The Revolution Betrayed : وانظر كذلك :
Ethiopia 1974-9», in The Journal of Modern African Studies, Vol. 17, No. 3, Sept. 1979, PP. 362-367.
— Michael Warr, op. cit., PP. 117-118. (٢)

الاستعمارية الاوربية « لتحديد » الحدود بين امبراطوريته ، وبين المستعمرات الاوربية في المنطقة (١) .

فقد وقع منليك معاهدة مع فرنسا في ٢٠ مارس ١٨٩٧ لتحديد الحدود بين بلاده وبين مستعمرة الصومال الفرنسي ، وقامت فرنسا بتخطيط الحدود في المنطقة عقب ابرام هذه المعاهدة مباشرة ، كما وقع منليك معاهدة مع بريطانيا في ١٤ مايو ١٨٩٧ لتحديد الحدود بين بلاده وبين مستعمرة الصومال البريطاني ، لكن خط الحدود المتفق عليه بين البلدين قد فصل بين القبائل الخاضعة للحماية البريطانية وبين مناطق رعيتهم في هود ، ولذا اعترفت المعاهدة بالطبيعة الرعوية لسكان منطقة الحدود ومنحتهم حق التنقل وراء العشب والمرعى عبر الحدود ، وقد تم تخطيط الحدود في المنطقة من جانب لجنة انجلو / اثيوبية في الفترة من ٣٢ - ١٩٣٥ ، وعقب هزيمة القوات الايطالية على يد القوات الحبشية في عدوا عام ١٨٩٦ فان ايطاليا اذعنت - بموجب اتفاق يونيو ١٨٩٧ مع منليك - لما حدده منليك من خط حدود لامبراطوريته مع الصومال الايطالي ، وجاءت المعاهدة الايطالية / الحبشية في ١٦ مايو ١٩٠٨ لتعدل الحدود في المنطقة لصالح ايطاليا الى حد ما .

الا أنه يلاحظ ان كافة خطوط الحدود السابقة قد تلاشت عقب الاحتلال الايطالي للحبشة خاصة وان ايطاليا قد رفضت الاعتراف بها ، وعقب طرد القوات الايطالية من الحبشة ، وباتهاء الحرب العالمية الثانية فان هيلاسلاسي قام بابرام اتفاقيات جديدة مع الدول الاستعمارية الاوربية في المنطقة مستهدفا تأكيد حدود امبراطوريته ، وتخطيطها (٢) فعقد اتفاقا مع فرنسا في ٥ سبتمبر ١٩٤٥ لاعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وتخطيط الحدود بين بلاده وبين الصومال الفرنسي ، وقد

-- David Hamilton, «Some New Perspectives on the Agreement By Which Ethiopia's Boundries Are Determined.» A paper Submitted to the International Congress of Africanists, 3rd Session, Dec. 9-19, 1973 Addis Ababa, Ethiopia, PP. 2-7.

-- E. Hertslet, Map of Africa by Treaty, (London : 1909), PP. 423-433 PP. 628-633, PP. 1108-1118, PP. 1223-1225.

-- David Hamilton OP. Cit., PP. 3-7.

تم هذا التخطيط في عام ١٩٥٤ وفق معاهدة ١٨٩٧ لكن فرنسا تنازلت عن نحو ١٥٠٠ كم^٢ من الصومال الفرنسي لصالح اثيوبيا في منطقة خط الحدود الغربي بين بحيرة أبي وجبل موسى على . كذلك قامت كل من بريطانيا وإيطاليا بأبرام اتفاقيات مع اثيوبيا في ٣١ يناير ١٩٤٢ ، ١٩ ديسمبر ١٩٤٤ على التوالي اعترفتا بحقوق اثيوبيا السيادية على أوجادين ، وإن ظلت القوات البريطانية تشرف إداريا على أوجادين ، هود ، والمنطقة المحجوزة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية على أمل اقناع اثيوبيا بتعديل الحدود ليضم الصومال البريطاني مناطق جادا بورسي ، وإشاك ، دولبا هاتنا هود حيث مناطق رعي القبائل الصومالية ، ولم يتحقق لبريطانيا ما أرادت لأنها لم تكن قادرة على تقديم تعويض مناسب لاثيوبيا في مقابل ذلك ، وبموجب الاتفاق الانجلو / اثيوبي في ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ انسحبت الإدارة العسكرية البريطانية من أوجادين ، وإن أكد الاتفاق حق ضابط الاتصال البريطاني في الصومال البريطاني في حماية القبائل « البريطانية » وتأمين حقهم في العبور بحرية إلى داخل الأراضي الاثيوبية حيث مناطق رعيهم في هود . أما فيما يتعلق بالحدود مع الصومال الإيطالي ، فإن بريطانيا قد احتلت هذا الاقليم عقب طرد القوات الإيطالية منه ، وفي عام ١٩٤٩ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة وضع الاقليم تحت وصاية إيطاليا لمدة عشر سنوات يحصل بعدها على الاستقلال ، وقد قامت الإدارة العسكرية البريطانية في الاقليم قبل تسليمه لإيطاليا بتحديد وتخطيط حدود الاقليم وأسمتها الخط الإداري المؤقت . وقد اندمج الاقليم مع الصومال البريطاني عام ١٩٦٠ ليشكلا جمهورية الصومال .

وهكذا تمكن هيلاسلاسي ، بالوسائل الدبلوماسية ، من إضافة المزيد من الأراضي إلى حدود امبراطورية منليك ، فقد حصل على أجزاء من الصومال الفرنسي عام ١٩٥٤ ، وأعاد تأكيد سيطرة بلاده على منطقة أوجادين في عام ١٩٥٤ ، ثم قام بضم إريتريا إلى امبراطوريته في عام ١٩٦٢ .

وهذا الضم الحديث لمعظم مناطق الامبراطورية ، فضلا عن كون السيطرة الاثيوبية على هذه المناطق غير فعالة ، وغير مستمرة ، ثم المعاملة الجائرة من جانب الامهرا وقهرها لبقية القوميات الاخرى قد حال دون تحقيق الاندماج الوطني في اثيوبيا من جانب ، كما أدى تفجر المشكلة

القومية داخل اثيوبيا من جانب آخر ، حيث راحت كافة الجماعات المضطهدة تطالب بالانفصال والاستقلال ، وترفع السلاح في وجه الحكومة الاثيوبية لتحقيق مطالبها تحت قيادة العديد من حركات التحرير في اريتريا ، وتجرأى ، وأورومو ، والعفر ، الصومال الغربى (١) . وقد كان لنشاطات هذه الحركات دور هام في انهك النظام الامبراطورى ، وفي تفويض دعائمه .

الفصل الثانى

التغيير ، وممارسات النرج

رأينا كيف تمكن هيلاسلاسى من تفويض الاساس المادى للقوى الاجتماعية التقليدية (الكنيسة - الطبقة الارستقراطية) رغبة منه في تحقيق المركزية من جانب ، ورغبة أيضا في تجنب منازعته السلطة من جانب آخر ، كذلك فأن اصلاحاته الداخلية - والتي استهدفت زيادة موارد الدولة ، ورفع كفاءة الجهاز الادارى - قد أسفرت عن تنامي قوى اجتماعية جديدة لم تعط الفرصة للحصول على نصيب وافر من الثروة والسلطة في البلاد ، فباتت تشكل قوى معادية للنظام ، وفضلا عما تقدم فإن المشكلة القومية قد تعمقت لعدم تبني هيلاسلاسى لسياسة الاندماج الوطنى ترتكن الى المساواة بين القوميات ، وانما ظلت سيطرة الأمهرا قائمة ، كما ظل الاضطهاد القومى مستمرا .

على أنه يمكن القول بأن سقوط النظام الامبراطورى فى سبتمبر ١٩٧٤ ، لم يكن مرجعه بالاساس نشاط تلك القوى الاجتماعية الجديدة التى نهضت فى غمار عملية التحديث (فهى ضعيفة كما وكيفا) بقدر ما كان يرجع الى ضعف القوى التقليدية التى باتت عاجزة عن مساندة النظام الامبراطورى ، وبقدر ما كان يرجع أيضا الى الضربات التى راحت توجهها حركات التحرير للقوميات المقهورة ضد النظام الامبراطورى .

(١) من هذه الحركات : جبهة التحرير الاريترية ، القوات الشعبية ، الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا ، وجبهة تحرير أورومو ، والجبهة الشعبية لتحرير تجراى ، وجبهة تحرير الصومال الغربى ، وجبهة تحرير صومالى أبو ، وجبهة تحرير عفار ، وحركة التحرر الوطنى للمفر .

وهناك عاملين اضافيين أسهما في الاسراع بتوقيت عملية التغيير ، وكاذا بشابة المفجر الأساسى لها وهما القحط وما استتبعه من مجاعات فى الريف الاثيوبى ، والتضخم وما واكبه من انخفاض متوسط الدخل الفردى الحقيقى فى المدن ، وبالتالى مستوى المعيشة .

المبحث الأول

مسار التغيير : فبراير - سبتمبر ١٩٧٤

أن المتتبع للاحداث التى سبقت وواكبت حركة فبراير ١٩٧٤ فى اثيوبيا ، وكذا المحلل لطبيعة القوى المشاركة فيها ، يستطيع أن يستنتج أن هذه الحركة كانت « انتفاضة نخوية بورجوازية ، فتوية ، حضرية » ولعل دراسة موجزه لطبيعة هذه القوى ومطالبها ، وطموحاتها تؤكد هذا الاستنتاج .

١ - البورجوازية الصغيرة (١) :

وهى تنقسم الى شريحتين :

(أ) القديمة - وهى تضم اصحاب رؤوس الاموال الصغيرة ، الذين يعتمدون على عملهم الشخصى مثل أصحاب المحلات التجارية الصغيرة ، وأصحاب محلات البقالة ، والحرفيين ... الخ .

(ب) الجديدة - وقد نشأت هذه فى ثنايا العمل الادارى ، وتضم المديرين ، وموظفى الخدمة المدنية . وقد اتخذت الشريحتان موقفا مشتركا فى مواجهة الطبقة الارستقراطية ، وايدتا مقترحات الاصلاح الزراعى التى تنطوى على ضرورة نزع الملكية الزراعية من الطبقة الارستقراطية ، وكان مرجع ذلك ابعاد البورجوازية الصغيرة عن المشاركة فى مشروعات الزراعة التجارية ، وقصرها على ابناء الطبقة الارستقراطية . وقد عزز التضخم النابع من أوضاع دولية وداخلية من وحدة هذه الطبقة ، فهو قد أدى الى تآكل القيمة الحقيقية لمخزونات البورجوازية الصغيرة القديمة ، كما أدى الى انخفاض القيمة الحقيقية لرواتب وعوائد البورجوازية الصغيرة الجديدة ، وعلى أية حال فإن البعض يقدر أن عدد البورجوازية الصغيرة

— Michael Chege, op. Cit., PP. 365-368.

(١)

في أنيوييا لم يتجاوز في عام ١٩٧٠ عدة مئات محدودة من الألوف في مجتمع وصل تعدادة آنذاك نحو ٢٥ مليون نسمة .

٢ - الطبقة العاملة (١) :

رأينا أن هذه الطبقة الناشئة قد منحت حق التجمع العمالي في عام ١٩٦٢ ، وإن لم تمنح حق الاضراب ، واستنادا الى ذلك تكون الاتحاد الكوتدراالى لنقابات العمال الاثيوبية عام ١٩٦٣ الذي استطاع خلال السنوات السبع الاولى من قيامه ابرام ١٣ اتفاقية جماعية في مختلف انحاء البلاد ، على أنه في الشهور القليلة التي سبقت أحداث فبراير تدهورت الاوضاع المعيشية للعمال ، وانتشرت البطالة في صفوفهم نتيجة للتضخم الذي أدى الى انخفاض القيمة الحقيقية لاجورهم ، فقد ارتفعت أسعار سلع التجزئة (الغذاء - الملابس - الادوات المنزلية) في أديس أبابا في الفترة من ديسمبر ١٩٧٢ الى يوليو ١٩٧٣ بنسبة ٣٠٪ ، وفي الشهور الثلاث الاولى لعام ١٩٧٤ ارتفعت الاسعار بنسبة ٨٠٪ وهو الامر الذي أدى الى اثاره موجة الاستياء والتذمر لدى العمال . على أنه تجب ملاحظة أن عدد الطبقة العاملة الاثيوبية في عام ١٩٧٤ كان صغيرا فهو لم يتجاوز ١٥٠ ألف عامل ، وكان من بينهم ٨٠ ألف عامل فقط أعضاء في الاتحاد الكوتدراالى لنقابات العمال الاثيوبية ، بل أن هذا العدد الاخير كان معظمه ينتمي الى من يطلق عليهم « أرسستقراطية العمل » من أصحاب الياقات البيضاء والفنيين ، ذلك أن غالبية أعضاء الاتحاد الكوتدراالى كانوا من العاملين في البنوك ، وشركات التأمين ، وشركات الطيران ، وهم بالتالي أقرب في توجهاتهم الى البورجوازية الصغيرة .

٣ - المثقفون (٢) :

رأينا كيف أن سياسة التحديث التي تبناها هيلاسلاسى قد اقتضت

-- Ibid., P. 366.

(١)

-- Edmond J. Keller, Op. Cit. PP. 324-325.

وانظر ايضا :

-- Marina Ottaway, op. Cit., PP. 473-474.

وانظر كذلك :

-- Ibid , PP. 474-476.

(٢)

-- Christophe Claphara, Op. Cit., PP. 118-119

وانظر ايضا :

-- Michael Chege, op. Cit., P. 363.

وانظر كذلك :

ضرورة اقامة جهاز ادارى حديث ، وهو الامر الذى فرض ضرورة الاهتمام بتطوير التعليم وتوسيع قاعدته ، وقد أدى ذلك الى انماء شرائح اجتماعية جديدة متعلمة ومثقفة (طلبة - مدرسين - اداريين) ، وهكذا أصبح التعليم والعمل الحكومى يشكلان مصدرا للدخل والنفوذ لهؤلاء ، وهو مصدر مستقل عن ملكية الارض ، ورغم أنه يصعب تصنيف هؤلاء المثقفين باعتبارهم طبقة ، الا أن المرء لا يستطيع تجاهل أهميتهم كجماعة واعية بذاتها ، وكقوة سياسية محتملة ، وحيث أن جميع الاثيوبيين الذين تلقوا تعليما عاليا قد التحقوا بالخدمة الحكومية فان ذلك قد أدى الى قسمة الارتباط فى المصالح والتوجهات بين الطلبة والمدرسين وبين البيروقراطيين .

وصحيح أنه لم يعرف الا القليل عن الخلفية الاقتصادية - الاجتماعية لطلبة جامعة هيلاسلاسى ، الا أنه بات واضحا منذ منتصف الستينات أن معظم هؤلاء الطلبة ينحدرون من أسر تقيم فى الحضر ، وأنهم من أبناء التجار ، والكتبة ، ورجال البوليس ، وصغار الموظفين ، وبعبارة أخرى فانهم من أبناء البورجوازية الصغيرة ، ولذا فقد كان المنطقى أن يتخذوا موقفا معاديا للاقطاع الذى يعطل من نمو البورجوازية الصغيرة ، الا أنه تجدر الاشارة الى أن نحو ٨٠٪ من طلبة الجامعة كانوا ينتمون الى جماعة الامهرا / تجراى ، وبالتالي فان مظاهراتهم فى الستينات ، وشعاراتهم التى كانت تنادى بأن « الارض لمن يفلحها » انما كانت تستهدف بالاساس توجيه ضربة الى الاقطاع ، واجتذاب الفلاحين فى الجنوب فى اطار تحالف سياسى ضد لوردات الارض ، أكثر مما كانت تستهدف تحقيق مصالح الفلاحين .

وبحكم أوضاعهم فان الطلبة ليسوا أعضاء فى نخبة ، ولكنهم يصبحون جزءا منها ، عقب التخرج ، فحتى أوائل الستينيات كان خريج الجامعة يضمن مركزا مرموقا فى الجهاز الادارى ، ويحصل على مرتب مغر ، فضلا عن رضى من جانب الامبراطور الذى كان يرغب فى وجود رجال أكفاء شريطة الا تكون لهم مطالب فى السلطة ، الا أنه مع نهاية عقد الستينيات فان الوضع بات مختلفا فخريج الجامعة لم يعد يأمل فى هذه الامتيازات ، ولا فى الحصول على عمل سريع نتيجة ازدهام الجهاز الادارى بالعاملين ، هذا فى حين أن خريجي المدارس الثانوية باتوا يواجهون مشكلة البطالة ، ونتيجة لذلك تغيرت اتجاهات الطلبة خلال الستينيات وأوائل السبعينيات

فأصبحوا أكثر وعيا من الناحية السياسية ، خاصة مع قمع مظاهراتهم واضراباتهم بالقوة ، والتي توجت بإغلاق الجامعة في عام ١٩٦٩ وراح الطلبة ينظرون الى أنفسهم كوكلاء للتغيير ، لا كخدم أوفياء للامبراطور ، وأخذوا يصدرون المنشورات التي تبشر بالاشتراكية والاصلاح الزراعى ، الا أن هذه المنشورات ظلت نخبوية في نهجتها فهي لم تتجه الى مخاطبة الجماهير الاثيوبية المسحوقة ، وبالتالي لم تؤدي الى خلق حركة سياسية عريضة في البلاد وانحصرت في نطاق الجامعة والى حد ما في العاصمة أديس أبابا .

وقد اشترك المدرسون في حركات الاحتجاج العلنى ضد سياسات النظام الامبراطورى باعتبارها غير تقدمية بالدرجة الكافية ، وان انصب تقدمهم على الاصلاحات التعليمية التي اقترحتها النظام ، والتي كانت تتجه الى تركيز الاهتمام على التعليم الفنى ، دون التعليم النظرى ، واعتبروا ذلك ابتعادا عن عملية التحديث .

وقد كان هذا الاحتجاج وتلك المعارضة العلنية لسياسات النظام الامبراطورى من جانب الطلبة والمدرسين والموظفين على درجة كبيرة من الاهمية ، اذ كانت تعنى تخلى هؤلاء عن تأييد الامبراطور وهم الذين كان يعدهم الامبراطور مصدرا هاما لسلطته وتدعيم مركزه .

٤ - الجيش (١) :

رأينا كيف أن هيلاسلاسى قد عمد الى تحديث الجيش عددا وعدة ، لكنه حرص على أن يكون الهيكل التنظيمى للجيش محققا لاهدافه الرامية الى تعزيز الوضع القائم ، وتقوية قبضته على الحكم ، فقد ظم الجيش على أسس طبقية ، ووطنية ، وقبلية حتى لا يكون مصدر تهديد للنظام بل ذهب الامبراطور الى أبعد من ذلك حين أقام علاقة مصاهرة بين كبار ضباط الجيش وبين الاسرة المالكة ، وهكذا أصبح الجيش بوتقة للصراع الطبقي ، فقيادته العليا كانت تتشكل من كبار الضباط المرتبطين بالاسرة المالكة بروابط المصاهرة ، وقيادته الوسطى كانت تتشكل من صغار الضباط من ابناء البورجوازية الصغيرة الذين تخرجوا من المدارس العسكرية التي أقامها هيلاسلاسى في سعيه لتحديث الجيش ، وقاعدته باتت

— Michael Warr, op. cit., PP. 117-118.

تشكل من قطاع عريض من ضباط انصف والجنود من أبناء الفلاحين المضطهدين وبالإضافة الى هذا التناقض الطبقي داخل الجيش فقد كان هناك أيضا تناقض وطني فأبناء جماعة الامهرا يشكلون القيادة العليا للجيش ، ومعظم قياده الوسطى له ، في حين أن قاعدة الجيش كانت تشكل من أبناء كافة الجماعات الوطنية المقهورة ، وقد كان هذا التناقض الطبقي والوطني داخل الجيش هو العامل الاساسي في انقسام الجيش على نفسه ، وسيادة روح التدمير والتمرد داخله خاصة مع تدهور الاحوال المعيشية لصغار الضباط نتيجة لتدهور القيمة الحقيقية لرواتبهم ، فضلا عن عدم افساح المجال أمامهم للترقي للمناصب العليا في الجيش .

.. وهكذا فان سياسة هيلاسلاسي الرامية الى تحديث المجتمع الاثيوبي قد أدت الى نشوء قوى اجتماعية جديدة ، والى بروز العديد من المتناقضات داخل المجتمع ، فضلا عن العديد من المطالب التي عجز النظام عن احتوائها ، أو مواجهتها ، أو تليتها سلميا ، وراح يستخدم أسلوب الخداع والارهاب ، وهو الامر الذي أدى الى انفجار الوضع داخل اثيوبيا مع مطلع عام ١٩٧٤ .

وقد بدأت الاحداث في فبراير ١٩٧٤ بتمرد اللواء الرابع الذي يضم ٦٠٪ من مدفعية الجيش نتيجة لسوء الاوضاع المعيشية لصغار الضباط والجنود ، حيث قام المتمردون باعتقال قائد القوات البرية ، الذي ذهب اليهم للاستماع الى مطالبهم وأنتشر التمرد في صفوف القوات الجوية (١) . وفي فبراير ١٩٧٤ تظاهر سائقوا سيارات التاكسي نتيجة لارتفاع أسعار البنزين دون زيادة تعريفية الركوب ، وفي مارس ١٩٧٤ دعا الاتحاد الكوئدرالى لنقابات العمال الاثيوبية الى اضراب عام ، وفي أبريل من نفس العام تظاهر نحو مائة الف من المسلمين في الحضر داعين الى الحقوق الديمقراطية ، وانهاء التفرقة ضد المسلمين ، ومنح المسلمين الحق في ملكية الارض شأنهم شأن غيرهم من الاثيوبيين ، وقد شارك الطلبة ، والمدرسون ، وعمال الصناعة في هذه الاضرابات والمظاهرات (٢) وهكذا ففى الفترة

— Ibid., PP. 118-119.

(١)

— Michael Chege, Op. cit., p. 367.

(٢)

— Marina Ottaway, op. cit., PP. 476-477.

وانظر ايضا :

ما بين أواخر فبراير - مايو ١٩٧٤ شهدت أديس أبابا اضطرابات لم تشهدتها من قبل ، ورغم ذلك فانه لم تكن هناك أى حركة سياسية منظمة وراء هذه الاضطرابات ، وانما كان لكل جماعة مطالبها الخاصة التى هى بالاساس ذات طابع اقتصادى لا سياسى .

•• ووسط هذا الجو استقال رئيس الوزراء الاثيوبى أكليلو هابتي - وولد فى فبراير ١٩٧٤ ، وحل محله أحد النبلاء وهو أند لكاشيو ماکوتين الذى عجز عن مواجهة هذه الاوضاع المضطربة ، وكل ما فعله هو زيادة مرتبات الجيش ، وخفض أسعار البنزين ، وقد أدى ذلك الى انتهاء التمرد داخل الجيش مؤقتا فى حين استمرت مختلف الجماعات المدنية فى الظاهر والاضراب ، وهو الأمر الذى أسفر عن تزايد وعيها على نحو دفعها للمطالبة بتغييرات جذرية فى النظام القائم ، لكنها كانت عاجزة عن التقدم للمساك بزمام السلطة لافتقادها الى تنظيم وتوجه سياسى مشترك ، ونتيجة لذلك تقدم الجيش ليحتل مكان الصدارة فى الاحداث فقام فى يونيو ١٩٧٤ بتشكيل « لجنة التنسيق للقوات المسلحة ، والبوليس ، والقوات البرية ، التى أطلق عليها اختصار اسم « الدرج » (*) ، وقامت اللجنة بتدشين حملة اعتقالات واسعة للمسؤولين السابقين ، ومن هم فى السلطة بما فى ذلك أعضاء مجلس التاج الامبراطورى وكبار رجال الجيش والحكومة ، ثم قامت باجبار ماکوتين على الاستقالة واعتقاله بعد ذلك ، حيث حل محله ميشيل امرو فى نهاية يوليو ١٩٧٤ ، ووضعت الامبراطور نفسه تحت التحفظ ، وان ظلت تعبر عن ولائها له حتى تم خلعها فى ١٢ سبتمبر ١٩٧٤ ، واعلان تولى الجيش السلطة فى البلاد (١) .

•• لعل التحليل السابق يؤكد ما ذكرناه فى البداية من أن ما حدث كان انتفاضة نخوية بوجوازية فنوية حضرية ، فمعظم المشاركين فى هذه الاحداث كانوا ينتمون الى عناصر البورجوازية الصغيرة ، خاصة وأن عمال الصناعة كان عددهم محدودا ثم أنهم كانوا يفتقرون الى التنظيم ، كذلك لم يشارك الفلاحون فى هذه الاحداث رغم كونهم أكثر الطبقات الاجتماعية فى اثيوبيا تعرضا للاستغلال والاضطهاد ، اذ رغم حالة القحط

(*) كلمة درج Derg كلمة امهرية تعنى « لجنة »
(1) Ibid., PP. 477-479.

التي راح ضحيتها نحو ما بين ١٠٠ - ٢٠٠ ألف فلاح أثيوبي فإن هؤلاء لم يقوموا بالهجوم على مخازن غلال لوردات الارض ، فمات منهم من مات ، واتجه البعض الآخر الى الشجاعة في المدن^(١) ثم ان هذه الانتفاضة كانت فتوية فقد انصبت مطالب الجماعات المشاركة فيها على مطالب تخص كل جماعة ، دون أن يكون هناك تجميع لهذه المطالب ، أو أساس مشترك يربط بينها الا كونها مطالب اقتصادية ، وهي بذلك تقتقر الى المضمون السياسي ، خاصة مع عدم وجود تنظيم سياسي ، وتوجه سياسي مشترك .

وأیضا فإن هذه الانتفاضة قد تركزت في الحضر ، وعلى وجه التحديد في العاصمة أديس أبابا ، وهي بالتالي لم تكن حركة شعبية عريضة تغطي مطالب كافة الجماعات ، وتمتد الى كافة أرجاء البلاد لذلك لم يكن غريبا أن يتقدم الجيش ويستولي على السلطة « بانقلاب عسكري » ، صحيح أن قادة الانقلاب قد اتجهوا الى تبنى سياسة راديكالية بدأت بالقضاء الشامل على الاساس المادي للطبقات الاجتماعية التقليدية ، لكنهم راحوا بعد ذلك يوجهون ضرباتهم الى القوى الاجتماعية الجديدة الناشئة ، والى حركات التحرير التي تقود نضال الجماعات الوطنية المتهورة في أثيوبيا .

المبحث الثاني

سياسات الدرج تجاه الواقع الاقتصادي / الاجتماعي

رأينا كيف تمكنت الدرج من الاستيلاء على السلطة في أثيوبيا عقب خلع الامبراطور ، ثم قامت بتشكيل المجلس العسكري الاداري المؤقت - برئاسة الجنرال أمان عندوم ليحكم البلاد غير أنه منذ تشكيل الدرج في يونيو ١٩٧٤ وحتى مقتل أمان عندوم في نوفمبر من نفس العام فإن سياسات الدرج وتوجهاتها ظلت غير واضحة ، وان كان يمكن القول بانها كانت تستند الى منظور بورجوازي وطني عبر عن نفسه في الشعار الذي طرحته الدرج وهو « اثيوبيا أولا » ففي يونيو ١٩٧٤ أصدرت الدرج اعلانا من ثلاث عشرة نقطة يؤكد على أن : « الدرج التي ترفع شعار أثيوبيا أولا » تكرر ولاءها لجلالة الامبراطور القائد الاعلى للقوات المسلحة » ، وما أن استولت الدرج على السلطة عقب خلع الامبراطور في ١٢ سبتمبر ١٩٧٤ ، فإن الكولونيل منجستوهيلي ماريام قام بتحديد معنى

— Michael chege, op. cit., PP. 364-365.

(١)

هذا الشعار المرفوع حين صرح بأنه يعنى القضاء على الانانية ، والتركيز على العمل الجاد ، والوحدة ، والبطولة ، وحب البلاد ، وفي سبتمبر ١٩٧٤ أعادت الدرج مرة أخرى تأكيدها على السياسة المعادية لكل من الرأسمالية والاشتراكية ، وهو موقف لا يختلف عن موقف أى نظام حكم بورجوازي في أفريقيا ويتمثل الى حد كبير مع مواقف كل من جوموكينيا ، وموبوتو ، وسنجر (١) .

وفي ٢٠ ديسمبر ١٩٧٤ - وهو نفس اليوم الذى تولى فيه الجنرال نغرى باتى مقاليد السلطة في إثيوبيا - صدرت عن المجلس العسكرى الادارى المؤقت أول وثيقة تحدد بوضوح توجهات النظام الحاكم في إثيوبيا .

وتضع الخطوط العامة لمفهوم « إثيوبيا أولا » (٢) ، اذ تبدأ الوثيقة بالحديث عن أسباب حركة الجيش في إثيوبيا والتي تتمثل في أن القادة كانوا يحتقرون المواطنين وأن هؤلاء قد روجوا لعبادة الفرد ، وركزوا السلطة في أيديهم ، وانتشر الفساد الادارى في عهدهم ، كما أن رجال الدين قد تخلوا عن دورهم وأصبحوا تابعين للسياسيين على نحو جعل النظام عاجزا عن تلبية مطالب الشعب ، ثم تذهب الوثيقة الى تحديد التحدى الاساسى الذى يواجهه النظام الجديد بأشارتها الى أنه يتمثل في صيانة الوحدة الوطنية عن طريق اقامة مجتمع تعددى تحترم فيه لغات كافة الجماعات وثقافاتها ، كما تحترم حقوق الانسان فى اطاره ، وأيضا عن طريق السعى لاقامة اتحاد كوففورالى لشرق افريقيا يضم كلا من إثيوبيا والصومال ، والسودان ، وكينيا ، ثم تحدد الوثيقة الفلسفة السياسية لنظام الحكم الجديد في أنها تقوم على الاشتراكية الاثيوبية ، « إثيوبيا أولا » والتي ترتكن الى مبادئ : المساواة والعدالة والحرية لكل الاثيوبيين ، واعلاء مصلحة الجماعة على مصالح الافراد ، واقامة الادارة

— Ibid., P. 369.

(١)

— Michael Warr, op. cit., P. 120.

وانظر أيضا :

(٢) انظر نص ترجمة الوثيقة في :

الجمعية الافريقية « الاعلان السياسى للحكومة العسكرية المؤقتة - إثيوبيا تقديم - ووثائق اخرى » - نشرة خاصة (القاهرة : الجمعية الافريقية) السنة الثالثة - العدد الخامس - فبراير ١٩٧٥ - ص ص ١ - ١٠ .

الذاتية ، واحترام العمل البشرى وتقديره ، وتنطلق الوثيقة بعد ذلك لتحديد السياسات الواجب اتباعها من ضرورة حكم الشعب لنفسه ، وضرورة اقامة حزب سياسى اشتراكى وطنى شعبى يضم كل القوى التقدمية فى جبهه متحدة ، وضرورة القضاء على الاستقلال من خلال ملكية الدولة أو الملكية العامة لوسائل الانتاج والموارد الطبيعية ، وتغيير نظام ملكية الارض ، وضرورة التحرر من الفقر والجهل والمرض .

ولعل هذه الوثيقة تبرز بوضوح التوجه البورجوازى الوطنى لنظام الحكم الجديد ، وهو توجه لا يختلف بحال عن توجهات معظم الأنظمة الافريقية الحاكمة واذا كان المجلس العسكرى الادارى المؤقت قد اتخذ فى فبراير ١٩٧٥ أول اجراء اشتراكى عندما أصدر اعلانا حول « السياسة الاقتصادية لاثيوبيا الاشتراكية » ، قرر بموجبه تأمين البنوك والمؤسسات المالية ، وأعلن ملكية الدولة للصناعات الأساسية ومصادر الثروة الطبيعية؛ اذا كان ذلك كذلك فان هذا الاجراء لا يختلف عما فعلته العديد من أنظمة الحكم الافريقية حين اتخذ معظمها قرارات بملكية الدولة لبعض المشروعات، وبمشاركة الدولة جزئيا فى ملكية وإدارة معظم المشروعات الأخرى (١) .

وهكذا فحتى أواخر فبراير ١٩٧٥ فان نظام الحكم الجديد لم يتخذ اجراء من شأنه احداث تغييرات جذرية فى الهيكل الاقتصادى / الاجتماعى الاثيوبى ، وظل يؤكد على احترام الملكية الخاصة ، وعلى احترام اقطاعات الكنيسة .

المطلب الاول

تقويض الأساس المادى للقوى التقليدية

أصدرت الدرج فى ٤ مارس ١٩٧٥ إعلان تأمين الاراضى الريفية (٢) ، وبموجب هذا الاعلان ألغيت الملكية الخاصة للأراضى الزراعية دون

(١) — Michael Chege, op. cit., P. 340.

وانظر كذلك — Edmond J. Keller op. cit., P. 329.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذا الاعلان انظر :

— Paul Brietzke, «Land Reform in Revolutionary Ethiopia», in The Journal of Modern African Studies, Vol. 14, No. 4, 1976, PP. 645-652

تعويض ، وحظر التصرف في الارض بأي شكل من الاشكال ، كما حظر استخدام العمل الاجير في الزراعة ، وأكد الاعلان على أن الارض ستصبح ملكية جماعية للشعب الأثيوبي ، وانها ستوضع تحت تصرف الفلاحين لادارتها من خلال روابط تنشأ لهذا الغرض ، وقد سمح الاعلان للاسر بملكية خاصة لا تتجاوز ٢٥ أكر ، وأعطى للبدو وللأفلاحين الذين يعيشون في قرى ، أو في مناطق قليلة حقوق ملكية على الاراضى التى يستخدمونها للرعى أو للزراعة المعيشية .

على أنه يلاحظ أن اجراء « التأميم » السابق قد خدم مصالح الاسر المالكة للأرض وفق نظام rist فى الشمال حيث أكد ملكيتهم للأرض ، ورغم أن الاجراء قد أعاد حقوق حيازة الارض للفلاحين فى المناطق المهجورة فى الجنوب ، إلا أن تزايد الضغوط على الأراضى الزراعية فى الشمال قد دفع بالدرج الى توطين العديد من الفلاحين الشماليين فى الأراضى الزراعية بالجنوب خدمة لفلاحى الامهرا من جانب ، وترتيا للاوضاع الامنية فى الجنوب من جانب آخر (١) .

وفضلا عما تقدم فإن العديد من المشكلات قد ظهرت فى مجال التطبيق من بينها عدم وجود كوادر ادارية وفنية مؤهلة لتولى مسئولية تنفيذ الاعلان ، ثم ان روابط الفلاحين التى أنشئت للإشراف على ادارة الاراضى الزراعية لم يكن لديها قواعد ثابتة تنظم عملها ، وأيضا فإن عدم وجود خرائط مساحية للأراضى الزراعية قد أدى الى حدوث فوضى فى التطبيق ، ورغم قيام الدرج بالاستعانة بالطلبة وارسالهم الى الاراضى الزراعية لتوعية الفلاحين والمساعدة فى تنفيذ سياسة الدرج وذلك فى اطار الحملة المعروفة باسم Zemacha (٢) ، رغم ذلك فإن هذه الحملة قد فشلت فشلا ذريعا نتيجة لعدم فهم الطلبة لقيم وتقاليدهم ولهجات الفلاحين ، ونتيجة لتبنى بعض الطلبة لأفكار معارضة لسياسات الدرج راحوا يروجونها بين الفلاحين ، ونتيجة أيضا لعدم استجابة الدرج لنداءات الطلبة بمساندتهم عسكريا لمواجهة المقاومة المنظمة من جانب الاقطاعيين لسياسة الدرج المتعلقة

— Michael Chege, op. cit., P. 340.

(١)

(٢) كلمة Zemacha كلمة امهرية تعنى « التقدم من خلال التعاون ، والمعرفة ، والعمل » .

بالاصلاح الزراعى (١) ، فقد شكل هؤلاء الاتحاد الديمقراطى الاثيوبى كتظيم معارض للدرج ودخلوا فى مواجهات وصدامات عسكرية مع الفلاحين ومع قوات الجيش وبخاصة فى مقاطعة بجمبيدير موطن الاقطاع واستطاعوا أن يحققوا بعض الانتصارات الجزئية المؤقتة ، الا أن قوات الحكومة قد تمكنت بعد فترة من تقويض نشاطات الاتحاد على نحو دفع بعض قياداته الى اللجوء الى المنفى ، وتنظيم حركة مقاومة سرية للدرج (٢) .

وخلال نفس الفترة عزل الابن الاكبر الامبراطور هيلاسلاسى - الامير أصفاوصن من منصبه كولى للعهد ، وتم الغاء كافة الالقب الملكية (٣) .

وفى أغسطس ١٩٧٥ صدر اعلان تأميم كل الاراضى فى الحضر دون تعويض ، ومصادرة كافة المنازل الاضافية ، وان سمح للأفراد بملكية منزل أسرى واحد (٤) ، وقد أكمل هذا الاعلان عملية تقويض القاعدة المادية للقوى التقليدية القديمة (نبلاء / اقطاع / رجال كنيسة / كبار رجال الجيش) على نحو غير علاقات الانتاج ، والتركيب الطبقي للمجتمع الاثيوبى ، وفتح الباب امام اتخاذ اجراءات أخرى .

من هنا فان صدور برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية فى ابريل ١٩٧٦ (٥) قد جاء تنويجا للإجراءات التى اتخذتها الدرج فى المرحلة السابقة ، ومنعتنا لمرحلة جديدة وتوجه جديد فى سياسات الدرج وممارستها ، ولعل عرضا مختصرا للبرنامج قد يفيد فى توضيح الاتجاه الجديد للدرج .

يبدأ البرنامج بتحديد طبيعة الصراع داخل المجتمع الاثيوبى فى أنه يتمثل فى وجود تناقض طبقي « رئيسى » بين الفلاحين وبين الاقطاع ، بين العمال وبين البورجوازية بين الجماهير الاثيوبية وبين الامبريالية ، كما

— Edmond J. Kellér, op. cit., PP. 329-330.

(١)

— Michael Warr, op. cit., PP. 121-122.

(٢) ، (٣)

— Ibid., P. 122.

(٤)

— PMAC, «Programme of the National Democratic Revolution (٥)

of Ethiopia», (Addis Ababa : Aristic Printers LTD, 1976), PP.

3-27.

أنه يتمثل في وجود تناقض « ثانوي » بين القوميات ، وبين الاديان ، وبين الرجال والنساء .

ويذهب البرنامج الى أن حل هذه التناقضات لن يكون الا من خلال البدء بثورة وطنية ديمقراطية تفتح الطريق امام الثورة الاشتراكية ، وذلك بهدف تحرير أثيوبيا من الاقطاع ولامبريالية ووضع الأساس للتحويل الاشتراكي ، من خلال التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين ، والبورجوازية الصغيرة على نحو يمكن من اقامة جمهورية ديمقراطية تسودها الحرية والمساواة والوحدة والرفاهية والحكم الذاتي على كافة المستويات ، ثم بناء اثيوبيا الاشتراكية الجديدة ، وينتقل البرنامج بعد ذلك للحديث عن تأمين الارض ، وتدعيم الصناعات والبنوك وشركات التأمين ، وتشجيع رجال الاعمال المحليين تحت اشراف الحكومة ، ويؤكد البرنامج على ضرورة تحقيق الرفاهية للشعب الاثيوبي من خلال برامج محو الامية ، ورفع المستوى الصحي ، وتحسين ظروف العمل ، والتأمين الاجتماعي .

اذا كانت هذه هي الاجراءات والتوجهات التي اتخذتها وتبنتها الدرج خلال هذه المرحلة ، فما هو موقف القوى الاجتماعية الجديدة الناهضة وتنظيماتها من هذه الاجراءات والتوجهات وماذا كان رد فعل الدرج تجاه هذا الموقف ؟؟ هذا ما سنجيب عليه حالا .

المطلب الثاني

علاقات الدرج بالقوى الاجتماعية الجديدة

رأينا كيف تمكنت الدرج من احداث تغيير راديكالي في البنية الاقتصادية / لاجتماعية للمجتمع الاثيوبي حين حطمت الاساس المادي لدعائم النظام القديم لكن الدرج وقفت عاجزة امام مشكلة بناء نظام سياسى جديد يتلاءم مع معطيات الواقع الجديد ، فروابط الفلاحين الجديدة ظلت ضعيفة ، ولم يتخذ أى قرار بشأن ما اذا كانت هذه الروابط ستتحول الى ادارات لمزارع جماعية ، أم أنه سيسمح بالزراعة الفردية ، ثم ان معظم المنازل المؤمنة في الحضر قد استولى عليها العاطلون ، وظلت الدرج منعزلة عن المجتمع على نحو ما كان عليه الحال في عهد الامبراطور ، صحيح أن محتوى القرارات فضلا عن التوجهات السياسية العامة للدرج قد تغيرت جذريا ، ولكن علاقات الدرج بالمجتمع لم تتغير كثيرا ، اذ ظل الحكم

مركزيا وسلطويا ويستجيب فقط لضغوط مجموعة صغيرة من العسكريين المنتمين للبورجوازية الصغيرة ، ورغم أنه يصعب وصف سلطة الدرج بأنها كانت سلطة مطلقة إلا أن ذلك لا يرجع بحال الى سماح الدرج بتشكيل كافة مجموعات المصالح في السلطة ، ولكنه كان يرجع الى عجز الدرج عن تنفيذ قراراتها في أطراف البلاد (١) .

إن مشكلة خلق نظام سياسى يواكب المجتمع الاشتراكى الجديد قد وجدت تعبيراتها في العلاقات المتأزمة والصربية بين الدرج من جانب وبين القلة القليلة من المجموعات المدنية المنظمة في الحضر من جانب آخر ، وبخاصة الاتحاد الكونفدرالى لنقابات العمال الاثيوبيية ، وطلبة الجامعة ، ورابطة المدرسين الاثيوبيين ، غير أن ما تجب الإشارة اليه في هذا المقام هو أن هذا الصراع كان صراعا بين مختلف شرائح البورجوازية الصغيرة بالاساس في سعى كل منها للوصول الى السلطة .

فقد وقف الاتحاد الكونفدرالى لنقابات العمال الاثيوبيية موقف المعارض من الدرج عقب خلع الامبراطور مباشرة ، حيث طالب بالتعجيل بتشكيل حكومة مدنية تضم في صفوفها ممثلين عن بعض التنظيمات الحضرية (نقابات العمال الاثيوبيية - القوات المسلحة - رابطة المدرسين الاثيوبيين - اتحاد هيئة التدريس بالجامعة - اتحاد الطلبة الاثيوبيين - رابطة موظفى الخدمة المدنية - رابطة رجال الاعمال الاثيوبيين - رابطة المرأة الاثيوبيية) وجاءت استجابة الدرج لهذا المطلب فورية وتمثلت في القاء القبض على زعماء الاتحاد ، لكن الاتحاد عاد في يونيو ١٩٧٥ فأصدر بيانا يطالب بحق العمال في التنظيم ، والمساومة الجماعية في المشروعات المؤممة على أن البيان لم يطالب بمشاركة العمال في الادارة ، وهو ما يعبر عن عدم قناعة الاتحاد بالمفهوم الاشتراكى للتجمع النقابى ، ونتيجة لعدم استجابة الدرج لهذا المطلب أيضا قام الاتحاد بتدشين عدة مظاهرات واضرابات عن العمل في سبتمبر ١٩٧٥ ، كما أصدر - ولأول مرة منذ انشائه - وثيقة سياسية تحدد استراتيجية الطبقة العاملة في الوصول الى الهدف النهائى وهو « الاشتراكية العلمية » وأكدت الوثيقة أن هذا الهدف لن يمكن تحقيقه الا بمنح الحقوق الديمقراطية أولا على نحو يرفع وعى الجماهير ، ويدفعها لمشاركة عريضة فيما يتسنى دفع الثورة

— Marina Ottaway, op. cit., P. 481.

(١)

الديمقراطية الى طريق الثورة الاشتراكية ، وقد انتهى الاتحاد في وثيقته الى اعلان تحد علني للدرج حين أكد على أنه اذا لم يسمح بتوزيع هذه الوثيقة بحرية ، واذا ما اتخذت اجراءات ضد النقابات فان الاتحاد سيدعو الى اضراب عام مفتوح حتى تتحقق كافة مطالبه (١) .

وعلى أية حال فان الاتحاد لم يكن يملك التنظيم الضروري لتنفيذ تهديده ، فقد حظرت الدرج توزيع الوثيقة ودخل الجيش في صدام مسلح مع العمال المتظاهرين في مطار أديس أبابا ، ولم ينفذ الاضراب العام ، وخرج الاتحاد من المواجهة ضعيفا وان لم يكن محطما ، حيث اغتيل بعض قياداته ، واعتقل البعض الآخر ، ثم قامت الدرج بانشاء بديل للاتحاد الكونفدرالي وهو اتحاد كل عمال اثيوبيا A.E.T.U.

لكن بعضا من قيادات الاتحاد الجديد المعينون من قبل الدرج قد اغتيلوا على يد العمال المعارضين لسياسات الدرج ، وهو الامر الذي أدى الى تداعي الاحداث واتساع دائرة العنف وبخاصة عندما اندلعت المظاهرات في أول مايو ١٩٧٧ والتي واجهها الجيش باطلاق الرصاص على المتظاهرين في مذبة قدر عدد ضحاياها بما بين ٦٠٠ - ١٠٠ عامل وطالب (٢) .

كذلك فان علاقات طلبة الجامعة بالدرج قد شهدت نفس التطور ، فقد أغلقت جامعة أديس أبابا لمدة عامين (٧٥ - ١٩٧٧) ، وأمر الطلبة بالمشاركة في حملة Zemacha لتوعية الفلاحين بأهداف الاصلاح الزراعي ، لكن الاحداث التي سبقت وواكبت الحملة أدت الى تردى العلاقات بين الطلبة وبين الدرج حيث اتهم الطلبة الدرج بخيانة الثورة ، ووقفوا موقفا معاديا منها ومن سياساتها ووصل الامر الى ذروته في مظاهرات أول مايو ١٩٧٧ ، وما أسفرت عنه من مذبة للعمال والطلبة المتظاهرين (٣) ثم أن علاقات رابطة المدرسين الاثيوبيين بالدرج قد أخذت نفس المسار ، إذ راحت ارباطة تطالب برفع مرتبات أعضائها ، وتنادى بأن يكون لها دورا أساسيا في أي قرار يتعلق باصلاح النظام التعليمي ، بل انها رفضت سياسة الدرج

— Ibid., PP. 481-482.

(١)

— Michael Warr, op. cit., P. 123.

وانظر ايضا :

— Michael Chege, op. cit., PP. 370-3 71.

(٢)

— Marina Ottaway, op. cit., PP. 482-483.

(٣)

فى توجيه الاهتمام نحو التعليم الفنى عن قناعة بالمفهوم النخبوى للتعليم ،
وقد وجهت لها الدرج نفس الضربات التى وجهتها للعمال والطلبة (١) .

ولعله يتضح مما تقدم أن مطالب التنظيمات السابقة لا ترتبط من
قريب أو من بعيد بالتوجه الاشتراكى ، فقد انصب معظمها على الحقوق
المدنية ، والديمقراطية السياسية ، وهى كلها مطالب تعزز من مصالح
البورجوازية الصغيرة فى الحضر ، وبالتالي فإنه لم يكن بمقدور هذه
التنظيمات إيجاد الاتساق السياسى اللازم لدفع وتبنى سياسة اشتراكية ،
وقد أدى ضعف هذه التنظيمات ، وعدم ارتكانها الى قاعدة شعبية الى
تمكين الدرج من القضاء عليها وتصفيتها .

وازاء هذا الوضع تحركت بعض قوى اليسار من المثقفين لتتقود قوى
المعارضة ضد ممارسات الدرج ، فأنشأوا تنظيمات سياسية سرية لمواجهة
الدرج ، انتهت هى الاخرى الى فتح الطريق امام مزيد من الاضطهاد
العسكرى لهم بصورة أكبر مما تعرض له العمال والطلبة . الخ .

فى أواخر عام ١٩٧٥ ، وبعد أن بات واضحاً أن الدرج ليست
مستعدة لتسليم السلطة الى المدنيين فإن المثقفين الاثيوبيين انقسموا الى
معسكرين (٢) .

الأول : الحزب الثورى للشعب الأثيوبى E.P.R.P. — ويزعم
هذا الحزب أن نشأته تعود الى عام ١٩٧٢ ، وتتكون قيادات هذه الحزب
من بعض الكوادر التى تلقت تعليمها فى الولايات المتحدة الامريكية ، والتى
تبنى المنظور الماوى للماركسية ، هذا فى حين أن قاعدة الحزب تضم فى

— Idem.

(١)

(٢) لمزيد من التفصيلات عن اسباب هذا الانقسام وتطوره انظر

كلا من :

— Michael Warr, op. cit., PP. 122-126.

— Michael Chege, op. cit., PP. 371-372.

— Edmond J. Keller, op. cit., P. 331.

— Marina Ottaway, «Democracy and New Democracy : The Ideologi-
cal Debate in the Ethiopian Revolution», in **The African Studies
Review**, (Massachusetts : A.S. A), Vol. xxi, No. I, April 1978, PP.
20-22.

صفوفها بالاساس بعض مثققي الحضر والعمال من ذوى الياقات البيضاء ، ولذا كان من الطبيعى أن يكون لهذا الحزب علاقة وثيقة بالاتحاد الكونفدرالى لنقابات العمال الاثيوبيه ، وبطلبة جامعة أديس أبابا ، وقد أصدر الحزب منذ أوائل عام ١٩٧٤ نشرة سرية تحمل اسم « ديمقراسيا » تعبر عن مواقف المعارضة للدرج ، وتوزع هذه النشرة فى دوائر حركة الطلبة فى أثيوبيا وأمريكا الشمالية .

الثانى : الحركة الاشتراكية لكل الاثيوبيين Meison — وترجع نشأة هذا الحزب الى عام ١٩٧٥ وتتكون قيادات هذا الحزب من بين كوادز الحركة الطلابية الاثيوبية فى أوروبا وبالذات من « ابناء وبنات الاسر الارستقراطية السابقة الذين قضوا سنوات فى المنفى ، والذين أصيبوا بالاغتراب نتيجة لتفسخ النظام الاقطاعى ، وتبنى هؤلاء المنظور الستالينى للماركسية ، ولذا كان من الطبيعى أن تكون لهم صلة وثيقة بالاتحاد السوفيتى ، وقد عادت هذه الكوادز من المنفى الى اثيوبيا عقب نداء الدرج بضرورة عودة كافة المثقفين الاثيوبيين الى بلادهم ، وكان على رأسهم هيلي فيدا الذى ترأس التنظيم الجديد ، ورغم معارضة هؤلاء لسياسات الدرج ، ورفضهم للدكتاتورية العسكرية التى حسب زعمهم قضت على كل الحقوق الديمقراطية ، وقمعت الطبقة العاملة ، الا أنهم قد رأوا فى التحالف مع الدرج فرصة مناسبة لهم للعودة الى بلادهم والى الحياة السياسية من جانب ، كما زعموا أن مثل هذا التحالف من شأنه أن يمكنهم من احتواء الدرج فى النهاية من جانب آخر ، وقد أصدر هذا الحزب فى عام ١٩٧٥ صحيفة علنية تحمل اسم « صوت الجماهير » بموافقة الدرج ، راحت تروج لسياسات الدرج وممارساتها ثم سعت بعد ذلك للترويج لمفاهيم الحزب فى محاولة استقلالية من جانبها .

٠٠ ومنذ عام ١٩٧٩ بدأ الخلاف الفكرى يدب بين التنظيمين ووصل ذروته فى صدامات مسلحة بينهما ، وقد سعت الدرج من جانبها الى تعميق الخلافات بين الحزبين رغبة فى تقويض الحزب الثورى المعارض ، هذا فى حين أن تحالف الحركة الاشتراكية مع الدرج قد عزز من موقعها ومن قوتها فقد خولت لها الدرج مسئولية اقامة تنظيم سياسى موال للحكم العسكرى ، واقامة اتحاد عمالى كونفدرالى جديد ، وبالفعل تم تشكيل المكتب السياسى لشئون التنظيمات الجماهيرية فى عام ١٩٧٩

ليكون نواه لتشكيل الحزب الجديد . وقد تولي هيلي فيدا رئاسته ، كما أن الحركة الاشتراكية - ونتيجة لتحالفها مع الدرج - قد تولت مسؤولية التدريب السياسي من خلال ٦٦ مدرسة ايدولوجية Yekatit على نحو عزز من موقفها في مواجهة الحزب الثوري ، بل وفي مواجهة الدرج ذاته .

وخلال عام ١٩٧٦ بدأت أبعاد الخلافات بين الحزبين في الظهور على السطح ، ويسكن اجبالها فيما يلي (١) :

أولا : أن محور الخلاف بين الحزبين لا ينصب حول ما اذا كان تطبيق الاشتراكية في أثيوبيا أمرا ممكنا ومرغوبا فيه ، ولكنه ينصب على كيفية تطبيقها - فالحزب الثوري يرى في حكم الدرج دكتاتورية عسكرية فاشستية ، ليس بمقدورها قيادة مرحلة التحول نحو الاشتراكية ، وهو يرفض فكرة تحقيق الاشتراكية من القمة ، عن قناعة بأن الدرج قد تسكنت من استقاط الثورة الشعبية الحقيقية ، وصحيح أن الحزب الثوري قد رأى في الاصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الدرج خذولة على الطريق السليم ، الا أنه يرى أن هذه الاصلاحات كان يمكن أن تكون أكثر ثورية لو كان الشعب هو الذي قررها وتحمل مسؤولية تنفيذها .

من هنا فإن الحزب الثوري يرى ضرورة عقد جمعية وطنية تتولى وضع مشروع للدستور ، وتشكيل « حكومة مدنية شعبية مؤقتة » تتولى قيادة البلاد في مرحلة التحول نحو الاشتراكية على أن تشكل هذه الحكومة من ممثلين عن العمال والفلاحين والطلبة ، وكافة العناصر التقدمية من المثقفين ، والتجار والجنود ، وفي المقابل فإن الحركة الاشتراكية ترى أن الدرج قد أظهرت قدرا من التقدمية في سياساتها وممارستها .

وبالتالي فإن التحالف معيا يعتبر أمرا ضروريا لمواجهة مصاعب التحول من الاقطاع الى الاشتراكية ، خاصة وأن الاشتراكية - وفي إطار ظروف المجتمع الاثيوبي - لا يمكن أن تكون نتاجا لحركة جماهيرية وانما نتاجا لثورة من القمة ، ومن هنا تذهب الحركة الى ضرورة تشكيل « حكومة ثورية مؤقتة » تمثل الشوار الحقيقيين من البروليتاريا والفلاحين

— Ibid., PP. 23-24 & PP. 27-28.

(١)

— Bereket Habte Selassie, «Political Leadership in Crisis, The Ethiopian Case», in *Horn of Africa*, Vol. 3, No. 1, 1980, PP. 8-10

والبورجوازيين التقدميين - ولا تمثل جماعات المصالح المنظمة في الحضرة والتي كان لها وجود في أواخر عهد هيلاسلاسي - سعيًا لتشكيل جمهورية ديمقراطية وطنية تفرض دكتاتورية وطنية طوال مرحلة التحول نحو الاشتراكية .

ثانيا : وبالإضافة الى الخلاف المحوري السابق بين الحزبين ، فقد كان هناك خلاف آخر يجد أساسه في العامل العرقي - ذلك أن معظم قيادات الحركة الاشتراكية من أبناء الجالا (أو رومو) بسا فيهم هيلي فيداء ، بل ان العديد من انصار الحركة قد عينوا في مناصب هامة ، وعلى سبيل المثال فإن أكثر من ستة أعضاء من الخمسة عشر عضوا أعضاء المكتب السياسي لشئون التنظيمات الجماهيرية كانوا من أبناء الجالا : وهو الامر الذي أعطى انطباعا بأن الحركة الاشتراكية تمثل الجالا ، خاصة وانها تحصل على أكبر تأييد ومساندة منهم ، وفي المقابل فإن معظم قيادات الحزب الثوري كانت تنتمي الى جماعة الامهرا وتجراي ، وهو الامر الذي أعطى انطباعا بأن الخلاف، بين الحزبين هو خلاف عرقي .

ثالثا : كذلك فإن وصف الحزب الثوري للدرج بأنها تمثل دكتاتورية عسكرية فاشستية ، واستمرار معارضته لها قد أدى الى اتساع قاعدة مؤيديه حتى بين العناصر المحافظة ، والمعارضة للإصلاح الزراعي وغيره من الاجراءات الاقتصادية ، عن اعتقاد بأن الحزب يدافع عن الحقوق الديمقراطية والحرريات ، وأصبح الحزب على هذا النحو يعني لدى العامة تحريرهم من دكتاتورية الدرّج . وقد دفع ذلك بالحزب الى مزيد من التشدد في المواجهة المسلحة مع الدرّج فأخذ يدعو الى الاضرابات والمظاهرات ، وهو الامر الذي أثار حفيظة الحركة الاشتراكية التي راحت تؤلب الدرّج على الحزب سعيًا للتخلص منه ومن نفوذه ، وقد أسفر تداعي الاحداث عن حرب علنية بين الدرّج ، والحركة الاشتراكية من جانب وبين الحزب الثوري من جانب آخر .

.. فبنهاية عام ١٩٧٦ تحولت الحرب الكلامية بين الحزبين الى حرب علنية حقيقية بينهما ، فعلى حين تمكنت الحركة الاشتراكية من دفع الدرّج الى اعتقال زعامات الحزب الثوري ومؤيديه واعتقالهم ، فإن الحزب الثوري لجأ الى المقاومة المسلحة التي أودت بحياة المئات في أديس أبابا وغيرها من المراكز الحضرية ، وهو الامر الذي اتاح للدرّج فرصة عدم

يطبق أى من مفهومى « الحكومة المدنية الشعبية » أو مفهوم « الحكومة الثورية المؤقتة » على أنه تجدر الإشارة الى أن الدرج كانت منقسمة على نفسها فيما يتعلق بكيفية التعامل مع الحزب الثورى ، فقد رفض البعض من أعضاء الدرج اللجوء الى سياسة تحطيم الحزب ، وهو الامر الذى أدى الى انشقاق داخل الدرج وصل الى ذروته فى ٣ فبراير ١٩٧٧ بالتخلص من الجناح المعارض لتحطيم الحزب الثورى . وتولى منجستو السلطة فى البلاد (١) .

وقد كان ذلك بشابة انتصار للتحالف بين منجستو والحركة الاشتراكية ، لكنه كان انتصارا مؤقتا ، فبا ان تسكنت الحركة الاشتراكية من التخلص من منافسيها الاساسيين داخل الدرج ، وما أن أصبح الحزب الثورى ضعيفا نتيجة لاعتقال واغتيال قياداته وتشويه سمورته امام الشعب الاثيوبى نتيجة لاعماله الارهابية ، فإن الحركة الاشتراكية اعتقدت بأن الوقت قد بات مناسباً للقيام بمحاولتها للاستيلاء على السلطة ، فبدأ المكتب السياسى لشئون التنظيمات الجاهيرية يتصرف كجهاز مستقل عن الدرج ، وسعت الحركة فى منتصف مارس ١٩٧٧ الى استقدام نحو مائة عضو من ميليشيات الفلاحين الى أديس أبابا لاسقاط نظام حكم المرح – فى وقت كانت الدرج قد القت بكل قواتها فى حربها مع أرتيريا – الا أن هذه المحاولة لم تتم ، وانتهت بوضع نهاية للتحالف بين الدرج وبين الحركة الاشتراكية فحاول يوليو ١٩٧٧ كان هبلى فيدا فى المعتقل مع بعض اعموانه ، فى حين لاذ البعض الآخر بالاختباء أو الهرب من البلاد وقامت قوات الامن بتعقب أعضاء الحركة الاشتراكية كما فعلت من قبل مع أعضاء الحزب الثورى (٢) .

ومرة أخرى فإن الدرج تسكنت من الخروج منتصرة : وأكثر قدرة على المواجهة بعد تحطيم قوى اليسار من المثقفين ، ذلك أن كلا من الحزب الثورى ، والحركة الاشتراكية قد ارتكبه اخطاء قاتلة لعل أهمها التقدير المغالى فيه من جانب كل منهما لقوته ، والتهوين من قوة الدرج ، ورغم ذلك فإن كلا الحزبين قد قدما خدمة مشتركة للدرج ، فقد دفعاها الى محاولة احتواء مطالبهما على نحو ما وضح فى برنامج الثورة الوطنية

-- Marina Ottaway, Democracy . . . op. cit. PP. 28-29. (١)

Ibid., P. 29. (٢)

الديمقراطية الصادر في أبريل ١٩٧٦ والذي يؤكد على الطبيعة التطبيقية للصراع ، ويؤكد على المنظور الاشتراكي في بناء اثيوبيا الجديدة ثم أن لجوء الحزبين الى استخدام الارهاب في مواجهة بعضها البعض قد أعطى للدرج مبررا لتحويل الانتباه عن المنظور الديمقراطي . وقمع أية مطالب ديمقراطية من جانب المعارضين لحكم الدرج (١) .

وعلى الرغم مما تقدم فإن كلا من الدرج واليسار المدني كان في حاجة الى الآخر فالدرج كانت في حاجة الى التأييد المدني وبخاصة في مجال انشاء حزب سياسي ، ثم أن اليسار المدني لم يكن بقدره رفض الاصلاحات التي قامت بها الدرج لاسباب أيديولوجية من جانب ، ولأن هذه الاصلاحات قد قوبلت بترحاب قطاع عريض من جماهير الشعب الاثيوبي من جانب آخر ، ولذلك كان من الطبيعي أن تجرى محاولة ثانية للمصالحة بين الطرفين ، وهي المحاولة التي بدأت في منتصف عام ١٩٧٧ حينما سمحت الدرج بتشكيل احزاب مدنية ماركسية / لينينية ، فظهرت في تلك الآونة أربعة احزاب هي ع

الشعلة الثورية Abiotawi Seded وعصبة العمل Woz Ader
والمنظمة الثورية الماركسية / اللينينية Ma. Le. Ri. De. والنضال الثوري
للاثيوبيين المضطهدين E. Ch. A. T.

وقد كانت الشعلة الثورية هي الحزب المتميز بين الاحزاب السابقة ، فأعضاؤها في معظمهم من كبار رجال الجيش ، وكبار رجال الخدمة المدنية ، في حين أن عضوية الاحزاب الاخرى كانت تضم في صفوفها زعماء الطلبة ، ولا تعدو أن تكون تجمعات صغيرة تدور حول شخصية مسيطرة ، وقد دخلت هذه الاحزاب في ائتلاف فيما بينها في يونيو ١٩٧٧ تحت اسم « اتحاد المنظمات الاثيوبية الماركسية / اللينينية EMALEDH هذا رغم أن

— Bereket Habte Selassie, *op. cit.*, PP. 10-11.

(١)

أيا منها لم يكن له وجود رسمي أو قانوني حتى هذه الفترة » (١) .

وقد أصدر الاتحاد في سبتمبر ١٩٧٧ « برنامج العمل » أعلن فيه قبول برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية كما أعتترف فيه بشرعية كافة التنظيمات الجماهيرية التي أقامتها الدرج ، وهو ما يعبر عن رغبة واضحة في تعاون الأحزاب الداخلة في الاتحاد مع الدرج ، لكن يلاحظ أن البرنامج قد تجاهل كافة المسائل التي سببت خلافاً وأنشقاقاً بين صفوف اليسار المدني مثل « الحكومة الشعبية » أو « الحكومة الثورية » (٢) .

ورغم ما أبداه الاتحاد من رغبة في التعاون مع الدرج إلا أن الاتحاد لم يتمكن من الحصول على اعتراف رسمي به ، بل أن الدرج راحت تشكك في نوايا الاتحاد خشية أن يكون بديلاً للحركة الاشتراكية التي سعت لاحتواء الدرج وتقويض حكمها ومن هنا كان من الطبيعي أن تلجأ الدرج إلى تفتيت الاتحاد من خلال اتهام الأحزاب الداخلة فيه بأنها تسعى لاحتداث انقسام بين صفوف الجماهير ، فمن جانب وجهت الدرج اتهاماً إلى حزب النضال الثوري بأنه يسعى إلى أحداث انشقاق داخل صفوف الحركة العمالية على أسس عرقية ، وزعمت أن بعض قيادات الحزب يؤيدون النظام الرجعي في الصومال ، ويتخذون موقفاً عدائياً من الثورة الأثيوبية وكان نتيجة ذلك طرد الحزب من اتحاد المنظمات الأثيوبية ، ومن جانب آخر وجهت الدرج اتهاماً إلى كل من عصبة العمل ، والمنظمة الثورية بأنهما يعملان على إعاقة تشكيل حزب للشعب العامل ، وكانت نتيجة ذلك طرد الحزبين من اتحاد المنظمات ، وإعلان حلها رسمياً في يوليو ١٩٧٩ ، فضلاً عن طرد قيادات الحزبين من المناصب الحكومية التي كانوا يشغلونها ، وهكذا لم يبق في الميدان سوى حزب الشعلة الثورية ، وبعد أن تسكنت الدرج من القضاء على اتحاد المنظمات الأثيوبية ، فإنها أعلنت أنه قد ثبت استحالة تشكيل حزب للشعب العامل من خلال دمج التنظيمات السياسية التي كانت قائمة معاً ، وبالتالي فلا مندوحة من السعي

— Marina Ottaway, Democracy ... op. cit., PP. 29-30. (٢) ، (١)

لانشاء حزب جديد يتجسج حول قيادة مركزية ، ويشتمل في صفوفه الافراد المناضلين على أساس موافقهم الثورية ، وفدراهم ، ومدى مساهماتهم (١) .

وبالفعل بدأ منجستو في التهييد لتشكل لجنة تنظيم حزب الشعب العامل لاثيوبيا (COP.W.E) . فعقد اجتماعا في ١٣ سبتمبر ١٩٧٩ مع كبار ضباط الجيش للحصول على تأييدهم للفكرة ، تم أصدر قرارا بتشكيل اللجنة في ١٨ ديسمبر ١٩٧٩ حيث قام بتعيين اعضائها ، وتولى رئاستها ، والشئ الملفت للنظر في تشكيل اللجنة أن معظم اعضائها من العسكريين من صفوف حزب السلطة الثورية ، في حين أن بقية اعضائها يمثلون المنظمات الجماهيرية التي انشأتها الدرج ، وقد حرص منجستو على تحقيق قدر من التوازن بين العسكريين وبين المدنيين في اللجنة خاصة وأن المجموعة الأولى يكن وصفها بالوطنية ، في حين أن المجموعة الثانية ذات توجه يساري وقد أرسل معظم أعضائها الى الاتحاد السوفيتي ليدربوا ايدولوجيا (٢) ورغم ما تقدم فإن الطابع الغالب على أعضاء اللجنة هو انتمائهم الى البورجوازية الصغيرة ففي عام ١٩٨١ كانت نسبة ممثلي العمال في عضوية اللجنة التنظيمية للحزب هي ٢٩٪ ، والفلاحين ١٢٪ ، والمثقفين والموظفين والجيش الثوري وفئات المجتمع الأخرى ٩٥٪ ، ثم تغيرت هذه النسب في أواخر عام ١٩٨٢ لتصبح ٢١٪ ، ٣٠٪ ، ٤٩٪ (٣) .

ولعل ما سبق يوضح أن منجستو يسعى لانشاء حزب موالي له ، وللقوات المسلحة وهو الأمر الذي يعكس موارنا في القوة السياسية الاثيوبية ، ذلك أن قيام هيلاسلاسي بأثناء جيش حديث كان يهدف أن يكون هذا الجيش على ولاء له ، في حين أن الشكل الجديد - الذي استخدمه الحكام العسكريون يمثل في انشاء حزب موالي للعسكريين

(١)

— First Congress of COPWE Report delivered to the First congress of COPWE by Comrade Mengistn Haile - Mariam, Chairman of PMAC and COPWE and Commander - in - Chief of the Revolutionary Army. June 16, 1980, Addis Ababa, PP. 46-49.

--- Berket Habte Selassie, op. cit., PP. 11-12.

(٢)

(٣) وثائق وقرارات المؤتمر الثاني للجنة التنظيمية لحزب الشعب العامل الاثيوبي ، ٦ يناير ١٩٨٢ - أديس ابابا - ص ١٢ .

على غرار التجربة الناصرية ، وهكذا فإن حركة الجيش في اثيوبيا مازالت حركة فوقية لم تستطع حتى أواخر عام ١٩٨٤ أن تقيم تنظيما سياسيا يتواءم ومعطيات الواقع الاقتصادي الاجتماعي الجديد في اثيوبيا ، فما زال أسلوب الحكم أوتوقراطيا ، وما زال الولاء للحاكم يشكل المعيار الاساسي للحصول على الامتياز والثروة .

المبحث الثالث

الدرج والمشكلة القومية

رأينا فيما تقدم كيف تشكلت الامبراطورية الاثيوبية من خلال سيطرة الأمهرا بالغزو على أراضي الجماعات المجاورة ، وأن معظم هذه الأراضي قد ضم حديثا الى الامبراطورية ، وبالتالي فإنه لم تتح أمام هذه الجماعات فرصة للاحتكاك والتفاعل السلمي فيما بينها على نحو يؤدي الى بروز هوية وطنية تعلق هذه الولاءات العرقية ، بل ان سياسات هيلاسلاسي القائسة على اعلاء شأن جماعة الأمهرا على ما عداها ، وقهر كافة الجماعات الأخرى قد حالت دون تحقيق الاندماج الوطني في اثيوبيا ، الامر الذي دفع بكافة الجماعات المقهورة الى العمل على تقويض النظام الامبراطوري ، وقد كان لحركات التحرير التي نشأت بين صفوف هذه الجماعات دورا فاعلا في اسقاط نظام حكم هيلاسلاسي .

وهكذا ورثت الدرج دولة متعددة القوميات ، يسودها الصراع بين كافة الجماعات المشكلة لها ، ولقد توقعت كافة الجماعات المقهورة أن تكون ممارسات الدرج أفضل بكثير من ممارسات الامبراطور حيا لها ، فهي قد ساهمت في اسقاط النظام الامبراطوري ، كما وأن الدرج قد أعلنت عن توجهها الاشتراكي ، وراحت ترفع العديد من الشعارات التي تنطوي على ضرورة تحقيق المساواة بين كافة القوميات في اثيوبيا ، لكن الدرج تلكأت من جانبها في تنفيذ ما وعدت به ، وعندما اتجهت الى التنفيذ فقد أنضح أن ممارساتها تجاه المسألة القومية أكثر قمعا من ممارسات الامبراطور ، وان هناك بونا شاسعا بين الشعارات المطروحة ، وبين الممارسات وقد دفع ذلك بكافة الجماعات المقهورة في اثيوبيا الى تكثيف نضالها المسلح ضد نظام حكم الدرج مستهدفة اما اسقاط هذا النظام ، واقامة مجتمع تسوده المساواة بين كافة القوميات واما الحصول على حق تقرير المصير والاستقلال .

فلقد حاولت الدرج منذ البداية اختبار قدراتها العسكرية في ارتيريا على اعتبار أن تسكنها من القضاء على حركات التحرير الارتيرية من شأنه أن يحبط آمال كافة الجبايات الأخرى المتهورة في اثيوبيا ، ففى أواخر عام ١٩٧٤ قامت الدرج بإرسال عدة آلاف من قواتها الى ارتيريا للقضاء مرة واحدة وائى الأبد على حركات التحرير الارتيرية ، الا أن هذه الحيلة أصيبت بانكساسة على يد الارتيريين ، الامر الذى دفع بالدرج الى رفع شعارات التسوية السلمية للمشكلة الارتيرية لجوءا منها الى التسوية والخداع فى وقت كانت تجهز فيه لمسيرة فلاحية منذ أوائل عام ١٩٧٦ لاكتساح الأراضى الارتيرية ، وأثناء التجهيز لهذه المسيرة رفعت الدرج شعار الصليب كشعار للمسيرة بغية إثارة فلاحى الأمهرا فى المرتفعات ضد الوطنيين الارتيريين ثم أعلنت أن المسيرة هى مسيرة مسيحية لمواجهة المسلمين الغزاة (الارتيريين) وراحت تفرى فلاحى الأمهرا للمشاركة فى المسيرة عندما لوحت بأنها ستوزع عليهم أراضى ارتيريا . وقد بدأت المسيرة فى منتصف مايو ١٩٧٦ وشارك فيها ما بين ١٠ - ٤٠ ألف فلاح من الأمهرا وتفرأى الا أن هذه المسيرة قد انتهت هى الأخرى بهزيمة كاسحة على يد حركات التحرير الارتيرية التى استطاعت أن توجه لها ضربات قاصمة ، لكن الدرج رفضت الاعتراف بالهزيمة ، وأعلنت فى يونيو عام ١٩٧٦ أنها تسكنت من تجنيد ميليشيا شعبية مسلحة تضم نصف مليون فلاح لمقاومة الامبريالية وطرد الرجعيين المحليين والدوليين ، وكافة العناصر المعادية للوحدة الوطنية وللسلامة الاقليمية لاثيوبيا . ورغم ذلك فان حركات التحرير الارتيرارية (حركة التحرير الارتيرية - الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا) قد تمكنت من مواجهة هذه العمليات (١) ، بل واستطاعت مع نهاية عام ١٩٧٧ أن تحكم سيطرتها على نحو ٩٠٪ من الأراضى

— Marina and David Ottaway, *Ethiopia : Empire in Revolu-* (١)
tion, (London : Holmes & Meier Publishers Ltd., 1978), PP.
155-156 & PP. 159-160.

الارتيرية ، وما زالت الدرج عاجزة عن القضاء على هذه الحركات رغم
المساندة السوفيتية لها في هجومها على ارتيريا في عام ١٩٧٨ ، وعام
١٩٧٩ ، اذ استطاعت هذه الحركات أن تقوم بانسحاب استراتيجي منظم
من المناطق الحضرية الى الجبال بأقل قدر من الخسائر ، واستطاعت كذلك
أن تدشن هجوما مضادا ضد الجيش الاثيوبي في عام ١٩٨٠ (١) .

وقد تمكنت الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا من اقامة تحالف مع
الجبهة الشعبية لتحرير تجراى منذ عام ١٩٧٥ (٢) عقب قيام مجموعة من
الطلبة الراديكاليين من أبناء تجراى بالانشقاق على جبهة تحرير تجراى
وتسكيلهم للجبهة الشعبية ذات التوجه الماركسي ، وقد أسفر هذا التحالف
عن تبنى لدعوة من شأنها السعي لاقامة دولة مستقلة لتجراى واريتريا من
جانب ، كما أسفر عن قيام الجبهة الشعبية لتحرير تجراى بعمليات عسكرية
عام ١٩٧٦ ضد القوات الاثيوبية في شمال تجراى على طول الحدود
الارتيرية على نحو أدى الى تقليل نسبي لكثافة الضغوط العسكرية
الاثيوبية على حركات التحرير الارتيرية .

وفي شرق اثيوبيا فان صدور قانون الإصلاح الزراعي قد أدى الى
اثارة الصراع بين الدرج وبين السلطان على ميراث سلطان العفر في منطقة
دلتا نهر أواش في أقصى شرق اثيوبيا على الحدود مع جيبوتي ، ولم تسفر
المفاوضات التي جرت بين الطرفين في ابريل ١٩٧٥ عن أى اتفاق بين

(١) — Michael and Trish Johnson, «Eritrea : The National Question and the logic of protracted struggle», in *African Affairs*, Vol. 80, No. 319, April 1981, p. 192.

(٢) لمزيد من التفصيل حول الاسباب التي دفعت الى قيام الجبهة ، ولجوءها الى استخدام اسلوب الكفاح المسلح انظر :

— Dr. Solomon Inquai, «The Hidden Revolution Triumphs in Tigray», in *Horn of Africa*, Vol. 4, No. 3, 1981, PP. 27-31.

ويذهب المؤلف الى أن الجبهة ترى أن حق تقرير المصير لا يعنى
الانفصال ، كما أنه لا يعنى الوحدة لمجرد الوحدة ، فاذا ما توافر مناخ
سياسي ديمقراطي في اثيوبيا فان الجبهة ترى أنه ليس ما يمنع من انشاء
اتحاد اختياري من الأمم والقوميات على اساس المساواة ، والديمقراطية
والتقدم المشترك ، أما اذا استمر الاضطهاد قائما او تزايد فإنه لا مفر من
انشاء الدولة الديمقراطية المستقلة لتجراى .

الجانبين حول تطبيق قانون الإصلاح الزراعى على أراضي السلطان -
والذى كان يعد من أغنى ملاك الأرض في إثيوبيا - وازاء ذلك قامت
الدرج بشن هجوم عسكرى شامل على المنطقة في يونيو ١٩٧٥ بغية القبض
على السلطان الذى تمكن من الهرب الى السعودية عبر جيبوتى ، وقام
بتنظيم جبهة تحرير العفر التى تعمل من جيبوتى والصومال ، وتشن نضالا
مسلحا من أجل الاستقلال عن إثيوبيا ، وقد تمكنت الجبهة من قطع
الطريق الحيوى الذى يربط ميناء عصب بأديس أبابا أكثر من مرة ، وهو
الأمر الذى سبب مشكلات اقتصادية عديدة للدرج (١) .

وفي الجنوب الشرقى - في منطقة الصومال الغربى فان جبهة تحرير
الصومال الغربى - والتى تشكلت منذ عام ١٩٦٣ - قد قامت بتكثيف
نضالها المسلح ضد نظام حكم الدرغ منذ عام ١٩٧٦ ، نتيجة لممارساته
القبيعية من جانب ، ورفضه منح شعب الصومال الغربى حقه في تقرير
مصيره ، وقد تمكنت الجبهة في عام ١٩٧٧ من تحرير ٩٥٪ من أراضي
الصومال الغربى الا أن العون السوفيتى / الكوبى للدرج قد مكنها من
توجيه ضربات قاصمة الى الجبهة ، ورغم ذلك فان الجبهة ما زالت تناضل
من أجل « الحصول على حق تقرير المصير وبناء دولة الصومال الغربى
المستقلة » (٢) .

وفي جنوب إثيوبيا - فان جبهة تحرير أورومو - والتى تشكلت منذ
عام ١٩٦٩ - قد قامت هى الأخرى بتكثيف نضالها المسلح ضد نظام حكم
الدرج بسبب « تجاهله لأهداف الحركات الشعبية المتمثلة في الحرية وحق
تقرير المصير » ، وبسبب استمرار « سيطرة العنصر الأمهرى » وبسبب
« مقاومته للعناصر الوطنية والقضاء عليها وعلى من يساندونها بطرق مختلفة »

(١) أنظر في هذا المجال كلا من :

— Marina and Daved Ottaway, *op. cit.*, P. 96.

— Kassim Shehim and James Searing, «Djibouti and the question of
AFAR Nationalism», in *African Affairs*, Vol. 79, No. 315 ; April
1980, PP. 223-224.

(٢) جبهة تحرير الصومال الغربى ، **البرنامج السياسى العام** - الصادر
عن المؤتمر الثالث للجبهة فيما بين ٢٣ يناير الى الأول من فبراير ١٩٨١ -
ص ٣ ، ص ٧ .

وقد اعلنت الجبهة في برنامجها أن « الهدف الاساسى للنضال هو الحصول على حق تقرير المصير القومى لشعب أورومو بتحريره من الاضطهاد والاستغلال فى جميع أشكاله .. واقامة جمهورية «أوروميا» الديمقراطية الشعبية المستقلة » (١) .

ورغم ادراك الدرج لخطورة تفاقم المشكلة القومية ، وما قد يسفر عنه ذلك من تفتيت للدولة الاثيوبية الا أنها آثرت الاستمرار فى مجال الحل العسكرى لقمع كافة المطالب القومية فى أثيوبيا ، وشجعها على انتهاج هذا المسلك ما باتت تحصل عليه من دعم عسكرى سوفيينى كوى منذ عام ١٩٧٧ (يلاحظ أن الامبراطور هيلاسلاسى كان ينتهج نفس المسلك بدعم أمريكى) ، وحتى عندما راحت الدرج تصدر بيانات وتعلن عن سياسات ، وترفع شعارات للحل السلمى للمشكلة فإن ذلك لم يكن الا نوعا من التمويه والخداع لحركات التحرير فى أثيوبيا ، لا أدل على ذلك من أنه فى كل مرة كانت تعلن فيها الدرج عن سعيها لحل سلمى للمشكلة القومية فإنها كانت تجهز فى نفس الوقت حشودا عسكرية لقمع حركات التحرير ثم ان السياسات المعلنة للدرج فى هذا المجال قد حددت منح حق تقرير المصير للقوميات داخل أثيوبيا فى خيار واحد لا يتعدى الحصول على نوع من الحكم الذاتى . ولعل منابعة موجزة للبيانات الصادرة عن الدرج فى هذا المجال تلقى مزيدا من الضوء على مسلك الدرج تجاه المشكلة القومية :

١ - فى أبريل عام ١٩٧٦ أصدرت الدرج برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية (٢) ، وقد نصت الفقرة الخامسة منه على « الاحترام الكامل لحق كل القوميات فى تقرير مصيرها وعدم سيطرة قومية على الأخرى .. ان وحدة القوميات الاثيوبية ستقوم على النضال المشترك ضد الاقطاع

(١) انظر فى هذا الصدد :

- جبهة تحرير أورومو (العلاقات الخارجية) : ملحة تاريخية عن شعب (أورومو) وبلادهم (أوروميا) - ص ١٤ ، ١٥ .

- جبهة تحرير أورومو : البرنامج السياسى لجبهة تحرير أورومو بدون تاريخ - ص ٧ .

(٢) PMAC. Programme of the National ... op cit., PP. 16-18.

والامبريالية ، والرأسمالية البيروقراطية ، وكل القوى الرجعية .. وبالنظر الى الوضع القائم فان مشكلة القوميات يمكن حلها اذا منحت كل قومية حقها الكامل في الحكم الذاتي ، وهو ما يعنى أن يكون لكل قومية استقلال اقليمى regional autonomy لتصرف المسائل المتعلقة بشؤونها الداخلية » ، وقد ركز البرنامج على ضرورة وضع أولوية لحل المشكلة الارتيرية في الاطار السابق ، ادراكا من الدرج بمدى حدة هذه المشكلة ، وبمدى قوة حركات التحرير الارتيرية .

٢ - وفي ١٦ مايو ١٩٧٦ صدر البيان السياسى المتعلق بايجاد تسوية سلمية لمشكلة محافظة ارتيريا (١) . وقد نص البيان على « أن الحكومة العسكرية المؤقتة ادراكا منها للصعوبات القائمة في محافظة ارتيريا وضرورة التغلب عليها في الحال ، وبغية تطبيق حق تقرير المصير للقوميات علنيا على أساس هذه الأولوية ، على استعداد للتباحث ولتبادل وجهات النظر مع التجمعات التقدمية والمنظمات في ارتيريا التي ليست متواطئة مع الاقطاعيين والقوى الرجعية المجاورة والامبريالية » ، ويتحدث البيان عن أن الهدف من هذه المباحثات هو « تعزيز وحدة انطبقات المضطهدة في اثيوبيا » ويشير الى « أن حق تقرير المصير للقوميات يمكن ضمانه عن طريق الحكم المحلى الذى يأخذ بعين الاعتبار الحقائق السائدة في اثيوبيا والمناطق المحيطة بها وفى العالم أجمع » .

ان هذا البيان قد أثار الشكوك في نوايا الدرج خاصة عندما يعلن أن « الحكومة ستقوم بدراسة جميع مناطق البلاد وتاريخ القوميات التى نعيش فيها . وعلاقاتها فيما بينها ، وأوضاعها الجغرافية ، وأبنيتها الاقتصادية ، وصلاحياتها للتنمية والادارة » . وهذه الشكوك تتعلق بما اذا كانت الدرج ستعامل ارتيريا كإقليم واحد في اطار حدوده الحالية أم أنها ستتجه الى إعادة تخطيط الإقليم وتقسيمه استنادا الى معايير عرقية ولغوية ، ثم ان تركيز البيان على استعداد الدرج للتباحث مع « التجمعات التقدمية والمنظمات في ارتيريا » يفهم منه أن الدرج على استعداد للتفاوض فقط مع الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا بغية اثارة الانقسام بين صفوف

(١) الحكومة العسكرية المؤقتة : البيان السياسى الذى اصدرته الحكومة العسكرية المؤقتة لايجاد تسوية سلمية لمشكلة محافظة ارتيريا .. ادريس ابابا : مطابع برهاننا سلام بدون تاريخ (ص ٩ - ١٠ .

الارتيريين ، وبالفعل فقد سعت الدرج للاتصال بالجهة . وظلت طرال العام التالي لاصدار البيان متوقفة عن التعرض بالنقد للجهة الشعبية . غير أن هذه السياسة لم تؤت ثمارها نظرا لتغلب الجانب الوطنى على التوجه الماركسى للجهة الشعبية من جانب ، ثم ان الدرج قد اختارت وقتا غير مناسب للحديث عن السلام ، فقد كانت في هذه الآونة تعد العدة لتدشين « المسيرة الفلاحية » ضد شعب ارتيريا (١) .

٣ - وقد أشار منجستو فى خطاب له فى ٧ يونيو ١٩٧٨ (٢) الى أهمية إيجاد حل لمشكلة ارتيريا حيث قال « ان الجيل الاثيوبى الجديد اذا لم يوجد الحل لمشكلة ارتيريا التى تدمى جسد أثيوبيا الثورة فأنه لا يمكن إيجاد ضمان حقيقى لا للثورة ولا لوحدة أثيوبيا التاريخية » لكن منجستو اتجه الى الصاق التهم بحركات التحرير الارتيرية حين قال « الا أن أولئك الذين ارتبطت مصالحهم بمصالح المستعمرين من عسلاء الرجعية العربية قد عارضوا هذه الوحدة التاريخية وبدأوا حركة انفصالية » ، بل انه اتهم الجهة الشعبية لتحرير ارتيريا بالرجعية ، وبالولاء للرجعية العربية ، وأكد منجستو أنه « توجد فى محافظة ارتيريا مالا يقل عن ثمانى قوميات مما يؤكد على أن ارتيريا ليست أمة » فى حين ذهب الى القول بأن « أثيوبيا هى أمة واحدة تضم قوميات كثيرة تسير بسراجل مختلفة من درجات النسو » ، وقد كرر منجستو نفس المنقولة التى وردت فى البيانات السابقة حين أشار الى أننا « قد عرضنا مشروع حق الادارة المحلية الذى يدرا عن القوميات الاثيوبية المسحوقة جميع أنواع الظلم والاضطهاد ، ويؤكد المساواة بين بعضها البعض باعتباره طريقا لتحقيق تسوية سلمية » ، و انتهى الى القول بأن « هدف الحرب الشعبية الثورية هو ضمان الوحدة التاريخية لاثيوبيا والدفاع عن منافذها البحرية وعن كيانها » .

(١) — Marina and David Ottaway, op. cit., PP. 153-159.

(٢) وزارة الاعلام والارشاد القومى (الاثيوبية) : الخطاب الذى وجهه الرفيق المقدم منجستو هيل ماريام رئيس المجلس العسكرى الادارى المؤقت ، ورئيس مجلس الوزراء الى الأمة عن طريق الاذاعة والتلفزيون بشأن الموقف فى الاقليم الادارى الارتيرى (اديس ابابا - ٧ يونيو ١٩٧٨) ص ٥ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٢٨ .

والذى لا شك فيه أن خطاب منجستو ينطوى على مغالطة كبيرة خاصة عندما يتحدث عن إثيوبيا كأمة، وينفى هذه الصفة عن ارتيريا، فالوضع في الحالتين لا يختلف كثيرا عن كافة الدول الأفريقية، بل أن الوضع في ارتيريا أفضل بكثير من الوضع في إثيوبيا إذ رغم التعدد اللغوى، والدينى والثقافى في ارتيريا إلا أنه يمكن القول بأن ارتيريا قد شهدت تناميا في الوعى الوطنى نتيجة للنضال ضد إيطاليا، بريطانيا، وإثيوبيا - على عكس إثيوبيا - تمثل في المطالبة بالانفصال والاستقلال عن إثيوبيا والنضال من أجل هذا المطلب قبل الحديث عن أية امكانية للتعاون مع النظام الاثيوبى الحاكم (١) .

٤ - ثم جاء منجستو أسرا الصادر في ٣١ يناير ١٩٨٢ (٢) - عن مؤتمر حملة النجم الاحمر الثورية المتعددة الأغراض والمتعلقة بإقليم ارتيريا - ليؤكد اصرار الدرج على موقفها إذ يشير المنجستو الى معارضة المؤثرين للنظام الميديرالى الذى اقامته الامم المتحدة لأنه يعارض مع مصالح الشعب، ومع مصالح جماهير ارتيريا التى حاربت من أجل الوحدة ويتهم المنجستو جبهة تحرير ارتيريا بأنها حركة انفصالية تسعى لتخريب إثيوبيا وتفتيت وحدتها، كما يتهم الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا بأنها حركة انفصالية أيضا، وبأنها عميل للسخابرات المركزية، ويوضح أن إثيوبيا دولة متعددة القوميات، وليست دولة القومية الواحدة، وإذا كان المنجستو يؤكد - لأول مرة - على أن « حق تقرير المصير يعنى أن لكل القوميات في دولة معينة حقوقا متساوية في تشكيل مصيرها. مع ما يعنيه ذلك من حق القوميات في تقرير مصيرها على أساس المساواة بما في ذلك حق الانفصال أيضا » إلا أن المنجستو يعود ليشير تحفظا على حق الانفصال حين يؤكد على أن « الاعتراف بحق القوميات في الانفصال لا يعنى أنه يمكن لأى قومية أن تنفصل في أى وقت، أن اضطهاد القوميات يظهر في مرحلة تاريخية معينة، ويمكن ازالة أسباب الاضطهاد الاجتماعى والاقتصادى وعليه فإن مسألة حق القوميات في الانفصال يجب أن ينظر

(١) - Michael and Trish Johnson, op. cit., PP. 184-185

(٢) - PMAC, The ASMARA MANIFESTO (Asmara)

Berhanena Selam Printing Press) (Addis Ababa) 1982. PP. 14-21.

اليها وأن تحل مثلها مثل كافة المشكلات الاجتماعية للشعب على ضوء المحتوى التاريخي ، والحقائق الموضوعية في وقت معين ، وطالما أن الإوضاع في تغير مستمر ، فإن هذا الحق لا يجب أن ينظر اليه بعزل عن عملية التغير » ويتساءل المنستو : هل منح هذا الحق - في المنظور الماركسي - يمكن أن يعزز الصراع الطبقي ؟ أم يؤجله ويعطل مساره ؟ وتأتي الاجابة بأن « اثاره حق الانفصال في وقت تناضل فيه الطبقة العاملة لالغاء كافة اشكال الاستغلال والاضطهاد وتناضل فيه من أجل اقامة نظام اشتراكي يعد عملا ضد مصالح الشعب » .

•• وهكذا ورغم العديد من الشعارات التي طرحتها الدرج . ورغم اعلانها عن تبني التوجه الاشتراكي ، فإن الاعتراف بحق تقرير المصير للقوميات ظل جثة هامدة ، ومازالت الدرج مصرة على اعطاء كافة حركات التحرير - سواء وصفت بأنها تقدمية أو رجعية - فرصة للخيار فقط بين أحد أمرين اما قبول الاذعان لسلطتها ، أو الاذعان عنوة بالقوة وبالاكراه ، وهو الامر الذي رفضته حركات التحرير حين راحت تكثف من نضالها المسلح ضد حكم الدرج الامر الذي أدى الى تفاقم المشكلة القومية في اثيوبيا .

ولعله يبين مما تقدم أن الدرج لم تتوقع عند حد قمع القوى الجديدة التي شاركت في احداث فبراير ١٩٧٤ ، بل انها لجأت أيضا الى قمع حركات التحرير التي تمثل كافة الجماعات المتهورة في اثيوبيا ، وهو ما جعل مصير نظام حكم الدرج معلقا في الهواء لولا العون السوفيتي / الكوبي له .

خاتمة :

رأينا فيما تقدم كيف أن هناك عوامل بنيانية - من تفاوت طبقي . وأضطهاد قومي - قد حددت مآل الامبراطورية الاثيوبية الى الزوال ، ثم أضيفت عوامل مساعدة - القحط ، والتضخم - سارعت بانتهيار هذه الامبراطورية ، وانتهينا من التحليل السابق الى أن حركة فبراير ١٩٧٤ وما سبقها وواكبها لا تخرج عن كونها انتفاضة نخبوية ، فئوية . حضرية ، بورجوازية سرعان ما انتهت مهمتها ، في احداث حالة من التوحش والفراغ السياسي في البلاد على نحو مكن العسكريين - وبحكم تنظيمهم من

الاستيلاء على السلطة بانقلاب عسكري ، وقد أثبتت الدرج -- بحكم خلفية أعضائها الاجتماعية / الاقتصادية ، وبحكم توجهاتهم وممارساتهم -- انها أكثر انتماء للبورجوازية الصغيرة منها الى الطبقة العاملة ، ومن هنا فلا غرابة -- ورغم اعلانها عن التوجه الماركسي -- ان تتجه الى القضاء على الماركسيين ، وعلى قيادات الطبقة العاملة ، ولا غرابة أيضا في احتكامها الى السلاح للقضاء على حركات التحرير التي تناضل من أجل حقوق كافة الجماعات القومية المضطهدة في أثيوبيا في تقرير المصير والاستقلال .

صحيح ان الدرج قامت باتخاذ اجراءات راديكالية استهدفت القضاء على الاساس المادى للمؤسسات والقوى التقليدية ، الا انها لم تتمكن حتى عام ١٩٨٤ من أن تقيم أساسا ماديا لنظام سياسى جديد ، بل ان المتمعن في سياسات الدرج وفي مسار تنفيذها يدرك أنها تتجه الى اقامة رأسمالية الدولة من خلال استخلاص أقصى ربح من القطاع الصناعى الذى تسيطر عليه الدولة ، ومن خلال السعى لزيادة انتاجية القطاع الزراعى ، وتحقيق أقصى ربح منه حتى ولو كان على حساب العمال والفلاحين .

وازاء هذه الاوضاع التى خلقتها الدرج من صراعات داخلية ، واضطهاد قومى وازاء تدهور الاوضاع الاقتصادية في اثيوبيا باتت الدرج فى حاجة ماسة الى العون الخارجى لانقاذها من جانب ، وانقاذ الحدود الامبراطورية من جانب آخر ، فراحت مرة تلو الاخرى تفازل الغرب والولايات المتحدة بحثا عن العون الاقتصادى ، ثم راحت توثق علاقاتها بالاتحاد السوفيتى الذى أصبح يشكل السند الرئيسى للدرج فى استمرارها فى السلطة ، وفى تمكينها من مواجهة كافة قوى المعارضة محلية كانت أم قومية ، ومن هنا يمكن فهم اعلان الدرج عن توجهها الماركسي ، فهو اعلان اقتضته ظروف الدرج وما تواجهه من مشكلات وبالتالي فهو لا يعدو أكثر من كونه عملا من أعمال السياسة الخارجية . خاصة وأنه كما ذكرنا فان مضمون سياسات الدرج لما يزل مضمونا بورجوازيا .

مشكلات الأطراف العربية في منطقة القرن الأفريقي

دكتور إبراهيم أحمد نصر الدين
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
جامعة القاهرة

مقدمة:

ينصرف اهتمام هذه الدراسة الى تحليل مشكلات الأطراف العربية في منطقة القرن الأفريقي باعتبارها منطقة تشكل الحد الغربى للجناح الشرقى للعالم العربى ، كما تشكل فى نفس الوقت الحد الجنوبى لقلب العالم العربى ، وليس الهدف من هذه الدراسة محاولة تتبع التاريخى لهذه المشكلات ، وانما يكفى أن نشير فى هذا المقام الى أن معظم مشكلات هذه المنطقة تشكل جزءا لا يتجزأ من ظاهرة المد والجزر العربى فى أفريقيا . فحتى منتصف القرن الماضى كان المد العربى قد وصل الى مداه فى هذه المنطقة سواء عن طريق الفتوحات المصرية القادمة من الشمال ، وسواء عن طريق امتداد النفوذ العمانى القادم من الشرق ، لكن التنافس بين الجانبين على السيادة فى المنطقة ، وبخاصة على الساحل الصومالى ، قد أدى الى تسهيل مهمة القوى الأوربية الطامعة فى السيطرة على المنطقة كلية ، ومع بدء مرحلة التكالب الاستعمارى على افريقيا عام ١٨٨٥/٨٤ وحتى أوائل ستينيات القرن الحالى فإن الجزر العربى (وان لم يكن الاسلامى) قد وصل الى مداه فى المنطقة ، فقد استولت أثيوبيا على اقليم الأوجادين الصومالى فى منتصف الخمسينات ، وضمت اريتريا اليها عام ١٩٦٢ ، وانتزعت بريطانيا كل الساحل (الكينى) الذى كان خاضعا لسيادة دولة زنبار العربى لتضمه الى كينيا عشية استقلالها فى أواخر عام ١٩٦٣ ، وفعلت نفس الشئ فى اقليم نقد الصومالى حين ضمت الى كينيا ضد ارادة سكانه ، كما قامت تنجانيقا بضم السلطنة

العربية في زنجبار إليها عام ١٩٦٤ (١) ثم تفجرت مشكلة الجنوب السوداني منذ منتصف الستينيات خاصة عندما رفعت تنظيمات الجنوب شعار الانفصال عن السودان . لكن ظاهرة المد العربي في منطقة القرن الأفريقي قد عادت الى الظهور مرة أخرى في سبعينيات القرن الحالي ، فمن جانب تم تسوية مشكلة الجنوب السوداني بموجب اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢ ، ومن جانب ثان انضمت كل من الصومال وجيبوتي الى جامعة الدول العربية في عام ١٩٧٤ ، ١٩٧٧ على التوالي ، كما سعت جزر الكومور هي الأخرى الى الانضمام ، واشتدت من جانب ثالث نضالات حركات التحرير في كل من اريتريا وأوجادين ، وراحت تنظيماتها تعلن عن هويتها العربية .

ومن هنا بدأ حديث ثمر من المثقفين الأفريقيين عما أسموه بظاهرة التوسع العربي في إفريقيا ، وكان ذلك عاملا أساسيا في وقوف كافة الدول الأفريقية الى جانب السلامة الإقليمية لأثيوبيا . والذي لا شك فيه أن حالة التمزق التي سادت العالم العربي عقب توقيع اتفاقات كامب ديفيد كانت أحد الأسباب التي حالت دون تقديم دعم كاف لكل من ثوار اريتريا وأوجادين لتحرير أقاليمهم وتأكيد انتماءاتهم العربية .

ولعله يتضح مما تقدم أن الصراع في منطقة القرن الأفريقي هو في جانب كبير منه جزء من ظاهرة الصراع العربي الأفريقي على المناطق الحدية بين الدول العربية والدول الأفريقية . وبالتالي فإن دراسة مشكلات الأطراف العربية في هذه المنطقة تعد على جانب كبير من الأهمية لأنها تتعلق بالمصلحة القومية العربية العليا ، ذلك أن استفحال هذه المشكلات واستمرارها من شأنه أن يشكل تهديدا محتملا - بل حالا - للأمن القومي العربي (أهمية البحر الأحمر والمحيط الهندي) ، كما أنه

(١) أنظر في هذا المجال :

- دكتور ابراهيم أحمد نصر الدين : محاضرات في : مشكلات سياسية في العالم الاسلامي (القاهرة : معهد الدراسات الاسلامية) ١٩٨١ - ص ٤٢ - ٥٥ .

- دكتور جلال يحيى : التنافس الدولي في شرق إفريقيا (القاهرة : دار المعرفة) ١٩٥٩ - صفحات متفرقة .

- Norman R. Bennett, A History of the Arab State of Zanzibar (Cambridge : Methuen & Co. Ltd), 1978. PP. 239-168.

يشكل تهديدا للوضع الاقتصادي للدول العربية (حيث المرات البحرية التي ينقل عبرها بترول الدول العربية) خاصة مع تورط القوى الكبرى في مشكلات هذه المنطقة .

ونظرا لتعدد الأطراف العربية في هذه المنطقة ، وتعدد مشكلاتها .
ومصالحها فضلا عن التفاوت في درجة كثافة هذه المصالح ، فأننا سنحاول أن نستخدم في هذه الدراسة منهج المصلحة الوطنية على النحو الذي طوره دونالد نوشرلين مؤخرا .

المبحث الأول
الاطار النظرى للدراسة :
التعريف بمنهج المصلحة الوطنية

ان الهدف من استخدام هذا المنهج في هذه الدراسة لا يتشمل في السعى لعقد مقارنة بينه وبين منهج الأمن القومي — الذى استخدم كثيرا في الدراسات العربية — كما أنه ليس في نيتنا التعرض لكتابات الرواد الأول لمنهج المصلحة الوطنية فهي متعددة وكثيرة (١) • وانما ينصب اهتمامنا في هذا الجزء على عرض لمنهج المصلحة الوطنية بالمفهوم الجديد الذى طوره نوشرلين ، وهو المفهوم الذى جعل في الامكان تطبيق هذا المنهج بعد سنوات من الاهمال اثر النقد اللاذع الذى وجه اليه ، والذي انصب على أن مفهوم المصلحة الوطنية مفهوم غامض ، وأن ربطه بمفهوم القوة كان مسئولا عن اشعال نار الحرب الباردة في الخمسينيات ، ثم ان المفهوم في اطاره التقليدى كان يتجاهل كل المبادئ والاعتبارات الأخلاقية في صياغة السياسة الخارجية •

لقد حاول نوشرلين أن يطور مفهوم المصلحة الوطنية كيما يكون قابلا للتطبيق ، وعلى نحو يتفادى به ما أمكن كافة جوانب القصور فيه ، فجاءت محاولته على النحو التالى :

(١) لمزيد من التفصيلات حول منهج المصلحة الوطنية انظر :

- Hans J. Morgenthau, *Politics among Nations*. 4th ed. (Alfred A. Knopf), 1967, PP. 4-5.
- Hans J. «Another Great Debate : The National Interest of the U.S.», in *American Political Science Review*, LXVI, Dec. 1952, PP. 961-998.
- James E. Dougherty & Robert L. Pfaltzgraff, Jr., *Contending Theories of International Relations*, (Philadelphia : J.B. Lippincott Company), 1970, PP. 68-99.
- Donal E. Nuechterlein, «The Concept of National Interest : A time for New Approaches», in *ORBIS* Vol. 23, No. 1, Spring 1979, PP. 73-92.

أولا : التعريف المصلحة الوطنية :

يقصد بها « الحاجات والرغبات المتصورة لدولة مستقلة في علاقاتها بالدول الأخرى المستقلة والتي تشكل بيئتها الدولية » على أن هذا التعريف في حاجة الى مزيد من الايضاح :

١ - يشير التعريف الى حاجات ورغبات متصورة لدولة ما باعتبارها شكل مصلحة وطنية ، الا أن هذه الحاجات والرغبات انما هي تتاج للعملية السياسية التي توصلت قيادة الدولة من خلالها الى قرار حول أهمية الحدث الخارجى لبقاء الدولة .

٢ - ان التعريف يسرى على الدول المستقلة فقط ، ولا يسرى على المنظمات الدولية أو الاقاليم التابعة ، باعتبار أن حكومات الدول المستقلة هي وحدها القادرة في عالم اليوم على اتخاذ قرارات باستخدام القوة المسلحة ، وبفرض المقاطعة الاقتصادية ، والدخول في تحالفات ... الخ .

٣ - انه يجب التمييز بين البيئة الداخلية ، وبين البيئة الخارجية للدول ، فالحكومة في تعاملها مع البيئة الداخلية توصف بأنها تمثل « المصلحة العامة » ، لكنها في تعاملها مع البيئة الخارجية توصف بأنها تمثل « المصلحة الوطنية » .

٤ - ان التعريف يركز الاهتمام على مصالح الدولة ككل وليس على مصالح مجموعات خاصة ، أو وحدات بيروقراطية ، أو تنظيمات سياسية داخل الدولة .

ثانيا : المصالح الوطنية الأساسية :

وبعد أن حدد نوشرلين المفهوم العام للمصلحة الوطنية ، فانه يذهب الى أن هناك أربع مصالح وطنية أساسية هي :

١ - المصلحة الدفاعية : وهي تعنى حماية الدولة ومواطنيها من أى تهديد بدنى عنيف من جانب دولة أخرى ، و (أو) تمكينها من مواجهة أى تهديد خارجى للنظام السياسى الوطنى .

٢ - المصلحة الاقتصادية : وهي تعنى تعزيز الرفاهة الاقتصادية للدولة في علاقتها بالدول الأخرى .

٣ - مصلحة النظام العالمى : وهى تعنى تعزيز نظام سياسى اقتصادى عالمى تشعر فيه الدولة بالأمن ويتمكن مواطنوها وتجارتها من العمل سلميا فى إطاره عبر الحدود .

٤ - المصلحة الأيدولوجية : وهى تعنى حماية منظومة القيم التى يعتنقها مواطنوا الدولة ، ويعتقدون بصلاحياتها عالميا .

... على أنه تفسير العلاقة بين المصالح الأربع السابقة يعد أمرا ضروريا ، ويتضح ذلك مما يلى :

(أ) فالترتيب السابق للمصالح لا يعنى أولوية لاحداها على غيرها ، إلا أنه يمكن القول أنه إذا لم يكن فى مقدور الدولة الدفاع عن اقليمها ومواطنيها - سواء من خلال التحالف مع دولة كبرى ، أو بالاثنتين معا - فإن الحديث عن المصالح الأخرى يفقد قيمته .

(ب) ان المصالح الأربع ليست منفصلة كلية عن بعضها ، وبالتالى يتعين على صانع السياسة الخارجية أن يختار بينها : وعلى سبيل المثال - فإن المصلحة الاقتصادية لبعض الصناعات داخل دولة ما يمكن التضحية بها فى وقت ما بهدف تعزيز مصلحة النظام العالمى الذى يضم دولة أخرى تعد صداقتها وتعاونها أمرا ضروريا لتدعيم الاستقرار فى جزء هام من العالم .

(ج) تشكل أيدولوجية الدولة جزءا هاما من مصحتها الوطنية ، ولكن ربما ليس بنفس أهمية المصالح الثلاث الأخرى ، ولكنها هامة فى تقرير كيف ستتصرف الدولة تجاه المشكلات الدولية .

(د) وفيما يتعلق بالمصلحة الدفاعية فإننا نعنى بها فقط حماية الوطن المحلى - المواطنين ، والنظام السياسى للدولة فهمى لا تشمل التحالفات مع الدول لأخرى ، وان كان يمكن أن تشمل القواعد الاستراتيجية التى تتمثل وظيفتها الأولى فى حماية الوطن المحلى .

... وعلى أية حال فإن المصالح الأربع السابقة هى عوامل ديناميكية تؤثر على سلوك الدولة وتتفاوت أهمية كل منها فى تأثيرها على سلوك الدولة من وقت الى آخر .

ثالثا : تحديد درجة كثافة المصلحة :

أما النقطة الثالثة التي ساقها نوشرلين فتتمثل في تحديد كثافة وأولوية كل مصلحة من جانب القيادة السياسية للدولة . وعلى سبيل المثال فإن حكومة ما ربما تهتم بوقوع انقلاب عسكري في دولة صديقة ، ولكن درجة كثافة اهتمامها تعتمد على عدد من العوامل من بينها : مدى قرب هذه الدولة من حدودها ، وشكل نظام الحكم الجديد وتوجهاته ، ومدى امكانية استمرار العلاقة التاريخية ، والتجارية مع هذه الدولة . وهنا يتعين على صانعي السياسة أن يدرسوا التكاليف المحتملة لأفعالهم التي يمكن أن يقرروها لمواجهة الأحداث غير المواتية في تلك الدولة بما في ذلك مخاطر الحرب . ان درجة الاهتمام التي توليها دولة ما لمسائل دولية بعينها تتحدد بعد دراسة متأنية لحساب العائد / الخسارة على نحو ما يتصورها صانع القرار ، وفي النهاية يتم التوصل الى السياسة التي يجب تبنيها ، ولكن عملية تقرير درجة أو كثافة الاهتمام تنطوي على ضرورة الفهم لعملية التداخل بين المصالح الأربع الأساسية التي سبق ذكرها . وعليه فإن تغيير نظام حكم من خلال انقلاب عسكري في دولة صديقة يمكن أن يشكل كارثة لدولة أخرى لأسباب أيديولوجية ، أو لأسباب تتعلق بالنظام الدولي ، ولكن اذا كانت هناك روابط اقتصادية هامة مع الدولة محل الاهتمام ووضح امكانية استمرارها ، واذا لم يكن هناك أى تهديد لأراضي الدولة الأخرى فإن الاهتمام الايديولوجي والأمنى يتراجع ليتمثل مرتبة تالية بعد المصلحة الاقتصادية .

ولكى تتمكن من تحليل درجات الاهتمام التي تتصورها الحكومات المتورطة في مشكلات دولية بعينها ، فقد يكون من المفيد - على حد رأى نوشرلين - تحليل درجات الاهتمام على النحو التالي :

١ - مسائل مصيرية Survival Issues

وتكون المسألة كذلك اذا تعرض وجود الدولة ذاته للخطر اما نتيجة لهجوم عسكري على اقليمها ، أو نتيجة لتهديد حال بالهجوم عليها ان هي لم تنفذ مطالب الخصم .

ان المعيار في تحديد ما اذا كانت مسألة ما تعد مصيرية أو حيوية على منحنى الأولويات يتمثل فيما اذا كانت هذه المسألة حالة من عدمه ،

ومما لا شك فيه ان المصلحة الدفاعية - على نحو ما عرفناها آنفا - هي وحدها التي يمكن أن تصل الى هذه الدرجة من الكثافة .

٢ - مسائل حيوية : Vital Issues

وتكون المسألة كذلك اذا وضح أن ضررا بالغاً يمكن ان يلحق بالدولة ان هي لم تقم باتخاذ اجراءات فعالة بما في ذلك الاستخدام الشامل لقواتها المسلحة لمواجهة عمل عدواني من جانب دولة أخرى أو لاجهاضه حتى لا يؤدي الى نتائج خطيرة عليها .

وهكذا فان المصلحة الحيوية - في المدى الطويل - تظهر في وجود تهديد خطير للرفاهية السياسية والاقتصادية ، ولوجود الدولة ذاته . وعنصر الزمن وحده هو الذي يفرق بين كون المسألة مصيرية وبين كونها مسألة حيوية . فالمسألة تكون حيوية اذا كان يوجد أمام الدولة وقت كاف للبحث عن المساعدة من الحلفاء ، وللمساومة مع الخصم ، ولاتخاذ اجراءات هجومية لتحذير الخصم بأنه سيدفع الثمن اذا لم ينه ضغوطه السياسية والاقتصادية والعسكرية .

وعليه فان المصلحة الحيوية - وعلى خلاف المصلحة المصيرية - تتضمن بالإضافة الى المصلحة الدفاعية كافة المصالح الأخرى الاقتصادية ، والنظام العالمي ، والمصلحة الأيديولوجية .

٣ - مسائل كبرى : Major Issues

قد تتأثر الرفاهية الاقتصادية والسياسية والايديولوجية للدولة بشكل أو بآخر باتجاهات وأحداث البيئة الدولية ، والتي تتطلب اتخاذ فعل صحيح لمنعها من ان تشكل تهديدا خطيرا للدولة (مسألة حيوية) ، ومعظم مسائل العلاقات الدولية تقع في اطار هذه الفئة ، وتحل عادة من خلال المفاوضات الدبلوماسية ، على أنه اذا ما فشلت الاداة الدبلوماسية

، حل مثل هذه المسائل ، فانه يتعين على صانع القرار أن يعيد تقييم موقفه ومدى تأثير مصالحه بمسار الأحداث الدولية ، فان تأكيد أنه غير راغب ، أو غير قادر على المساومة فيما يعتبره مسألة جوهرية ، فانه يرفع المسألة الى مستوى « المسألة الحيوية » ، وان قرر أن المفاوضات لا تزال هي أفضل أسلوب لحل النزاع فان المسألة تظل مسألة كبرى .

ويلاحظ أن معظم المشكلات الاقتصادية الدولية هي مسائل كبرى وليست حيوية ، وينطبق نفس القول على المصلحة الايديولوجية رغم أن بعض الدول أحيانا ما تعطي اهتماما أكبر للجانب الايديولوجي في محاولة لتعبئة الرأي العام المحلي والدولي الى جانبها ، لكن مصالح النظام العالمي يصعب أن تكون محلا للمساومة على اعتبار أن ذلك يؤثر على شعور الدول بالأمن .

٤ - مسائل فرعية Peripheral Issues

لا تتأثر رفاة الدولة وحدها بأحداث واتجاهات البيئة الدولية ، وانما تتأثر بها أيضا المصالح الخاصة لمواطنيها وشركاتها العاملة في الخارج ، ومن الواضح أن الشركات متعددة الجنسيات تعطي أولوية كبرى من جانب دولة المقر طالما أن عوائد هذه الشركات والضرائب التي تدفعها تؤثر بدرجة كبيرة على رفاة دولة المقر في الداخل ، وكل دولة تقرر كيفية ومدى تقديرها لمصالح شركاتها التجارية العاملة في الخارج ، لأن نشاطات هذه الشركات تشكل مسائل كبرى للمصلحة الوطنية ، وان كان بعضها لا يشكل الأهمية فرعية .

... بعد هذا العرض الموجز لمنهج المصلحة الوطنية على نحو ما طوره نوسترلين ، فقد يكون من المفيد أن نورد الجدول الذي أسماه مصفوفة المصلحة الوطنية ، والذي ضمنه تصور لكيفية استخدام المنهج .

جدول رقم (١)
مصنوفة المصلحة الوطنية

كثافة المصلحة				المصلحة الوطنية
فرعية	كبرى	حيوية	مصرية	
				الدفاع عن ارض الوطن الرفاهية الاقتصادية نظام دولى ملائم تعزيز القيم

المبحث الثاني طبيعة وكثافة المصالح الوطنية للأطراف العربية في منطقة القرن الإفريقي

نود أن نشير منذ البداية الى أن موقع الأطراف العربية في منطقة القرن الإفريقي ، وامتداد سواحلها على طول البحر الأحمر والمحيط الهندي ، فضلا عن وقوع باب المندب قبالة سواحلها . كل ذلك يجعل لهذه الأطراف بل للدول العربية المجاورة مصلحة وطنية دفاعية تنصب على ضرورة تطهير هذه المنطقة من أى وجود أجنبي معاد تأمينا لشعوبها وأرضها وثرواتها وقيمها من أى تهديد ، وهو أمر يصعب تحقيقه ما لم تتضافر الجهود العربية لتحويل البحر الأحمر الى بحيرة عربية ، أضف الى ما تقدم فإن للأطراف العربية في المنطقة ، فضلا عن الدول العربية المجاورة مصلحة وطنية اقتصادية في تأمين طريق باب المندب الذى يمر عبره معظم صادرات الدول العربية في شبه الجزيرة العربية من البترول ، وذلك حفاظا على الرفاهية الاقتصادية لشعوبها .

واذا كنا لم نستخدم مصطلح دول حتى الآن ، وآثرنا استخدام مصطلح « الأطراف » العربية في منطقة القرن الإفريقي ، فإن ذلك يعد أمرا متعمدا ويعبر عن عدم القبول الكامل للتعريف الذى أورده نوشترلين لمفهوم المصلحة الوطنية حين يقول انها « الحاجات والرغبات المتصورة لدول مستقلة في علاقاتها بالدول الأخرى المستقلة ، والتي تشكل بيئتها الدولية » .

ان التعريف السابق يقصر مفهوم المصلحة الوطنية على الدول المستقلة فقط ، في حين أن الاتجاه الحديث في دراسة العلاقات السياسية الدولية — وهو الذى تأخذ به — لم يعد يرى في الدول الفاعل الوحيد في النظام السياسى الدولى ، اشارة الى وجود فاعلين آخرين مؤثرين غير الدول ، بل وربما بدرجة أكبر بكثير من بعض الدول ، ومن أهم هؤلاء الفاعلين المنظمات الدولية ، وحركات التحرر الوطنى وبعض الشركات متعددة الجنسية وهكذا لم يعد الشرط المطلوب توفره في الفاعل لكي يكون دوليا هو الاستقلال أو السيادة ، وانما القدرة على التأثير على المستوى الدولى . من هنا فقد يكون من المناسب أن نعرف مفهوم المصلحة الوطنية بأنه « الحاجات والرغبات المتصورة لفاعل دولى في علاقته بالفاعلين الدوليين الآخرين الذين يشكلون بيئته الدولية »

والتعريف السابق يسمح لنا بمعالجة مشكلات كافة الأطراف العربية في منطقة القرن الافريقي سواء كانت هذه الأطراف دولا (السودان - جيبوتي - الصومال) وسواء كانت حركات تحرير وطني (حركات التحرير الاريترية - جبهة تحرير الصومال الغربي) .

بعد هذا التحديد بأهمية المنطقة وبالمصطلحات التي سنستخدمها سنتناول بتحليل مشكلات الأطراف العربية في منطقة القرن الافريقي .

اولا : السودان :

ان معظم مشكلات السودان تنشق من ثنابا علاقاتها الخارجية مع اثيوبيا فمنذ استقلال السودان لم تشهد العلاقات السودانية الاثيوبية الاقتراعات هدنة مؤقتة سرعان ما تنهار ليعود التأم مرة أخرى في العلاقات . ويرجع السبب في ذلك الى المطامع الاثيوبية التقليدية في السودان جهة ، كما يرجع الى مساندة اثيوبيا للاتصاليين في جنوب السودان وايوائها للاجئين السياسيين السودانيين من جهة أخرى ، وهو الأمر الذي دفع بالسودان الى مزيد من التقارب مع مصر من جهة ، وتقديم العون لثوار اريتريا ، وايواء اللاجئين السياسيين الاثيوبيين المعارضين لنظام الحكم الاثيوبي من جهة أخرى .

وقد كشف النظام الاثيوبي غير مرة ، عن أطماعه التوسعية في السودان ، ففي مايو عام ١٨٩٨ ، أرسل الامبراطور الاثيوبي منليك مذكرة الى الدول الأوروبية أكد فيها عزمه على « استرجاع الحدود القديمة لاثيوبيا ، والتي تمتد من الخرطوم حتى بحيرة نيانزا (فيكتوريا) (١) » .

وفي مايو عام ١٩٦٣ كرر رئيس الوزراء الاثيوبي نفس المزاعم أمام انجاسة التأسيسية لمنظمة الوحدة الافريقية حين أعلن أن « الدول الاستعمارية قد حرمت بلاده من سواحلها على المحيط الاطلنطي حيث لم تكن هناك دول أو أمم تسمى السودان ، أو تشاد ، أو أفريقيا الوسطى

— Circula letter addressed to Britian, France, Germany, Italy (١) and Russia. Public Record Office, London, Foreign Office, 1/32 Rodd to Salisbury, No. 15, 4th. May 1898.

أو نيجيريا وانما كان هناك فقط أثيوبيا التى تمتد بطول وعرض القارة
الافريقية (٢) .

وعلى هذا النحو يصبح للسودان مصلحة دفاعية « حيوية » تفرض
عليها ضرورة اتخاذ اجراءات فعالة بما فى ذلك الاستخدام الشامل لقواتها
المسلحة لمواجهة أى عمل عدوانى من جانب أثيوبيا - عند الاقتضاء -
أو لاجهاضه حتى لا يردى الى نتائج خطيرة عليها .

واذا كانت مشكلة الاندماج الوطنى وبناء الأمة تعرض أكثر المسائل
الحاça فى السودان والتى تقتضى ضرورة ايجاد حل لها يحفظ على الدولة
السودانية وحدتها ، خاصة مع اتجاه فريق من أبناء جنوب السودان الى
حمل السلاح مرة أخرى فى وجه الحكومة المركزية منذ أوائل
الثمانينات (٣) . اذا كان ذلك كذلك وهو ما يذكر البعد الداخلى للأزمة ،
فانه لا يسكن بحال اغفال دور العامل الأجنبى فى تفاقم الأزمة ووصولها
الى حد الصدام المسلح ، فقد كان لأثيوبيا - ولا يزال - الدور الرئيسى
فى تدريب وتسليح المتمردين فى جنوب السودان ، صحيح أن الامبراطور
هلاسلاسى كان له الدور الأساسى فى عقد اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢
والذى أنهى المرحلة الأولى من الحرب الأهلية فى السودان ، الا أن
هلاسلاسى قد دفع الى ذلك دفعا تحت تأثير تدهور الأوضاع الاقتصادية
فى أثيوبيا بسبب القحط وتحت تأثير اشتداد ضربات حركات التحرير
الارترية ، وهكذا جاء اتفاق أديس أبابا ليحقق مكسبا لأثيوبيا حتى
أعلنت السودان فى المقابل عن وقف مساعداتها الرسمية لثوار ارترية ،
وعن عزمها على القيام بدور الوسيط بين أثيوبيا وبين ثوار ارترية .
الا أن وقوع الانقلاب العسكرى فى أثيوبيا عام ١٩٧٤ وتبنى القادة
الجدد منطق الحل العسكرى لمشكلة ارترية ، قد أدى الى تدفق آلاف
اللاجئين الارترين الى السودان ، ثم رفض ثوار ارترية تبعا لذلك منطق

(١) Abdi Sheikh-Abdi, «Somalia : Litmus paper for U.S. Foreign policy in the 1980 s ? in Horn of Africa, (New Jersey : Horn of Africa Journal) Vol. 3, No. 2, 1980, PP. 36-37.

(٢) دكتور ابراهيم أحمد نصر الدين : « الاندماج الوطنى فى افريقيا والخيار السودانى » - مجلة المستقبل العربى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) السنة السابعة - العدد ٦٣ - مايو ١٩٨٤ - ص ٤٨ - ص ٥٣ .

الحوار مع الحكومة الاثيوبية وانتهى ذلك الى افضال جهود الوساطة السودانية ، وقد تدهورت العلاقات السودانية الاثيوبية عقب التوجهات الماركسية لنظام الحكم الجديد في اثيوبيا ، ولجوء القادة الجدد الى تقوية علاقاتهم بالاتحاد السوفيتي ، وهو الأمر الذي جدد مخاوف السودان من نشاطات الاتحاد السوفيتي المعادية ، وهي مخاوف كان لها ما يبررها منذ قمع محاولة الانقلاب الشيوعي في السودان عام ١٩٧٠ ، وازاء ذلك اتجهت السودان الى ابرام معاهدة الدفاع المشترك مع مصر في يوليو ١٩٧٦ ، والى التأييد العلني لثوار اريتريا ، وغيرهم من المعارضين لنظام الحكم في اثيوبيا (١) ، وقد أدى التردى في العلاقات السودانية الاثيوبية الى اتجاه اثيوبيا مرة أخرى ومعها ليبيا الى تدريب وتسليح الانفصاليين الجنوبيين الذين رجعوا يحملون السلاح مرة أخرى في وجه الحكومة المركزية منذ أوائل الثمانينيات وقد أعطتهم الحكومة المركزية في الخرطوم هذه المرة ذريعة لأعمالهم حين خرجت على نصوص ومبادئ اتفاق أديس أبابا ، وقسمت الاقليم الجنوبي الى ثلاثة أقاليم (٢) .

على أنه تجدر الإشارة الى أن طبيعة عمليات الانفصاليين الجنوبيين هذه المرة سواء من حيث التدريب والتسليح ، وامتداد نشاطاتهم العسكرية في الجنوب قد بات يشكل خطورة حقيقية على كيان الدولة السودانية ، ويهدد باحتمالات انفصال الجنوب ، مع ما يعنيه ذلك - ان تم - من تمكين اثيوبيا من تشديد قبضتها على المناطق التابعة لها من جانب (اريتريا - الصومال الغربى) ، ومع ما يعنيه ذلك أيضاً من الحد من ظاهرة المد العربى في أفريقيا .

ومن هنا يصبح للسودان مصلحة دفاعية « مصيرية » ، خاصة وأن وجود الدولة ذاته قد أصبح معرضاً للخطر . وان كان يتعين على الحكومة السودانية في نفس الوقت أن تسعى الى التعامل مع بيئتها الداخلية بما يحقق المصلحة العامة التى تفرض ضرورة ايجاد حل سلمى لمشكلة الجنوب .

(١) Dr. Olusola Ojo, «Ethiopia's Foreign Policy Since the 1974 Revolution», in *Horn of Africa*, Vol. 3 No. 4, 1980/1981, PP. 4-6.

(٢) دكتور ابراهيم احمد نصر الدين : « الاندماج الوطنى في افريقيا » ج.س.د. ص ٤٩ - ٥١ .

العسكري في أثيوبيا - تحولت توجهات النظام الحاكم في أثيوبيا نحو اليسار ، في حين تحولت توجهات النظام الحاكم في السودان تدريجيا الى أقصى اليمين ، الأمر الذي أدى الى تزايد العداء بين النظامين وهو العداء لدى راحت تغذيه كل من الدولتين العظمتين حيث تقف الولايات المتحدة الى جانب السودان ، ويقف الاتحاد السوفيتي الى جانب اثيوبيا ، ثم ان للسودان مصلحة « حيوية » في النظام العالمي تتطلب منها ان تقف الى جانب مبدأ عدم التوسع على حساب أراضي الغير .

جدول (٢) السودان : مصفوفة المصلحة الوطنية

المصلحة الوطنية	كشافة المصلحة			فرعية
	مصرية	حيوية	كبرى	
الدفاع عن ارض الوطن	✓	—	—	—
نظام دولي ملائم	—	✓	—	—
الرفاهية الاقتصادية	—	✓	—	—
تعزيز القيم	—	✓	—	—

ثانيا : اريتريا :

لم تكن اريتريا في أى فترة من فترات تاريخها جزءا من الامبراطورية الاثيوبية ، حتى أجبرت على الدخول في اتحاد فيدرالى مع اثيوبيا عام ١٩٥٢ بموجب قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٠^(١) وهو الاتحاد الذى تقوض كلية عندما قام الامبراطور هيلاسيلاسى بالغاء الاتحاد ودمج اريتريا في أثيوبيا عام ١٩٦٢ ، وقد أدى ذلك الى اندلاع الكفاح المسلح على يد حركة التحرر الاريترية سعيا للحصول على حق تقرير المصير والاستقلال .

(١) دكتور عبد الملك عودة : الامم المتحدة وقضايا افريقيا - القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية - ١٩٦٧ (ص ٤١ - ٤٥ . ولمزيد من التفصيل انظر :

- دكتور السيد رجب حراز : الاصول التاريخية للمشكلة الاريترية (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية - الدراسات الخاصة رقم ١٠ - ١٩٧٧) صفحات متفرقة .

كذلك فإن للسودان مصلحة اقتصادية « حيوية » تفرض عليها ضرورة إنهاء الحرب في الجنوب بشكل أو بآخر ، ذلك أن استمرار هذه الحرب يؤثر على الرفاهية الاقتصادية للشعب السوداني فهي تلقى بمزيد من الأعباء على كاهل الاقتصاد السوداني المتردى ، وهي قد حالت دون ضخ البترول السوداني نتيجة للعمليات العسكرية في الجنوب ، وهي قد عرقلت اتمام قناة جونجلي التي كانت ستضيف مزيدا من الرقعة الزراعية للسودان ، وهي ستؤدي الى تدمير البنية الأساسية في الجنوب .

أضف الى ما تقدم فإن الصراع السياسى حول مياه نهر النيل والذي اشتد أواره في أواخر السبعينيات حين صدرت تلميحات عن القاهرة تشير الى امكانية نقل مياه النيل الى اسرائيل ، أو نقله من خلال أنابيب الى العربية السعودية عبر البحر الأحمر ، وحين صرح بمنجستو أن مياه النيل الأزرق وحصة أثيوبيا منه يجب أن تستغل في الزراعة الكثيفة ، وتوليد الكهرباء على اعتبار أن الماركسية لا يمكن أن تستقر في بلاده ما لم تتحرر اثيوبيا من شبح المجاعة وحين طلب من السوفييت اقامة العديد من السدود على النيل الأزرق ، تقول أن هذا الصراع السياسى حول مياه النيل قد جعل لأثيوبيا موقفا تفاوضيا أقوى في مواجهة كل من السودان ومصر باعتبار كونها تتحكم في أهم منابع نهر النيل (٥٩ / سن مياه النيل) ، ودفع بمنجستو الى أن يطالب الرئيس نميرى - أثناء اجتماع قمة بينهما في فريتاون عاصمة سيراليون في فبراير ١٩٧٩ - بأن تتنازل السودان لأثيوبيا عن جزء من مديرية النيل الأزرق ذات التربة الصالحة للزراعة في مقابل تأمين احتياجات السودان من مياه النيل الأزرق ، وأن تقوم السودان كذلك بوقف مساعداتها لثوار اريتريا ، وقد أدى المطلب الأول الى فشل مؤتمر القمة للمصالحة بين البلدين (١) .

أضف الى ما تقدم فإن للسودان مصلحة أيديولوجية « حيوية » تفرض عليها ضرورة المواجهة مع أثيوبيا ، فعلى حين كانت توجهات النظام الحاكم في السودان في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات أقرب الى اليسار كانت توجهات النظام الامبراطورى في أثيوبيا توجهات يمينية ، ومنذ منتصف السبعينيات على وجه الخصوص - وعقب الانقلاب

(١) APD, «Water becomes Political Weapon», in The South Africa Journal of African Affairs, (Pretoria : Africa Institute), Vol. 9, No. 2, 1979, P. 63.

ان هذه الحقيقة التاريخية - التي لا يستطيع أى مؤرخ محايد أن ينكرها لم تستطع الحكومة الاثيوبية ذاتها أن تخفيها رغم سيل المزاعم التاريخية التي راحت تسوقها لتبرير ضلالتها لاريتريا ، ويؤكد ذلك تلك المذكرة السرية الصادرة عن الحكومة الاثيوبية فى ٧ يونيو ١٩٧٥ والتي تحمل عنوان « السياسة الخارجية الاثيوبية ومشكلة اريتريا » وهى المذكرة التى استطاعت جبهة التحرير الاريترية أن تحصل على النص الرسمى المهرى لها حيث قامت بترجمتها الى اللغة الانجليزية ونشرها (١)

ان هذه المذكرة على قدر كبير من الأهمية ، فهى من جانب تكشف عن مدى ضعف الأساس القانونى الذى تستند اليه أثيوبيا فى استمرار احتلالها لاريتريا ، وهى من جانب آخر تبرز الطبيعة العدوانية والتوسعية للنظام الاثيوبى ، ثم من جانب ثالث توضح مدى زيف الشعارات والتوجهات الايديولوجية التى راح نظام الحكم الاثيوبى الجديد يطرحها منذ انقلاب نوفمبر عام ١٩٧٤ ، ولعل عرضا موجزا لأهم ما ورد فى هذه المذكرة يوضح ما تقدم .

١ - تذهب المذكرة الى ضرورة التأكيد على أن المشكلة الاريترية « مسألة داخلية » الأمر الذى يفرض ضرورة تكثيف الجهود للجيلولة دون تدويلها بعرضها على الأمم المتحدة أو أية منظمة دولية .

٢ - تركز المذكرة على ضرورة تجاهل الجانب القانونى للمشكلة الاريترية ، وخاصة ما يتعلق منه بمدى مشروعية الغاء الاتحاد الفيدرالى ، على اعتبار أن التعرض لهذا الجانب يمكن أن يحول المشكلة لتصبح مشكلة دولية ، ثم انه يخلق مشكلات أمام السياسة العامة للدولة الاثيوبية ، ويؤدى الى ظهور العديد من النقاط القانونية التى تقوض الموقف الاثيوبى من أساسه ، ومن هنا تذهب المذكرة الى ضرورة التعرض للجانب السياسى من المشكلة فقط .

(١) تتكون هذه المذكرة بعد ترجمتها الى الانجليزية من ٢٢ صفحة ، وقد اكتفت جبهة التحرير الاريترية بنشرها دون أن تضع تاريخا محددا للترجمة أو النشر .

٣ - تتجه المذكرة بعد ذلك الى تحديد الخطوات والأساليب التي يتعين على منفذى السياسة الخارجية الاثيوبية اتباعها في التخطب مع مختلف دول العالم على النحو التالى :

(أ) فيما يتعلق بدول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يجب عرض المشكلة على النحو التالى :

(١) أن المشكلة الاريترية لها جذور استعمارية ، وأن اسم اريتريا لم يظهر الى الوجود ويطلق على الاقليم الشمالى لاثيوبيا الا بعد الاستعمار الايطالى ، ثم ان اريتريا تضم العديد من القبائل واللغات والثقافات التى ترتبط ارتباطا وثيقا بمشيلاتها فى أثيوبيا .

(٢) ان نجاح الحركة الانفصالية الاريترية فى تحقيق أهدافها من شأنه أن يشكل تهديدا خطيرا لكل الدول التى تعاني من نفس هذه الأوضاع فى أفريقيا وآسيا .

(٣) ان المساعدات المادية والعسكرية التى تقدمها الدول العربية الى الحركة الانفصالية فى اريتريا هى العامل الأساسى فى تفجر الأوضاع فلة قد مدت الدول العربية مساعداتها لهذه الحركة فى البداية بغية الضغط على أثيوبيا لقطع علاقاتها مع اسرائيل ، الا أنه رغم قيام أثيوبيا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ، فان المساعدات العربية للحركة الانفصالية قد تزايدت بهدف تحقيق الاستراتيجية العربية المتمثلة فى جعل البحر الأحمر بحيرة عربية عن طريق انتزاع اريتريا من أثيوبيا وتحويلها الى دولة عربية .

(ب) فيما يتعلق بدول غرب أوروبا فانه يجب مخاطبتها على النحو التالى :

(١) الترويج بأن سياسة نظام الحكم الاثيوبى الجديد فى اللامركزية والادارة الذاتية من شأنها استعادة روح وأهداف الاتحاد الفيدرالى المنحل ، نظرا لعدم قناعة هذه الدول بمشروعية الغاء الاتحاد .

(٢) ان انفصال اريتريا سيضعها تحت رحمة القوى الأجنبية الطامعة ، نظرا لضعف الاقتصاد الاريتري واعتماده على الدعم الاثيوبى .

(٣) ان اريتريا تضم العديد من القبائل واللغات والثقافات ، من ثم فان الانفصال لن يشكل حلا سياسيا للمشكلة ، بل انه قد يؤدي الى اندلاع الصراع الدينى بين المسلمين والمسيحيين فى اريتريا .

(ج) فيما يتعلق بدول الكتلة الشرقية فانه يجب مخاطبتها على النحو التالى : اذا كانت الفلسفة الماركسية تذهب الى ضرورة منح الحرية الكاملة لكل جماعة وطنية فى التعبير عن ثقافتها ولغتها حتى تشكل دولة مستقلة ، فان هذا الحق الأخير لم يطبق واتخذ شكل الفيدرالية ، ثم ان الحزب الشيوعى هو الذى يسيطر على عملية صنع السياسة الخارجية الأمر الذى يعنى أن شعار منح الحرية للشعوب قد أخذ شكلا مختلفا عند التطبيق . ومن هنا يجب مخاطبة هذه الدول بالتركيز على أن اريتريا تضم أكثر من ثقافة ، وأكثر من جماعة وطنية ، الأمر الذى يعنى أن المشكلة الايتيرية ليست مشكلة وطنية ، وبالتالي فان سياسة نظام الحكم الجديد فى الادارة الذاتية من شأنها المحافظة على مختلف الثقافات واللغات لكافة الجماعات الوطنية فى اريتريا .

(د) فيما يتعلق بالدول العربية :

(١) ان الدول العربية الافريقية بالذات تخشى أن يؤدي تصاعد دعمها للحركة الانفصالية فى اريتريا الى تأزم العلاقات العربية - الافريقية ، ومن هنا يجب استغلال هذا الموضوع عن طريق توثيق علاقات أثيوبيا بالدول الافريقية لتساند الموقف الاثيوبى .

(٢) ان بعض الدول العربية الأخرى تفتقر الى الفهم الصحيح لمشكلة الايتيرية ، وبالتالي يجب استخدام كافة وسائل الاتصال لتصحيح موقفها ويجب التركيز هنا على أن مشكلة اريتريا ليست عربية وليست اسلامية .

(٣) يجب التركيز على الطبيعة الاشتراكية للنظام الاثيوبى واستعداده للتعاون والتنسيق مع الدول العربية والتأكيد بالذات على أن أثيوبيا تن تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ، وأنها ستظل مساندة للموقف العربى ، فاذا ما أصر العرب على موقفهم المعادى لأثيوبيا فان ذلك

ذلك سيخرجهم أمام أصدقائهم ويضعهم في موقف الناصر للجميل ، ومن شأن ذلك حدوث رد فعل معاكس من جانب الدول الأفريقية التي تساند العرب .

... لعل العرض السابق لتلك المذكرة يكشف كافة الجوانب التي ذكرناها ، وبخاصة ما يتعلق منها بالطبيعة التوسعية العدوانية للنظام الاثيوبي ، وهو الأمر الذي اكتشفه قادة الحركة الوطنية الاريتيرية مبكرا حينما قاموا بانشاء جبهة التحرير الاريتيرية في يوليو عام ١٩٦٠ وبدء التكفاح المسلح من أجل حق تقرير المصير والاستقلال في أوائل سبتمبر ١٩٦١ (١) ، وهو الأمر الذي واجهته الحكومة الاثيوبية بسزيد من العنف وواجهه نظام الحكم الاثيوبي الجديد بحرب إبادة في اطار ما عرف باسم المسيرة الحمراء ، حيث حشد مئات الألوف من فلاحى الأمهرا في مايو ١٩٧٦ ، ودفعهم الى القتال في اريتريا مستهدفا افراغ الأرض من سكانها الأصليين ، واحلال فلاحى الأمهرا محلهم (٢) .

وازاء ما تقدم فانه يصح لحركات التحرير الاريتيرية على اختلاف فصائلها وتوجهاتها مصلحة دفاعية « مصيرية » تفرض عليها استمرار المواجهة المسلحة ضد النظام الاثيوبي دفاعا عن الشعب الاريتيري من مخاطر الإبادة والتشرد في المنفى . كما أن لحركات التحرير الاريتيرية مصلحة اقتصادية « حيوية » تفرض عليها ضرورة حماية المصالح الاقتصادية للشعب الاريتيري في مواجهة سياسة النظام الاثيوبي التي تتجه الى افراغ الأراضي الصالحة للزراعة في اريتريا من أصحابها ، واحلال فلاحى الأمهرا محلهم ، ثم ان لحركات التحرير الاريتيرية مصلحة « حيوية » في النظام العالمى بغية تأكيد الشرعية الدولية ، وقرار مبدأ عدم احتلال أراضي الغير بالقوة ، وتدعيم مبدأ حق تقرير المصير ، فضلا عما تقدم فان لحركات التحرير الاريتيرية ، وبخاصة جبهة التحرير الاريتيرية مصلحة أيديولوجية « حيوية » في تأكيد عروبة اريتريا ذلك أن البرنامج السياسى للجبهة الصادر في مايو ١٩٧٥ يؤكد على أن « قيادة الثورة الاريتيرية

(١) Michael & Trish Johnson, «Eritrea : The National question and the logic of Protracted Struggle», in *African Affairs*, Vol. 80, No. 319, April, 1981, PP. 186-189.

(٢) Eritrean Liberation Front, Memorandum to the African & Arab Heads of States Conference, Cairo, 7/3/1977, PP. 3-4.

اذ تلاحظ العلاقات العضوية الثقافية التاريخية والسياسية التي تربط الشعب الاريتري بالامة العربية تؤكد على النضال المشترك ضد الصهيونية... الخ » ، كما أن المؤتمر الوطني الثاني للجهة المنعقد في نفس التاريخ يؤكد في قراراته على « عمق العلاقات العضوية التي تربط الشعب الاريتري بالدول العربية ، وتربط الثورة الاريترية بحركة التحرر الوطني في العالم العربي ، وهي حقيقة تستند الى واقع العلاقات التاريخية والثقافية ، وإلى علاقات النضال المشترك ضد الامبريالية والصهيونية الدولية » (١) .

والجدول التالي يوضح مصفوفة المصلحة الوطنية بالنسبة لاريتريا .

جدول (٣)
اريتريا : مصفوفة المصلحة الوطنية

كشافة المصلحة				المصلحة الوطنية
فرعية	كبرى	حيوية	مصرية	
—	—	—	✓	الدفاع عن ارض الوطن
—	—	✓	—	الرفاهية الاقتصادية
—	—	✓	—	نظام دولي ملائم
—	—	✓	—	تعزيز القيسم

ثالثا : جيبوتي :

منذ استقلال جمهورية الصومال عام ١٩٦٠ باندماج كل من الصومال البريطاني والايطالي في دولة موحدة ، فإن الدستور الصومالي قد نص على ضرورة العمل على دمج كافة الأقاليم الصومالية الأخرى - الصومال الفرنسي (جيبوتي) - الصومال الكيني (اقليم نفد) - الصومال الاثيوبي (الغربي) في دولة الصومال استنادا الى حق تقرير المصير باعتبار أن الشعب الذي يعيش في هذه الأقاليم هو شعب صومالي .

(١) — The Eritrean Liberation Front, Political Programme,
Approved by the 2nd. National Congress of the E.L.F, Liberated
Areas, May 28, 1975, P. 28 & PP. 44-45.

الا أن أثيوبيا وقفت عقبة كأداء أمام تحقيق هذا المطالب الصومالي في كل من الصومال الفرنسي والصومال الاثيوبي ، نظرا لأن ميناء جيبوتي - والذي يرتبط بالعاصمة الاثيوبية أديس أبابا بخط حديدي - يمثل المنفذ الرئيسي للتجارة الخارجية الاثيوبية (٦٠٪ من هذه التجارة يمر عبر الميناء) ثم ان أهمية الميناء قد تزايدت بعد انتشار عمليات حركات التحرير الاريترية والتي عطلت استخدام ميناءى مصوع وأسمرأ في اريتريا (١) .

ومع وأائل السبعينيات فان فرنسا راحت تلوح وتعرب عن نيتها بمنح الاستقلال لجيبوتي ، وقد أدى ذلك الى اشتداد حدة التنافس بين كل من أثيوبيا والصومال على الاقليم اذ راحت أثيوبيا تسعى لدى فرنسا لتأجيل عملية الاستقلال ، في حين اتجهت الصومال - ورغبة منها في مواجهة الاطماع الاثيوبية في الاقليم - الى الاعلان عن تخليها عن مطالبتها الاقليمية في جيبوتي ، وهو الأمر الذى اضطر أثيوبيا الى أن تعلن في ١٩٧٥ عن قبولها استقلال جيبوتي مع ضرورة ضمان المصالح الاقتصادية الاثيوبية فيه ، وقد أدت هذه التطورات الى فتح الطريق لأول مرة أمام استقلال الاقليم (٢) .

وقد حدثت تطورات في منتصف السبعينيات شجعت فرنسا على الاقدام على منح الاستقلال للاقليم ذلك أن ظهور القوة العربية البترولية عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد دفع بفرنسا الى قبول المطالب العربية بنصفية الاستعمار في جيبوتي رغبة منها في تقوية علاقاتها بالدول العربية البترولية ، ثم ان تدهور الأوضاع في أثيوبيا عقب انقلاب ١٩٧٤ وانتشار الاضطرابات الداخلية فيها ، وتفجر مشكلة القوميات ، وانتشار القحط والمجاعة قد أدى الى تهدة المخاوف من احتمالات قيام أثيوبيا بضم جيبوتي اليها ، وفي المقابل بدت الصومال أكثر قوة اذا ما قورنت بأثيوبيا ، وأكثر قبولا لدى فرنسا خاصة بعد انضمامها للجامعة العربية ، وتدهور

— Kassim Shehim & James Searing, «Djibouti and the question of Afar Nationalism», in **African Affairs**, Vol. 79, No. 315, April 1980, P. 214.

(٢) نبيه الاصفهاني : « طريق جيبوتي الى الاستقلال » مجلة السياسة الدولية - العدد ٤٧ - يناير ١٩٧٧ - ص ٥٥ - ٦٥ .

علاقاتها بالاتحاد السوفيتي ، وقد أسهمت المملكة العربية السعودية بدور بارز - وإن كان غير مباشر - في دفع عملية استقلال جيبوتي خاصة مع بدء حدوث عملية التحول في منطقة القرن الأفريقي حين اتجهت أثيوبيا الى التعاون مع الاتحاد السوفيتي ، وحين تحولت الصومال لتقوى علاقاتها بالدول العربية المحافظة وبخاصة العربية السعودية (١) .

وهكذا جاء استقلال جيبوتي في يونيو ١٩٧٧ وانضمامها للجامعة العربية مع بقاء القاعدة الفرنسية فيها محصلة لهذه التطورات في تفاعلاتها وتشابكاتها .

لكن صيغة الاستقلال ، واستمرار كل من الدور الاثيوبي والصومالي المؤثر في جيبوتي قد أدى الى تأزم الأوضاع الداخلية في هذه الدولة الوليدة .

ذلك أن صيغة استقلال جيبوتي قد أدت الى تدعيم التركيبة العرقية فيه ، والتي أصبحت تتشابه الى حد بعيد مع الصيغة البنائية . وإن كانت على أساس عرقي وليس طائفي ، فقد جاءت هذه الصيغة لتعطي سيطرة سياسية لقبائل العيسى الصومالية على قبائل العفر التي تمتد بعض فروعها في كل من اريتريا وأثيوبيا (٢) ، فرئيس الجمهورية من العيسى ، ورئيس الوزراء من العفر لكن سلطاته محدودة ، ونتيجة لذلك فسرعان ما تأزمت العلاقات بين الطرفين على نحو اضطر معه أول رئيس للوزراء الاستقالة ، احتجاجا على ابعاد العفر من قيادة الجيش والبوليس ، في حين أقيل ثاني رئيس للوزراء وعدد من وزراء العفر ، وقد أدى ذلك الى تفجر الصراع الداخلي ولجوء بعض العفر الى أعمال العنف المسلح ضد بعض المواقع العسكرية في جيبوتي (٣) .

(١) Kassim Shehim & James, Searing, Op. Cit., P. 221.

(٢) انظر في تاريخ العفر ، ومناطق اقامتهم ، وعلاقتهم بأثيوبيا كلام من :

--- Lars Bondestam, «People and Capitalism in the North-Eastern Low-lands of Ethiopia», in *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 12, No. 3, 1974, PP. 424-427.

Studies, Vol. 12, No. 3, 1974, PP. 424-427.

--- John W. Harbeson, «Territorial and Development Politics in the Horn of Africa : The Afar of the Awash Valley», in *African Affairs*. Vol. 77, No. 309, Oct. 1978, PP. 280-286.

--- Kassim Shehim & James Searing, Op. Cit., PP. 209-210. (٣)

وفي نفس الوقت فإن الانتصار الاثيوبي على الصومال في حرب
أوجادين عام ١٩٧٨ قد أدى الى اثاره مسألة علاقة العفر في جيبوتي بالدولة
الاثيوبية ، وانتي كانت تقوم في الماضي بدور الحارس لهم في مواجهة
المطالب الصومالية الرامية الى ضم جيبوتي . فقد أدى هذا الانتصار
الى تحول ميزان القوى في منطقة القرن الافريقي ، وعزز من موقف
العفر في جيبوتي خاصة مع تلويح نظام الحكم العسكري في أثيوبيا
بمنح العفر في كل من اريتريا وأثيوبيا حكما ذاتيا ، وسعيه لاغراء العفر
في جيبوتي بقبول هذا العرض ، والذي يستهدف تقويض القضية
الاريترية ، واحتواء مطالب العفر في اثيوبيا ، وتدعيم موقف اثيوبيا في
جيبوتي (١) .

وازاء هذه الأوضاع راح النظام الحاكم في جيبوتي يبدى تعاطفه مع
الصومال في حربه ضد أثيوبيا أثناء الانتصار الصومالي في بداية حرب
أوجادين عام ١٩٧٧ ، وشارك متطوعون من العيسى في الحرب الى جانب
الصومال ضد اثيوبيا ، وهو ما أدى الى ازدياد مخاوف العفر من
احتمالات انضمام جيبوتي الى الصومال ، وعندما مالت كفة الحرب الى
جانب أثيوبيا فإن حكومة جيبوتي قامت بفتح الباب أمام الآلاف من
اللاجئين الاثيوبيين - من قبائل العيسى - للاستقرار في جيبوتي ،
ومنحتهم جنسية جيبوتي ، وقد أدى ذلك الى تفاقم الموقف فقد خشي
العفر من احتمال قيام الصومال باستخدام نفوذها في جيبوتي لاجراء
انتخابات فيها لاقامة اتحاد فيدرالى بين الدولتين يعوض الصومال عن
خسارتها في حرب الأوجادين (٢) .

وعلى أية حال فاذا كان موقف العفر قد تعزز بهزيمة الصومال في
الحرب ، الا أنهم فشلوا في الحصول على التعويض السياسى المناسب
الذى يبحثون عنه من تمثيل متساو في الحكومة والجيش ، وتعديل
الدستور على نحو يجعل لرئيس الوزراء العفرى سلطات حقيقية ، فقد
رفضت حكومة جيبوتي هذه المطالب ، وهو ما دفع العفر الى اللجوء
الى العنف ، والتقارب الحثيث مع أثيوبيا (٣) .

— Ibid., PP. 222-225.

(١)

— Idem.

(٢) ، (٣)

واستنادا الى ما تقدم فانه يصبح لجيوتى مصلحة دفاعية « حيوية » ، فوجود الدولة ذاته بات معرضا للخطر نتيجة فقدان الولاء الوطنى من جانب الجماعتين الرئيسيتين فى البلاد ، فالعفر يرغبون فى الارتباط بأقربائهم فى كل من اريتريا وأثيوبيا ، والعيسى يرغبون فى الارتباط بأقربائهم فى الصومال ثم ان للصومال مطالب اقليمية فى جيوتى ، كما أن لأثيوبيا مطامع فيها ، وازاء ما تقدم فانه يتعين على نظام الحكم فى جيوتى محاولة ايجاد صيغة سياسية مقبولة للطرفين فى الداخل ، كما يتعين عليه استخدام شبكة علاقاته الخارجية للحفاظ على السلامة الاقليمية لجيوتى من التهديدات الخارجية ، وهنا يصبح استمرار وجود القاعدة الفرنسية فى جيوتى ضرورة لا فكاك منها فى المستقبل القريب ، كما يصبح تدعيم جيوتى لعلاقاتها مع الدول العربية ضرورة لازمة لا معدى عنها للحفاظ على استقلال البلاد .

كذلك فان لجيوتى مصلحة اقتصادية كبرى تفرض عليها - على الأقل فى المستقبل المنظور - العمل على تحسين علاقاتها بأثيوبيا خاصة وأن معظم موارد جيوتى تتحصل عليها من الرسوم التى تفرضها على التجارة الأثيوبية التى تمر عبر اقليمها من وإلى ميناء جيوتى .

وأيضا فان لجيوتى مصلحة « حيوية » فى النظام الدولى بغية تأكيد مدأ الحفاظ على السلامة الاقليمية للدول المستقلة ، ولها كذلك مصلحة أيديولوجية « حيوية » تأكيدا لعروبتها فى مواجهة التهديدات الأثيوبية .

جدول رقم (٤)

جيوتى : مصفوفة المصلحة الوطنية

المصلحة الوطنية	كثافة المصلحة			فرعية
	مصرية	حيوية	كبرى	
الدفاع عن أرض الوطن	—	✓	—	—
الرفاهية الاقتصادية	—	—	✓	—
نظام دولى ملائم	—	✓	—	—
تعزيز القيم	—	✓	—	—

رابعاً : الصومال ، ومشكلة الصومال الغربى :

رأينا كيف أن دستور الاستقلال الصومالى قد نص على ضرورة توحيد كافة الأقاليم الصومالية بما فيها الصومال الغربى (أوجادين) فى دولة موحدة ، وازاء هذا المطلب الصومالى المشروع والذى يستند الى حق تقرير المصير - باعتبار أن الشعب الذى يقطن هذا الاقليم هو شعب صومالى ، وبالنظر الى أن أثيوبيا قد ضمت هذا الاقليم حديثا الى أراضيها فى عام ١٩٥٤ (١) فإن أثيوبيا عملت على احتواء هذا المطلب باستخدام عدة أساليب نذكر منها :

١ - الزعم بعدم وجود دولة أو أمة صومالية من الناحية التاريخية ، فقد أعلن رئيس الوزراء الأثيوبى أمام الجلسة التأسيسية لمنظمة الوحدة الافريقية فى أديس أبابا عام ١٩٦٣ أنه « لا توجد وثيقة تاريخية تشير الى وجود دولة أو أمة صومالية ... لقد أجبرنا المستعمرون فى مؤتمر باريس الذى عقد بعد الحرب العالمية الثانية ... والذين استخدموا سواحلنا فى اريتريا والصومال للهجوم على الدولة الافريقية المستقلة الوحيدة ... » (٢) .

وهكذا فإن رئيس الوزراء الأثيوبى حاول أن يقلب وضع المشكلة بالزعم بأن مطالب أثيوبيا فى الصومال لها وزن أكبر من مطالب الصومال فى أوجادين ، على اعتبار أن الصومال على حد زعمه - كانت من الناحية التاريخية جزءا لا يتجزأ من أثيوبيا وليس العكس (٣) .

(١) لمزيد من التفصيل حول مدى مشروعية المطلب الصومالى . انظر : - ميشيل رايزمان : حق تقرير المصير فى الصومال الغربى من وجهة نظر القانون الدولى - كتيب من اصدار الحكومة الصومالية - بدون تاريخ - ص ٢ - ٢٠ .

(٢) OAU Document, Summit, CIAS/GEN/INF/ 43, 30 May 1963..

(٣) Robert E. Gorelick, «Pan-Somali-ism VS. Territorial Integrity, in Horn of Africa, (Springfield Ave : Horn of Africa Journal), Vol. III, No., 4, 1980/1981, PP. 31-32.

وقد كرر القائم بالأعمال الاثيوبي في واشنطن عام ١٩٨٠ نفس هذه المزاعم حين صرح بأن المؤرخين الذين يعتد بهم قد أكدوا على أن الصوماليين قد هاجروا من الأراضي العربية الى منطقة القرن الافريقي منذ ستمائة عام فقط ، بل ان هناك وثائق تاريخية — على حد زعمه — تؤكد على أن المنطقة التي تسمى حاليا بجمهورية الصومال كانت منذ القرن السابع قبل الميلاد اقليما اثيوبيا (١) .

٣ — استخدام منظمة الوحدة الافريقية لتدعيم الموقف الاثيوبي — ذلك أن سمعة ومكانة هيلاسيلاسي في القارة الافريقية فضلا عن دوره البارز في انشاء المنظمة قد مكّنه من أن يستصدر قرارا من مؤتمر القمة الافريقي الأول المنعقد بالقاهرة عام ١٩٦٤ يطالب الدول الأعضاء باحترام الحدود القائمة لحظة الاستقلال ، وهكذا فإن موقف منظمة الوحدة الافريقية تحدد ولا يزال — الى جانب السلامة الاقليمية للدول الأعضاء على حساب مبدأ حق تقرير المصير (٢) .

٣ — الزعم بأن المشكلة القائمة بينها وبين الصومال انما هي مشكلة حدود فقط ولا تتعلق على الاطلاق بحق تقرير المصير لشعب الصومال الغربي ، فالمسألة من وجهة نظر اثيوبيا تتلخص في أن الجزء الجنوبي للحدود الاثيوبية الصومالية قد تم تحديده بموجب اتفاق عام ١٩٠٨ لكن لم يتم تخطيطه على الواقع وبالتالي تصبح الحاجة ماسة الى التفاوض للاتفاق على تخطيطه (٣) .

وازاء هذا الموقف الاثيوبي المتعنت ، والراكن لمبدأ حق تقرير المصير لشعب الصومال الغربي ، والمدعوم من جانب منظمة الوحدة الافريقية ، ازداد الموقف الصومالي تشددا واصرارا على انتزاع حق تقرير المصير ولو عنوة عند الاقتضاء ويمكن تلخيص الموقف الصومالي فيما يلي :

— Abdi Sheikh-Abdi, «Somalia : A Litmus Paper for U.S. (1) Foreign policy in The 1980 ?» in Horn of Africa, Vol. 3, No. 2, 11980, P. 37.

— Robert E. Gorelick, Op. Cit., P. 32 - 35. (٢)

— Ethiopian News, Background Information on the Ethio-Somalia Problem, (Cairo : Ethiopian Embassy), 31 August 1977, P. 42. (٣)

(أ) الاصرار على أن المشكلة القائمة بين الصومال وبين أثيوبيا هي مشكلة « اقليمية » تتعلق بحق تقرير المصير وترتبطا على ذلك تحفظت الصومال على قرار مؤتمر القمة الافريقي الأول ، فقد رأت أن هذا القرار لا يصلح للتطبيق على مشكلة أوجادين ليس فقط بسبب أن أثيوبيا لم تحقق استقلالها الوطني في التاريخ المعاصر ، وانما أيضا لأن أثيوبيا كانت ولا تزال تشكل قوة استعمارية (١) .

(ب) السعى للبحث عن حلفاء خارجيين لدعم الموقف الصومالي ، وتسل ذلك في تدعيم علاقات الصومال بموسكو ثم تحولها وانضمامها للجامعة العربية عام ١٩٧٤ رغبة في الحصول على الدعم والمساندة العربية لموقفها .

(ج) اللجوء الى الحرب مرة في عام ١٩٦٤ ، وثانية في عام ١٩٧٧ حين تدخلت بجيشها في الصومال الغربي لتدعيم جبهة تحرير الصومال الغربي (٢) ، وهي الحرب التي انتهت ، بعد نصر كاسح للصومال الى هزيمة فادحة لها عام ١٩٧٨ نظرا لوقوف الاتحاد السوفيتي وكوبا الى جانب أثيوبيا تحت دعاوى المحافظة على السلامة الاقليمية لها .

... وازاء ما تقدم يصبح للصومال مصلحة دفاعية « مصرية » تفرض عليها ضرورة مواجهة الأطماع الاثيوبية عسكريا خاصة وأن هذه الأطماع لا تتف عند حد الاصرار على احتلال الصومال الغربي ، وانما تتجاوزها الى الرغبة في ضم الصومال ذاته .

كما أن للصومال مصلحة اقتصادية « حيوية » تسلي عليها ضرورة دعم شبكة علاقاتها وتحالفاتها الخارجية كيما يتسنى لها الاستمرار في المواجهة ضد أثيوبيا ، ذلك أن المسلك الاثيوبي في الحرب الأخيرة قد اتجه الى افراغ اقليم أوجادين من سكانه عنوة وبالقوة وهو الأمر الذي

— Robert E. Gorelick, Op. Cit., P. 32.

(١)

(٢) تشكلت الجبهة في اول يونيو عام ١٩٦٠ ، وبدأت الكفاح المسلح في يونيو ١٩٦٣ ، ولكن النشاط الفعلي للجبهة لم يتضح الا منذ عام ١٩٧٦ عندما وسعت من نطاق عملياتها العسكرية في الصومال الغربي . انظر :

— جبهة تحرير الصومال الغربي : البرنامج السياسي العام — الصادر عن المؤتمر الثالث للجبهة المنعقدة في الفترة من ٢٣ يناير — ١٩٨١ وحتى الاول من فبراير ١٩٨١ — ص ١ — ٣ .

أدى الى تدفق سكان الاقليم الى الصومال كلاجئين ووصل عددهم في أكتوبر ١٩٧٩ الى نحو مليون لاجئ (١) ، وقد ألقى ذلك بضغط كثيرة على الاقتصاد الصومالي المتردى ، ثم ان اقليم أوجادين يتميز بأراضيه الخصبة وبالتالي فان تمكن الصومال من ضمه اليها من شأنه أن يحسن من وضع اقتصادها .

وأيضاً فان للصومال مصلحة « حيوية » في النظام العالمي دفاعاً عن مبدأ حق تقرير المصير للشعوب وحق كل أمة في تكوين دولة .

ثم ان للصومال كذلك مصلحة أيديولوجية « حيوية » تفرض عليها الاستمرار في مساعدة شعب الصومال الغربي لتأكيد انتمائه وهويته العربية ، خاصة وأن البرنامج السياسى العام لجبهة تحرير الصومال الغربى ، الصادر عن المؤتمر الثالث للجبهة والمنعقد في الفترة من ٢٣ يناير الى الأول من فبراير عام ١٩٨١ يعلن « أن الجبهة تعمل على ترسيخ التحامها مع الأمة العربية الشقيقة التي هي سند هذا النضال لجعل هذه القضية قضية عربية من الدرجة الأولى ، لأنها جزء لا يتجزأ عن القضايا العربية ويشير البرنامج في موضع آخر الى « وانطلاقاً من العلاقات العضوية والحضارية والثقافية والتاريخية والسياسية والتي تربط شعب الصومال الغربى بالأمة العربية ... » (٢) .

كذلك فقد جاء في قرارات اللجنة المركزية لجبهة تحرير الصومال الغربى الصادرة عن الجلسة الأولى للجنة في عام ١٩٨٢ ما يلي (٣) :
« وكذلك فان المجلس يرى أن قضية شعب الصومال الغربى قضية عربية » .

(١) Göran Melander, *Refugees in Somalia*, (Uppsala : Scandi-navian Institute of African Studies), Research Report No., 56, 1980, P. 19.

(٢) جبهة تحرير الصومال الغربى : البرنامج السياسى العام - م.س.ذ. ص ٦ .

(٣) جبهة تحرير الصومال الغربى : قرارات اللجنة المركزية للجبهة في جلستها الأولى لعام ١٩٨٢ - مقديشو ١٤/٢/١٩٨٢ - ص ٦ .

جدول رقم (٥)

الصومال ومشكلة الصومال الغربى : مصفوفة المصلحة الوطنية

كثافة المصلحة				المصلحة الوطنية
فرعية	كبرى	حيوية	مصرية	
—	—	—	✓	الدفاع عن أرض الوطن
—	—	✓	—	الرفاهية الاقتصادية
—	—	✓	—	نظام دولى ملائم
—	—	✓	—	تعزيز القيم

خاتمة

بعد أن عالجتنا مشكلات الأطراف العربية في منطقة القرن الأفريقي
مستخدمين منهج المصلحة الوطنية على النحو الذي طوره دونالد نوشرلين
فقد يكون من المفيد أن نشير الى الملاحظات التالية :

١ - أن المصالح الوطنية الأساسية الأربعة التي عالجتها الدراسة
هي مصالح ديناميكية ومتنافسة ، وتتلخص مهمة القيادة السياسية للدول
في أن تقرر بأسلوب سليم أى المصالح تعد أكثر أهمية في مرحلة معينة
وتقتضى بالتالى حشد الموارد للدفاع عنها ، وتقدم مصفوفة المصلحة
الوطنية اطارا تنظيميا يمكن من تحقيق هذه الغاية ، وعلى أية حال فانه
يمكن القول - مع نوشرلين - بأنه لو كان لدولة ما مصلحتين أساسيتين
تصلان الى مستوى الحيوية فمن المتوقع أن تستخدم هذه الدولة
- أو الفاعل الدولى - القوة العسكرية دون أن تلجأ الى المساومة على
هذه المصالح .

٢ - اثبتت الدراسة أن أثيوبيا تمثل مصدر التهديد الأساسى
للأطراف العربية في منطقة القرن الأفريقي وأنها السبب الأساسى أيضا
فيما يواجهها من مشكلات ، وهنا يجب أن نذكر أن الهضبة الحبشية قد
وقعت - تاريخيا - عقبة كأداء أمام امتداد النفوذ العربى الاسلامى الى
شرق ووسط أفريقيا وأن أثيوبيا اليوم تقوم بدور رئيسى في تقليص
الوجود العربى الاسلامى في منطقة القرن الأفريقى بسياساتها العدوانية
والتوسعية التى تستهدف اخضاع كافة الشعوب المجاورة لسيطرة
الأمهرا .

٣ - وازاء ما تقدم فانه يتعين على الدول العربية العمل بقدر
طاقاتها ، ومن خلال استخدام تحالفاتها الدولية على ابقاء أميوييا ضعيفة ،
وذلك من خلال تقديم كافة أشكال التأييد والمساعدات للسودان ، ولثوار
اريتريا ، وجيبوتي ، والصومال ، وثوار أوجادين ، والا فان البديل
سيكون خطيرا ويتسبب في تقليص الوجود العربي في منطقة القرن الافريقي ،
كما يجب على الدول العربية وهي تقدم مثل هذا الدعم أن تضع في
اعتبارها أن كافة الدول الافريقية تساند الموقف الاثيوبي ، ثم ان بعض
الدول العربية (ليبيا واليمن الجنوبي) يدعم هذا الموقف أيضا الأمر
الذي يفرض عليها محاولة ايجاد اطار ملائم لتقديم هذا الدعم حتى
لا تتعرض العلاقات العربية الافريقية للمزيد من المشكلات ، كما يفرض
عليها السعي لاقناع كل من ليبيا واليمن الجنوبي بمغبة مساندتهما
للموقف الاثيوبي .

مرة أخرى (*)

أمن البحر الأحمر

بعض الملاحظات الجيوبوليتيكية

للدكتور إبراهيم صقر

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

يهمنا في هذا المجال أن نشير إلى بعض السمات التي يتميز بها البحر الأحمر وذات الصلة بالموضوع الذي نتناوله .

من هذه السمات أن البحر الأحمر بحر ضيق ، في عمومه ، يبلغ عرضه في المتوسط ١٩٠ ميلا ، ويصل في أقصاه إلى ٢٤٠ ميلا ، ويضيق بشكل واضح في مداخله مستدا في خليجين طويلين ضيقين ، هما خليج السويس وخليج العقبة في ناحية ، وحيث يتقارب جانبها ، إلى أن يأتي المدخل الآخر عند باب المندب في الناحية الأخرى ، هذا فضلا عن الجزر العديدة المنتشرة في هذه المناطق .

ولقد كان من نتائج هذه السمة ، سهولة التفاعل - صراعا وتعاونًا - بين أجزائه .. وعلى مدى التاريخ الطويل (١) .

ومن هذه السمات أنه بحر يستد طويلا ، ولكن بشكل يكاد يكون رأسيا بين الشمال والجنوب ، من مناطق الشمال المعتدل ، إلى الجنوب المداري والاستوائي ، وهو حلقة طويلة وهامة ، في سلسلة الطريق الهام بين المناطق المعتدلة والباردة في شماله وشماله الغربي من ناحية ، وبين المناطق المدارية والاستوائية في جنوبه وجنوبه الشرقي من الناحية الأخرى (٢) ، الأمر الذي يجعل من مصلحة الجانبين أن يقوم بينهما تبادل

(*) هذا البحث هو « عود على بدء » لبحث سابق للكاتب بعد ست سنوات من الأحداث التي لابد أن تؤخذ في الاعتبار .

(١) وهذا يتضمن الاتجار ، بين أجزائه ، في منتجاتها المختلفة .
(٢) وفيما يتصل بالمناطق المعتدلة إلى الجنوب والجنوب الشرقي ، فإن اختلاف الفصول بين الشمال والجنوب يؤدي ، أيضا ، إلى قيام تبادل تجارى بين المناطق التي تقع على جانبي البحر الأحمر .

مفيد للمنتجات ، يزيد في حجم التجارة العابرة على هذا الطريق ، وخاصة أنه الطريق الأقصر - وبشكل بارز - بين المناطق المتبادلة للتجارة على جانبي البحر الأحمر .

وإذا أخذنا في الاعتبار أن إنشاء قناة السويس قد جعل من هذا الطريق طريقا مستمرا لا تتخلله أية حلقة أرضية ، تفرض التفريغ وإعادة الشحن ، هذا فضلا عن أن النقل البحري هو - وبشكل واضح - أرخص أنواع النقل .. فإن هذا الطريق البحري ، المستمر ، الأقصر من الطرق المنافسة .. هو الطريق المتفوق - وبشكل بارز - في نقل التجارة الضخمة المشار إليها فيما سبق ، ومن ثم ، يكون البحر الأحمر - وهو حلقة طويلة على هذا الطريق - ذا أهمية كبيرة لهذه التجارة العابرة الضخمة .

وزاد من هذه الأهمية أن الطريق يربط ما بين البلاد المتقدمة عموما من ناحية ، والبلاد المتخلفة عموما - والتي استعمرتها بلاد من المجموعة الأولى من ناحية أخرى ، الأمر الذي جعله طريقا هاما لخدمة التجارة بين هاتين المجموعتين من البلاد .. وهي تجارة تقوم على أساس اختلاف مراحل التطور ، وعلى أساس من الاستغلال الاستعماري غير المتكافئ . غير أنها - على أي الأحوال - ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلاد المتبادلة لها على جانبي البحر الأحمر .

وفي هذا المجال فقد ازدادت أهمية « طريق السويس » الاقتصادية والاستراتيجية وبشكل بارز .. ومن ثم ازدادت أهمية البحر الأحمر كمعبر للتجارة .

وقد ظهر هذا - بشكل ملفت مع تزايد أهمية البترول ، وبروز أهمية الخليج العربي - كمنتج ضخم ومصدر أول في العالم له - ومع أهمية البترول الحيوية للغرب - على الجانب الآخر من الطريق ، وخاصة مع الأهمية الكبرى لبترول الخليج في سد حاجة أوروبا الغربية - بشكل خاص - منه .

وهذه الأهمية الكبرى للبحر الأحمر كمعبر لتجارة البترول ، وإن كانت تأثرت بتحول جزء كبير من هذه التجارة إلى طريق رأس الرجاء الصالح بسبب ما حدث من تطور في حجم الناقلات ، إلا أنها لم تهتز ، بل ويمكن أن تتزايد وذلك مع ما حدث من تطور لطاقة قناة السويس ،

بحيث تمر منها معظم الناقلات في عالم اليوم (٣) ، ومع ضخامة كمية البترول العابر بين الشرق والغرب ، ومع اقامة خطوط للأنابيب عبر الجزيرة العربية من الخليج الى البحر الأحمر ، والتفكير الجاد في اقامة المزيد منها .

ومن هذه السمات أيضا ، أن البحر الأحمر كانت له أهمية في تاريخ الاستعمار كمنفذ بحري على طريق الهند والشرق الأقصى ، وفي استعمار الدول العربية لأفريقيا الشرقية . وقد زادت هذه الأهمية بعد حفر قناة السويس . وشهد البحر الأحمر ، ولا زال ، نشاطا سياسيا واقتصاديا وعسكريا زائحا .

ومن هذه السمات أن البلاد العربية تكاد تغطي كل شواطئ البحر الأحمر الا أن الوجود الاسرائيلي الصغير على خليج العقبة ، وأهمية البحر الأحمر كمنفذ لتجارة اسرائيل مع المناطق الى جنوبه وشرقه ، يجعل البحر الأحمر مجالا من مجالات الصراع بين اسرائيل والبلاد العربية .

وذا كانت المحاولات التي انتهت الى توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، والمحاولات التي يؤمل البعض في أن تصل الى تسوية شاملة بين اسرائيل والبلاد العربية ، تخفف من الصراع بين اسرائيل والبلاد العربية الا أن الكثيرين يتبنون رأيا يقول بأن الاحتمال الأكبر هو أن الصراع بين اسرائيل والبلاد العربية سوف يستمر .. وسوف يستمر لأمد غير قصير .. وبما ينعكس ، بالضرورة على البحر الأحمر . ولعل فيما حدث من تطورات منذ عام ١٩٧٩ الى الآن يسند وجهة النظر الأخيرة .

ويمكننا أن نضيف الى هذه الصورة بعض الظواهر الهامة في عالمنا الراهن وهي ظواهر لها انعكاساتها على موضوع هذا البحث ... أى على البحر الأحمر وعلى الصراع فيه ، وعلى مشاكل أمنه .

(٣) بل ويمكن أن تمر من القناة ، الناقلات الفارغة او المحملة جزئيا بحجوم كبيرة جدا وهذا واضح - خاصة - في حركة المرور في القناة من الشمال الى الجنوب وهذا الى جانب حقيقتين هامتين أخريين وهما : ان التطور في الناقلات يأخذ في الاعتبار ابعاد القناة .. على .. أنه يمكن تجاوز تطوير للقناة اذا وجد أن الأمر يقتضيه .

من هذه الظواهر ، ظاهرة تزايد أهمية الوطن العربى ، والشرق الأوسط ككل .. ببناء هذه المتعددة ، المتنوعة ، وفى اتجاهات شتى .. ببتروله الضخم انتاجا ، واحتياطيا ، وتصديرا ، وأرصده ، وقوة مالية لها آثارها فى العالم متقدمة ، ومتخلفة .. بقدرته الشرائية الضخمة .. بتلاصقه مع جنوبى الاتحاد السوفيتى - أحد العملاقين ، وقيامه كحاجز بينه وبين المحيط الهندى الى الجنوب ... بوجوده ، كحلقة وصل متوسطة فى قلب الثالوث القارى - بكل ما له من أهميات خطيرة ، وعلى المدخل من الشمال والشرق للقارة الافريقية .

وهذا ينقلنا الى الظاهرة الثانية التى تهمنى ، وهى تزايد أهمية القارة الافريقية فى المرحلة الراهنة .. بشروتها الضخمة ، والمتنوعة ، والمتزايدة بما يكتشف من جديد فيها يوما بعد يوم .. بسوقها الكبير ، والمتزايد سواء لحاجات الاستهلاك ، أو الانتاج والنسب ... أو كمجال للاستثمار ، كبير ومتزايد بأهميتها الاستراتيجية ، كعمق لأوروبا الغربية والشرق الأقصى ، يقرب انبعاث فيه (عند دكا) من نصف الكرة الغربى ، كما لا تقرب أية نقطة أخرى فى العالم القديم ، ويتعد طرف فيه (فى نهايتها الجنوبية) عن الكتلة الشرقية كما لا تبتعد أية نقطة أخرى فى الثالوث القارى ، وكالشاطئ ، تمر حواله الطرق البحرية الهامة - طريق السويس وطريق رأس الرجاء الصالح ، وكمصدر لكثير من المواد ذات الأهمية الاستراتيجية ... الخ .

ويقود ما سبق الى الحديث عن ظاهرة ثالثة فى عالمنا الراهن ... وهى ظاهرة تزايد حدة الصراع فى بلاد العالم الثالث وعلى بلاد العالم الثالث . ويظهر ذلك بشكل أبرز فى نصف الكرة الشرقى .

ذلك أن ما تحقق من توازن الرعب النووى ، قد أدى - فيما أدى اليه - الى درجة أكبر من التركيز - فى الصراع بين الكتلتين الغربية والشرقية ، وبالأساس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى - على بلاد العالم الثالث التى تعاني الآن من درجة متزايدة من الاستقطاب .

وتتفاعل هذه الدرجة المتزايدة من الاستقطاب ، مع درجة متزايدة من الصراع الاجتماعى فى بلاد العالم الثالث ، بين القوى التى تشد التغيير لمصلحة الطبقات الأفقر ، التى تشكل الغالبية الساحقة فى هذه

البلاد ، والقوى التي تحاول وقف التغيير أو تعطيله أو الارتداد عنه
ما أمكن .

وتتداخل مستويات الصراع أو دوائره .. المحلية .. والاقليمية
والعالمية .. وتتساند فيه الجوانب ذات المصالح المشتركة أو المتقاربة ،
في مواجهة الجوانب المضادة التي تتساند - هي الأخرى - ويدعم بعضها
البعض الآخر .

وتتزايد حدة هذا الصراع ، وتبرز ضراوته ، وتستعمل فيه كل
الوسائل المتاحة . وتزداد هذه الحدة بشكل واضح في المناطق ذات
الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية ... ومن هذه المناطق ..
الوطن العربي والشرق الأوسط على العموم ... وكذلك القارة
الافريقية . وان كنا نخص بالذكر منها - وخاصة هنا - أى فيما يتصل
بموضوع هذه الندوة - منطقة القرن الافريقى .

ومن كل ما سبق يمكننا أن نقرر ، أن للمنافذ المختلفة وخاصة البحرية
منها - فى عالم اليوم الذى يروج بالصراع - دورا كبيرا ، وأهمية
متزايدة وأن للبحر الأحمر أهميته الخاصة بين هذه المنافذ ، وخاصة مع
تزايد أهمية المناطق المحيطة به .

وقد كثر الحديث فى الثمان سنوات الأخيرة ، عن البحر الأحمر ،
وعن أمنه واهتمت بذلك الحكومات ، وتحركت الهيئات المختلفة للبحث
فى الموضوع ومناقشته ويكفى أن نشير الى اللقاءات الحكومية المتعددة ،
ثنائية ومتعددة الأطراف التى تست فى أوقات مختلفة فى هذه الفترة وإلى
البيانات الصادرة عن هذه والتصريحات المعلنة عن الرسميين فى العديد من
هذه البلاد ... وآخرها ما نشر من تصريحات بمناسبة الأحداث الأخيرة
فى البحر الأحمر وما بذل وما زال يبذل من محاولات لعقد اجتماع بين
دولة - بعضها أو كلها . ويكفى أن نشير على سبيل المثال ، الى الندوة
التي قرر سمنار التاريخ الحديث عام ١٩٧٧ ، اقامتها عن « البحر الأحمر
فى التاريخ » ، وأقيمت فى عام ١٩٧٩ ، وإلى المشروع البحثى المشترك
الذى قام به مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية التابع لمؤسسة
الأهرام ، بالتعاون مع مجموعات بحث من ايطاليا وألمانيا الغربية وإلى

الندوة التي عقدت بكمبريدج عام ١٩٨٣ في الموضوع ، وأخيرا الى هذه الندوة التي بدأ الاعداد لها منذ مدة (٤) .

وفي منطقتنا ... تحدث البعض عن تحويل البحر الأحمر الى « بحيرة عربية » ... وعن السيطرة على « مداخله » أو « مخارجه » ، واغلاق العرب له على من يريدون ، أو دون من يريدون ... وعن « تحييد » البحر الأحمر وابعاده عن « تفوذ القوى الكبرى » وعن « الصراع الدولي » ... الخ .

وفي مناقشتنا لهذه الأهداف .. نبدأ بإبراز بعض النقاط المتصلة بالصراع الدولي الواسع ... الذي يعتبر ما يجري في البحر الأحمر ، جزءا منه لا ينقسم عنه .. بل ان بينهما علاقة عضوية .

وبادىء ذي بدء ، فان مجرد السيطرة على الشواطئ ، أو على نقط ذات أهمية استراتيجية عليها ، أو على جزر ذات موقع هام في مرحلة معينة .. كل ذلك ، رغم أهميته ، فانه لا يضمن - وحده - السيطرة البحرية في منطقة ما .

ذلك أن العنصر الأهم في السيطرة البحرية ، هو القوة البحرية ذاتها هذه القوة - اذا حققت تفوقا لدولة على غيرها - هي التي كانت تحقق السيادة في البحر ... وتوقع غيرها ، أو تمنعه ، وهي التي كانت تثبت مراكزها في النقط ذات الأهمية الاستراتيجية ، وتمنع غيرها من ذلك ... بل وكانت حتى تخرجه أحيانا منها .

ان حارس هذه « البوابات » والنقط الاستراتيجية على العموم هو الأساس ان « البوابات » والنقط الاستراتيجية لا تحقق ، في ذاتها ، سيطرة أو سيادة انها تساعد وتدعم . ولكن العبرة أساسا بالقوة التي تحقق السيادة والسيطرة .

ويكفى في إبراز ذلك أن نشير الى تفوق البرتغاليين بعد عصر الكشوف البحرية . لقد فشل البنادقة والمصريون في مواجهتهم ، ووقف

(٤) اذا نظرنا الى البحر الاحمر كجزء من ، وامتداد له .. المحيط الهندي فاننا نلاحظ الاهتمام المتزايد بهذا المحيط ، وكثرة الدراسات والبحوث واللقاءات التي تناولته .. وخاصة في المرحلة الراهنة ، ولا زال الاهتمام بالمحيط الهندي يتزايد باطراد .

• دهم وتفوقهم في التجارة بين الشرق والغرب •• وأكثر من ذلك ، فإن الأسطول البرتغالي دخل الى البحر الأحمر ، وحتى خليج السويس •

وأن تشير الى تفوق الانجليز ، وسيطرتهم ، فيما بعد ، على ناصية البحار ، ولمدة ثلاثة قرون ، وفرضهم انسلام البريطانى كسادة للبحر في هذه الفترة • ويكفى أن تشير هنا الى فشل بونابرت في مصر والشرق •• وفشله بالنهاية ، في المواجهة الشاملة ••• والى أهمية استمرار السيادة على البحار فيما تلا ذلك من صراعات • لقد أثبت « معيار الدولتين التاليتين » فعاليته لقد كان التفوق في القوة البحرية هو الذى يحقق التفوق في البحر ، بل وبدعمه لسيطرة هذه القوة البحرية المتفوقة على النقاط ذات الأهمية الاستراتيجية وحرمان الغير منها •

ويمكن أن تشير ، أيضا ، الى إيطاليا الى أحلامها الكبيرة بتحويل البحر المتوسط الى « بحيرة إيطالية » ورفعها لشعار Mare Nostrum لقد كانت النتيجة ••• ليس ، فقط ، أن هذا الشعار لم يتحقق ••• وانما أيضا ، أن خطوط اتصال الدولة الأم والامبراطورية قد تقطعت • لقد كان التفوق في القوة البحرية عاملا هاما ••• بل وحاسما • وانتهى الحلم •• وانتهت الامبراطورية •

وبعد الحرب العالمية الثانية ، كان التفوق الأمريكى •• صارخا •• وفي كل مكان • وفرض ما سماه البعض آنذاك « السلام الأمريكى » • ولكن هذه الفترة لم تطل •• اذ كان العملاق الآخر يزداد بروزه • وبدأ هذا العملاق الثانى بمد ذراعه البحرى ، الى كل مكان في العالم ، بالتدريج ، وبسرعة •

ونحن نعيش اليوم مرحلة العملاقين البحرين ••• كما هما عملاقان في المجالات الأخرى •• الفارق بينهما وبين غيرهما كبير •• كبير ، حتى أنه ليشار الى الآخرين •• أيا كانوا ••• على أنهم « الدول الأقل

The Lesser Powers

ان الدولتين العملاقين هي دول عالمية بحق Global Powers وهى دول ذات مصالح على طول العالم وعرضه ، تسندها قدرة على استعمال ما لديها من أدوات متنوعة للقوة ، في أى مكان في العالم ، وفي أكثر من مكان في وقت واحد • وهنا يمكن أن نرى أهمية وجود الدولة العملاق البحرى ، الذى تنسب قواتها البحرية ••• وقواتها على وجه العموم •

ونحن نعيش ، في ظل التوازن النووي ، مرحلة «الافراج» Détente
وهي مرحلة « الصراع المحكوم » .

ذلك أن الدولتين بينهما تناقض لا مجال للتوفيق فيه ، ومن ثم
فلا مندوحة من استمرار الصراع بينهما ... ولكن ... بتحفظ أساسي ..
وهو ألا يؤدي الصراع الى حرب ... تهدد بأن تؤدي الى حرب نووية
بينهما . من هنا ، فانهما تديران الصراع بكل الوسائل المتاحة ... في اطار
يقف بحركته عند حد احتمال أن تؤدي هذه الحركة الى صراع نووي .

وفي موضوعنا هنا ، فاننا نجد أن الدولتين العملاقين ، اللتين تتعايشان
في عالم اليوم ... مع صراع وتنافس ، تعملان في بحار مفتوحة
بالكامل لهما .

ان أحدا لا يستطيع اغلاقها ، ذلك أن أيهما لا يتصور أن يفكر في
حرمان الآخر من استعمالها .. الأمر الذي يعنى حرمانه من تحقيق
مصالح حيوية له .. ومن ثم ، يؤدي الى مواجهة لا يحتملها الطرفان
كلاهما .

ان لأمريكا مصالحها الحيوية في البحر الأحمر ... كمعبر للتجارة
العالمية عموما ... ومعبر للبترول .. وحلقة هامة في انسياب قواتها
البحرية على المستوى العالمي .. وتواجدها حيث تستدعي الأحداث -
داخل هذا البحر ، أو في أى مكان آخر عن طريقه - لتسند الأصدقاء ،
وتردع الأعداء ... لتستعرض العضلات ، وتظهر الوجود ... وعلى
أى الأحوال لتوازن الوجود السوفيتي بوجود أمريكي .

وان للاتحاد السوفيتي ، هو الآخر ، مصلحة الحيوية في البحر
الأحمر كمعبر للتجارة العالمية ... وجزء هام من طريق حيوى ، يربط بين
أجزاء الاتحاد السوفيتي .. وحلقة هامة في انسياب قواته البحرية على
المستوى العالمي وتواجدها حيث تستدعي الأحداث - داخل هذا البحر ،
أو في أى مكان آخر عن طريقه - لتسند الأصدقاء ، وتردع الأعداء ...
لتستعرض العضلات ، وتظهر الوجود ... وعلى أى الأحوال لتوازن
الوجود الأمريكي ، والوجود الغربى عموما ، بوجود سوفيتي .

ان جزءا من عالمية مصالح الدولتين العملاقين ، هو تواجدهما في كل

مكان على ظهر البسيطة .. ومن ثم ، لا يمكن أن يغلق دونهما أى بحر عام مهما كان صغيرا ، أو ضيقا . ولا يتصور أحد أن تسحبا بذلك . وحتى لو امتنعت القواعد والتسهيلات ، فسوف تعلان على التواجد مهما كلفهما الأمر ، وقد يكون ذلك صعبا ... ولكنه ليس مستحيلا بأى حال من الأحوال .

ان التموين فى البحر حقيقة قائمة وله أبعاد كبيرة .. ويعوض عدم توفر التسهيلات الأرضية . كما أن التقدم فى بناء السفن ، والتطور فى استعمال الوقود يقلل الحاجة الى وجود قواعد متعددة .. متقاربة ، كما كان الأمر يقتضى فى الماضى .. حتى الماضى القريب .

ثم ان التقدم فى الطيران الاستراتيجى ، والامكانيات الضخمة فى نقل القوات المحمولة جوا .. تشكل ، عند اللزوم ، سندا هاما للقوات البحرية ، فى قيامها بمهامها ، فى أماكن كثيرة فى العالم .

وينبغى علينا أن نذكر بنقطة هامة ... وهى أن فى هذا العالم ، الذى يزداد فيه التركيز - فى الصراع - على بلاد العالم الثالث ، وتتداخل فيه دوائر الصراع .. فانه من غير الصحيح أن يتصور البعض ، أنه بحرمانه جانبا عملاقا من استعمال تسهيلات كان يستعملها سابقا ... يمكنه أن يحرم هذا الجانب ، من الوجود فى منطقة ما ، والتأثير فيها بفاعلية . ذلك أن الدولة العملاق ... الى جانب أنها لن تسمح بذلك ، مهما كلفها الأمر .. فانها عادة ما تكسب تسهيلات فى أماكن أخرى ، حين تفقد ما لها من تسهيلات فى بعض الأماكن .

ويكفى أن نشير ، على سبيل المثال ، الى أن السوفيت ، فى الوقت الذى خسروا فيه بعض التسهيلات فى البحر الأحمر وما حوله .. فى مصر والسودان والصومال ، فإن التسهيلات التى يتمتعون بها قد زادت فى اليمن الجنوبية واثيوبيا وأماكن أخرى فى المحيط الهندى .

ولو تصورنا ، من الناحية الافتراضية البحتة ، أن القوى المحلية وققت جميعها معا - وهذا فى الظروف السائدة فى المرحلة التى نعيشها ، افتراض غير واقعى - وان هذه القوى أرادت أن تحول بحرا ما الى « بحيرة » فيما بينها ... فان ذلك ليس الا أمنيات لا يمكن أن تتحقق .

ان التواجد في البحر الأحمر .. كحلقة في سلسلة طرق الملاحة العالمية ترتبط بما يليها من المنافذ البحرية ... بل ان التواجد في البحر الأحمر ذاته ، كواحد من بحار العالم ، وبأهميته الاستراتيجية الكبيرة ... كل ذلك مسائل أساسية . ولا يمكن إبعاد القوى العالمية عن هذا البحر .. مهما كانت المحاولات .. فضلا عن الأحلام والأمانى .

بل ان الصراع والتنافس بين الدولتين العملاقين ، لا يفرض ، فقط ، أن يتواجد العملاقان في البحر الأحمر ... وانما يعطى ، أيضا ، للآخرين درجة أكبر من حرية الحركة فيه ، ولا يمنع أحدا من استعمال هذا البحر ، ذي الصفة الدولية ، وذى الأهمية الاستراتيجية .

ان الدول « الأقل » الكبيرة ، فضلا عن الأعراف الدولية وحرية ذرع البحار تتمتع بدرجة أكبر من حرية الحركة عن ذي قبل ، وهى عادة ما تنتمى الى كتلة في الصراع ، في مواجهة الأخرى ... ومن مصلحة أصدقائها أن تتواجد ، فتضيف نشاطا ، وتضيف قوة ، وتضيف مساندة .

ومن المهم أن نضيف ، انه في عالم التدخل غير المباشر الذى نعيشه في هذه المرحلة .. في عالم « التدخل بالوكالة » Intervention by Proxy فالتنا كثيرا ما نجد لهذه الدول نصيبا هاما ، عند توزيع الأدوار Role Distribution وفى لعب هذه الأدوار . ان وجود هذه القوى في البحار ، ضرورى لها ، وضرورى لغيرها .

ان الدول الصغيرة ، هى الأخرى ، فضلا عن الأعراف الدولية ، وحرية ذرع البحار - تتمتع بدرجة أكبر من حرية الحركة عن ذي قبل .. وبعضها - على الأقل يلعب دورا بالوكالة ، في المنطقة التى يقوم فيها .. وهو ، بذلك ، اذا كان لا يريح طرفا في الصراع العنيفة والقتل ، فانه يقوم شيئا - وقد يكون شيئا كثيرا - على المستوى الاقليمى - للطرف العملاق الآخر .. بمساندته اتجاهها سياسيا ، أو جماعة معينة أو بمقاومته اتجاهها سياسيا ، أو جماعة معينة . وحرية حركة هذه القوى في البحار ليست ، فقط ، مسألة حيوية لمصالحها هى .. وانما هى ، كذلك مسألة ضرورية لحركة الكبار ، وتفاعلهم في الاطار الدولى (٥)

(٥) ينبغى أن نضيف أن شعور الاصدقاء الاصغر بأن الاكبر يتواجد ويقف الى جانبها ويساندها ، بل ويحميها عند اللزوم ، يدعم ثقة الاصغر في الاكبر ، ويزيد من ارتباطه به .. الامر الذى يمكن أن تكون له ، في ذاته ، ثمراته وفوائده وطبعا العكس بالعكس .

ويمكننا ، بعد كل ما سبق ، أن نؤكد - في عصر تداخل دوائر
انصراف الذى نعيشه فى عالمنا اليوم .. مع طقس التعايش المتنافس
السائد - أن الدول الأصغر فى الاقليم - فضلا عن الأعراف الدولية ،
وحرية ذراع البحار - تستع فى ظل أصدقائها الأكبر - بدرجة أكبر من
حرية الحركة ، لم تكن تحلم بها من قبل .

ان الضغط ، والمنع ، والحرمان - فى ظروف الاستقطاب الدولى بما
يتسم به من صراع محكوم ، وتعايش وتنافس فى وقت معا - مسألة
غير واقعية ولا يمكن تصورها .. الا اذا اتفق عليها العملاقان ، أو سكت
عنهما العملاقان معا وفى وقت واحد . وهذا شئ لا يسهل تصوره ، فى
ظل الصراع الدولى القائم اليوم .

وهذا ينقلنا الى ما يزعمه البعض .. وما يتساهل البعض الآخر .. من
أن ينجح العرب - اذا اجتمعت كلمتهم - فى أن يغلّقوا البحر الأحمر
على إسرائيل .

وهمنا - هنا - أن تناول الأمر بشئ من الموضوعية :

١ - فحتى لو تصورنا أن تتحد كلمة الدول المطلة على البحر
الأحمر - فيما عدا إسرائيل - على منع هذه الدولة من استعمال البحر
الأحمر - فان هذا لا يضمن تحقيق الهدف ، لأن هناك - بالمصلحة
والضرورة والواقع دولا خارجية يمس هذا التصرف مصالحها ، ومكائنها ،
وهى من ثم لا تستطيع أن تسكت عليه .. وهى - فى نفس الوقت -
قادرة على شل حركة من يحاولون هذا المنع . هذا الى جانب أنه ليس
من مصلحة الطرف الآخر فى الصراع الدولى المحكوم الذى نعيشه ، أن
يساعد على هذا المنع .. بما يحمله من معان ، وما قد يؤدى اليه تصرفه
من مضاعفات .

٢ - هذا فضلا عن أن افتراض أن تتحد كلمة الدول المطلة على البحر
الأحمر فى ظروف الاستقطاب التى تمر بها بلاد العالم الثالث ، هو افتراض
غير واقعى .

٣ - بل ان افتراض أن تتحد كلمة كل الدول العربية المطلة على البحر
الأحمر فى ظروف الاستقطاب والصراع الاجتماعى التى تمر بها بلاد
العالم الثالث ، هو الآخر افتراض غير واقعى .

٤ - ولقد أثبتت تجربة حرب أكتوبر ١٩٧٣ مع إسرائيل ، بعد أيام من بدءها أن محاولة اغلاق البحر الأحمر على إسرائيل لا يمكن أن تستمر ، ذلك أن الكتلة الغربية ، والولايات المتحدة بالأساس .. لا يمكن أن تسمح بهذا .

٥ - هذا فضلا عن أن لإسرائيل مخرجا آخر على البحار - عن طريق البحر المتوسط . ورغم أن هذا المنفذ - وكان هو المنفذ لإسرائيل الأساسي الى أفريقيا الشرقية ، والى جنوب وشرقي آسيا - رغم أنه منفذ أطول كثيرا مما لو استعمل البحر الأحمر كمنفذ الى هذه المناطق ، فإن إسرائيل ، قبل عام ١٩٥٦ لم تركع على ركبتها في صراعها ، ولم تشمل حركتها مع المناطق المذكورة .

ولقد أظهرت الأحداث ، فيما بعد ، أن اغلاق البحر الأحمر على إسرائيل مسألة لا يمكنها .. لا يمكن لأصدقائها الكبار أن يسلموا بها ، ويسكتوا عليها .

٦ - وبعد كل هذا .. فالكلام في هذا الموضوع في الوقت الحاضر وبعد التسوية المصرية الاسرائيلية ، ومع محاولات الوصول الى تسوية أو تسويات نهائية مع إسرائيل .. مما يتضمن - بنصوص واضحة لا لبس فيها - حرية الحركة من إسرائيل واليها ، في البحر الأحمر وخلال قناة السويس بل وأكثر من ذلك ، حركة إسرائيل ذاتها عبر هذه المنافذ .. الكلام في هذا الأمر في الوقت الحاضر اذن .. يصبح غير ذي موضوع . ويمكن أن تنتهي من كل ما سبق الى أن السيطرة المطلقة على البحر الأحمر في الظروف الدولية السائدة - بواسطة قوة من خارجه أو عدة قوى داخل هذا البحر .. أمر غير وارد .

وترتبط بهذه الحقيقة .. الحقيقة الأخرى التالية : وهي أن ابعاد أية قوة عن البحر الأحمر ، أو منع أية قوة ، داخلية أو خارجية ، من أن تزرع هذا البحر وتستعمله ، وتمر منه الى وراءه .. هذا الابعاد غير وارد .. ومن ثم فإن ابعاد البحر الأحمر عن وجود القوى الكبرى .. أمر غير وارد .

ذلك بارز اليوم كما لم يبرز في أى وقت مضى .. في جو الاستقطاب

السائد في الظروف الراهنة .. ومع ظروف التداخل الشديد بين دوائر الصراع - محلية كانت ، أو اقليمية ، أو عالمية .

ان تشابك المصالح وتربطها بين الأطراف المتقاربة ، على المستويات الثلاثة .. من ناحية ، وتعارضها مع المصالح المتشابكة والمتراصة بين الأطراف المتقاربة ، على المستويات الثلاثة في الجانب الآخر للصراع .. من ناحية أخرى .

هذا مع امكانية العمل المشترك ، وفاعليته الأكبر .. يجعل من مصلحة الأطراف المتصارعة .. أن يتواجد الأصدقاء - على المستوى الاقليمي ، وعلى المستوى الدولي الأشمل . ان هذا التواجد مسألة بالقطع مفيدة ، ومن ثم فهو مسألة تهتم هذه الأطراف .. بما تحققة من دعم ومساندة في المواجهة .

بل ان وجود القوى الصديقة لدولة ما ، أو لعدد من الدول .. في بحر ما ، سواء أكانت هذه الدول الصديقة من داخله ، أو من خارجه هذا الوجود ، فضلا عن أن أحدا لا يستطيع أن يمنعه ببساطه ، فانه مفيد لهذه الدولة ، أو هذه الدول .. من حيث أنه يوازن وجود الآخرين من غير الأصدقاء ، ومن حيث أن هذا الوجود ، في ذاته ، يشكل رادعا لمن تحدته نفسه من غير الأصدقاء .. بالتحرك المعادي .

وفي ضوء كل ما سبق فإن التحدث عن تحويل البحر الأحمر الى بحر « محايد » أو « بحر سلام » .. كما يدعو البعض .. والى الآن ، لن يتجاوز مجرد الكلام ولا يمكن أن يتحقق في ظروف عالم اليوم .

ويكفي أن نشير ، هنا ، الى ما حدث بالنسبة لتحويل المحيط الهندي الى « بحر سلام » .. وازالة القواعد العسكرية الموجودة في مناطقه المختلفة .. وذلك رغم قرارات الأمم المتحدة ، ورغم بيانات مجموعة دول عدم الانحياز .. الخ . ان أقصى ما قيل ، قريبا من هذه « الحيدة » ، وجاء على لسان دولة عملاق .. هو أن يتحقق ذلك على أساس المساواة .

ومن ثم ، فكلما كان وجود طرف ، قائما ، ومستمرا ، فإن الطرف الآخر سوف يسعى للتواجد والاستمرار . ولن تتوقف هذه العملية ، بسبب رغبة تبدي هنا ، أو قرار يتخذ هناك .

بل ان بعض الأطراف .. المحلية والاقليمية .. قد ترى تواجدا ما مفيدا لها .. بعكس تواجد ما ، في الجانب الآخر من الصراع .. فتغض الطرف عن التواجد الأول ، بل وحتى تدعو اليه ، وتشجع عليه ، وتؤيده .. وتحمل بشدة على التواجد الثانى ، وتحذر منه ، ويسوء فى الحاح - لمواجهة .. وقد تصل اليها الحال الى حد المبالغة الزائدة فى حجم هذا التواجد ، وفى مخاطره .

ويغلب أن هذه الأطراف ، حين تتحدث عن ابعاد « القوى الكبرى » و « النفوذ الأجنبى » انما تعنى - فى ذلك تواجد العدو دون تواجد الصديق .

يبقى بعد ذلك ، موضوع هام ، وهو العمل على تطوير التعاون بين البلاد المطلة على البحر الأحمر - الذى هو همزة وصل تجمع فيما بينها - سواء أكان ذلك بين كل بلاد البحر الأحمر ، أو بين البلاد العربية المطلة عليه .

ولا يمكن أن يقوم عاقل ضد محاولات تطوير هذا التعاون والتنسيق بين هذه البلاد - سواء فيما بين نشاطاتها كدول ، أو فى عملها المشترك فى هذا البحر الضيق .

ان استغلال ثروات البحر الأحمر ذاته ، بجميع مجالاتها ، وفى كسبتها وشمولها .. حيث تقع كل مياهه داخل نطاق استقلال دوله الاقتصادى أمر يمكن أن يتحقق بالتنسيق والتعاون بين هذه الدول .. وقد بدأت - فى ذلك - محاولات بين السودان والسعودية . ويمكن أن يتحقق فى هذا المجال الكثير .

كذلك فان التعاون والتنسيق فى هذا البحر الضيق .. ذى المنافذ الأضيقة عند أطرافه ، وخاصة فى الشمال ، وعلى الأخص فى خليج السويس .

هذا التعاون والتنسيق .. ينبغى أن يمتد لمواجهة مشاكل التلوث وما ينجم عنها من أضرار .

ويتصل بهذا الموضوع ما يمكن أن يسببه عدم التدقيق فى رسم حدود مسارات السفن فى هذا البحر الضيق - وخاصة بمدخل خلجانه المخفوقة ، وضيقا الأكبر .. ومع نشاطات البحث عن البترول فى المياه

المعمورة ، والتي لا تحكمها نصوص حاسمة وقواعد فعالة في كثير من الحالات .. كل هذا يمكن أن يسبب حوادث ، وخسائر جسيمة .. ينبغي العمل على تجنبها .. وخاصة أن هذا التجنب في حدود الامكان .

ان العمل في هذه المجالات ، وبأقصى الطاقة ، والى أقصى مدى ممكن أمر مطلوب .. ومطلوب اليوم قبل الغد (٦) .

وتدخل في هذا المجال قضية حيوية ، وهي قضية الأمن في كل بلد من بلاد البحر الأحمر ، وقضية الأمن الجماعي لبلاده العربية أو لبلاده كلها . ولا شك ان هذا العمل المشترك - الأكثر فاعلية - في هذا المجال أمر مطلوب .. وكما ذكرنا سابقا لأقصى مدى ممكن (٧) .

وتدخل في هذا المجال ، أيضا ، قضية حيوية أخرى ، وهي قضية تأمين الملاحة في البحر الأحمر وهي قضية تهتم حركة التجارة العالمية بوجه عام ، وتهتم حركة البترول بشكل خاص .. وهي من ثم تهتم معظم دول العالم ، وخاصة الكبرى منها .. التي تهتمها حرية التجارة البحرية عموما ، وحرية حركة البترول اليها أو الى أصدقائها .. كما تهتم دول الخليج بخاصة وهي التي تعتمد اعتمادا كبيرا على تصدير بترولها الى الغرب .. فيما وراء البحر الأحمر .. وكذلك تهتم الدول البحر الأحمرية التي ليست لها شواطئ أخرى ، ومن ثم ، فهي تعتمد بشكل حيوي على الحركة في البحر الأحمر .

ويتصل بقضية تأمين حركة الملاحة في البحر الأحمر .. أن هذا البحر الضيق يمكن أن يكون مجالا للنشاطات التخريبية ... بمحاولات « تضرب وتهرب » ومحاولات ، على وجه العموم ، يصعب رصدها ، وتتبعها ، ويصعب ردعها وضربها . غير أن هذه النشاطات - على أي الأحوال لابد وأن تكون في نطاق محدود .

(٦) على اننا لابد وان نتحفظ - مرة أخرى - مذكرين : بأن في الظروف الراهنة عناصر تعمل أثرها ، وتضع الحدود والقيود على انطلاق هذا التعاون والتنسيق وان ما يتسم به الوضع الراهن ، من تركيز - في الصراع - على بلاد العالم الثالث - وخاصة المناطق ذات الاهمية الاقتصادية والاستراتيجية فيها .. ومن تدخل وتداخل بين مستويات الصراع المتعددة .. كل ذلك لابد ان ينعكس على هذه المنطقة ، ويترك آثاره فيها . (٧) ما ذكر في الهامش السابق ينطبق هنا ايضا .

وواضح مما سبق أن تأمين الملاحة في البحر الأحمر ، مسألة حيوية بالنسبة لكل الدول ، بما في ذلك الدول الكبرى والعلاقة .. الأمر الذي يجعلها تهتم بانسياب التجارة - ومنها البترول - بحرية .. في جميع منافذه (٨) .

نختتم حديثنا ، أن البحر الأحمر سيبقى - ولأمد غير قصير - مجالا للتعاون ومجالا للصراع ... بين دول - عربية أ و غير عربية .. مع تداخل بين ذلك الصراع والصراعات العالمية - في المنطقة ، وعليها .

ولا يمكن أن يهدأ الوضع فيه ، بما يوسع مجالات التعاون ويعمقها ، الا اذا استقرت الأمور ، على أساس سليم من رضا الشعوب - في أجزاءه المختلفة ، وفيما بين هذه الأجزاء ، وفيما بين القوى الفاعلة في الصراع الدولي على وجه العموم .

(٨) ومن الميم ، في هذا المجال ، أن نشير الى ان حركة الملاحة في البحر الاحمر يمكن أن تتأثر بما قد تتعرض له حلقات « طريق السويس » الأخرى من متاعب . وهذا يمكن أن يواجهه بآثار سلبية أقل باستعمال الطريق البديل وهو « طريق الرأس » اذا اقتضت الظروف ذلك .

صراع القوتين العظميين

د. اجلال محمد رافت

استاذ مساعد

معهد البحوث والدراسات الافريقية

مقدمة :

تضم منطقة القرن الافريقي الدول الثلاث التالية : الصومال وأثيوبيا وجيبوتي . وتنشق أهمية هذه المنطقة دوليا ، من حساسية موقعها الجغرافي . فهي تتحكم في مدخل البحر الأحمر الذي يعتبر أحد طريقي مرور شاحنات البترول من الجزيرة العربية الى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، مارة بقناة السويس . كما تطل هذه المنطقة على المحيط الهندي حيث تتواجه أساطيل القوتين العظميين .

وتعاني منطقة القرن الافريقي ، منذ سنوات طويلة ، من صراعات داخلية خطيرة أهمها قضيتي توحيد الصومال واستقلال اريتريا . وتستغل الدولتان العظميان هذه الخلافات ، لتنفذا الى المنطقة وتكسبا مناطق نفوذ جديدة وتحكما استراتيجيتهما ، ليس فقط في القارة الافريقية بل في منطقة الشرق الأوسط أيضا . ويلعب الاتحاد السوفيتي ، بمساعدة كوبا وألمانيا الشرقية الدور الرئيسى في منطقة القرن الافريقي ، وتسعى الولايات المتحدة الامريكية لمواجهة التحدى السوفيتي . وبطبيعة الحال، لكل دولة من هذه الدول أهداف ومصالح تسعى لتحقيقها .

وعلى ذلك يمكن تقسيم الموضوع الى النقاط التالية :

اولا : دراسة موجزة لأهم القضايا الاقليمية في القرن الافريقي وظروفها الاجتماعية والسياسية .

ثانيا تأصيل الصراع بين القوتين العظميين وربطه بالقضايا الداخلية للمنطقة وذلك في اطار التوازن الدولي .

ثالثا : تصور مستقبلي لهذا الصراع .

اهم القضايا الاقليمية في القرن الافريقى

يترتب على الأهمية الدولية للقرن الافريقى ، أن أصبحت الدول العظمى تهتم اهتماما كبيرا بمراقبة الأحداث السياسية في المنطقة ، تلك الأحداث التي قد تخدم أهداف الدول العظمى في النفاذ الى شرق القارة الافريقية . وأهم القضايا الداخلية التي أدمت شعوب القرن الافريقى والتي ساهمت بالفعل في ادخال القارة الافريقية في لعبة التوازن الدولى ، هى قضيتا الحدود الصومالية بين الصومال من جهة وأثيوبيا وكينيا من جهة أخرى ، واستقلال اريتريا بين الحكومة الاثيوبية من جهة والثوار الاريتريين من جهة أخرى . ويجدر بنا ، قبل دراسة الصراع بين القطبين الدوليين أن نتناول بإيجاز الظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية لهاتين القضيتين .

القضية الصومالية :

تمثل القضية الصومالية في نزاع الحدود بين جمهورية الصومال من جهة وكينيا وأثيوبيا من جهة أخرى (*) ويعود هذا النزاع الى وجود قبائل صومالية في الاقليم الشمالى الكينى على الحدود الجنوبية الصومالية ، وفي منطقتى أوجادين وهود فى شرق أثيوبيا على الحدود الغربية للصومال . وقد خلق الاستعمار البريطانى والىطالى هذه المشكلة حين كان يقسم منطقة نفوذه فى شرق أفريقيا لخدمة مصالحه . فبعد افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، أرادت الدول الاستعمارية الكبرى أن تسيطر على طريق الهند ، فاحتلت بريطانيا الجزء الشمالى من القرن الافريقى ، وأقامت فرنسا محمية لها فى جيبوتى ، واحتلت ايطاليا الجزء الباقي من الساحل الصومالى .

وأثناء الحرب العالمية الثانية ، طردت بريطانيا ايطاليا من الاقليم الصومالية التى كانت تحتلها ، وأصبحت بريطانيا تشرف على حوالى ٩٠٪

(*) توقفت مؤقتا المطالبة الصومالية بضم القبائل الصومالية فى جيبوتى بعد الاستفتاء الذى أجرته فرنسا فى البلاد الذى أشار الى ان الشعب فى جيبوتى قد اختار الاستقلال . ويؤكد هذا الموقف المترقب فكرة علم البلاد ذى النجمة الخماسية .

من الأراضى التى تعيش فيها القبائل الصومالية بما فيها منطقتا هود والأوجادين . وعلى هذا الأساس اقترح وزير خارجية بريطانيا « أرنست بين » ، وضع جميع الأراضى التى تسكنها القبائل الصومالية تحت الوصاية البريطانية . غير أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى رفضا الفكرة لأنها تميز بريطانيا فى تلك المنطقة الحساسة استراتيجيا . واتتهى الأمر الى وضع جنوب الصومال تحت الوصاية الإيطالية واعطاء منطقتى الأوجادين وهود الى أثيوبيا ، وضم اقليم NFD فى جنوب الصومال الى شمال كينيا (١) .

غير أن القبائل الصومالية كانت دائما واعية بقوميتها . فقد آمن بها الزعيم الصومالى عبد الله حسن وجسدها فى صورة كفاح مسلح ضد الاستعمار ، بدأه من الأوجادين ثم عم القبائل الصومالية كلها ، واستمر سنوات طويلة فى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (٢) . وقد أحييت هذا الشعور بالرغبة فى الوحدة لدى الصوماليين ، ثلاثة عوامل رئيسية :

أولا : ميلاد الجمهورية الصومالية فى سنة ١٩٦٠ باتحاد الجزئين الإيطالى والبريطانى .

ثانيا : نداءات الدكتور كوامى نكروما لاعادة النظر فى الحدود الافريقية الحالية باعتبارها ميراثا ظالما خلفه الاستعمار للقارة الافريقية .

ثالثا : اقتراح المستر بين سنة ١٩٤٢ بأن تتوحد جميع الأراضى التى تسكنها القبائل الصومالية تحت وصاية بريطانية .

وقد ظهرت رغبة القبائل الصومالية فى شمال كينيا فى الانضمام الى الصومال فى أكثر من مناسبة .

ورغم ذلك امتنعت بريطانيا عن تنفيذ هذه الرغبة وأبقت على الاقليم الشمالى داخل الحدود الكينية . غير أن الأمور قد هدأت بين الصومال

(1) Ghali, Boutros, *Les conflits de frontières en Afrique*, Editions Techniques et Economiques, Paris, 1972, PP. 63-66.

(2) Samantar, Nicole Lécuyer, Mohamed Abdule Hassan, *Afrique Biblio Club (ABC)*, 1979, p. 16.

وكينيا بعد الاتفاق الذي تم بينهما في أروشا سنة ١٩٦٨ • ولا نستطيع أن نجزم بأن مشكلة الحدود بين الدولتين قد انتهت طالما ظل تحرير الشعب الصومالي ووحدته هدفا من أهداف الحزب الحاكم • والأرجح أن حكومة الصومال قد اضطرت الى المهادنة المؤقتة حتى تنفرغ للجهة الغربية وحربها مع أثيوبيا •

ويسود العلاقات الصومالية الأثيوبية توتر دائم منذ الاستقلال حتى الآن • وكثيرا ما يتصاعد هذا التوتر ويصل الى اشتباكات مسلحة وأحيانا الى حروب حقيقة • وفي سنة ١٩٦٤ تفجرت الثورة في الأوجادين وتضامن الجيش الصومالي مع الثوار ضد أثيوبيا ، وكانوا يعتمدون في حربهم هذه على السلاح السوفيتي • وكانت كمة الصومال راجحة في هذا النزاع حتى غير الاتحاد السوفيتي تحالفاته في المنطقة بعد سقوط الامبراطورية الأثيوبية ، فانتقل من تأييده لوجهة نظر الحكومة الصومالية الى محاولة للاصلاح بين هذه الحكومة وحكومة الثورة في أثيوبيا ، ثم الى تحالف كامل مع الحكومة الأثيوبية ضد الصومال ووجهة تحرير الصومال الغربى التى تكونت على أثر نشج الثورة فى هذه المنطقة •

وفى مجال القانون الدولى ، تطرح الدولتان مبدأين قانونيين شرعيين ، رغم تناقضهما • فبينما تحتج الحكومة الأثيوبية بمبدأ عدم المساس بالحدود الحالية للدول الافريقية الذى وافقت عليه منظمة الوحدة الافريقية ، تقدم الحكومة الصومالية مبدأ حق تقرير المصير الذى تعترف به أيضا المنظمة (١) •

هذا بالنسبة للخلفية التاريخية والسياسية للمشكلة • أما بالنسبة للظروف الاجتماعية ، فيمكن تقسيم المجتمع الصومالي الى طبقتين متقاربتين : طبقة تشل الغالبية العظمى من أفراد الشعب ، ذوى الانماط الانتاجية المختلفة والدخول المنخفضة • وهذه الفئة هى الفلاحون والرعاة والعامل باختلاف تخصصاتهم وصغار التجار والغالبية العظمى من رجال الدين • وتضم الطبقة الأخرى عددا قليلا من الصوماليين من التجار

(1) Lewis, I.M., A Modern History of Somalia Longman, London and New York; 1980, pp. 205-225.

المتوسطين والمثقفين وكبار المسؤولين في الدولة • ويتمتع أفراد هذه الطبقة بمستوى معيشة متوسط (١) •

اذن فقضية الطبقة في الصومال قضية محدودة الأهمية • ويبدو للباحثة أن الفكر الاشتراكي في الصومال لم يكن نتاجا لصراع طبقي ، بل كان ثمرة تفكير جماعة من المثقفين تأثروا بالأفكار اليسارية ويجدري تطبيق هذه الأفكار لدفع عجلة التقدم في البلاد ، ورفع مستواها الاقتصادي • وكانوا في ذلك متأثرين بتجربة الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية • ويختلف الشعب الصومالي في ذلك عن الشعبين الأثيوبي والاريتري الذين عانا من الاقطاع والبرجوازية •

القضية الاريترية :

تمثل المشكلة الاريترية في خلاف في وجهات النظر بين أثيوبيا من جهة والشعب الاريتري من جهة أخرى ، حول هوية اريتريا • فبينما تدعي الحكومة الاثيوبية أن اريتريا كانت دائما اقليما من أقاليم الامبراطورية الاثيوبية أعيد اليها سنة ١٩٦٢ ، يطالب الشوار الاريتريون بالاستقلال على أساس أن للشعب الاريتري هوية ووجودا مستقلين عن الدولة الاثيوبية •

واذا عدنا الى التاريخ تتلس جذور المشكلة ، وجدنا أن الامبراطورية الاثيوبية لم تبسط سيطرتها المباشرة على اريتريا الا نادرا • وقد تمثلت تلك السيطرة في غزوات متفرقة على المنطقة يتم خلالها الاستيلاء على المحاصيل والأغنام ، ولم تكن أبدا في شكل سلطة مركزية لامبراطور أثيوبيا على اقليم اريتريا • وفي سنة ١٨٦٩ بدأ الوجود الايطالي في اريتريا في شكل شركة تجارية خاصة ، ثم تطور حتى وصل الى الشكل الاستعماري العسكري الذي اعترفت به الحبشة سنة ١٨٨٩ • ولم تتكون الوحدة الاقليمية الاريترية بأسسها الحالية ، الا على أيدي الاستعمار الايطالي الذي ظل مسيطرا على اريتريا حتى انهزمت ايطاليا عسكريا سنة ١٩٤١ فانتقلت اريتريا الى الادارة البريطانية •

(1) Decraene, Philippe, *L'expérience socialiste somalienne* Berger-Levrault, Paris, 1977, p. 20.

وبعد الحرب العالمية الثانية ، اجتمعت الدول الأربع العظمى لتقسيم
التركة ، وبعد مناقشات في الأمم المتحدة استمرت من سنة ١٩٤٨ حتى
سنة ١٩٥٠ أخذت الهيئة الدولية باقتراح الولايات المتحدة الأمريكية ،
بضم اريتريا الى أثيوبيا في اتحاد فيدرالى . وقد أعدت لجنة تقصى
الحقائق التى بعثت من الهيئة الدولية الى اريتريا ، تقريراً يقول أن أغلبية
الشعب الاريتري يوافق على هذا الحل . وعليه اتخذت الجمعية العامة
للأمم المتحدة قراراً في صالح الاتحاد الفيدرالى بين أثيوبيا واريترى .

غير أن الامبراطور هيلسيلاسى لم يكتف بهذه النتيجة ، بل سعى
حتى توصل الى الضغط على البرلمان الاريتري سنة ١٩٦٢ لكي يتخذ
قراراً بالأغلبية في صالح الوحدة الكاملة مع أثيوبيا . وهكذا فقدت
اريترى الحكم الذاتى الذى كانت تتمتع به وأصبحت مجرد اقليم داخل
الامبراطورية الأثيوبية .

غير أن التركيب الثقافى والاقتصادى والسياسى للشعبين الاريتري
والأثيوبى كان مختلفاً (١) ، فقد ساعد الوجود الايطالى على النمو
الاقتصادى وانشاء المصانع وتمهيد الطرق ونشر التعليم ، فتكونت
طبقات من العمال والمثقفين . كما عاونت الادارة البريطانية على ارساء
نظام ديمقراطى برلمانى ، وسمحت بقيام الأحزاب السياسية . وفى نفس
هذا الوقت كانت الامبراطورية الأثيوبية ما زالت تخضع لنظام اقطاعى
رجعى . وقد خلق هذا التباين بين ظروف الشعبين شعوراً بالتمييز عند
الاريتريين ساعد على ازكاء رغبتهم فى الانفصال عن الامبراطورية .
وقد تبلور هذا الاحساس فى حركة ايجابية تمثلت فى ميلاد جبهة تحرير
اريترى ، التى قادت الكفاح المسلح ضد الامبراطور ، ثم الجبهة الشعبية
لتحرير اريتريا سنة ١٩٧١ . وتجمع بين الجبهتين رغبة واحدة فى الاستقلال
عن أثيوبيا وذلك رغم الخلافات العديدة التى تفرق بينهما (٢) والتى
تشكلت بالأساس فى الايديولوجية والتوجهات الدولية . وفى سنة ١٩٨١
بلغت هذه الخلافات حد أن طاردت الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا

(١) رغم هذه الاختلافات ، يتشابه الشعبان فى عامل هام الا وهو
الهيكل الاجتماعى فكلاهما عرف الاقطاع والبرجوازية الرأسمالية .

(2) Fenet, Alain et Autres, *La question de l'Erythrée*, Presses
Universitaires de France, Paris, 1979, pp. 31-35.

انجبهة الأخرى حتى حدود السودان ، وانفردت هي بالعمل الثورى على الأرض الاريترية . وتناضل هذه الجبهة فى اتجاهين :

الأول : الكفاح لتحرير الأرض الاريترية .

والثانى : محاولة تغيير وجه المجتمع القديم فى المناطق المحررة من اريتريا وتطبيق النظام الاشتراكى فى الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية .

ومن ناحية أخرى أدرك الجانب الأثيوبى الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لاريتريا فأصر على إبقائها ضمن أرضه . وظل هذا الموقف قائما حتى بعد الثورة الاشتراكية الأثيوبية . غير أن الحكومة الأثيوبية الجديدة اعترفت أن الاريتريين قد عانوا الكثير من ظلم الامبراطور السابق ، لذا كان من حقهم أن يثوروا ضده . أما الآن وقد سقط النظام الرجعى وحلت محله حكومة ثورية ، فعلى الاريتريين ان يظلوا متحدين مع أثيوبيا فى ظل دولة اشتراكية واحدة (١) . وجدير بالذكر أن منظمة الوحدة الافريقية تساند أثيوبيا فى هذا الرأى .

الصراع بين القضايا الإقليمية والتوازن العولمى

الولايات المتحدة الامريكية :

لم تشكل القارة الافريقية فى الستينيات أهمية كبيرة بالنسبة للاستراتيجية الدولية . فمن ناحية ، لم يكن نفوذ الاتحاد السوفيتى فى قلب القارة قد وضع رغم وجوده فى الشمال فى مصر ومساعداته لبعض حركات التحرر الافريقية . ومن ناحية أخرى كانت الولايات المتحدة ، فى ذلك الحين ، مشغولة بتورطها فى حرب فيتنام وبمشكلات الشرق الأوسط . وكانت تظن أن نظامى الحكم القويين فى جنوب أفريقيا وفى روديسيا ، يساندهما الاستعمار البرتغالى فى أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو ، سيحافظان لفترة زمنية طويلة على مصالح الغرب فى المنطقة .

(1) Lefort, René, *Ethiopie, la révolution hérétique*, Maspéro, Paris, 1981 pp. 105-106.

ولم تنتبه الولايات المتحدة لخطورة التواجد السوفييتى على نفوذها ومصالحها فى أفريقيا جنوب الصحراء ، الا بعد انسحاب البرتغال من مستعمراته الافريقية ابتداء من سنة ١٩٧٤ . وقد حاولت الولايات المتحدة أن تحارب النفوذ السوفييتى فى هذه المنطقة ، وذلك باستقطابها احدى جبهات التحرير الأنجولية وهى الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا FNLA ولكن هذه المحاولة جاءت متأخرة وانتصرت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا MPLA بساندة الاتحاد السوفييتى ، واعترفت بها منظمة الوحدة الافريقية (١) .

وسرعان ما استقر الاتحاد السوفييتى أيضا فى القرن الافريقى ، وذلك بتواجده بنقل عسكرى كبير فى الصومال ثم فى أثيوبيا . وأمام هذا المد السوفييتى فى شرق وجنوب أفريقيا وجدت الولايات المتحدة الامريكية نفوذها ينحصر عن جزء هام وحساس استراتيجيا من القارة ، وأصبح تشبها بجنوب أفريقيا أقوى من أى وقت مضى ، لا سيما وأن الهيكل الاقتصادى والاجتماعى والموقع الاستراتيجى لجمهورية جنوب افريقيا يفيدان الولايات المتحدة والغرب فى المحافظة على مصالحهما فى هذه البقعة من القارة . أما بالنسبة للقرن الافريقى فقد انحصر وجود الولايات المتحدة فى الصومال ، حيث تهدف الى المحافظة على التوازن الدولى فى المحيط الهندى يساندها فى ذلك الوجود الفرنسى فى جيبوتى .

وتتركز أهداف الولايات المتحدة الأمريكية فى القرن الافريقى فى ثلاثة عوامل :

اولا : حماية طريق النفط :

يسمح الموقع الجغرافى المتميز للقرن الافريقى بمراقبة وتأمين الشاحنات البترولية القادمة من دول الخليج متجهة الى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الامريكية التى ما زالت تعتمد اعتمادا كبيرا فى صناعاتها على بترول دول الخليج . وفى واقع الأمر ، هناك طريقان لمروور شاحنات البترول ، أحدهما طريق قناة السويس والآخر يحاذى الشواطئ الغربية

(1) Whitaker, Jennifer Seymour, «Introduction : l'Afrique et les intérêts américains», Les Etats-Unis et l'Afrique : les intérêts en jeu, Karthala, Paris, 1981, pp. 1-19.

للقارة الافريقية ، عابرا المحيط الاطلسي الى الدول الأوروبية المستهلكة .
والثابت أن طريق البحر الأحمر أقصر وأسرع وأرخص طريق للشحن
التجاري ولشحن البترول (١) . غير أن غلق قناة السويس في أعوام ١٩٥٦
و ١٩٦٧ بسبب الحرب بين مصر واسرائيل دفع الدول التي تأثرت
مصالحتها بهذا الفلق الى التفكير في استخدام شاحنات بترولية ضخمة ،
تتحمل الرحلة الطويلة في المحيطين الهندي والاطلسي ، عبر رأس الرجاء
الصالح ، وتنقل في الرحلة الواحدة ما تنقله الشاحنات ذات الحجم
المتوسط المارة من قناة السويس في عدة رحلات . وبذلك تكون قد غطت
جزءا كبيرا من الفرق في التكلفة بين الطريقين . ومع ذلك أخفق طريق
رأس الرجاء الصالح في تقديم البديل المناسب لطريق قناة السويس
فللطريق الأخير ميزات تجارية وعمرانية وملاحية تتفوق على طريق رأس
الرجاء الصالح .

ثانيا : المحافظة على توازن القوى في المحيط الهندي والبحر الاحمر :

أحدث الانقلاب العسكري في أثيوبيا ، وتغيير نظام الحكم من نظام
رجعي الى نظام تقدمي ، تغييرا كبيرا في الأدوار الدولية في منطقة القرن
الافريقي . فأمام تقلص نفوذ الولايات المتحدة الامريكية في أثيوبيا ،
لم تجد أمامها الا أن تساند الصومال ، رغم توجهه الاشتراكي ، وذلك
للمحافظة على التوازن الدولي في المحيط الهندي . وقد نجحت الولايات
المتحدة في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٨٠ في الحصول على تسهيلات عسكرية
في قاعدة بربرة وميناء قسمايو ومقديشيو على المحيط الهندي مقابل
مساعدات عسكرية واقتصادية للصومال .

غير أن هذه المساعدات تخضع لشرط هام وهو تعهد الصومال
بإستخدامها في أغراض دفاعية فقط . ويعود هذا الموقف المهادن للولايات
المتحدة حيال مشاكل الحدود الصومالية الى الأسباب التالية (٢) :

(١) عاطف السيد ، البحر الاحمر والعالم المعاصر - دراسة تاريخية
سياسية استراتيجية - دار عظة للطباعة ، القاهرة ، سنة ١٩٨٣ ،
ص ٢٣ .

(٢) تصريح لنائب وزير الدولة الامريكي للشئون الافريقية ريتشارد
موزفي ٢٦ أغسطس سنة ١٩٨٠ ، نشر في :
Politique Africaine
Mai, 1981, Karthala, Paris, pp. 74-75.

١ - تهتم الولايات المتحدة بالاحتفاظ بحياد أثيوبيا كحد أدنى للعلاقات بينهما وذلك للأهمية السياسية ، الى جانب الأهمية الاستراتيجية التي تمثلها أثيوبيا ، فهي من الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الافريقية ولها ثقل سياسى كبير بين دول القارة الافريقية .

٢ - تربط الولايات المتحدة الامريكية وكينيا بعلاقات عسكرية واقتصادية . وتشجع الصومال على استعمال القوة في اقليمى هود والأوجادين ، يعنى السماح له بتنفيذ نفس السياسة في الاقليم الشمالى الكينى FND وهذا ما لا ترضاه الحكومة الكينية .

٣ - تهتم الولايات المتحدة الامريكية بالتنسيق مع أكبر عدد ممكن من الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ، لا سيما النظم المعتدلة منها . وجدير بالذكر أن المنظمة ترفض مبدأ تعديل الحدود الرسمية بين الدول الافريقية ، كما لا توافق على حل المشاكل الافريقية بالقوة المسلحة . ولا يفوتنا أن نشير الى أن المغرب وزائير من ضمن الدول التي تعاني من هذه المشاكل . وتمثل هاتان الدولتان ركيزتين هامتين للنفوذ الأمريكى فى القارة الافريقية . فيسيطر المغرب مع بريطانيا على ممر جبل طارق الذى تستعيز به الولايات المتحدة عن فقدائها لباب المندب . أما زائير فتعطى للنفوذ الغربى فرصة التواجد فى قلب القارة الافريقية .

ثالثا : المحافظة على اريتريا بعيدا عن التيار العربى :

تنبع الأهمية الدولية الارترية من الموقع الجغرافى المتميز لاريتريا . فهي تقع فى جنوب غرب البحر الأحمر ، قرية من باب المندب ، وتعتبر المنفذ البحرى الوحيد لأثيوبيا . لذا تهتم الدولتان العظيمان بهوية السلطة السياسية القابضة على مقاليد الحكم فى هذه المنطقة . وقد اتضح فى السنوات الأخيرة الوجه العربى للثورة الارترية . فهما اختلفت اتجاهات الثوار بين التيار التقدمى والتيار المحافظ ، وبين الديانة الاسلامية والديانة المسيحية ، فهي فى نهاية الأمر ذات توجه عربى ، شجعتة وأكدته المساعدات الكبيرة التى تقدمها السعودية وبعض الدول العربية الأخرى الى الثوار الارترين . فاذا انتصرت الثورة الارترية وانتزعت استقلالها من الدولة الاثيوبية ، أكدت بذلك الهوية العربية للبحر الأحمر . فاذا استطاعت الدول العربية ومعها اريتريا المستقلة ،

أن تحكم خطة موحدة لحماية أمن البحر الأحمر ، أصبح أمن إسرائيل في خطر ، مما يهدد مصالح الامريكية في الشرق الأوسط .

وقد سعت اسرائيل ، في اطار المحافظة على التوازن في منطقة الشرق الأوسط والبحر الأحمر ، الى الاتصال بدول شرق أفريقيا ، وبخاصة اثيوبيا ، وذلك بعد أن انتزعت حق المرور في خليج العقبة بعد العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ . فالوجود الاسرائيلي في اثيوبيا على الشواطئ الاريترية ، يسمح لها بمراقبة باب المندب الذي يتحكم ، مع خليج العقبة ومضائق تيران ، في الملاحة الاسرائيلية في البحر الأحمر كما يسهل الاتصال بالدول الافريقية حيث تسعى الى فتح أسواق تواجه بها المقاطعة الاقتصادية العربية . وقد عرضت اسرائيل على اثيوبيا السماح بوجود عسكري اسرائيلي في جنوب البحر الأحمر على الشواطئ الاريترية . مقابل تقديم دعم كبير للبحرية الاثيوبية مجانا وتزويدها بزوارق وبعض الصواريخ البحرية وشبكة رادار تقام على مدخل البحر الأحمر ، هذا بالإضافة الى تدريب بعض فرق الجيش الاثيوبي على حرب العصابات وذلك لمواجهة الثورة الاريترية .

وبناء على ما تقدم ، يتضح لنا أن استقلال اريتريا لا يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والكتلة العربية . ويظل هذا الواقع صحيحا حتى بعد تغيير نظام الحكم في اثيوبيا . فتعتقد البساحنة أن الولايات المتحدة الأمريكية ، تفضل أن تبقى اريتريا اقليما في اثيوبيا التقدمية التي تعتبر الدولة الوحيدة غير العربية التي تطل على البحر الأحمر ، والتي تربطها علاقات صداقة وتعاون بإسرائيل ، على أن تتحول الى دولة مستقلة ترتبط باستراتيجية عربية موحدة قد تهدد مصالح الغرب في الشرق الأوسط .

الاتحاد السوفيتي :

يسعى الاتحاد السوفيتي من بداية الخمسينيات الى كسب مناطق نفوذ في القارة الافريقية ، التي ظلت لفترة طويلة مغلقة على الدول الاوربية الغربية . ويهدف من وراء ذلك الى تحقيق أهداف عامة تتعلق بالقارة الافريقية ككل وأهداف خاصة بالقرن الافريقي ، موضوع دراستنا . وقد ازدادت أهمية القرن الافريقي في هذا المجال حين بدأت تتضح تدريجيا في مصر - الباب الشمالي للبحر الأحمر - عوامل

طاردة للنظام الاشتراكي وللتعاون مع الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية. وقد تثلث هذه العوامل في التطبيقات الاقتصادية والسياسة الخارجية للحكومة المصرية التي سرعان ما اتضحت اتجاهاتها بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ وتبلورت في صورة الافتتاح الاقتصادي والارتباط بالاستراتيجية العربية .

ويمكن ايجاز أهم الأهداف السوفيتية في القرن الافريقي فيما يلي :

أولا : مراقبة طريق النفط : لا يعتبر الاتحاد السوفيتي حتى الآن ، دولة مستوردة للنفط ، الا أن من المتوقع في السنوات القادمة ، أن تزداد حاجاته الى هذه السلعة الاستراتيجية الهامة ويضطر الى شراء بترول الشرق الأوسط لاستخداماته الصناعية والعسكرية . ودخول الاتحاد السوفيتي سوق النفط العربي ، كمشتري ، يعتبر تحجيسا للمصالح البترولية العربية .

ثانيا : الوصول الى البحار الدافئة ، والأسواق الافريقية والاسيوية حيث يرغب الاتحاد السوفيتي في فتح منافذ تصريف لمنتجاته المدنية والحربية .

ثالثا : الحصول على قواعد وأماكن للتنصت في المحيط الهندي ، الذي يشكل أهمية أمنية كبرى للاتحاد السوفيتي وذلك لقربه من حدوده الجنوبية ولقربه أيضا من الشرق الأوسط .

رابعا : التحكم في تسرب النفوذ الصيني الى أفريقيا ، هذا النفوذ الذي أصبح محسوسا وبخاصة في شرق أفريقيا (١) .

وقد استطاع الاتحاد السوفيتي تحقيق جزء لا يستهان به من تلك الأهداف وذلك على مراحل متتالية ، تمثل حلقات في خطة استراتيجية محكمة . وتعتبر سنة ١٩٥٥ هي بداية الدخول السوفيتي في القارة الافريقية ، وذلك عقب صفقة الأسلحة التشيكية الى مصر . ويمكن

(1) Chaliand, Gérard, L'enjeu africain, géostratégie des puissances, Edition Complexe, Paris, 1980, PP. 68-69.

اعتبار أن الخطة السوفيتية في هذه المرحلة كانت انتظار أخطاء الغرب ومحاولة الاحلال محله وتقليص نفوذه في القارة .

وفي خلال الستينيات انتقلت الاستراتيجية السوفيتية من الترقب وانتظار أخطاء الغرب ، الى سياسة أكثر ايجابية وهي مساعدة الحركات الثورية في القارة وازرار القوة العسكرية السوفيتية في الميدان ، سواء كان ذلك في شكل أسلحة أو خبراء . وقد ساعد في استكمال هذه الحلقة من الخطة ، وجود بعض الزعماء الافارقة التقدميين أمثال عبد الناصر ونكروما ومديوكيتا ونزيري وسيكوتوري . وفيما يختص بالقرن الافريقي استطاع الاتحاد السوفيتي أن يتصل بالصومال وبالجهات الارترية وأن يقدم لها بعض المعونات العسكرية الضرورية للنضال ضد الحكم الامبراطوري الاثيوبي . وكانت النتائج المترتبة على سياسة الاتحاد السوفيتي في القرن الافريقي أن كسب منطقة نفوذ على شاطئ المحيط الهندي . وفي نفس هذا الوقت كان يعمل على الاستقرار في عدن على الشاطئ الشرقي لباب المندب .

وفي أوائل السبعينيات ، وبعد اختفاء بعض الأنظمة التقدمية في القارة وما ترتب على ذلك من تقلص النفوذ السوفيتي في هذه الدول (غانا ومصر) ، انتقل الاتحاد السوفيتي الى مرحلة ثالثة تتميز بتقديم مصالحته الذاتية كقوة عظمى ، على المصلحة الايديولوجية للثورة الاشتراكية . وأخذ يسعى الى اقامة علاقات طيبة مع الدول الافريقية بصفة عامة ، بغض النظر عن هوية نظامها السياسي : ونقدم مثالا على ذلك الاتفاقات الاقتصادية بين الاتحاد السوفيتي والمغرب .

وفي سنة ١٩٧٤ سقط النظام الامبراطوري في أثيوبيا ، وحل محله نظام ذو صبغة تقدمية . وقد اعتبر هذا الحدث من أهم الأحداث التي سمحت للاتحاد السوفيتي بالتواجد بثقل كبير في القرن الافريقي .

وفي سنة ١٩٧٧ حاول الاتحاد السوفيتي أن ينهج سياسة جريئة ألا وهي ضم القوى التقدمية في القرن الافريقي ، وهي الصومال والنظام الجديد في أثيوبيا واريتريا في اتحاد كنفدرالى يرتبط بعلاقات وثيقة بالاتحاد السوفيتي . ولما لم يفلح في تحقيق هذا الهدف قرر الاتحاد

السوفييتي أن يرتبط كلية بالنظام الاثيوبي ويدعمه ضد الثوار الاريتريين والثوار في الاوجادين ، ووقع مع الحكومة الاثيوبية معاهدة صداقة وتحالف سنة ١٩٧٨ (١) .

ويعود تفضيل الاتحاد السوفييتي لاثيوبيا في تحالفاته في المنطقة الى أسباب سياسية واستراتيجية وأيدولوجية ، نذكر منها ثقلها السياسي في القارة ، وموقعها الجغرافي في مواجهة عدن مما يسمح للاتحاد السوفييتي باحكام سيطرته على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر . ومن ناحية أخرى يناسب التركيب الطبقي للمجتمع الاثيوبي التطبيقات الاشتراكية بينما يكاد الصومال أن يخلو من التناقضات الاجتماعية الحادة (٢) .

تصور مستقبل للصراع بين القوتين العظميين في القرن الافريقي

يتضح لنا من الدراسة السابقة ، أن الاتحاد السوفييتي قد تفوق على الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة القرن الافريقي . ويمود هذا التفوق ، بالدرجة الأولى ، الى وجود أنظمة وطنية ثورية ذات توجه اشتراكي على رأس السلطة في الدولتين اللتين تفجرت فيهما القضايا التي شغلت وما زالت تشغل تلك المنطقة . فحين احتاج الصومال ثم اثيوبيا الى المعونة الخارجية استعانا بالاتحاد السوفييتي باعتباره القوة العظمى الاشتراكية التي ساعدت الحركات التحررية في العالم للخلاص من الاستعمار الغربي أو لاسقاط الأنظمة الرجعية . وقد يتفق هذا التوجه للسلطة في القرن الافريقي مع ميول شعوب المنطقة التي فقدت الثقة في السياسة الغربية ، التي ما زالت تحمل أثقال تاريخها الاستعماري في القارة .

(1) Afright, David, «Moscow's African Policy of the 1970s» **Africa and International Communism**, The Macmillan Press Ltd, London 1980, pp. 35-66.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن الطبقات في الصومال انظر :

(2) Adam Hussein and Sheikh Omar Mohamed «Reflections on the Somali working Class», **Halgan**, n°8, june 1977, the Somali Revolutionary socialist Party Mogadishu, pp. 12-15.

ويأتى بعد هذا العامل عوامل أخرى أكدت على التفوق السوفيتي في المنطقة . فسياسة الوفاق بين القطبين تجعل الولايات المتحدة الأمريكية تتراجع عن الدفاع المكثف عن أفريقيا . فهذه القارة تمثل من الناحية الأمنية ، أهمية ثانوية بالنسبة لها فهي تهتم في المقام الأول بأوروبا ثم آسيا . أضف الى ذلك التأثير السلبي للحرب الفيتنامية على الرأي العام الأمريكي والذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية لا ترغب في التدخل المباشر في أفريقيا . كما أن تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بصداقة إثيوبيا أو على الأقل بحيادها ، يجعلها تمتنع عن مهاجمة الاتحاد السوفيتي من الجبهة الصومالية .

وأمام هذا الواقع السياسي الذي يعكس نتيجة صراع القوى الكبرى في منطقة القرن الأفريقية ، يجدر بنا أن نحاول تصور مستقبل هذا الصراع ، ومحاولات القطبين ترجيح ميزان القوق في صالح كل منهما .

يمكن إيجاز هذا التصور بالنسبة للاتحاد السوفيتي في النقاط التالية :

أولا : سيحاول الاتحاد السوفيتي الحفاظ على مكاسبه في المنطقة وزيادتها ، بأن يحيى ، على سبيل المثال ، فكرة اتحاد ، له نظام اشتراكي ، ويجمع بين الصومال وإثيوبيا وأريتريا ، ويمكن أن يضم جيبوتي وعدن .

ثانيا : ربما حاول الاتحاد السوفيتي تقوية الهيكل الاشتراكي لنظام الحكم في دول القرن الأفريقي ، ففكرة النظام واستمراره ، تخدمان الاتحاد السوفيتي أكثر من الاعتماد على صداقة القيادات السياسية ، أو على المعونات العسكرية وحدها . وللاتحاد السوفيتي تجارب سابقة في هذا الشأن نذكر منها صداقته لعبد الناصر وتكروما ، التي لم تستطع حماية الوجود السوفيتي في هاتين الدولتين ، بعد رحيل الزعيمين ، والمساعدات العسكرية الكبيرة ، التي قدمها لمصر والصومال ، والتي لم تفلح في استيعاب النظم الحاكمة في هذه الدول .

ثالثا : بالنسبة للمساعدات الاقتصادية ، من المعتقد أن الاتحاد السوفيتي سيكون أكثر مرونة وأقل فعالية في هذا المجال وذلك بسبب هيكله الاقتصادي الداخلي الذي يعجز عن سد الاحتياجات الاقتصادية

الضخمة اللازمة لدفع التنمية في هذه الدول (فهو يركز بالأساس على تنمية قدراته العسكرية والنوعية) لذا ربما ترك الغرب يتقدم عليه ، على ألا تضغط المساعدات الاقتصادية العربية على الأنظمة الاشتراكية لتغييرها كما حدث في غينيا • غير أن هناك تحفظات على السعى السوفييتي لزيادة نفوذه في المنطقة :

أولا : قد تفقد منطقة القرن الأفريقي الثقة في صدق المساعدات السوفييتية وتجربها من الصبغة الاستغلالية ، وذلك نتيجة للتناقض الذي أوقع الاتحاد السوفييتي نفسه فيه بمساعدة أثيوبيا على اضعاف جبهة التحرير الشعبية الاريترية ، وهي التنظيم الشعبي الذي يطبق الفكر الاشتراكي بفاعلية كبيرة في المناطق المحررة من اريتريا • ويؤكد هذا التناقض أن الاتحاد السوفييتي قد قدم مصلحته الذاتية ، كقوة دولية ضاربة على أهدافه الايديولوجية في المنطقة •

ثانيا : ربما حمل المستقبل حلولا لقضايا القرن الأفريقي لا تتفق ومصالح الاتحاد السوفييتي ، كأن تستقل اريتريا ، وتنضم الى الدول العربية المطلة على البحر الأحمر ، وكلها نظم معتدلة فيما عدا اليمن الجنوبية • ولا نقول أن هناك خطة عربية ، ولا حتى عربية تستطيع أن تمنع مرور الاتحاد السوفييتي في هذه البحار ، ولكنها بلا شك ، يمكن أن تقلل من نفوذه في المنطقة •

أما الولايات المتحدة الأمريكية فيمكن تصور أهم ردود أفعالها في النقاط التالية :

أولا : الاستمرار في حث الصين على النفاذ الى شرق أفريقيا •

ثانيا : تأكيد وتكثيف الوجود الفرنسي في جيبوتي •

ثالثا : المساعدة في التنمية الاقتصادية لدول المنطقة ، لا سيما وأن الولايات المتحدة متفوقة على الاتحاد السوفييتي في هذا المجال •

رابعا : قد يتبادر الى أذهاننا أن الولايات المتحدة ، في محاولة لاضعاف الاتحاد السوفييتي ، ستضغط لحل المشاكل الداخلية للمنطقة التي ساعد تأزمها على دخول الاتحاد السوفييتي في القرن الافريقي . غير أنه ، في رأيي ، لن تمثل الحلول الواقعية لهذه القضايا مصلحة للولايات المتحدة الأمريكية . فأغلب الظن أن اضطرابات المنطقة ستنتهي اما الى حل عربي ، قد يهدد مصالح اسرائيل في البحر الأحمر ، واما الى حل اشتراكي يؤكد نفوذ الاتحاد السوفييتي في القرن الافريقي .

وأخيرا أقول أن الاضطرابات الداخلية في منطقة القرن الافريقي ، ستظل لفترة زمنية طويلة تتجاذبها الأطراف الدولية . ولن تأتي الحلول الا بتعاون بين الحل العسكري الذي ستؤكدده احدى القوى الاقليمية المتصارعة ، والحل الدبلوماسي الذي لا بد للقوى العظمى أن تشارك فيه للحفاظ على التوازن الدولي في أفريقيا .

المراجع العربية

- عاطف السيد ، البحر الأحمر والعالم المعاصر — دراسة تاريخية
سياسية استراتيجية ، دار عطورة للطباعة ، القاهرة سنة ١٩٨٣ .

المراجع الأجنبية

- Adam, Hussein and Sheikh Omar, Mohamed : «Reflections on the Somali Working Class», *Halgan* n°8, june 1977, the Somali Revolutionary Socialist Party Mogadishu.
- Albright, David, *Africa and International Communism*, The Macmillan Press Etd, London, 1980.
- Chaliand, Gérard, *L'enjeu africain, géostratégie des puissances*, Edition Complexe, Paris, 1980.
- Decranene, Philippe, *L'expérience socialiste somalienne*, Berger-Levrault, Paris, 1977.
- Fenet, Alain et Autres, *La question de l'Erythrée*, Presses Universitaires de France, Paris, 1979.
- Ghali, Boutros, *Les conflits de frontières en Afrique*, Editions Techniques et économiques, Paris, 1972.
- Lefort, René, *Ethiopie, la révolution hérétique*, Maspéro, Paris, 1981.
- Lewis, I.M., *A Modern History of Somalia*, Longman, London and New York, 1980.
- Samantar, Nicole Lécuyer, Mohamed Abdulle Hassan, *Afrique Biblio Club, (ABC)*, 1979.
- Whitaker, Jennifer Seymour, *Les Etats-Unis et l'Afrique : les intérêts en jeu*, Karthala, Paris, 1981.
- *Politique Africaine*, Mai 1984, Karthala, Paris.

تقييم تجربة التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الصومالي

د. احمد فريد مصطفى
معهد البحوث والدراسات الافريقية
جامعة القاهرة

مقدمة:

لقد أصبحت عملية التنمية الاقتصادية تحتل المقام الأول من اهتمامات معظم الدول الافريقية في الوقت الحاضر وذلك نظرا لانخفاض في مستويات الدخل للغالبية العظمى من سكانها .

وتعتبر الصومال من أقل الدول نموا في العالم . ولقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية في السبعينات الى زيادة حدة المشكلات التي تعرض لها الاقتصاد الصومالي حيث اقترنت هذه الأزمة بموجات تضخمية انعكست آثارها بشدة على الاقتصاد الصومالي .

وهناك من العوامل ما تفاعلت مع بعضها بحيث أدت في النهاية الى انخفاض مستويات ومعدلات نمو الانتاج وأدى ذلك بالتبعية الى انخفاض التبادل الخارجي . وأهم هذه العوامل ما يلي :

— تعرض الصومال لحالة الجفاف والقحط الشديد خلال الفترة من ١٩٧٣ — ١٩٧٥ .

— الصراع على الحدود وما أدى اليه من تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين .

— القوى الداخلية المعوقة للتنمية كقصور البنية الأساسية وعدم توافر العمالة الفنية والكفاءة .

ولقد أدت هذه لعوامل الى حدوث آثار سيئة وانخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى معيشته . وفي مواجهة هذه المشاكل ، تم وضع خطط للتنمية الاقتصادية بعد حصول الصومال على استقلاله عام ١٩٦١ .

ولقد كانت الحاجة ملحة لوضع هذه الخطط حتى يمكن النهوض بالاقتصاد الصومالي والذي يتراوح متوسط دخل الفرد به ما بين ١٥٠ - ٢٠٠ دولار في السنة (١) .

ويعتبر هذا الدخل وفقا للمقاييس العالمية منخفضا للغاية .

ويتعرض هذا البحث الى دراسة وتحليل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الصومالي وينبغي التعرف على القوى المختلفة المعوقة لهذه الخطط وبالتالي كان من الصعب تحقيق الأهداف المخططة عند التنفيذ وبعد ذلك تتعرض لمحددات الاستراتيجية الملائمة للتنمية . لذلك يشتمل هذا البحث على :

المبحث الأول : دراسة وتحليل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصومال .

المبحث الثاني : محددات الاستراتيجية الملائمة للتنمية في الصومال .

المبحث الأول : دراسة وتحليل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصومال :

بعد حصول الصومال على استقلاله في عام ١٩٦١ كانت المشكلة تتور حول كيفية النهوض بمستوى معيشة الأفراد الذي بلغ أدنى حد ممكن . ولقد استقر الرأي على الأخذ بالتخطيط كأسلوب للتنمية كبديل لأسلوب السوق وجهاز الثمن . وفي هذا الصدد ينبغي الإشارة الى أن القول بعدم تدخل الدولة في حياة الاقتصادية وترك لاقصاد وشأنه لقوى السوق الحر وجهاز الثمن يعتبر أمرا غير مقبول عمليا حيث لا تستطيع الدولة تحقيق الأهداف المختلفة التي تحقق صالح المجتمع . فالتطور التلقائي

(1) The world Bank, Somalia, Agriculture Review, Volume 7, Main report, June 29, 1981 ; P. I. P. I. B.

المتولد عن جهاز الثمن وقوى السوق بطيء بطبيعته بالإضافة الى أنه يؤدي الى اختلال التوازن في نمو قطاعات الاقتصاد القومي ويستلزم الأمر في هذه الحالة ضرورة تدخل الدولة لاحتلال التخطيط القومي محل جهاز الثمن لتحقيق تطوير مقصود يضمن نمو الاقتصاد القومي في فترة زمنية محدودة ويتحقق النمو المتوازن عن طريق تحقيق معدلات متساوية لهذا النمو في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي الرئيسية . لذلك يمكن ارجاع المبررات الاقتصادية التي جعلت الصومال تأخذ بأسلوب لتخطيط القومي الشامل كأسلوب للتنمية الى عاملين أساسيين وهما : عجز جهاز الثمن وقوى السوق الحر عن تحقيق التنمية الاقتصادية بالقدر المرغوب والسرعة المطلوبة والمكاسب المتوقعة من عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية .

ولقد تم وضع العديد من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصومال في الفترة من ١٩٦٣ الى ١٩٨١ وذلك على النحو التالي :

- الخطة الخمسية الأولى (٦٣ - ١٩٦٧) .
- الخطة الثلاثية المكتملة (١٩٦٨ - ١٩٧٠) .
- الخطة الخمسية الثانية (١٩٧٠ - ١٩٧٤) .
- الخطة الخمسية الثالثة (١٩٧٤ - ١٩٧٨) .
- البرنامج الثلاثي (٧٩ - ١٩٨٠) .

١ - الخطة الخمسية الأولى (٦٣ - ١٩٦٧) والخطة المكتملة (٦٨ - ١٩٧٠) :

تعرض فيما يلي لتحليل اطار الخطة ثم تتعرض بعد ذلك لمتابعة نتائجها :

(١) اطار الخطة :

تم وضع الخطة الخمسية الأولى بعد حصول الصومال على استقلاله في عام ١٩٦١ وذلك لتغطية الفترة من ١٩٦٣ الى ١٩٦٧ . ولقد استهدفت هذه الخطة خلق بنية أساسية اقتصادية واجتماعية والتوسع في الطاقات الانتاجية للبيان الاقتصادي . وبلغت تقديرات الاتفاق في هذه الخطة ١٦٠ مليون دولار موزعة على النحو التالي :

النسبة المئوية للانفاق	القطاع
٣٠ر٤٪	نقل ومواصلات
٢٤ر٣٪	الزراعة والرى والصرف
١٥ر٧٪	الصناعة
١٨ر٨٪	الخدمات الاجتماعية
١٠ر٨٪	استثمارات أخرى

أى أن الاستثمارات فى مجالات النقل والمواصلات والزراعة والصناعة تمثل حوالى ٧٠٪ من اجمالى الاستثمارات الا أن نصيب قطاع الصناعة من اجمالى الاستثمارات يعتبر منخفضا بالمقارنة بغيره من القطاعات . ولم تبلغ النتائج الفعلية للخطة الخمسية الأولى ما كان مستهدفا منها ويرجع ذلك الى العقبات والمعوقات التى واجهت تنفيذ هذه الخطة .

وفى عام ١٩٦٨ تم وضع خطة مكملية قصيرة المدى لتغطية الفترة من ١٩٦٨ الى ١٩٧٠ لاستكمال ما عجزت الخطة الأولى عن تحقيقه وذلك بغرض الاسراع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولقد استهدفت هذه الخطة الثلاثية المكملية اتفاقا استثماريا يبلغ ٩٩ مليون دولار (٧٠٥ مليون شلن صومالى) .

وكان الهدف من هذه الخطة التركيز على النقل والمواصلات والموارد المائية . غير أن هذه الخطة واجهت عدة مشاكل منها نقص الطاقة الاستيعابية وبلغ حجم الدين الخارجى ٧٩ر٤ مليون دولار وأصبحت خدمته تشكل عبء آخر على الاقتصاد الصومالى حيث لم يكن مصحوبا بتجارة خارجية مواتية .

(ب) متابعة النتائج :

من تحليلات الناتج المحلى الاجمالى P. I. B يتبين لنا أن الزيادة السنوية فى ذلك الناتج خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٠ كانت بمعدل ١٪ فقط وهو معدل متواضع للغاية خاصة اذا أخذنا فى الاعتبار معدل النمو السكاني الذى بلغ فى نفس الفترة ٣ر٤٪ سنويا .

وبدراسة معدلات نمو الانتاج يتضح لنا اختلاف هذه المعدلات على مستوى القطاع وذلك على النحو التالى :

القطاع	معدل نمو الناتج (بالنسبة المئوية)
التصنيع	١٤ر٣ سنويا
قطاع الصناعة (الانتاج الصناعى)	٣ر٣ سنويا
الخدمات	٢ر٥ سنويا
الزراعة	١ر٥ سنويا

ويتضح من الأرقام السابقة ارتفاع معدل النمو في قطاع التصنيع بينما كان منخفضا بالنسبة للقطاعات الأخرى . وكما اختلفت معدلات النمو بين القطاعات اختلفت أيضا مدى مساهمتها في الناتج المحلى الاجمالى وذلك على النحو التالى :

القطاع	نسبة مساهمته في الناتج المحلى الاجمالى %
الزراعة	٦٧٪
الصناعة	١٣٪
الخدمات	٢٠٪

وذلك خلال الفترة السابق الاشارة اليها (١٩٦٠ - ١٩٧٠) .
أما عن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فقد بلغ ١٠٤ فى عام ١٩٧٠ أى فى نهاية الفترة المذكورة . كما أن انتاجية العامل من الناتج المحلى غير الزراعى تزيد عن انتاجية العامل من الناتج المحلى الزراعى^(١) .

٢ - خطط التنمية في الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٨ :

تشمل هذه الفترة على خطتين ، الأولى وتغطى الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ والثانية وتغطى الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨ .

وتتناول فيما يلى تحليل اطار هاتين الخطتين ثم تتعرض لمتابعة نتائجهما :

(1) Somalia Démocratic Republic : Ministry of Agriculture, 1981-N. U. Country Review Report, Somalia, 1981.

(١) تحليل الإطار :

يعتبر القطاع الزراعى فى الصومال على درجة كبيرة من الأهمية ويرجع ذلك الى أهميته فى توفير الاحتياجات المحلية من السلع الزراعية وتوفير فرص العمالة والمساهمة الكبيرة فى الناتج المحلى الاجمالى .

لذلك كان هذا القطاع محل اهتمام متواصل من جانب الدولة فى خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة . ويتضمن القطاع الزراعى ثلاث أنشطة رئيسية هى الانتاج الحيوانى انتاج المحاصيل وانتاج الأسماك ويعمل به ٨٠٪ من السكان الذى يتراوح عددهم بين ٤ - ٥ مليون نسمة . كما أن نسبة كبيرة من سكان البدو (٧٥٪) يعملون فى القطاع الزراعى ويشكل البدو ٦٠٪ من اجمالى السكان .

ويعتبر الانتاج الحيوانى أهم الأنشطة الرئيسية الثلاث لقطاع الزراعة حيث يوفر فرص عمل لنحو ٦٠٪ من السكان ويساهم بنحو ٥٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى وتمثل صادراته نحو ٨٠٪ من اجمالى قيمة الصادرات . لذلك يمكن القول أن الخطة الخمسية للفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ركزت على البرنامج العاجل للزراعة نظرا لأهميتها .

وتوضح الأرقام التالية الاستثمارات الزراعية فى الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٣ وذلك ضمن اطار الخطة الخمسية . وكان الهدف من هذه الاستثمارات هو العمل على زيادة الانتاج الغذائى وفرص العمالة للعمال الرعاه بالإضافة الى تحسين وتطوير النظام الزراعى والتوسع فى المساحات المزروعة - وتوضح لنا الأرقام التالية نصيب القطاع الزراعى وغيره من القطاعات من الانفاق الاستثمارى ، وكذلك توضح لنا الأرقام مدى الأهمية النسبية للاستثمارات الزراعية خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٣ (١) .

(1) U. N., Country Review Report ; Somalia 1981, P. II.

النسبة المئوية	القيمة بالدولار (مليون)	القطاع
٧٣	١٠٠٦	الانتاج الحيواني والغابات
١٤٧	٢١٠	الانتاج النباتي والري
—	—	صيد الأسماك
٢٢	٣١٦	اجمالي قطاع الزراعة
١٢	١٧٢	الموارد المائية
٦٦	٩٤٨	قطاعات أخرى
١٠٠	١٤٣٦	اجمالي الاستثمارات

ويمكن القول أن خطة الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ استهدفت اتجاهها جديدا في التنمية الاقتصادية كما اتبعت طريقة أفضل في التنفيذ ولذلك حققت نتائج أفضل . ويتضح من الأرقام السابقة أن النسبة المئوية للاستثمارات في قطاع الزراعة بلغت ٢٢٪ من اجمالي الاستثمارات وذلك خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٣ وهي مقصورة على الانتاج الحيواني والانتاج النباتي أما قطاع صيد الأسماك فلم يكن له نصيب من الاستثمارات خلال هذه الفترة . وتشتمل الاستثمارات في القطاعات الأخرى على برنامج الاسكان لسكان البدو والتوسع في التعليم وتحسين الخدمات الصحية يلي ذلك الصناعة . غير أن فترة الجفاف الحادة والطويلة عام ١٩٧٤ أدت الى إعاقة مجهودات التنمية .

وفيما يخص الخطة الخمسية ١٩٧٤ - ١٩٧٨ فانها استهدفت اتفاقا استثماريا يبلغ ١١ بليون دولار نجد أن نسبة التنفيذ الفعلي بلغت ٦١٪ فقط .

وتوضح لنا الأرقام التالية توزيع الاتفاق الاستثماري في هذه الخطة (١٩٧٤ - ١٩٧٨) ويتضح لنا أن الزراعة تستأثر بحوالي ٢٥٪ من اجمالي الاستثمارات .

الأهمية النسبية لكل قطاع في الخطة الخمسية ١٩٧٤ - ١٩٧٨ (١).

(1) Somalia Democratic Kepublic, State Planning Comission, 3 years 1979-1981.

الاهمية النسبية لكل قطاع %	قيمة الاتفاق الاستثمارى بالمليون دولار	القطاع
٢٥٧	٢٩١٢٥	الزراعة
٢١	٢٣٦٤	التعدين
٣٠٣	٣٤٢٣٨	الصناعة
٢٢٤	٢٥٣٧١	النقل والمواصلات
٦٣	٧١٢	التعليم والصحة
٢٢	٢٤٩١	الاسكان
١١٠	١٢٤١٦	قطاعات أخرى
١٠٠	١١٣١٢٥	اجمالى

ويتضح لنا من الأرقام السابقة أن خطة التنمية للفترة ٧٤ - ١٩٧٨ استهدفت في بادئ الأمر اتفاقا استثماريا يبلغ ٦١٣٧ مليون دولار زاد الى ٩٣٠١ مليون نظرا لارتفاع التكاليف الاستثمارية ونظرا لاضافة مشروعات جديدة أخرى ارتفع حجم الاتفاق الاستثمارى الى ١١٣١٢٥ مليون دولار ولكن نسبة التنفيذ الفعلى بلغت فقط ٦١٪.

ويتضح لنا من تلك الأرقام أن القطاع الزراعى يتأثر بأكثر من ربع الاتفاق الاستثمارى كما ازدادت الأهمية النسبية للاتفاق في هذا القطاع بالمقارنة بأهميته النسبية في الخطة السابقة . كذلك يتضح لنا أن القطاع الصناعى يحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية يليه قطاع الزراعة ثم النقل والمواصلات .

(ب) متابعة النتائج :

استهدفت خطة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ اتجاها جديدا في التنمية الاقتصادية . ولقد تم تحقيق كثير من الانجازات ويرجع ذلك الى كفاءة وفاعلية التنفيذ . وكان التركيز في هذه الفترة على تكثيف الانتاج الزراعى وتنويعه وأدت هذه الجهود الى زيادة الصادرات الحيوانية - ولقد أدت فترة الجفاف الحاد والطويل عام ١٩٧٤ الى نقص هذه الصادرات . كذلك حققت هذه الخطة انجازات كبيرة في المجالات الأخرى الآتية :

- برنامج الاستقرار لسكان البدو .
- التوسع في التعليم سواء في البرامج التعليمية أو بناء المدارس .

— برامج خاصة بالصحة وأخرى لتنمية موارد الدولة .

ولقد أدى اهتمام الخطة بالأساليب الجديدة والحديثة في مجال الانتاج الحيواني الى زيادة الانتاج وانعكس ذلك على الصادرات من الحيوانات حيث زادت في عام ١٩٧٠ بالمقارنة بعام ١٩٧٣ ولكنها انخفضت بنسبة كبيرة في عام ١٩٧٤ بسبب الجفاف والقحط وتوضح الأرقام التالية الصادرات الحيوانية نتيجة تطور الانتاج خلال فترة الخطة ١٩٧٠ — ١٩٧٤ ويتضح لنا من الأرقام أنها زادت بنسبة مرتفعة في عام ١٩٧٣ بالمقارنة بعام ١٩٧٠ ثم انخفضت بمعدل كبير في عام ١٩٧٤ للأسباب السابق ذكرها .

السنة	الصادرات الحيوانية (طن)	النسبة المئوية للتغير %
١٩٧٠	٥٤٥٨٨	—
١٩٧٣	٧٢٣٥٦	٣٢ر٥
١٩٧٤	٥٨٤٤٠	١٩ر٢

ويمكن أن نستنتج من ذلك أن معدل النمو للمستوى كان حوالى ١٦٪ في الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٣ بينما بلغ حوالى ٩ر٥٪ في الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٧٤ .

كذلك توضح الأرقام التالية (١) تطور اجمالي الانتاج المحلي في انصومال بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار) في الفترة من ١٩٧٠ — ١٩٧٤ .

السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
اجمالى الانتاج المحلى بسعر السوق	٣١٦ر٤	٣٣٢ر٨	٣٨١ر١٤	٤٠١ر٠٥	٣٢٨ر٥٨

أما عن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالى (٢) بالأسعار الثابتة (٣) فإنه ارتفع من حوالى ١٠٤ دولار عام ١٩٧٠ الى حوالى ١٣١ دولار عام ١٩٧٤ ثم ارتفع بعد ذلك (٣) .

(1) U. N, Country Review Report, Somalia, 1981., P. 17.

(٢) بلغ هذا المتوسط حوالى ١٣٠ دولار عام ١٩٧٨ أى ان معدل الزيادة بلغ ٣١٩٪ تقريبا خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٨ .

وعلى الرغم من أن هذا قد يشير الى بعض التقدم والتحسين في البنيان الاقتصادي الصومالي ، الا أن معدل النمو يختلف من قطاع الى آخر بل انه اتجه لانخفاض في بعض القطاعات الانتاجية (١) .

ويتبين لنا من دراسة الناتج المحلي الاجمالي تعاظم الأهمية النسبية لقطاع الخدمات والنقل والمواصلات .

كذلك توضح لنا الأرقام التالية (٢) نسبة التنفيذ الفعلي للاستثمارات خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٣ وذلك في اطار خطة التنمية الاقتصادية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ .

السنة	الاستثمارات المخططة بالمليون دولار	الاستثمارات المنفذة بالمليون دولار	نسبة التنفيذ %
١٩٧١	٥٩٠.٩	١٢٦٩	٢١.٥
١٩٧٢	١١٤٤.٢	٣٤٧.٠	٣.٠٣
١٩٧٣	٦١٨.٤	٨٦٢.٠	١٣٩.٤
المجموع	٢٣٥٣.٥	١٣٣٥.٩	٥٦.٨

ويتضح لنا من الأرقام السابقة أن التنفيذ الفعلي كان أقل بكثير من المستهدف في الخطة في العامين ١٩٧١ ، ١٩٧٢ بينما زاد التنفيذ الفعلي عن المستهدف في عام ١٩٧٣ الا أن الزيادة التي تحققت في هذا العام لم تعوض النقص وقصور التنفيذ الفعلي في العامين السابقين وكان نتيجة ذلك انخفاض نسبة التنفيذ الفعلي بالنسبة لاجمالي السنوات حيث بلغت ٥٦.٨٪ .

وتوضح لنا الأرقام التالية (٣) تطور حركة الميزان التجاري الصومالي خلال فترة الخطة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ . ويتضح لنا من هذه الأرقام :

(1) UN; Country Review Meetings, Country Presentations, Somalia, 1981, P. 14.

(2) U. N., Country Review Meetings Country, Presentation Somalia, 1981, P. 18.

(3) N. U, Annuaire statistique du Commerce international, 1980.

السنة	الصادرات مليون شلن صومالي	الواردات مليون شلن صومالي	نسبة تغطية الصادرات للواردات (١) %
١٩٧٠	٢٤٤٣٥	٣٢٢١٧	٧٥٧
١٩٧١	٢٤٦٤٤	٤٤٧٥٦	٥٥١
١٩٧٢	٢٩٩٩٠	٥٢٤١٣	٥٧٠
١٩٧٣	٣٤٠٤٠	٦٧٧٤٠	٥٠٢
١٩٧٤	٣٩٠٦٠	٨٩٨٤٠	٤٣٤

وجود عجز مستمر وآخذ في التزايد في الميزان التجاري الصومالي وانعكس ذلك على مقدرة الصادرات على تمويل الواردات حيث أخذت في الانخفاض المستمر ويتضح ذلك من انخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات حيث انخفضت من ٧٥٨٪ عام ١٩٧٠ إلى ٤٣٤٪ عام ١٩٧٤ . ويؤدي ذلك إلى زيادة اعتماد الصومال على العالم الخارجي لتمويل هذا العجز وبالتالي زيادة تبعيته للدول المتقدمة بما تفرضه هذه التبعة من زيادة عبء المديونية والالتزامات التي تقع على كاهل الاقتصاد الصومالي ، ولهذا آثاره السيئة على عملية التنمية ذاتها .

وتوضح لنا الأرقام التالية (٢) تطور إجمالي الانتاج المحلي في الصومال بالأسعار الثابتة وبالمليون دولار خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٧٨ .

السنة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
إجمالي الانتاج المحلي بسعر السوق	٣٢٨٥٨	٤٢٢٥٤	٤١٩٣٢	٤٤٠٢٧	٤٩٤٤٣

ويتضح من الأرقام السابقة مدى ضعف معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي خاصة إذا ما قورن ذلك بمعدل النمو السكاني . ويعبر ذلك عن مدى ضآلة القصور الذي طرأ على متوسط نصيب الفرد من

$$(١) \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{قيمة الواردات}} \times ١٠٠$$

(2) U. N., Country Review Report, op. cit.

النتائج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة) أى الدخل الحقيقي للفرد حيث ارتفع من ١٢١ دولار تقريبا في عام ١٩٧٥ الى ١٣٠ دولار في عام ١٩٧٨ .

ولقد انعكس ضعف الجهاز الاتجاعي على الصادرات والواردات حيث زادت الواردات بمعدلات مرتفعة لم تلاحقها الزيادة التي تحققت للصادرات . ولقد ترتب على ذلك زيادة العجز في الميزان التجارى بالصومال وتوضح لنا الأرقام التالية هذه الحقيقة (١) .

السنة	الصادرات بالمليون شلن صومالي	الواردات بالمليون شلن صومالي	نسبة تغطية الصادرات للواردات %
١٩٧٤	٢٩٠٦٠	٨٩٨٤٠	٤٣ر٥
١٩٧٥	٥٥٧٦٠	٩٧٣٧٠	٥٧ر٣
١٩٧٦	٥٩٥٥٠	٩٧٩٩٠	٦٠ر٨
١٩٧٧	٣٩٦٥٠	١٤٣٢٨٠	٢٧ر٧
١٩٧٨	٦٧١٠٠	١٥١٨٩٠	٤٤ر٢

ويتضح لنا من هذه الأرقام عدم قدرة الصادرات على تمويل الواردات ، ويعنى ذلك زيادة اعتماد الصومال على البدائل الأخرى (قروض ، معونات ، ...) لسد هذا العجز . وإذا أخذنا في الاعتبار الشروط والصعوبات التي تحيط بكل بديل من هذه البدائل فإنه يتضح لنا مدى ما يعانيه الاقتصاد الصومالي من مشاكل تعرقل العمل على تحقيق عملية التنمية الاقتصادية السليمة والتي تشمل كافة قطاعات الاقتصاد القومى .

٣ - البرنامج الثلاثى ١٩٧٩ - ١٩٨١ :

تقدر حجم الاستثمارات المستهدفة في هذا البرنامج ١٨١٣ بليون دولار تقريبا ويعتمد في تمويله على الموارد بنسبة ٦٣٥٪/ والموارد المحلية بنسبة ٣٦٥٪/ .

ويتضح من الأرقام التالية (٢) توزيع الاتفاق الاستثمارى في هذا البرنامج .

(1) N. U., Annuaire Statistique du Commerce international 1980.

(2) Somalic Democratic Republic, op. cit.

النسبة المئوية %	الاتفاق الاستثماري (١٩٨١/١٩٧٩) بالمليون دولار أمريكي	القطاع
٣٥٥	٢٩٩-٦٤	الزراعة
١٣	١٤٦٨	التعدين
١٦٧	١٨٨٥٣	الصناعة
٢١٢	٢٣٨٢٨	النقل والمواصلات
٧٤	٨٣	التعليم
٢	٢٢٩٤	الكهرباء والقوى
٥٦	٦٣٠٢	الموارد المائية
٢٩	٣٦٢٨	تنمية اقليمية
٧٤	١٨٢٠٨	قطاعات أخرى
١٠٠	١١٢٨٤٥	اجمالي

ويتضح من هذه الأرقام أن هذا البرنامج ركز على قطاعين هما الزراعة والنقل والمواصلات يليهما قطاع الصناعة ثم التعليم فالموارد المائية •

يمكن القول اذن أن الغلبة في هذا البرنامج كانت لقطاع الزراعة والخدمات بينما انخفضت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة عكس ما كان عليه الحال بالنسبة لهذا القطاع في الخطة السابقة (١٩٧٤ - ١٩٧٨) •

وبمقارنة الاستثمارات الفعلية بالاستثمارات المستهدفة في هذا البرنامج ، لا نجد من الأرقام المتاحة الا ما يتعلق بعام ١٩٧٩ ، وفي هذا العام كانت الاستثمارات المخططة ١٠٣٠٤٦ مليون دولار بينما كانت الاستثمارات المنفذة ٢٦٣٠٢ أي أن نسبة التنفيذ بلغت ٢٥٤٪ (١) فقط •

وفي مجال التجارة الخارجية نجد أن الميزان التجاري للصومال يعاني من عجز مقداره ١١٠٦٨ مليون شلن صومالي حيث تبلغ الصادرات ٦٩٧٨٠ مليون شلن بينما تبلغ الواردات ١٨٠٤٦٠ مليون شلن • ويعني ذلك أن نسبة تغطية الصادرات للواردات بلغت في هذا العام حوالي ٣٨٧٪ •

اجمالاً يمكن القول أن خطط التنمية السابقة مركزة على قطاعين هما الزراعة والري أو البنية الأساسية خاصة النقل والمواصلات يليهما قطاع الصناعة •

(1) UN, Country Review Meetings, op. cit. P. 18.

كما تراوح الاتفاق المستهدف لقطاع الزراعة والرى بين ٢٦٪ ،
٣٦٪ من اجمالي الاستثمارات • غير أن معدلات التنفيذ الفعلى
للاستثمارات بصفة عامة كانت حولى ٥٠٪ من الاستثمارات المستهدفة
وذلك لقصور التمويل ونشوب الحرب وحالة الجفاف •

٤ - المعوقات التى اعترضت خطط التنمية :

لقد واجهت عملية التنمية الاقتصادية العديد من العقبات أهمها :
اللزومة النقدية العالمية وما ارتبط بها من حالة تضخم عالمية •

فلقد أدت الزيادة الكبيرة والمفاجئة فى أسعار البترول فى عام ١٩٧٣
وما تلى ذلك من آثار على نظام النقد العالمى وحدوث حالة التضخم إلى
تغيرات وارتفاع كبير فى الأسعار واضطرابات حادة فى التجارة العالمية •

ونقد أدت الزيادات الحادة فى الأسعار الى ارتفاع تكاليف السلع
المستوردة خاصة تلك التى لها علاقة بتكاليف النقل الأمر الذى أدى الى
رفع الأسعار فى جميع القطاعات الاقتصادية فى الصومال • ولقد كان
لارتفاع الأجور وأسعار لسلع ، سواء المستوردة أو المنتجة محليا ،
أثره المباشر على الأنشطة الحكومية وخاصة ما يتعلق منها بمشروعات
التنمية • ولم يقتصر ذلك الأثر على ميزانية بعض المشروعات ولكن
يمتد أيضا الى ميزانية الحكومة ذاتها فأسعار السلع المستوردة والخدمات
التي تشكل نحو ٥٠٪ من تكاليف مشروعات التنمية ، وقد تغيرت بمعدل
سريع ، الا أن الإيرادات الحكومية لم تتمكن من التغير بنفس المعدل •

كذلك أثرت حالة الجفاف على عملية التنمية الاقتصادية • فلقد
أدت قلة الأمطار فى عام ١٩٧٣ وعدم سقوطها فى عام ١٩٧٤ ثم قلتها فى
عام ١٩٨٠/٧٩ الى تدهور انتاج المحاصيل وفقد كثير من الثروة
الحيوانية وترتب على ذلك زيادة ملحّة فى الواردات من الذرة الشامية
والذرة الرفيعة والأرز والسكر ، كما كان لها آثارها على الصناعات
الزراعية ، وقد بلغ الجفاف الشديد ذروته فى الربيع الأول فى عام ١٩٧٥ •
واقضى الأمر العمل على الاغاثة العاجلة لضحايا الجفاف •

كما يعتبر نقص العمالة الماهرة ظاهرة عامة تعاني منها جميع الدول
النامية بما فيها الصومال ، وهذا النقص يوجد على جميع المستويات
التنظيمية والادارية والمهنية والفنية والكتابية الأمر الذى يعرقل تنفيذ

كثير من المشروعات ويزيد من التكاليف الجارية • ويرجع ذلك الى أن سوء التنظيم يؤدي الى تأخير ورود قطع الغيار قبل انفاذ المخزون وتوقف العمل ، وعدم معرفة صيانة وتشغيل الآلات من الظواهر الشائعة ذات الأثر الخطير على عملية التنمية الاقتصادية وقد اهتمت الحكومة بالعمل على علاج هذه المشكلة ، خلال الخطة الخمسية الأخيرة ، لتوفير العمالة الماهرة وذلك بالإضافة الى التركيز على التعليم العام كي يمكن نشر الأساليب التكنولوجية الحديثة •

وعلى الرغم من ضرورة اعداد المشاريع جيدا خاصة في مجالات الزراعة والصناعة ، الا أنه كان هناك نقص في المعلومات والبيانات اللازمة لذلك ، واعتمد في ذلك على رأى ذوى الخبرة والأفراد في مجالات العمل •

ولكن هذا لا يمكن الاعتماد عليه دائما وبسبب ذلك عانت المشاريع من مشاكل خطيرة ، وفي أحيان أخرى استخدمت بيانات دول أخرى الأمر الذى أدى الى اعطاء صورة غير سليمة ومضللة أحيانا •

ونظرا لضرورة توفر قاعدة من البيانات الاحصائية السليمة ركز البرنامج الثلاثى على تدعيم جهاز الاحصاء •

وبمثل السكان فى الوقت الحاضر مظهرا من مظاهر الضغط على التنمية الاقتصادية حيث تشير التقديرات المعدة بواسطة البنك الدولى أن معدل النمو السكانى فى الصومال سوف يزيد عن معدله الحالى ، وتشير آخر التقديرات للسكان فى الصومال الى بلوغهم ١٥ مليون نسمة فى ١٩٨٢ فى حين أنها كانت ٣,٦٤ مليون نسمة فى منتصف ١٩٨٠ ، وأن معدل النمو السنوى بلغ ٣,٧٪ فى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ فى حين كان المعدل ٣,٨٪ عام ١٩٧٣ •

وتشير التقديرات الى أن عدد السكان سيزداد فى الصومال بحيث يبلغ ١٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ أى بزيادة مقدارها ١٢ مليون نسمة •

ولا شك أن المعدل السريع للنمو السكانى فى الصومال دون وجود خطة محددة المعالم للقوى العاملة سيؤثر على التنمية الاقتصادية فى اتجاهات مختلفة أبرزها :

— ان مشكلة الارتفاع في معدل الوفيات تلقى عبثا على التنمية الاقتصادية وذلك نتيجة زيادة عدد السكان من صغار السن وقصر متوسط الأعمار عن نظيره في الدول المتقدمة الأمر الذي يقلل من قوة العمل الى مجموع السكان في الدولة كما يقلل من طاقتها الانتاجية وتزداد نسبة المعالين في المجتمع .

— ان ارتفاع معدل النمو السكاني يؤدي الى زيادة الضغط على الموارد لاقتصادية المحدودة خاصة الأراضي الزراعية باعتبارها المصدر الرئيسي للمواد الغذائية ومصدر العمل للغالبية العظمى من السكان .

— ان زيادة السكان بعدل مرتفع تشكل ضغطا على الخدمات العامة وخاصة في مجال التعليم والصحة والاسكان وهذا يحول دون اتاحة قدر من الاستثمارات لانتاج السلع المادية .

— يؤدي معدل النمو المرتفع للسكان كذلك الى زيادة تفاقم مشكلة نقص رؤوس الأموال حيث تؤدي زيادة السكان الى زيادة القدر المطلوب استثماره في مشروعات التنمية .

— تؤدي زيادة السكان أيضا الى زيادة العبء الواقع على ميزان المدفوعات في غير صالح عملية التنمية الاقتصادية حيث تزيد الواردات من المواد الغذائية اللازمة لاعاشة السكان بدلا من زيادة معدل الواردات من الآلات والمعدات الانتاجية اللازمة لعملية التنمية .

المبحث الثاني : محددات الاستراتيجية الملائمة للتنمية في الصومال :

يتضح من دراسة خطط التنسية الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الصومالي أنها ركزت على قطاعين هما الزراعة والرى والبنية الأساسية خاصة النقل والمواصلات يليهما قطاع الصناعة . كما تراوح الاتفاق المستهدف لقطاع الزراعة والرى بين ٣٦٪ ، ٣٦٪/ غير أن معدلات التنفيذ الفعلي للاستثمارات بصفة عامة كانت حوالى ٥٠٪ من الاستثمارات المستهدفة وذلك لقصور التمويل ونشوب الصراع وحالة الجفاف . والسؤال الذى يفرض نفسه الآن يدور حول ما هي المحددات المختلفة للاستراتيجية الملائمة للتنمية في الصومال وتعرض فيما يلى لأهم هذه المحددات .

١ - دور القطاع الخاص :

وبالاحظ أن الدور الذي لعبه القطاع الخاص في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية في الصومال كان محدودا للغاية ويعنى ذلك أن القطاع العام لعب الدور الرئيسى ، الا أنه بدأ الاهتمام بدور القطاع الخاص في عملية التنمية . لذلك سمح للقطاع الخاص باستيراد السلع التى يستوردها القطاع العام كما سمح له بنظام الاستيراد بدون تحويل عمله حيث يقوم المحول بتدبير احتياجاته من النقد الأجنبى من مصادر يتم الحصول عليها من خارج دائرة النطاق المصرفى .

ولا يمكن انكار أن هذه السياسة كانت في غير صالح عملية التنمية الاقتصادية حيث كان هدف القطاع الخاص هو العمل على تحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح . لذلك كان البحث عن المشروعات التى تحقق هذا الهدف هو محل اهتمام ذلك القطاع وكان يتم اختيار هذه المشروعات على حساب الربحية الاجتماعية . كذلك كان القطاع الخاص يستفيد من الاختناقات التسويقية بغية تحقيق هدفه .

كما أن نظام الاستيراد بدون تحويل عمله الذى سمح به للقطاع الخاص يؤدى الى التقليل من احكام الرقابة على التدفقات النقدية الخارجية ، كما يؤدى الى الحد من سلطة البنك المركزى من الرقابة على الصرف . كما يعنى هذا النظام مبادلة المدخرات من النقد الأجنبى في الاقتصاد الصومالى بسلع أجنبية قد لا يتفق معظمها مع أهداف عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعنى هذا تسرب نقدي للخارج . ويؤدى ذلك الى زيادة كبيرة فى الواردات وكان هذا أحد أسباب العجز المتزايد والمستمر فى الميزان التجارى الصومالى .

كما أن هذا النظام يؤدى الى زيادة اضعاف مركز الشلن الصومالى فى سوق الصرف . والسبب فى ذلك أن أسعار السلع المستوردة لا تخضع لرقابة مشددة لذلك يحقق المستوردون أرباحا عالية . كما أن المستورد الصومالى يشتري العملة الحرة مباشرة عن طريق السوق السوداء وعلى ذلك فإن سعر الصرف المتضمن فى هذه العمليات ينطوى على قيمة منخفضة كثيرا للشلن الصومالى وهذا يخلق ضغوطا شديدة لخفض الشلن الصومالى فى السوق الموازية .

كذلك نجد أن تعامل القطاع العام مع وحدات القطاع الخاص أدى الى تجميع الأخيرة لرؤوس أموال ضخمة استخدمت في قطاعات تقليدية كالصناعات الصغيرة والانشاءات وكثير من المشروعات التي لا تتفق وأهداف عملية التنمية الاقتصادية . كما أن المقيمين في الخارج استثمروا مدخراتهم في المجالات التقليدية كالتشيد والبناء والتجارة والنقل والصناعات الصغيرة . وينبغي الإشارة في هذا الصدد الى ضرورة أن يكون القطاع العام هو القطاع الرائد في عملية التنبيه الاقتصادية والاجتماعية طالما أن الهدف هو تحقيق عملية تنمية اقتصادية سليمة ومتوازنة تعمل على تحقيق ارتفاع في مستوى معيشة الأفراد من خلال الزيادة التراكمية في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي ، أى زيادة دخله الحقيقي .

وتستلزم عملية التنمية استثمارات ضخمة في العديد من المشروعات الأساسية والتي يعتبر العائد المباشر من ورائها ضعيفا ان لم يكن منعدما في المدى القصير ولكنها تعتبر مشروعات أساسية ولازمة حيث على أساس قيامها تقوم العديد من المشروعات والصناعات الأخرى اللازمة لتحقيق أهداف عملية التنمية . لذلك لا يمكننا أن نتظر من القطاع الخاص قيامه بتنفيذ هذه المشروعات الأساسية طالما أن هدفه الأساسي هو العمل على تحقيق أقصى ما يمكن من الربح في المدى القصير ولذلك فإنه يتجه باستثماراته نحو المجالات التقليدية . ولا يعنى ذلك المناداة بالسيطرة الكاملة للقطاع العام وانعدام وجود القطاع الخاص ولكن يمكن فتح المجالات أمام القطاع الخاص لاستثمار مدخراته والاستفادة من خبراته وكفاءته على أن يتحقق ذلك من خلال خطة محددة الأهداف موضحة الدور الذى يجب أن يلعبه القطاع الخاص من أجل المساهمة في تحقيق هذه الأهداف . وتعتبر الهند من أبرز الأمثلة على نجاح نظام التخطيط القومى الشامل رغم أن نظامها لا زال بصفه عامة يقوم على النشاط الخاص وذلك بالرغم من أزمة التخطيط في الهند في الوقت الحاضر .

وتستطيع الدولة في هذا الصدد أن تستخدم أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية (١) التي تجعل القطاع الخاص يسير في القنوات المخططة وهو بصدد استثمار أمواله في المشروعات المختلفة . فعلى

(١) سياسة الائتمان وسياسة سعر الفائدة وسياسة الإصدار النقدي .

سبيل المثال ، تستطيع الصومال في مجال السياسة المالية أن تفرض ضرائب مرتفعة على أوجه النشاط غير المرغوب فيها والتي لا تتفق وأهداف عملية التنمية الاقتصادية في الوقت الذي تعنى فيه أو تخفض الضرائب على أوجه النشاط والمشروعات المرغوب فيها والتي تتفق ، وأهداف عملية التنمية . وبذلك يتجه القطاع الخاص تلقائيا نحو أوجه النشاط الاقتصادي المرغوبة حيث أن استثمار أمواله في هذه الأوجه يحقق له أقصى ما يمكن من الربح .

كما أن هذا الاختيار في نفس الوقت يحقق أقصى ما يمكن من الربحية الاجتماعية طالما أنه يتفق مع أهداف الخطة .

وفي مجال السياسة النقدية يمكن للصومال استخدام أدواتها لمحاربة ظاهرة التضخم الجامح وذلك عن طريق خلق أوعية ادخارية جديدة ذات عائد مجز وذلك لاستقطاب مدخرات الأفراد بغرض امتصاص فائض القوة الشرائية من سوق السلع والخدمات وبذلك يمكن تخفيف حدة الضغوط التضخمية بالصومال .

وفي هذا الصدد ، يمكن رفع سعر الفائدة الدائنة مما يؤدي الى زيادة الادخار خاصة مدخرات الصوماليين العاملين في الخارج ويؤدي ذلك الى زيادة قدرة القنوات التمويلية الداخلية على تمويل الاستثمارات في خطة التنمية الاقتصادية .

أما بالنسبة للسياسة الائتمانية فيمكن استخدامها أيضا كأداة لتوجيه الاستثمارات وتشجيعها في المجالات التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال التوسع في الائتمان بالنسبة لمشروعات الانتاجية التي تحقق أهداف الخطة وذات الأولوية في التنفيذ وتقييد التسهيلات الائتمانية في مواجهة المشروعات الاستهلاكية والرقمية . وبذلك يتمكن الاقتصاد الصومالي من ترشيد استخدام موارده المالية المحدودة .

٢ - السياسة التجارية الملائمة :

يجب أن تختار الصومال السياسة التجارية الملائمة لعملية التنمية الاقتصادية والتي تهدف في المدى الطويل الى التخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري والذي يأخذ في التزايد المستمر في الوقت الحاضر . ولقد أدت اجراءات التحكم في الائتمان والرقابة على الواردات الى تحسين حالة الميزان التجاري . وتعتبر هذه الوسائل ضرورية ولكنها غير كافية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري .

لذلك يقتضى الأمر أن يكون تحقيق التوازن الخارجى أحد الأهداف التى ينبغى أخذها فى الاعتبار عند تخطيط الاستثمارات حتى لا يؤدى العجز المستمر والمتزايد فى الميزان التجارى الى عدم الاستقرار الاقتصادى فى الداخل . فى هذه الحالة ، يمكن أن تبدأ الصومال عملية التنمية بتشجيع صناعات « احلال الوارد » Import substitution كمرحلة أولى فى طريق التنمية ، وحتى يمكن أن تنجح هذه السياسة لابد وأن تكون السياسة التجارية مواتية ، لذلك ينبغى فرض القيود المختلفة والتى يمكن أن تصل الى حد المنع بالنسبة للواردات من السلع الأجنبية التى لها مثيل فى الداخل وذلك حتى يمكن حماية الصناعات الوليدة . وفى هذه المرحلة ، ينبغى أن تعمل الصومال أيضا على تشجيع صادراتها من السلع التى تتمتع فى انتاجها بميزة نسبية والتى ستكون فى أغلبها من صنع أولية وتقليدية . الا أن هذه السياسة - احلال الوارد - لا تعتبر مرحلة نهائية بل يمكن اعتبارها وسيلة لتحقيق غاية أخرى . فالصناعات الوليدة ينبغى ألا تظل وليدة الى الأبد فى ظل سياسة الحماية الجمركية اذ يجب بعد مرحلة معينة أن تكون على درجة كبيرة من التطور والتقدم بحيث تصبح قادرة على الصمود فى ميدان المنافسة العالمية بعد رفع الحماية الجمركية عنها . لذلك ينبغى اتباع سياسة تنمية الصادرات «Export promotion» والتى تؤدى الى زيادة قدرة الاقتصاد الصومالى على تطوير وتنويع هيكل صادراته بدلا من اعتماده على سلعة أولية واحدة أو عدد محدود من السلع الأولية بنسبة كبيرة فى هيكل الصادرات .

لذلك ينبغى أن تبدأ الأهمية النسبية لصادرات السلع المصنعة ونصف المصنعة فى التزايد ويعتبر ذلك انعكاسا لعملية التنمية السليمة والحقيقية التى تؤدى الى تطوير هيكل الانتاج . وتتمكن الصومال فى هذه الحالة

من تقلبات الأسعار وكميات صادراتها وما يترتب على ذلك من اتجاه معدلات الزيادة فيهما نحو الانخفاض في المدى الطويل وكذلك لتقلبات تدهور شروط التجارة الخارجية .

وعلى هذا الأساس تستطيع الصومال أن تتوسع في الصناعات الغذائية التي تنتج سلعا تحل محل الواردات مثل صناعات السكر ومنتجات الألبان وكذلك يمكن للصومال بعد مرحلة معينة من النمو انشاء تلك الصناعات التي تنتج السلع المصنعة والوسيلة اللازمة لعملية الانتاج كاتتاج قطع الغيار والخامات اللازمة لصناعاتها في الداخل مع حماية هذه الصناعات .

وفي مجال التصدير ، تستطيع الصومال أن تقلل من صادراتها الأولية كالحيوانات الحية والموز والأخشاب وجلود الحيوانات وذلك لصالح انشاء صناعات تصديرية تقوم على أساس استخدام هذه المنتجات الأولية كمستخدم . ولذلك يمكن أن تتوسع الصومال في انشاء صناعات اللحوم المحفوظة والملابس الجاهزة الصوفية والموز المجفف وكذلك صناعة الأثاث والصناعات الجلدية .

ويجب أن تطبق أحدث الأساليب الفنية مع مراعاة عنصر التكلفة في هذه الصناعات حتى تلائم نوعية الانتاج أذواق المستهلك الأجنبي في الأسواق الخارجية . وبذلك تستطيع هذه الصناعات الصمود في ميدان المنافسة العالمية في هذه الأسواق نتيجة ارتفاع جودة المنتجات وانخفاض أسعارها بسبب انخفاض التكلفة . ويؤدي ذلك الى تطور حجم وهيكل الصادرات وتقلبات في أسعارها وكمياتها .

٣ - راس المال البشري :

وإذا كان العنصر البشري يشكل في الوقت الحاضر مظهرا من مظاهر الضغط على التنمية الاقتصادية في الصومال الا أنه لا يمكن انكار أن الموارد البشرية من أهم القوى التي تتطلبها التقدم والنمو الاقتصادي ، وحيث أن الهدف الأساسي من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة هو الانسان نفسه من خلال العمل على اشباع حاجاته المتعددة ورفع مستوى معيشته ، فان درجة نمو أي نشاط اقتصادي هو قدرة هذا الانسان على زيادة الانتاج وتطويره ، فالانسان هو منتج ومستهلك

أى هو المحرك للعملية الانتاجية وهو الأساس لتوزيع ناتج هذه العملية الانتاجية ، ومن ثم فإن سلوكه الاقتصادى هو المحدد لأنماط الاستهلاك والاستثمار ولذلك نجد أن القوى البشرية من أهم الموارد الاقتصادية التى يمكن الاستفادة بها لتحقيق متطلبات التنمية التى تقوم هى الأخرى على أساس تحقيق متطلبات القوى البشرية . ولذلك فإن تخطيط الموارد البشرية تخطيطاً أمثل لتحقيق الهدف المطلوب منها يعتبر أحد محددات عملية التنمية الاقتصادية والدليل على ذلك تجربة اليابان . فالموارد البشرية أحد مصادر الثروة الكلية فى المجتمع وهى أيضاً القوة التى تستغل جميع الثروات الأخرى المتاحة للاقتصاد مؤثرة بذلك فى عنصر عرض الثروة . وقد دفع هذا الأمر كثير من الاقتصاديين بالمطالبة بضرورة الاهتمام بهذا العنصر الهام للثروة أمثال آدم سميث وغيره من الاقتصاديين . كما دفع ذلك الدول المتقدمة حالياً تجاه دراسة النواحي المتعلقة بتنمية الثروة البشرية من حيث تعليمها وتأهيلها واعدادها فنياً من أجل الاسراع بعمليات تحقيق الرفاهية الاقتصادية للاقتصاد القومى .

٤ - سياسة تنوع الانتاج :

ان سياسة تنوع الانتاج لا يمكن لها أن تنجح فى غياب التصنيع ، لذلك يجب أن يلعب التصنيع دوراً أكثر فاعلية من دوره الهزيل الذى يلعبه الآن فى الاقتصاد الصومالى فالقطاع الزراعى - ويشمل الانتاج الحيوانى والانتاج النباتى (انتاج المحاصيل) و انتاج الاسماك - وهو القطاع الرئيسى فى البنىان الاقتصادى الصومالى حيث يعمل به حوالى ٨٠٪ من السكان وتبلغ نسبة البدو نحو ٧٥٪ من العاملين فى الزراعة وهم يمثلون نحو ٦٠٪ من السكان .

ويعتبر الانتاج الحيوانى أهم الأنشطة الزراعية الثلاث حيث يوفر فرص العمل لنحو ٦٠٪ من القوى العاملة ويساهم بنحو ٥٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى وتمثل صادراته نحو ٨٠٪ من اجمالى قيمة الصادرات . والسمة الرئيسية للنشاط الانتاجى الحيوانى هو الطابع البدوى حيث لا يوجد تكامل بين الانتاج الحيوانى و انتاج المحاصيل .

وينبغى الإشارة الى أن قطاع الصناعة يساهم مساهمة ضئيلة فى هيكل الانتاج الصومالى حيث بلغت هذه المساهمة ١٣٪ عام ١٩٦٠ وانخفضت الى ١١٪ فقط عام ١٩٧٨ وذلك من اجمالى الناتج المحلى . بينما بلغ

نصيب قطاع الصناعة في دولة مثل جنوب افريقيا ٤٠٪ من اجمالي الناتج المحلي عام ١٩٦٠ وارتفع الى ٤٥٪ عام ١٩٧٨ أى بـ ١٠٪ اربعة أضعاف نصيب قطاع الصناعة في الصومال (١) . كما أن نسبة العاملين في قطاع الصناعة لا تتجاوز ٧٪ من مجموع السكان القادرين على العمل في عام ١٩٧٨ .

ولقد زادت القيمة المضافة للمنتجات الصناعية في الصومال من ١١ مليون دولار أمريكي عام ١٩٧٠ الى ١٧ مليون دولار أمريكي عام ١٩٧٦ . وتعد هذه القيمة ضئيلة للغاية اذا ما قيست بدولة مثل جنوب افريقيا والتي بلغت فيها القيمة المضافة لعام ١٩٧٠ مقدار ٣٩٥٩ مليون دولار أمريكي أى ٣٦٠ مرة ضعف القيمة ذاتها في الصومال لنفس العام ١٩٧٠ .

وإذا نظرنا الى الانجازات المحققة في القطاع الصناعي خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧١ يلاحظ أن الصناعات الكيماوية حققت معدل نمو مرتفع يصل الى ١٢٩٪ ومنتجات الصلصال للبناء ١٢٢٪ والمنسوجات ١٢٢٪ والطباعة ٥١٪ ومنتجات المعادن ٢٦٪ (٢) . ويرجع هذا الارتفاع الكبير في معدلات النمو الى حداثة انتاج هذه السلع ومن ثم فإن الكميات المنتجة منها لا زالت ضئيلة للغاية بالمقارنة بالانتاج الأولى . ولذلك فإن حدوث أى تطور في الكمية المنتجة أو الأسعار يكون له أثر كبير على معدل نمو انتاج هذه السلع .

وفي عام ١٩٧٥ أقيمت ٢٧٥ منشأة صناعية قامت بتوظيف ١٠٣٨٣ عامل كما كان هناك توسعا في مجال الصناعات الغذائية .

ويلاحظ أن والدلة تملك أكبر ثمانية عشر منشأة صناعية في الصومال ويقدر عدد المستخدمين بها ٣٧٣٥ مستخدم عام ١٩٧١ وهم يمثلون ٥٦٪ من جملة عدد المستخدمين في الصناعة كلها ويقابل هذا ٢٨٧٩ مستخدما في القطاع الخاص لنفس الفترة . ولا يعنى ذلك أن الدولة

(١) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية الاقتصادية في العالم أغسطس ١٩٨٠ ص ١٢٤ .

(٢) الصومال في ظل الثروة - خمسة أعوام من الازدهار والتقدم ١٩٧٤ ، وزارة الاعلام والارشاد القومى - الصومال (طبع في إنجلترا) ص ١٥ .

تسيطر على الصناعة عامة بل يدل ذلك على انعدام الأموال الخاصة المتاحة للاستثمار الصناعى بالإضافة الى أن معظم الأفراد فى الصومال أكثر احجاما عن أن يمولوا المشروعات الصناعية .

وتحتل الصناعات الغذائية المركز الأول تليها صناعة النسيج ثم الطاقة الكهربائية ودور الطباعة الحكومية . كما نلاحظ أن صناعة الجلود والمواد الكيميائية والأثاث والمجوهرات والسلع الأخرى تساهم مساهمة محدودة تبلغ ٦٪ من الناتج الاجمالى لقطاع الصناعة .

ولا يمكن اغفال الدور الهام الذى يمكن أن يلعبه التصنيع فى رفع معدل النمو الاقتصادى وبالتالي رفع مستوى معيشة السكان . فالتصنيع يعتبر محور عملية التنمية الاقتصادية والفرق الكبير الموجود اليوم بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة يرجع الى الحقيقة القائلة بأن الدول الأكثر تقدما هى دائما الدول الأكثر تصنيعا ، لذلك فإن الدول المتقدمة تعتبر متقدمة لأنها مصنعة فى حين أن الدول المتخلفة تعتبر متخلفة لأنها غير مصنعة .

اذن يجب أن يلعب التصنيع دورا أكثر ايجابية فى الاقتصاد الصومالى طالما أن الهدف هو الارتقاء بمستوى معيشة السكان حيث لم يساهم القطاع الصناعى فى الصومال الا بـ ١١٪ فى السنة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ بينما بلغ نصيب القطاع الزراعى ٦٠٪ ونصيب قطاع الخدمات ٢٩٪ خلال نفس الفترة . ويمكن القول أن التصنيع هو الطريق الوحيد الذى ينقل الدولة من حالة التخلف الى حالة التقدم ويرجع ذلك الى المزايا العديدة التى يمكن أن يحققها وأهمها :

— تؤدي زيادة درجة تصنيع الى زيادة الانتاج وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الناتج القومى ويصحب ذلك ارتفاع مستمر فى مستوى معيشة الأفراد أى أن تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى مرتبط بعملية التصنيع واذا كان تحقيق هذا الهدف يعتبر أمرا هاما فى الدول المتقدمة فانه يعتبر أمرا أكثر أهمية فى الدول المتخلفة وأكثر إلحاحا فى الدول الأكثر تخلفا كالصومال على سبيل المثال . كذلك يؤدي التصنيع الى زيادة دخل الحكومة وبالتالي زيادة نفقاتها العامة .

— كذلك يساهم التصنيع في حل مشكلة البطالة (المقنعة والموسمية) وزيادة الانتاجية عن طريق تحول العمال الفائضين من قطاعات تعتبر انتاجيتهم فيها منخفضة — كالزراعة والخدمات في الاقتصاد الصومالي حيث يتركز في الزراعة نحو ٨٠٪ من السكان الى الصناعة حيث تزداد فيها انتاجية هؤلاء العمال أى أنه يمكن عن طريق التصنيع في هذه الحالة القضاء على ظاهرة البطالة المقنعة والموسمية •

— كما أن التصنيع يؤدي الى التقليل من الاعتماد على الخارج وذلك عن طريق توفير السلع اللازمة للاستهلاك المحلي من السلع المصنعة ونصف المصنعة مما يؤدي الى التقليل من الواردات وبالتالي التخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري والذي يعاني منه الاقتصاد الصومالي •

كذلك يمكن من خلال التصنيع زيادة الانتاج وتحقيق فائض متاح للتصدير وبذلك يمكن تحقيق فائض في الميزان التجاري نتيجة زيادة الصادرات والتقليل من الواردات •

الى جانب ذلك ، يؤدي التصنيع الى ارتفاع مستوى التعليم والتدريب بالإضافة الى ما يصحب عملية التصنيع من تقدم في جميع المرافق بالدولة كالطرق والكبارى وشبكة السكك الحديدية والكهرباء اللازمة لتوليد الطاقة الى غير ذلك من المرافق والخدمات الأخرى المرتبطة بتطوير التطاع الصناعي •

وفي مجال سياسة تنويع الانتاج يستلزم الأمر أن يقوم التخطيط كأسلوب عمل على أساس علمي سليم • لذلك يقتضى الأمر ضرورة ترابط وتكامل عملية التخطيط • ويستلزم ذلك ثلاث عمليات ، الأولى هي عملية التخطيط السلمي ويعنى اعداد مجموعة القرارات التي تنظم تعبئة واستخدام الموارد السلعية وهي تتمثل في المنتجات السلعية التي تتولد عن النشاط الانتاجي سواء كانت هذه المنتجات تستخدم لاشباع الرغبة المباشرة لجمهور المستهلكين أو تستخدم لتكوين رأس المال الثابت أو تصدر للخارج • والعملية الثانية هي عملية التخطيط البشرى — تخطط القوة العاملة — هي عمية اعداد مجموعة القرارات التي تنظم تعبئة واستخدام الموارد البشرية وهي التي تتمثل في المعرفة الفنية والطاقة البدنية التي يملكها أفراد القوة العاملة بالمجتمع وترتبط هذه العملية

بتخطيط التعليم وليس مجرد استثمارات هنا وهناك - دون تخطيط في قطاع التعليم ودون ربط الأهداف في هذا القطاع بأهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعملية الثالثة هي عملية التخطيط المالي وتعنى اعداد مجموعة القرارات التى تنظم تعبئة واستخدام الموارد المالية وتتمثل فى المدخرات القومية والقروض التى يحصل عليها الاقتصاد القومى من العالم الخارجى •

وجدير بالذكر والاشارة أن عدم تكامل العملية التخطيطية وعدم ترابط أهداف الخطط الثلاث بعضها ببعض يؤدى الى عدم امكانية أى من هذه الخطط الجزئية تحقيق أهدافها المرسومة •

ويرجع ذلك الى أن تحقيق أهداف كل خطة من الخطط الثلاث سائلة الذكر يرتبط بمدى امكانية تحقيق أهداف الخطتين الأخيرتين •

خلاصة

بالرغم من جهود التنمية التي بذلت والتي تبذل حتى الآن في الصومال الا أن النتائج التي تحققت والتقدم الذي يحرزه يعتبر أقل كثيرا من المتوقع والمتنظر تحقيقه ، فلا زال مستوى الدخل الفردي الحقيقي منخفضا للغاية ويعنى ذلك أن الغالبية العظمى من سكان الصومال يعانون من الانخفاض في مستوى المعيشة ، فالصومال الذي يبلغ عدد سكانه ٤ر٤ مليون نسمة في منتصف عام ١٩٨١ لم يتعد فيه نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ٢٨٠ دولار في السنة ، يضاف الى ذلك أيضا أن متوسط النمو السنوي (٪) في الفترة ١٩٨١ - ٦٠ كان بالسالب حيث بلغ - ٠.٣ (١) ويرجع ذلك الى انخفاض متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي PIB والذي بلغ ١٪ في الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٠) كما بلغ ٣.٩٪ في الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨١) .

ويمكن ارجاع ذلك الى العوامل المختلفة التي تفاعلت مع بعضها وأدت الى عدم امكانية رفع مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان . ومن أهم هذه العوامل :

— التخصص المتطرف في انتاج وتصدير المواد الأولية والتي يعتمد انتاجا في المقام الأول على حالة المناخ خاصة الأمطار وكثيرا ما يتعرض الصومال لحالات الجفاف بسبب عدم سقوط الأمطار ولهذا آثاره السيئة على حجم الانتاج الأولي وبالتالي على حجم الصادرات التي تعتمد بصفة أساسية على الانتاج الأولي .

— التبعية الاقتصادية للخارج وتتمثل هذه التبعية في زيادة اعتماد الصومال على العالم الخارجى بما يؤدي الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات وعدم قدرة الصادرات على تمويل الواردات نظرا لنمو الواردات بمعدل أكبر بكثير من معدل نمو الصادرات . ولقد بلغ هذا

(١) البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٣ .

العجز في الحساب الجارى ٣٠ مليون دولار عام ١٩٨١ مقابل ٦ مليون دولار عام ١٩٧٠ .

— نقص رؤوس الأموال حيث أدى هذا الى ذلك الدور الهزيل انذى يلعبه القطاع الصناعى فى المساهمة فى الناتج الوطنى الاجمالى .

ويعتبر سوء التخطيط أحد الأسباب المسئولة عن العوامل السابق ذكرها والتي أدت الى حالة التخلف التى يعانى منها اليوم الاقتصاد الصومالى . اذ بدراسة الأرقام المتاحة يتضح لنا عدم وجود خطة واضحة للموارد البشرية (خطة القوى العاملة) ولا يوجد سوى بعض الاستثمارات فى قطاع التعليم تشملها الخطة السلعية ، وأغلب الظن أنها غير مدروسة على أسس علمية والنتائج فى هذا الصدد خير دليل على ذلك البرهان . كما لا يتوفر أيضا لدى الصومال خطة مالية محددة المعالم والأهداف . ويعتبر ذلك أحد الأسباب الرئيسية التى حالت دون تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأهدافها .

ولا مخرج للصومال من دائرة التخلف والفقر الا بتكامل عملية التخطيط كأسلوب للتنمية بحيث يلعب القطاع العام الدور الجوى والأساسى فى ادارة العملية التنموية الى جانب تشجيع القطاع الخاص للاستفادة بمدخراته وكفاءته فى القنوات الشرعية المحددة بالخطة والتى تؤدى الى تحقيق الأهداف المرسومة وتستطيع الصومال فى هذا الصدد استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية والائتمانية . ولا يمكن انكار أن اختيار سياسة تجارية ملائمة فى الوقت الحاضر يمكن أن تساعد الصومال فى تحقيق أهدافها . ويمكن أن تقوم هذه السياسة التجارية الملائمة فى بادئ الأمر على أساس تنمية صناعات « احلال الوارد » ويكون ذلك هو هدفها فى المدى القصير على أن يستكمل هذا الهدف فى المدى الطويل بحيث يعمل على تشجيع صناعات « تنمية الصادر » من خلال العمل على زيادة قدرة الاقتصاد الصومالى على تنويع هيكل

صادراته وانخفاض الأهمية النسبية للمنتجات الأولية في هيكل الصادرات وذلك لصالح زيادة الأهمية النسبية لصادرات السلع الأخرى المصنعة ونصف المصنعة ويمكن للصومال أن تتوسع في بادئ الأمر في الصناعات التي يمكن أن تتمتع فيها بميزة نسبية والتي تقوم على أساس استخدام المنتجات الأولية التي تنتجها الصومال . كما يمكن للصومال الاستفادة برأس المال البشري كعنصر فعال في عملية التنمية وذلك من خلال خطة للقوى العاملة تكون محددة الأهداف وتعمل على رفع إنتاجية العاملين وعدم تركيز الغالبية العظمى منهم في القطاع الأولي ، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف الا من خلال العمل على تنويع الانتاج عن طريق التصنيع الذي يلعب الدور الحيوى والفعال في هذا النصد .

المراجع العربية

- ١ - د. أحمد فريد مصطفى ، د. سهر محمد السيد حسن ، التطور الاقتصادي مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ١٩٨٤ .
- ٢ - د. سهر محمد السيد حسن ، التطور الاقتصادي والموارد الاقتصادية مؤسسة الهداية للطبع والنشر مع التوزيع الاسكندرية ١٩٨٤ .
- ٣ - د. عبد الكريم صادق بركات ، اقتصاديات الدول العربية ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع - الاسكندرية ١٩٦٩ .
- ٤ - البنك الدولي ، تقرير عن التنمية الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٣ مؤسسة الأهرام ، شارع الجلاء ، القاهرة .
- ٥ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الاحصاءات الزراعية في الدول العربية للخرطوم ١٩٨١ ، ١٩٨٢ .
- ٦ - جامعة الدول العربية اللجنة الاقتصادية لدول غرب آسيا ، المؤشرات الاقتصادية للعالم العربي للفترة ٧٠ - ١٩٧٨ - ١٩٨٠ .
- ٧ - جامعة الدول العربية - الأمانة العامة - الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، تيسر التبادل السلمي الزراعي بين الدول العربية ، بحث مقدم الى مؤتمر وزراء الزراعة العرب ، الرياض ١٩٨٠ .
- ٨ - صندوق النقد العربي ، مجلس الاتحاد العربي الاقتصادي والاجتماعي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

المراجع الأجنبية

- Arab Organization For Agricultural Development, Rational development of livestock sector in democratic Rp of Somalia, scp. 1981.
- FAO, Production yearbook, Vol. 33, 1980.
- IMF, International financial statistion, Octaber 1980.
- Somalia Democratic Republic, Ministy of Agriculture, 1981.
- Somali Democratic Republic, state planning commission., Three year plan, Mogadishu, 1979.
- Somali Democratic Republic., Somalia Development Bank. 1979.
- U. N, Country Review Meetings, Country presentation, somalia 1981.
- The world Bank somali agriculturs, sector Review Vol. 1 Main Reports June 29, 1981.
- The world Bank, world Development, 1981.

مشكلة الحدود بين الصومال واثيوبيا

دكتورة حورية توفيق مجاهد

استاذ العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

مقدمة:

لم يغير استقلال الدول الافريقية الخريطة السياسية التي وضعها لها الاستعمار ، حيث لم ينتج عن ذلك الاستقلال تغيير جوهري في الحدود السياسية الموروثة عن الحكم الاستعماري .

ولعل من أهم ما خلفه الاستعمار الأوروبي في أفريقيا هو مشاكل الحدود الناتجة عن أن الدول التي تمخض عنها الاستعمار نتيجة لتقسيم القارة في اواخر القرن التاسع عشر ، والتي أصبحت فيما بعد دولا مستقلة ، هي دول خلقت صناعيا أي لم يكن لها في معظم الحالات وجود قبل الوجود الاستعماري ، كما ان حدودها هي حدود مصطنعة لا تتشى مع الفواصل البشرية أو الجغرافية أو اعتبارات النشاط الاقتصادي (١) . وعليه فبينما أدى الخلق المصطنع الى أن أصبحت الدولة الافريقية تحتوى على مجموعات لغوية وعنصرية ودينية وقبلية مختلفة لم يجمع بينها في معظم الحالات سوى الحكم الاستعماري (مما خلق مشاكل قوية للزعماء القوميين في بناء الأمة - أي تحويل الدول المصطنعة من مجرد واقم قانوني الى حقيقة اجتماعية سياسية تتطابق فيها الأمة مع الدولة مكونة دولة قومية يدين الأفراد فيها بالولاء الاسمى لها لا للمجموعات الأولية داخلها) ، أدت الحدود المصطنعة التي فصلت الجماعات المتجانسة عن

(١) انظر : د. حورية توفيق مجاهد ، « مشكلة الحدود الصومالية : دراسة تحليلية لمواقف الاطراف المعنية » ، مستخرج من مجلة كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧١ . وقد سبق ان نشر جزء من هذا البحث تحت بأعداده ضمن ملف عن « الخلاف الصومالي الاثيوبي الكينى » في مجلة السياسة الدولية عدد ١٩ (يناير ١٩٧٠) ص ٢٤٧ - ٢٥٦ .

بعضها الى خلق مشاكل متعددة حول هذه الحدود مما يقف عقبة في سبيل التعاون والعلاقات الودية بين الكثير من الدول الافريقية (١) ، كما يفتح الباب على مصراعيه للتدخل الاجنبى والصراع الدولى .

وهناك عدة ملاحظات يجب أخذها في الاعتبار عند بحث الحدود في أفريقيا عامة يمكن تلخيص أهمها في التالى :

أولا : ان الحدود الافريقية تدخل في فرضها الاعتبار الخارجى الخاص بالاستعمار وما فرضه من تقسيمات تحقيقا لمصالح الدول الاستعمارية بدلا من الاعتبار الداخلى الخاص بمصالح شعوب تلك المناطق المستعمرة : الافريقيون لم يسهموا في الاتفاق على الحدود .

فالحدود في أفريقيا ظاهرة استعمارية جاءت نتاجا للتكالب الاستعماري على القارة ومظهرا للتصارع بين الدول الاستعمارية وانعكاسا لتوازن القوى بينها وما اسفر عنه من مساومات وتعييرا عن قوة كل منها معبرا عنها بمدى ما استطاعت قواتها احتلاله من أراض حيث توافق أن يكون اساس الحدود مع أقصى ما وصلت اليه تلك القوات واستطاعت ان تضع علم دولتها معبرا عن رمز تسلطها . فقد جاءت الحدود الأفريقية نتيجة اتفاق الدول الأوروبية ، واعطيت لها « المشروعية » في مؤتمر برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥ الذى وضع الخريطة السياسية لأفريقيا .

ثانيا : تتميز الحدود في أفريقيا بأنها حدود مصطنعة ، حيث لا تتبع الظواهر الطبيعية من جبال وأنهار وبحيرات وصحار وغيرها . وقد وضعت دون حساب للاعتبارات البشرية أو الاقتصادية أو الجغرافية أو غيرها حيث كان الاعتبار الاساسى هو المصالح الاستعمارية . ولكن هذه الاعتبارات التحكيمية والعشوائية لا تنفى أن الاتفاقات بشأن الحدود قصد من ورائها في بعض الحالات تقسيم الجماعة العرقية الواحدة اضعافا لها وتيسيرا للسيطرة عليها . وعليه فمن ناحية : يغلب على الحدود الأفريقية

(١) لمزيد من التفصيل عن مشاكل الحدود في افريقيا انظر ،

Carl Costa Widstrand (ed.) African Boundary Problems. New York : African Publishing Corporation (1969) & Anthony S. Reyner, Current Boundary Problems in Africa. Pittsburgh, Pennsylvania : Dquense University Press, 1964. See also : Boutros Boutros-Ghali, Les Conflits de Frontieres en Afrique: Etude et Documents, Paris: Editions Techniques et Economiques, 1973.

الطابع الهندسى - حيث جاءت نتيجة مؤتمرات واتفاقات على خرائط وليس نتيجة اعتبارات واقعية . ويقدر أن ٤٤٪ من تلك الحدود الأفريقية تتبع خطوط الطول والعرض ، وأن ٣٠٪ تقوم على أساس هندسى تتمثل فى خطوط مستقيمة أو منحنيات بينما ٣٦٪ فقط هى التى تعتبر حدودا طبيعية (١) . وبالتالى فإن بعض الدول الأفريقية تقع تماما داخل اطار دولة أخرى ، أى تحاط كلية بها - من ذلك ليسوتو وسوازيلاند ووقوعهما داخل جمهورية جنوب افريقيا ، حيث يمثلان مثالا متطرفا على ذلك الاصطناع - أو يطوق بدولة من كافة الجهات تقريبا : وتعد جامبيا من الأمثلة الصارخة على عدم منطقية الحدود الأفريقية حيث تمتد داخل أراضي السنغال على طول نهر جامبيا بطول ٢٠٠ ميل وباتساع لا يزيد عن ٢٢ ميلا فى أى من اجزائها ممثلة شريطا محيطا بالنهر ومحاطا بالسنغال ، ومع هذا فقد وقعت تحت الاستعمار البريطانى بينما وقعت السنغال تحت الحكم الاستعمارى الفرنسى بما باعد بينهما سياسيا وثقافيا .

ومن ناحية أخرى : أن أفريقيا تميزت بأن بها نصف عدد الدول المغلقة أو الحبسية فى العالم (٢) . كما أن أفريقيا تتميز بأنها قارة «مبلقنة» بدولها التى وصلت فى أول أكتوبر سنة ١٩٨٤ الى ٥٢ دولة ممثلة نحو ثلث أعضاء الأمم المتحدة : فهى بها أكبر عدد من الوحدات السياسية بالمقارنة بالقارات الاخرى ومعظم هذه الدول دول صغيرة أو قزمية تقتقر لمقومات الدولة . وصغرها يجعل لها حدودا مع عدة جارات ، فالسودان مثلا لها ٦ جارات بينما زائير لها ٩ . فضلا عن حدودها الاقليمية - التى تصل الى ٢٩ ألف ميل - تعتبر أطول حدود أرضية عن أى قارة أخرى - حيث تصل حدود آسيا مثلا الى ٣٦ ألف ميل .

(1) Anatolii Gromyko, «Colonialism & Territorial Conflicts in Africa : Some Comments on African Boundary Problems» in Widstrand, op. cit., p. 166.

(2) حيث بها ١٤ دولة من واقع ٢٨ دولة حبسية فى العالم . وهى مالى ، فولتا العليا ، النيجر ، تشاد ، افريقيا الوسطى ، رواندا ، بوروندى ، أوغندا ، زامبيا ، مالاوى ، زيمبابوى ، بوتسوانا ، سوازيلاند ، ليسوتو .

أنظر ولزيد من المعلومات عن الحدود الأفريقية :

D. W. Hodder : Africa Today. London : Methuen Co., Ltd., 1978, pp. 27-43.

ثالثا : أن معظم الحدود موجودة على الورق ولم تخط على الطبيعة -
بينما الخطية هي أحد أسس ومقومات الحدود السياسية بحيث يمكن
تحديد نطاق الاختصاص الأقليمي للدولة (١) . فالموجود في أفريقيا هو
ما كان سائدا تقليديا وهو مفهوم الترخوم Frontier كمساحات فاصلة
لا تحول دون الحركة السكانية - وليس الحدود Border كخط فاصل
محدد . وعليه فمن المعتقد أن تشهد افريقيا المزيد من مشاكل الحدود
في المستقبل عند تعيين الحدود الرسمية كفواصل للسلطة السياسية والولاء
السياسي في ظل سعي الزعامات القومية الأفريقية لبناء الأمة . ويزيد الأمر
تعقيدا لو أن الحدود وقعت في مناطق غنية بالموارد الاقتصادية أو ذات
أهمية استراتيجية بحيث يؤثر ضمها لدولة أو اقتطاعها من أخرى على
عناصر قوتها تأثيرا مباشرا .

ومن أهم مشكلات الحدود في أفريقيا هي تلك الخاصة بحدود
جمهورية الصومال مع كافة جاراتها أي مع إثيوبيا ، وكينيا ، وجيبوتي .
ويعتبرنا على وجه الخصوص مشكلة الحدود بين الصومال وإثيوبيا
باعتبارها المتغير المستقل بالنسبة لمشكلات الحدود في القرن الأفريقي ،
هذا من جهة ، ومن جهة أخرى باعتبار أنه لا يوجد حدود دولية بين
الدولتين (٢) - في المنطقة التي تفصل إثيوبيا عن الاقليم الجنوبي
للصومال ، الذي كان تحت الوصاية والذي يمثل أساس جمهورية
الصومال - وكل ما هو موجود هو خط اداري مؤقت هو موضع نزاع
منذ الاستعمار الأوروبي للمنطقة .

(١) هناك ثلاث مراحل أساسية يمر بها تحديد الحدود السياسية -
كحدود دولية - تتمثل أولا في الاتفاق حول هذه الحدود ، وثانيا تحديدها
- نظريا - على خرائط ، وأخيرا تخطيطها أو تعيينها على الطبيعة بفواصل
واضحة .

ولمزيد من المعلومات عن أنواع الحدود وخلفية الحدود في افريقيا انظر :
السيد محمد السيد عمر ، « نزاعات الحدود في افريقيا العربية »
رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة
القاهرة ١٩٨١ .

انظر أيضا د. محمد عبد الفنى سعودى ، الجغرافيا والمشكلات
الدولية ، القاهرة : المكتبة النموذجية ، د.ت. ، ص ١١٠ - ١٣٦ ولنفس
المؤلف ، قضايا افريقية ، الكويت : عالم المعرفة ، ١٩٨٠ .

(٢) انظر الملحق (خريطة رقم (١)) .

خصوصية مشكلة الحدود بين الصومال واثيوبيا : فقد توافقت عدة عوامل على جعل هذه المشكلة خاصة ، ومشكلات الحدود في القرن الأفريقي عامة ، على درجة كبيرة من التعقيد بحيث لا يمكن تفهم حقيقة الوضع الا في ضوءها :

فمن ناحية : فإن المنطقة تتميز بموقع استراتيجي خاص اتضحت اهميته البالغة بافتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ باعتباره يمثل بمواجهته لعدن تكلمة المفتاح الجنوبي للبحر الأحمر وباب المندب والمتحكم في أقصر الطرق بين أوروبا وآسيا : مما أدى الى التكالب الاستعماري من جانب الدول الأوروبية على المنطقة خاصة بعد الفراغ الذي خلفه انسحاب القوات المصرية من شمال الصومال سنة ١٨٨٥ (١) ، وضعف قوة سلطان زنجبار الذي كانت له السيطرة في المناطق الساحلية الجنوبية .

ومن ناحية ثانية : وضع اثيوبيا كدولة أفريقية كبرى في المنطقة ومستقلة منذ ما قبل التاريخ كثف مشاكل الحدود بالقرن الأفريقي . خاصة وأن لاثيوبيا وضعا خاصا يكرس قوتها وأهميتها في نظر الدول الأوروبية : وهي انها تمثل « جزيرة من المسيحية في بحر من المسلمين » ، وهو الأمر الذي كان من أهم ما أسهم في جذب الأوروبيين الأوائل من البرتغاليين في الدوران حول أفريقيا لمساعدتها على تواجدها وتميزها . وقد سعت الحبشة الهضبية الحبيسة منذ أواخر القرن التاسع عشر وفي ظل سياسة الامبراطور منليك الثاني التوسعية (٢) الى ضمان السيطرة على منافذ على البحر فضلا عن تكريس امبراطورية اثيوبية قوية مستفيدة من التكالب الاستعماري الأوروبي واقتسام المنطقة .

ومن ناحية ثالثة : أن الشعب الصومالي يتميز بمقومات خاصة : ليس فقط من حيث التجانس البشري والعوامل الموضوعية المشتركة ولكن والأهم هو الوعي القومي الذي يجب الانقسامات القبلية . ذلك الوعي

(١) انظر الملحق (خريطة رقم (٢)) .

(٢) انظر الملحق رقم (١) عن مقتطفات من خطاب الامبراطور منليك للدول الأوروبية في شأن تلك السياسة وعن النص الكامل انظر :

Public Records Office, London Foreign Office 1/32, Rodd to Salisbury, No. 15 May 4, 1897, quoted in the Somali Peninsula, 86, Somali Information Service, 1962.

انظر الملحق (خريطة رقم (٣)) .

الذى فجره الاب الروحى للقومية الصومالية : الزعيم محمد عبد الله حسن الملقب بالملا - فى أواخر القرن التاسع عشر واول القرن العشرين والذى أعلن الجهاد ضد الاستعمار وقاد حركة ثورية اخمدت بعد تصفيته بعد أن تضافرت ضده جهود كل من بريطانيا وإيطاليا وإثيوبيا (١) .

ويطلق اسم بلاد الصومال Somaliland على منطقة تقع فى شرق افريقيا وتحتل جزءا كبيرا من القرن الأفريقى . وهى تستمد اسمها من اسم سكانها الاصليين الصوماليين . ومن الناحية الطبيعية تماثل شبه جزيرة على شكل مثلث قمته عند رأس جاردافورى (٢) التى تعتبر أقصى نقطة فى افريقيا من الناحية الشرقية والجانب الشمالى يطل على خليج عدن لمسافة تبلغ ٦٠٠ ميل حتى خليج تاجورا أما الجانب الشرقى فيطل على المحيط الهندى ويبلغ طوله نحو ١٢٠٠ ميل ينتهى عند نهر تانا فى كينيا وهو الحد الجنوبى لاستيطان الصوماليين . وينتشر الصوماليون فى الداخل حتى مرتفعات شوا وهرر وبلدة جالا جنوب شوا وشرق بحيرة رودلف . أما الحد الغربى لاستيطان الصوماليين فيقع عند خط طول ٤٠° شرقا تقريبا .

وتبلغ مساحة المنطقة التى تسكنها القبائل الصومالية حوالى ٩٠٠ الف ميل مربع . ويبلغ عدد سكانها وفقا لتقديرات الامم المتحدة والدول القائمة بالادارة قبل الاستقلال ، ما يتراوح بين مليونين و ٣ ملايين نسمة بينما يقدر الصوماليون انفسهم عدد سكان بلادهم ما بين ٨ و ٩ ملايين نسمة .

وينتشر الصوماليون فى هذه المنطقة مكونين مجموعة متجانسة ويتمثل هذا التجانس فى اللغة وهى الصومالية لغة الحديث والمخاطبة فى جميع انحاء الصومال ويتمثل ايضا فى وحدة الدين وهو الاسلام فان اكثر من ٩٩٪ من الصوماليين مسلمون . كما انهم يتحدثون فى العنصر فجميعهم صوماليون اذ ان اللغة هى اساس العنصرية فى افريقيا . كذلك يجمعهم تاريخ واحد .

(١) لمزيد من المعلومات عن حركة الملا ، والذى اطلقت عليه بريطانيا « الملا المجنون » انظر : حورية توفيق مجاهد : « الصومال فى المحيط الدولى » ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ديسمبر ١٩٦٠ ، ص ٢٤ - ٣٠ .

(٢) انظر الملحق (خريطة رقم (١)) .

فحتى اواخر القرن ١٩ كانت بلاد الصومال منطقة واحدة تنتقل فيها القبائل الصومالية التي تعمل غالبيتها بالرعى دون أن تفصل بينها حدود . ولكن نتيجة لتقسيم افريقيا سياسيا في أواخر القرن ١٩ قسمت المنطقة التي استوطنها الصوماليون خمسة اجزاء بين ثلاث امبراطوريات اوروية ، هي بريطانيا ، وفرنسا ، وايطاليا وامبراطورية افريقية هي أثيوبيا .

فبالكتاب الاستعماري على « منطقة القرن الافريقي » وتوقيع معاهدات الحماية بين الدول الاوروية وزعماء القبائل الصومالية والسلطين المحليين احتلت فرنسا سنة ١٨٨٤ جزءا من بلاد الصومال عرف بالصومال الفرنسي (جمهورية جيبوتي حاليا) والذي رغم صغره الا انه يتميز بأهمية بالغة بمواجهته لعدن . كما احتلت بريطانيا جزءا آخر سنة ١٨٨٧ واطلقت عليه الصومال البريطاني (الأقليم الشمالي لجمهورية الصومال) . وفي سنة ١٨٨٩ بدأت ايطاليا احتلال الجزء الثالث واطلقت عليه اسم الصومال الايطالي (الاقليم الجنوبي لجمهورية الصومال) . أما القسم الرابع والذي عرف بالاولاديين وان كان الأولاديين احد اجزائه: فقد استولت اثيوبيا على أهم جزء فيه وهو هرر سنة ١٨٨٥ بعد اخلاء القوات المصرية له ، كما ضمت اليها باقى الاجزاء سنة ١٨٩٧ بموجب اتفاقية الحدود المبرمة بينها وبين بريطانيا ذلك العام . أما الجزء الخامس فهو يكون المقاطعة الشمالية لكينيا (قد) وقد حدد بموجب معاهدة ١٥ يوليو ١٩٢٤ المبرمة بين ايطاليا كجزء من افريقيا الشرقية البريطانية . وقد مثل هذا التقسيم للمنطقة المتجانسة جوهر المشكلة .

المبحث الأول : جذور المشكلة وتطورها

فرضت الحدود الدولية المصطنعة في المنطقة نتيجة اتفاقات ثنائية متبادلة بين الدول المتنافسة دون اعتبار يذكر للاعتبارات البشرية والاقتصادية وغيرها . فقد عينت الحدود بين الصومال البريطاني والايطالي (١) بموجب

(1) Rapport du Gouvernement Italien à l'Assemblée Générale des Nations Unies sur l'Administration de la Somalie Placé sous la tutelle de l'Italie 1950, p. 4.

١: يزيد من المعلومات انظر : خورية توفيق مجاهد ، « الصومال في المحيط الدولي » ، مرجع سابق .

اتفاقيات ايطالية بريطانية في ٥ مايو سنة ١٨٨٤ وأول يونيو ١٩٣١ . كما عينت الحدود بين الصومال البريطاني واثيوبيا بموجب اتفاقية ١٨٩٧ . أما الحدود بين الصومال البريطاني والفرنسي فقد تم الاتفاق عليها في الاتفاق المقود بين فرنسا وبريطانيا سنة ١٨٨٨ . واخيرا فان الحدود بين الصومال الايطالي والكنيني حددت بموجب معاهدة ١٥ يوليو ١٩٣٤ المبرمة بين ايطاليا وبريطانيا . وعليه وباستقلال الصومال^(١) وجدت نفسها بحدود دولية مع الصومال الفرنسي ومع اثيوبيا في الأقليم الشمالي ، أما الحدود بين الصومال واثيوبيا في الاقليم الجنوبي فهي لم تصبح حدودا دولية : حيث لم تعين نهائيا بعد على الرغم من اتفاق ١٨٩٧ ومعاهدة ١٩٠٨ . فكل ما يوجد هو خط ادارى مؤقت هو نفسه موضع نزاع . وهي مشكلة ليست بالحديثة بل ترجع الى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر . فبعد ان استولى الايطاليون على الموانئ الجنوبية بدأوا في التوسع الى الداخل حتى وصلوا الى لوق Lugh^(٢) على الشاطئ الايمن لنهر الجوبا واستطاعوا أن يقيموا فيها حصنا في ديسمبر سنة ١٨٩٥ . وبدأت بذلك سلسلة من المنازعات والصراع للمحافظة على ذلك الحصن غير أن ايطاليا بعد هزيمة جيوشها في معركة عدوة أمام القوات الاثيوبية عام ١٨٩٦ سعت الى تعيين الحدود بين الصومال واثيوبيا وفي سبتمبر سنة ١٨٩٧ اتفقت ايطاليا مع امبراطور اثيوبيا (منليك الثاني) للمرة الأولى على رسم الحدود الصومالية وبموجب هذا الاتفاق تملك ايطاليا بصفة مطلقة منطقة^(٣) يبدأ من الحدود الصومالية البريطانية وتوازي الساحل بعنق حوالي ١٨٠ ميلا للداخل حتى تصل الى مجرى نهر جوبا في المنطقة التي يظهر عندها شلال « فون دير ديكن » .

(١) قمنا باستخدام « الصومال » للدلالة على جمهورية الصومال ، وكذلك عند الإشارة لاهم اجزائها وهو الصومال الايطالي الذي كان موضوعا تحت الوصاية .

(٢) ترجع أهمية لوق الى خصوبة اراضيها وجودة ربيها من النهر واهم من ذلك كونها سوقا للتجارة مع اثيوبيا .

(3) Ibid., P. 23.

وبموجب خط الحدود هذا تكون لوق قد استبعدت من الممتلكات الإيطالية إلا أن الامبراطور منليك اعترف بأقامة محطة تجارية لإيطاليا فيها مع التعهد بحمايتها من هجمات القبائل الأثيوبية (١) .

ولكن إيطاليا لم تحترم هذه الاتفاقية طبقا لسياستها التي تقضى بعدم التقيد بمعاهدة تعين الحدود وذلك تمشيا مع رغبتها التوسعية في ضم أراض جديدة إليها فقد كانت رغبة إيطاليا هي المحافظة على حدود غير ثابتة (غير مستقرة) بينها وبين إثيوبيا . فبعد أقل من شهر من الموافقة على اتفاقية سنة ١٨٩٧ طالبت إيطاليا الامبراطور منليك بجعل الحدود على امتداد محطة لوق (٢) وعلى هذا تضم المحطة إليها من ناحية وتضم إليها الأراضي الجديدة التي تقع على امتداد خط الحدود مع لوق من ناحية أخرى . غير أن الامبراطور منليك رفض طلبات إيطاليا وكرر تعهداته بشأن إقامة محطة تجارية لإيطاليا في لوق كما رفض إقامة منطقة محايدة فيها ولم ترض إيطاليا عن هذا الوضع فقامت بهجمات متتالية من قلعة لوق حيث توجد القوات الإيطالية منذ إقامتها لتلك القلعة في ديسمبر سنة ١٨٩٥ غير أن الظروف ما لبثت أن أدت إلى عقد معاهدة في ١٦ مايو ١٩٠٨ .

معاهدة سنة ١٩٠٨ (٣) :

يمكن اجمال الظروف السياسية التي أدت إلى إبرام معاهدة سنة ١٩٠٨ فيما يلي :

١ - اشتداد هجمات إيطاليا على الأهالي من حصن لوق ورغبة إيطاليا المتكررة في ضم تلك المنطقة إليها ، وتأكد الامبراطور منليك من عدم استطاعته استرداد الساحل ففضل المحافظة على الداخل وذلك بإبرام معاهدة رسمية لتحديد الحدود مع الصومال .

(١) كانت إيطاليا تنظر إلى لوق كنقطة ارتكاز للتقدم إلى باقي الأراضي الأثيوبية الجديدة .

(٢) أنظر الملحق (٢) .

(3) E. Sylvia Pankhurst, Ex-Italian Somaliland, London : watts & Co., 1951, pp. 21-3.

٢- اتباع الامبراطور منليك سياسة جديدة قائمة على الدعاية السلمية بين القبائل الصومالية لضمان ولائهم للنفوذ الاثيوبي مما يؤدي الى زيادة المقاومة المحلية للقوات الايطالية وفي نفس الوقت يتعارض مع سياسة ايطاليا تجاه اثيوبيا القائمة على استمالة رؤساء القبائل بالأموال والأسلحة وتسليح العصابات وتشجيعها على اجتياز الحدود وجلب الأسلاب من الأراضي الاثيوبية .

٣ - في فبراير سنة ١٩٠٨ عقدت معاهدة بين انجلترا والامبراطور منليك لتنظيم الحدود بين اثيوبيا وافريقيا الشرقية البريطانية (مستعمرة كينيا فيما بعد) وكانت هذه المعاهدة تنطوي على خطر بالنسبة للتجارة الايطالية الى موانئ البنادر . . اذ أصبح يتحتم مرورها في اراض بريطانية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد جعلت هذه المعاهدة حدود كينيا عند دولو على نهر جوبا على بعد أميال قليلة شمال لوق مما شجع ايطاليا على التقدم نحو غرضها ألا وهو ضم لوق اليها .

وتتكون المعاهدة من دياجة وسبعة مواد وبموجبها أصبحت حدود الصومال تمتد من دولو على نهر جوبا الى نهر وبي شيلي حتى تتصل بخط الحدود الذي ووفق عليه سنة ١٨٩٧ (١) ، وتتعهد الدولتان ألا تمارسا أي تدخل عبر الحدود وألا تسحبا للقبائل التي تقع في أراضيها باجتياز خط الحدود وفي حالة وقوع أية حوادث أو خلافات بين القبائل على الحدود تقوم الدولتان بحلها عن طريق المفاوضات الثنائية .

وقد أعطت هذه الحدود ايطاليا ٥٠٠٠ كيلو متر مربع أكثر مما أعطتها خط سنة ١٨٩٧ (٢) وبهذا أصبحت تسيطر على طريق القوافل بين الساحل وحوض نهر جوبا .

وبالنظر الى تلك المعاهدة نجد أنها لم تتبع القواعد الجغرافية في تعيين الحدود (٣) بل جعلت الأساس هو الفصل بين القبائل وبعضها في منطقة الحدود فجعلت مجموعة معينة من القبائل تتبع ايطاليا ومجموعة محددة

(١) انظر الملحق (خريطة رقم ٤) .

(2) Rapport du Gouvernement Italien, 1950, P. 4.

(3) Ibid., P. 5.

أخرى تتبع اثيوبيا وذلك تبعاً لمواقعها . وعلى هذا يصبح تطبيق تلك المعاهدة صعباً نظراً لترحال السكان فالأهالي في تلك المنطقة ذوو طبيعة قبلية ينتقلون بقطعانهم تبعاً للمراعى والآبار ، فاتخاذ الناحية البشرية بين القبائل أساساً في تعيين الحدود يجعل تلك الحدود قابلة للتغيير بتغير مواقع تلك القبائل ، ومن ناحية أخرى فإن القبائل الموجودة على الحدود اختلفت على احتلال الآبار في تلك المنطقة حيث أن المعاهدة لم توضح تلك النقطة حتى أن اللجنة الإيطالية الاثيوبية التي شكلت سنة ١٩١٠ لمعينة المنطقة لهذا الغرض ما لبثت أن انتهت اعمالها نظراً لتلك الصعوبات في آبار رابودي بين دولو وويبي شيبلي . وطبقاً لسياسة إيطاليا في عدم التقيد بمعاهدة تحدد الحدود بينها وبين اثيوبيا تمشياً مع أغراضها التوسعية من جهة ، وتطبيقاً لاعتبارات عملية متعلقة بحقيقة كون الحدود تفصل بين القبائل ومراعيها التقليدية ، من جهة أخرى ، نقضت المعاهدة واخذت في اجتياز خط الحدود الذي اتفق عليه ولم تحترم تعهداتها وسمحت للقبائل التي تتبعها باجتياز الحدود الى الأراضي الاثيوبية .

وبعد ظهور قوى الفاشية اشتد ضغط إيطاليا على الحدود وأصبح يمارسه ضباط إيطاليون يساعدهم متطوعون من الأهالي (١) . وقد أصبحت سياسة إيطاليا هي التوغل داخل الأراضي الأثيوبية وأى منطقة يحتلونها تصبح تلقائياً أراضى إيطالية ، وبدأوا في تنفيذ هذه السياسة دون التقيد بالمعاهدة الإيطالية . وفي أغسطس سنة ١٩٣٤ دخلت قوات إيطالية منطقة أوجادين ثم حدثت معركة وال وال Wal Wal حيث اشتبكت القوات الإيطالية والاثيوبية عند آبار وال وال ، ولم تكتف إيطاليا بهذا بل أخذت تتقدم أكثر داخل الأراضي الأثيوبية ولم تفلح المفاوضات الثنائية ولا وساطة عصبة الأمم في ردها ، وفي أكتوبر سنة ١٩٣٤ كان استعداد إيطاليا للحرب قد تم فأخذت القوات الإيطالية في غزو أثيوبيا في ٤ أكتوبر دون أن تعلن الحرب (٢) . واحتلت أثيوبيا تدريجياً وقام الامبراطور هيلاسيلاسي بمقاومة قوات الغزو الإيطالية ولكن مقاومة الجيش الأثيوبي المنظمة ما لبثت أن سقطت واستمرت مقاومة الأهالي وحرب العصابات غير أن تلك المقاومة لم تجد نفعاً في إيقاف الغزو الإيطالي ففر هيلاسيلاسي الى

(1) Pankhurst, op. cit., P. 99.

(2) The World Almanac and book of facts for 1958, P. 352.

أوروبا طالبا معاونة عصبة الأمم التي قامت بفرض العقوبات الاقتصادية على إيطاليا .

مشكلة الحدود والحرب العالمية الثانية :

وبالرغم من المقاومة الأثيوبية للغزو الإيطالي وكذلك قرار عصبة الأمم الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٥ بفرض المقاطعة الاقتصادية على إيطاليا فانها استمرت في غزو أثيوبيا وفي أول مايو سنة ١٩٣٦ أعلن موسوليني إيقاف الحرب معها كما أعلن في ٥ مايو ضم أثيوبيا إلى إيطاليا (١) . وعلى هذا فان أثيوبيا خلال الاحتلال الإيطالي وضعت إداريا كجزء من اتحاد شرق إفريقيا الإيطالي (٢) . أما أراضي أوجادين فقد وضعت كجزء من الصومال الإيطالي وذلك بموجب قرار أول يونية سنة ١٩٣٦ (٣) . وبذلك يمكن القول أن مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا لم تظهر في تلك الفترة من احتلال إيطاليا للحبشة وذلك لوقوع المنطقة بأكملها تحت النفوذ الإيطالي .

ولكن أثيوبيا ما لبثت أن تحررت كنتيجة للحرب العالمية الثانية حيث بدأت قوات الامبراطورية البريطانية في سنة ١٩٤١ في غزو الصومال الإيطالي وتم لها احتلال الصومال بأكمله في فترة قصيرة . كما دخلت القوات البريطانية أثيوبيا وقامت بتحريرها (٤) . أما الصومال فقد باشرت ادارته الإدارة البريطانية للمناطق المحتلة .

(٥) «British Occupied Territories Administration O.T.A.»

وتفاوض الجانبان البريطاني والأثيوبي وبموجب الاتفاقية الموقعة في ٣١ يناير سنة ١٩٤٣ اعتبرت منطقة أوجادين جزءا منفصلا عن أثيوبيا وتشرف عليها إداريا رقابة عسكرية بريطانية (٦) وبموجب تجديد الاتفاقية

(1) Ibid., P. 141.

(2) U. N. Review, Sept. 1957, Vol. 4, No. 3, P. 2.

(3) Encyclopedia Britannica P. 969.

The Statesman's Year Book 1957, P. 1173.

(4) The World Almanac and book of Facts for 1958, P. 352.

(5) Encyclopedia Britannica P. 969.

(6) Pankhurst, op. cit., P. 151. المادة الخامسة من الاتفاقية

في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ استمر الاحتلال البريطاني لأوجادين ، وقد وضعت ادارة الاحتلال البريطاني أوجادين والصومال تحت ادارة واحدة وأصبحت تدار كأنها اقليم واحد . ولم يرد بهاتين المعاهدتين أى نص يؤكد خط حدود جديد بين المناطق الخاضعة للإدارة البريطانية والمناطق الخاضعة للإدارة الأثيوبية . ومن الجدير بالملاحظة أنه نتيجة لان منطقة الصومال (الايطالي) والصومال البريطاني والأثيوبى والكينى أديرت كلها - ولأول مرة منذ أواخر القرن ١٩ - بإدارة واحدة تقوم بها بريطانيا ممثلة ٩٠٪ من المناطق التى يعيش عليها الصوماليون - تبلورت فكرة اقامة « الصومال الكبير » ليضم الصوماليين المبعثرين بين ما يعرف بالصومالات الخمس . الأمر الذى اتخذ خطوة ايجابية في شكل مشروع يبين أمام مؤتمر وزراء الخارجية كبديل مطروح لمستقبل الصومال ، ولكنه فشل نتيجة رفض كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى خوفا من النفوذ البريطانى في المنطقة حيث اقترح المشروع أن يكون الصومال الكبير تحت الوصاية البريطانية ثم في ظل الكومنولث .

وفي سنة ١٩٤٧ عقدت معاهدة الصلح مع ايطاليا حيث تنازلت ايطاليا بموجبها (مادة ٢٣) عن كل حقها في ممتلكاتها في افريقيا ومن بينها الصومال وقد اتفق على أن يترك أمر التصرف النهائي في هذه الأقاليم لحكومات الدول الأربع الكبرى (١) . وفي حالة اخفاقها في الوصول الى اتفاق حول مصير هذه الأقاليم في مدى عام من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة (٢)، يرفع الأمر الى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاصدار توصية وقد وافقت الدول الأربع مقدما على قبول التوصية والعمل على تنفيذها .

ولما لم يستطع مجلس وزراء خارجية الدول الأربع الوصول الى اتفاق رفعت المسألة الى الجمعية العامة التى انتهت المداولات فيها الى اصدار القرار رقم ٢٨٩ (د ٤) في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ الذى أوصى بأن تصبح الصومال دولة مستقلة بعد ١٠ سنوات (٣) على أن توضع خلال تلك الفترة تحت الوصاية الدولية على أن تتولى ايطاليا الادارة (٤) .

(١) الاتحاد السوفيتى ، الولايات المتحدة ، فرنسا ، انجلترا .

(٢) ملحق رقم ١١ من معاهدة الصلح .

(3) The World Almanac and book of facts for 1958, P. 367.

(٤) يساعد السلطة القائمة بالإدارة مجلس استشارى مكون من كولمبيا ، مصر ، الفلبين (منذ فبراير سنة ١٩٥٨ حلت ج.م.ع. محل مصر في المجلس الاستشارى) .

وقامت الادارة البريطانية بنقل السلطة الى الادارة الايطالية المؤقتة وتحولت السلطة تماما الى ايطاليا في أول ابريل سنة ١٩٥٠ غير أنه كانت هناك نقطة خلاف هامة ورئيسية بين ايطاليا وانجلترا بشأن حدود الصومال وأثيوبيا ولما كان من المفروض أن تحدد تلك الحدود بموجب اتفاقية ثلاثية بين بريطانيا وأثيوبيا وإيطاليا فإن امتناع اثيوبيا عن التعاون أدى بانجلترا الى تحديد الحدود على افراد حتى تتمكن من نقل السلطة الى ايطاليا . ويلاحظ انها حددت الحدود تقريبا على نفس حدود معاهدة سنة ١٩٠٨ أى أعادت حدود الصومال الى ما كانت عليه قبل توغل ايطاليا في الأراضي الأثيوبية (١) عند وال وال سنة ١٩٣٤ ، وقد قبلت ايطاليا تلك الحدود المؤقتة بتحفظات تمكنها من إعادة النظر في تلك الحدود ، أما اثيوبيا فلم ترغب في الاعتراف بذلك الخط الادارى المؤقت الذى وضعته بريطانيا .

الأمم المتحدة وفشل الحل السلمى (٢) :

بوضع الصومال تحت الوصاية الدولية دولت مشكلة الحدود ودخلت الأمم المتحدة طرفا ثالثا في النزاع حول الحدود ولم يعد النزاع يقتصر على ايطاليا وأثيوبيا ، وقد لاقت مشكلة الحدود عناية كبرى من الأمم المتحدة ، ومع هذا فقد فشلت في حلها خلال العشر سنوات الخاصة بالوصاية .

ففى ديسمبر سنة ١٩٥٠ (٣) أوضحت الجمعية العامة في دورتها الخامسة بقرارها رقم ٣٩٢ (د ٥) أن تحديد الحدود بين الصومال وأثيوبيا يجب أن يتم عن طريق المفاوضات الثنائية بين ايطاليا وأثيوبيا وفي حالة فشل تلك المفاوضات يتدخل وسيط من الأمم المتحدة يعينه السكرتير العام للأمم المتحدة . واذا لم تأخذ الحكومتان بتوصيات الوسيط فيجب عليها اتخاذ الاجراءات اللازمة للتحكيم .

وفى مارس سنة ١٩٥١ (٤) فحص مجلس الوصاية في دورته الثامنة عرائض مقدمة من عدد من القبائل الصومالية يشكون فيها من الحدود

(١) اقليم أوجادين اعادته انجلترا لأثيوبيا سنة ١٩٤٨ .
(٢) انظر ولزيد من المعلومات : حورية توفيق مجاهد ، « الصومال في المحيط الدولى » ، مرجع سابق .

(3) Year Book of the U. N., 1950.

(4) Ibid., 1951.

المؤقتة التي قسمت جماعاتهم وقد أحال المجلس هذه العرائض الى الجمعية في ٣١ مارس سنة ١٩٥١ ، كما تلقى المجلس في دورته التاسعة عريضة مشابهة من أثيوبيا تشكو من تحرش ايطاليا بها وتشجيعها على تهريب الأسلحة عبر الحدود وتهيتها الأوضاع لاعادة التدخل في أثيوبيا وقام المجلس يبحث تلك الشكاوى وبين أن تلك الاتهامات لا أساس لها من الصحة . هذا وقد جاء في تقرير الادارة في نفس السنة أن الممارك قد تجددت على الحدود .

وقامت بعثة من الأمم المتحدة بزيارة الصومال في عام ١٩٥١ وتلقت تلك البعثة عدة شكاوى من الأهالي عن عدم تعيين الحدود النهائية بين الصومال وأثيوبيا حيث تفصل الحدود المؤقتة بين أهالي القبيلة الواحدة وآبارها التقليدية وأشارت البعثة الى قرار الجمعية العامة رقم ٣٩٢ (د ٥) وأوضحت أن التسوية يجب أن تتضمن حرية مرور الأشخاص والسلع والماشية وقد أحاط مندوب الادارة مجلس الوصاية علما في دورته الحادية عشرة في سنة ١٩٥٢ (١) باعادة العلاقات الدبلوماسية بين ايطاليا وأثيوبيا في فبراير سنة ١٩٥٢ وبيدء المحادثات بشأن الحدود وقد أعرب مجلس الوصاية عن أمله في أن تؤدي تلك المحادثات الى تسوية للمسألة .

وفي سنة ١٩٥٣ (٢) تكررت الشكاوى والعرائض بشأن الحدود المؤقتة والغارات المتعددة عبر الحدود في اقليم الوصاية وقرر مجلس الوصاية في دورته الثانية عشرة توصيته التي وافق عليها في دورته الحادية عشرة عن أمله في أن تؤدي المحادثات بين الحكومة الايطالية وأثيوبيا الى حل مرض . وقد أخبرت الادارة مجلس الوصاية بأن المحادثات بين الحكومة الايطالية وأثيوبيا لم تتعد المرحلة الاستطلاعية .

ولفتت السلطة القائمة بالادارة نظر مجلس الوصاية في سنة ١٩٥٤ الى خطورة الوضع الناتج عن الحدود المؤقتة وبينت أن نتيجة هذا الوضع هي افساد الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لسكان منطقة الحدود (٣) ، وأخطرت تلك السلطة المجلس بأنه ردا على الاقتراحات الايطالية بأن تعين

(1) Ibid., 1952.

(2) Ibid., 1953, P. 604.

(3) Ibid., 1956, P. 337.

كل حكومة ممثلين للمباحثات الأولية فان الحكومة الأثيوبية تقترح أن يعين كل طرف خبيرين لجمع المعلومات وتحديد المبادئ التي ستبذل في المفاوضات القادمة . وبالرغم من موافقة إيطاليا فان الحكومة الأثيوبية لم تتخذ أى خطوة تقدمية ، واتفقت آراء الكثيرين في المجلس على اتخاذ الاجراءات التي من شأنها الاقرار السريع للمشكلة ، وقد أيد المفاوضات المباشرة كل من ممثلي فرنسا والهند والاتحاد السوفيتي بالإضافة الى ممثل إيطاليا ، السلطة المشرفة على الإدارة ، بينما أيد آخرون مثل ممثلي نيوزيلندا وسوريا اتخاذ خطوات أخرى مثل الوساطة مثلاً أو التحكيم اذا لزم الأمر في حالة ما اذا لم تأت المفاوضات المباشرة بنتائج سريعة .

واتفق في النهاية على القرار رقم ١٠٠٠ (د ١٤) القائم على اقتراح هابيتي المعدل من استراليا والذي ووفق عليه بأغلبية ١١ صوتاً ضد ١ بامتناع واحد عن التصويت وينص على :

١ - لفت نظر الجمعية العامة الى ما وصل اليه المجلس من أن تعيين الحدود أمر بالغ الخطورة وخاصة نظراً لاقتراب عام ١٩٦٠ حيث يحصل الصومال على استقلاله وكذلك لاستمرار المصاعب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في منطقة الحدود المؤقتة الحالية .

٢ - مطالبة السكرتير العام بأن يطلب من الحكومتين الإبطالية والأثيوبية إخطاره قبل الدورة التاسعة للجمعية العامة بكل ما وصل اليه من نتائج عن مفاوضاتهما .

٤ - مطالبة السكرتير العام بأن يقدم للجمعية العامة في دورتها التاسعة ما لديه من بيانات عن تقدم المفاوضات والوضع في منطقة الحدود .

وقد جاء تقرير السكرتير العام الى الجمعية في دورتها التاسعة في سنة ١٩٥٤ (١) متضمناً مذكرة من الحكومة الإيطالية عن المفاوضات مع الحكومة الأثيوبية وكتاباً من ممثل أثيوبيا الدائم يوضح فيه الموقف الأثيوبي والمعلومات الواردة من المجلس الاستشاري .

(1) Year book of the UN 1954 P. 393.

وأوضحت المذكرة الإيطالية أن المفاوضات المباشرة التي أوصت بها الجمعية العامة في ديسمبر سنة ١٩٥٠ لم يكن من الممكن بدؤها قبل إعادة العلاقات الدبلوماسية بين إيطاليا وأثيوبيا في فبراير سنة ١٩٥٢ ، ومنذ ذلك التاريخ اتخذت عدة خطوات ناجحة من جانب الحكومة الإيطالية لبدء المحادثات الثنائية التي أوصت بها الجمعية ولكنها لم تصل الى أى نتيجة .

أما كتاب ممثل أثيوبيا فقد بين أن أسباب التعطيل لا ترجع الى أثيوبيا بل الى السلطة القائمة بالادارة حيث رفضت أن تقر الحدود الادارية القائمة التي عملت الحكومة الاثيوبية على المحافظة عليها كحد حقيقي وانه بمجرد ان تشير السلطة القائمة بالادارة الى استعدادها في اتخاذ الخط الموافق عليه في مجلس الوصاية سنة ١٩٥٠ كحد يتفق عليه فان الحكومة الاثيوبية يمكنها الوصول في الحال لتدبير التفاصيل الفنية للتحديد وفق ما أوصت به الجمعية العامة سنة ١٩٥٠ .

ومن البيانات التي قدمها المجلس الاستشاري تقرير ممثل مصر (١) عن رحلته حول الحدود يدعو فيه ويكرر الحاجة الملحة للتحديد النهائي ويبين أنه تلقى العديد من الشكاوى من الأهالي عن الحدود المؤقتة لفصلها بين أهالي القبيلة الواحدة ومراعيها وآبارها التقليدية .

وفي الدورة التاسعة للجمعية استحث الكثيرون سرعة تحديد الحدود وان لم تتفق الآراء على أفضل الطرق نحو الحل النهائي كما أقر ممثلا أثيوبيا وإيطاليا الحاجة الى المفاوضات المباشرة التي لا يعتبر انها قد فشلت وان كانا قد اختلفا على أساس المفاوضات من أجل تحديد الحدود النهائية : ففي الوقت الذي بين فيه ممثل أثيوبيا أن حكومته ستوافق على تحديد الحدود القائمة كما وافق عليها مجلس الوصاية سنة ١٩٥٠ بمجرد موافقة السلطة القائمة بالادارة عليها ، أوضح ممثل إيطاليا أنه من الخطأ الاستناد على الخط الذي وضعتة المملكة المتحدة والذي وافق عليه المجلس سنة ١٩٥٠ حيث أنه قد حدد من جانب واحد الا وهو سلطة الاحتلال العسكري حتى لا يتعطل تنفيذ الاتفاقية .

(١) باعتبارها عضوا في المجلس الاستشاري .

وقد قامت مناقشات عديدة بشأن الحدود رفض أثناءها كثير من الممثلين وضع قيد زمني للمفاوضات وبينوا أن هذا القيد سيؤدي الى تعقيد الأمور وتمكنوا في النهاية من الوصول الى القرار رقم ٨٥٤ (د ٩) في ديسمبر سنة ١٩٥٤ الذي ووفق عليه في مجموعه بأغلبية ٢٦ : لا شيء وامتناع ٣٠ عن التصويت .

ويتلخص القرار رقم ٨٥٤ فيما يأتي :

أن الجمعية العامة :

١ - تلاحظ بقلق عدم الوصول الى أى تقدم في المفاوضات المباشرة بين حكومتى أثيوبيا وإيطاليا حول تعيين الحدود بين اقليم الصومال الموضوع تحت الوصاية تحت ادارة إيطاليا وبين أثيوبيا .

٢ - تحث حكومتى أثيوبيا وإيطاليا على أن تبذل كل منهما ما في وسعها للوصول الى تسوية نهائية لمشكلة الحدود بالمفاوضات المباشرة .

٣ - توصي الحكومتان بأنه في حالة فشل المفاوضات المباشرة في الوصول الى أية نتائج في موعد لا يتجاوز يوليو سنة ١٩٥٥ أن تلجأ الى الوساطة أو التحكيم وفقا لقرار الجمعية رقم ٣٩٢ (د ٥) في سنة ١٩٥٠ .

وقد احتلت مسألة التحديد النهائي للحدود بين الصومال وأثيوبيا اهتماما كبيرا خلال عام ١٩٥٥ وقد ظهر هذا في كل من مجلس الوصاية والجمعية العامة .

فعندما ناقش مجلس الوصاية الاحوال في الاقليم في دورته السادسة عشر اتخذ القرار رقم ١٢٥٧ (د ١٦) في ٢١ يوليو سنة ١٩٥٥ القائم على المشروع السورى والمعدل بواسطة الولايات المتحدة . وقد ووفق على القرار بأغلبية ١٧ ضد لا شيء وامتناع ٣٩ عن التصويت .

ويتلخص القرار رقم ١٢٥٧ فيما يأتي (١) :

أن مجلس الوصاية بعد أن لاحظ عدم وصول المفاوضات الى نتائج جوهرية :

(1) Year Book of the U. N., 1955 P. 324.

١ - يؤكد الأمل في أن تصل المفاوضات المباشرة الى النتائج القوية التي عبر عنها قرار الجمعية العامة رقم ٨٥٤ (٩ د) •

٢ - يوصى السلطة القائمة بالادارة في حالة فشل المفاوضات المباشرة بالاستفادة من اجراءات الوساطة التي سبق أن تضمنتها قرارات الجمعية العمومية رقم ٣٩٢ (٥ د) ، ٨٥٤ (٩ د) •

وفي الجمعية العامة في جلستها العاشرة استمعت اللجنة الرابعة الى آراء ممثلي أثيوبيا وايطاليا التي توضح الرغبة في الوصول الى مفاوضات قريبة للمسألة واتخذت الجمعية القرار رقم ٩٤٧ (١٠ د) وقد ووفق على القرار في مجموعه ب ٤٥ صوتا ضد ١ بامتناع ١٣ صوتا •

ويتلخص القرار رقم ٩٤٧ (١٠ د) فيما يأتي (١) :

أن الجمعية العامة :

١ - تلاحظ تشجيع وجهات النظر التي عبر عنها ممثلو أثيوبيا وايطاليا والتقدم الذي ظهر في المناقشات بين ممثلي الحكومتين •

٢ - توضح الثقة في الأغراض الطيبة للحكومتين بأن تتبع مفاوضات مباشرة حتى تتسنى تسوية مشكلة الحدود باعتبارها أمرا هاما •

٣ - توصي بأنه يجب أن تسهل المفاوضات المباشرة الجارية حتى يمكن للمسألة أن تسوى في أقرب وقت ممكن •

٤ - تلتزم من الحكومتين أن تقدما تقريرا عن سير المفاوضات الى الجمعية في دورة انعقادها الحادية عشرة •

وقد أبلغت السلطة القائمة بالادارة مجلس الوصاية عام ١٩٥٦ (٢) بأن وفدا ايطاليا مكونا من ٣ مفاوضين صوماليين مدنيين قد بدأوا المفاوضات المباشرة مع الحكومة الأثيوبية في أديس أبابا في أول مارس سنة ١٩٥٥ ولكنها توقفت حتى يتم للوفد الايطالى الاتصال بحكومته :

(1) Ibid., P. 326.

(2) Year Book of the U. N. 1956, P. 344-5.

وقد كرر المجلس رغبته في أن تكرر الحكومتان جهودهما للوصول الى حل للمشكلة قبل سنة ١٩٦٠ .

وقد قدمت حكومتا أثيوبيا وإيطاليا تفاصيل سير المفاوضات الى الجمعية العامة في دورتها الحادية عشرة سنة ١٩٥٦ وأوضحتا فيها أن المفاوضات قد عنيت الى حد كبير بالجزء الشمالي من الحدود ووفق أخيرا على اتخاذ الاتفاقية الإيطالية الأثيوبية (١٦ مايو سنة ١٩٥٨) كأساس للمفاوضات ولكن جد خلاف حول تفسير تلك الاتفاقية مما أدى الى تأجيل المفاوضات الى ما بعد نهاية الدورة الحادية عشرة للجمعية .

وفي الجمعية العامة أكد رئيس الجمعية التشريعية الصومالية أمام اللجنة الرابعة الحاجة الى الوصول الى حل سريع ورأى أن المفاوضات قد فشلت فمن الواجب مطالبة الجمعية العامة بتعيين وسيط . وقد أيد كثيرون هذا الاتجاه ولكن الرأي العام في الجمعية كان يؤيد الاستمرار في المفاوضات المباشرة على الأقل لبعض الوقت .

وأصدرت الجمعية العامة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٧ قرارها رقم ١٠٦٨ القائم على مشروع قرار قدم من بورما وسيلان واليونان وأندونيسيا وليبيريا والسودان ووفق عليه بأغلبية الأصوات مقابل لا شيء وامتناع ٣ عن التصويت .

ويتلخص القرار رقم ١٠٦٨ فيما يأتي :

أن الجمعية العامة :

١ - توصي بأن تستمر حكومتا إيطاليا وأثيوبيا في المفاوضات على الحدود بأكملها بين اقليم الوصاية الموضوع تحت الادارة الإيطالية بما فيها الأجزاء التي لم تناقش بعد وأن توافي الجمعية العامة بتطورات مفاوضاتها في دورتها الثانية عشرة .

٢ - توضح أنه في حالة فشل المفاوضات في الوصول الى نتائج ملموسة عند بداية الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة يكون من الضروري لحكومتى أثيوبيا وإيطاليا - تحقيقا للمصالح في الوصول الى حل نهائي للمسألة قبل استقلال الصومال - أن تقبلا اجراء الوساطة أو التحكيم

المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة رقم ٣٩٢ (د ٥) في ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

وقامت لجنة من الأمم المتحدة بزيارة إقليم الصومال في سنة ١٩٥٧ (١) وناقشت تلك اللجنة مسألة البت السريع في تعيين الحدود بين الصومال وأثيوبيا . وقد أكد رئيس وزارة الحكومة الصومالية (عبد الله عيسى محمود) الحاجة الى اقرار مشكلة الحدود قبل سنة ١٩٦٠ حيث يحصل الصومال على استقلاله اذ أن الصومال يرغب في أن تقوم العلاقات بينه وبين أثيوبيا على أساس الصداقة وحسن الجوار ، وابقاء مشكلة الحدود دون حل حتى يحصل الصومال على استقلاله سيكون حجر عثرة في سبيل الوصول الى علاقات طيبة وحسن جوار مع اثيوبيا . وقد أشارت لجنة الزيارة أن أحسن الأوضاع هو المحافظة على حرية الحركة للأشخاص والمأشية في منطقة الحدود . كما أشارت الى ضرورة تشديد الجهود للوصول الى الحل العملي لمشكلة الحدود .

وتتلخص أهم نقاط الخلاف الذي قام بين الطرفين اثناء المفاوضات (٢):

في أن الوفد الايطالي طالب في بادئ الأمر باتخاذ خط الحدود الذي كان قائما قبل سنة ١٩٣٥ أساسا للمفاوضات . ولما اعترض الوفد الاثيوبي على هذا الرأي بأن خط الحدود هذا مخالف لاتفاقية سنة ١٩٠٨ المعقودة بين الطرفين ، اتفق الطرفان على اتخاذ اتفاقية سنة ١٩٠٨ أساسا للمفاوضات وبدءا ببحث المادة ٤ من هذه الاتفاقية وهي الخاصة بالجزء الشمالي من الحدود المختلف عليه ، ولما كانت هذه المادة تستند الى خط الحدود الذي اتفق عليه سنة ١٨٩٧ بموجب اتفاقية منليك ، فقد ابرز الوفد الايطالي نص المذكرة الرسمية التي قدمتها الحكومة الاثيوبية الى عصبة الأمم في نهاية سنة ١٩٣٤ والتي ذكرت فيها ان الحدود ، وفقا لاتفاقية منليك هي : خط مواز لساحل الصومال الواقع على المحيط الهندي ، وعلى بعد ١٨٠ ميلا الى الداخل ، أى عند خط الطول ٤٧ وخط عرض ٨ (وليس عند خط الطول ٤٨ والعرض ٨ على ما هو الحال في خط الحدود المؤقتة) .

(1) U. N. Review Feb. 1958 Vol. 4 No. 8 P. 34.

(٢) انظر ولمزيد من المعلومات : حورية توفيق مجاهد ، الصومال في المحيط الدولي ، مرجع سابق ص ١٨٩ .

وقد طالب الوفد الايطالى بأن يراعى عند تطبيق هذا الاتفاق ما تنص عليه المادة الرابعة نفسها ، وهو أن تكون تبعية قبائل الاوجادين لاثيوبيا وتبعية القبائل التى تنسب الى الساحل للصومال . وقد رفض الوفد الاثيوبى الموافقة على هذا التفسير لمذكرة اثيوبيا ، وادعى أن حكومته قدمتها تحت ضغط الجيوش الفاشية التى كانت تتوغل داخل اراضيها فى ذلك الوقت .

وانتهت المباحثات بتمسك كل طرف بوجهة نظره دون الوصول الى حل يوفق بينهما .

وفى اجتماع الجمعية العامة فى ديسمبر سنة ١٩٥٧ اتخذت خطوة هامة نحو حل مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا فقد أوصت الجمعية بالالتجاء الى التحكيم لتعيين الحدود (١) بعد أن تأكدت الجمعية من أن المفاوضات المباشرة بين أثيوبيا وايطاليا لم تصل الى نتيجة . وحتى النجاح القليل الذى تمكنت المفاوضات من الوصول اليه لم يحل بعض الخلاف بين الطرفين ، على الرغم من أن من مصلحة كل من أثيوبيا والصومال حل المشكلة قبل سنة ١٩٦٠ . ولما كانت الخطوة التالية التى يجب أن تتبع وفقا لقرار الجمعية رقم ٣٩٢ (د ٥) هى الوساطة ، ولما كانت تلك الخطوة غير مقبولة من جانب أثيوبيا فقد قررت الجمعية العامة الالتجاء الى التحكيم وذلك بناء على مشروع قرار تقدمت به كل من سيلان واليونان وأندونيسيا وليبيريا والسودان وأنجلترا والولايات المتحدة . وقد ووفق على القرار رقم ١٢١٣ (د ١٢) بالاجماع (٢) .

ويتلخص القرار رقم ١٢١٣ فيما يأتى (٣) :

أن الجمعية العامة بعد أن لاحظت خطورة الأمر :

١ - تعبر عن الرأى القائل بأن الحل النهائى يمكن أن يتم سريعا عن طريق التحكيم .

(1) The Department of State : Bulletin, Jan. 27, 1958, P. 150-152
(2) Year Book of the U. N. 1957, P. 335.
(3) Ibid., P. 335.

٢ - توصى الأطراف بأن تقيم خلال ثلاثة أشهر إذا أمكن ، محكمة تحكيم تتكون من ٣ قضاة ، واحد تعيينه إثيوبيا وآخر إيطاليا والثالث بموجب اتفاق بين القضاة المعيّنين وفي حالة فشل الاتفاق بينهما يعين بواسطة جلالة ملك النرويج لتحديد الحدود طبقا للنهج الذى ستوافق عليه الحكومتان فى اللجنة التى ستتشكلها من ممثل عن كل منها بمعاونة شخص ثالث يعين بموجب اتفاق بينهما .

٣ - توصى حكومات إثيوبيا وإيطاليا بأن ترسل تقريراً الى الجمعية العامة فى دورتها الثالثة عشر ، عن الخطوات التى اتخذتها لتحقيق القرار الحالى (١) .

هذا وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة آخر قرار لها فى شأن مشكلة الحدود (٢) فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨ حيث صدر هذا القرار بالاجماع . ويتضمن هذا القرار ما يلى :

أن الجمعية العامة بعد أن تبينت عدم وصول الحكومتين الإثيوبية والإيطالية الى أى تقدم فى تطبيق القرار رقم ١٢١٣ (د ١٢) وبعد أن لاحظت خطورة الأمر :

١ - تعيد تأكيد قرارها رقم ١٢١٣ (١٢) فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧ .

٢ - تخطر الأطراف مرة أخرى بأن تضاعف جهودها لتنفيذ ما ورد فى القرار رقم ١٢١٣ (١٢) .

٣ - توصى الحكومتين باختيار شخص مستقل خلال ٣ أشهر وإذا لم ينجح مثل هذا الاتفاق فيطلب من جلالة ملك النرويج تعيين هذا الشخص .

٤ - توصى حكومتى إثيوبيا وإيطاليا بأن تخطر الجمعية العامة فى دورتها الرابعة عشر عن الاجراءات المتخذة بواسطتهما لتحقيق القرار الحالى .

(1) Rapport du Gouvernement Italien 1957, P. 12.

(2) Round up of the Thirteenth regular session of the General Assembly 16 Sept. 1958. to 13 Dec. 1958 P. 39.

وتمشيا مع المادة الثالثة من هذا القرار ، قام ملك النرويج بتعيين مستر تريجنفى لى - وكان أول أمين عام للأمم المتحدة - ليكون الشخص المستقل ويعنى به مفاوض يتمتع بالحيادة والاستقلال الذى يعاون مثلى ايطاليا واثيوبيا فى الوصول الى اتفاق التحكيم . ولكنه فشل فى التقريب بين الطرفين فى الوصول الى اتفاق عام . وعليه فقد فشلت اثيوبيا وايطاليا بالرغم من محاولات مستر تريجنفى لى المستقل فى الاتفاق على أسس التحكيم وهى الوسيلة الاخيرة لحل مشكلة الحدود بينهما . وكان موضع الخلاف الاساسى هو انه فى الوقت الذى رأت فيه اثيوبيا أن المشكلة القائمة لاتفاقية الوصاية ووفقا لقرار الجمعية العامة رقم ٣٩٢ (٥) ليست مشكلة اعادة النظر فى شأن الحدود أو تخطيط حدود جديدة ، بل هى مشكلة وضع الاجراءات اللازمة لتعيين الحدود القائمة على الطبيعة ، تلك الحدود التى حددت بموجب اتفاق دولى ، رأت ايطاليا ان موضوع النزاع هو المشكلة العامة للحدود لا مجرد الخلافات الناشئة عن المفاوضات الثنائية وأن هذا هو الموضوع الذى يجب أن يقدم الى محكمة التحكيم . وفى الوقت الذى أكدت فيه أثيوبيا رأيها أن كلا من ايطاليا واثيوبيا قد اعترفتا باتفاقية سنة ١٩٠٨ باعتبار انها منذ أكثر من ٥٠ عاما الاتفاقية الدولية الوحيدة الصالحة التى تحكم الحدود موضع الخلاف رأت ايطاليا أن موافقتها على اتخاذ تلك الاتفاقية اساسا للمفاوضات بشأن تسوية المشكلة خلال السنتين التى دارت فيهما المناقشات يمكن تجاهلها وهى لا تعتبر ملزمة ما دامت هذه المفاوضات لم تصل الى تسوية نهائية بل انتقلت الى مرحلة جديدة هى التحكيم ، وأن عمل المحكمة يجب الا يقتصر على حل الخلافات الناتجة عن المفاوضات الثنائية التى لم تصل الى نهاية عملية أو الى اتفاقية رسمية . بل عليها أيضا أن تفحص الوضع العام بما يتضمن من مصالح ورفاهية الاهالى ومبادئ الأمم المتحدة للوصول الى تسوية نهائية وعادلة منصفة وودية للمسألة .

كما انه فى الوقت الذى رأت فيه اثيوبيا أن النظر الى الموضوع على أنه مشكلة عامة للحدود ، وأن المحكمة تفصل فى المشكلة باعتبارها مشرعا ، تعتبر محاولة من الحكومة الايطالية لتحويل محكمة التحكيم الى هيئة تشريعية ، وان عمل المحكمة يجب أن يقتصر على تفسير المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من اتفاقية سنة ١٩٠٨ ، وعلى المحكمة عند التفسير أن تطبق

اجراءات قانونية ، رأت إيطاليا أن حصر عمل المحكمة في التفسير القانوني للاتفاقية لا يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة السابق الإشارة إليها ، فيجب اعطاء المحكمين حرية أكبر للوصول الى التسوية فهذه الحرية هي اللازمة للوصول الى التسوية النهائية . وأن الالتجاء الى التحكيم بسبب خطورة الأمر - مع تخطي الوساطة - لا يعنى موافقة الحكومتين الايطالية والاثيوبية على أن المحكمة قد عهد اليها فقط بتلك السلطات المحددة طبقا لرأى الحكومة الاثيوبية .

هذا ولقد اخطر المجلس الاستشارى مجلس الوصاية بأن المشكلة ما زالت مستمرة وانها ستظل قائمة بعد الاستقلال ، وانه الى أن يتم الحل النهائي فان الخط الادارى المؤقت سيظل مقبولا من الطرفين .

اما العوامل التى عاقت حل مشكلة الحدود قبل استقلال الصومال فتتلخص فيما ياتى (١) :

أولا : أن أثيوبيا - وهى أحد طرفى النزاع - ترى من مصلحتها ألا تحل المشكلة لأنها كانت تعتبر الصومال جزءا من أراضيها وتسمى لضمه اليها فلما تقرر استقلاله بموجب قرار الأمم المتحدة خضعت للأمر الواقع وعملت على أن تستفيد منه بمحاولة تحقيق مصالحها عن طريق المناذاة بربط الصومال المستقل اليها بمعاهدات تجعل لها شبه حماية على الصومال ، ووسيلتها لهذا هى اتباع سياسة الضغط عن طريق الحدود ، وهى لن تتمكن من تنفيذ سياستها هذه فى ظل نظام الوصاية القائم . وعلى هذا فمن مصلحتها أن تبقى مشكلة الحدود دون حل حتى يحصل الصومال على استقلاله وترفع عنه الوصاية لتستطيع حينئذ أن تكيف العلاقة معه وفق ما تراه فى صالحها وترغمه على الارتباط معها والسير فى فلكها . ويساعدها على ذلك كون الصومال دولة ناشئة وفى طور التكوين ، لا تزيد مساحتها عن نصف مساحة أثيوبيا كما يبلغ سكانها ١/٣ من مجموع

(١) انظر : حورية توفيق مجاهد ، « الصومال فى المحيط الدولى » ، مرجع سابق ص ٩٩ - ١٠٠ .

سكان أثيوبيا وكل ذلك يجعل تلك الدولة الصغرى لا تستطيع الصمود أمام مناوشات دولة كبرى مستقرة نسبيا كأثيوبيا (١) .

ثانيا : أن أقليم أوجادين المتنازع عليه والذي تحاول كل من أثيوبيا والصومال أن تضمه الى أراضيها وتدخله في حدودها ، كان ينتظر أن يكون غنيا بموارده البترولية وكانت تقوم بالتنقيب فيه منذ أواخر الخمسينات شركات بترول عالمية (٢) - وإذا ثبت وجود البترول فيه فإن الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية يكون من مصلحتها أن تعمل على ضمه الى أى من الدولتين التى تعطىها امتيازات أكثر في المنطقة - ولهذا فإن من مصلحة تلك الدول الكبرى أيضا ترك المشكلة معلقة الى حين استقلال الصومال حتى تتبين موقفه تجاهها وعلى ضوء هذا الموقف تعمل على ضم أوجادين الى أى من أثيوبيا أو الصومال وفقا لمصالحها .

ثالثا : ان الدول الكبرى من سياستها الدائمة ان تترك ثغرة تستطيع عن طريقها التدخل في شئون الدول حديثة الاستقلال ، ووسيلتها الى هذا في الصومال هى مشكلة الحدود ، تلك المشكلة التى طال أمد النزاع فيها دون التوصل الى حل حاسم يصون كيان الاقليم عند تمتعه بالاستقلال ، ويسهم في العلاقات الودية بين الدول المتجاورة .

هذا وقيام جمهورية الصومال في أول يوليو ١٩٦٠ - والمكونة من الصومال الإيطالى الذى أعلن استقلاله في ذلك اليوم واندماجه مع الصومال البريطانى الذى استقل قبله بأيام في ٢٦ يونيو - أصبحت الدولة المستقلة الوليدة وريثة للمشكلة الخاصة بالحدود مع أثيوبيا على وجه الخصوص بما لها من ثقل خاص ، تلك المشكلة التى استعصى حلها لأكثر من ٦٠ عاما كما سبق توضيحه . فحقيقة الأمر أن الصومال بالاستقلال

(١) تبلغ مساحة الصومال ١٩٤ ألف كم^٢ وبلغ عدد سكانه ٣٦٣٥٠٠ نسمة ، بينما تبلغ مساحة أثيوبيا ٣٩٥ ألف كم^٢ وبلغ عدد سكانها ١٨٠٠٠٠٠ نسمة (حسب آخر تقدير رسمى قبل استقلال الصومال) .

(٢) تقوم بالتنقيب في أوجادين شركة Sinclar الامريكية و ACIP الإيطالية كما تقدمت ١٩٥٨ شركة دانمركية للبحث عن البترول في المنطقة ذاتها .

ورث أساسا مشكلة تفجرت من قبل وقابلة للتفجر المستمر وتتمثل في أنه لا توجد حدود دولية بينه وبين أثيوبيا فكل ما هو موجود هو خط إداري مؤقت وفقا لاتفاقية ١٩٠٨ ، وحتى هذا الخط فانه كما أوضحنا كان موضع خلاف دائم .

فضلا عن أن استقلال الصومال ليضم الجزئين الأساسيين من الصومال الكبير مثل بالنسبة للصوماليين الخطوة الأساسية على طريق تحقيق القومية الكلية في المنطقة . واعتبرت الصومال الوليدة نفسها العامل الرائد في تحقيق ذلك . الأمر الذي لا يمكن تفهم مشكلة الحدود في المنطقة الا على ضوءه .

المبحث الثاني : مواقف الصومال وأثيوبيا من المشكلة :

وليس الهدف من هذا البحث الخوض في تحليله تطور المشكلة منذ استقلال الصومال ولكن تحليل مواقف الدول أطراف النزاع وكيفية مجابهتها للمشكلة - وكذلك رد فعل المشكلة - في العالم الخارجى وموقف منظمة الوحدة الافريقية منها :

اولا : طبيعة الحدود كاساس للمشكلة : الوحدة القومية في مواجهة الوحدة الاقليمية :

قامت السياسة الصومالية أساسا على انكار الحدود القائمة عند الاستقلال أى رفض الأمر الواقع مطالبة باعادة النظر في الحدود المصطنعة التى قسمت الصوماليين في منطقة القرن الافريقى وجعلها متمشية مع اعتبارات العوامل البشرية والاقتصادية ورغبة الصوماليين أنفسهم في الوحدة ومع الوضع الفريد الذى للصوماليين في افريقيا جنوب الصحراء من حيث التجانس البشرى^(١) . فالصوماليون في منطقة القرن الافريقى يؤلفون أمة توافرت لها جميع المقومات الموضوعية من وحدة اللغة والدين والتقاليد والعنصر والتاريخ ولكن جمهورية الصومال في وضعها الحالى تضم ثلثي الصوماليين أما الباقون فموزعون عبر الحدود في كل من أثيوبيا وكينيا وجيبوتى ومن ثم أصبحوا أقليات مشتتة في كل هذه الأقطار . وترى

(١) انظر : د. حورية توفيق مجاهد ، « مشكلة الحدود الصومالية » ، مرجع سابق ص ٣ - ٥ .

الصومال - ان الاقتصاد الرعوى في منطقة القرن الافريقى اقتصاد متكامل وسكانه رحل من هنا لا يعترفون بالحدود السياسية المصطنعة بل يتخطونها على مدار السنة طلبا للمرعى (١) ، وتؤكد الصومال أن سكانها وصلوا الى غالبية هذه المناطق منذ نحو ٢٠٠ عام ، لهذه الاعتبارات جميعا يجب أن تتحد المناطق التى يعيش فيها الصوماليون ليكونوا الصومال الكبير . وقد اوردت الصومال هذا الهدف القومى فى دستورها الأول عام ١٩٦٠ (مادة ٦ فقرة ٤) (٢) بل ان العلم الصومالى نفسه يرمز لهذا الهدف (حيث تتوسطه نجمة خماسية يرمز كل رأس منها لأحد أقسام الصومال الخمس) . وأن كان مفهوم الصومال الكبير من الناحية الرسمية قد أخذ بعدا جديدا عبر عنه فى الدستور الجديد فى أغسطس ١٩٧٩ (مادة ١٦) (٣) . وقد تميزت السياسة الجديدة بتخلى الصومال عن المطالبة بمطالاب اقليمية أو بتعديل مباشر للحدود ، وان كانت الحكومة الصومالية مستمرة فى تأييد الصوماليين عبر الحدود فى كينيا وأثيوبيا فى المطالبة بحق تقرير المصير .

هذا وتؤيد « جبهة تحرير الصومال الغربى » ، التى انشئت فى مقديشو فى يونيو عام ١٩٦٠ ، الحل السلمى القائم على مبدأ حق تقرير المصير ، وتتبنى تماما وجهة نظر الصومال فى ذلك ، بحيث تتحقق المطالاب الاقليمية من خلالها فى النهاية (٤) .

(١) اكد نفس المعنى بيفن فى مشروعه عن الصومال الكبير ، حيث اوضح ان الحدود الموجودة تفصل بين القبائل ومراعيها وأنه يجب أن تتحد المنطقة وتتخطى الحدود المصطنعة حتى يمكن أن يكون لها كيان اقتصادى كما اكدته رئيس الصومال فى اديس ابابا ١٩٦٣ ضمن خطابه عن مقومات الامة الصومالية وخصوصية وضع الصومال فى افريقيا من حيث توافر كافة الشروط الموضوعية والذاتية للدولة القومية ، موضحا ان الحدود الموجودة تفصل بطولها القبائل عن مراعيها وآبارها التقليدية .

(٢) تنص الفقرة الرابعة من المادة السادسة على أن « تؤيد الجمهورية الصومالية بالطرق القانونية والسلمية تحقيق وحدة الاراضى الصومالية » . (٣) تنص المادة ١٦ على أن « تدعم جمهورية الصومال تحرير الاراضى الصومالية المحتلة فقط بالوسائل الشرعية والسلمية » .

(٤) لمزيد من المعلومات عن المنظمة : انظر : « جبهة تحرير الصومال الغربى : البرنامج السياسى العام » ، المقر الرئيسى ، مقديشو ، د.ت.

أما إثيوبيا فهي تؤكد على ضرورة تطبيق سياسة الأمر الواقع وتتقبل الحدود القائمة بدعوى أنها حدود دائمة يجب تثبيتها • فهي اذن ترفض أساسا السياسة الصومالية تجاه الحدود ، اذ ترى ان إعادة النظر في الحدود من شأنه أن يصدع كيائها نظرا الى أنها مكونة من اخلاط متباينة لغويا ودينيا خلافا للتجانس البشرى الذى تنفرد به الصومال كما أن أى مساس بالحدود القائمة قد يعتبر سابقة انفصالية تحتذى الجماعات الأخرى بها •

وترفض إثيوبيا السند التاريخي الذى تدعم به الصومال مطالبتها الاقليمية فاثيوبيا تؤكد ان هذه المناطق اثيوبية بل ان الصومال نفسها كانت تحت سيطرة اثيوبيا فى وقت ما ولكنها رغم ذلك فليس لها مطالب اقليمية قبل الصومال وترضى بالوضع القائم (١) •

نخلص من ذلك انه بينما ترى الصومال أن أساس الدولة هو التميز القومى وان اصطناع الحدود هو أساس المشكلة وحلها لن يكون الا جذريا عن طريق إعادة النظر سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة ترى اثيوبيا أن أساس الدولة هو الوحدة الاقليمية وان لب المشكلة هو انكار الصومال للحدود القائمة والمحافظة على الوحدة الاقليمية لجاراتها •

ثانيا : مبدأ حق تقرير المصير :

تعتبر الصومال ان الصوماليين الذين يعيشون عبر الحدود المصطنعة التى فرضت عليهم فرضا ، لهم الحق شرعا فى تقرير مصيرهم مستندة فى هذا الى القانون الدولى ومبادئ منظمة الأمم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان من حيث أنه تقرير فيما تؤكد الصومال له معنى واحد هو حق الشعوب المحكومة قسرا فى تقرير مستقبلها السياسى • وهى تعتبر ان الصوماليين عبر الحدود ما زالوا خاضعين لحكم الاستعمار اذ لا فرق بين استعمار أجنبى أو استعمار أفريقى فكل سلطة أجنبية تفرض على السكان دون أخذ رأيهم أو موافقتهم هى استعمار صريح • فالمسألة الاساسية ليست مسألة حدود ولكنها مسألة استعمار • وتؤكد ان الثورة فى المناطق المتنازع عليها صادرة عن الصوماليين أنفسهم ونابعة من رغبتهم

Hoskyns op. cit., PP. 34-9.

(١) انظر :

في الوحدة مع الصومال الأم ، الأمر الذي يؤكد نفسه في استمرار الكفاح المسلح في منطقة الصومال الغربي رغم استمرار القهر كما اتضح أيضا جليا في استفتاء ١٩٦٣ في الاقليم الشمالي لكينيا الذي يتركز فيه الصوماليون أمام لجنة التحري البريطانية إذ أيد أكثر من ٨٠٪ من كل سكان هذا الاقليم الاتحاد مع الصومال على أية صورة . وترى الصومال ان حل المشكلة لا يكون الا جذريا عن طريق تطبيق حق تقرير المصير مؤكدة ان ممارسة هذا الحق ستسفر بالضرورة عن الاندماج مع الصومال وتحقيق الصومال الكبير . ويلاحظ ان الرأي العام في الصومال يؤيد باصرار وتصميم حق تقرير المصير للصوماليين عبر الحدود وخلف الوحدة القومية ويناهض أى محاولة من قبل الحكومة ترمى الى المساومة في تسوية المشكلة ، ويرى أن الحكومة التي لاتتخذ موقفا متشددا مصيرها الى السقوط لا محالة . الامر الذي اتضح بالفعل من اتباع الرئيس السابق الدكتور عبد الرشيد شار مركي بعد وصوله للحكم في يونيو ١٩٦٧ لسياسة اكثر مرونة قائمة على المصالحة بشأن الخلاف على الحدود والتي اتضحت من عقد اتفاق اروشا مع كينيا في سنة ١٩٦٧ والمهادنة مع اثيوبيا الأمر الذي انتهى بمقتل الرئيس السابق شارمركي ومجيء الرئيس سياد بري ليعود لسياسة الدولة السابقة .

أما اثيوبيا فترفض رفضا حاسما فكرة تقرير المصير للصوماليين على أساس انها تهديد مباشر لكيانها ، وتؤكد أنها وان كانت تؤيد حق تقرير المصير بالنسبة الى الشعوب التي لم تصل بعد الى الاستقلال من الحكم الأجنبي ، الا أن هذا الحق لا يجوز أن يمارس في دول مستقلة كاثيوبيا وهي دولة مستقلة منذ ما قبل الميلاد (١) . وعليه فسياستها قائمة على المحافظة على الوحدة الاقليمية مع المحافظة على جميع المواطنين داخل الحدود القائمة سواء كانوا صوماليين أو غير صوماليين والاصرار على « عدم التفريط في بوصة من أراضيها » .

ثالثا : الالتزامات والآثار المترتبة على حق تقرير المصير :

اعتبرت الصومال ان واجبا القومى يقتضيها مساعدة الصوماليين عبر الحدود بالتأييد المادى والمعنوى . وعليه فقد قامت بدعم « جبهة تحرير

(١) اثيوبيا لم تفقد استقلالها الا لمدة ٥ سنوات من ١٩٣٦ الى ١٩٤١ على يد القوات الفاشية الإيطالية وقد حررت على يد القوات البريطانية .

الصومال الغربى « فى الكفاح المسلح (١) لتحرير الصومال الغربى الذى فجرته فى ١٦ يونيو ١٩٦٣ ، والتى اعادت تنظيم صفوفها فى ١٩٧٦ . واستطاعت فى سنة ١٩٧٧ أن تحرر نحو ٩٠٪ من اراضى الصومال الغربى وذلك قبل تدخل القوات السوفيتية والكوبية . بينما اعتبرت اثيوبيا هذه السياسة من جانب الصومال عملا عدائيا وتدخلًا فى الشؤون الداخلية لجاراتها موجهًا ضد وحدتها الاقليمية . وتؤكد اثيوبيا ان هذه السياسة وما يترتب عليها هى خرق صريح لمبادئ منظمتى الأمم المتحدة والوحدة الافريقية ، وتعتبر ان لها حق الدفاع الشرعى عن وحدتها الاقليمية ، وبالتالي اخماد أية محاولة للانفصال من جانب الصومالين بكل صراحة والعمل على كبح حركتهم القومية والحيلولة دون تدخل الصومال ، والواقع ان البلدين لم يدخرا وسعا فى هذا السبيل .

وتؤكد اثيوبيا ان من مصلحة الصومال قبول الأمر الواقع والا فانه قد يفقد كيانه واستقلاله .

وقد تعقدت مشكلة الحدود بسبب مواقف الدول الأطراف فى النزاع وسياساتها (٢) ، وفى ضوء ذلك ومنذ استقلال الصومال انعكس ذلك الوضع على توتر موروث فى العلاقة بينها وبين كبرى جارتها . فقد بدأت المشاحنات على الحدود منذ الاستقلال ولم تنته حتى الآن . وقد كان من الطبيعى أن تتعقد الأزمة لتصل الى حد المواجهة العسكرية الكاملة وهو الأمر الذى تكرر فى ثلاث موجات فى سنة ١٩٦٤ و ١٩٧٧/١٩٧٨ ، وسنة ١٩٨٢ مثلت حروبا فى منطقة القرن الافريقى (٣) .

(١) وقد انشئ « اتحاد شباب حركة تحرير الصومال الغربى » فى يونيو ١٩٧٩ . بهدف المشاركة التامة فى كفاح شعب الصومال الغربى .

عن برنامج تلك المنظمة انظر : «Memorandum Submitted by the Western Somali Liberation Movement Youth Union to the Delegations Participated in the 3rd Congress of Greek Communist Youth», April 1983.

(٢) لمزيد من المعلومات انظر : د. حورية توفيق مجاهد « مشكلة الحدود الصومالية .. » ، مرجع سابق ص ١٦ - ١٧ .

(٣) لمزيد من المعلومات انظر : صلاح الدين حافظ ، صراع القوى العظمى حول القرن الافريقى ، الكويت : عالم المعرفة ، ١٩٨٢ .

وقد جاء أول جس نبض حقيقى للمواجهة عام ١٩٦١ من جانب الصومال - التى وقعت اتفاقية عسكرية مع الاتحاد السوفيتى لبناء جيشها - وذلك بعد محاولة الانقلاب ضد الامبراطور هيلاسلاسى سنة ١٩٦٠ وقد واكبها بداية الثورة الاريترية مطالبة بحق تقرير المصير مما دعم موقف الصومال معنويا على الأقل ، وجذب اهتمام الحكومة الاثيوبية التى سارعت بانهاء الاتحاد الفيدرالى مع اريتريا وادماجها فى الامبراطورية عام ١٩٦٢ . كما أعلن قيام « جبهة تحرير الصومال الغربى » المذكورة ومقرها الرئيسى مقديشو معطية دفعة للكفاح المسلح بعد ذلك .

والمواجهة الأولى : بدأتها الصومال عام ١٩٦٤ واستطاعت بالفعل ان تشعل الجبهة بينها وبين اثيوبيا فى منطقة الاوجادين بطول ٩٠٠ ميل ولكن انتهت تلك الجولة الأولى بعد شهرين من الحرب وذلك بتجميد الوضع بفضل جهود الوساطة فى اطار منظمة الوحدة الافريقية كما سيرد بحثه . وقد أسهم فى عدم تذكية اشعال تلك الحرب التمهيد لسياسة الوفاق بين الولايات المتحدة الامريكية - التى تساند اثيوبيا تقليديا - والاتحاد السوفيتى - الذى بدأ فى مساندة الصومال . وكما نجحت جهود الوساطة فى تجميد المواجهة المسلحة نجحت أيضا فى تجميد المواجهة الكلامية والحملات العدائية .

وقد طرأ تغير جوهري على سياسة الصومال تجاه مشكلة الحدود بعد تغير الزعامة فيها فى يونيو سنة ١٩٦٧ وتقلد الدكتور عبد الرشيد شارماركى رئاسة الدولة ، اذ أصبحت تتبع سياسة أكثر مرونة من السياسة السابقة قائمة على المصالحة بشأن الخلاف على الحدود بينها وبين جاراتها . وقد اتضحت هذه السياسة فى اتفاق أروشا فى نوفمبر سنة ١٩٦٧ بينها وبين كينيا حيث اتفقتا على احترام كل منهما لسيادة الأخرى ووحدةها الاقليمية . كما عقدت اتفاقا بينها وبين اثيوبيا مسائرا لتلك السياسة وبالتالي انهيت حالة الطوارئ على الحدود وسمح للاجئين اليها بالعودة ، وازيلت القيود المفروضة على التجارة . وقد اتفقت الصومال واثيوبيا على عقد اجتماعات ربع سنوية بين المحافظين على أى من جانبي الحدود ، وانشاء لجنة عسكرية مشتركة للتأكد من تطبيق اتفاقية الخرطوم لعام ٦٤ (الخاصة بوقف الدعاية المعادية واطلاق النار) .

ولكن الحكومة الصومالية وان اعلنت تخليها عن المطالبة بمطالاب اقليمية أو تعديل مباشر في الحدود الا انها قد اعتبرت ذلك مجرد تغير تكتيكي بعد أن تبينت أن سياستها الأولى العسكرية قد القت عبثا ثقيلًا على ميزانيتها وميزانية اطراف النزاع ، ولم تمكنها من كسب الرأي العام الأفريقي أو العالمي . وقد كان من أهم نتائج هذه السياسة المرنّة حول الحدود هو مقتل الرئيس شارمركي ومجىء الرئيس سيادبرى والحكم العسكرى في نوفمبر سنة ١٩٦٩ الذى جعل نصب عينيه : الكفاح المسلح لتحقيق الوحدة القومية في اطار الصومال الكبير . وبالتالي فقد ظهر للسطح من جديد الحل العسكرى وانتهى الانقراج بين الدول المتنازعة . وازداد اهتمام النظام العسكرى ببناء الجيش وطلب المساعدة من الاتحاد السوفيتى في هذا الشأن خاصة بعد اتخاذ الاشتراكية العلمية كمحور لايدولوجية النظام .

وقد سرت عدوى الانقلاب العسكرى الى اثيوبيا في سبتمبر ١٩٧٤ ليطيح بالنظام الاوتوقراطى للامبراطور هيلاسلاسى وليصل الكولونيل مانجستو الى الحكم . وان كانت الاطاحة بالنظام الامبراطورى قد دعمت طموحات الشعوب المختلفة في المنطقة في المطالبة بحق تقرير المصير ، الا أن النظام العسكرى الجديد أخذ بجدية المحافظة على الوحدة الإقليمية والقضاء على الحركات الانفصالية بالقوة المطلقة . وبدلا من أن يتقارب النظامان العسكرىان الثورىان في كل من الصومال واثيوبيا فقد تباعدا بل تواجههما : فكانت المواجهة العسكرية الثانية في نوفمبر سنة ١٩٧٧ ، بعد ان تبذلت الادوار باتجاه اثيوبيا نحو الاتحاد السوفيتى واتباعها سياسة أكثر ثورية ، واتجاه الصومال نحو الولايات المتحدة الامريكية وطرد الخبراء والعسكريين السوفيت من قاعدة بربره ومقديشيو في نوفمبر سنة ١٩٧٧ وبعد قطع العلاقات مع الاتحاد السوفيتى وحلول الامريكيين بدلهم .

وقد بدأت المواجهة باتهامات اثيوبيا للصومال بالقيام بدعم العصابات في الاوجادين كذلك دعم الثورة الاريترية فضلا عن دعم العناصر المناهضة للحكومة الاثيوبية . وازداد الموقف اشتعالا بشأن جيبوتى فقد اتهم كل طرف الآخر بمحاولة ضمها . وقد تطورت المواجهة الى حرب واسعة استطاعت خلالها قوات « جبهة تحرير الصومال الغربى » ، المدعومة من الجيش الصومالى أن تسيطر على ٩٠٪ من منطقة الاوجادين وان تحرر

نحو ١٠٠ مدينة • بينما تتهقرت القوات الاثيوبية وما لبثت بدعم السوفيت والقوات الكويتية أن استطاعت ان تحقق هجوما مضادا لم يقتصر على الاوجادين بل تعداه الى اراضى الصومال نفسها فى الشمال وانسحبت قوات جبهة تحرير الصومال الغربى والجيش الصومالى بفضل تخطيط السوفيت وما عرف « بكماشة الجنرال بتروف » (١) ، الذى طوق القوات الصومالية وحقق نصرا خاطفا •

وهكذا انتهت المواجهة الثانية لا بالحل الدبلوماسى السلمى كما كان الحال بالنسبة للحرب الأولى سنة ١٩٦٤ ، ولكن بهزيمة للصوماليين بعد نصر كاسح نتيجة لالقاء الاتحاد السوفيتى بثقله ومن ورائه القوات السوفيتية والكويتية ودول أوروبا الشرقية •

اما المواجهة العسكرية الثالثة : فعلى الرغم من رغبة الصومال كما عبر عنها الرئيس سياد برى فى قيام حوار مع اثيوبيا لحل مشاكل الحدود سلميا ، وذلك بعد ما اتضح من الجولة الثانية مدى التفوق العسكرى لاثيوبيا بدعم الاتحاد السوفيتى ، بينما لا تلقى هى نفس التأييد ولكنها لم تستطع النجاح فى ذلك ، فى ضوء نمو النزعة العسكرية الاثيوبية • وقد تفجر الموقف فى يوليو ١٩٨٢ وكان البادىء بالطبع هو القوات الاثيوبية التى قامت بتوجيه ضربتها لأراضى الصومال نفسها حيث قامت بغزوها بالاسلحة الحديثة السوفيتية ، وبمساعدة القوات الكويتية والسوفيتية وكذلك بجنود من اليمن الديمقراطية كما تلقت مساعدات اقتصادية من ليبيا • (وذلك فى ظل اتفاقية الدفاع المشترك التى عقدت بين ليبيا واثيوبيا واليمن الديمقراطية) ، وكان دعم الولايات المتحدة للصومال ليس كافيا وان حاولت السعودية ان تسد الفراغ بالمساعدة بالسلح • وقد تبلورت فى القطاع الأوسط : « الجبهة الديمقراطية لتحرير الصومال » وهى المنشقة على جمهورية الصومال والمناهضة لحكم سياد برى والمدعومة من اثيوبيا • والتى اعلنت ان الاشتباكات التى تدور فى الصومال هى اشتباكات داخلية بينها وبين الجيش الصومالى (٢) •

(١) وهو النائب الاول لقائد القوات البرية السوفيتية •

لمزيد من المعلومات انظر لواء حسن البدرى ، « كماشة بتروف فى القرن الافريقى » ، الاهرام ١٣ مايو ١٩٧٨ •

(٢) مقديشو ، وكالات الانباء ، الاهرام فى ١٣/٧/١٩٨٢ ص ٤ •

وقد وصل القتال الى بضع مئات من الكيلو مترات من مقديشو .
وقد اعلنت الصومال أن هناك قوات كويية والمانية شرقية تحارب مع القوات
الغازية (١) . وقد اعلنت الولايات المتحدة قلقها ازاء ذلك ، بينما طالبتها
الصومال بالمزيد من الاسلحة لمواجهة الغزو ، كما اعلن وزير الدفاع
الصومالي ان القوات الاثيوبية توغلت ٣٠ كم في جبهة عرضها ٤٠٠ كم (٢) .
وفي الوقت الذي اعلنت فيه ليبيا أنها تساعد الجبهة المعارضة للصومال ،
أعلنت الولايات المتحدة انها تقوم بمد الصومال بالاسلحة لمواجهة العدو
الاثيوبي (٣) .

وقد جدد الرئيس سياد بري في أغسطس ١٩٨٢ رغبته في اجراء
مفاوضات ومحادثات مع اثيوبيا بهدف التوصل لتسوية النزاع حول
الاجادين كما طالب من جديد بحق المصير بالنسبة لشعب الاجادين (٤) .
وقد جدد الصومال من جديد بعدها بأيام نفس الدعوة على شكل اقامة
مفاوضات مباشرة لانهاء النزاع بين البلدين . وفي اكتوبر ١٩٨٢ تصدت
القوات الصومالية للطائرات الاثيوبية التي قصفت ٣ مدن وقرى صومالية .
وقد كرر الصومال من جديد في مارس ١٩٨٣ ان اثيوبيا تستعد لشن
هجوم على الصومال وكرر دعوته من جديد للتفاوض ولكن بعد انسحاب
القوات الاثيوبية من الاراضي الصومالية وذلك من اجل تسوية مشرفة .

وفي مايو ١٩٨٣ رحب الرئيس الصومالي بالمساعي السلمية المصرية -
الاطالية لحل النزاع الصومالي - الاثيوبي وابدى استعداداه لمقابلة
الرئيس الاثيوبي في أى مكان وزمان ودون أى شروط مسبقة بمجرد
انسحاب القوات الاثيوبية من الأراضي الصومالية التي احتلتها .

هذا ولم تنته المناوشات في منطقة الحدود ، وكان آخرها ما اعلنته
الحكومة الصومالية مؤخرا بأن اثيوبيا جددت الاشتباكات في ٢٠ ديسمبر
سنة ١٩٨٤ . هذا على صعيد المواجهة العسكرية . ولكن ترتب على تلك
المشكلات الخاصة بالمواجهات المسلحة ان تفاقمت مشكلة أخرى تابعة هي

-
- (١) واشنطن وكالات الانباء ، الاهرام في ١٤/٧/١٩٨٢ ص ٤
 - (٢) مقديشو ، وكالات الانباء ، الاهرام في ٣١/٧/١٩٨٢ ص ٤
 - (٣) مقديشو ، وكالات الانباء ، الاهرام في ٢٤/٧/١٩٨٢ ص ٤
 - (٤) مقديشو وكالة الانباء ، الاهرام في ١١/٨/١٩٨٢ ص ٤

مشكلة اللاجئين في القرن الأفريقي التي تعد من أخطر مشاكل اللاجئين في أفريقيا الذين قدر عددهم سنة ١٩٧٨ بحوالى ٥٥٠ ألف شخص ، وتزايد الى مليون عام ١٩٨٠ . وقد تفاقت المشكلة بفعل المجاعة التي عمت المنطقة . ومثلت عبئا اضافيا على حكومة الصومال . وقد أهابت منظمة الصليب الأحمر بكافة الدول والمنظمات عام ١٩٧٩ بضرورة مساعدة اللاجئين في الصومال نظرا للاوضاع السيئة التي يواجهونها مع تقشى الاوبئة .

وعلى صعيد آخر ومناهضة للسياسة الصومالية اتبعت اثيوبيا ، حفاظا منها على الوحدة الاقليمية ، سياسة استيعاب للصوماليين في الحياة السياسية والاقتصادية بل حتى الاجتماعية فأنشأت المدارس وأخذت تنشر ثقافتها في المنطقة التي يكثُر فيها الصوماليون ولم تتعرض من قبل لهذا النشاط ، كما تعمل على اتفاق جزء من ميزانيتها للتنمية الاقتصادية في هذه المنطقة (١) . وقد اتبعت بعد ١٩٧٩ سياسة ابعاد ابعاد الصوماليين عن المناطق الزراعية وتوطين غيرهم فيها .

المبحث الثالث : المشكلة في المجال الدولي

اولا : موقف منظمة الوحدة الافريقية والمساعدى الحميدة المبذولة لحل المشكلة :

ومع قيام منظمة الوحدة الافريقية اعتبرت الأمم المتحدة هذه المنظمة وفقا للمادة ٥٢ من ميثاقها ، انها المنظمة الاقليمية المسؤولة عن حفظ السلم والأمن في منطقتها ، وبالتالي تركت لها حل هذا النزاع المحلى بين هذه الدول الافريقية المستقلة الاعضاء فيها . ومن الجدير بالذكر ان الدول الافريقية نجحت في ابقاء محاولات حل منازعاتها في نطاق افريقي بدلا من الالتجاء الى المنظمات او الوساطة الاجنبية وذلك تمشيا مع مبادئ المنظمة .

وتقوم سياسة منظمة الوحدة الافريقية تجاه مشاكل الحدود في افريقيا بصفة عامة ، على رفض النظر الى المشكلة في ضوء الاعتبارات القانونية أى أنها ترفض تطبيق حق تقرير المصير بالنسبة لمشاكل الحدود بعد

(١) انظر ، Ethiopian Ministry of Foreign Affairs Press Release,

4 Jan. 1964. in Hoskyns op. cit., p. 44.

نيل الاستقلال • وترى المنظمة بصفة عامة ضرورة تقبل الحدود القائمة كما هي (١) • وقد ورد في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من ميثاق المنظمة نص يقضى بمبدأ احترام الدول للسيادة ، والوحدة الإقليمية لكل منها ولحقوقها الأصلية في الوجود المستقل • كما جاء ذكر نفس المعنى في الفقرة السابقة من الديباجة ، وفي الفقرة ٢ من المادة الثانية الخاصة بالأهداف • ومع انه لم يرد بالميثاق نص صريح عن احترام الحدود السياسية ، الا ان مؤتمر القمة الأول بالقاهرة في يوليو ١٩٦٤ اصدر قرارا يؤكد على قدسية الحدود ووجوب احترامها وعدم المساس بها ، ويعتبر ذلك مبدأ أساسيا يحكم العلاقات الدولية بين الدول الأفريقية وقد جاءت هذه السياسة تمثيلا مع الاعتبار الواقعية العملية وانعكاسا للرأى الغالب بين الدول الأفريقية المستقلة ، من انه ليس من الممكن ولا من المفضل إعادة النظر الآن في شأن الحدود المصطنعة ، وفي تعديل حدود الدول على أساس العنصر ، أو الدين أو العوامل اللغوية أو غيرها ، لانه لو أخذت بهذه الأسس في وضع الحدود من جديد ، فإن عددا كبيرا من الدول الأفريقية قد يختفى من الخريطة •

وبناء على ذلك ألزمت دولها بالمحافظة على الوضع القائم فيما يتعلق بالحدود والعمل على حل مشاكلها بالطرق السلمية • وقد انشئ جهاز خاص لحل المشاكل عن طريق التفاوض وهو « لجنة الوساطة والتوفيق والتحقيق » ولكن ليس لهذه اللجنة صفة قضائية وليس لها قوة فرض العقوبات بل انها تستمد قوتها من ارادة الاعضاء •

ويلاحظ ان موقف منظمة الوحدة الأفريقية هذا يساند موقف أثيوبيا ويخالف سياسة الصومال — التي تحفظت على الفقرة الثالثة من المادة الثالثة المذكورة عند انضمامها للمنظمة (٢) • وهي تلقى القليل من التأييد

(١) انظر : Samuel Chime, «The Organization of African Unity & African Boundaries», in Widstrand, op. cit., pp. 65-78. pp. 65-78.

انظر ايضا : General Record of the First Assembly of Heads of State & Government, O.A.U., Addis Ababa, May, 1963.

(٢) وقد شاركتها المغرب في ذلك الموقف • ولمزيد من المعلومات عن مواقف الدول المختلفة انظر : د. بطرس بطرس غالي ، العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الأفريقية ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤ •

من الدول الافريقية لأن غالبية هذه الدول تعاني من نفس مشكلة أثيوبيا وهي أنها تضم العديد من الجماعات المفتقرة الى التجانس البشرى الذى يتمتع به الصوماليون وهذا ما حدا بالصومال الى عدم التعويل على منظمة الوحدة الافريقية اذ لا تجد لديها تقبلا لرأيها من أن لها الحق في تقرير مصيرها وان مشكلتها فريدة تستحق حلا فريدا .

وموقف منظمة الوحدة الافريقية وهو يعكس آراء دولها الاعضاء يعتبر مخالفا تماما للقرارات التى صدرت عن مؤتمرات الشعوب الافريقية في الفترة من ١٩٥٨ الى ١٩٦٢ وقد ضمت هذه المؤتمرات ممثلى الأحزاب والطوائف العمالية والحركات القومية في افريقيا ونادت بضرورة تعديل الحدود المصطنعة التى فرضها الاستعمار ، وايدت المطالب الاقليمية للصومال . وعليه فقد وجدت الصومال - لا أثيوبيا وكينيا - تأييدا مباشرا منها . ويفسر البعض النشاط الايجابى لاثيوبيا في مجال الوحدة الافريقية بمثابة محاولة لمجابهة القومية الصومالية والحصول على التأييد الافريقى في مشكلة الحدود .

وقد بذلت محاولات متعددة لحل مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا وكينيا داخل اطار المنظمة . وجاء ذكر الموضوع في المنظمة في مؤتمرها التأسيسى سنة ١٩٦٣ ولكنه لم يتعد القاء الخطب وتبادل الاتهامات بين وفدى أثيوبيا والصومال .

ورغم تفاقم الخلاف واشتداد حدته بين الصومال وكل من كينيا وأثيوبيا ورغم بحثه في اجتماعات مجلس وزراء المنظمة في دار السلام ولاجوس في فبراير سنة ١٩٦٤ ، لم يتخذ اجراء ايجابى . ففى الاجتماع الأول أمكن التوصل الى قرار - بضرورة حل المشاكل داخل نطاق المنظمة ودعوة الطرفين - أثيوبيا والصومال - الى مراعاة وقف اطلاق النار ، ووضع حد للدعايات المعادية وكذلك الشروع في المفاوضات بغية الوصول الى حل سلمى . ولكن المنظمة لم تتخذ خطوة ايجابية لتنفيذ هذا القرار ، وان كان وقف اطلاق النار قد تم بالفعل غير أنه كان عن طريق وساطة الرئيس السودانى عبود . وعندما بحث الأمر للمرة الثانية في الاجتماع الثانى لم يستطع المجلس الوصول الى قرار بتلبية طلب الصومال الداعى الى ارسال مراقبين من المنظمة للاشراف على وقف اطلاق

النار بسبب جهود أثيوبيا في سبيل عرقلة فقد نادت بأنه يجب على الصومال أن تتنازل أولاً عن مطالبها الإقليمية وتوافق على الحدود القائمة، تعنى بذلك اجتثاث المشكلة من جذورها بدلاً من إرسال مراقبين . ومؤدى ذلك أن ما عمله المجلس هو الإشارة الى المادة الثالثة من الميثاق الخاصة باحترام سيادة الدول الاعضاء ووحدتها الإقليمية .

ولما تردت العلاقات من جديد بسبب مشكلة الحدود بعد عقد معاهدة الدفاع المشترك بين أثيوبيا وكينيا وعرض الموضوع ثانية على مجلس الوزراء المنعقد في القاهرة قبل مؤتمر القمة سنة ١٩٦٤ ، وبعد الاستماع الى المناقشات الحامية التي وضحت جليا الانقسامات الكثيرة بين الدول الأعضاء ، انتهى المجلس الى سحب الموضوع من جدول أعماله خاصة بعد أن طلب الصومال سحبه على أثر التغيرات الدستورية في الصومال .

ولما تجددت الحوادث وطلب الصومال من المنظمة في مارس سنة ١٩٦٥ إرسال لجنة لبحث موقف اللاجئين الصوماليين الذين فروا من أثيوبيا وكينيا ، لم تبحث المنظمة الموضوع . وفي خلال ١٩٦٥ بذلت المساعي من اطراف النزاع لحلها ثنائيا . ومع ان المساعي الثنائية لاثيوبيا والصومال قد حققت في مؤتمر القمة باكرا نجاحا يسيرا - فتوصل الطرفان الى اتفاق غير رسمي لوقف الدعاية المعادية وعلى بداية المفاوضات من حيث المبدأ (١)، فشلت مساعي كينيا والسودان رغم وساطة الرئيس نيريري في اجتماع أروشا بسبب عدم قبولهما للمساومة .

وفي مؤتمر كينشاسا سنة ١٩٦٧ لقيت محاولات الرئيس كاوندرا - رئيس جمهورية زامبيا - نجاحا في الوساطة بين كينيا والصومال ومن ثم وقع اتفاق في أكتوبر من العام نفسه وحيث وقعوا على مذكرة تفاهم بينهما . كما تم أيضا التقارب بين أثيوبيا والصومال عن طريق المفاوضات الثنائية وان كانت قد تمت خارج نطاق المنظمة .

وقد قرر مؤتمر القمة في أديس أبابا سنة ١٩٧٣ - نتيجة حضور الرئيس سياد بري وطلبه بحث مسألة الحدود الاثيوبية على الحدود -

(١) انظر قرارات المؤتمر في هذا الشأن :

OAU. Mimeographed Texts, Feb., 1964.

تكوين لجنة للوساطة والتوفيق (١) بين اثيوبيا والصومال . ولكنها لم تجتمع سوى مرة واحدة وذلك بعد تفجر الموقف من جديد في الاوجادين عام ١٩٧٧ وذلك نتيجة لطلب اثيوبيا بحث العدوان الصومالي على اراضيها . وقد عقدت اللجنة بالفعل اجتماعها - في الجابون - برئاسة الرئيس الجابوني عمر بونجو وذلك بحضور وزيرى خارجية اثيوبيا والصومال ، وان كان الأخير قد انسحب عند رفض الموافقة على حضور ممثلى « جبهة تحرير الصومال الغربى » والاستماع لهم على اساس أنها هى التى تقوم بالعمليات العسكرية وليست القوات المسلحة الصومالية . وقد فشلت جهود أحياء عمل اللجنة من جديد بعد الهجوم الاثيوبى المكثف فى ابريل سنة ١٩٧٨ ، حيث رفضت اثيوبيا اجراء مفاوضات من خلال المنظمة وهو الأمر الذى طلبته الصومال ، وان كان قد تم الاتفاق فى مجلس الوزراء على مشروع قرار يدعو الدولتين الى الانسحاب الفورى لقوات كل من الطرفين الى مسافة ٥ كيلو متر من الحدود . ولكن فشل المؤتمر فى الوصول الى قرار نتيجة اعتراض اثيوبيا (٢) . وكل ما قامت به المنظمة هو مناشدة كل من اثيوبيا والصومال سرعة انتهاء الصراع فى الاوجادين بالطرق السلمية . وقد استندت فى هذا على قرار مؤتمر القمة سنة ١٩٦٤ والخاص بالتأكيد على مبدأ احترام الحدود بين الدول الافريقية كما كانت وقت الاستقلال كأساس للعلاقات بين الدول الافريقية . وان كانت المنظمة قد اتخذت فى مؤتمر القمة الثانى عشر فى نيروبي من ٢٤ الى ٢٨ يوليو ١٩٨١ ، خطا يعد جديدا حيث يخرج عن مجرد التأكيد على المبادئ العامة ، تبنت فيه الوفود قرارا يؤكد على ان الاوجادين تشكل جزءا متكاملًا من اثيوبيا . اما بعد قيام المواجهة العسكرية الثالثة عام ١٩٨٢ فقد اكدت المنظمة بتوجيه نداء الى الصومال واثيوبيا لوقف اطلاق النار .

يخلص مما سبق ان المنظمة التى ترى تقبل الوضع القائم لم تتخذ موقفا ايجابيا للاسهام فى حل مشكلة الحدود هذه . فقد فشلت فيما نجحت فيه مساعى دولة صديقة وهو وقف اطلاق النار بين الاطراف

(١) وتتكون من ممثلى كل من : نيجيريا ، ليبيريا ، السنغال ، السودان : الكاميرون ، تنزانيا ، موريتانيا ، ليسوتو .

(٢) د. سلوى محمد لبيب ، مؤتمر القمة الافريقى فى الخرطوم ، السياسة الدولية ، ١٩٧٨ ، ص ١٠٣ .

المتخصصة وذلك عند المواجهة المسلحة الاولى ، كما فشلت ايضا ولم تتجسج جهود الوساطة في المواجهة 'الثانية التي حسمت عسكريا . كما ان انقسام المنظمة على نفسها أدى بها أكثر من مرة الى أن تلجأ الى أحد أمرين : أما اجتناب بحث الموضوع او العجز عن الوصول الى قرار فيه وخاصة فيما يتعلق باقتناع أثيوبيا بتمكين لجنة من لجان المنظمة في الاشراف على وقف اطلاق النار ، ثم عندما طلبت الصومال تأليف لجنة للتحري عن وضع اللاجئين . غير أنه مما يجدر ذكره في هذا المقام أن مجرد كون الأطراف الرئيسية للنزاع ، وهى أثيوبيا والصومال فضلا عن كينيا ، اعضاء في المنظمة قد يسر مهمة التقريب بينها اذ ساعدت مؤتمرات القمة على الجمع بين بعضها وبعض مما فتح الباب لوساطة الدول الصديقة وبذل المساعي الحميدة التي انتهت بالفعل الى حل المشكلة ولو مؤقتا في حالة المواجهة العسكرية الاولى . وما زالت جهود الوساطة لحل النزاع مستمرة ومن آخر المحاولات دعوة الرئيس نميرى سنة ١٩٨٢ ، والمساعي المصرية في ابريل ١٩٨٣ ، ولم تستطع المنظمة حتى الآن القيام بدور فعال في التقريب بين الدولتين لاجراء المفاوضات التي أصبحت الصومال تدعو اليها لحل النزاع .

ثانيا : تاثير مشكلة الحدود في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية لأطراف النزاع :

ان تفهم مشكلة الحدود الصومالية لا يكتمل الا بالقاء الضوء على العامل الاجنبى الذى فرض نفسه على تلك المشكلة سواء في نشأتها أو في تحريك مسارها واستمراريتها ، على الرغم من تغير الفاعلين .

ولما كانت الدول أطراف النزاع تعتبر سياستها تجاه مشكلة الحدود تعبيرا عن مصالحها القومية ، فقد نجم عن هذا أن تأثرت علاقاتها بالعالم الخارجى ، اذ أدت هذه المشكلة في البداية الى تكبير هذه العلاقات وايجاد سوء التفاهم بين الصومال والدول الغربية (١) . فالصومال يلوم الدول الاستعمارية أساسا لخلقها هذه المشكلة في القرن التاسع عشر خدمة لمصالحها على حساب الشعب الصومالى عن طريق تقسيمه . وهو يلوم بريطانيا خاصة لاعطائها منطقة الأوجادين وغيرها لأثيوبيا بعد الحرب

(١) انظر : د. حورية توفيق مجاهد ، « مشكلة الحدود الصومالية » ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

العالمية الثانية ولأنها لم تحل مشكلة الحدود مع كينيا قبل استقلالها عندما كان حلها بيد بريطانيا (١) ، بل أنها اغفلت رغبة الصوماليين في الاقليم الشمالي لكينيا أمام لجنة التحري حيث وجد أن ٨٠٪ منهم يؤيدون الانضمام للصومال بدلا من البقاء تحت حكم نيروبي بعد الاستقلال . ذلك لأن بريطانيا ترى صالحها في ابقاء مشاكل الحدود في منطقة القرن الأفريقي دون حل . هذا فضلا عن أنها تلقي اللوم عليها أيضا لمساعدتها العسكرية المستمرة لكينيا - حليفة أثيوبيا (٢) .

ومن ناحية أخرى تلقي الصومال اللوم على فرنسا لاطالة فرض سيطرتها على الصومال الفرنسي واستغلالها هذه السيطرة في تركية الانقسامات القبلية - بمنصرة العفاريين الدناقل ضد العيسى الصوماليين وقلب التوازن لصالحهم بعد سنة ١٩٦٢ بتصويت الصوماليين في الاستفتاء بالاستقلال - وبالتالي توجيه مصير الصومال الفرنسي واخماد الحركة القومية الصومالية هناك والتعبير عنها بتغيير اسم الأقليم الى « العفار والعيسى » حتى وصلت به الى الاستقلال تحت اسم جمهورية جيبوتي . وقد تقاربت أهداف فرنسا وأثيوبيا في استمرار الأمر الواقع في منطقة القرن الأفريقي : حيث رغبت فرنسا في السيطرة على ميناء جيبوتي بأهميته الاستراتيجية البالغة - وكان آخر موضع قدم لها في أفريقيا حتى استقل ، بينما رأت أثيوبيا صالحها القومي في استمرار استخدام ميناء جيبوتي وهو منفذها الرئيسي على البحر بالسكة الحديد التي تربطها به .

واخيرا أقت الصومال اللوم على الولايات المتحدة الأمريكية أيضا للمساعدات الكبيرة التي بذلتها لأثيوبيا ، ركيزتها التقليدية في أفريقيا ؛ في حين رفضت الاشتراك جديا في بناء الجيش الصومالي بعد الاستقلال . فكان طبيعيا ازاء تدهور علاقات الصوماليين مع الغرب ومع وجود مشكلة الحدود قائمة ، ان اتجهت الصومال نحو المعسكر الشرقي وبخاصة نحو

(١) نتج عن اعلان بريطانيا في مارس سنة ١٩٦٣ اعتبار الحدود الشمالية الاقليم السابع لكينيا ان قامت حكومة الصومال بقطع العلاقات معها .

(٢) لمزيد من المعلومات عن رأى الصومال في موقف بريطانيا من مشكلة الحدود هذه انظر :

Somali Government, The Issue of the Northern Frontier District, (1963), pp. 73/4.

الاتحاد السوفيتي ووقعت معه الاتفاقية العسكرية الأولى سنة ١٩٦١ ، وقام الاتحاد السوفيتي بمدّها بالأسلحة وبناء الجيش الصومالي خاصة منذ ١٩٦٣ . وقد كانت هذه هي الخطوة الأولى في بداية فتح منطقة القرن الأفريقي للتوازن العالمي بين القوتين العظميين . وقد ازداد هذا الاعتماد بعد مجيء الرئيس سياد بري للحكم ، وحرصه على بناء جيش صومالي قوى . وقد نجح بالفعل في أن يصبح للصومال واحد من أقوى الجيوش في أفريقيا جنوب الصحراء . وقد ذهب التعاون مع الاتحاد السوفيتي الى حد عقد معاهدة صداقة وتعاون بين الدولتين عام ١٩٧٤ . مع منح الاتحاد السوفيتي تسهيلات بحرية في مينائي بربرة ومقديشيو وقد اعتمدت الصومال على الاتحاد السوفيتي من الناحية العسكرية ، بالإضافة الى المعونات اليسيرة التي تلقتها من الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا الغربية وإيطاليا .

ولما كانت إثيوبيا تتمتع بتأييد دولي كبير سواء في أفريقيا وفي العالم عامة نظرا الى موقعها من مشكلة الحدود ، فقد أدى قيام هذه المشكلة الى زيادة التقارب بينها وبين الغرب واعتمادها عليه كلية من الناحية العسكرية . فأثيوبيا ولديها أكبر ثاني جيش في إفريقيا اعتمد على الولايات المتحدة التي أمدتها بأكثر من نصف جملة المعونة العسكرية التي أمدت بها بقية الدول الإفريقية في ظل هيلاسلاسي . ومجمل القول يمكن أن يقال ان مشكلة الحدود في منطقة القرن الأفريقي قد انقضت الى دخول المنطقة في اعتبارات توازن القوى العالمي ، مما أثر في مسار المشكلة نفسها كما اتضح في المواجهات العسكرية التي ترجمت لمواجهة الثانية منها التفوق العسكري الكبير للصومال ومن ورائها المساعدات العسكرية السوفيتية .

تبديل الأدوار مع استمرار الاستراتيجيات :

ولكن الحدث الأساسي الذي أثر على مجريات الأمور في المنطقة عامة وفي مشكلة الحدود خاصة هو قيام الانقلاب العسكري في إثيوبيا سنة ١٩٧٤ والاطاحة بحكم الامبراطور الذي توفي بعدها بعام كما توفي ولي العهد في المنفى ، ومجيء حكومة مانجستو ذات الاتجاه الماركسي المعلن . وقد سارع الاتحاد السوفيتي بتأييد النظام الثوري العسكري في إثيوبيا ، ولكن كان عليه الاختيار بين الصومال حليفه الأصلية ، وبين إثيوبيا -

حليفة الولايات المتحدة الامريكية والغرب تقليديا ، بعد أن فشل في تكتيك
جميعهما كنظم ثورية ليكونوا محورا مع اليمن الديمقراطية يضمن احكام
السيطرة على تلك المنطقة الاستراتيجية ، حيث فرضت مشكلة الحدود بين
البلدين نفسها بما تتطلبه من اتخاذ موقف واضح تجاهها مترجما في شكل
مساعدات عسكرية ملحة تحقيقا للصالح القومي الاسمي الذي تخطى
حدود النظام السياسي وتغيره . وباختصار يمكن القول أن اختيار الاتحاد
السوفيتي جاء في جانب الورقة الاثيوبية على حساب العلاقة مع الصومال .
وقد جاءت هذه الخطوة بعد حساب دقيق للمكاسب والخسائر ، حيث
اثيوبيا في نفس الوقت الذي تضمن فيه التواجد في منطقة القرن الأفريقي
ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة التي طالما استأثر بها الغرب ، تضمن
عمقا في داخل القارة وتحكما في منابع النيل ، فضلا عن أنها تمثل ارضا
خصبة لنشر الافكار الماركسية عن الصومال بنزعتها القومية الدينية الغالبة .
وعليه ففي الوقت الذي تدهورت فيه العلاقات بين الصومال والاتحاد
السوفيتي بفعل توجهه نحو اثيوبيا ودعمها ، فكان ان قام الصومال
بالتوجه نحو الغرب وطرده الخبراء السوفيت سنة ١٩٧٧ من قاعدة بربره
البحرية ومنع التسهيلات البحرية الاخرى وغيرها ، تدعمت العلاقات
بين اثيوبيا والاتحاد السوفيتي ف وقعت بينهما في سنة ١٩٧٨ اتفاقية
صداقة وتعاون لمدة ٢٠ سنة نص فيها على : « مواصلة التعاون في المجال
العسكري بهدف ضمان القدرة الدفاعية لاثيوبيا » . وتناجا لهذا انتهت
المساعدات السوفيتية على اثيوبيا ، ليس فقط في شكل اسلحة وعتاد ولكن
في شكل آلاف الخبراء والجنود الكويين (١) ، مع مئات المستشارين
المدنيين . كما اسهمت دول أوروبا الشرقية وخاصة المانيا الشرقية في
المساعدة . مما حول هزيمة اثيوبيا في اثناء الجولة الثانية بينها وبين
الصومال الى نصر ، ومما قلب الوضع والتوازن في المنطقة كما سبق
توضيحه .

وعليه فقد تغيرت المواقع والادوار وأن لم تتغير الدول : حيث
سياسات الدول الكبرى محققة من خلال تواجدها في المنطقة وان اختلفت
الكفة التي تلتقي فيها بثقلها : فتحول الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية

(١) أسعد غوثاني ، احداث القرن الافريقي وحقيقة الصراع الاريترى -
الاثيوبي ، بغداد : وزارة الثقافة والاعلام ، ١٩٨٠ ، ص ٧٩ .

الى جانب اثيوبيا ، وتحولت الولايات المتحدة والدول الغربية الى جانب الصومال . وقد تم في اغسطس سنة ١٩٨٠ توقيع اتفاق يسمح بموجه للولايات المتحدة باستخدام التسهيلات البحرية في بربره ومقديشو التي تمتع بها الاتحاد السوفيتي من قبل . وان كانت المساعدة العسكرية والاقتصادية التي يتلقاها الصومال لا تواكب ما يقدقه الاتحاد السوفيتي على اثيوبيا (١) . ومن الجدير بالملاحظة ان الولايات المتحدة ما زالت تقدم هي وغيرها من الدول الأوروبية المساعدات لاثيوبيا رغم الاتجاهات الايديولوجية لحكومة مانجستو . فهي لم توصل الباب تماما بل تركته مفتوحا : حيث لا ترغب في ترك المجال تماما في اثيوبيا بما لها من ثقل للاتحاد السوفيتي ، كما أن الاعتقاد السائد هو أن تردى الأوضاع الاقتصادية والسياسية في أثيوبيا سيكون من نتيجته النهائية العودة لخطيرة الغرب ، فضلا عن أن انتصار حركات التحرير ضد اثيوبيا وحسم الخلاف حول الحدود لغير صالحها سيحول البحر الأحمر الى بحر عربي - اسلامي تماما - حيث اثيوبيا هي الدولة المسيحية وغير العربية الوحيدة في تلك المنطقة ذات الاهمية الاستراتيجية البالغة كما أن الولايات المتحدة ومعها الدول الغربية أخذت موقف الرغبة في عدم التورط في النزاع بشأن الحدود بعد تفجيره سنة ١٩٧٧ (٢) ، وعلى الرغم من لقاء الاتحاد السوفيتي بثقله الى جانب أثيوبيا فحتى ما قدمته الولايات المتحدة من مساعدة للصومال في ظل الاتفاقية بينهما والتي حصلت في مقابلها على التسهيلات البحرية الهامة المذكورة وحلت فيها محل الاتحاد السوفيتي ، اشترط في نفس الاتفاقية على أن يستخدم لاغراض الدفاع ولا تستخدمه الصومال ضد جاراتها ، أى لا تستخدمه ضد اثيوبيا (٣) . وهي عامة تحرص على عدم تحقيق الصومال انتصارات في المشكلة لكل ما سبق توضيحه فضلا عن

(١) وقد اقام الاتحاد السوفيتي اكبر جسر حربي في التاريخ بينه وبين اثيوبيا لنقل الاسلحة والعتاد وكذلك نقل القوات الكويتية .

(٢) انظر : Zaki Laidi, ? Grandes manœuvres et petits pas sur les rives de l'océan Indien», in Politique Africaine, I (2), Mai 1981, p. 69.

ولمزيد من المعلومات عن حجم المساعدات السوفيتية والأمريكية للطرف المتنازع انظر : ص ٥٩ - ٧٣ .

(٣) لمزيد من المعلومات عن الاتفاقية ونصوصها انظر : Politique Africaine, Mai 1981, pp. 74-75.

ان فى انتصارات الصومال احياء لهدف الصومال الكبير بما يؤثر على حساب كل من كينيا - ذات التوجه الغربى الرأسمالى - وجيوتى التى تشاركها نفس التوجه فضلا عن اهميتها الخاصة لفرنسا بالذات واستمرارية تواجدها بها رغم استقلالها الذى لم يغير كثيرا فى العلاقة بينهما . وهى تكرر دعوة الاطراف المتنازعة الى ضرورة الحل السلمى ، ومن الجدير بالملاحظة ان ايطاليا نشطت سنة ١٩٨٣ فى جهود الوساطة لحل المشكلة .

أما اسرائيل : فان العلاقة بينها وبين اثيوبيا وطيدة وتاريخية ، يزكها مصالحها الامنية فى المنطقة وخوفها من تحكم العرب فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر - كما اتضح من اغلاق البحرية المصرية لباب المندب سنة ١٩٧٣ - بما يؤثر على أمنها وتجارها وخاصة بعد انشاء خط الانابيب بين ايلات وعسقلان على البحر الابيض ، فضلا عن مصالحها فى التغلغل فى أفريقيا . واذا كانت الولايات المتحدة قد قطعت امدادتها العسكرية عن اثيوبيا بعد سنة ١٩٧٧ ، الا ان اسرائيل لم تسأيرها تلقائيا حيث ظلت تساند اثيوبيا فى حربها ضد الصومال ، الأمر الذى يفسره البعض على أنه أحد الابعاد التكتيكية للسياسة الأمريكية تجاه اثيوبيا وظلت البعثة العسكرية الاسرائيلية تعمل بنشاط فى دعم اثيوبيا فى مواجهة الصومال ، حقيقة ان اعلان وجود المساعدة العسكرية رسميا بواسطة وزير الخارجية الاسرائيلية - قد أدى الى طرد البعثة العسكرية من اثيوبيا سنة ١٩٧٨ ، الا ان الأمر لم يستمر حيث أن اثيوبيا تحارب على أكثر من جبهة .

أما عن الدول العربية : فمن ناحية ، الصومال دولة عربية وعضو بجامعة الدول العربية منذ سنة ١٩٧٤ ، ومن ناحية أخرى فان منطقة القرن الأفريقى تدخل ضمن نطاق الأمن القومى العربى (وما عرف بحزام الأمن العربى) والرغبة فى جعل البحر الأحمر بحيرة عربية . ومن الواضح انه لم يتخذ موقفا جماعيا واضحا فى ظل الجامعة العربية تجاه المشكلة حتى بعد تجربها ، حيث المنظمة نفسها مفككة وضعيفة . أما المواقف الفردية فيمكن أن نلاحظ عامة وجود اتجاهين رئيسيين للدول العربية : اتجاه يتعاطف مع الصومال فى المشكلة وان تفاوتت المواقف والدرجات من ذلك السعودية ، ومصر ، والسودان ، واتجاه آخر يساند اثيوبيا ليس بمجرد التعاطف ولكن بالدعم المباشر : ويتمثل فى ليبيا ، واليمن الديمقراطية .

فالسعودية هي أهم الدول العربية من حيث تقديم المساعدات المباشرة للصومال في مواجهة مشكلة الحدود مع اثيوبيا ، ووراء هذه المساعدة مزيج من العوامل الامنية ، والدينية ، والايدولوجية . وتقوم السعودية بمحاولة سد الفراغ الناتج عن عدم مواكبة الولايات المتحدة والدول الغربية للمساعدات التي يقدمها الاتحاد السوفيتي لاثيوبيا . فالاسلحة الغربية تصل للصومال بجهود وأموال سعودية .

أما عن مصر فهي تتخذ موقف الديبلوماسية الهادئة الى المصالحة بين الاطراف المتنازعة . وقد بدا هذا واضحا في المواجهة الثانية بين الصومال واثيوبيا . وهي في هذا تتأثر بعاملين هامين يرتبطان برؤيتها للأمن القومي المصري في البحر الأحمر وأهمية باب المندب الاستراتيجية التي اتضحت في سنة ١٩٧٣ في مواجهة اسرائيل من جهة ، وبتأمين مصالحها في منابع النيل والخوف من الوجود السوفيتي في المنطقة من جهة أخرى . وتبدو سياسة مصر واضحة من التصريحات الرسمية بأنها : تؤكد التزامها بمبدأ قدسية الحدود تمثيا مع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وحرصها على وحدة وسلامة الأراضي الاثيوبية والصومالية . وقد قامت مصر ببذل محاولات توفيقية بين الدولتين في مارس سنة ١٩٨٣ ، كما تقدمت بمشروع مبدئي لوقف الحملات الاعلامية والدعوة للامتناع عن تأييد العناصر الانفصالية (١) .

وبالنسبة للسودان : فهي وان تعاطفت مع الصومال الا ان لها حدود مباشرة طويلة مع اثيوبيا كما أن لها مشكلة انفصالية في جنوب السودان وفي الوقت الذي تتهم اثيوبيا السودان بمساعدة الثوار الارترين ، فان السودان تتهم اثيوبيا بمساعدة الحركات الانفصالية بالجنوب . ويزداد الامر تهديدا بوجود السوفيت باثيوبيا .

أما العراق وسوريا فهما تؤيدان الصومال في مواجهتها لاثيوبيا وتقومان بمدها ببعض قطع غيار الطائرات والدبابات - وتلك المساعدة لها أهمية خاصة من حيث اساس التسليح السوفيتي الواحد ، كما

(١) من البيانات التي ادلى بها الرئيس حسنى مبارك في زيارته لبعض دول شرق أفريقيا في فبراير سنة ١٩٨٤ وكذلك خطاب د. عصمت عبد المجيد وزير الخارجية للدورة العشرين لمؤتمر القمة الافريقى في ١٢ - ١٥ نوفمبر سنة ١٩٨٤ .

١٩٣

(م ١٣ - الندوة الافريقية)

تساعدانها في شراء بعض المعدات والأسلحة ولكن بصورة محدودة خاصة في ظل الحرب العراقية الإيرانية المستمرة •

وعلى الصعيد الآخر فإن ليبيا واليمن الديمقراطية بتوجهاتهما الأيديولوجية ، وبارتباطهما بالاتحاد السوفيتي تمثلان مع إثيوبيا محورا هاما في المنطقة • وهما تساهمان مساهمة مباشرة في مجريات المواجهة مع الصومال • فليبيا استخدمت قواعدها في البحر الجوي الممتد بين موسكو وإثيوبيا لنقل الأسلحة • كما انها تمدها بالمساعدات العسكرية والاقتصادية. بينما تساهم اليمن الديمقراطية بقوات في المواجهة بين إثيوبيا والصومال وقد ذهب التقارب والتعاون بين تلك الدول الثلاث الى قيام اتفاق دفاع مشترك بينها • ولا يمكن تفهم مثل ذلك التقارب في ضوء رؤية كل من ليبيا واليمن الديمقراطية عن ثورية نظمهما وضرورة دعم النظم « التقدمية » من هذا المنظور الذي يعتبر ان الحركات في اريتريا والصومال الغربى وغيرها رجعية وتعبيرا عن مصالح امبريالية (١) •

وخلاصة الأمر من كل ما سبق أن المشكلة ألفت بظلالها على العلاقات الدولية على المستويات المختلفة وكيفت توجهات اطراف النزاع ولكن بينما تنهال مساعدات الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية على إثيوبيا لا تواكبها مساعدات مماثلة للصومال أيا كان مصدرها •

والختام الطبيعي في هذا المجال هو التساؤل حول انعكاسات المشكلة على بقية الدول المجاورة التي تدخل في نطاق الصومال الكبير : ونقصد بذلك كينيا وجيبوتي • فمن الطبيعي نتيجة أن كان للصومال بعد الاستقلال مطالب اقليمية في كينيا : ممثلة في اقليم الحدود الشمالية (نقد) - الذى يسكنه الصوماليون والذي يمثل أحد اركان الصومال الكبير المنشود - أن تقاربت إثيوبيا وكينيا ، حيث توافقت سياستها على ضرورة بقاء الأمر الواقع وتقبل الحدود الموروثة كما هى حيث تتفق كينيا مع إثيوبيا في عدم التجانس والافتقار الى ما ينفرد به الصومال من مقومات الدولة القومية • وبالتالي فإن كينيا ترفض مثلها مثل إثيوبيا السياسة الصومالية تجاه الحدود كما ترفض السند التاريخي للمطالب الاقليمية

(١) لمزيد من المعلومات ، ومن خطب المسؤولين انظر : غوثانى ، مرجع سابق ، من ٨٦ - ٨٧ •

الصومالية ، بل وتذهب الى ان اقليم الجوبا اقتطع منها سنة ١٩٢٥ واضيف الى الصومال ولكنها مع هذا ترضى بالوضع القائم دون أن يكون لها مطالب اقليمية قبلها . هذا ومع أن كينيا كانت متفقة تماما مع اثيوبيا في الأصرار على الوحدة الاقليمية ، وعدم التفريط في بوصة من أراضيها واعتبار اقليم الحدود الشمالية جزءا لا يتجزأ منها مع رفض تطبيق تقرير المصير بمعناه المتعارف عليه نظرا الى أنه يهدد وحدتها الاقليمية ، الا انها ارحبت تفسيراً جديداً لحق تقرير المصير قائم على أنه اذا أصر الصوماليون الموجودون داخل حدودها على تطبيق حق تقرير المصير وأرادوا الارتباط بالصومال ، « فما عليهم الا ان يأخذوا جمالهم ويرحلوا » ، على حد ما ردهه الرئيس كنياتا وغيره من الزعماء الكينيين (١) . حيث فسروا حق تقرير المصير على أنه ينطبق على الأفراد ، لا على الأرض . وبالتالي فقد أكدت كينيا على ادانة الصومال في مساعدتها للصوماليين عبر الحدود بالتأييد المادي والمعنوي ، واعتبرته مثلها في ذلك مثل اثيوبيا تدخلها في شئونها الداخلية وعملا عدائيا يجب شجبه .

وبالتقارب بين الصومال والاتحاد السوفيتي ، بعد توقيع الاتفاقية العسكرية الأولى معه ، افضى التقارب المبدئي والمصيري بين اثيوبيا وكينيا الى عقد معاهدة للدفاع المشترك بينهما في يوليو سنة ١٩٦٣ وتم التصديق عليها في سنة ١٩٦٤ ، وهي موجهة أساسا ضد الصومال التي اعتبرت عدوا طبيعيا للدولتين وذات نزعة توسعية ، وذلك بهدف المحافظة على وحدتهما الإقليمية ، وقد نص فيها على عقد اجتماعات شهرية للجنة الدفاع المشترك المؤلفة من البلدين مما يؤدي بالضرورة الى تضامنها في الهدف .

وكما سعت كينيا الى استيعاب الصوماليين في الحياة السياسية والاقتصادية بل حتى الاجتماعية وخصصت جزءا من ميزانيتها لتطوير المنطقة ، عملت على توطيد الصوماليين الرحل في قرى انشئت لهذا الغرض ، لربطهم بالأرض .

وتدهور الأمر على الحدود سنة ١٩٦٤ ، تدهورت العلاقات بين كينيا والصومال ، وزامت تدهور العلاقات بين الأخيرة واثيوبيا مما أدى

(١) انظر : « حورية توفيق مجاهد ، مشكلة الحدود الصومالية .. » ، مرجع سابق ، ص ٧ .

الى إعلان حالة الطوارئ في منطقة الحدود كما قطعت العلاقات الدبلوماسية بين الصومال وكينيا ، التي اعتبرت نفسها في سنة ١٩٦٦ في حالة حرب مع الصومال . وقد فشلت جهود الوساطة التي قامت في ظل منظمة الوحدة الإفريقية في التقريب بين الدولتين ولم يفرج الوضع إلا بعد سياسة المصالحة التي اتبعتها الصومال في ظل الرئيس شار مركي والتي أفرخت اتفاق أروشا سنة ١٩٦٧ بعد المساعي الحميدة التي بذلها الرئيس كاوندو وذلك بعد أن وافقت الصومال على الشرطين اللذين اشترطتهما كينيا على الصومال لبدء المفاوضات والتفاهم . وأعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وأزيلت القيود المفروضة على التجارة بين كينيا والصومال ، بل ان كينيا دعت الصومال للاشتراك في السوق المشتركة لشرق ووسط أفريقيا الذي انشئ حديثا . كما تألفت لجنة مشتركة من الصومال وكينيا وزامبيا للإشراف على تنفيذ اتفاق أروشا وبحث الحلول الكفيلة لحل الخلافات الباقية .

هذا وتقف كينيا تماما مع اثيوبيا ، حيث تلتقي مصالحهما ، وان كانت كينيا توجهت ومنذ الاستقلال نحو الغرب الذي تعتمد على دعمه ، والذي يأخذ في حساباته المشكلة الكامنة بينها وبين الصومال .

أما جيبوتي فقد اعلنت الصومال تخليها عن أى مطالب أقليلية قبلها (١) ، وذلك قبيل الاستقلال وحتى تحبط تكتيكيا أية محاولات لاثيوبيا للضغط لضمها نظرا لاهميتها البالغة بالنسبة لاثيوبيا بسبب الخط الحديدي الذي يربط ميناءها بأديس أبابا خاصة مع الصراع في اريتريا ، وقد جاء الاستقلال انتصارا للصومال وهزيمة لاثيوبيا حيث السيطرة السياسية الحقيقية للعيسى : فمنهم رئيس الجمهورية ووزير الدفاع ، بينما رئيس الوزراء وهو من العفار ، قد حددت سلطاته أصلا وبطريقة متزايدة . وقد استقلت جيبوتي على ميزان حساس بين الانقسامين الرئيسيين بها . أما عن الموقف تجاه المشكلة بين الصومال واثيوبيا فهناك تعاطف أصلا بين

(١) كانت الصومال اول دولة تعترف بها وتبادل معها التمثيل الدبلوماسي .

العيسى والصومال ، وهناك تطلع من العفار لاثيوبيا في موازنة للعيسى •
وقد ساهم متطوعون من العيسى في مساعدة الصومال عند المواجهة الثانية
كما تدفق الآلاف من اللاجئين الصوماليين اليها حيث يقدر أن هؤلاء
يمثلون ١٠٪ من مجموع السكان في جيبوتي ، بما يدعم العنصر
الصومالي بها والذي يمثل الأغلبية • هذا وتسعى جيبوتي الى التعايش
السلمي مع جارتها •

وهكذا القت مشكلة الحدود الصومالية بظلالها على العلاقات الدولية
بدواثرها المختلفة •

خاتمة

ان مشكلة الحدود بين الصومال واثيوبيا لا يجب تبسيطها على أنها مجرد نزاع حول تعيين حدود وخطها ، ولكنها مشكلة أعمق تتمثل في المواجهة بين القوميات • وتعتبر تطبيقا واضحا لكل ما يدور في اطار دراسة القومية كظاهرة عالمية : فالمشكلة الاساسية تتمثل في حقيقة كون الصومال بالاستقلال تلفظ مفهوم الدولة القومية الجزئية التي فرض اطارها الاستعمار ووضع رمزها ، وتعتبر نفسها النواة الأساسية لتحقيق أمل الصوماليين المنتشرين في منطقة القرن الافريقي في القومية الكلية حيث تتوافر العوامل الموضوعية المشتركة في اطار من التحريك الاجتماعي مع وجود وعى قومي كلى يجب الانقسامات التي فرضتها الحدود المصطنعة . والصومال هي الدولة الافريقية الوحيدة جنوبى الصحراء التي تعتبر دولة قومية بالمفهوم المتعارف عليه ولكن محط آمالها وآمال الصوماليين عامة في المنطقة هو القومية الكلية في اطار الصومال الكبير ، الأمر الذى جعل هدفا اساسيا واستراتيجية ثابتة حتى وان تغير التكتيك • ولكن هذه القومية الصومالية تواجه في نفس الوقت بالقومية الاثيوبية ، التى وان لم تتحول الى عقيدة يؤمن بها الشعب غير المتجانس أصلا ويعيش بها ولها كما هو الحال في الصومال ، الا انها تفرض نفسها على الأقل على المستوى الايديولوجى كآمل ، حيث الهدف الاستراتيجى هو بناء الدولة القومية في اثيوبيا في ظل حدودها القائمة والتي انتهت اليها بعد الضغوط والمساومات بل والحروب مع الدول الاوروبية ، بصهر الاختلافات داخلها • فالمواجهة الحقيقية هي بين هدف تحقيق القومية الكلية من جانب الصومال يدعمه تجانس فريد ، وهدف بناء الدولة القومية من جانب اثيوبيا يضعفه عدم تجانس واضح في ظل « امبراطورية » تضم العديد من القوميات • ويرتبط بهذا اعتبارات اقتصادية تدعم المصالح المصرية ، ومنها طبيعة الاقتصاد نفسه وهو الاقتصاد الرعوى والامكانيات الاقتصادية المشرة لمنطقة الوجود بالذات سواء الزراعة أو البترولية التى أعلن عن توافرها في سنة ١٩٧٢ •

وعليه فان مشكلة الحدود تعكس مصالح قومية ووطنية حيوية

ومتعارضة للدولتين ، انعكست على التصارع على القوة بينهما وتوازن القوى الاقليمي في تلك المنطقة الحيوية من أفريقيا . ويزيد المشكلة تعقيدا العنصر الاجنبي الذي كان أساس المشكلة والذي يسهم في استمرارها وتكييف مسارها . ونعني على وجه الخصوص اعتبارات توازن القوى العالمى في ضوء المصالح الوطنية الخاصة بالدول الكبرى : فاذا كان تقسيم المنطقة واتفاقات الحدود قد جاء انعكاسا لتوازن القوى بين الدول الكبرى في ذلك الوقت منذ قرن مضى أو يزيد ، فان نفس الاعتبارات ما زالت قائمة بل وازدادت أهمية وتكرس الصراع الدولى العالمى على المنطقة وان تغير الفاعلون . ففي ظل الاقتطاب الثنائى والتصارع الايديولوجى بعد الحرب العالمية الثانية دخلت المنطقة في اطار التوازن العالمى خاصة في اطار التصارع على المحيط الهندى والصراع على البحر الأحمر والخليج العربى حيث بحيرة البترول ، وذلك من منظور الامن القومى للدول الكبرى عامة والقوتين العظميين خاصة . وقد تكرر ذلك الصراع بعد ازدياد أهمية دور الدول البترولية نفسها وثقلها في المجال الدولى بعد سنة ١٩٧٣ حيث دخلت هي الاخرى طرفا في الصراع وأصبح لها دورها في العلاقات مع دول القرن الافريقى المواجهة لها والمرتبطة أمنها به ، وبالطبع أصبح لها دورها في مشكلة الحدود . فالمواجهة ليست فقط بين مصالح مصرية لكل من الصومال وأثيوبيا ولكن ترتبط ارتباطا وثيقا بالمصالح القومية للدول الكبرى ، وخاصة القوتين العظميين ، التى تكيف مواجهة أطراف النزاع للمشكلة ذاتها وتوجه مسارها ، حيث تعمل الدول العظمى كموزع للقوة في التوازنات الاقليمية عن طريق القاء ثقلها في جانب أو آخر . فالصراع بين أثيوبيا والصومال حول الحدود يجب أن يتفهم كمحور لمجموعة دوائر أساسية تبدأ بالمصالح القومية المصرية للدولتين في ضوء رؤية كل طرف للقومية كحقيقة أو كهدف وتتسع تدريجيا الى أن تصل الى التصارع على القوة وتوازن القوى العالمى : ذلك التوازن المركب والذي يمثل التوازن الايديولوجى أحد أبعاده . حيث المشكلة بين الصومال وأثيوبيا تحوى في طياتها أيضا الصراع الايديولوجى بين النظم الثورية ، والأقل ثورية أو المحافظة ولكن بالمفهوم الافريقى .

والسؤال الذى يطرح نفسه في هذا المجال هو ماذا عن آفاق المستقبل ؟

في ضوء تحليل المشكلة وجذورها المتعمقة لنحو قرن من الزمان ،
مما يجعلها فريدة بين مشاكل الحدود في أفريقيا ، يمكن بحث الموضوع
في إطار ثلاثة محاور أساسية يمكن أن تمثل بدائل لحل المشكلة .

اولا : المواجهة المباشرة والحل العسكري :

وهو الامر الذي فرض نفسه على الساحة منذ استقلال الصومال
وحتى قبلها فحقيقة الوضع بشأن مشكلة الحدود يتضح في شكل مناخ
عام لصراع مستمر مع تفجر الوضع في شكل المواجهات العسكرية الثلاث
المباشرة : هذا ويبدو واضحا أن الجولة الاولى سنة ١٩٦٤ قد انتهت
بالتعادل ، أما الجولة الثانية وان بدأت بتفوق مطلق للصومال ولجبهة
تحرير الصومال الغربى التى تدعمها ، وذلك بفضل الدعم السوفيتى ،
فقد انتهت سنة ١٩٧٨ بنصر تام لاثيوبيا بفضل المساعدة بل الادق بيد
القوات السوفيتية والكويتية ، فاتحة المجال للجولة الثالثة سنة ١٩٨٢ :
التي تميزت باحتجاب أثيوبيا خلف جبهة معارضة للصومال ولحكم الرئيس
سياد برى ناقله الصراع الى أرض الصومال نفسها . الامر الذى ما زال
يعبر عن نفسه في شكل حوادث في منطقة الحدود .

وقد كان لنتائج المواجهتين الاخيرتين أنه في الوقت الذى تفوقت فيه
النزعة العسكرية في جانب أثيوبيا ، تلك النزعة التى يزيكها التوجه
الايدىولوجى للنظام الحاكم كما يزيكها الاتحاد السوفيتى ، فقد ضعفت
فيه تلك النزعة في جانب الصومال ونمت - لاعتبارات واقعية - النزعة
السلمية بتأكيد الصومال مجددا على الدعوة للمفاوضات المباشرة والحل
السلمى . تلك النزعة التى تشجعها الدول الغربية التى لا ترغب في التورط
في المشكلة للاعتبارات السابق توضيحها . وعليه فان اثيوبيا في الوقت
الحالى تعتمد على القهر سواء في مواجهة الصوماليين أو الاريتريين أو
غيرهم . وقد لجأت أثيوبيا للتحويل من الدفاع الى الهجوم . وان كان
القهر لا يمكن أن يصلح كسياسة دائمة ، خاصة وان اثيوبيا تحارب في
أكثر من جبهة ، ولكنه قد يفتح انابا لبدايل أخرى .

ثانيا : سياسة الاستيعاب :

وبناء الأمة من جانب أثيوبيا . وهى المشكلة الملحة بالنسبة لها حيث
تتميز بضعف التركيب الاجتماعى وبالتفكك الداخلى . فالمشكلة لا تتمثل

فقط في محاولات الصوماليين للاتصال عنها ، فضلا عن الاريتريين واختيار كل من الفريقين أساسا طريق الكفاح المسلح ، ولكن هناك أيضا جهات أخرى داخلية تمثل تحديا أساسيا وروحا انفصالية أهمها جهة اورومو ومن ورائها شعب الجالا المسلم الذي يرفض السيطرة التقليدية الامهرية ويؤكد تميزه عن كل من أثيوبيا والصومال . والاستيعاب طريق من شقين فلا يكفى الرغبة في تطبيقه ، ولكن وهو الأهم ، التقبل من جانب من يطبق عليهم . ومن استقراء التاريخ نرى أن القومية متى ظهرت لا تنتهى الا : اما بسرعة معدلات الاستيعاب اذا توافرت شروطه ، أو الاستقلال ، أيا كان القهر المستخدم .

واخيرا : الحل السلمى : المفاوضات وتقرير المصير :

والسؤال الاساسى في هذا المجال هو اذا كانت الجهود المختلفة بما فيها المنظمات الدولية قد فشلت على مدى ما يقرب من قرن من الزمان في تحقيق الحل السلمى للمشكلة فهل يعنى هذا أنه قد وصل الى طريق مسدود ؟

من الجدير بالملاحظة أن الصومال وان تشددت أساسا في قبول مبدأ الحل السلمى الا بما يتمشى مع رؤيتها وبالتالي لفظت قبول الأمر الواقع كبداية للمفاوضات كسبيل لحل المشكلة بينها وبين أثيوبيا ، أكدت على الاتجاه للنزعة السلمية والمناداة بها كسبيل نهائى ، حيث وجدت الصومال أنه حتى نطاقها الاقليمى كما ورثته عن الاستعمار بدأ يتعرض للتهديد من أثيوبيا ومن ورائها الاتحاد السوفيتى وحليفاته ، بينما لا تلقى دعما موازيا وبنفس الثقل لا من الولايات المتحدة الامريكية ولا من الدول العربية أو الدول العربية الصديقة . حيث الدعم العسكرى في الجانب الاثيوبى لا يواكب الدعم العسكرى - المعنوى في جانب الصومال . مما يجعل المعركة غير متكافئة ويفرض الحل السلمى ، الامر الذى يتكرر في طلب المسئولين الصوماليين ولكن دون صدى كبير من أثيوبيا . واذا كان هناك تأييد دولى لهذا الحل الا أن المشكلة في تطبيقه . ومن الحلول التى يطرحها البعض للحل السلمى المساومة في هذا الشأن في ظل تقرير المصير . وان كانت الامثلة واردة على دول افريقية استطاعت ان تسوى بعض الخلافات الاقليمية حول الحدود مثل ما تم بين مصر

والسودان ، أو موريتانيا ومالي بعد الاستقلال ، الا ان المشكلة اكثر تعقيدا حيث اعطاء تقرير المصير للصوماليين في الاوجادين (بما قد ينتهي للاستقلال) أو مبادلتة بجيوتى كبديل يطرحه البعض (١) ، سيكون فاتحة لخطوات أخرى على الطريق والاهم بالنسبة لاثيوبيا هو تأثير الوضع على الثورة في اريتريا - منفذها الرسمى على البحر الاحمر ، وقد أوضحنا ان المشكلة بالنسبة للصوماليين ليست فقط مشكلة الاوجادين - الذى يتمتع بالذات بالامكانيات الاقتصادية المبشرة • هذا ومن منظور سياسة المباراة ذات المجموع الصفرى التى طالما حكمت اللعبة فى المنطقة فأنه من المؤكد ان النتيجة النهائية لن تكون فى صالح أطراف المشكلة اذا بقيت دون حل •

وايا كان الوضع فان هناك عاملا أساسيا يفرض نفسه على المنطقة ويوحد بين شعوبها رغم التصارع : وهو الجفاف الذى يلقي عبئا اضافيا على اقتصادياتها وربما يسهم فى تضافر جهودها من أجل حل سلسى قائم على المساومة فى ضوء الوفاق الدولى •

(١) انظر ولزبد من المعلومات

William Zartman «les Problemes de demain en Afrique Noire in S. Whitaker (ed.,) Les Etats Unis et L'Afrique: des interets en Jeu, Paris, Editions Karthala, 1981, P. 81.

الملاحق

ملحق (١)

من خطاب الامبراطور منليك الثانى الى الدول الاوربية بشأن ابلاغهم بحدود الحبشة الجديدة

تبدأ من الحدود الايطالية (أرفالى) الواقعة على البحر ممتدة على
خط يتجه غربا مخترقا سهل ميدا عند جيبرا ، ومنها الى غابات نهر
مارب واراتدا • ويتجه الخط من هذه النقطة جنوبا الى ما هيوهلا ودجسا
وجورا حتى نهر عطبرة وستيت حتى مدينة تومات •

ومن هذه المدينة تلتقى الحدود مع القصارف حتى مدينة كاركوج على
النيل الأزرق • ويمتد منها الخط حتى يصل الى نقطة التقاء نهر سوبات
(سبت) بالنيل الأبيض ، ثم يمتد خط الحدود حتى يضم مدينة اربورى
والمناطق المحيطة حتى يبلغ بحيرة سامبورو •

أما فى الشرق فان الحدود الحبشية تضم اراضى بورن والجالا
والعروس وتمتد حتى الحدود الصومالية متضمنة منطقة اوجادين ، وفى
الشمال تضم الحدود منطقة جبرا أواظ وجاد ابورس حتى مناطق عيسى
الصومالية وصولا الى اموس ، ومنها يمتد خط الحدود ليشمل بحيرة
عسال ومنطقة محمد أثنارى وصولا الى مشارف البحر ليلتقى بمنطقة
ارفالى •

واذا ما تتبعنا الحدود القائمة اليوم لامبراطوريتى فسأحاول اذا
ما وهبنى الله العمر والقوة ان اعود بهذه الامبراطورية الى حدودها القديمة
المتدة حتى مدينة الخرطوم السودانية وبحيرة نيازرا •

لقد ظلت اثيوبيا جزيرة مسيحية لمدة ١٤ قرنا من الزمان وسط محيط
من الملحدن الكفار فاذا كانت الدول الاجنبية التى تبعد عنها مسافات
طويلة - يقصد الدول الاوربية الاستعمارية - قد جاءت لكى تقتسم
الاراضى الافريقية فيما بينها ، فانتى لن أقف منها موقف المتفرج • ولما

كانت عناية الرب قد حفظت اثيوبيا وحمتها حتى اليوم ، فأننى أثق أن الرب سيستمر يحميها ويوسع حدودها في المستقبل ، وأثق بأن الرب لن يعرضها لمعاناة التقسيم بين الدول الأخرى •

ورغم انه ليس لدينا النية في الوقت الحالى لاستعادة حدودنا الساحلية عن طريق القوة ، فأننى أثق ان عناية الرب ستهدى الدول المسيحية لتعيد حدودنا على ساحل البحر ، او على الأقل بعض المناطق على الساحل •

أديس أبابا في ١٠ أبريل ١٨٩١ (١) •

١٤ مايز ١٨٨٣

توقيع
منليك الثانى

(١) المصدر : صلاح الدين حافظ ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨ - ٢٥٩

ملحق (٢)

المعاهدة الإيطالية الأثيوبية

التي تحدد الحدود بين الممتلكات الإيطالية في الصومال والامبراطورية الأثيوبية في سنة ١٩٠٨

جلالة فيكتور عما نويل الثالث ملك إيطاليا باسمه وباسم خلفائه
وبتوسط ممثله في أديس أبابا الفارس جيوسب كوالى دى فليزانو ،
وجلالة منليك الثانى ملك ملوك أثيوبيا باسمه واسم خلفائه •

رغبة في التحديد النهائى للحدود بين الممتلكات الإيطالية في الصومال
واقليم الامبراطورية الأثيوبية قررا توقيع الاتفاقية التالية :

مادة ١ - خط الحدود بين الممتلكات الإيطالية في الصومال واقليم
الامبراطورية الأثيوبية يبدأ من دولو عند ملتقى دوا Dawa وجنال Ganale
ويمتد شرقا مقتنيا منبع ميدابا Maidaba ويستمر حتى ويى شيبلى
Welbi Shebeli مقتنيا الحدود الإقليمية بين قبائل رهانوين - Rahanuin
التي ستنبع إيطاليا وكافة القبائل شمائم التي ستنبع أثيوبيا •

مادة ٢ - نقطة الحدود على ويى شيبلى ستكون على نقطة الاتصال
بين قبيلة بادى أدى Baddi Addi التي ستبقى تابعة لإيطاليا واقليم
القبائل فوق بادى أدى التي ستظل خاصة بأثيوبيا •

مادة ٣ - القبائل على يسار نهر جوبا وهى رهانوين وتلك الموجودة
على ويى شيبلى أسفل نقطة الحدود ، ستنبع إيطاليا أما قبائل ديجوديا
Digodia وكافة الموجودة على الحدود وافجاب جيجدى Afgab Jejedi
ستنبع أثيوبيا •

مادة ٤ - من ويى شيبلى ستجرى الحدود في الاتجاه الشمالى
الشرقى متبعة الرسم الذى قبلته الحكومة الإيطالية سنة ١٨٩٧ • كافة
الأراضى التي تخص القبائل في جانب الساحل ستظل تابعة لإيطاليا • كل
اقليم أوجادين والأراضى الخاصة بالقبائل في جانب أوجادين ستظل تابعة
لأثيوبيا •

مادة ٥ - توافق الحكومتان على أن تحددا عمليا وفورا بعد مهلة قصيرة خط الحدود السابق ذكره .

مادة ٦ - توافق الحكومتان رسميا على ألا تمارسا أى تدخل خلال خط الحدود وألا تسمحا للقبائل التى تتبعها بأن تعبر الحدود ، وفى حالة وقوع خلاف أو حوادث بين أو بسبب القبائل المتاخمة للحدود ستقوم الحكومتان بحلها باتفاقات مشتركة .

مادة ٧ - تشترك كل من الدولتين فى الموافقة على ألا ترتكب والا تصرح فى الجزء الذى يتبعها بأى عمل يمكن أن يكون سببا فى الخلافات أو الحوادث ويمكن أن يزعج هدوء قبائل الحدود .

ستخضع الاتفاقية الحالية لقبول برلمان الدولة وتصديق جلالة الملك .
حررت من نسختين متطابقتين ومتمثلتين باللغتين الايطالية والألمانية
ستبقى نسخة فى يد الحكومة الايطالية والأخرى فى يد الحكومة الأثيوبية .
حررت فى أديس أبابا فى ١٦ مايو سنة ١٩٠٨ .

ملحق (٣)

جدول يوضح توزيع الصوماليين في منطقة القرن الأفريقي (١)

الدولة	النطاق التي يسكنها الصوماليون بالأميال	نسبة المناطق المكونة بالصوماليين من مجموع المنطقة	تقدير السكان الصوماليين	نسبة السكان الصوماليين بالنسبة لمجموع السكان
جمهورية الصومال	٢٤٠,٠٠٠	% ١٠٠	١,٨٨٠,٠٠٠	% ٩٩
... الاقليم الجنوبي	١٧٨,٠٠٠	% ١٠٠	١,٢٣٠,٠٠٠	% ٩٧
... الاقليم الشمالي	٦٨,٠٠٠	% ١٠٠	٦٥٠,٠٠٠	% ٩٩
الصومال الفرنسي جيبوتي حاليا	٣٢,٠٠٠	% ٣٦	٢٩,٠٠٠	% ٤٢
اثيوبيا	٨٠,٠٠٠	% ٢٠	٨٥٠,٠٠٠	% ٤
كينيا	٤٥,٠٠٠	% ٢٠	٩٤,٠٠٠	% ١
المجموع	٣٧٤,٢٠٠		٢,٨٥٣,٠٠٠	

— Touval, op. cit., P. 12.

(١) المصدر:

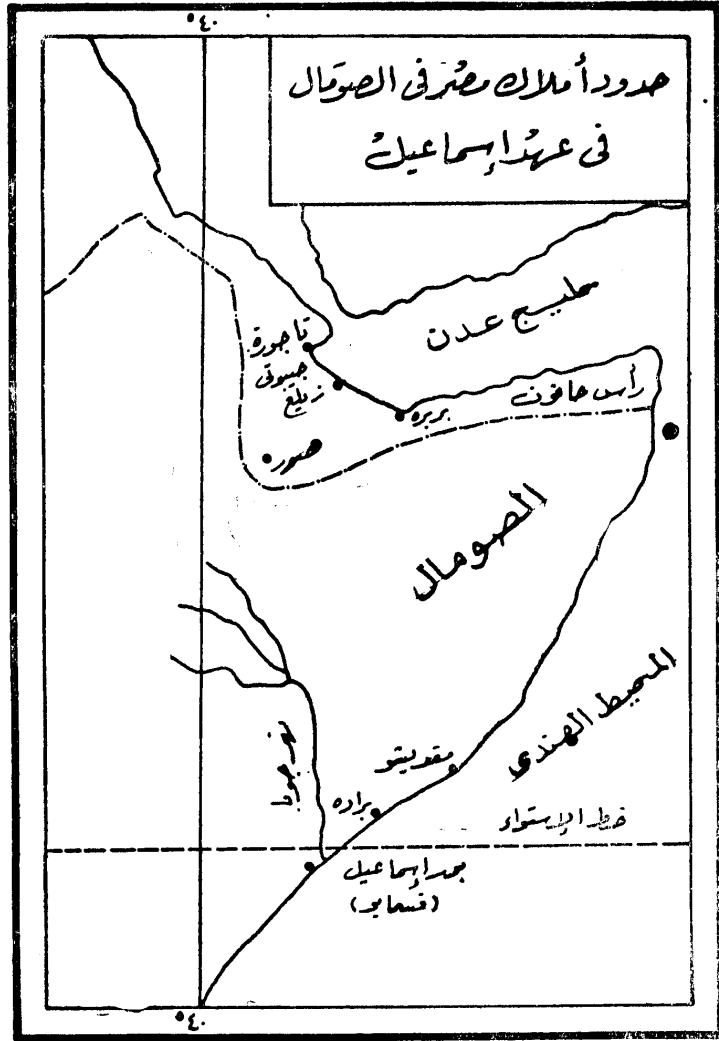
هذا ومن الجدير بالذكر أنه لا توجد احصاءات دقيقة .

٢٠٩

(م ١٤ - الندوة الافريقية)

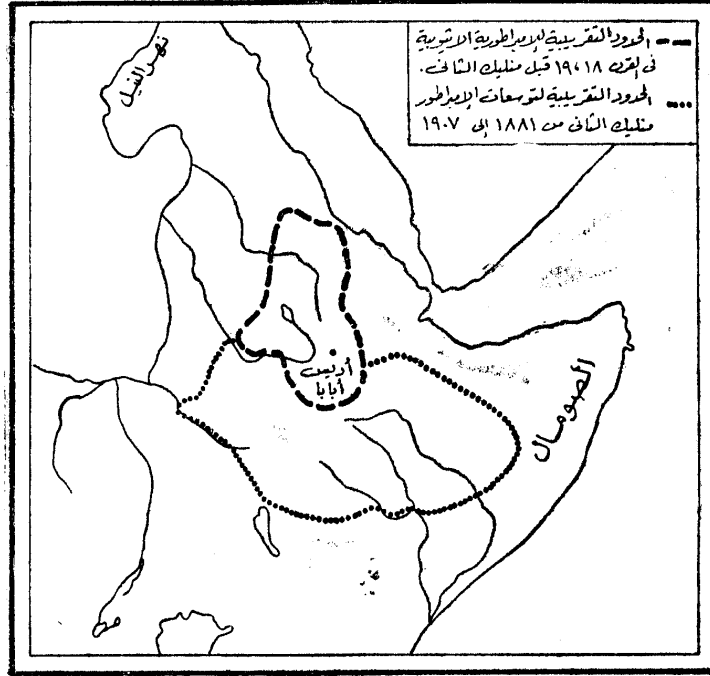


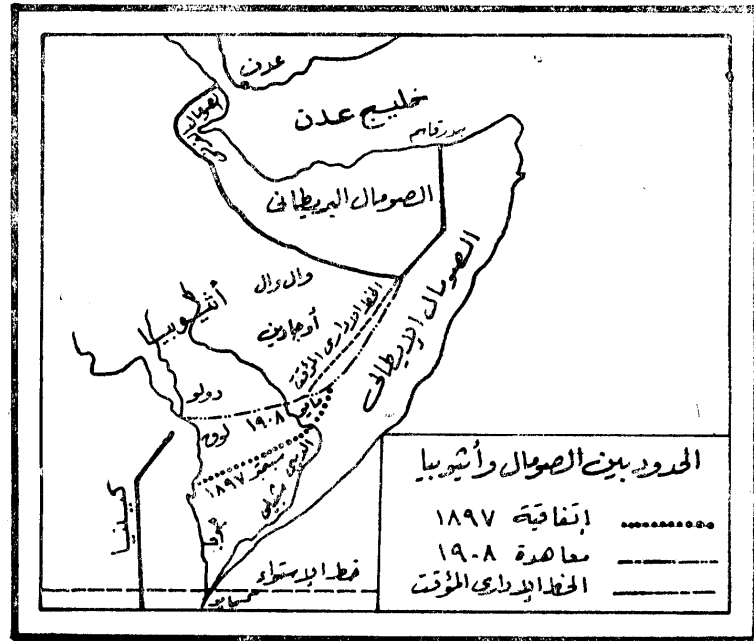
خريطة رقم (١)



خريطة رقم (٢)

خريطة رقم (٣)





خريطة رقم (٤)

تأثير الصراع في القرن الافريقى على وادى النيل في ظل التكامل المصرى السودانى

لواء ا.ح. سمير الحملوى
الامانة العامة للتكامل

مقدمة :

عندما عرض معهد البحوث والدراسات الافريقية على الامانة العامة للتكامل الاشتراك في ندوة علمية عن القرن الافريقى وكان لى شرف الاشتراك فيها آثرت أن أتقدم ببحث عن موضوع تأثير الصراع في القرن الافريقى على وادى النيل في ظل التكامل المصرى السودانى . وكانت وجهة نظرى في ذلك أن أبحث في موضوع يخص القرن الافريقى ويؤثر ويتأثر بدولتى التكامل مصر والسودان مما يتيح للمستمع والقارىء الخروج بحصيلة من المعلومات عن الموضوعات الهامة المطروحة للدراسة الجادة في هذه الايام حيث أن الصراع في منطقة القرن الافريقى حقيقة واقعة كما أن خطوات التكامل بين مصر والسودان تسير على قدم وساق ، والربط بين الموضوعين يعطى بعدا جديدا ، ومن هنا جاء البحث في مقدمة وثلاثة فصول هى :

الفصل الاول : الصراع في منطقة القرن الافريقى وتأثيره على دولتى التكامل مصر والسودان .

الفصل الثانى : نظرة عامة على التكامل المصرى السودانى .

الفصل الثالث : مواجهة التهديدات الرئيسية للأمن القومى المصرى والسودانى المرتبطة باحتياجات البلدين من مياه النيل .

وقى الله السودان ومصر من كل سوء وحفظ الروابط الأبدية بينهما ليكونا قاعدة للوحدة العربية والوحدة الافريقية وسندا لأمتنا العربية وقارتنا الافريقية .

الفصل الاول : الصراع في منطقة القرن الأفريقي

تطلق تسمية القرن الأفريقي من الناحية الجغرافية على ذلك البروز في شرق القارة الأفريقية وهو على شكل مثلث يشرف على المحيط الهندي وخليج عدن ويسيطر على مضيق باب المندب ويمتد شمالا على ساحل البحر الأحمر لمسافة ٦٠٠ ميل •

وتصل مساحة القرن الأفريقي الى ثلاثة أرباع مليون ميل مربع ويضم خليطا من أراضي صحراوية جرداء هي من أكثر مناطق العالم المرتفعة خصوبة ، ويعيش على أرضه أكثر من ٣٥ مليون نسمة من قوميات وقبائل مختلفة تشمل كل من أثيوبيا ، واريتريا ، وجيبوتي ، والصومال •

ولكن القرن الأفريقي من الناحية الجيوبوليتيكية (الجغرافيا السياسية) فان مجال الحديث عنه أوسع لما لموقعه من أهمية استراتيجية سواء لتحكمه في طرق الملاحة العالمية شمالا عبر البحر المتوسط وجنوبا وشرقا عبر المحيط الهندي وخليج عدن • وهي طرق نقل بترول الخليج العربي الى أوروبا وآسيا وأمريكا • أو من ناحية تحكمه في منابع النيل في أثيوبيا وما يشكله هذا من أهمية بالغة على مصر والسودان •

والقرن الأفريقي يعتبر مدخل ونقطة وثوب لوسط وجنوب القارة الأفريقية من ناحية الشرق علاوة على ما يشكله كحلقة هامة من حلقات الأحزمة الاستراتيجية التي تحاول الدول الكبرى الوصول اليها في أفريقيا فهو يمثل بالنسبة للقوتين الأعظم أهمية استراتيجية واقتصادية وأيدلوجية •

ولقد شهد القرن الأفريقي ما يمكن اعتباره تبادل أدوار القوتين الأعظم حيث كان للاتحاد السوفيتي مكان مؤثر في الصومال وبالمثل كانت الولايات المتحدة في أثيوبيا - لكن بقيام الثورة الاثيوبية عام ١٩٧٤ تبادلت القوتان الأماكن مما أوجد الصراعات المحلية والاقليمية التي تساعد على زيادة الصراع والتدخل الأجنبي ، ففي عام ١٩٧٧ استغل الصومال الصراع الداخلي في أثيوبيا وقام باستعادة الأقاليم الصومالية المغتصبة (الأوجادين) وذلك بدعم من الاتحاد السوفيتي وتمكن من تحرير ٩٠٪ من اقليم الصومال الغربي •

لكن توتر العلاقات الصومالية السوفيتية بعد ذلك دفع الاتحاد السوفيتي الى الاتجاه لاثيوبيا وتقديم أضخم دعم مادي قدمه لدولة في العالم الثالث مما مكن اثيوبيا من استعادة الأرض مرة أخرى وتهديد دولة الصومال نفسها وتدخلت الولايات المتحدة التي حلت محل الاتحاد السوفيتي نسييا في الصومال باقناعه بالانسحاب بعد ضمان عدم تجاوز القوات الاثيوبية لحدود الصومال الدولية .

وقد حاول اقليم اريتريا التحرر بالانفصال عن اثيوبيا الا أن التدخل السوفيتي الكوبى بجانب اثيوبيا أدى الى اخماد هذه الثورة مرحليا .

ومن ناحية أخرى فان للصومال أمل كبير في استعادة الاقليم الشمالى الشرقى في كينيا لتحقيق حلم الصومال الكبير ولكن لمصالح القوى العظمى ودورها المؤثر أمكن وجود قدر محدود من الاستقرار في هذا الجزء من القرن الافريقى .

وبالنسبة لجيوتي فمنذ أن حصلت على استقلالها من فرنسا تعتبر أقل مناطق القرن الافريقى اثارة فالصومال تعتبرها أحد أقاليم الصومال الكبير ان أجلا أو عاجلا ، وهى تفضل عدم اثارة المشاكل معها . أما اثيوبيا فيربطها بالبحر الأحمر خط سكة حديد يمتد من داخل جيوتي الى أديس أبابا في اثيوبيا وهو ينقل حوالى ٦٠٪ من صادرات وواردات اثيوبيا .

وعلى الجانب الآخر فلقد مكن نظام الحكم الحالى في اليمن الجنوبى الاتحاد السوفيتى من أن يحقق أمله في التواجد في المدخل الجنوبى في البحر الأحمر (مضيق باب المندب) وبذلك تحقق الحزام السوفيتى الممتد من اليمن الجنوبية الى اثيوبيا وشمالا الى ليبيا .

أما فيما يختص باستراتيجية أمريكا نحو القرن الافريقى فانها تتبع سياسة الهدوء والمراقبة في مواجهة الوجود السوفيتى والكوبى الى أن تلفظه أفريقيا من الداخل مع الاستعانة بالدول الصديقة في المنطقة لدعم أى صراعات قد تتطور لصالح السوفييت .

من هذا يتضح تداخل أيدي القوى العظمى في هذا الجزء الحساس من القارة الافريقية مما أفرز تأثيرات مباشرة على كل من دولتى التكامل مصر والسودان .

فالقرن الأفريقي يعتبر عمقا استراتيجيا لمصر والسودان وأكبر دليل على ذلك غلق باب المندب في وجه الملاحة الاسرائيلية في حرب أكتوبر ١٩٧٣ • ومما لا شك فيه أن سيطرة إحدى الدول العظمى وهي الاتحاد السوفيتي على مدخل البحر الأحمر يهدد اقتصاديات مصر والسودان حيث أن ميناء بور سودان هو الميناء الوحيد لتجارة السودان الخارجية كما أن تأمين الملاحة في قناة السويس يحققها المرور بسلام من خلال مضيق باب المندب •

ولقد يدفع الاتحاد السوفيتي النظام الاثيوبي للتدخل في التدفق الطبيعي لمياه النيل من مصادره في أثيوبيا بغرض حرمان مصر والسودان من حقيهما الطبيعي في هذه المياه وذلك كأسلوب للضغط على كل من مصر والسودان • وصحيح أن إقامة أى مشروع في المنطقة الجبلية للنهر أمر ليس بالسهل سواء من ناحية التنفيذ أو التمويل خاصة أن المشاكل الاقتصادية التي تعانيها أثيوبيا في وقتنا الحالي من الجفاف تستلزم ضرورة الاستقرار والفرغ للعمل الاقتصادي لفترة زمنية قادمة – الا أن العمل السياسي خاصة اذا دعم من الدول لعظمى يكون أمرا واردا في التخطيط الاستراتيجي •

كما أن إثارة العناصر المتطرفة اللاجئة من جنوب السودان الى أثيوبيا لاثارة القلاقل في السودان تهدد وحدته الوطنية وهو أمر يهدد أمن السودان الداخلي ويثير القلاقل والفتن مما يهدد أمن وادي النيل ككل •

وكما هو معلوم فإن الصومال وجيبوتي هما دولتان عربيتان وأى تهديد لهما من قبل أثيوبيا يجب أن يواجه بمساعدة عسكرية من الدول العربية وأقرب هذه الدول للمنطقة هي السودان •

بعد هذا التصور لمدى تأثير كل من دولتي التكامل مصر والسودان بالصراعات الموجودة في منطقة القرن الأفريقي تنتقل الى الفصل الثانى للبحث وهو التكامل المصرى السودانى •

الفصل الثاني : التكامل المصرى السودانى

يعتبر التكامل بين مصر والسودان من الموضوعات الهامة المطروحة للدراسة الجادة هذه الأيام ، فالروابط التاريخية والسياسية والجغرافية جعلت من مصر والسودان قطرين شقيقين لا غنى لأحدهما عن الآخر ، فمصر تربطها بالبلاد العربية روابط الدين واللغة والتاريخ ولكن مصر ترتبط بالسودان برابطتين اضافيتين هما النيل وروابط الدم ، اذ لا تكاد توجد أسرة مصرية الا ولها فروع في السودان ولا تكاد توجد أسرة سودانية الا ولها فروع في مصر .

وهذه الرابطة الخاصة بين مصر والسودان تاريخية منذ أن خلق الله الأرض ، خالدة بخلود النيل وفي كثير من فترات التاريخ كان ملوك مصر من السودان وفي بعض الفترات كان حكام مصر والسودان من المصريين لأن كلمة فرعون هى كناية عن البيت الكبير البيت الملكى الذى يسكنه الملك . فنحن عندما نقول البيت الأبيض يقصد به رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ونقول الكرملين نقصد بذلك حكام الاتحاد السوفيتى ، كذلك تعنى كلمة فرعون الحاكم المتسلط .

وجرى تسابق بين الدول الاستعمارية فى فتح هذه المناطق وغزوها وبين محمد على باسم الخلافة العثمانية الذى أرسل هو أيضا جيوشا الى هناك .

وفى عهد اسماعيل اكتملت صورة السودان بحدوده الطبيعية بضم دارفور والمناطق المتاخمة للبحر الأحمر وبحر الغزال والمديرية الاستوائية . وكانت مصر والسودان فى ذلك الوقت جزء من الدولة العثمانية .

وعندما أرادت انجلترا أن تدلى بدلوها وتقاسم الدول الاستعمارية فى افريقيا احتلت مصر واستغلت الجيش المصرى فى قمع الثورة الوطنية فى السودان والتى عرفت بالثورة المهديّة وهى ملازمة للثورة العربية فى مصر .

ثم تتوالى حلقات التاريخ حتى كانت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ حيث وقعت كل من مصر وبريطانيا في ١٢ فبراير عام ١٩٥٣ اتفاقية الجلاء عن السودان ثم تلتها اتفاقية الجلاء عن مصر في ١٩ أكتوبر عام ١٩٥٤ •

وما أن حلت نكسة يونيو عام ١٩٦٧ حتى كان اجتماع مؤتمر القمة العربي في الخرطوم ليتخذ قرارات مساندة مصر في أزمتها وخرج شعب وحكومة السودان يساند مصر ويرفض الهزيمة العسكرية •

وخلال الفترة من عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٣ حاربت القوات السودانية جنبا الى جنب مع القوات المصرية في فترات الصمود والاستنزاف والردع في منطقة السويس وما أن تحقق نصر أكتوبر العظيم عام ١٩٧٣ الا وكان الطريق ممهدا لاعلان منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان في ١١ فبراير ١٩٧٤ والذي بنى على أساس التنسيق فى السياسات لاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين البلدين •

لقد كان أسلوب المنهاج هو التنسيق بين سياسات الدولتين وكل حكومة تنفذ أو لا تنفذ حسب ظروفها أو تلبية ووفاء لارادة الشعبين الشقيقين فى أن يستشرق العمل التكاملى آفاقا جديدة متطورة تدفع جهودهما فى كافة المجالات وتسعى بجهد وجهد الى تحقيق طموحهما فى الأخذ بأسباب التقدم وملاحقة التطور وصياغة حياة جديدة ومجيدة على أرض وادى النيل العظيم وقع الرئيسان محمد حسنى مبارك وجعفر محمد نيمرى ميثاق التكامل بين مصر والسودان فى ١٢ أكتوبر عام ١٩٨٢ •

ولقد شمل الباب الأول لميثاق الأهداف والمبادئ ، وورد فى المادة الرابعة من هذا الباب أن تلتزم الدولتان بتحقيق أهداف هذا الميثاق خلال فترة انتقالية لا تتجاوز عشر سنوات تقسم الى مراحل زمنية محددة ويصدر فى شأن تحديد أهداف كل مرحلة ووسائل تنفيذها قرار من المجلس الاعلى للتكامل بعد موافقة برلمان وادى النيل •

أما الباب الثانى للميثاق فتناول ما يخص مؤسسات التكامل وهى المجلس الأعلى للتكامل ، وبرلمان وادى النيل ، وصندوق التكامل • وغطى الباب الثالث للميثاق أحكام عامة وختامية •

ولقد كانت الحكمة من تقسيم العمل التكاملى الى مراحل واضحة تلافى نقاط الضعف السابقة فى محاولات الوحدة ، حيث كان يتم اعلان الوحدة أولا ثم يعقب ذلك البحث عن أسلوب ووسائل تحقيق الوحدة التى غالبا ما تتعثر وفى هذه المحاولة الجديدة وهى التكامل - وهى محاولة مباركة ان شاء الله - تم تحديد الهدف الاستراتيجى الشامل للتكامل بين مصر والسودان فى ظل الميثاق على أنه تنمية القدرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية لمصر والسودان فى اطار من التكامل بين البلدين وصولا الى الوحدة خلال عشر سنوات •

ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجى يسير العمل التكاملى على محاور استراتيجية ثلاث متوازية فى وقت واحد خلال جميع مراحل التكامل وهذه المحاور هى :

١ - تنمية المصالح المشتركة بين الدولتين فى المجالات الخمسة (سياسية - اقتصادية - عسكرية - اجتماعية - ثقافية) •

٢ - ازالة القيود ورفع المعوقات والحواجز لزيادة التفاعل بين الشعبين •

٣ - اذابة الاختلافات والتناقضات بين الشعبين وحصرها فى أضيق الحدود •

وعلى ضوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فى وادى النيل وفى المنطقة سواء عربيا أو افريقيا أو عالميا والتزاما بمبدأ واقعية التخطيط وتدرج التخطيط بما هو ممكن وصولا لتحقيق ما هو ضرورى - فلقد أصدر المجلس الأعلى للتكامل توجيهاته بتقسيم مراحل التخطيط لتنفيذ الميثاق على النحو التالى :

١ - مرحلة تمهيدية : مدتها عامان ٨٢/٨٤ :

وتهدف هذه المرحلة الى استكمال تنظيمات مؤسسات التكامل واستكمال استصدار القوانين والتشريعات التي تخدم وتيسر العمل التكاملي واجراء دراسات جدية للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية مع السعى لخلق فكر تكاملي موحد بين مواطني وادي النيل ، هذا بالإضافة الى تنفيذ عدد محدود من المشروعات المدروسة ذات العائد السريع والملموس لدى الجماهير لتكون قدوة للعمل التكاملي .

٢ - مرحلة بناء التكامل : مدتها أربعة أعوام من فبراير ٨٥ الى ١٩٨٨ :

وتهدف هذه المرحلة الى تعميق جذور التكامل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية بما يوحد المفاهيم السياسية ويعمق جذور الأمن القومي بين البلدين ، وإيجاد قاعدة اقتصادية تكاملية مبنية على التكامل وليس على التنافس بين البلدين وبتشجيع القطاع الخاص وخلق بنية أساسية متكاملة بين البلدين .

وحيث ان مرحلة بناء التكامل نحن بصدد البدء فيها فيكون مناسباً أن اعرض على سيادتكم اهم السمات الاستراتيجية لهذه المرحلة الحاسمة وهي :

(أ) استغلال عناصر القوة في كل من الاقتصاد المصري والاقتصاد السوداني من خلال خطة التنمية التنسيقية التكاملية للبلدين والتي صدر بها توجيه من المجلس الأعلى .

(ب) تطوير الوحدات الانتاجية القائمة في كل من البلدين بهدف زيادة الانتاج وتجديده وتحديثه بما يكفل سد حاجة البلدين مثل صناعات (السكر - الزيت - الأسماك - الجرارات - الدواء) .

(ج) اتباع استراتيجية الاعتماد على الذات بقدر الامكان ومحاولة سد الفجوة في الطلب من السلع والخدمات الأساسية في البلدين .

(د) تنفيذ عدد من المشروعات الصغيرة المشتركة الزراعية فيهما والصناعية ذات العائد السريع الملموس التي تستجيب للحاجات الملحة للجماهير العريضة وخاصة في مجال الأمن الغذائي .

(هـ) تنشيط التجارة بين شطرى الوادى وازالة المعوقات التي تعترض المعاملات المالية والتجارية من اللوائح والقوانين .

(و) تشجيع المشاركة الشعبية في تمويل المشروعات المتكاملة والاسهام فيها بواسطة البنوك وشركات التأمين وصناديق النقابات المهنية والاتحادات العمالية وبنك وادى النيل المتخصص .

(ز) الانتهاء من مشروعات الربط بين شمال وجنوب الوادى سواء حرق برية أو نهريّة أو جوية أو اتصالات سلكية أو لاسلكية .

(ح) توحيد سياسات ونظم ومناهج التعليم في البلدين وفق خطة زمنية متدرجة وتوحيد أنظمة الرعاية الاجتماعية .

(ط) استكمال تنظيمات المؤسسات الاعلامية والثقافية المختلفة .

(ي) زيادة التنسيق والتكامل في المجال الخارجى والعلاقات الدولية وخاصة في المجال العربى والافريقى ودول حوض النيل تمهيدا لتوحيد السياسات بما يخدم ويؤمن العمل والتنمية في البلدين .

(ك) زيادة تدعيم الأمن القومى للبلدين لردع العدوان عنهما ضد أى قوى معادية .

(ل) استكمال حصر ودراسة القوانين واللوائح في البلدين والعمل على ازالة كافة العقبات الموجودة في تشريع كل دولة على حدة والتي قد تعوق مسيرة التكامل في المجالات التى نص عليها الميثاق .

٣ - مرحلة خلق المناخ المناسب للوحدة : مدتها أربعة أعوام ٨٩/٩٢ :

وتهدف هذه المرحلة الى تطوير خطوات التكامل وايجاد وحدة هدف مثل توحيد النقد ، وتوحيد النظم السياسية والتمثيل الدبلوماسى ، وتوحيد القيادة العسكرية ، وتوحيد وسائل الاعلام ، وتوحيد مناهج التعليم .. الخ مع السعى لتصحيح نطاق التكامل فى لمجال العربى باعتباره خطوة رائدة لازمة لتحقيق الوحدة على النطاق العربى .

ولعله من المستحب الآن أن أكتفى بما ورد عن التكامل المصرى السودانى وأترك للقارئ والمستمع الاطلاع على الكتيبات المرفقة والتي تشمل الميثاق ، ومؤسسات التكامل ، ومنجزات المرحلة التمهيدية .. الخ لأنتقل الى الفصل الثالث من البحث .

الفصل الثالث : التهديدات الرئيسية للأمن القومي

والمرتبطة باحتياجات مصر والسودان

من مياه النيل

من المسلم به أن لكل دولة حقوق أساسية تتمثل في حق بقائها في المجتمع الدولي ومن هنا يجب تحديد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تتعرض لها في الحاضر والمستقبل . وباعتبار أن منابع النيل هي مصدر المياه الرئيسي لكل من مصر والسودان فإن تهديد منابع النيل هو تهديد مباشر للأمن القومي للبلدين نوضحه فيما يلي :

أولا : التحديات الاقتصادية في مصر والسودان وعجز الانتاج الزراعي لقلة الرقعة الزراعية ومطالب تحديث الزراعة فيهما .

ثانيا : التسلسل السوفيتي في أفريقيا ووصوله الى منابع النيل يمثل تهديدا مباشرا وكذلك يفرض قيودا على القرار المصري السوداني .

ثالثا : الاعتداء على حقوق مصر والسودان في مياه النيل باقامة المشروعات الهندسية المضادة والمزمع اقامتها داخل اثيوبيا .

أولا : عجز الانتاج الزراعي يمثل تهديدا رئيسيا للأمن القومي :

في هذه المرحلة الحاسمة لبناء دولتي التكامل مصر والسودان يعتبر الأمن الغذائي ضرورة حتمية نتيجة اختلال التوازن بين الانتاج الزراعي وعدد السكان ، وهذا لا يتأتى الا بتأمين مياه النيل ضد التهديدات الخارجية وترشيد استهلاك المياه والحصول على حصص اضافية تغطي المشاريع المخططة في مجال الزراعة .

وبمعنى آخر فان أمن كل من مصر والسودان يرتبط ارتباطا وثيقا ليس فقط باستكمال مشروعات أعالي النيل بالتعاون مع السودان ولكن بزيادة هذه الحصص المائية بالتعاون مع باقي دول حوض النيل وهو الأمر الذي يهمننا في هذا البحث .

ثانيا : التسلسل السوفيتي في افريقيا ووصوله الى منابع النيل :

لقد استطاع الاتحاد السوفيتي تحقيق وجود عسكري في أثيوبيا وليبيا . وما زال التدخل الليبي في تشاد حتى الآن يمثل تهديدا للسودان .

ومن الأهمية أن نشير الى أن التدخل السوفيتي في أفغانستان قد شجع السوفييت على الاعلان عن استراتيجية جديدة لوضع العالم أمام الأمر الواقع وهو ما أطلق عليه في السياسة الدولية مبدأ برجينيف التوسعي، وهو يعني أن الاتحاد السوفيتي له الحق في استخدام قوته المسلحة ليس فقط للمحافظة على الحكومات الشيوعية القائمة حاليا مثلما حدث في المجر عام ١٩٥٦ - ولكن عليه معاونة الشيوعيين لتولي السلطة في مناطق خارج العالم الشيوعي الحالي .

وحيث أن التواجد السوفيتي أصبح حقيقة واقعة فوق منابع نهر النيل فهو يهدد بتدخل خارجي مباشر أو غير مباشر في شئون السودان ومصر .

ثالثا : الاعتداء على حقوق مصر والسودان المكتسبة في مياه النيل :

لقد حددت قواعد القانون الدولي أن من أهم العناصر التي تحدد النصيب العادل في مياه النهر هو الاستخدام المسبق لمياه النهر ، مع الأخذ في الاعتبار الاستخدام الحالي له ، ثم الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة ومدى اعتماد الشعب على مياه النهر (بيان جماعة القانون الدولي في هلسنكي عام ١٩٦٦) . ولهذا فإن أى مشروع هندسى على أنهار وروافد نهر النيل يجب أخذ رأى كل من مصر والسودان قبل البدء فيه وإقراره ، وأن أى انتقاص من حصة المياه لكلا الدولتين يعتبر اعتداء على أمنهما القومي .

والمشروعات الهندسية المزمع اقامتها تهدد حق مصر والسودان في مياه النيل فاقامة السدود على النيل الأزرق داخل اثيوبيا واقامة ثلاثة خزانات صغيرة بغرض توليد الكهرباء ينقص من إيرادات النيل في حدود ٥ مليار متر مكعب مياه .

أما بخصوص كل من نهري عطبرة والسوبات فان انشاء خزانات على هذين النهرين قبل دخولهما الى حدود السودان بمسافة ٧٠-١٢٠ كم - يسبب كلاهما استقطاع حوالى ١٢ مليار متر مكعب من مياه النيل .

أمن منابع النيل من وجهة النظر المصرية السودانية :

من التهديدات الرئيسية الواردة في هذا البحث في أكثر من موقع يمكن استقراء مفهوم لأمن منابع النيل من وجهة النظر المصرية السودانية وفي نفس الوقت ينبع من قواعد التعاون الدولي فهو مفهوم له قاعدة شرعية دولية . وهذا المفهوم محدد في أربع نقاط كالآتي :

١ - ضرورة التمسك والحفاظ على الحقوق القانونية والتاريخية المكتسبة في مياه نهر النيل .

٢ - زيادة الإيرادات المائية النيلية لصالح الأجيال القادمة .

٣ - المحافظة على أمن واستقرار السودان .

٤ - معاونة دول منابع النيل في تحقيق التنمية في المجالات المختلفة سياسيا واقتصاديا وثقافيا وعسكريا .

ويعتبر هذا المفهوم هدف سياسي لدولتي التكامل مصر والسودان ودائرة تحرك لها الأسبقية الأولى .

ونجاح مصر والسودان في تحقيق أمن منابع النيل يتحدد في مدى قدرتهما على العمل في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي :

١ - الاتجاه الأول : وهو تدعيم وتنشيط هيئة دول حوض النيل :

وذلك بتدعيم هيئة دول حوض النيل ليكون لها هيكل المنظمات الدولية الاقليمية ، وان لمصر والسودان قدرة على أن تكونا رائدتين لهذه الكتلة السياسية والاقتصادية لدول حوض النيل بغرض :

(أ) عقد اتفاقية جديدة بين دول حوض النيل تقرر الحقوق المكتسبة لجميع الدول على مجرى النيل طبقا للعرف الدولي ، علما بأن اثيوبيا تدعى أنها لم توقع على أى معاهدة مع مصر بخصوص الاتفاقيات بمياه النيل .

(ب) فتح آفاق جديدة في مجال التعاون الخلاق للاستغلال الأمثل لمياه نهر النيل واقامة المشروعات المشتركة حيث أن مصر والسودان تبغيان المياه ، وباقي دول حوض النيل في حاجة الى الكهرباء . وبما أن الفاقد من أنهار الهضبة الاستوائية يمثل ٧٥٪ من إيراداتها - يمكن اقامة مشروعات رئيسيين هما :

١ - بالنسبة للهضبة الاستوائية تقليل الفاقد بأقل ما يمكن بما يعطى إيراداً لنهر النيل فى حدود ١٨ مليار متر مكعب وذلك بإنشاء خزانات على بحيرة فيكتوريا وكيوجا ، لأن زيادة ارتفاع متر واحد حول بحيرة فيكتوريا يعطى ٦٥ مليار متر مكعب من المياه .

٢ - أما بالنسبة للهضبة الأثيوبية فيكون بإنشاء خزانات على نهر السوبات و بحيرة تانا .

٢ - الاتجاه الثانى : وهو التكامل المصرى السودانى :

ان الاسراع والجدية فى تحقيق خطوات التكامل المصرى السودانى وتطبيق معاهدة الدفاع المشتركة بين البلدين عندما يتعرض السودان لأى أخطار - لهو التأمين العملى ضد أى تهديدات عسكرية متوقعة ضد السودان ومصر .

٣ - الاتجاه الثالث : اتجاه سياسى ويشمل :

(أ) آن الآوان لعودة الثقة والعلاقات الحسنة بين كل من مصر والسودان من جهة وبين أثيوبيا من جهة أخرى كما آن الآوان لتحسين العلاقات بين مصر والسودان من جهة وبين الاتحاد السوفيتى من جهة أخرى .

(ب) أهمية ربط المصالح والأهداف العربية بالمصالح والأهداف الأفريقية ، وهذا البند يحتاج لبحث منفصل حيث يشمل اتجاهات عديدة لتوضيحه بما فى ذلك تخفيف أو انهاء التيار العربى المتحفظ للمستثمرين العرب للعمل فى افريقيا ، وفى هذا المجال أوضح أن ثلثى العالم العربى من القارة الافريقية .

(ج) من الأهمية بمكان أن تتجاوز المفهوم الذى يربط مصر والسودان بدول حوض النيل وشمال افريقيا ليتسع ويشمل كل الدول الافريقية .

(د) الوقوف بكل حزم واخلاص لمعالجة المشاكل الافريقية عن طريق منظمة الوحدة الافريقية دون ادخال العنصر الأجنبي فى حلها وهذا بحقق وضع للتضامن المصرى السودانى مع دول القارة الافريقية •

وفى النهاية تحضرنى العبارة المشهورة التى سجلها المؤرخ اليونانى هيرودوت من أن مصر هبة النيل • وفى الحقيقة فإن هذه العبارة ليست الا تجسيد لواقع • وحدود مصر هى حدود السودان وحدود السودان هى حدود مصر ومن هذا المنطلق تفكر وعلى هذا الطريق نسير •

بسم الله الرحمن الرحيم « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » •

صدق الله العظيم

- أريد غردون لأفتدى به عرابى باشا •
- محمد أحمد المهدي — ٢٦ يناير عام ١٨٨٥ •
- لا يمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلا •
- سعد زغلول — ٢٨ يونيو عام ١٩٢٤ •
- لا يمكن فصل الشمال عن الجنوب •
- على الميرغنى — عام ١٩٤٦ •
- لقد قامت ثورتنا في مصر لا من أجل مصر وحدها بل من أجل الوادى ،
مصر والسودان سواء بسواء •
- محمد نجيب — ١٦ ديسمبر عام ١٩٥٣ •
- ان مصر تهنىء السودان باستقلاله وتسانده •
- جمال عبد الناصر — ١٩ ديسمبر عام ١٩٥٣ •
- اننا نذكر للرئيس نميرى عمله الدائب فى سبيل وحدة وادى النيل وتقانيه
فى ازالة الحواجز المصطنعة بين الشعبين التوأمين •
- محمد حسنى مبارك — ٢٤ مايو عام ١٩٨٣ •
- التكامل بين مصر والسودان ليس مجرد اجتهد حكومات وانما هى ارادة
شعب واحد تجاوز الغيوم العابرة بين الحكومات •
- جعفر نميرى — ٢٥ مايو عام ١٩٨٣ •

التدخل الأجنبي في القرن الأفريقي

دكتور/ عبد الرحمن اسماعيل الصالحي
جامعة الزقازيق

أبرزت المنازعات الأفريقية المتمثلة في منازعات الحدود والحروب الأهلية قضية هامة وهي قضية التدخل الأجنبي في شئون القارة الأفريقية •

وبرزت ظاهرة التدخل في منطقة القرن الأفريقي بصورة أكثر تحديداً ، ولعل مرجع ذلك ما تتميز به هذه المنطقة بمحددات استراتيجية معينة ربطت بينها وبين الدوافع الاستراتيجية للدول الكبرى ، فضلاً عن أن التدخل الأجنبي معروض على تلك المنطقة الهامة في أفريقيا سمته في ذلك سمة التدخل الأجنبي في العالم الثالث الذي لا تملك دولة دفعه عنها أو حصر دائرته بعيداً عنها ، فبجانب ما تملكه القوى الأجنبية من محددات ومرتكزات تسمح لها بالتدخل السهل والميسر فإن الدول الأفريقية لا تملك دفعه في ذات الوقت بسهولة ويسر بل لقد ذهبت بعض الدول الأفريقية الى حد استدعاء الدول الأجنبية للتدخل لحماية لمصالح قد تبدو في ظرها قومية وتحقيقاً لمآرب معينة وقد يساهم في تسهيل هذا الأمر طبيعة المناخ السياسي والاقتصادي والتباين القبلي لتلك الدول •

ومنطقة القرن الأفريقي لم يهدأ بعد لهيب نيرانها المشتعل في الأوجادين والذين تمثل صورة واضحة لمظاهر وسمات ومحددات وأهداف هذا التدخل •

والواضح أن بؤرة الصراع تتمثل في الأوجادين أكثر من غيرها وإن كان ذلك لا يعني أن منطقة القرن الأفريقي قاصرة على الأوجادين فحسب فمنطقة الصراع تشمل أقاليم أخرى غير الأوجادين (١) إلا أن منطقة

(١) تشتمل منطقة القرن الأفريقي جيبوتي والصومال وإثيوبيا

الأجانب تعد التآكأة التي استندت عليها القوى الأجنبية في تدخلها أو بمعنى آخر هي ركيزة التدخل في القرن الأفريقي وذلك ما يركز عليه الباحث حيث يوضح مرتكزات التدخل الأجنبي في تلك المنطقة سواء المتعلق بالجانب الأفريقي أو بالجانب الأجنبي مع إبراز دور القوى الأجنبية والقوى الإقليمية ودافع كل منها مع تبيان أن دفع التدخل أمر وإن كان يبدو متعذرا مع التسهيلات الأفريقية والخبرة الأجنبية إلا أن هناك بعض التصورات التي أوردها الباحث في نهاية البحث لكيفية الحد من هذا التدخل إن لم يكن منعه في إطار استراتيجية أفريقية متكاملة .

مرتكزات التدخل الأجنبي

للتدخل الأجنبي عديد من المرتكزات التي يرتكز عليها لتكون أداة دافعة له ومحركة إياه ، وهذه المرتكزات لا تأتي من جانب العامل المحدد الأجنبي فحسب بل أيضا من طبيعة الجانب الأفريقي .

(١) مرتكزات أفريقية :

وهي تلك المتعلقة بطبيعة الظروف والمناخ السياسي والاقتصادي والقبلي في أفريقيا بصفة عامة والتي تبتعد عن منطقة القرن الأفريقي بالتالي بل تمثلها تمثيلا صادقا بتبايناتها القبلية وتنافرها وعدم استقرارها . ولقد غرس الاستعمار جذور التفكك والتباين في هذه البيئة وأبرز صوها التفكك الاجتماعي والضعف السياسي والاقتصادي نتيجة التجزئة التي

وما جاورها كما تشمل منطقة الجبهة الشرقية لاثيوبيا المشتعلة بالصراع الأجانب وهرر في الشمال وسكانهم قبائل صومالية ويقود حركة التحرير فيها الجبهة المتحدة لتحرير الصومال الغربي ، وأقليم مالي وعروس وسيد أمور في الجنوب وسكانهم من الجالا الذي يعتبرون أنفسهم يختلفون عرقيا عن الصوماليين والاثيوبيين ولهم حركة خاصة بهم تقودها جبهة تحرير اورومو وتنحصر مطالبهم في تحقيق الانفصال عن اثيوبيا .

راجع :

Hancock, Grakham, «Somalia», Africa Guide (England : David Janieson, 1978), PP. 278-279.

— Poxter, P.T.W., «Ethiopia's Unacknowledged Problems : The OROMO», African Affairs, Vol. 77, No. 308, July 1978, PP. 283-296.

فرضها في صورة حدود مصطنعة ، تلك الحدود التي تعد فريدة في نشأتها وتطورها ذلك أنها جاءت متنافية ومتنافرة مع الأسس الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والجغرافية والتاريخية والحرية والقبلية ولم تستند لأي أساس من تلك الأسس فكانت تعسفية تحكمية (١) أريد منها التجزئة الى وحدات سياسية أصغر بحيث يضمن المستعمر عدم توحيد الشعوب وضعف السياسات الافريقية وخلق تقسيمات غير طبيعية تثير منازعات لا تنتهي بل قد تستمر عشرات السنين . ولقد تمثل هذا الوضع بصورة واضحة في القرن الافريقي (٢) ونتيجة طبيعية لتلك الظروف ازدادت المشكلات وتفاقت واشتعلت الحروب والصراعات وكانت أبرز هذه الأمثلة متمثلة في الصومال وأثيوبيا وصاحبها لجوء عديد من الصوماليين من الأوجادين الى جمهورية الصومال للحاق بأهلهم وذوهم .

ولقد شجعت هذه البنية المتباينة المتعلقة بالمشكلات على توفير المناخ الخصب لمزيد من التدخل الأجنبي في منطقة القرن الافريقي ومناطق أخرى تتسم بنفس الخصائص وذلك باثارة عديد من الصراعات السياسية والاجتماعية ، واستغلال المناخ المتباين لتحطيم الوحدة الوطنية واضعاف مبدأ حسن الجوار .

وفضلا عن ظاهرة عدم التماسك والتماثل السياسي والاقتصادي والقبلي فإن البنية الأساسية لمعظم دول أفريقيا ومنطقة القرن الافريقي

(١) راجع في سوء تخطيط ورسم الحدود وتقسيم القارة والمشكلات الناجمة عن ذلك :

— Tagil, Saven, «The Study of Boundaries, and Boundary Disputes» in : Widstrand, C.G. (ed), **African Boundary Problems** (UPPsala : The Scandinaran Institute of African Studies, 1969), PP. 165-166.

— Touval Saadia, «Africa's Frontiers Reactions to a Calonial Legacy», **International Affairs**. No. 42 ; 1966, P. 641.

(٢) ترى الصومال ضرورة تكوين دولة قومية تعرف بالصومال الكبير تضم اليها الأراضي الصومالية التي قسمها الاستعمار الى أجزاء عدة وهي الصومال البريطاني والصومال الإيطالي (وهما حاليا جمهورية الصومال) والصومال الفرنسي (جيبوتي) والصومال الكيني (أجزاء من كينيا) والصومال الاثيوبي (منطقة الاوجادين) راجع :

Potholm, P. Christian, **Four African Political Systems** (New Jersy : Prentic Hall, INC, 1970), P. 181.

واحدة منها من ثأن من تركتها المثقلة التى خلفها لها الاستعمار والمتمثلة فى ضعف الهيكل الاقتصادى والادارى والسياسى ومن ثم فإن دعائم استقلالها الحقيقى دائما ما تكون مهترزة وواهنة أمام الفقر والتخلف الأمر الذى يشجع ويساعد على التدخل الأجنبى فى سهولة ويسر ، وليس من المغالاة فى القول بأن دولا أفريقية تستدعى الدول الأجنبية للتدخل أمام تلك الظروف .

ويواكب هذا التخلف بسماته الظاهرة أمر غاية فى الأهمية وهو تبعية الدول الأفريقية لفترات طويلة بعد استقلالها للقوى الأجنبية سواء التى كانت تستعمرها سابقا أو غيرها . وتتميز ظاهرة التبعية بعدة خصائص لعل من أبرزها التخصص فى إنتاج وتصدير المنتجات الأولية وسيطرة الأجهزة الأجنبية على عمليات التجارة الخارجية فضلا على اعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية فى تمويل الجانب الأعظم من برامج وخطط التنمية (١) .

ومجمل القول أنه بحكم ما تتسم به دول أفريقيا من عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى فضلا عن امكانية استثمار ظاهرة البلقنة وبالإضافة الى التخلف الاقتصادى فإن هذه العوامل مجتمعة تشجع التدخل الأجنبى بل تفتح له الباب على مصريه خاصة مع توافر الخبرة الأجنبية للتدخل وتواجد الأدوات التى تسهل مهمته وتنميه .

(ب) مرتكزات أجنبية :

وتتطوى هذه المرتكزات على خبرة القوى الأجنبية فى التدخل وأدواتها الملائمة لذلك تحقيقا لمصالحها الحيوية فى المنطقة محل التدخل واستثمارا للبنية الأفريقية المناسبة للتدخل ، ولعل فى استقراء بعض الأحداث الأفريقية ما يؤكد ذلك ، فلقد حسم الدور الأجنبى عديدا من المنازعات الأفريقية التى فشلت فيها الجهود الأفريقية ولعل أقرب الأمثلة وضوحا تلك المعارك التى دارت بين أثيوبيا والصومال حول الأوجادين ولم يحسمها سوى السلاح السوفيتى والقوات الكويتية التى استخدمتها أثيوبيا كما أن القوة التى اكتسبتها جبهة البوليساريو فى صراعها مع المغرب حول الصحراء كانت بفضل المساندة السوفيتية لهذه الجبهة عن

(١) مجدى حماد ، صراع القوى الكبرى فى أفريقيا (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٧٧) ، ص ١٤ .

طريق ليبيا ولولا هذه المساعدة لما صمدت جبهة البوليساريو في وجه المغرب . كذلك فقد كان للدور الأجنبي أثره في الحرب الأهلية في زائير وإن تأرجحت مواقف القوى الأجنبية طبقا للظروف السائدة (١) فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية وسائل التدخل غير المباشر (المشاركة بالإنابة) فأثبتت عنها فرنسا في أحداث شابا وإن كانت تعلم أن فرنسا لها مطامع أيضا في المنطقة ، إلا أن ذلك كان هو الأفضل المتاح ضمانا لتحقيق المصالح الأمريكية في زائير (٢) خصوصا مع وجود موقف سوفيتي محدود (٣) ، وإن كان من بواعث إخماد هذه الحرب ذلك التعديل الذي حدث في السياسة البلجيكية وكان من نتيجة إيقاف الامدادات العسكرية والمادية الى قوات الانفصال .

ومن الأمثلة الواضحة أيضا التدخل الأجنبي في صراع الحرب الأهلية في نيجيريا (انفصال إقليم بيافرا) ذلك أن السلاح البريطاني والسوفيتي للحكومة النيجيرية كان هو العامل الحاسم في هذه الحرب .

وبصفة عامة استطاعت القوى الأجنبية أن تقنع مناطق كثيرة في أفريقيا بأنها أداة الحسم دائما ، وقد ساعدت تلك القوى عدة ظروف مهدت لها الطريق للتدخل وليست هذه الظروف والملابسات أفريقية بالدرجة الأولى ، فقد واکب البيئة الأفريقية الصالحة للتدخل ظروفًا عالمية كان من أبرزها انتهاء جولة في آسيا بهزيمة الطرف الأمريكي في فيتنام ، ومن ثم البحث عن ميدان جديد للحرب الباردة ، كذلك استغل السوفيت موقف التقييد الذي فرض على السلطة التنفيذية الأمريكية في تدخلها خصوصا بعد هزيمة فيتنام وفضيحة وترجييت وساعد على هذا الاستغلال النصر الذي أحرزه السوفيت في أنجولا .

(1) Morgenthau, Hans J, To Intervence Or not to Intervence», Foreign Affairs, Vol. 45, No. 3, April, 1967, P. 428.

(2) Dept. State Bull. Vol. 78, No 2016, July, 1978, P. 35.

— Matatu, Godwin, «A New Katanga in Zaire», Africa, No. 68, April, 1977.

(3) Harris, P.B. Studies in African Politics (London : Hutchinson University Library, 1970), P. 61.

ولعل أقرب الأمثلة وضوحا على التدخل الأجنبي في أفريقيا ذلك الصراع الدائر في تشاد وإن لم تقيم بعد نتائجه إلا أن القوى الأجنبية لعبت فيه دورا بارزا يعمل باستمرار على تجدد الصراع .

وتستند تلك الخبرة التي أثبتت تواجدا حقيقيا في أفريقيا الى أدوات ونماذج تستخدمها في التدخل ولعل من أبرزها (١) :

١ - تغذية المنازعات الافريقية خاصة المتعلقة بالحدود وتكديس الاسلحة لدى كل طرف حتى يستمر النزاع وبالتالي يستمر التدخل الأجنبي .

٢ - استثمار الخلافات والصراعات القبلية وخاصة المرتبطة بالأقليات القومية وتشجيع حركات الانفصال التي تقوم بدورها باستدعاء الطرف الأجنبي توطيدا لموقفها ويتم في هذا الاطار استخدام المرتزقة الأجانب وبالتالي زعزعة الاستقرار السياسى والاقتصادى .

٣ - تشجيع بعض الاتجاهات الايديولوجية المعينة ولو أدى ذلك لاحداث انقلابات عسكرية لمواجهة الاتجام الايديولوجى المعاكس .

الاهداف الاستراتيجية لقوى التدخل

ليس هناك شك أن هناك علاقة ارتباط طردية قوية قد تصل الى حد التلازم بين الأهمية الحيوية لمنطقة القرن الافريقى وبين حرص الدول الأجنبية على التدخل فى المنطقة تحقيقا لأهداف مخططة ومدرسة ولمناقشة ذلك نعرض أولا الأهمية الاستراتيجية للمنطقة ثم مصالح القوى الأجنبية بها .

اولا : البعد الاستراتيجى للمنطقة وأهميته :

تمثل منطقة القرن الافريقى بعدا استراتيجيا هاما ، ولعل من أبرز ما يضاف على هذا البعد أهمية هو ارتباطها بالبحر الأحمر الذى له معظم الخصائص الجيوبوليتيكية التى تجعل منه ممرا بالدرجة الأولى ومقرا

(١) راجع : مجدى حماد ، مرجع سابق ، ص ٥٧ - ٥٨ .

بالدرجة الثانية (١) فهو بمثابة ممر يربط المتوسط عبر قناة السويس بالمحيط الهندي الذي يدور فيه التنافس الدولي بين القوى الكبرى على أشده (٢) أى أن القيمة الاستراتيجية الحقيقية للبحر الأحمر تكمن في تغلغله أو تجاوزه أو تماسه مع عدة مناطق بالغة الحساسية مثل القرن الأفريقي والشرق الأوسط والعالم العربي ، فالبحر الأحمر يمثل أهمية كبرى من ناحية الأمن سواء الأمن العربي بصفة عامة وأمن البلاد العربية (البحر الأحمر) والبلاد الأفريقية التي تطل عليه بصفة خاصة . وهذه الدوائر الأمنية متصلة ومتداخلة ومركز ثقلها الاستراتيجي هو القرن الأفريقي وما يجاوزه من مناطق (٣) وواضح أن من أهم مداخله الجنوبية باب المندب بين الزاوية الجنوبية الغربية لشبه الجزيرة العربية وبين أفريقيا حيث يمتد مضيق باب المندب الى جيبوتي وأثيوبيا على الجانب الغربي أو الأفريقي (٤) . ومن هذا يمكن القول أن البحر الأحمر يكتسب أهميته الاستراتيجية من موقعه الجغرافي سواء عن طريق باب المندب أو قناة السويس حيث مسار الطاقة البترولية ، كما أنه يربط بين منطقتين من أهم وأخطر مناطق الصراع الاقليمي والدولي وهما الشرق الأوسط والقرن الأفريقي .

(١) محمود توفيق محمود ، « البحر الاحمر في الاستراتيجية الدولية » ، مجلة السياسة الدولية (عدد ٥٧ ، يوليو ١٩٧٩) ، ص ٣٧ .
(٢) د. على الدين هلال ، « الأمن العربي الاستراتيجي في منطقة البحر الاحمر » ، مجلة المستقبل العربي (عدد ٩ ، سبتمبر ١٩٧٩) ، ص ١٠٣ .
— راجع في الصراع الدولي في المحيط الهندي :

— Burt, R., Strategic Politics and the Indian Ocean Pacific Affairs Vol. 47, 1975, PP. 509 - 514 A.

— Ghebbart, «Soviet and US Interest in the Indian Ocean», Asian Survey SIPRI Year Book, London, 1977.

(٣) أمين هويدى ، « البحر الاحمر والامن العربي : الاهمية الاستراتيجية » ، مجلة المستقبل العربي (عدد ١١ ، يناير ١٩٨٠) ، ص ٢٥ .

(٤) د. السيد عليوه ، « الجوانب الاستراتيجية في صراعات البحر الاحمر » ، مجلة السياسة الدولية (عدد ٥٩ ، يناير ١٩٨٠) ، ص ٣٦ - ٣٧ .

وفضلا عن ذلك فإن ارتباط البحر الأحمر بالمحيط الهندي جعله محل تنافس دولي جديد قد يؤثر بل سيؤثر على أمن وسلام الدول الإقليمية في المنطقة (١) ولا شك أن التواجد العسكري للقوى الكبرى في البحر الأحمر سواء كان هذا التواجد مباشر أو غير مباشر يؤثر بلا شك على ميزان القوى فيما بين دول المنطقة (٢) .

وان كان البحث لا يتعرض لتحليل الأهمية الاستراتيجية لكل دول المنطقة الا أنه يلزم ايضاح أن الصومال وهي طرف نزاع الأوجادين تكتسب أهمية استراتيجية بالغة ذلك أنها تعد البوابة الجنوبية للبحر الأحمر ولعل ذلك يفسر الاهتمام السوفيتي في وقت من الأوقات بالصومال لاتخاذها وسيلة للضغط على السودان ومصر والدول المنتجة والمصدرة للبتروول في الخليج العربي (٣) عن طريق ميناء بربرة الصومالي .

كما أن وضع اريتريا كمنطقة داخل القرن الافريقي ذات ثقل استراتيجي يعمل على تعقيد المواقف الجيوبوليتكية في جنوب البحر الأحمر فيسبب هذا الوضع اتفاق (٤) مواقف اسرائيل هي الحليف الامريكى القوى ومواقف الاتحاد السوفيتي وكوبا ازاء أديس أبابا ، كما أن الموقع الهام لاريتريا أجبر الامريكان على التمسك بأثيوبيا رغم تحولها اليسارى (٥) .

(١) عبد العاطى محمد ، « البحر الاحمر ومخاطر الصراع الدولى » ، مجلة السياسة الدولية (عدد ٤٥ ، اكتوبر ١٩٧٨) ، ص ٦٦ .
(٢) دول البحر الاحمر هي مصر والسودان وأثيوبيا وجيبوتى واسرائيل والاردن والسمودية واليمن الشمالية واليمن الجنوبية والصومال .
(٣) د. نبيل احمد حلمي ، « أمن البحر الاحمر والقرن الافريقى » ، مجلة السياسة الدولية (عدد ٤٥ ، اكتوبر ١٩٧٨) ، ص ٨١ .
(٤) تمتد اريتريا من حدود الصومال الى جيبوتى وتطل على البحر الاحمر مباشرة ، وهذا الامر يضيف عليها ميزة التحكم في الجزر المتناثرة في باب المندب علاوة على تحكمها في منفذ أثيوبيا على البحر ومن ثم تستطيع أن توقف الامدادات العسكرية والتموينية القادمة من البحر ، وبعد ميناء عصب الميناء الرئيسى لاريتريا والمنفذ الرئيسى لها على البحر الاحمر ، راجع :

عبد العاطى محمد ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

(٥) محمود توفيق محمود ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

وربما يفسر ذلك الاتفاق الغير مباشر بين أمريكا والسوفييت على هزيمة الصومال في حربه مع أثيوبيا بالحلولة دون أن تصبح منطقة البحر الأحمر منطقة عربية .

ومن المناسب هنا تنبيه الدول العربية الى أهمية استقلال اريتريا عن الدولة الأثيوبية (١) مع التحذير كذلك من تطلع أثيوبيا الجدى والمستمر لاحتواء جيبوتى .

وبجانب هذه الأهمية الاستراتيجية فان هناك العامل الاقتصادى المحدد لعوامل التدخل أيضا في القرن الافريقى ، فقد أثبتت أعمال التنقيب في الفترة الأخيرة على الساحل الصومالى وجود كميات كبيرة من البترول تحت باطن الأرض وذلك فضلا عن اكتشاف كميات اقتصادية من اليورانيوم في الصومال بالقرب من العاصمة مقديشو (٢) .

ثانيا : مصالح القوى الأجنبية في المنطقة :

هناك أهداف محددة متباينة للقوى الأجنبية المتداخلة في القارة الافريقية وعلى وجه التحديد في منطقة القرن الافريقى موضوع الدراسة تلك المنطقة المرتبطة بالبحر الأحمر ذو الوضع الاستراتيجى المتميز حيث يحظى اقليم البحر الأحمر بقدر أكبر نسبيا من عوامل التوتر في العلاقات العربية الافريقية (مشكلة امتداد الظاهرة العربية داخل أفريقيا كما في الصومال وجيبوتى) وما يترتب على ذلك من مخاوف وبروز صور مشوهة لاختلاط العروبة بالاسلام ، فضلا عن مشاكل الأمن المشترك التى ظهرت في قضية عروبة البحر الأحمر ، بالإضافة الى الانعكاسات التاريخية للتمايز الدينى بين أثيوبيا المسيحية وجارتها المسلمات .

ولا شك أن استمرار هذه القضايا ينعكس ولو جزئيا على الصراع في القرن الافريقى (٣) .

(١) د. نبيل احمد لحمى ، مرجع سابق ، ص ٨٢ - ٨٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٣ .

(٣) د. أحمد يوسف أحمد ، « سياسات البحر الاحمر والعلاقات العربية الافريقية » ، مجلة السياسة الدولية (عدد ٥٩ ، يناير ١٩٨٠) ، ص ٢١

وبلا شك فإن صراع القوى الكبرى في منطقة القرن الأفريقي وتدخلها في المنطقة إنما يدور أساسا حول مصالح وأهداف جوهرية هامة سواء كانت هذه المصالح اقتصادية أو أيديولوجية أو استراتيجية ، خصوصا وأن أوضاع المنطقة تعمل على تغذية الصراعات الأيديولوجية بتناقضاتها وتباينها الأيديولوجي فهناك أثيوبيا وإن كان تحولها نحو الاشتراكية يسير بخطى وئيدة ومتناقضة إلا أن التحالف الأثيوبي السوفييتي لم ينته ومن ثم فإن آثار وتائج المسار الاشتراكي وإن كانت موجودة ، إلا أنه لا يمكن تحديدها بدقة أو تحديد مجالها المستقبلي ، وعلى الجانب الآخر الصومال المستند إلى التأييد الأمريكي والغربي والذي يسير إلى حد كبير في فلك أيديولوجية الرأسمالية ، ويرتبط التباين الأيديولوجي بالعامل الاقتصادي ذلك أن الدول الرأسمالية الغربية تعمل في محاولة استبقاء الدول الأفريقية ومن بينها دول منطقة الصراع في فلك الإنتاج الرأسمالي ومن ثم تبقى تلك الدول تحت السيطرة الرأسمالية والصناعية لتلك الدول (١) مستنزفة أياها ، بينما يجد السوفييت منطقة الصراع مجالا رحبا لمواجهة الدول الأجنبية الكبرى فيه ، فضلا عن محاولته السيطرة على طرق استراتيجية هامة تتعلق بنقل الطاقة التي تحصل عليها أوروبا العربية من أفريقيا .

ولقد عملت العوامل والاستراتيجية في المنطقة بالإضافة إلى ادخال الطاقة البترولية للسيطرة عليها وعلى منافذها كمحدد للتدخل على دفع القوى الأجنبية لتحقيق أكبر مزايا استراتيجية لها في صراعها مع بعضها مستغلة ومشجعة الصراعات الإقليمية واختلاف النظم في المنطقة .

وفي هذا الإطار من التنافس فإن لعبة ناتج الصفر تشكل القاعدة الرئيسية في العلاقات الاستراتيجية بين القوتين العظميين حيث أن أي تقدم أو كسب لطرف يعتبر وبالحجم نفسه تراجعا وخسارة للطرف الآخر . وهذا المفهوم للعلاقات الاستراتيجية يزيد من حدة الصراع ويكثر من امكانيات المواجهة (٢) .

(١) مجدى حماد ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(٢) د. نصيف حتى ، « السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ريجان واسرائيل والعامل النووي » ، مجلة شؤون عربية (عدد ٨ ، أكتوبر ١٩٨١) ص ٦٠ .

وعلى الجانب الآخر فانه يجب التنبيه والاشارة الى أن الصراعات الاقليمية ليست لها صفة الاقليمية المطلقة وانما هي صراعات اقليمية عالمية ذلك أنها تؤثر بطريقة مباشرة على مصالح القوتين العظميين وفي منطقة كمنطقة القرن الافريقي ذات الحساسية البالغة تزداد مصالح القوتين ويرتبط بها تحركات القوى الاقليمية ، ومن ثم فان أى دولة من دول المنطقة يمكنها أن تبدأ القتال طبقا للوقت الذى تحدده والأسلوب والطريقة التى تراها ولكنها لا يمكنها أن توقف القتال طبقا لما تريد وبالصورة التى تريد وفى الوقت الذى يحدده ، وقد تصل الى أبعد من ذلك بالقول أن الصراع الاقليمي العالمى اذا ارتفع الى أعلى درجات سلم التصعيد وذلك باستخدام القوات المسلحة ، فان هذه الحروب عندئذ تعد حروبا محلية دولية ، وقد تصبح فى جانب كبير منها حروبا بالوكالة •

ومهما مثل عن تنافس القوتين العظميين فى منطقة القرن الافيقى الا أن هناك تماثل فى موقف معين وهو تفضيل حرية الملاحة فى البحر الأحمر وذلك من خلال مداخله ومضايقه وعدم تحويله الى بحيرة عربية •

تفسير الأدوار الأجنبية فى المنطقة

قبل التعرض لدور القوى الأجنبية تفصيلا فى منطقة القرن الافيقى فانه من المناسب القاء الضوء على كيفية انتقال الوضع فى المنطقة من الهدوء النسبى الذى شابه منذ ابريل عام ١٩٦٤ حيث توقف القتال بين الصومال وأثيوبيا وبين اشجار الموقف مرة أخرى فى عام ١٩٧٧ فى قتال أشد شراسة وأعتى سلاحا وقائم على نفس المطالب الصومالية وذات الدفع الأثيوبية •

ولعل تفسير اثاره النزاع مرة أخرى تكمن فى أن اغلاق قناة السويس عقب حرب ١٩٦٧ بين مصر و اسرائيل وحتى عام ١٩٧٥ ، دعا الدول المنتفعة والمجاورة للبحر الأحمر وخليج عدن أن تعدل من السياسات التى تنتهجها بحيث تقوم على مصالحها فى المقام الأول ولو أبعداها ذلك عن النمط التقليدى للعلاقات الدولية وذلك أمر ليس بنسغرب ، فالمنطقة قريبة من آبار البترول ، قريبة من فائض رأس المال الضخم ، غنية بالمعادن ، غنية بالمواقع والطرق الاستراتيجية وكل تلك العوامل تشكل دوافع لرسم السياسات تجاه المنطقة ككل ، وعلى سبيل المثال سعت اسرائيل بشتى

الطرق لتأكيد حرية مرور بضائعها في البحر الأحمر ونقل وارداتها البترولية . وفضلا عن ذلك فقد شهدت تغيرا في سياسات عديدة كطرد الوجود السوفييتي بعيدا عن مصر ودخول الولايات المتحدة كوسيط في حل نزاع الشرق الأوسط .

وفضلا عن تلك المتغيرات والاهتمامات الدولية فقد كانت هناك تغيرات محلية على درجة كبيرة من الأهمية لعل من أبرزها الانقلاب العسكري في أثيوبيا والذي أطاح بالامبراطور هيلاسلاسي عام ١٩٧٤ واتجاه النظام الحاكم العسكري في أثيوبيا صوب المعسكر الشرقي والاتحاد السوفييتي على وجه التحديد وبعد النظام عن الارتباط الأمريكي حتى تدهورت العلاقات ووصلت الى حد طرد البعثة العسكرية الأمريكية الموجودة في أثيوبيا في مارس ١٩٧٧ وتوقفت صفقات السلاح الأمريكي لأثيوبيا .

وعلى الجانب الآخر كانت الصومال مدعمة بعلاقات وثيقة مع السوفيت الذين عملوا على ترسيخ أقدامهم في المنطقة خاصة بعد طردهم من مصر وجمود علاقاتهم مع سوريا في ذلك الوقت (١) .

ويبرز عامل جديد على مسرح التغيرات وهو المملكة العربية السعودية المرتبطة ارتباطا عضويا بالقرن الأفريقي والتي سعت جديا في محاولة إبعاد اليمن الجنوبي والصومال عن الفلك السوفيتي .

ولعل هذه التغيرات المحلية أسهمت اسهاما كاملا في رسم سياسة التدخل الأجنبي في منطقة القرن الأفريقي تلك السياسة القائمة على تحقيق غايات متباينة لكل من القوى الأجنبية كما سيجيء ذلك تفصيلا .

١ - الدور السوفيتي :

يجيء دور الاتحاد السوفيتي في القرن الأفريقي في إطار مسألة التدخل السوفيتي بصفة عامة في العالم الثالث ومحاولة بسط النفوذ على أكبر عدد ممكن من دول هذا العالم سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر وضم تلك المنطاطق الى الفلك السوفيتي وان كانت هذه

(١) توترت العلاقات السوفيتية السورية عقب تدخل سوريا في لبنان .

الاستراتيجية لا تستهدف بالدرجة الأولى اقامة نظم ماركسية لينينية في دول العالم الثالث بقدر ما تستهدف اثاره العداء الايديولوجي والسياسي والاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية والقضاء على نفوذها تماما في هذه المناطق (١) ويواكب ذلك تحقيق غايات وأهداف ذاتية تخدم مصالحها القومية .

وليس هناك شك أن تحليل الدور السوفيتي في الصراع الدائر في القرن الافريقي يمكن تتبعه في اطار الصراع بين الدول الكبرى وأيضا في اطار تغير وتبادل الأدوار الدولية التي سادت المنطقة منذ عام ١٩٦٩. عقب نجاح لانقلابات العسكرية في كل من السودان والصومال .

ولقد بدأ السوفيت مناصرتهم العسكرية للصومال منذ ١٩٦٤ بكافة الوسائل الممكنة حتى تتمكن الصومال من مواجهة أثيوبيا بجيش قادر ومستعد ، ولم يكن الاتحاد السوفيتي يريد للصومال أن يحقق نصرا على أثيوبيا بقدر ما كان يطمح في تحقيق مآربه في المنطقة . واستمر الاتحاد السوفيتي يمد الصومال بالسلاح عشر سنوات كاملة حصل خلالها على تسهيلات بحرية في ميناء بربره الصومالي الواقع على خليج عدن .

وطور الاتحاد السوفيتي علاقته مع الصومال وانعكس ذلك على عقد اتفاقية عسكرية سوفيتية صومالية عام ١٩٧٠ لتدريب وتجهيز القوات الصومالية التي أصبحت واحدة من أقوى وأحدث القوات المسلحة في أفريقيا اعتمادا على السلاح السوفيتي (٢) . ومقد كانت الصومال ساعية الى هذا التعاون لتخفف عنها الضغط والتحدى الاثيوبي التي لا تستطيع دفعه بقوتها الذاتية .

الا أنه مع بداية عام ١٩٧٤ لاحت بعض المتغيرات ، كان من أبرزها الانقلاب العسكري في أثيوبيا والذي أطاح بالامبراطور هيلاسلاسي ووجد الاتحاد السوفيتي نفسه في مأزق حقيقي فقد مال ميلا الى النظام

(١) سوسن حسين ، « تأملات حول التدخل السوفيتي في العالم الثالث » ، مجلة السياسة الدولية (عدد ٧٠) ، ص ٢٥٥ .
(2) Mayall, James, Africa : The Cold War and After (London : Elek Books, 1971), P. 151.
— Drysdal, Joh, The Somalia Disputes (London : Pall Mall Press, 1964), P. 165.

الجديد ذات الاتجاهات الماركسية أملا في احتوائه وخلق روابط قوية بينهما يستطيع من خلالها تحقيق استراتيجية خاصة وأن أثيوبيا بتركيتها الاستراتيجية الجغرافية تمكنه من تحقيق هذه الاستراتيجية ولعل مما زاد لهفة السوفيت الى أثيوبيا مجموعة التغيرات الدولية كقرب استقلال جيبوتي وطرد الخبراء السوفييت من مصر فضلا عن أهمية المنطقة استراتيجية علاوة على زيادة القوى العسكرية البحرية للاتحاد السوفيتي التي كانت تغريه دوما بالسيطرة على الممرات المائية خاصة اذا ما كانت تلك الممرات هي الموصل للمواد الاستراتيجية للدول الغربية وساعد على تمكن السوفيت من الوصول الى أثيوبيا توتر العلاقات الأمريكية الأثيوبية في اطار النظام العسكري الأثيوبي حتى وصل الأمر لحد طرد البعثة العسكرية الأمريكية من أثيوبيا •

وعلى الجانب الآخر فترت العلاقات الصومالية بل وصلت الى حد التوتر نتيجة اتجاه السوفييت صوب أثيوبيا ووجد الاتحاد السوفيتي نفسه أمام خيار صعب اما التضحية بالصومال أو بأثيوبيا التي فتحت أبوابها له ولتند اختار الاتحاد السوفيتي أثيوبيا للاعتقاد بأنها تمثل قوة لا بأس بها في المنطقة تساعد على ذلك كثافتها السكانية ومساحتها • ومن هذا المنطلق بدأت مساندة السوفييت للنظام الأثيوبي الجديد وامداده بالسلاح السوفيتي (١) •

وان حاولت القيادة السوفيتية الإبقاء على علاقتها مع الطرفين المتنازعين ، وتلك سمة السياسة السوفيتية التي تعمل على المحافظة على وضع يدها في أكبر عدد من القواعد العسكرية ، فهي ترغب في البقاء في الصومال بينما تنشط في جلب الود الأثيوبي ، وهي لن تشجع إطلاقا أى من الطرفين بالقيام بالضربة الأولى بل تشجع على أحداث تغيرات ثورية في كل مكان في القرن الأفريقي (٢) •

ولعل السوفييت مارسوا هذا الخيار على أساس تمكن أثيوبيا من قمع ثورة اريتريا وفي هذه الحالة سيكون دخولهم البحر الأحمر تعويضا كافيا عن فقد الصومال على أساس الاحتفاظ بوضعهم في اليمن الجنوبي

(١) د. نبيل أحمد حلمي ، مرجع سابق ، ص ٨٢ - ٨٣ •

(2) Sheik, Abdi, Abdi«Somalia Nationalism» Journal of Modern Africa Studies, Vol. 15, 4., Dec. 1977, P. 664.

بالمحيط الهندي (١) • كما أن السوفييت كانوا يؤمنون أن تقدم الصين على ملاء الفراغ الأمريكى في أئيويا (٢) •

وبالرغم من انحصار أو انقضاء الوجود السوفيتى فى الصومال خاصة بعد سحب كل قوته والغاء معاهدة الصداقة الصومالية السوفيتية وطرد الخبراء السوفييت والكوبيين (٣) فقد حاول الاتحاد السوفيتى ربط الدول المتنازعة فى نوع من الروابط الاتحادية حتى يتمكن من السيطرة على المنطقة الا أن جهوده كللت بالفشل أمام اصرار القيادة الصومالية على الرفض والتي كانت ترى ربط الصومال مع جيبوتى واريتريا المستقلة واوجادين بعد تقرير مصيرها (٤) •

وكان نتيجة الفشل فى ايجاد الرابطة الاتحادية أن اتجه الاتحاد السوفيتى بتركيز امداداته العسكرية الضخمة لاثيوبيا عبر جسر جوى مع ليبيا وكذلك جسر جوى بحرى لنقل المعدات الكوبية وقوات من دول حلف وارسو ولم يكن أمام الصومال الا أن تقطع علاقتها الدبلوماسية بالسوفييت خاصة مع اغراء السعودية لها بمساندتها لدى قطع علاقتها مع السوفييت •

وعلى ضوء موقف الاتحاد السوفيتى تجاه كلا الطرفين المتنازعين وفى اطار المتغيرات الدولية يمكن توضيح أهم الدعائم الاستراتيجية لموقف الاتحاد السوفيتى فى التالى :

١ - نشر النفوذ الساسى والاقتصادى للاتحاد السوفيتى بأسلوب ينسجم ودوره باعتباره قوة عالمية ويعنى ذلك التخفيف من حدة النفوذ والسيطرة الأمريكية والأوربية الغربية •

(١) مجدى حماد • مرجع سابق ، ص ٨٢ •

(٢) د. جلال يحيى ، د. محمد نصر مهنا ، مشكلة القرن الافريقى

وقضية شعب الصومال (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١) ، ص ٦٤٠ •

(٣) «The Horn of Africa : Somalia-Soviet Relations», Repudition of Treaty of Friendship and Co-Operation Between Somali Democratic Republic and the USSR, «African Contemporary Record 77-1978, London, 1978, PP. C 80 - C 82.

(٤) Cervanka, Zdenek & Legum Colin, «Cuba : The New Communist Power in Africa», African Contemporary Record 77-1978, Op. Cit P. A 106.

٢ - ترويج السياسة والمصالح الاستراتيجية السوفيتية وخاصة من خلال تطوير شبكة عالمية من المرافق البحرية والجوية للتفوق على أنظمة الاطلاق النووية الغربية وخاصة الغواصات النووية حاملة الصواريخ وذلك كله يعكس حماية القوة السياسية السوفيتية ويعنى صيانة أمنه القومى .

٣ - استنزاف جزء متزايد من مواد الدول الغربية نتيجة احساسها بالخطر تجاه قوة الاتحاد السوفيتى المتزايدة التى تسعى الى تضيق مجال حصول الغرب على الموارد الاقتصادية الحيوية من أفريقيا وكذلك المرور فى الممرات البحرية الاستراتيجية التى يود السوفيت جعله أمرا صعبا بتواجده .

٤ - مواجهة التحدى الايدولوجى والسياسى لجمهورية الصين الشعبية بعد اكتسابها مواقع جديدة فى القارة فى تنزانيا وزائير ولدى حركات التحرير فى أفريقيا الجنوبية وفى موزمبيق فى ذلك الوقت . لذلك كانت محاولات السوفيت لكسب جولة فى أثيوبيا للحد من النشاط الصينى (١) .

٥ - يعمل الاتحاد السوفيتى فى اطار سياسة الانفراج التى أبعدت الصراع عن أوروبا وتركته مستقلا فى مناطق أخرى لعل أفريقيا أكثرها ومن ثم فانه يتحرك داخل القرن الافريقى ذو الأهمية الاستراتيجية فى اطار من استراتيجية عالمية .

ويعتقد أن الاتحاد السوفيتى يسعى الى تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية عبر سلسلة من التحركات التكتيكية التى قد تبدو غير منسجمة كل الانسجام لوجود بعض التناقض بها ذلك أن الاتحاد السوفيتى كان فى جزء كبير من تصرفاته يأتيها بحكم رد الفعل أكثر من اتباعه لمخطط مرسوم بعناية وليس هناك شك أن تدخل السوفيت فى منطقة القرن الافريقى قد غير ميزان القوى بشكل أساسى لصالح السوفيت

(1) Legum Colin, «The Africa Environment in the USSR and Africa», *Problems of Communism* (January-February, 1978), PP.1-5

- بيركيت هابتى سيلاسى ترجمة عفيف الرزاز ، الصراع فى القرن الافريقى (بيروت مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨٠) ، ص ١٤٤ .

في منطقة هي بمثابة الشريان للمصالح الاقتصادية العربية ذلك أن هذه المنطقة تمتد الى منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية بثروتها النفطية والبحر الأحمر بممراته البحرية الهامة جدا .

٢ - الدور الكوبي :

الحديث عن التدخل السوفييتي في منطقة القرن الافريقي يرتبط بالتدخل الكوبي أيضا الذي يمثل امتداد للدور السوفييتي . فمن المقطوع به أن التدخل الكوبي ليس لحماية المصالح القومية الكوبية لأن هذه المصالح ليست مهددة مباشرة فضلا عن غياب أى عامل تاريخي أو جغرافي يربط كوبا بالصراع في القرن الافريقي سوى دعمها السابق للنضال الاريتري من خلال التدريب والتسهيلات الأخرى .

ولقد تباينت الآراء حول تفسير تدخل كوبا في القرن الافريقي فيرى اليمينيون المتطرفون أن كوبا كالسوفييت تتدخل للارتزاق (١) بينما ينقسم اليساريون في آرائهم ويرى الكوبيون أنفسهم أن دورهم أتى من كونهم قوة أمنية ثورية تساعد الحركات الثورية وبرهنت على ذلك بتدخلها في أنجولا لصد مؤامرة أميرالية كان الهدف منها تدمير الحركة الشعبية لتحرير أنجولا وإن كان ذلك يخالف الحقيقة فالوضع في القرن الافريقي ليس واضحا كما كان الوضع في أنجولا كما أنه لا يمكن اجراء تقسيم واضح للقوى المتورطة في الصراع بين معسكرين أحدهما موال للامبريالية والآخر معاد لها .

فضلا عن أن أبعاد الدور الكوبي وجعله مستقلا أو بمنأى عن الدور السوفييتي يجافي الحقيقة فلقد كانت هناك مجموعات كويية كبيرة بالصومال لتدريب قواته المسلحة التي تعمل ضد أثيوبيا ولم تتحول كوبا الى أثيوبيا الا في اطار التحول السوفييتي بعد عام ١٩٧٧ بالرغم من وجود مجموعات صغيرة بين الكوبيين في أثيوبيا منذ ثورة ١٩٧٤ .

ولقد شاركت كوبا في أثيوبيا بأعداد ضخمة من المقاتلين الكوبيين تراوحت أعدادهم بين ١٥ ، ١٨ ألف مقاتل (٢) .

(١) راجع : بركيت هايتي سيلاسي ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ - ١٥٧ .

(2) Cervenka Zdenek, Legum Colin, OP. Cit, PP. A 108 - 109.

ويرى بعض المحللين أن الشخصية لعبت دورا ليس قليل الأهمية
فمعالجة الرئيس الصومالي الأكثر احتراسا ربما تكون قد أحبطت الحماسة
الثورية عند الزعيم الكوبى فى حين أن توق منجستو الأثيوبى للحصول
على الاعتراف بثورته وحماسه قد ألبسته ثوبا ثورياً وصادف إعجابا
شخصيا من الرئيس الكوبى الذى كان يصفه بأنه « ثورى أصيل » (١) .

٣ - الدور الأمريكى :

منذ بداية صراع القرن الأفريقى والنفوذ السوفيتى والكوبى متغلغل
فى الصومال وكان السوفييت ينظرون لتسليح الصومال على أنه ضرورة
لازمة لضمان أمن المنطقة خاصة وأنها مجاورة لكينيا ذات الميول
الانجليزية والأمريكية وإلى أثيوبيا المضطربة داخليا ، إلا أنه مع تغير
نظام الحكم عام ١٩٧٤ فى أثيوبيا وباتجاه السوفييت إليها تدريجيا ثم
اتجاهها كاملا فى عام ١٩٧٧ لم تكن أمريكا أبان هذه الفترة فى غيبة عن
المنطقة فبعد أن كانت العلاقات وثيقة وراسخة بين أثيوبيا والولايات
المتحدة الأمريكية لمدة تجاوزت ربع قرن بدت الروابط تتحلل وان لم
تقطع كليا فلقد استمرت أثيوبيا فى تلقي الأسلحة الأمريكية من أجل
احتياجاتها الدفاعية حتى فبراير ١٩٧٧ وبقت العلاقات الاقتصادية مع
الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا . ولعل الجدول التالى يوضح
المساعدات الأمريكية لأثيوبيا خلال سبع سنوات تبدأ قبل تغير نظام
الحكم فى أثيوبيا وبعد تغير النظام وحتى قرب طرد البعثة الأمريكية
العسكرية من أثيوبيا عام ١٩٧٧ .

(١) بيركيت هابتي سيلاسى ، مرجع سابق ، ص ١٥٦ .

المساعدة العسكرية الأمريكية لاثيوبيا (١)

		السنة	
١٩٧٠	١٠٤٩٤	٦	—
١٩٧١	١١٧٦٣	—	١٤٠
١٩٧٢	١٠٦٤٥	١٠	١٥٩
١٩٧٣	٩٤٣٩	—	١٥٦
١٩٧٤	١١٧١٩	٧٤٤٠	١٤٧
١٩٧٥	١٢٩٩٩	٢٢١٢٧	١٣٠
١٩٧٦	٧٢٧٧	١٣٥٣٣٩	١٩٢

ويوضح الجدول السابق أمرين هامين :

(أ) ان الولايات المتحدة تحولت عن الهبات الى المبيعات •

(ب) ان العلاقة بين الولايات المتحدة وأثيوبيا لم تفتر بالدرجة التي تصورها البعض فقد بلغ مجموع المساعدات والمبيعات خلال عامي ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ حوالي ثلاثة أضعاف المجموع المماثل خلال خمس سنوات تتراوح بين ٧٠ ، ١٩٧٤ • بالرغم من الشعارات المعادية للامبريالية التي كان تطلقها القيادة الحاكمة في أثيوبيا •

الا أن هذه العلاقة لم تستمر فبوصول تدفق الأسلحة السوفيتية بصورة مكثفة الى أثيوبيا في مطلع عام ١٩٧٧ تحولت المعونة الأمريكية من خلال وكالة التنمية الدولية والبنك الدولي الى الميدان الاقتصادي • ولعل هذا الدعم ساعد بل مكن أثيوبيا من البقاء والاستمرار في حروبها في اريتريا والأوجادين • ولقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على عدم التخلي عن أثيوبيا ولعل ذلك يظهر بصورة واضحة فيما ذكره مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الافريقية في أغسطس ١٩٧٦ (١) •

(1) «United States Arms Policies in the Persian Gulf and Red Sea Area» in : Fyed Halliday «V.S. Policy in the Horn of Africa or Proxy Intervention», Review of African Political Economy, No. 10, Sept. Dec. 1978, P. 16.

(٢) راجع بيركيت هايتي سيلاسي ، مرجع سابق ص ١٤٥ - ١٥٢ •

« نعتقد أننا سنواجه انتقادا كبيرا يوجهه الينا أصدقاؤنا في أفريقيا وفي مناطق أخرى لو أوقفنا الدعم عن الحكومة الأثيوبية في مثل هذا الوقت العصيب ، كما أن مثل هذا التصرف سوف ينسب الى النفور من الاشتراكية الأثيوبية » .

ومع هذ فقد أعلنت ادارة الرئيس الأمريكى كارتر في مطلع عام ١٩٧٧ أنها ستقطع المعونات العسكرية وليس المبيعات المقدمة لأثيوبيا على أساس مبادئ وحقوق الانسان وتبنت الولايات المتحدة بحذر سياسة (ترقب لترى) تقوم على المحافظة على العلاقات مع أثيوبيا وعدم قطع المعونة الاقتصادية بل تحقيق مستواها ولم تكن هذه السياسة قاصرة على السلطة التنفيذية ، فقد قام عضوان من الكونجرس الأمريكى بزيارة لأثيوبيا وقابلا السلطة الحاكمة في نوفمبر ١٩٧٧ وأعلنت الولايات المتحدة في أواخر فبراير ١٩٧٨ أنها تقوم بتزويد أثيوبيا ببعض سيارات الجيب وقطع الغيار كجزء من مبيعات عسكرية قيمتها ٤٠ مليون دولار عقدت في مايو ١٩٧٧ . وان لم يسنح كل ذلك الولايات المتحدة من ادانة الدور السوفيتى والكوبى في القرن الافريقى .

وفي ذات الفترة أعلن الرئيس الأمريكى في بيان له في ١١ يونيو ١٩٧٧ الى أنه يتحدى بقوة وبطريقة سلمية الاتحاد السوفيتى وآخرين من أجل النفوذ في مناطق العالم التى تشعر الولايات المتحدة بأهميتها لها كميثنام والعراق والصومال والجزائر والصين وكوريا .

ومع ازدياد تحويل أثيوبيا الى مظلة النفوذ السوفيتى أصدر الرئيس الأمريكى تعليماته بالتحرك نحو جلب ود الصومال والحصول على صداقته وتقرر في يوليو ١٩٧٧ تسليح الصومال ومن ثم تابع الصوماليون زحفهم عبر الاوجادين بأسلحتهم السوفيتانية ليجدوا أنفسهم أمام ضراوة القتال الأثيوبى المدعم تدعيما سوفيتيا مركزا بدون دعم أمريكى رغم الوعد به (١) حتى انتهى الامر بهزيمة الصومالين دون معونة أمريكية ذات

(1) Borchgrave, Arnaud, «Crossed Wires», Newweek, Sept. 28, 1977.
— Thompson, Scott, «The American Nexus in Soviet Strategy», Paper Presented at The 1977 Annual Conference of the American Association for The Advancement of Slavic Studies, Washington, 1977, P. 10.

قيمة تذكر ولقد واجه الموقف الأمريكي نقدا شديدا داخل الدوائر الأمريكية ذاتها وخارجها بسبب ما يسمى بتقاعس الولايات المتحدة عن القيام بدور في النزاع الدائر في المنطقة وتخليها عن الصومال وكان من المنظور أن تحل محل السوفييت في الصومال ومع هذا ظل الموقف الأمريكي جامدا لفترة طويلة رغم ما يدور في المنطقة واكتفت الولايات المتحدة بإصدار التصريحات التي تناشد الأطراف المتنازعة حفظ السلام مع تحذيرها لكوبا بأن زيادة تواجدها عسكريا في المنطقة سيؤثر على علاقتها مع أمريكا (١) ولقد وجه السيناتور هنري جاكسون الى كارتر اتهاما بأنه يفتقد العزيمة اللازمة للعب دورا أكثر فاعلية في أفريقيا وذهب البعض للقول بأن هناك اتفاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي لتنفيذ مخطط متفق عليه ولعله تقسيم المنطقة الى مناطق نفوذ ، وقيل ، كذلك أن هزيمة الصومال أمر متفق عليه حتى لا يتحول البحر الأحمر الى منطقة عربية بالدرجة الأولى وذلك ليس في مصلحة أى من القوتين (٢) خاصة مع الربط بين العلاقات الأمريكية الاسرائيلية . وان كان التخوف من تحول منطقة البحر الأحمر الى منطقة عربية بالدرجة الأولى أمر بعيد التحقيق حاليا في غيبة استراتيجية عربية موحدة .

وقد فسر هذا الجمود الأمريكي مدرستان الأولى تركز على عدم امكانية ترويض افريقيا ذلك أن القومية الافريقية تحدد السلوك الافريقي وهذه المدرسة تشير الى أن الاتحاد سيفشل في اقامة منطقة نفوذ دائم له كما أن تدخله بالاضافة الى التدخل الكوبي بجانب أثيوبيا لتدعيم والحفاظ على حدود استعمارية لن يخدم هذا غير تدعيم النظام القانوني الاستعماري الجديد ، والنتيجة المنطقية لهذا هي أن الولايات المتحدة التي لا تملك بديلا للنظام السياسي الافريقي لابد لها أن ترحب بالدور الذي تلعبه موسكو وهافانا (٣) .

(١) «US Policy on the Conflict in the Horn : Statement by White House Spokesman, November 14, 1977», APfrican Contemporary Record, 77-1978, OP. Cit., P.C. 88.

(٢) د. نبيل احمد حلمي ، مرجع سابق ، ص ٨٢ .

(٣)

والمدرسة الثانية التي تحلل الصراع في القرن الأفريقي من وجهة نظر التنافس القائم بين القوتين العظميين والتي ترى أن التدخل السوفيتي إنما جاء ليتصدى للنفوذ الغربي والصيني في أفريقيا والمنطقة بالتالي ولتحقيق مصالح قومة سوفيتية •

ومن ثم فإن الاختلاف لا يدور حول أمور استراتيجية أساسية بل حول الرد التكتيكي على تزايد الدور السوفيتي في أفريقيا بصفة عامة وفي القرن الأفريقي بصفة خاصة •

وقد عكست وجهتا النظر هذه أزمة السياسة الأمريكية في مواجهة التحدي الجديد وامكانية السيطرة عليها أو الحد منها •

وبجانب هاتين المدرستين فإن هناك محددات بارزة يمكن أن تفسر الموقف الأمريكي ومن أهمها :

١ - لم يكن في وسع الولايات المتحدة الأمريكية قطع المعونة كلية عن أثيوبيا تلك المعونة التي يستخدم جزء كبير منها في إريتريا وبدونها قد تصبح إريتريا مستقلة ومن ثم تنضم للدول العربية مما يشكل خطرا اضافيا على إسرائيل وكذلك خطرا أيضا على ناقلات النفط والسفن الأخرى التي تمر من باب المندب •

٢ - ترى الولايات المتحدة أن تركيز مصالحها أفضل في أثيوبيا وترى أن الزمن وأفريقيا كفيلا بالسوفييت ولو ترك الصومال وحيدا •

٣ - لا تود الولايات المتحدة الأمريكية اغضاب كينيا وذلك بتسليحها للصومال الذي قد يهدد منطقة الحدود الشمالية اذا ما انتصرت الصومال في حرب الاوجادين ولا تستطيع الولايات المتحدة التضحية بمصالح كينيا المرتبطة معها ومع بريطانيا ويعد ذلك في الواقع نوع من نماذج التنمية الاستعمارية الجديدة •

٤ - تعمل الولايات المتحدة على التأييد المطلق لمبادئ ومنظمة الوحدة الأفريقية حتى لا تظهر بمظهر المناوىء لأهداف ومبادئ المنظمة الإقليمية ولذا فإنها تؤيد احترام الحدود القائمة وعدم تعديلها وانها بمساعدة الصومال سوف تضعف من هذا الاحترام •

٥ - التدخل الدولي في القرن الأفريقي يعد بمثابة تبادل أدوار ، فإذا ما أتخذ طرف موقف معين فإن الطرف الآخر يستطيع الرد في مكان آخر ، فضلا عن أن القوتين العظميين تنظران لأفريقيا على أساس وحدة واحدة ، فإذا ما انهزم السوفييت في زائير وفي الشرق الأوسط فانهم يحققون نصرا في القرن الأفريقي وأنجولا ، وهكذا فإنه ليس ثمة خطر محقق بسياسة الانسحاب الدولي نتيجة التدخل في القرن الأفريقي .

٦ - لم تتدخل أمريكا كليا في المنطقة فذلك يتنافى مع سياستها إلا أنها لا تريد للصومال أن يحقق صوماله الكبير ويتحكم في منافذ المنطقة ويسهم في تعريب البحر الأحمر ، وذلك أمر لا تريده السياسة الأمريكية ، ومع هذا فإنها تخلق حالة من التوازن تحقق بها إرادتها ولا تترك الطرف الآخر وهو الصومال ينسحب نهائيا من دائرتها فهي تتزعم بقواعد القانون الدولي ومبادئ الوحدة الأفريقية من احترام الحدود إلى عدم التدخل ، وتؤكد أنها تساند الصومال عن طريق أصدقائها الفرنسيين والسعوديين والمصريين والبرانيين في ذلك الوقت .

وان كان الدور الأمريكي قد أصيب بالجمود لفترة معينة تأسيسا على ما أوضحناه من محددات جعلته يظهر فاترا أو جامدا إلا أن ذلك لا يخل بأهمية المضمون الاستراتيجي لسياسة الولايات المتحدة في أفريقيا عامة وفي القرن الأفريقي بصفة خاصة والتي تشمل في أهم النقاط التالية :

١ - تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بوضع وتنفيذ سياسة استراتيجية للحفاظ على أمن المنطقة ومواجهة الصراع الدولي بها من خلال ردع الاتحاد السوفييتي ، ومن ثم أصبحت القواعد والتسهيلات سواء في قلب المنطقة أو في أطرافها أدوات تنفيذ السياسة الأمريكية من خلال تثبيت الوجود الأمريكي بالمنطقة (١) .

٢ - هذه المنطقة تشكل الجزء الجنوبي الغربي من منطقة انتاج وتصدير البترول ، بل تشكل همزة الوصل بين منطقة الخليج والبحر المتوسط والغرب فيما يتعلق بنقل البترول ومن ثم فإنه من أجل سلامة

(١) جمال على زهران ، القواعد والتسهيلات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط وأثرها على التوازن الدولي والإقليمي بالمنطقة ، مجلة السياسة الدولية (عدد ٦٦ ، أكتوبر ١٩٨١) ، ص ١٠٢ .

نقل البترول خصوصا مع وجود اليمن الجنوبية المنفذة لسياسة الاتحاد السوفيتي يجعل واضع السياسة الامريكية يسارع لزيادة الوجود الأمريكي في المنطقة والحصول على تسهيلات عسكرية من دول المنطقة بل الى تأصيل النفوذ الامريكي بالمنطقة ولقد تمكنت الولايات بالفعل من الحصول على تسهيلات من جانب الصومال وكينيا والسودان (١) .

٣ - تعمل الولايات المتحدة على توسيع دائرة اهتمام حلف شمال الأطلسي لتساعده على الخروج من حيزه المحدود في أوروبا الى المشاركة بنصيب عادل في المناطق التي تطوم مصالح هامة للعالم الغربي بشكل جماعي وبالدرجة الأولى في المحيط الهندي والخليج العربي خاصة بعد أن وسع الاتحاد السوفيتي دائرة اهتمامه ودخل بكل ثقله الايديولوجي والاستراتيجي للمحيط الهندي (٢) .

٤ - ادوار الدول الأخرى :

لعل أبرز مظهرين من مظاهر التدخل الأجنبي في القرن الافريقي يتمثلا في دور القوتين العظميين بالرغم من فتور الدور الامريكي ، الا أن ذلك لا يخل بأهمية مواقف وأدوار بعض الدول الأخرى .

(١) دور الدول الغربية :

بدأ التغير في العلاقات الغربية الأثيوبية عقب انهيار حكم هيلاسلاسي والاتجاه الأثيوبي الجديد تجاه الاشتراكية ذات اللون الماركسي وكسمة طبيعية للدول التي تأخذ بهذا الاتجاه باتت العلاقات الاثيوبية الغربية فاترة بل كان هناك تشدد من الجانب الأثيوبي تجاه المصالح الغربية . وكان يمكن للغرب عندئذ أن يخلق وضعاً متوازناً باهتمامه واتجاهه صوب الصومال ، مستفيداً من كافة الآثار السلبية في المنطقة لا سيما طرد السوفييت من الصومال ، خاصة وأن حكومات منظمة حلف شمال الأطلسي أبدت رغبتها في ضرورة حماية المصالح الغربية في المحيط الهندي

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٤ - ١٠٦ .

(٢) حسن أحمد البدرى ، « الوجود العسكري الامريكي في الشرق الاوسط » ، مجلة السياسة الدولية (عدد ٦٦ ، أكتوبر ١٩٨١) ، ص ٧٩ .

وسواحله على أثر اختفاء السوفييت من الصومال (٣) ، الا أن الغرب في الواقع لم يكن جادا في مساعدته للصومال واتسم موقفه عموما بالحدز والحيلة خشية التورط في النزاع ولقد كان ذلك واضحا في ترد كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية في الوفاء بوعودها التي قطعتها على نفسها قبل وصول العلاقة السوفيتية الصومالية الى مرحلة اللاعوة . الا أن الصومال لم تحصل الا على بعض المعدات الالكترونية المضادة للطائرات من سويسرا ، وبعض المدافع البريطانية المضادة للدبابات ، وذلك عن طريق ايران والسعودية وباكستان ، كذلك بعض الأسلحة الخفيفة من إيطاليا وفرنسا (٢) . ولقد ذهبت الدول الغربية الى تجسيد ارسالها للأسلحة للصومال مشاركة للولايات المتحدة الامريكية ولعل ما يؤيد ذلك أنه في ٢١ يناير ١٩٧٨ اجتمعت الدول الغربية الكبرى الخمس في اجتماع بواشنطن وقررت عدم ادعائها للضغط التي تطالب بتدخل عسكري غربي مباشر في القرن الافريقي ، ولعله من المفارقات أن تبلغ المعونة العسكرية السوفيتية لأثيوبيا في نفس التاريخ تقريبا حوالي بلون دولار ، كما يبلغ عدد الجنود الكوبيين داخل القوات الأثيوبية حوالي ١٠ مليون جندي . وكان الموقف الغربي يكاد أن يكون متمشيا مع موقف أمريكا سياسيا فهي ترى كذلك عرض أمر النزاع على منظمة الوحدة الافريقية فهي أولى الجهات بمعالجته (٣) ونفس التصريحات والتحذيرات التي أطلقتها الولايات المتحدة الامريكية نجدها في موقف باقي الدول الغربية فقد حذرت من أي تعدى أثيوبي يتجاوز صحراء الاوجادين الى الأراضي الصومالية . ويحمل هذا التحذير في طياته موافقة ضمنية من الدول الغربية لاستعادة أثيوبيا لاقليم الاوجادين وبصفة عامة يمكن ارجاع الموقف الغربي الى :

(1)

Farer, Tom J., «Soviet Strategh and Western Fears», **Africa Report**, Vol. 23, No. 6., November-December 1978, P. 4.

(٢) وحيد محمد عبد المجيد ، « موقف اوربا الغربية تجاه صراعات القرن الافريقي » ، مجلة السياسة الدولية (عدد ٥٤ ، أكتوبر ١٩٧٨) ، ص ٤١ - ٤٣ .

(3) Legum Colin and lee Bill, «Crisis in the Horn of Africa : International», **African Contemporary Record** : 77-1978, **OP. Cit.**, P. A 38.

(أ) تأييد الغرب لموقف أمريكا من النزاع خشية التورط في النزاع مع الاتحاد السوفيتي وحتى تبقى بارقة الأمل في استعادة أثيوبيا إلى منطقة أوروبا الغربية ، وإن كان ذلك لا يمنع من مساعدة الصومال في الاطار المناسب .

(ب) تسك المنطق الغربي باقرار الوضع الحالي للحدود دون ما تغيير أو تعديل ، وفقر العقلية الغربية من مسألة تغيير الأمر الواقع .

يبقى تساؤل حول الدور الفرنسي الذي كان متمشيا في نسق كامل مع الدور الغربي ككل وإن كان ذلك أسلوب فرنسا ديستان إلى حد كبير إلا أن فرنسا على وجه الخصوص لها مصالح استراتيجية هامة في المنطقة الأفريقية . محل النزاع ، فلفرنسا وجود بحري فعال في المنطقة وما في شك أن التواجد العسكري السوفييتي والكوبي يعطى آثارا وتأثيرات سيئة للتواجد الفرنسي ولعل فرنسا آثرت الانضواء تحت لواء أمريكا ودول الغرب خشية حدوث تورطات هي في غير حاجة إليها ، وإن كانت غير مرتاحة لوضع أمريكا تجاه التواجد السوفييتي .

ومما تجدر ملاحظته أيضا أن فرنسا التي تدخلت في زائير خشية انشقاق شابا مما سيثير حركات انفصالية داخل القارة من نفس المنطلق لا تود مساندة الصومال حتى يتمكن من تعديل حدوده أو تنشق الأوجادين عن أثيوبيا ، وإن كان التدخل في زائير كان مبعثه بالدرجة الأولى مصالح فرنسا الاقتصادية في زائير .

ويمكن القول بصفة عامة بأن موقف دول أوروبا الغربية تجاه النزاع الصومالي الأثيوبي كان متجانسا ومنسقا مع الموقف الأمريكي إلى حد كبير ولعل مبعث ذلك خشية التورط وإن اتسم هذا الموقف بالوهن وعدم الجدية .

(ب) موقف بعض الدول العربية :

تري الدول العربية أن البحر الأحمر هو الباب الخلفي الذي يمكن لإسرائيل أن تنفذ منه لتضرب أمن العرب ، ولذلك فإنه من الضروري أن يستد حزام الأمن العربي على طول سواحل البحر الأحمر الشرقية والعربية وحتى مضيق باب المندب ، كما يمتد ليجتوى منطقة الخليج العربي ، وعلى هذا فإن أهمية النزاع القائم بين الصومال وأثيوبيا بالنسبة

للعرب ليس مبعثه أن الصومال دولة عربية فحسب ، ولكن ما يعنى العرب بالدرجة الكبرى هو أهمية المنطقة استراتيجيا وتأثيرها على أمنها القومى ، فليست الدول الكبرى فقط هي التي تحيط تلك المنطقة الهامة باهتمامها ولكن هناك قوى اقليمية ومحلية تحاول التصدى لأي سيادة عربية مشتركة على البحر الأحمر ، وتلك القوى تتمثل في اسرائيل وفي أثيوبيا (١) علاوة على أن العرب يدركون تماما أن الدولتين العظميين لا ترغبان أبدا في أن تصبح منطقة البحر الأحمر منطقة عربية حتى لا تخلق استراتيجية عربية قوية في البحر الأحمر والمحيط الهندي تهدد مصالحها •

ولقد لعبت بعض الدول العربية أدواراً متفاوتة بحكم وجودها الاستراتيجي وعلاقاتها الدولية ، وذلك في النزاع محل الدراسة وتلك الدول تكاد أن تنحصر في المملكة العربية السعودية والسودان ومصر كانت متعاطفة مع الصومال وإن كان تعاطفا محدودا بجانب الود والمدا السوفيتي الكامل لأثيوبيا •

ومما تجدر الإشارة اليه أن دولتي ليبيا واليمن الجنوبية كان لهما دورا مؤيدا لأثيوبيا فالجسر الجوي لامداد أثيوبيا بالسلاح السوفيتي امتد الى ليبيا ، واليمن الجنوبية كانت تابعا للسوفييت ، فمجرد تحول الاتحاد السوفيتي من الجانب الصومالي الى الجانب الأثيوبي تبعته اليمن الجنوبية ، ولقد لقيت تلك السياسة عزلة لليمن الجنوبية داخل اطار العالم العربي الا أن تلك العزلة لم تثنيها عن اتجاهها (٢) ومن هنا يسكن القول أنها مصرّة على سلوك المسلك السوفيتي وذلك يوضح مدى التزامها تجاهه •

وبصفة عامة فإن المساعدات العسكرية العربية الى الصومال كانت محدودة بالرغم من زيارات الرئيس الصومالي خلال عام ١٩٧٨ لعدد من الدول العربية منها السعودية ومصر والكويت ودول الامارات العربية (٣)

(١) د. السيد عليوه ، « سياسة اليمن في البحر الاحمر » ، مجلة السياسة الدولية ، (عدد ٥٤ ، أكتوبر ١٩٧٨) ، ص ١٠٢ .
(٢) توماس كوزنوفكسي ، « البحر الاحمر والتوازن الاقليمي » ، مجلة السياسة الدولية (عدد ٥٩ ، يناير ١٩٨٠) ، ص ٤٨ - ٤٩ .
(٣) Legum Colin, Afro-Arab Relations after the Coiro Summit, (٣) African Contemporary Record : 77-1978, OP. Cit., P. A 49.

علاوة على غياب الموقف العربي الجماعي المتمثل في جامعة الدول العربية التي لم تتمكن من مساندة الصومال ، بل ان مؤتمر القمة العربي في أبريل ١٩٧٧ ، أجل اتخاذ أى موقف قاطع وصريح ، ولعل مرجع ذلك التناقضات العربية الواسعة والتي يتعذر معها اتخاذ قرار ايجابي بمساندة الصومال . وتنحصر المواقف لعربية التي اتخذتها بعض الدول حيال الصومال تبعاً لارتباطها ومصالحها في المنطقة في التالي :

الموقف السعودى :

تسعى السعودية جاهدة لمنع التغلغل السوفيتي في المنطقة بأى صورة من الصور وذلك حتى تضمن استقرار نظم الحكم التقليدية المعتدلة في المنطقة وبالتالي المحافظة على ثروتها الضخمة وكذلك على العقائد الدينية التي تضمنى أهمية خاصة على السعودية . وإذا أضفنا لكل هذه الاهتمامات العلاقات الوثيقة الأمريكية السعودية لأمكننا تلمس دواعى المساعدات المالية التي تدفعها السعودية لجهة تحرير اريتريا وللصومال والسودان وتشاد . وبمنظرة على دور السعودية في الصومال على وجه الخصوص يتراءى أن السعودية كانت جادة وجاهدة في محاولتها لنصم عرى العلاقات السوفيتية الصومالية ، ولقد نجحت الى حد كبير في ذلك وانتهت الى الغاء معاهدة الصداقة السوفيتية الصومالية ، وان كانت هناك عوامل أخرى أسهمت في هذا الالغاء ، فضلاً عن مصالح السعودية في ابعاد الوجود السوفيتي عن المنطقة فان مصالحها مرتبطة بمناخ البترول والطرق البحرية ، ومن منطلق هذه المصالح وبالتنسيق الامريكى كانت المساعدات السعودية للصومال التي تمثلت في المساعدات المالية ، وصد تغطية النفقات المتعلقة بشراء الأسلحة والمعدات (١) ، وان ادعت الصومال أنها لم تتلق مساعدات عسكرية من الغرب بعد طرد السوفيت الا أن ذلك يجافى الحقيقة ذلك أن ما وصل من سلاح محدود ومعدات عربية للصومال قامت السعودية بتغطيته مايل (٢) .

(١) راجع : نائلة صبره ، « المساعدات المالية العربية الى دول البحر الافريقية » ، مجلة السياسة الدولية ، (عدد ٥٩ ، يناير ١٩٨٠) ، ص ٣٢ .

(٢) عبد العاطى محمد أحمد ، « الدبلوماسية السعودية في القرن الافريقى » ، مجلة السياسة الدولية ، (عدد ٥٤ ، اكتوبر ١٩٧٨) ، ص ٤٧ - ٥٠ .

وان كانت الصومال تأمل في مساعدات سعودية أكثر الا أنها لم تحقق ولعل مرجع ذلك أن سياسة السعودية بصورة عامة تتركز على البعد عن استخدام القوة في سياساتها الخارجية فضلا عن أن قدرة السعودية العسكرية للدخول الى ساحة النزاع المسلح في القرن الافريقي تكاد أن تكون محدودة خاصة وأن هذا الصراع يحتاج الى أنواع مختلفة من الأسلحة المكثفة •

وبالإضافة الى الامدادات المالية السعودية فإنها قامت بدور دبلوماسي داعية الدول العربية والجامعة العربية لمساندة الصومال والتصدي للتحرك الأثيوبي ولذا فإن السعودية لم تنجوا من نقد الدول الافريقية التي اتهمتها بأنها تزكى نار العداوة بين الأشقاء الأفارقة بمساندتها للصومال لتعتدى على أثيوبيا •

وليس هناك شك أن الوضع الحالي بالنسبة للسعودية مؤرق كثيرا ذلك أن النفوذ السوفيتي ما زال قائما في أثيوبيا وعدن علاوة على أن الدور الأمريكي المطلوب للرد على التواجد السوفيتي محدودا ، وذلك يزيد قلق السعودية ويؤرقها تجاه ثروتها وأمنها الداخلي والخارجي •

الموقف السوداني :

هناك شبه اتفاق أو تشابه كبير في موقفى السعودية ومصر تجاه النزاع الأثيوبي الصومالي ، وان لم تتفق الدوافع كلها ، فالدافع المصرى بمساندة الصومال وان بدأ في بدايته جذب الصومال بعيدا عن الفلك السوفيتي ذلك أن مصر لا تود للقوى السوفيتية أن تتواجد في المنطقة العربية ، ولقد كان الاتجاه المصرى دائما منذ ثورة ١٩٥٢ وحتى قبل اندلاع مرحلة المعارك الثانية (٧٧ - ١٩٧٨) قائم على أساس توافقى يسعى للمصالحة بين الأيراف ، الا أنه مع التواجد السوفيتي المكثف في أثيوبيا ومع المخاوف على أمن البحر الأحمر ومع آثار سوء العلاقات المصرية السوفيتية ومع القلق من أن تتضافر تلك العوامل معا فتؤثر على الأمن المصرى وفي قمته الاستغلال المشترك لمياه النيل ، والمصالح الاقتصادية والاستراتيجية المشتركة مع السودان (١) • ولضمان سلامة البحر الأحمر

(١) جهاد عوده ، « السياسة المصرية في القرن الافريقى » . مجلة السياسة الدولية (عدد ٥٤ ، أكتوبر ١٩٧٨) ، ص ٤٤ - ٤٦ •

ولقد كانت امدادات مصر للصومال محدودة ، وكان الاتصال بين الرئيس الصومالى والقيادة المصرية مستمرا ودائبا وان لم يخل ذلك من نقد بعض الأفارقة للدور المصرى تجاه النزاع (١) . ومع تصاعد العمليات العسكرية واتجاهها فى غير صالح الصومال ، رأت مصر أنه من الأصوب اتخاذ موقفنا يعمل على تهدئة الحالة بين الطرفين وذلك بلا شك يحقق مكسبا للصومال المتتهقرة فأعلنت مصر رسميا فى ١١ فبراير ١٩٧٨ عدة مبادئ أساسية تحكم موقفها فى النزاع يسكن ايجازها فى :

١ - تأكيد مصر على عدم وجود قوات لها بالصومال ، ولكنها مستعدة لمساعدة الصومال فى الدفاع عن حقوقه المشروعة وحدوده الدولية (٢) .

٢ - مصر ضد التدخل الأجنبى عموما فى أفريقيا ولا بد من أن تحل المشاكل الأفريقية فى اطار أفريقى وبالوسائل السلمية كما كان ذلك مسكنا .

٣ - مصر على استعداد للمساعدة فى الوصول الى الحل السلمى بين الأطراف المتنازعة ، وترفض مبدأ احتلال الأراضى بالقوة وتوافق على ضرورة حق الأقاليم المتنازع عليها فى تقرير مصيرها (٣) .

وفى الواقع يعد هذا الموقف المصرى مخرجا فى محاولة مساندة الصومال بعد أن تهددت حدوده بالعدوان من الجانب الأثيوبى ، ويلاحظ على البيان المصرى أنه كان بمثابة تقديم الوساطة بين الطرفين فضلا عن أنه دعوة الى الحل فى اطار منظمة الوحدة الأفريقية ، ومصر تعلم أن الحل فى اطار المنظمة يستند الى احترام الحدود القائمة وذلك يناسب أثيوبيا ولا يتناسب مع الصومال . الا أن تلك الدعوة التى قد تلاقى

(١) Africa, No. 76, December, 1977, P. 11.

(٢) كانت بعض المصادر قد ذكرت ان لمصر قوات فى الصومال مستعدة لمواجهة أى احتمال راجع :

Legum Colin. Lee Bill. OP. Cit., P. A38.

(٣) سبق أن أكد الرئيس المصرى الراحل محمد أنور السادات قبل هذا الاعلان بأيام قليلة وعلى وجه التحديد فى ٧ فبراير ١٩٧٨ بأنه « قلق للغاية ازاء الوضع فى الصومال ، وأنه عازم على مساندته بطريقة فعلية واتهم الاتحاد السوفيتى بانشاء ترسانة للأسلحة فى أثيوبيا وليبيا » .

إريتريا لها لدى المنتصر فتحد من صلفه وتشدده وتجعله يأنس للذهاب
للسنظمة ، وبالفعل بدأت مصر في الاتصال بأطراف النزاع عن طريق
سفرائها بالقاهرة وعواصم أفريقية أخرى .

ويتضح من هذا أن مصر بنت سياستها تجاه الصراع الصومالي
الأثيوبي على أساس تحقيق أمنها الوطنى مثلاً فى ضمان استغلال مصادر
مياه النيل ورعاية مصالحها بالسودان ، وكانت مصر تود لو تمكنت
الصومال من تحقيق نصرا على أثيوبيا لدحر الوجود السوفيتى فى
المنطقة فذلك هدف آخر لمصر فى الصراع . ولقد طورت مصر سياستها
وموقفها تجاه تحقيق الأهداف فلم تكن جامدة عند هزيمة الصوماليين
واسحابهم من الأوجادين بل طوعت الهزيمة للخروج من المأزق عارضة
وساقتها معلنة موقفها بجلاء ، منددة بالتدخل الأجنبى فى القارة وكان
ذلك واضحا فى مؤتمر قمة الخرطوم الأفريقى ١٩٧٨ .

للسودان مصالح استراتيجية هامة فى منطقة النزاع . وتعكس تلك
المصالح سياستها تجاه المتنازعين فالخلاف والتنافر بينها وبين أثيوبيا قائم
على اتهام أثيوبيا للسودان بمساندتها لثوار إريتريا (١) ، فضلا عن
اتجاهات التقارب السودانى الأمريكى والفتور تجاه الاتحاد السوفيتى .
وطبقا للاستراتيجية شبه الموحدة التى تنتهجها مصر والسعودية كانت
السودان كذلك فقامت بمساندة الصومال بالقدر الذى سحت به
إمكاناته ، ولم تنجوا السودان أيضا من النقد الذى وجه لها والقائم
على أساس أن الصومال وأثيوبيا شقيقتان وما كان ينبغى للسودان أن
تشعل نار العداء بينهما والملاحظة على سياسة السودان تجاه الصراع بأنها
كانت مترددة بين التعاون مع الصومال والحياد ، ولعل حيادها أحيانا
سبب القلق من الاثارة التى بدأ يحدثها تعاونها الظاهر للصومال ضد
نظام الحكم فى أثيوبيا ، الأمر الذى يدفع نظام الحكم الأثيوبى لاثارة
الحركات الانفصالية فى جنوب السودان ضد الحكم السودانى ، ولو أن
هذا كان بعيدا فى ظل التراكمات القاسية التى تعيشها أثيوبيا ما بين

Sauidie, Madan, «Shifting Alignments in Racefor the Red (١)

Sea».Africa, No. 68. April , 1977. P. 48.

هزائم في الأوجادين (وحتى عندما انتصرت تحسنت ثمن النصر) وضغط داخلي ، وضغوط من ثوار إريتريا ، فليس لديها إمكانيات لتأليب جنوب السودان . إلا أن سوء العلاقات السودانية الإثيوبية يمكن أن يؤدي لذلك إذا ما تغيرت العوامل الضاغطة على إثيوبيا أو أى منها ويسكن أن تستشر أثيوبيا مشكلة الجنوب وخاصة أن الاتحاد السوفيتي كان يركي الخلاف بين السودان وإثيوبيا ، فقد أعلنت وكالة تاس السوفيتية في ٥ يونيو ١٩٧٧ بأن السودان يعد العدة لعدوان مسلح ضد إثيوبيا لذلك أتت سياسة السودان بين المهادنة والحياد والمساندة للصومال بالقدر المستطاع ومع الوضع في الاعتبار الخوف من تأليب مشكلة الجنوب وكذلك بضمان سلامة الحدود مع شمال إثيوبيا (١) .

وبجانب الدول العربية المثلثة في مصر والسودان والسعودية ، فإن هناك دول أخرى كالعراق وسوريا وإن كان اتجاهها اشتراكي متعاطف مع السوفييت إلا أنه لم يمنع من تدبير قطع غيار الطائرات والدبابات السوفيتية في الصومال ، وكذلك تمويل مشتري بعض الأسلحة من الأسواق المفتوحة (٢) ، وإن لم تتمكن تلك المساعدات مجتمعة من مجاراة تدفق السلاح السوفيتي والقوى البشرية المحاربة تجاه إثيوبيا .

الموقف الإيراني :

ظهر دور إيران في النزاع حول الأوجادين بصورة واضحة مآلا ومتعاطفا تجاه الصومال أو بمعنى أوضح ضد الاتحاد السوفيتي وإثيوبيا وتحرك إيران يعكس ضمان تحقيق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة فالممرات البحرية تمثل أهمية بالغة لها خاصة مع مصالحها البترولية .

ولقد كانت واجهة إيران في النزاع واضحة أبان المعارك الدائرة بين طرفي النزاع فقد صرح شاه إيران وقتئذ للرئيس الصومالي أثناء زيارته لطهران في ٣٠/١٢/١٩٧٧ بأن إيران لن تقف مكتوفة ساكنة إذا ما قامت إثيوبيا بمهاجمة الحدود الدولية للصومال ، كما سبق أن أعلن الشاه آن إيران أمدت الصومال ببعض الأسلحة الزهيدة والامدادات الطبية ، وفي

Enahoro Peter, «Ethiopia-Sudan-Somalia : War of Nerves», (١)

Africa, No. 66, February 1977, PP. 16-17.

Legum Colin, Lee Bill, OP. Cit., P. A38.

(٢)

الحقيقة فان ايران قامت بشراء صفقة اسلحة سوفيتية كانت لها اهميتها
لنصومال .

ومما تجدر الاشارة اليه ان تصريح شاه ايران والذي اشار فيه
الى الحدود الدولية للنصومال وتخوفه من مهاجمة أثيوبيا لها ، كان تصريحا
فضفاضاً ، ذلك أن الحدود الدولية للنصومال غير محددة أساساً أو غير
متفق عليها والا لما نشب الخلاف أصلاً .

وفي الواقع فان دور ايران كان منسقا تماما مع الولايات المتحدة
الأمريكية ، الا أنه لم يخلو من نقد وشبه تحذير وجه للشاه من منظمة
الوحدة الأفريقية مطالبة اياه بالامتناع عن التدخل في انزاع الافريقي .

وقد يسأل سائل هنا لماذا لم يوجه هذا التحذير السوفيت
أو للكوبيين ؟ والاجابة على هذا التساؤل تكمن في أن المنظمة ترى أن
السوفيت والكوبيين أتوا الى المنطقة لمساندة دولة معتدى عليها وبناء
على طلبها ، الا أنه فوق ذلك فان نقد ايران لم يكن لتدخله في نزاع
أفريقي بل ردا على امداده جنوب أفريقيا بالبتروول في ذلك الوقت .

ويتغير نظام الحكم في ايران بانشغاله في حربه مع العراق فان دوره
في منطقة القرن الافريقي بات واهنا ان لم يكن متلاشيا وان كانت
تأثيرات الحرب العراقية الايرانية تعكس آثارا بالغة الأهمية في لمنطقة
كلها ومن بينها منطقة القرن الافريقي .

الدور الاسرائيلي :

منطقة القرن الافريقي بوجه عام تشل المنطقة المسيطرة على المنافذ
الاستراتيجية والتجارية لاسرائيل في أفريقيا ، وقد عملت اسرائيل منذ
افتتاحها على أفريقيا على الربط بينها وبين الدول الافريقية ربطا وثيقا
خاصة منطقة شرق أفريقيا ، فكانت هناك علاقات طيبة مع أوغندا وكينيا
وتنزانيا بالاضافة الى علاقات طيبة وحيوية مع أثيوبيا ، وكان حرص
اسرائيل الحفاظ على العلاقات الكينية والأثيوبية برغم قطع العلاقات
الافريقية الاسرائيلية في ١٩٧٣ (في حرب أكتوبر بين مصر واسرائيل)
ولعل ثبات ونمو العلاقات الأثيوبية الاسرائيلية مرجعه الاستراتيجية
الاسرائيلية التي ترى أن أثيوبيا هي أقرب المقربين لها في منطقة البحر
الأحمر خاصة وأن الود بينها وبين العرب محدود ان لم يكن غير موجود

علاوة على أن إسرائيل تحيط أثيوبيا برعايتها تجاه مشكلة اريتريا التي تهدد إسرائيل أيضا اذا ما قويت شوكة العرب في البحر الأحمر ، وما يعنى إسرائيل بالدرجة الأولى أمنها في المنطقة ومصالحها ذلك أنه لو تحولت منطقة البحر الأحمر الى منطقة ينشط فيها النفوذ العربى فان ذلك يعنى عسكريا التحكم في باب المندب في جنوب البحر الأحمر في أى وقت وذلك حدث فعلا في حرب أكتوبر ١٩٧٣ بفضل القوات البحرية المصرية ، وذلك يعنى اقتصاديا سيطرة العرب على البحر الأحمر وتقليل أهمية ميناء ايلات خاصة بعد النفقات الباهظة في انشاء خط الأنابيب البترولية من ايلات الى عسقلان (١) . لذلك فان الدور الاسرائيلى تجاه أثيوبيا في نزاعها مع الصومال كان مكثفا رغم التواجد السوفيتى المتنافر مع السياسة الأمريكية التى تسير إسرائيل في فلكتها . وقد يكون التواجد الاسرائيلى في أثيوبيا بتنسيق أمريكى ، فضلا عن أنها ترى أن مساعدتها لأثيوبيا حتى تتغلب على الصومال وتهدد حلمه الكبير الذى اذا ما تحقق فانه يجعل بعروبة المنطقة وذلك أمر غير مرغوب فيه ، وعلاوة على ذلك فان إسرائيل تعلم أن التواجد السوفيتى في أثيوبيا لن يستمر طويلا وقد يعمل الوجود الاسرائيلى في أثيوبيا على احداث تقارب أثيوبى - غربى .

وان تصدعت العلاقات الاثيوبية الاسرائيلية على أثر اعلان وزير الخارجية الاسرائيلى في أوائل عام ١٩٧٨ أن إسرائيل تقدم العون العسكرى لأثيوبيا وأن البعثة العسكرية موجودة في أثيوبيا ، وقد أثار هذا التصريح غضب الحكومة الاثيوبية فاتخذت قرارا بطرد البعثة العسكرية من البلاد (٢) . ولو أن تلك المشكلة مؤتة ذلك أن أثيوبيا لا يسكنها الاعتماد الكامل في حرب اريتريا بالذات على كوبا والسوفيت ، فإسرائيل من أفضل المصادر للمساعدة في هذا المجال خاصة في ظل الظروف المتغيرة ومع اهتمامات إسرائيل بالقضاء على الثوار الارترين والقضاء على الطسوح الصومالى ذلك أن هذه الاهتمامات قائمة على أمن إسرائيل ذاته .

(١) د. نبيل أحمد على ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .

(٢) أمل الشاذلى ، « الاطماع الاسرائيلية في القرن الافريقى » ، مجلة السياسة الدولية (عدد ٥٤ ، أكتوبر ١٩٧٨) ، ص ٥٣ .

ختم مدى استمرارية التدخل الأجنبي في القرن الأفريقي

يعكس النزاع حول منطقة الأوجادين وماجره على المنطقة بأكملها من تدخل أجنبي بشكل ملحوظ بعض القضايا الهامة المتعلقة بفشل النظام القانوني الأفريقي فيما بعد الاستعمار وتلك قضية من المناسب مناقشتها في بحث مستقل وبإضافة كما يعكس النزاع أحد القضايا الهامة وهي التدخل الأجنبي في القارة الأفريقية وبصفة عامة وفي منطقة النزاع بصفة خاصة .

وان كان من المناسب أن نذكر أن التورط الأجنبي في المنطقة لم يبدأ في عام ١٩٧٧ عندما تحول الاتحاد السوفييتي الى الجانب الاثيوبي وانما يرجع تاريخه الى الخمسينات عندما أبرمت الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة دفاع مشترك في أثيوبيا أدى هذا التحالف الى دعم الامبراطورية الاثيوبية والى تحقيق أطماعها الى حد كبير في اريتريا وفي الوقت نفسه كان الاتحاد السوفييتي يدعم علنا مطالب الشعب الاريتري بالاستقلال ويسند الصومال ويعضده في اطار معاهدة صداقة سوفيتية صومالية .

وأيا كان تاريخ التدخل الأجنبي في المنطقة فانه كما وضع من سياق البحث أن التدخل الأجنبي في القارة الأفريقية وبالتالي في منطقة الصراع (الأوجادين) هو تدخل مفروض على دول القارة . ولقد أبرزت هذا التدخل وأوضحت معالمه تلك الخلافات الأفريقية ولقد اتضح أن وراء الصراعات والخلافات الأفريقية عديد من العوامل الأجنبية التي تحرك الصراع وتزيده اشتعالا وليس هناك شك أن التحرك الأجنبي لم يأت اعتباطا بل خطط له جيدا ، فهناك مصالح محققة للقوى المتدخلة تكمن وراء تدخلها ولقد ساعد المناخ الأفريقي على تحرك تلك القوى داخله واستفادت القوى المتدخلة من الصراع بين المعسكرين خاصة وأن الفكر الايديولوجي والصقل السياسي داخل أفريقيا ما زال مضطربا ولم يستقر وكثير من الدول تترنح تجاه أى اتجاه .

ومن أجل هذا جاء التدخل في بعض حالاته سافرا وان حكسته عوامل معينة لا تتعلق بأفريقيا بالدرجة الأولى بل يحركه التوازن بين القوى المتدخله ومراعاة الحفاظ على الانفراج الدولي .

وفي الواقع استطاعت تلك القوى أن تقنع مناطق كثيرة في أفريقيا بأنها أداة الحسم دائما ، وأن الدول الأفريقية سواء في دائرة العلاقات الفردية أو في إطار منظمة الوحدة الأفريقية عاجزة دائما عن الحسم ، فلقد أثبتت تلك القوى أنها حسست انفصال كاتانجا بتخلي بلجيكا عن قوى الاتصال وحسست انفصال بيافرا بالسلح السوفيتي والبريطاني ولقد ساعدت تلك القوى على الاستمرار في تدخلها ظروف عالمية وأفريقية أبرزها :

١ - كان لابد من وجود ميدان جديد للحرب الباردة ، خاصة بعد أن انتهت الجولة في آسيا بهزيمة الطرف الأمريكي في فيتنام .

٢ - لعل الخطر الأمريكي الذي فرضه الكونجرس على السلطات التنفيذية بعد هزيمة فيتنام وفضيحة وترجيت ، شجع الاتحاد السوفيتي على المغامرة في أفريقيا خاصة وقد حقق نصرا في أنجولا .

٣ - سعت الدول الكبرى لملا الفراغ الذي خلفه البرتغال بعد انسحابه من أفريقيا في ١٩٧٤ .

البتروال المتفجر والثروة المعدنية والمواقع الاستراتيجية والصراع حول البحر الأحمر ذلك كله يسيل لعاب القوق الكبرى .

والحقيقة أن دول أفريقيا كغيرها من دول العالم الثالث ، لا تسلك منفردة أو بمنظمتها دفع التدخل الأجنبي بسهولة ويسر ، فضلا عن المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي المهيأ للتدخل وأن الدول الأجنبية لها من الوسائل والأدوات ما يمكنها من تسهيل مهمتها .

ومنظمة الوحدة الأفريقية كغيرها من المنظمات الدولية عاجزة عن أن تقوم بدور ايجابي في مواجهة الدول الكبرى ، وهي بالتالي لا قدرة لها على دفع أو منع التدخل ، ولعل السبب وراء هذا الاخفاق المزدوج في عدم القدرة على التسوية وعدم القدرة على منع التدخل يرجع الى الحرب

الباردة الساخنة التى صبغت المنازعات الاقليمية بالصبغة العالمية بعدا
وأثرا، ولو أنها بقيت جغرافيا اقليمية (١) .

ولقد ارتفعت أصوات داخل منظمة الوحدة الافريقية تندد بالتدخل
الأجنبى وتطالب بضرورة اتخاذ خطوات عملية فى هذا الصدد ، وبلا شك
فلن يصل الأمر الى حد العجز فى مواجهة مشكلة التدخل الأجنبى ، بل
ان هناك أسس يمكن أن تكون نواة لاستراتيجية جديدة وهى ، العودة
الى المبادئ التى قامت عليها سياسة عدم الانحياز ووضعت أسسها فى
القاهرة عام ١٩٦١ (١)

ويرى الباحث بالاضافة لذلك ضرورة التأكيد مرة أخرى على أن
النداءات التى توجهها المنظمة لا جدوى من ورائها ما لم يكن هناك
اتفاق اجماعى من الدول الافريقية على سياسة موحدة تجاه التدخل
الأجنبى . ولا بد كذلك من سد الثغرات التى تتعلل بها بعض الدول
وتدافع عن التدخل باعتباره يأتى للدفاع عنها . وذلك لن يتأتى بالخطابة
والبيانات بل بالبحث والدراسة الجادة وعلى مستوى القمة حتى يكون
النقاش مع صاحب القرار .

ولقد كان واضحا فى مؤتمرات القمة الافريقية خلال عامى ٧٨ ،
١٩٧٩ أن موضوع التدخل الأجنبى احتل الصدارة فى أعمال المؤتمرين ،
ووضح كذلك الانشقاق الواسع بين الدول الافريقية حول تحديد مفهوم

(١) د. بطرس بطرس غالى ، الاستراتيجية والسياسة الدولية
القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٧) ، ص ٢٣٣ .
(١) تلخص تلك المبادئ فى :

- التعايش السلمى مع كل من المعسكرين .
 - عدم الارتباط بأى حلف جماعى يكون من بين أعضائه احدى
الدول الكبرى .
 - عدم الارتباط بأى حلف ثنائى فيه دولة من الدول الكبرى أحد
أطرافه .
 - عدم السماح بقيام أى قاعدة عسكرية اجنبية فى اقليم أى دولة .
 - مساعدة حركات التحرير .
- راجع :

— د. بطرس بطرس غالى ، « الحرب الباردة تهدد افريقيا
بالانقسام » ، حديث صحفى أجرته جريدة الأخبار ، ١٩٧٨/٧/٨ ، ص ٧ .

التدخل . ومن هنا يجب التأكيد مرة أخرى على ضرورة الاجماع الافريقى ليتسكن من مجابهة تلك المشكلة ، وعليه أن يوحد أولا استراتيجيته وبعد ذلك تتخذ الخطوات داخل اطار المنظمة في مؤسرة أو داخل اللجان المهم الاتفاق على المبادئ باجماع لخطوة أولى . ولعل الأفارقة يستطيعون الاتفاق على الآتى :

— مقاومة أساليب القوى المتدخلة باستخدام المرتقة سواء لمحاولة زعزعة استقرار سياسى أو لمساندة ظلم اقصالى أو اتجاه مضاد .

— عدم تسكين القوى الأجنبية من استغلال الأقليات وتشجيعها على أحداث فتن واثارة قلاقل فى البلاد يعقبها تدخل عاجل .

— الحيلة من تستر القوى الأجنبية وراء الانقلابات العسكرية كأداة تحسم الأمر وتمكنها من الدخول للبلاد فى اطار التغيرات الاجتماعية والاقتصادية .

— الحذر من استخدام الدول المجاورة لمناوئة نظام مستقر أو حتى مضطرب فى الدول الأخرى .

— الحيلة والحذر تجاة السياسة الخاصة بالمساعدات الأجنبية وعدم ارتباطها بنا يهدد السيادة الافريقية ككل .

وان كانت تلك هى المقترحات فعلى الأفارقة أن يتخذوا قراراتهم حاسما محددًا يمكن تنفيذه ، حتى لا يضاف لقائمة القرارات الورقية العاجزة . ولذا فيجب أن يتخذ القرار ضمانات فعلية للتنفيذ ، كان تفرض عقوبات على أولئك الذين يستعينون بالمرتقة مثلا .

وبجانب ذلك كله فعلى الأفارقة أن يأخذوا بأسباب المتغيرات الدولية ويستفيدوا منها فاستمرار بقاء نفوذ الاتحاد السوفيتى فى أثيوبيا أمر مشكوك فيه ولعل أثيوبيا نفسها تدرك ذلك فهى تسعى للاستفادة على وجه أفضل من الأسلحة السوفيتية والأموال الغربية بنا فيها المساعدات

الاقتصادية سواء من الولايات المتحدة الأمريكية أو من السوق الأوروبية المشتركة إلا أنه مع فشل الحملة العسكرية في إريتريا واستمرار حرب العصابات في الأوجادين سيجد الاتحاد السوفيتي نفسه أمام تساؤل حول فعالية تقديم السلاح كأداة للسياسة الاستراتيجية القومية . ومن ناحية أخرى وباعتبار أن اقتصار أثيوبيا على التقليل من الحاجة إلى الاعتماد على الوجود العسكري السوفيتي .

وبالإضافة إلى ذلك كله فإن أحداث أفغانستان وتورط السوفييت فيها ستجعله يعيد النظر في استنزاف موارده وعتاده في وقت ينفق فيه الغرب موارد أقل نسبيا ليحصد الفشل السوفيتي نتيجة تورطه في مساندة أثيوبيا وغيرها (١) .

وفي نفس الوقت فإن استراتيجية الولايات المتحدة تجاه المنطقة لن تسح بتحقيق المطامع السوفيتية وأن تغير الأسلوب ، ذلك أن جذور العلاقات الأثيوبية الأمريكية المستندة عبر أكثر من ثلاثين عاما لن تندثر سريعا كما يتصور السوفيت ، فضلا عن أن العودة السوفيتية للصومال على الأقل في المرحلة الحالية أمر بعيد الاحتمال .

كذلك فإن استثمار التعاون العربي والعربي الأفريقي لا شك سيجد من التدخل الأجنبي فهناك مسائل أمنية مشتركة بين العرب والأفارقة أوضحها أمن البحر الأحمر ومن المفروض أن يؤدي هذا إلى عمل مشترك لمواجهة التهديدات الموجهة للعرب وللأفارقة . وإن كنا لا نغفل من أهمية هذا الاستثمار إلا أنه لا بد من إدراك حقيقة هامة وهي أن الانقسامات السياسية بين العرب والأفارقة وداخل كل مجموعة منهما تجعل الحديث عن المواجهة المشتركة للتهديدات الخارجية سذاجة سياسية (٢) فهل يمكن

(١) بيركيت هايتي سيلاسي ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ .

(٢) د. أحمد يوسف أحمد ، « سياسات البحر الأحمر والعلاقات

الأفريقية » ، مجلة السياسة الدولية (عدد ٥٩ ، يناير ١٩٨٠) ، ص ٢٨ .

مثلاً تحقيق نوع من التنسيق العسكرى أو اقامة قوات بحرية مشتركة أو قيادة بحرية مشتركة فى البحر الأحمر وهل تستطيع الدول العربية أن تخرج المنطقة بقدر الامكان على ضوء ذلك من دائرة الصراع بين الدولتين العظيمين ؟ ان تحقيق أى من هذه الأهداف أو بعضها يتطلب الاتفاق حول حد أدنى من مفهوم الأمن العربى فى البحر الأحمر وتحديد الأساليب التى يمكن انتهاجها لحمايته (١) .

وفى اطار التعاون الآسيوى الأفريقى فإنه مطلوب على الأقل تحديد المحيط الهندى طبقاً للحكمة السياسية التى تقول « اذ لم تستطع تحقيق فائدة عسكرية فى منطقة ما فاعمل ما استطعت لمنع أعدائك ومناهيضك أو منافسيك من الاستفادة من هذه المنطقة (٢) » .

-
- (١) د. على الدين هلال ، « الامن العربى والصراع الاستراتيجى فى منطقة البحر الاحمر » ، مجلة المستقبل العربى (عدد ٩ . سبتمبر ١٩٧٩) ص ١٠٧ .
- (٢) د. بطرس بطرس غالى ، « السياسة الاستراتيجية فى المحيط الهندى » ، مجلة السياسة الدولية ، (عدد ٢ . أكتوبر ١٩٦٥) . ص ١٩٧٢ .

النيل دراسة في السياسة المائية

أ.د. محمد عبد الفنى سعودى
معهد البحوث والدراسات الافريقية
جامعة القاهرة

الانهار ظاهرات جغرافية بالدرجة الاولى ، تدرس كاحدى ظاهرات سطح الارض كالجبال والهضاب والسهول ، تدرس مجارها وانحداراتها، ومظاهرها الجيومورفولوجية من حيث المساقط المائية والجبال ، درجة انحدارها والقطاعات المختلفة التى تضمها ، وتصريفها المائى ، وهى أيضا أصبحت تمثل ظاهرات سياسية بنفس الدرجة يدرسها أولئك الذين يعنون بدراسة الجيوبولتيك أو الجغرافية السياسية .

وقد دخلت الانهار ميدان الجغرافية السياسية نتيجة التطور الذى شهده العالم فى درجة الاستفادة من هذه الانهار أو تلك .

استغلت الانهار للملاحة منذ العصور الاولى لتاريخ البشرية ، وكانت الانهار هى المسالك الرئيسية فى كثير من الاحيان للكشف عن كثير من المناطق المجهولة ، كما حدث فى حالة أنهار الولايات المتحدة الامريكية النابعة من الابلاش والمتجهة نحو الغرب ، وكما حدث فى حالة نهر الامزون فى أمريكا الجنوبية . وقد استغلت أنهار القارة الأوربية فى العصور القديمة لاغراض الملاحة بدرجة لا يتصورها الانسان فى الوقت الحاضر ، فكانوا يستعملون القوارب الصغيرة ، وكانت الانهار السريعة (تستغل تياراتها السريعة) فى تسيير السفن نحو الاجزاء الدنيا ، ولعلنا جميعا نعرف أن المصرى القديم استغل تيار النيل هبوطا مع النهر نحو الشمال ، على حين كان يستغل اتجاه الرياح الشمالية لتدفع بسفينته للاتجاه جنوبا صعودا مع النهر ، ومازالت الانهار ومازال النيل منها يعطى هذه الفائدة مع تطور السفن .

ونستخدم الانهار أحيانا كحدود سياسية ، وهو موضوع قابل للنقاش والجدل وما اذا كانت صالحة لتؤدي هذه الوظيفة أم لا ، وهذا بعيد عن موضوعنا .

وفي المناطق الجافة وشبه الجافة نجد أن النهر هو شريان الحياة للدولة ، يترك طابعه وأثاره على تنظيماتها ، كما في مصر القديمة والحديثة ، وكما في العراق ، وكما في السند في باكستان ، من ثم أطلق على هذه الدول دول الري Irrigation State فقد أعتمد سكان تلك الجهات على الفيضان الطبيعي للنهر في العصور القديمة ، ثم أقيمت عليه مشروعات الري حديثا ، وكان التعاون والتفاهم ضروريا لتوزيع مياه الري بحيث لا يتحكم سكان أعالي النهر في سكان جزئه الأدنى ، كذلك كان التعاون لصد قابل الرعاه المغيرة وكانت هذه الدول تستمر في حالة انتعاش مادامت قادرة على صد المغيرين ، ولكن ما أن يتناها الضعف حتى تسوء أحوالها الاقتصادية وتتناها الفوضى ، ويستولى عليها الغزاه كما كان الحال في مصر والعراق .

ومنذ بداية القرن العشرين ظهرت للانهار وظيفة أخرى في نشاط الدولة وهي أنه أصبح في امكانها أن تمد بالقوى المائية ، ولكن لم تظهر هذه الطاقة كمنافس للزيت أو للفحم الا بعد معرفة الانسان كيفية توليد الكهرباء ، و نظرا لان مقدرة النهر على القيام بهذه المهمة تتوقف على كمية المياه وعلى سرعة التيار ، فان معنى هذا أن هذه الوظيفة التي يقوم بها النهر مستمدة من التضاريس والمناخ ، ولذلك نجد أن الدول ذات الطبيعة الجبلية والتساقط الغزير قد حبتها الطبيعة بهذه الطاقة كالنرويج ، والسويد وسويسرا ، فرغم فقرها في البترول والفحم فان هذه الطاقة كانت لها خير عون .

ولكن هذه الطاقة المائية لم تعد مقصورة على المناطق الجبلية ، بل عمل الانسان مساقط مائية صناعية واستطاع أن يولد الكهرباء من الانهار في الاقاليم السهلية باقامة السدود الصناعية وبعد أن كان سد دنيير بتروفسك في الاتحاد السوفيتي معلما رئيسيا لهذا النوع من توليد الكهرباء انتشر استخدام هذا المورد بهذه الطريقة في أنحاء العالم المتقدم والنامي منه ولدينا في مصر كهرباء خزان أسوان والسد العالي .

ويضاف الى هذا وذاك استعمال مياه الري في أغراض صناعية. كتبريد المولدات الكهربائية ومثل هذه المياه لا تضيع كما هو الحال في مياه الري بل ترجع الى النهر ، وان كانت في هذه المرة الأخيرة تحتوي على مواد كيميائية وقد تكون سامة فتقضى على الاسماك ، وتجعلها غير صالحة للاستخدامات الأخرى ، وهذا نموذج لمشكلة تلوث البيئة .

وإذا كان استغلال وتنظيم الاستفادة من مياه النهر هي مسألة وطنية. بحتة ، لما كانت هناك مشكلات سياسية ولكن المشكلة تأتي من أن هناك الأنهار دولية لأنها تجري في دولتين أو أكثر ، أو هناك مصلحة للجماعة الدولية فيه ، من ثم كان لابد من الاتفاق على طرق استغلال الأنهار بين الدول الواقعة في أحواضها حتى لا تضار أحداها . ولعل الاتفاقيات الخاصة بتنظيم الملاحة هي أسهل الاتفاقيات ، على اعتبار أنها لا تؤثر كثيرا في مياه النهر ، بينما نجد الاتفاق على توزيع مياه النهر أو استغلالها بأي طريقة من الطرق أكثر صعوبة .

النيل بين أنهار الدنيا

إذا ما قورن نهر النيل مع نظائره من الأنهار الكبرى الأخرى سواء من حيث الطول (*) أو حوض التصريف ، فإنه يختلف عنها في كونه أقل هذه الأنهار من حيث المياه التي تتدفق فيه . إذ يقدر حجم مياه نهر النيل على سبيل المثال ما يعادل ١٥/١ من حجم مياه نهر الكونغو ، ٣٠/١ من حجم مياه نهر الأمازون . إضافة الى ذلك يختلف نهر النيل عن هذين النهرين من حيث طبيعة المناطق التي تشكل في مجسوعها أحواضها ، فبينما يجري كل من نهري الأمازون والكونغو في أقاليم تتمتع بالوفرة المائية ، وقلة اعتماد السكان من حولهما على مائتهما ، إلا أن نهر النيل على العكس من ذلك يخترق أقاليم مغايرة تماما حيث تتصف في معظمها بالشح أو الندرة المائية فضلا عن اعتماد السكان من حوله على مائته بشكل مباشر وأساسي ، ولكن يمكن القول أن أوجه التشابه أو التناظر بين هذه الأنهار الكبيرة تكمن بالدرجة الأولى في ملامحها

(*) من أطول أنهار الدنيا بعد المسيسيبي وروافده المسوري إذ يبلغ طوله ٦٦٧١ كم وينبع من درجة عرض ٤ جنوب خط الاستواء ، وينتهي ٣١٣٠ شمالا أي يمتد في ٣٥ درجة عرضية .

الخاصة أكثر من ملامحها العامة ، وينفرد نهر النيل عن الانهار الكبرى كالامازون والكنغو والميسيبى بتاريخه الطويل الحافل باهتمامات السكان من حوله وباستخدام موارد مياهه .

من ثم كان النيل ليس مجرد ظاهرة جغرافية فحسب ، بل هو ظاهرة جغرافية مهيمنة ومسيطره على جميع مظاهر الحياة في شمال شرقي افريقية . وتزداد سيطرة النيل وهيمنته على الحياة كلما اتجهنا شمالا ، من ثم ليس هناك أراضى تدين بوجودها أولا ، ثم بخصوبتها ثانيا كما تدين مصر ثم السودان لنهر النيل .

تقسيم حوض النيل الى أقاليم مائية

وإذا قسمنا حوض النيل الى أقاليم مائية كانت هضبة البحيرات الاستوائية وهضبة أثيوبيا تمثل أقليم التصدير وكان السودان يمثل أقليم المرور بالدرجة الاولى واستقبال بالدرجة الثانية ، وكانت مصر أقليم استقبال بامتياز ، ولما كان النهر يجرى في جزء كبير من حوضه (شمال العظيرة) في أقاليم صحراوية وشبه صحراوية ولا يصيبها من المطر كما يعتمد عليه في الزراعة ، ثم يزداد المطر كلما اتجهنا جنوبا ، كان هناك تباين في أهمية الماء للزراعة والحياة ، ففي شمال السودان ومصر تصبح أهمية النهر حيوية وكانت الحاجة ماسة الى مياهه ، واستحال على أهلها العيش بغيره ، ومن هنا كانت قولة هيرودت الشهيرة « مصر هبة النيل » لا بسبب الماء وحده ، بل للتربة التي جلبها وكسى بها الوادى ، فأصبح شريطا مخضرا حيا بين فيافى وقفار ، بينما اذا اتجهنا جنوبا يقل الاعتماد على النيل ، حتى لتصبح الزراعة مطرية تماما في جنوب السودان وأوغندا وأثيوبيا وبين هذا وذاك نجد التفاوت في وسط السودان بسبب القرب أو البعد عن النيل ، واذا كانت هناك بعض جيوب تعاني من الجفاف في أقاليم التصدير والارسال كما هو الحال في شرقي أوغندا وغربي وشرقي السودان الاوسط ، فهي مرتفعات عالية تقع بعيدا عن النيل بحيث لا يمكنها الاستفادة منه ، والنيل في أثيوبيا وأوغندا اذا أرادوا الاستفادة منه فهو للكهرباء لا للرعى .

هذا التباين بين الاجزاء العليا في حوض النيل والاجزاء الدنيا منه ، من حيث درجة الاهمية للزراعة ، أدى الى ارتباط المنافع وتشابك المصالح

من ناحية ، التفريط في حق شمال الوادي في مياه النيل ، هو تفريط في الحياة ، وتفريط في الوجود ، تفريط في البقاء ، وكانت قضية الماء هي التي يمكن أن يستغلها العدو الدخيل ، وبغض النظر عن الخطأ العلمي الساذج ، حين تعاطف المد الثوري الوطني ضد الاستعمار الفارسي في القرن ٢٠م ، فكر أردشير الثالث في تحويل مجرى السند الذي كانوا يعتقدونه حينذاك رافداً أو منبعاً للنيل ليكون في ذلك تأديباً للمصريين وردعاً لهم ، ومع الاستعمار الحديث كان هناك خوف من الاستعمار الإيطالي لاثيوبيا في أن يخلق لمصر مشكلة مائية ، وأن ثبت علمياً أنه مستحيل ، وأدلى الانجليز بدلوهم في هذا المضمار أى العبث بمياه النيل بقصد الحاق الأذى بمصر وسكانها ، بل ومن الطريف أنه أثناء الأزمات السياسية بين مصر وبريطانيا كثيراً ما ارتفعت أصوات في مجلس العموم البريطاني نفسه تطلب منع مياه النيل عن التدفق الى مصر . كذلك عادت بريطانيا قبل تركها لوحداث شرق أفريقيا الثلاث أوغندا وكينيا وتنزانيا التي استشارتها للمطالبة بحصص في ماء النيل التي هي في الأصل ليست في حاجة إليها !!

مائة النيل

تهدف دراسة مائة النيل الى دراسة حالة النهر من حيث موارده المائية من ناحية ، ومن حيث تصرفاته من ناحية أخرى ، مع بيان العوامل التي تؤثر في هذه التصرفات بالزيادة أو النقص .

ويقصد بتصريف النهر ، كمية المياه التي تسر فيه — عند نقطة معينة، وقد يقاس التصريف في الثانية الواحدة ، فيقال مثلاً أن متوسط تصريف النيل عند حلغا هو ٢٨٠٠ متر مكعب في الثانية كما قد ينسب التصريف الى السنة بجمعها ، ويسمى في هذه الحالة بالتصريف السنوي الذي يبلغ عند حلغا — مثلاً — نحو ٨٤ مليار متر مكعب .

ولمعرفة التغيرات التي تطرأ على موارد النهر ، أقيمت المقاييس على مجرى النيل منذ العصر الفرعوني ، كما أنشأ العرب مقياس الروضة في القرن الاول الهجري . على أن المقاييس في تلك العهود ، كانت وظيفتها تقتصر على معرفة درجة ارتفاع مياه الفيضان ، دون حساب كمية التصريف

الفعلية • أما الآن - وقد بلغ عدد المقاييس التي أنشئت على مجرى النيل نحو ٩٠ مقياسا • فإن المقاييس تساهم في معرفة منسوب المياه وتصرف النهر على مدار السنة •

هذا وتتاثر مائة النيل بعاملين رئيسيين هما :

١ - الأمطار التي تسقط على حوض النهر ، ويأتي في متقدمتها أمطار الهضبة الحبشية وأمطار المنابع العليا في هضبة البحيرات وجنوب السودان •

٢ - ما يفقده النهر بفعل البخر أو التسرب ، ويشهد أثر هذا العامل في المناطق التي تفيض فيها مياه النهر كونه المستنقعات التي تنمو بها السدود النباتية ، كما هو الحال في حوض النزال والحوض الأدنى لبحر الجبل ، وكذلك في الصحراء ، كما هو الحال في النيل النوبي •

ولتيسير دراسة مائة نهر النيل ، سنقسم موارده الى قسمين : المورد الدائم ومصدره هضبة البحيرات وبحر الجبل وروافده ، والمورد الموسمي وهو الذي تحبل مياهه الروافد الحبشية الى النهر ، أما الأمطار التي تسقط في وسط السودان ، فلا ينصرف منها الى النيل الا القليل ، لا يتبخر أكثرها ، ويعزى هذا الى استواء سطح الارض السودانية وشدة حرارتها •

وقبل أن ندرس نصيب منابع النيل في إيراده السنوي يصح أن نلقى نظرة على إيراد للنهر من حيث ذبذبة تصريفه السنوي ، وفي هذا المجال بلغ معدل الايراد الطبيعي السنوي للنيل عند أسوان •

٩٣ مليار متر مكعب للمدة من ١٨٧٠ - ١٩٥٠

٨٣ مليار متر مكعب للمدة من ١٩٠٠ - ١٩٥٠

٩٣ مليار متر مكعب للمدة من ١٨٧٠ - ١٩٥٠

ويتذبذب الايراد السنوي الفعلي حول معدله في حدود ٥٠٪ تقريبا بالزائد أو بالنقص وكانت أسوأ سنة صودفت منذ عام ١٨٧٠ الى الآن هي عام ١٩١٣ حيث هبط الايراد المائي الى ٤٢ مليار م^٣ ، بل وبلغت ٣٤ مليار م^٣ عام ١٩٨٤ وأعلى سنة كانت عام ١٨٧٨ حين ارتفع الايراد

الى ١٥٠ مليار م^٣ تقريبا ، وان كان هناك شك في السنين السابقة لعام ١٩٠٠ ، ويحتل حدوث الخطأ في حدود ١٠٪ ، اذ أن التقدير المحتط لكمية المياه الواصلة الى أسوان يتراوح بين ٨٣ ، ٨٤ مليار متر مكعب .

أولا : المورد الدائم في أعالي النيل :

ويشكل هضبة البحيرات وجنوب السودان ، وتتميز هضبة البحيرات بمطارها الغزيرة الدائمة والتي تزداد نوعا في الاعتدالين ، على أن تصرف النيل يكاد منتظما طول العام لوجود البحيرات التي تعتبر بمثابة خزانات طبيعية تنظم تصرف المياه . ويبلغ متوسط التصرف السنوي عند بداية نيل فكتوريا نحو ٢١ مليار متر مكعب سنويا .

ويعادل هذا المقدار نحو ١/٢ ما يصيب البحيرات من أمطار وما يسبب فيها من أنهار ، أما الباقي فيضج بالبحر بسبب اتساع سطح البحيرة ، وينتهي نيل فكتوريا الى بحيرة البرت بعد أن يكون قد استمد بعض المياه من روافده العديدة ، وتجمع بحيرات البرت المياه الواردة من بحيرة فكتوريا والوارد من بحيرة جورج والروافد المختلفة ، المهم أنه يخرج منها ٢٢ مليار متر مكعب سنويا لتدخل السودان ، وبعد عمليات حذف للضائع بالتبخر والتسرب وعمليات اضافية من نهر السوبات يصبح الرصيد المائي الذي يسجل بعد نهر عطبرة من المورد الدائم أى من هضبة البحيرات والنيل الابيض نحو ٢٦ مليار متر مكعب سنويا .

ثانيا : المورد الموسمي في هضبة اثيوبيا :

تعد الحبشة النيل الاعظم بياه الفيضان ، كنتيجة لتركيز أمطارها الغزيرة في فصل الصيف ، ويأتي هذا الفيضان من ثلاثة روافد رئيسية يأتي في مقدمتها النيل الازرق ، يليه العنبرة ثم السوبات .

على أن أنهار الحبشة تتميز بارتفاع منسوب المياه في مجاريها خلال فصل الامطار الصيفي وانخفاضه جدا خلال نصف السنة الشتوي ، وتبدو هذه الظاهرة بوضوح في نهر عطبرة بصفة خاصة ، والذي يكاد يجف تماما خلال فصل الجفاف .

ويعتبر النيل الازرق أعظم الروافد الحبشية وأغزرها ماء ، ويبلغ أقصى تصرف له في شهر أغسطس وسبتمبر (٥٨٠٠ م^٣ في الثانية) ، وأقل

تصرف له يكون في شهر أبريل (٢٠١٠م في الثانية) ويبلغ ما يمد به النيل سنويا ٥٢ مليار متر مكعب في المتوسط .

وليس من شك أن أهمية الحبشة أو أثيوبيا واضحة ، لو علمت أنه في فترة الفيضان يكون نصيب أثيوبيا من جولة المياه الصافية التي تجري في النيل الرئيسى نحو ٧٠ مليار متر مكعب وأن كمية المياه التي ترد سنويا الى مصر (عند أسوان) في المتوسط تبلغ نحو ٨٤ مليار متر مكعب ويصبح الموقف المائي بعد مصب العطبرة كما يلي :

من المورد الدائم :

هضبة البحيرات وبحر الجبل + ١٤ مليار م^٣

من المورد الموسمي :

السوبات	+ ١٣٥ مليار م ^٣
مستنقعات مشار	+ ٩ مليار م ^٣
النيل الازرق	+ ٥٢ مليار م ^٣
عطبرة	+ ١٢ مليار م ^٣
ضائع بالتبخر والتسرب في النيل الابيض	- ٢٥ مليار م ^٣
ضائع بالتبخر والتسرب بين الخرطوم وعطبرة	- ٢ مليار م ^٣
ضائع بالتبخر والتسرب بين عطبرة واسوان	- ٤ مليار م ^٣

نخرج من هذا بأن نصيب أثيوبيا في تصدير مياه النيل هو نصيب الاسد فعلا ، فهي مسئولة بوجه عام عن ٨٤٪ من مياه النيل ، وإذا كان هذا هو نصيب أثيوبيا ، فالفضل فيه يرجع الى النيل الازرق بامتياز ، اذ يجب أن نشير الى نقطة هامة تغيب عن الكثيرين ، وهي أن بحيرة طانا لا تمد النيل الأزرق سوى بنحو ٦٪ من مياهه فقط ، بينما ٩٠٪ من مياهه ترجع الى دوران النهر والتفافه الكثير وعدم سيره في خط مستقيم فيؤتى الفرصة ليجمع كما هائلا من المياه نتيجة اتصال الروافد العديدة به .

أما المورد الدائم أو هضبة البحيرات فنصيبها ١٦٪ من ماء النيل ويرجع هذا الى أن أمطار هضبة الحبشة أغزر من أمطار هضبة البحيرات ، كما يرجع الى أن الجزء الأدنى من بحر الجبل (حيث تشق قناة جونجلي الآن) يضيع فيه نصف ما يخرج من هضبة البحيرات نتيجة أن النهر

دخل سهلا فيضيا متسعا ، قليل الانحدار ، فتكثر المجارى الفرعية ، ويتلمس النهر طريقه وسط المستنقعات ، وتنمو على جوانبه نباتات البردى والغاب وحشيشة النيل ، وفي موسم زيادة التصريف المائى ترتفع المياه فى المجرى وتغمر الضفاف وتزيد مساحة المستنقعات فيزداد الفاقد بالبحر ، ولما كان موسم ارتفاع منسوب المائى يتفق مع موسم زيادة المطر وهو فصل الصيف فعنى ذلك اجتساع قسئ المطر والتصريف ، ويزداد الفاقد ، وتتسلل الخطورة فى آتة عندما تنخفض مياه المجرى الأصلى لا تستطيع المياه التى فاضت أن ترجع كلها الى النهر ، من ثم كان معظمها مفقود ولا أمل فيه (من ٢٧ مليار م^٣ عند منجلا الى ١٤ مليار عند بحيرة نو) .

ورغم ضآلة الكمية الخارجة من هضبة البحيرات أو المورد الدائم ، ففى بالغة الأهمية لأنها بالإضافة الى مايرد من نهر السوبات تكاد تكون المورد الوحيد لنهر النيل فى أوائل الصيف ، اذا تثل ٨٠٪ من مياه النهر خلال ذلك الصيف .

مدى مساهمة الروافد المختلفة فى مياه النيل فى كل من فصلى التحاريق والفيضان (١)

فصل الفيضان		فصل التحاريق	
%	مليار م ^٣	%	مليار م ^٣
٢٠	١٦	٨٠	١٠
٧٠	٤٨	٢٠	٣٨
١٠	١٢	—	—
١٠٠	٧٦	١٠٠	١٣٨

اتفاقيات مياه النيل

اتفاقية مياه النيل (مايو ١٩٢٩)

لم يكن هناك اتفاق رسمى قبل ١٩٢٩ على مايسحبه السودان من

(١) تنقسم السنة الى فترتين : فترة فائض فى المياه من ١٦ يوليو الى ٣١ ديسمبر ويسمح منها للسودان السحب فيها كما يشاء ويطلق عليها الفترة غير المقيدة unre stricted Period ، وفترة حاجة restricted Period وهى التى تقل فيها المياه عن طلب التحاريق وهى من أول يناير الى ١٥ يوليه ، من ثم كانت فترة مقيدة ، لا يسحب السودان فيها باستهلاك شئ من ايراد النهر الطبيعى ، عدا كميات ضئيلة سبق التصريح بها . (وكان هذا قبل استخدام مصر للسد العالى) .

مياه النيل ، ولكن كان من المعروف أن أية مياه يسحبها السودان يجب ألا تؤثر على احتياجات مصر ، وبمعنى آخر يمكن للسودان أن يسحب ما يشاء من الماء في فصل الفائض وكانت اتفاقية مياه النيل سنة ١٩٣٩ والتي استمر بها العمل حتى ١٩٥٩ حينما عدلت باتفاقية أخرى راعت الظروف الجديدة والتطورات الحديثة التي مر بها كل من القطرين الشقيقتين ، وكان الذي دعا الى ضرورة عقد اتفاقية مياه النيل الأولى ، هي الأبحاث التي بدأت لزراعة أرض الجزيرة في أوائل هذا القرن .

لقد ظن أول الأمر أن أرض الجزيرة يمكن أن تزرع تحت الشرط السابق وهو عدم المساس بمياه النيل في فترة حاجة مصر اليها ، ولذلك بدأ التفكير في ربحها بعمل قناطر لرفع المياه الى مستوى القناة المزمع حفرها في الجزيرة ، دون أن تدخل في وظيفة سد سنار عملية التخزين ، ولكن هذه الفكرة أعيد النظر فيها لسببين هامين :

اولهما : ادخال زراعة القطن الطويل التيلة .

ثانيهما : حدوث فيضان ١٩١٣/١٩١٤ الذي كان شديد الانخفاض .

فالعامل الأول وهو ادخال القطن كان معناه اطالة موسم الري بحيث يستند الى فترة الحاجة والعامل الثاني وهو التضييقات الشديدة الانخفاض يمكن أن تقلل من فترة الفائض أو عدم الحاجة ، لذلك رؤى أنه لا بد من تعديل التصميم بحيث يمكن للسد أن يقوم بعملية التخزين الى جانب رفع مستوى الماء ٥٠٠ وكان أن بنى سد سنار الذي انتهى العمل فيه في يوليو سنة ١٩٢٥ والمهم في الاتفاقية الاعتراف بحق مصر في مياه حوض النيل وتتلخص النصوص المتعلقة بهذا الموضوع فيما لمي : -

« بدون موافقة سابقة من الحكومة المصرية ، لا يجوز القيام واتخاذ الاجراءات للقيام ببنشآت أو أعمال للرى أو لتوليد القوى على نهر النيل وروافده والبحيرات التي يتغذى منها في السودان أو في البلاد الخاضعة للإدارة البريطانية ، يكون من شأنها أن تقلل من كميات المياه المارة الى مصر ، أو تحول تواريخ وصولها أو تخفض من مناسيتها على نحو يترتب عليه الأضرار بمصالح مصر ، وإذا نشأ خلاف في أى وقت من الأوقات أما على التفسير الصحيح لنص من النصوص المتعلقة

بالمبادئ أو على التفاصيل الفنية أو المسائل الإدارية ، ولا تجد الحكومتان سبيلا لتسويته فيما بينهما يحال الموضوع الى لجنة تحكيم محايدة للتفصل فيه » •

في اعالي النيل :

قبل عام ١٩٣٩ كانت هناك ادارة في وزارة الأشغال (الرى) تسمى ادارة النيل الجنوبي مهمتها دراسة مشروعات ضبط النهر في أحباسه العليا ، وكان يشرف عليها بوتشر ، وقد تقدم عام ١٩٣٨ أى قبل الحرب بمشروع كامل لسد البرت وقناة السدود (جونجلي الآن) واعتقدت وزارة الأشغال المشروعين ، الأول للمفاوضة مع أغندا والكنغو (زائير) والثاني للمفاوضة مع حكومة السودان ، كما حدثت اتصالات مبدئية مع حكومة أثيوبيا بشنأ سد طانا خلال الحرب العالمية الثانية ، لكن لم يحدث تقدم يذكر في تلك المباحثات •

وقررت بريطانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اتخاذ أوغندا قاعدة بحرية في شرق أفريقيا ، وكان توليد الكهرباء هو أول ما يلزم تلك القاعدة وتقدمت حكومة أوغندا الى الحكومة المصرية عام ١٩٤٦ بمشروع لاستخدام بحيرة فكتوريا كمقر رئيس للتخزين في البحيرات الاستوائية لخدمة أغراض توليد الكهرباء ومن المفيد أن نشير الى أن الرى المصري كان في رأيه البدء بحيرة البرت كخزان طويل المدى وذلك بحكم عدم اتساعها نسبيا ، ولأنها بحيرة اخدودية ذات حوائط عالية مما يقلل من نسبة الفائض بالبحر فضلا عن سهولة الموازنات عليها ما يدعو الى البدء بها وكان المنسوب الذي يراد جعله حدا للتخزين على درجة ٢٠ متر بمقياس نوبيا ووصل الأمر بمصلحة الرى الى حد وضع خرائط تفصيلية لخط كنتور ٢٠ متر حول شواطئ بحيرة البرت بموافقة حكومة أوغندا والكنغو مشروع التخزين على مستوى ٣٥ مترا اعتراضا بحجة ازدياد السكان وحاجتها للأرض للتوسع الزراعي والرغبة في اقامة مشاريعها الصناعية ، والرغبة في الانتفاع بساقط نيل فكتوريا لتوليد الكهرباء •

وتد اختير هذا الموضع بحيث يسكن الاستفادة من الجنادل التي تمتد على هيئة حواجز صخرية ملحية وشيدت محطة توليد الكهرباء على الضفة

اليسرى لتوليد طاقة كهربائية قدرها ١٥٠ ألف كيلو وات ساعة وافتتح المشروع عام ١٩٤٥ ، ودفعت مصر مبلغ ٤٥ مليون جنيه لحكومة أوغندا نصيبها في انشاء السد فضلا عن التعويضات التي طلبتها أوغندا نظير رفع منسوب التخزين مترا واحدا ، أما طاقة التخزين فهي ٢٠٠ مليار متر مكعب .

قلنا لا مشروعات الرى السابقة لن تعالج فى الواقع الا المياه الزائدة وتترك مياه الفيضان تشل نحو ٦/٧ ايراد النهر ، فقد اتجه البحث وجهة جديدة ، اذ اتجه البحث الى أن التخزين المستمر لا بد وأن يتم فى موقع الى الشمال من اتصال النيل الأزرق والعطبرة بالنهر الرئيسى حتى يمكن التحكم فى مياه الفيضان والملاحظ أن فكرة التخزين القرنى أو المستمر ليست جديدة بوجه عام ، فقد سبقه واقترحت للتخزين فى البحيرات الاستوائية بحيرة طانا .

وانتهى الرأى الى أن يكون داخل الحدود المصرية لعدة أسباب منها :

١ - لم تظهر منطقة صالحة من فم العطبرة ، حتى حلفا من الوجهة الهندسية .

٢ - رغبة مصر فى عدم الاعتماد على تخزين مستمر خارج حدودها حتى لا يستغل كأداة للضغط عليها من وجهة النظر السياسية أو التلاعب فى كمية المياه فكان السد العالى الى الجنوب من سد أسوان بنحو ٦٥ كيلو متر .

وبدأت مفاوضات مع حكومة السودان بهذا الخصوص ، وكانت فكرة تقسيم المنفعة بين البلدين هى المحور الذى دارت حوله المفاوضات التى انتهت باتفاقية ١٩٥٩ .

اتفاقية نوفمبر ١٩٥٩ :

بعد ما يقرب من ثلاثين عاما من اتفاقية ١٩٢٩ ، وقلنا لحاجة القطرين الى استغلال مياه النيل والانتفاع بإيراده ، رأى الجانبان ضرورة عمل اتفاقية جديدة للاتفاق على عمليات ضبط النهر ، وتضمنت الاتفاقية عدة جوانب : -

أولا : الحقوق المكتسبة الحاضرة :

- ١ - ما تستخدمه جمهورية مصر من مياه حتى هذا الاتفاق (وهو ٤٨ مليار من الامتار المكعبة عند أسوان) هو حق مكتسب لها .
- ٢ - ما تستخدمه جمهورية السودان من مياه النيل حتى هذا الاتفاق (وهو ٤ مليارات من الامتار المكعبة مقدرة عند أسوان) هو حق مكتسب لها .

ثانيا : توزيع فوائد مشروعات ضبط النهر :

- ١ - توافق الجمهوريتان على أن تنشئ جمهورية مصر العربية خزان السد العالي كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل .
- ٢ - توافق الجمهوريتان على أن تنشئ جمهورية السودان خزان الروصيرص أو أعمال أخرى تراها جمهورية السودان لازمة لاستغلالها لنصيبها .

٣ - يحسب صافي فائدة السد العالي على أساس متوسط إيراد النهر الطبيعي عند أسوان سنويا (٨٤ مليار) ويستبعد من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للجمهوريتين (بند أولا) مقدرة عند أسوان كما يستبعد منها متوسط فاقد التخزين المستمر في السد فينتج عن ذلك صافي الفائدة التي توزع بين الجمهوريتين .

٤ - يوزع صافي فائدة السد العالي بين الجمهوريتين بنسبة ١٤٥ مليار م^٣ للسودان و ٧٥ مليار م^٣ للجمهورية مصر العربية في ظل الإيراد في المستقبل في حدود المتوسط (٨٤ مليار) وإذا ظلت فواقد التخزين المستمر على تقديرها الحالي بعشرة مليارات ، فإن صافي الفائدة في هذه الحالة ٨٤ - (١٠ + ٤ + ٤٨) = ٢٢ مليارا .

ويصبح نصيب السودان منها ١٤٥ مليار ونصيب جمهورية مصر العربية ٧٥ مليار ويضم هذين النصيبين الى حقما المكتسب في النقد الأول يصبح :

$$\text{نصيب السودان} = ٤ + ١٤٥ = ١٨٥ \text{ مليارا} .$$

$$\text{نصيب مصر} = ٧٥ + ٨٤ = ١٥٩ \text{ مليارا} .$$

ويصير هذا بعد تشغيل السد العالي بالكامل ، أما إذا زاد المتوسط
عن هذا فإن الزيادة في صافي الفائدة تقسم مناصفة •

٥ - توافق حكومة الجمهورية العربية المتحدة على دفع مبلغ خمسة عشر
مليوناً من الجنيهات لحكومة السودان كتعويض شامل عن
الأضرار التي تلحق بالممتلكات السودانية نتيجة التخزين في السد
العالي ١٨٢ •

٦ - من المسلم به أن تشغيل السد العالي الكامل للتخزين المستمر
سوف ينتج عنه استغناء جمهورية مصر عن التخزين في جبل
الأولياء •

ويبحث الطرفان المتعاقدان ما يتصل بهذا الاستغناء في الوقت المناسب.

ثالثاً : مشروعات استغلال المياه الضائعة في حوض النيل :

١ - يتولى السودان الاتفاق مع جمهورية مصر على إنشاء مشروعات
لزيادة إيراد النيل بمنع الضائع في مستنقعات بحر الجبل وبحر
الزراف والنيل الأبيض ويوزع صافي الفائدة مناصفة كما يساهمان
في تكاليفهما مناصفة وتتولى جمهورية السودان الاتفاق على
المشروعات السابقة من مالها وتدفع جمهورية مصر نصيبها من
التكاليف •

٢ - إذا دعت حاجة جمهورية مصر إلى البدء في أحد المشروعات السابقة
بعد إقرارها من الحكومتين في وقت لا تكون حاجة جمهورية
السودان قد دعت إلى ذلك ، فإن جمهورية مصر تخطر السودان
بالميعاد الذي يناسبها للبدء في المشروع ، وفي حال سنتين من تاريخ
هذا الاخطار تتقدم كل من الحكومتين ببرنامج للارتفاع بنصيبها
في المياه ، وبعد انتهاء السنتين يمكن لمصر التنفيذ بتكاليف من
عندها على أن تدفع حكومة السودان نصيبها من التكاليف
عندما تنهياً لاستغلال نصيبها •

وأما أن الغرض من السد العالي هو تأمين مخزون مائي لمصر في داخل
حدودها ولا يبقى ماء الحياه في مصر تحت رحمة الآخرين ولكن ثبت أن
السد العالي وإن كفى حاجة مصر فلا بد مع المشروعات المختلفة لمواجهة
الزيادة السكانية والنمو الحضري المتزايد الذي بلغ ٤٥٪ من السكان •

ان تستخدم مصر كل حصتها المائية مرة واحدة في السنة ، ولا يستثنى من ذلك الا كميات صغيرة تجد طريقها الى البحر المتوسط . ويحدث هذا الانسياب المائى نحو البحر نتيجة للتسرب الذى يتم عبر بحيرات شمال الدلتا ، وعن طريق كل من قناطر ادفينا على فرع رشيد ، وقناطر فارسكور على فرع دمياط . وعلى الرغم من ضآلة كمية الأمطار الساقطة ، وعدم وجود أى مصدر مائى اضافى يغذى النيل فى مصر ، الا أن حصة مصر من موارد المياه قد زادت بنحو ٥ر٤ مليار متر مكعب نتيجة لاعادة استخدام مياه الاستخدامات المنزلية والصناعية ومياه صرف الأراضي الزراعية هذا فضلا عن اضافة ما يقرب من نصف مليار متر مكعب من المياه نتيجة لتزايد ضخ المياه الجوفية فى منطقة الدلتا . وقد أدى استخدام هذه المصادر البديلة الى زيادة حجم موارد المياه المستخدمة الى نحو ٦٠٥ مليار متر مكعب .

قدرت كل من وزارة الرى المصرية ، وادارة الزراعة بالولايات المتحدة الأمريكية (U.S.D.A.) الطلب على المياه فى منتصف السبعينيات بنحو ٦٠٥ر٥ ، ٥٥٥ مليار متر مكعب على الترتيب فى منتصف السبعينيات وهذا معناه أن العرض والطلب فى مياه النيل الآن يتقابلان تقريبا ولكن ماذا عن المستقبل ؟؟

وعلى أى حال ، فان مستقبل استهلاك موارد المياه لا يمكن التنبؤ به بشكل واضح ، اذ لو تمكنت الحكومة المصرية من تنفيذ مشروعاتها الطموحة فى استصلاح ما يقرب من ٢ مليون فدان من الأراضي الصحراوية فى الفترة من منتصف السبعينات وعام ١٩٩٦ ، فان البلاد ستواجه لاشك عجزا فى مواردها المائية ، ولو أن ما الصعب تقدير حجم هذا العجز المائى نظرا للدرجة العالية من عدم التأكد من وقف الكثير من بنود استخدام موارد المياه . فمثلا التقديرات الرسمية لوزارة الرى تشير أن الفدان يستهلك سنويا (رى + فاقد فى المزرعة + نقل وتوزيع) فى حدود ٣٨٠٠٠ م^٣.

على العموم تذهب التقديرات المعتدلة الى أن حاجة مصر من المياه فى منتصف التسعينات تصل الى ٦٧ر٦ مليار متر مكعب سنويا (على افتراض اصلاح ٢ مليون فدان) وحجم الاستهلاك المنزلى والصناعى يقرب من

٥ مليار متر مكعب ، وان كان لم يدخل في الحساب تعمير شرق قناة السويس (ونقل المياه الى سيناء ، وحاجات مشروعات تعتمد المدن الجديدة) مدينة السادات على طريق مصر الاسكندرية الصحراوى (، العاشر من رمضان على طريق القاهرة الاسماعيلية) هذا فضلا عن فرض تتابع عدد من السنوات فيضان منخفضه .
اذن المطلوب في التقديرات المعتدلة في التسعينات نحو ٧٠ مليار متر مكعب .

$$\begin{array}{rcl} \text{المتاح} & = & ٥٥ \text{ من السد العالى} \\ + & ١ & \text{من المياه الجوفية} \\ \hline ٥ & \text{مياه المصارف والمياه العائدة لمجرى النيل وفروعه} & \end{array}$$

٦١

المطلوب = ٧٠ - ٦١ = ٩ مليار متر مكعب .
من ثم لابد من الرجوع الى أعالي النيل .

وستمدنا مشروعات أعالي النيل العديدة ، والتي يخطط لها من جانب مصر والسودان بموارد مياه اضافية جديدة مستقبلا . اذ ستقاسم كل من مصر والسودان عائد المياه المكتسبة من تنفيذ هذه المشروعات طبقا لاتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩ . وتنفذ في الوقت الحاضر المرحلة الاولى من برنامج قناة جونجلي* ، وهو أحد مشروعات ضبط مياه أعالي النيل ويقدر أن تنفيذ هذه المرحلة سيعطى اضافة مائية تبلغ حوالى ٤٧ مليار متر مكعب عند مدينة ملكال على النيل الأبيض والتي تمثل المخرج الشمالى لمنطقة مستنقعات السد ويخصم حجم الفاقد بالتبخر على طول

(*) تتمثل المرحلة الاولى لمشروع جونجلي في حفر قناة يبلغ طولها حوالى ٢٨٠ كيلو مترا ، تبدأ من جونجلي على بحر الجبل على الحافة الجنوبية لمنطقة السد (٢٥٠٠ كيلو متر مربع) وتنتهى بالقرب من مصب نهر السرباط عند مدينة ملكال على الحافة الشمالية لمنطقة السد وتبلغ قدرتها على تمرير المياه بنحو ٢٠ مليون متر مكعب / يوم ، وتقدر تكاليف هذه المرحلة بما يقرب من ٣٥٠ مليون دولار ستدفعها كل من مصر والسودان مناصفة . وقد بدأت اعمال الحفر الفعلية في ابريل ١٩٧٨ وتقوم به بعض الشركات الفرنسية .

المجرى (من ملكال حتى أسوان) فإن حجم هذه المياه يقل عند أسوان ليلبلغ حوالى ٣٨ متر مكعب وعلى ضوء اتفاقية ١٩٥٩ والتي تتخذ من حجم المياه المقدرة عند أسوان أساسا للتقسيم المائى بين مصر والسودان، فإن الحصة المائية الاضافية لكل منهما يعد اتمام هذه المرحلة الأولى من قناة جونجلي ستبلغ ١٩ بليون متر مكعب وحتى فى المرحلة الثانية ستضيف نحو ١٥ مليار أخرى لذلك لابد من مشروعات أعالى النيل خارج حدود السودان .

والآن بعد هذه الجولة مع النيل ومياهه ، تصريفه ومشروعاته وما كنا لنستطيع الاجابة عن أمن مصر ومنايع النيل دون هذا العرض ، تطل علينا عدة استفسارات ، ما هى الدول التى يمكن أن تؤثر فى مياه النيل الواصلة الى مصر ، وهل هى على درجة واحدة من حيث الأثر والتأثير وما مدى هذا التأثير ودرجة خطورته ان كان ذلك ؟

والواقع أن الدول المؤثرة فى مياه النيل بترتيب أهميتها هى :

أولا : أثيوبيا : فمنها تخرج ٨٤٪ من مياه النيل التى تصل الى مصر.

ثانيا : أوغندا : اذ أن بها مخرج النيل الرئيسى من بحيرة فكتوريا .
ولها نصف بحيرتى البرت وادوارد .

ثالثا : تنزانيا وكينيا : على اعتبار انهما يشتركان مع أوغندا فى بحيرة فكتوريا .

رابعا : زائير : على اعتبار انها تشترك فى بحيرة البرت مع أوغندا .

خامسا : رواندا وبوروندى حيث يأتى رافد رئيسى وهو نهر كاجيرا .

وكما نعلم أنه لم يكن هناك اتفاق جماعى بين هذه الأقطار على مياه النيل على اعتبار أنها دول تعتمد على المطر ، ولم يعد للنيل أهمية ، الا فى مصر والسودان .

ومع ذلك اذ ظهر أن هناك حاجة من جانب هذه الدول الى الاستفادة من مياه النهر فلا مانع على الاطلاق ، ويكون هذا في جلسات مشتركة من الفنيين ، ولا تكون هذه الجلسات للمزايدة ، بقدر ما تكون فهما للاحتياجات الفعلية ويراعى فيها دون الدخول في التفاصيل ، وهى المتروكة لهذه اللجان •

أولا : متوسط المطر في الدولة ، ومدى اعتماد الزراعة على المطر أو الري وأقول متوسط المطر لأن حالة الجفاف الحالية هي حالات طارئة ولا يمكن الاعتماد عليها في رسم سياسة مائية طويلة الأمد على سبيل المثال فالجفاف الطارئ في أقاليم الساحل له نفس الأثر على مياه النيل الواردة الى مصر ، ويكفى أن متوسط ٨٤ مليار م^٣ المتوسط الذي يأتي الى مصر انخفض هذا العام الى ٣٤ مليار م^٣ أى أن ما يحدث في افريقية له نفس الأثر في مصر ، وأن المصلحة واحدة •

ثانيا : مساحة الدولة •

ثالثا : عدد السكان في كل دولة ، والزيادة المتوقعة على الأقل حتى نهاية هذا القرن •

هذه خطوة رئيسية قد يضاف اليها اعتبارات ، ولكن هذا من شأن اللجان التي تدخل في تفصيليات أكثر ، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن بدءا بخزان أسوان في أوائل هذا القرن الى السد العالي ، وبينهما خزان مشروعات الري الكبرى التي نفذت وزاولت نشاطها منذ أوائل هذا القرن سنار وغيرها يعطيها العرف الدولي صفة الحقوق المكتسبة لا في طبيعتها ، بل في مزاولتها نشاطها بالطاقة التي أنشئت من أجلها بمعنى أن أى اتفاق يمكن أن يتم بعد استبعاد الحقوق المكتسبة سابقا •

مشكلة الحدود الصومالية والأراضي المقتطعة

د.د. محمد عبد الفنى سعودى

عميد معهد البحوث والدراسات الافريقية

جامعة القاهرة

أحداث ثلاثة تمثل معالم الطريق في تاريخ الصومال المعاصر أولهما في نوفمبر عام ١٩٤٩ ، حين أقرت الأمم المتحدة في ذلك الشهر ، منح الصومال استقلالها بعد عشر سنوات من موافقة الجمعية العامة على شروط اتفاقية الوصاية ، على أن تتولى إيطاليا إدارة البلاد ، وتأهيل سكانها للاستقلال بعد تلك الفترة ، وكان هذا حدثا في تاريخ الأمم المتحدة بتحديد تاريخ مسبق للاستقلال تلتزم به الدولة التي تدير الأقاليم ، كما كان فيه تجاهل الاتجاه الغربى (الاستعماري) الذى ينادى بالتدرج في منح الاستقلال ، وان الاستقلال التام لا يصبح مستقرا وآمنا الا بعد فترة طويلة من النضج الدستورى والوعى الشعبى وهى حجج لتعطيل هذا الاستقلال ، وثانيها : ظهور جمهورية الصومال كدولة مستقلة في غرة يوليو ١٩٦٠ ، نتيجة توحيد الصومال الشمالى (البريطانى) والصومال الجنوبى (الايطالى) وبذلك خرجت الى الوجود دولة افريقية ، ودولة عربية جديدة . وثالثها : حدوث انقلاب عسكرى في أكتوبر ١٩٦٩ ، وتشكيل مجلس لقادة الثورة برئاسة اللواء محمد سياد برى ، وزيادة حدة مشكلة الحدود مع الجيران .

متميزون عن حولهم :

عرف سكان الصومال بأسماء متعددة خلال التاريخ ، فقد أطلق عليهم الاغريق القدماء والرومان لفظ البربر ، وما زال الاسم يذكر الى اليوم مثلا في بلدة بربرة في شمالى الصومال ، كما أن بعض الأسماء القبلية انتى ذكرها العرب في العصور الوسطى ، ما زالت ممثلة في بعض القبائل مثل هاوايا ، وما زالت تطلق على بعض القبائل الصغيرة ، ولكن تسمية الصومال حديثة نسبيا .

ولم يتفق الرأى على أصل التسمية ، وبعض التفسيرات ترجعها الى كلمة مكونة من مقطعين (صو) بمعنى اذهب أو بذهب ، و (مال) بمعنى اللبن ، وتشير بذلك الى ما يلقاه الغريب حين يحل ضيفا على العشيرة الصومالية ، ويأمر المضيف الولد أو المرأة باحضار اللبن للضيف . ومن التفسيرات ما يذهب الى أنها مشتقة من (سوماح) وهى كلمة أثيوبية بمعنى غير متخضر ، أما تفسير الصومالين أنفسهم ، وهم الحجة فى هذا المجال ، فيرجعون الى اسم أسلافهم ، فهم من سلالة عربى غنى يدعى (ذومال) أى الثرى .

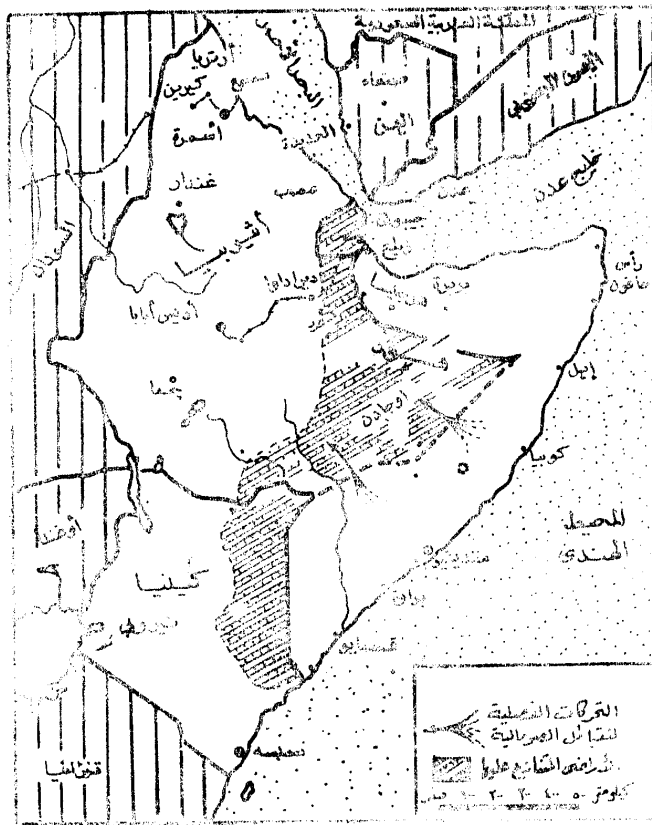
وسواء كان تفسير كلمة الصومال هذا أو ذاك ، فليس هناك أدنى شك فى الوجود لعربى منذ تاريخ قديم غاية فى القدم على السواحل الصومالية ، وهو بطبيعة الحال سابق للإسلام ، وترجع كثير من القبائل فى أصلها الى الجماعات العربية التى هاجرت من الجزيرة العربية ، فقبيلة الدارود ترجع فى أصلها فى الأرجح الى داود وهو أحد القادسين فى العصور الوسطى من اليمن ، ويقال انه ابن الشيخ الاسماعيلى بن ابراهيم الجبرتي المدفون فى زبيد باليمن ، وكذلك الحال فى قبيلتى الهاوايا واندر ترجعان بأصولها الى بيت الرسول .

ولم يكن الصومال مستقبلا لبعض سكان الجنوب العربى ، بل كان مرسلأ لهم ، وما زالت أكبر جالية لهم فى عدن تبلغ قرابة العشرين ألفا أو قد تزيد ، وتدل الصفات المشتركة بين سكان الجنوب العربى والصومال على وحدة الأصل ، فعظم الصومالين يتميزون بالقامة المتوسطة الأقرب الى الطول والبنية الرقيقة والرأس الطويل والتقاليع الدقيقة ، وهذا ما جعلهم يتميزون عن جاورهم كشعب الحالا فى جنوب أثيوبيا ، أو القبائل شبه الزنجية فى كينيا .

وكان من الطبيعى أن تتحرك القبائل فى بيئة شبه جافة بحثا عن ماء وكلاء فاتجهت غربا وجنوبا حتى عبروا نهر جوبا لأول مرة فى منتصف القرن التاسع عشر ، وتوسعوا فى كينيا (الآن) فى أوائل القرن العشرين ، بذلك أصبح الصومالين ينتشرون فى مساحة ٣٧٤ ألف ميل مربع من جيبوتى شمالا ، الى نهر تانا فى الجنوب ، ومن المحيط الهندى الى انهضبة الأثيوبية شرقا ، خارج حدود جمهورية الصومال .

القومية الصومالية :

يقوم النزاع الصومالي الأثيوبي الكيني على أساس مطالبة حكومة الصومال بالوحدة القومية وتكوين الصومال الكبير الذى يضم الصوماليين جميعا ، أو بمعنى آخر يضم الأمة الصومالية ، على اعتبار أن الصوماليين يكونون أمة متميزة ، مما يؤهلها الى جميع أشتاتها ، والتي دخلت أجزاء منها داخل دولة أخرى نتيجة الفترة الاستعمارية التى مرت بها القارة لأفريقية عامة ، والقرن الأفريقى على وجه الخصوص . وهنا تصح مناقشة القومية الصومالية ، ومقوماتها ، وإذا كان الكتاب قد اختلفوا فى تعريف جامع مانع للقومية ، فإن هناك عناصر ترتبط بالقومية ، وتعتبر دعائىها الأساسية كاللغة المشتركة ، والثقافة المشتركة ، والعادات والتقاليد المشتركة ، وعلى رأسها التاريخ المشترك ، وبهذا المقياس يمكن للصوماليين سواء كانوا فى الصومال أو فى أثيوبيا أو فى كينيا أن يكونوا أمة متميزة ، فلغتهم جميعا الصومالية وإن اختلفت اللهجات أحيانا ، وعاداتهم وتقاليدهم مشتركة ، وهى عادات وتقاليد البداوة ، وطريقة حياتهم مشتركة ، عبادتها الاقتصاد الرعوى باستثناءات قليلة ، ويلتقون حول دين واحد وهو الاسلام ، فنسبة المسلمين بين الصوماليين ٩٩ بالمائة ، لا توجد سوى نسبة ضئيلة من المسيحيين تبلغ ٧٠٠ نسبة ، ممن تمكنت الارسلالات الكاثوليكية الايطالية من احتضانها من اليتامى ولديهم تراثهم الأدبى الشفهى ، فاشعار الملا بن عبد الله حسن يعرفها جميع الصوماليين ، فاذا أضفنا تاريخهم وجهادهم ضد الجالا الوثنيين والمسيحيين الأثيوبيين ، واحساسهم باختلافهم عن جيرانهم ، كل هذا يجعلنا نسلم بأنهم أمة واحدة وقومية واحدة على أساس علمى ، لأن القومية الصومالية قوية للغاية ، ولا يسعنا الا الاستشهاد بأحد الباحثين فى الشؤون الأفريقية وهو دافيد لاتين حين يقول « على عكس كل الدول الجديدة فى افريقيا ، كان الصومال أمة قبل أن يكون دولة ، فهناك نحو خمسة ملايين نسمة فى القرن الأفريقى يشتركون فى اللغة والدين والثقافة ... وفوق هذا احساسهم بأنهم جماعة قومية ، وفى أوائل الستينات حينما كانت معظم الدول الأفريقية الجديدة تتبنى سياسة بناء الأمة ، وخلق هوية جديدة تتفق مع الحدود التى ورثتها عن العهد الاستعمارى كانت هوية الصوماليين واضحة وبنائها متماسكا .



حدود سياسية مصطنعة :

وهكذا مع توفير مقومات الأمة الصومالية في القرن الأفريقي ، ينكر الصوماليون الحدود المصطنعة التي تقسم هذه الأمة ، فتضم جمهورية الصومال الآن تلتى الصوماليين فقط ، والباقي يعيشون أقليات في أفليسي الوجوديين وهود في أثيوبيا ، وشمال شرقي كينيا (إقليم الانتد) فضلا عن جيبوتي ، ومن ثم تشير النجوم الخمس في العلم الصومالي الى هذه الأقسام الخمسة للأمة الصومالية ، قسما منها تم اتحادهما وهما الصومال البريطاني (سابقا) والصومال الايطالي (سابقا) ، وترى جمهورية الصومال أن الاقتصاد الرعوى في منطقة القرن الأفريقي اقتصاد متكامل وأن القبائل لا تعترف بالحدود السياسية ، من ثم كانت كل الاتفاقيات التي عقدها الدول الاستعمارية في القرن الأفريقي (بريطانيا ، إيطاليا) مع أثيوبيا تنص على حرية القبائل في الحركة عبر الحدود ، ومن ثم لابد من تعديل الحدود لضم تلك الاقليات التي تعيش خارج دولة الصومال الآن وخلق الصومال الكبير .

كيف تم ترسيم الحدود ؟

الكل يعرف أن بريطانيا في أوج سطوتها . كانت تتحسّن المواقع الاستراتيجية ، فكما احتلت عدن والجنوب العربي عام ١٨٣٩ ، اتجهت الى الصومال عام ١٨٨٦ ، بعد أن برزت أهميته الاستراتيجية للبحرية والامبراطورية البريطانية ، نتيجة لحفر قناة السويس عام ١٨٦٩ ، ولكن القوى الكبرى في ذلك الحين كانت لهم بالمرصاد ، فعقدت فرنسا معاهدة صداقة مع سلطان (قبة الخراب) في خليج تاجورا (جيبوتي) ، ثم نسكت من احتلال تاجورا بعد أن جلت عنها مصر ، هي وزيلع وبربرة تحت الضغط البريطاني . وكانت احتلال بريطانيا لهرر بداية لإنشاء مستعمرة الصومال البريطاني عام ١٨٨٥ ، وأسس الفرنسيون قاعدة لهم عند رأس جيبوتي ، وتقرر اتخاذ ميناء جيبوتي عاصمة للمستعمرة الفرنسية ، وهي الصومال الفرنسي عام ١٨٩٠ ، وذلك بعد أن أعلنت بريطانيا حمايتها على بلاد الصومال المواجهة لعدن الى رأس جيبوتي الى بندر زيادة (الصومال البريطاني) وتقدمت إيطاليا بدورها لتحصل على نصيب عام ١٨٨٩ فأعلنت حمايتها على سلطنة ميغورتين وفرضت حمايتها على ساحل بنادر (الصومال الجنوبي) بعد الاتفاق مع بريطانيا ، ثم

شاركت أثيوبيا في اقتطاع الوطن الصومالى بضمتها اقليم الـاوجادين نتيجة معاوتها بريطانيا في اخـماد الثورة المهدية .

الـاوجادين :

يستد خط الحدود الاثيوبية الصومالية لمسافة ٩٩٤ ميلا ، فيتجه شمالا بشرق عند خط ٥ شمالا من التقائه بحدود كينيا ، ويتجه الى نهر شيلبي ، ويعبره متجها بشرق لمسافة ٥٠٩ أميال كحد دولي وان كان يعرف باسم الحد الادارى المؤقت حتى خط عرض ٨ شمالا ، ويقطعه عند خط طول ٤٨ شرقا ، وبذلك يعطى فرصة لتزاع لا ينتهى على الـاوجادين .

والـاوجادين اقليم شبه صحراوى ، تبلغ مساحته نصف مساحة جمهورية الصومال الآن ، ويعيش فيه صوماليون ، ومن ثم فأى اضطراب فى الـاوجادين ، يقوم به الصوماليون الذين يعيشون فيه تحت الادارة الاثيوبية ، ويحسون بالغربة ، سيجدون مقابله دعما من حكومة انصومال . وقد نتج هذا عن الحدود الاستعمارية التى وضعتها القوى الأجنبية فى القرن الافريقى ، فكما قال رئيس الصومال السابق عبد الرشيد شارماركى :

« ان جيراننا الذين نسعى لاقامة علاقات منسجمة وارتباطات بناءة معهم ، ليسوا جيراننا فى حقيقة الأمر ، فجيراننا هم أقرباؤنا من الصوماليين الذين حدث تزوير فى مواطنتهم بواسطة حدود اصطناعية » .

وأشار عبد الرشيد شارماركى أيضا « ان جيراننا من الصوماليين عليهم أن يعبروا الحدود الاصطناعية الى مراعيهم ، وكذلك الصوماليين لدينا أن يعبروا الى الـاوجادين ، فكلانا يحتل نفس الأرض ، ويتبع نفس النظام الاقتصادى القائم على الرعى ، ويتكلمون نفس لغتنا ، نشترك فى العقيدة والثقافة والتقاليد ، فكيف اذن نعتبرهم غرباء عنا ؟ ان لدينا الرغبة الأكيدة للاتحاد معهم » .

من حضر القسمة فليقتسم :

تدعى أثيوبيا أن اقليم الـاوجادين كان جزءا من الامبراطورية الاثيوبية منذ عصور موعلة فى القدم ، ولكن الواقع أن أثيوبيا لم تظهر فى هذا الاقليم الا فى زحمة التـكالب الاستعمارى فى أواخر القرن

التاسع عشر ، شأنها في ذلك شأن القوى الأوروبية ، فلم تحتل هذه الأقاليم الا في عهد منليك الثاني امبراطور اثيوبيا ، فضمت الاوجادين كسكافاة لها على معاونة بريطانيا في اخماد الثورة المهدية في السودان وكان ذلك عام ١٨٨٩ ، بل وتنازلت بريطانيا أيضا عن اقليم هود ، وفي نفس الوقت نصت اتفاقية مايو ١٨٩٧ بين بريطانيا وأثيوبيا على حقوق الصوماليين في الرعى والتجارة عبر الحدود في اقليسي هود والاوجادين .

وبدأ اقليم الاوجادين يأخذ وضعاً في القانون الدولي حيث أشارت المادة الرابعة من البروتوكول الايطالي الاثيوبي لعام ١٩٠٨ الى أنه « طبقاً للخطط الذي وافقت عليه ايطاليا عام ١٨٩٧ ، فان كل اقليم الاوجادين وقبائله سوف ينزل تابعا للجبهة » .

وحدة الأراضي الصومالية :

شب نزاع على الحدود بين ايطاليا وأثيوبيا عام ١٩٣٤ ، وتقدمت القوات الإيطالية وحتلت الاقليم ، وبدأت ايطاليا في غزو أثيوبيا كلها ، وأعلن موسوليني في أول مايو عام ١٩٣٦ انتهاء الحرب مع أثيوبيا وادماج اقليم الاوجادين في الصومال الايطالي ، وفي عام ١٩٤٠ دخلت القوات الإيطالية الصومال البريطاني أيضا ، وحتى بعد طرد القوات البريطانية للايطاليين من الصومال في مارس ١٩٤١ ، وعودة الامبراطور هيلاسلاسي الى حكم أثيوبيا في يناير ١٩٤٢ ، فقد ظل اقليم الاوجادين تحت الادارة البريطانية بسقنضى اتفاقية ١٩٤٢ ، والتي جددت عام ١٩٤٤ ، واستمر الاوجادين جزءا من الصومال حتى عام ١٩٤٨ حين تنازلت بريطانيا عن مسؤولية الاشراف عليه لأثيوبيا في سبتمبر من ذلك العام .

لماذا تنازلت بريطانيا عن الاوجادين ؟

حينما كانت قضية المستعمرات الإيطالية ضمن ما عرض على مؤتمر وزارة خارجية الدول الكبرى عام ١٩٤٥ ، حاولت بريطانيا ، نظرا لانفرادها بالسلطة المطلقة منذ الحرب العالمية الثانية على كل الصومال - أن يستمر تفوذها ، من ثم كان رأى مستر بينن وزير خارجية بريطانيا حينذاك ضم الأراضي الصومالية جميعا وتوحيدها ووضعها تحت وصاية الأمم المتحدة باشراف بريطانيا على الاقليم المشمول بالوصاية ، وكانت حجة بريطانيا أن الاثيوبيين يحتلون المنطقة الداخلية من الصومال وهما

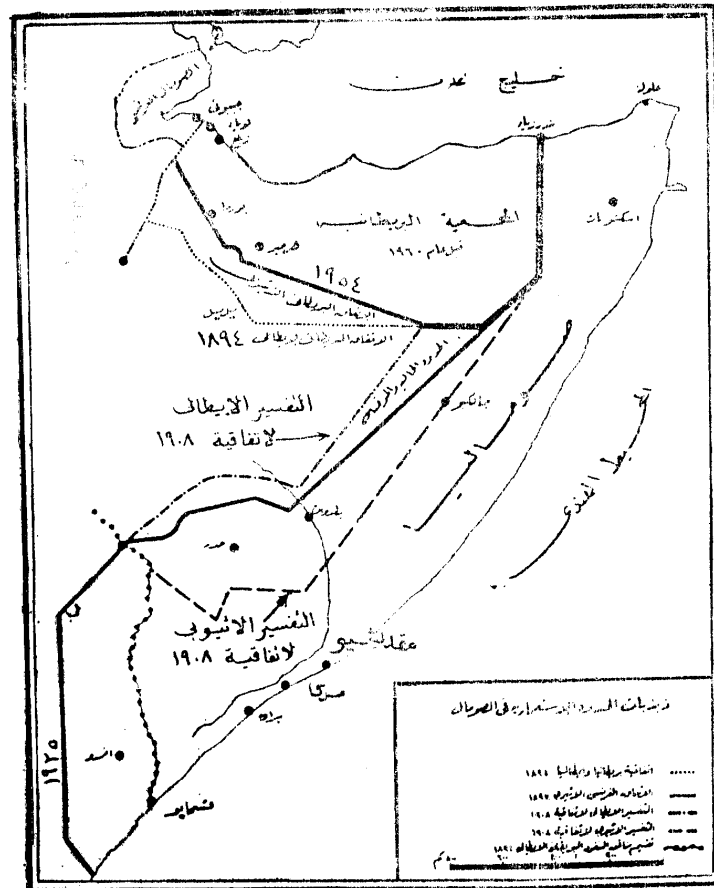
أقليسا الاوجادين وهود حيث المراعى التى يؤمها ما يقرب من نصف السكان
الرحل الذين يعيشون داخل أراضى الصومال مدة ستة أشهر بالكامل .
ولكن الاقتراح لقي معارضة شديدة من جميع الأطراف ، ولا غرابة فقد
انتهت الحرب ، وبدأ الصراع بين الحلفاء ، فرأت الولايات المتحدة أن
تكون الوصايا جماعية أى تدويل الوصاية عليه ، وعارضت روسيا ،
بينما كان من رأى فرنسا عودة الصومال الجنوبي (الايطالى) الى
ايطاليا وهكذا .

لجنة تقصى الحقائق :

ولما لم يصل وزراء الدول الأربع الى حل قرروا ارسال لجنة
تقصى للحقائق لمعرفة رأى الشعب الصومالى نفسه ، وبعد عودتها من
مقديشو وتقديم تقريرها ، لم يتفق أيضا وزراء الخارجية على حل ،
وقرروا فى ١٥ سبتمبر ١٩٤٨ رفع الأمر برمته الى الأمم المتحدة ، فلما
رأت بريطانيا أنها لن تفوز بالاقليم كما كانت ترجو تنازلت بعد تسعة
أيام من رفع الأمر الى الأمم المتحدة عن اقليم الاوجادين لأثيوبيا فى
٢٤ سبتمبر من العام المذكور . وبذلك انسلخ الاوجادين عن بقية
الصومال .

الخط الادارى المؤقت الذى تحول الى خط دولى :

صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢١ نوفمبر ١٩٤٩ بأن
تنال صوماليا (الصومال الجنوبي أو الايطالى) استقلالها بعد فترة
عشر سنوات ، توضع خلالها تحت الوصاية الدولية ، وتتولى ايطاليا
ادارتها أثناء هذه الفترة . ونظرا لامتناع أثيوبيا عن التعاون فى مسألة
تعيين الحدود رسمت بريطانيا قبل تسليم صوماليا للوصاية لاطالية خطا
للحدود بين الصومال وأثيوبيا وسسته الخط الادارى المؤقت
Provisional Administration Line وهو الخط الدولى الآن ، وقد قبلته
ايطاليا بتحفظ ورفضته أثيوبيا ، واستمرت معارضة أثيوبيا بين عامى
١٩٥٠ ، ١٩٥٦ لموافقة الأمم المتحدة على اجراء تخطيط للحدود ،
وأنكرت وجود اتفاقات للحدود يمكن اتخاذها أساسا للمفاوضات ، وأن
الحدود الحقيقية الوحيدة بين صوماليا وأثيوبيا هى الخط الادارى
المؤقت .



تنازل آخر من بريطانيا :

عادت وحدة الشعب الصومالي تتفكك مرة أخرى حينما تعهدت بريطانيا بسحب قواتها العسكرية من اقليم هود على أن تتولى الحكومة الأثيوبية ادارتها اعتبارا من ٢٨ فبراير ١٩٥٥ ، وان كانت قد أكدت على حفظ حق القبائل الصومالية في المراعى على جانبي الحدود مما زاد من حدة النزاع .

الاتفاق الايطالى الاثيوبى:

حينما تعقدت مشكلة الحدود الصومالية قررت الجمعية العامة ارسال لجنة تقصى حقائق عام ١٩٥٧ الى صوماليا ، وبعد زيارة اللجنة للاقليم ، أوصت بحرية انتقال الأفراد والماشية في منطقة الحدود ، كما أوصت بضرورة الوصول الى حل عملي للمشكلة وأصدرت الجمعية العامة قرار توصى فيه بالاسراع الى تسوية نهائية عن طريق التحكيم ، وانها ترى أنه من المصلحة المشتركة لأثيوبيا والاقليم موضوع النزاع المشمول بالوصاية ضرورة تسوية نهائية لمسألة الحدود ، قبل أن يصبح الاقليم المشمول بالوصايا مستقلا عام ١٩٦٠ ، لذلك اتفقت ايطاليا وأثيوبيا على قبول الخط الادارى المؤقت الذى وضعته بريطانيا عام ١٩٥٠ ، على أنه الحد الفاصل بين أثيوبيا وأراضى الصومال الواقعة تحت الوصاية الايطالية ، وذلك بصفة مؤقتة حتى تسوى مشكلة الحدود بصفة نهائية .

حق تقرير المصير :

لذلك ترى حكومة الصومال أن النزاع الصومالى الاثيوبى قضية نزاع على الحدود ، أو قضية انفصالية ، وانما هو قضية وطن مستعمر ، وانه وفقا للتعريف الدولى ، فان تعبير استعمار انما يقصد به « قيام شعب أو قومية ما ، باحتلال أراضى شعب أو قومية أخرى ، واخضاعها لسيطرته ونظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، دون أن يكون لهذا الشعب أو ذاك اختيار حر في نوع ونظام الحكم الذى يقبله ، مهما كانت هوية هذا النظام ، وأن هذا النظام بالتالى ينطبق على الوضع فى كل من أوغادين ، وفى شمال شرقى كينيا ، فالحدود المصطنعة هى التى فرضت فرضا على الصوماليين الذين يعيشون فى تلك المناطق ، وأن معهم الحق شرعا فى حق تقرير المصير وفقا لمبادئ القانون الدولى ، ومبادئ

منظمة الأمم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان ، اذا تقرر جميعا
حق الشعوب المحكومة قسرا فى تقرير مستقبلها •

مؤتمري جميع الشعوب الافريقية ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ :

وتستند الصومال فى دعواها أيضا الى قرارات مؤتمري شعوب
افريقيا اللذين انعقدا فى أكرا عام ١٩٥٨ ، وفى تونس عام ١٩٦٠ حيث
تقرر « أن الحدود التى تفصل بين مجموعات شعوبية أو تفرق بين شعوب
من سلالة واحدة هى حدود غير طبيعية ، ولا تؤدي الى السلام
والاستقرار ، وحيث أن زعماء الدول المتجاورة يجب أن يتعاضدوا ليجاد
حل دائم لمثل هذه المشكلات ، حل يتفق مع المصالح العليا للشعب الذى
يعنيه الأمر ، ويزيد من تحقيق المثل الأعلى ، ألا وهو كومنولث افريقى
من جميع الدول الحرة ، لذلك عقد العزم على التنديد بالحدود الصناعية
التي أقامتها الدول الاستعمارية ، وعلى الأخض تلك الحدود التى تفصل
بين الجماعات الشعوبية وتفرق شعبا من سلالة واحدة ، والمطالبة بتعديل
مثل تلك الحدود فى موعد قريب ، وأكد مؤتمري شعوب افريقيا المنعقد فى
تونس عام ١٩٦٠ تأييده لكفاح شعب الصومال فى سبيل الاستقلال
والجودة لكى يخرج اصومال الكبير من حيز الوجود •

كيف يتكون الصومال الكبير ؟

ينشأ الصومال الكبير باتحاد المقاطعات الصومالية ، وهذا فى رأى
الصومال ليس معناه ضم أرض ، بل أن الاتحاد سوف ينشأ بعد حصول
المقاطعات الصومالية الخاضعة حاليا للسيطرة الأجنبية على الاستقلال
والسيادة كما حدث من قبل فى اتحاد محمية الصومال البريطانية سابقا ،
واقليم الوصاية الايطالى سابقا عام ١٩٦٠ ، وظهور جمهورية الصومال
حاليا ، وسيكون هذا الاتحاد قائما على روح الاخوة وروابط الدم
والميراث المشترك ، وسيحدث ذلك بحض ارادة وبروح الود التى تجمع
بين أخوة كانوا مفترقين لمدة طويلة •

وجهة نظر لصومال :

تدفع الصومال أيضا بعدم شرعية الاتفاقيات التى عقدت بين أثيوبيا
والدول الأوروبية ، الاستعمارية ، وذلك على أساس :

— ان القوى الاستعمارية الحامية لا تتمتع بالملكية القانونية للقطر ، وعلى ذلك فهي لا تملك السند الصحيح لنقله الى دولة أخرى (أثيوبيا) فمن لا يملك ليس له الحق في اعطاء ما لا يملك .

— ان هذه الاتفاقيات تتناقض مع معاهدات الحماية التي عقدتها كل من بريطانيا وايطاليا وفرنسا والتي تعهدت بمقتضاها بالمحافظة على سلامة أراضيها .

— أن الشعب الصومالي لم يكن على علم بهذه الاتفاقيات التي بموجبها استولت أثيوبيا على أجزاء من القطر الصومالي .

أن هذه الاتفاقيات تناقض مبدأ حق تقرير المصير الذي جاء في ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، ذلك أن المادة ١٠٣ من الميثاق تنص على أنه حالة تعارض التزامات أعضاء الأمم المتحدة ، بناء على هذا الميثاق ، والتزاماتها بموجب أية اتفاقية دولية أخرى ، فإن التزاماتها ملبقا لهذا الميثاق هي الراجحة ، وأنه على ذلك فإن معاهدتي ١٨٩٧ ، ١٩٠٨ باطلتان بسبب مخالفتها للمادة ١٠٣ من الميثاق .

أن المملكة الحبشية حتى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر كانت تنحصر في المرتفعات الوسطى ، وطوال هذه المراحل كانت تقطن شعوب مستقلة على حدودها شرقا وغربا وجنوبا ، من ثم لم يصبح الاوغادين جزءا من أثيوبيا الا بعد التقسيم الاستعماري للقرن الاخير .

الموقف الاثيوبي :

ترفض أثيوبيا رأي الصوماليين بأن أثيوبيا استولت على مساحة كبيرة من الأراضي الصومالية وذلك دون ارادة أو رغبة سكانها ، ويدعي رئيس وزراء أثيوبيا في خطابه في مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ بأن الصومال تعمل بالمثل المعروف : اذا قذفت الوحل بنا فيه الكفاية ، فقد يلتصق شيء منه ، وان أثيوبيا كانت ولقرون عديدة في وضع دولة مستقلة ، على حين لم تكن هناك دولة صومالية قبل عام ١٩٦٠ ، وأن أثيوبيا كانت من أوائل الدول التي طالبت باستقلال الصومال ، وان الدول الاستعمارية وهي بريطانيا وفرنسا وايطاليا حينما وقعت معاهدات حماية مع القبائل الصومالية ، تم ذلك مع كل قبيلة على

حدة ، بل انها كانت تضطر أحيانا الى عقد أكثر من معاهدة مع أبناء القبيلة الواحدة بسبب انقساماتها الداخلية ، وان كلمة الصومال لم ترد في مثل أى من هذه المعاهدات ، واذا كانت مكونات الأمة هي اللغة والجنس والدين والتاريخ والوجدان المشترك ، وأردنا أن نطبقها على الدول الحديثة ، فقلما تجد دولة تتطابق فيها حدود الجنس واللغة والدين مع الحدود السياسية ، واذا كان هناك اضطراب لاعادة تقسيم افريقيا انى وحدات سياسية جديدة واضعين هذه الأسس في الاعتبار فسوف تختفى دول كثيرة من الوجود ، لذلك تتبنى أثيوبيا مبدأ ترسيخ الحدود القائمة فعلا Status Quo وهذا المبدأ الذى أخذت به منظمة الوحدة الافريقية (عدا الصومال والمغرب) على أساس أن الحدود لا يمكن تعديلها بحجة أنها من عمل الاستعمار ، فأثيوبيا وان كانت تؤيد حق تقرير المصير ، فان هذا ينطبق على الشعوب التى لم تحصل بعد على الاستقلال من الحكم الأجنبى ، ولا تجوز ممارسة هذا الحق في دول مستقلة كأثيوبيا ، فالتكامل الاقليسى Regional Integration يقوم على حق تقرير المصير .

وقد عرض مجلس الثورة الأثيوبى Dergue في برنامجها الصادر في ٢٠ ابريل ١٩٧٦ لمفهوم حق تقرير المصير حيث نصت الفقرة الخامسة من البرنامج على ما يلى :

اعترافا بحق كل قومية موجودة في أثيوبيا في تقرير مصيرها . على أساس أنه ليس لأى قومية الحق في السيطرة على أخرى ، فانه سيحترم تاريخ كل قومية وثقافتها ولغتها وديانتها وفقا لروح الاشتراكية ، وستقوم وحدة القوميات الأثيوبية على أساس الكفاح المشترك ضد الاقطاع والرأسمالية البيروقراطية وسيعطى اهتمام خاص من أجل الاسراع بعملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للقوميات الصغيرة المبعثرة على طول مناطق الحدود ، وفي المناطق المتطرفة من البلاد ، وسيكون لكل قومية حق التقرير في الأمور السائدة في محيطها سواء كانت ادارية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو لغوية ، وأيضا بالنسبة لانتخاب زعمائها واداريها .

ومن أجل تعزيز الوحدة القومية ، لابد من تعزيز الرابطة التى تحكم الصلة بين مختلف الثقافات والجماعات ، وطرح مجلس الثورة الأثيوبى فكرة التعاون مع دول شرق افريقيا المجاورة ، من أجل اقامة اتحاد

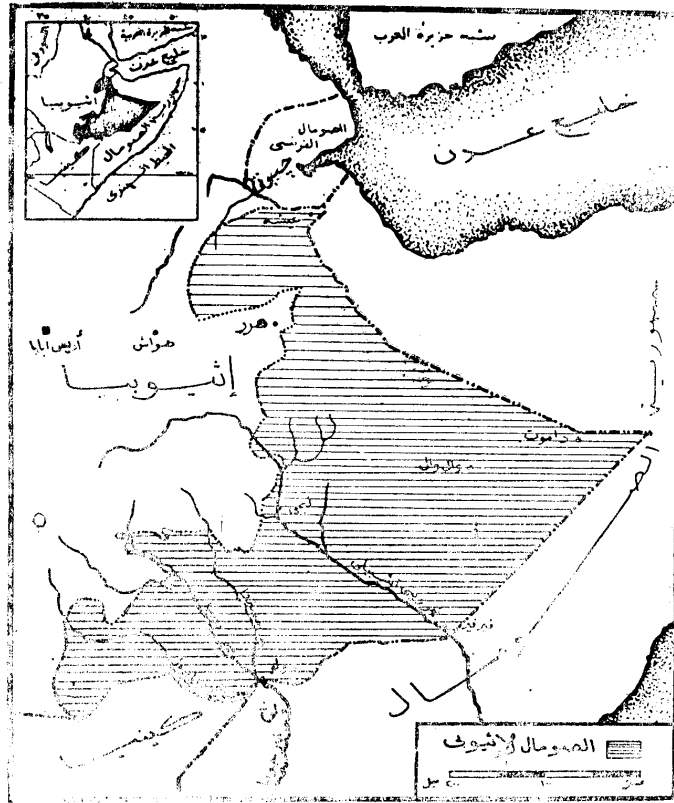
كونفدرالى قوى أو جماعة قومية من الدول ، من أجل تخطى مشكلة القوميات •

وهكذا قبول ادعاء الصومال بالرفض والمعارضة سواء من حكومة هيلاسلاسى ، أو مجلس الثورة الأثيوبى الحالى ، وكلاهما حشد أعدادا كبيرة من العسكر على الحدود ، وحتى عام ١٩٧٧ حينما اكتسحت قوات جبهة تحرير الصومال الغربى الاوجادين ، كان هناك نحو عشرة آلاف جندي أثيوبى فى الاوجادين •

النزاع المسلح فى الاوجادين :

استمر النزاع الصومالى الاثيوبى لا يتعدى الاذاعات والمنشورات منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٧ ، وكان التوتر فى بعض الأحيان يشتد على الحدود فى اقليم الاوجادين ويشب بعض القتال وما يتبعه من اعلان التبعية الجزئية أو الكلية كما حدث فى فبراير عام ١٩٦٤ ، واتهام أثيوبيا لحكومة الصومال بتدريب وتنظيم وتجهيز بعض العناصر التى تطلق عليها (العصابات) لتقوم بأعمال السلب والنهب فى أراضى أوجادين ، وفى نفس الوقت تتهم الصومال الطيران الأثيوبى بضرب القوى ومعسكرات الرحل ، قرب الحدود ، محدثة بذلك خسائر فى السكان المدنيين والممتلكات •

وبطبيعة الحال أن ما تطلق عليه أثيوبيا لفظ العصابات ، ما هم الا ثوار الصومال الغربى أو الاوجادين فهم الذين يقومون بالدور المباشر ، وكونوا جبهة تحرير الصومال الغربى ، غير أن الموقف العسكرى فى اقليم أوجادين وصل حد الاصطدام المباشر بين النظامين الأثيوبى والصومالى فى صيف وخريف عام ١٩٧٧ ، واستطاعت جبهة تحرير الصومال من التوغل فى الاوجادين واستولت على ما يقرب من ١٥ ٪ من مساحته ومعظم مدنه ما عدا هرر وديرداوا ، وقطع الثوار الخط الحديدي بين أديس أبابا وجيبوتى ، ورغم أنه قد يكون فى بيانات جبهة تحرير الصومال الغربى بعض المبالغة ، ولكن تصرفات أثيوبيا دل على الموقف فى أوجادين قد خرج من يدها فأعلنت التعبئة العامة ، وشكلت ما أسمته « كتائب الفلاحين » أو الميليشيا الشعبية ، وتقدمت حكومة أثيوبيا بالشكوى ضد ما أسمته بالعدوان الصارخ الذى تشنه الصومال ، حيث أضافت الحكومة الأثيوبية ، أن القوات المسلحة النظامية لجمهورية



الصومال قد بدأت عملياتها رسيًا في ٢٣ يوليو ١٩٧٧ بغزو الأراضي الأثيوبية بقوات مؤلفة من الدبابات وغيرها من الأسلحة الثقيلة ، فضلا عن غطاء جوى » •

رد فعل الدعم السوفييتي لأثيوبيا :

بدأت المساعدات العسكرية السوفييتية تتدفق على أثيوبيا نتيجة لخرج موقفها في ارتريا والاولجادين ، وكان رد الفعل هو قطع الصومال علاقتها الدبلوماسية مع كوبا وطرد الخبراء السوفييت والكوبيين وسحب التسهيلات الجوية والبحرية من الاتحاد السوفيتي في الاراضى الصومالية •

وكان رد فعل الاتحاد السوفييتي هو تضخيم المساعدات العسكرية لأثيوبيا ، التى تدفقت جوا وبحرا ، واستخدم النقل الجوى ابتداء من منتصف ديسمبر ١٩٧٧ بكثافة شديدة ، فقد حمل هذا النوع من النقل ما قيمته بليون دولار أسلحة ومعدات عسكرية للقوات الأثيوبية والكوبية فعلى سبيل المثال حملت طائرات الانطوفوف ٦٠٠ عربة مدرعة ، ٤٠٠ مدفع ثقيل ، ٦٠ طائرة ميغ - ٢٠ وسربين من طائرات ميغ - ٢٣ ، هذا غير دبابات ت ٥٤ ، وكان هذا الحشد الضخم له أثره فى اعلان حكومة الصومال انسحاب قواتها من الاولجادين فى أواخر مارس ١٩٧٨ ، وان كانت جبهة التحرير استمرت فى حرب الاستنزاف التى تقوم بها •

شروط أثيوبيا للسلام :

بعد انتصار أثيوبيا فى حرب الاولجادين ، وضعت قائمة بشروطها قبل المفاوضة مع الصومال تتلخص فى :

— أن يعلن النظام الصومالى تخليه غير المشروط عن كل مطالبه الإقليمية فى أثيوبيا وكينيا وجيبوتى •

— أن يلغى عن قبوله لكل مبادئ وقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية بما فى ذلك مبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى •

— أن يعلن النظام الصومالى أنه سيعاى دائما الاتفاقات الدولية بما فى ذلك مبدأ عدم استخدام العنف فى تسوية المنازعات الدولية •

— أن يلتزم بتغيير علمه الوطني بنجومه الخمس الى ما يسمى بالصومال الكبير .

هل هي مؤشرات لحرب جديدة ؟

بعد انسحاب القوات الصومالية ازدادت حدة الاتهامات ، والاتهامات المضادة بين كل من الصومال وأثيوبيا ، مما يزيد من احتمال مواجهة أخرى في القرن الأفريقي ، وخاصة بعد زيادة التصريحات الحادة بين الجانبين وقد يكون هذا مؤشرا لجولة عسكرية أخرى ، بعد تلك الجولة التي تمت في ١٩٧٧ - ١٩٧٨ . ومما يدل على خطورة الموقف اتهام الصومال للطيران العسكري الأثيوبي في مايو ١٩٨٠ بضرب عدة مدن صومالية ، ولكنها طردت قبل أن تحدث آثارا مدمرة ، وأعلنت الصومال أن هذه المرة الثانية عشرة التي حاول فيها الأثيوبيون وحلفائهم مهاجمة الصومال وقد نتج عن الهجمات السابقة قتل تسعين صوماليا ، وجرح ستين ، فضلا عن هلاك أعداد كبيرة من الماشية والممتلكات .

وقد حذرت الصومال من أنها مارست ضبط النفس ، ولكن استمرار أثيوبيا في هجماتها قد يؤدي الى مواجهة مسلحة ، وتعكير السلام الدولي ، وستكون أثيوبيا وحلفاؤها المسؤولين الوحيدين عن هذا .

وقد جاءت التصريحات الصومالية بعد عدة أيام من تقديم الصومال لشكاواها لهيئة الأمم المتحدة وللمنظمة الإفريقية عن استمرار الاغارات الاثيوبية على الأهداف المدنية الصومالية وجاء في مذكرة الصومال للمنظمتين أيضا بأن على أثيوبيا أن تتحمل المسؤولية كاملة عن أعمالها « الاجرامية » وعن النتائج الرهيبة التي تترتب عليها .

وتنكر أثيوبيا ادعاءات الصومال (على حد قولها) ، وتتهم حكومة الصومال بدعم الانفصاليين الذين يمارسون حرب العصابات ضد القوات الاثيوبية في اقليم أوجادين ، وكرر الرئيس منجستو هيلي مريام تحذيره للنظام الصومالي بأنه سيرد على الصومال اذا لم توقف القوات التي تسربها الى الاقليم .

ويمكن أن نضيف الى هذه الاتهامات والاتهامات المضادة ، عوامل أخرى ذات أهمية ، فقد صرح الرئيس سياد بري في أواخر مارس ١٩٨٠ بأن حكومته قد وافقت على منح الولايات المتحدة الأمريكية تسهيلات

بحرية وجوية بعد تطور الأحداث في إيران وأفغانستان ، الأمر الذي أدى إلى زيادة الوجود العسكري الأمريكى فى المحيط الهندى .

وفى مقابل هذه التسهيلات التى تقدمها الصومال بما فيها قاعدة بريرة البحرية التى سبق أن أعدها السوفييت ، ستزود الولايات المتحدة الأمريكية الصومال بالسلاح .

على العموم ما زالت البيانات الصومالية تزدح إلى اليوم عن حتمود عسكرية أثيوبية كينية على الحدود الصومالية ، فهل هذا مؤشر حرب جديدة ؟

النزاع الصومالى - الكينى

كينيا للصومانيين

« اذهبوا أنتم وأبلكم إلى الصومال »

« اذا كان من الممكن فصل المناطق التى يسكنها الصوماليون ، فمن المستحسن تشكيل حكومة منفصلة لهم على أساس أنهم يختلفون من حيث السكان والظروف الاقتصادية والطبيعية عن بقية أقاليم كينيا ، ولكن لسوء الحظ أنهم قليلون جدا ، لتشكيل ادارة منفصلة خاصة بهم ، والاقاليم المجاورة لهم غير خاضعة للحكم البريطانى » .

(من كتاب للحاكم البريطانى لمحمية شرق افريقية عام ١٩٠٥) .

الانفدى NFD :

الصومال الكينى أحد أجزاء الصومال الخمسة ، ويقع فى شمال شرقى كينيا مجاورا للحدود الصومالية ، بمساحة تبلغ ٥٤ ألف ميل مربع ، أى نحو خمس مساحة كينيا ، ومعظمه شبه صحراوى وصحراوى وبذلك فهو أقرب طبيعيا إلى الصومال منه إلى كينيا ، ويعيش فى هذا الاقليم الشمالي من كينيا والمعروف باسم الانفدى « اختصار North Frontier District نحو ٢٠٠.٠٠٠ نسمة معظمهم رعاة صوماليون من القبائل التى تنتمى إلى الاوجادين ، والهاويا ، فضلا عن قبيلتين تعتبران نصف صومالية هما الاجواران والجورى ، وكلاهما كان من أوائل القبائل التى وصلت الاقليم ، بل وحتى هؤلاء يميلون إلى التميز بأنهم صوماليون .

ولا يقتصر الصوماليون في كينيا على أولئك الذين يعيشون في الاقليم الشمالي وهو منطقة النزاع ، فهناك توطن صومالي في ايزبلو في الطرف الجنوبي للمقاطعة الشمالية ، وكانوا قد جلبوا من الصومال بواسطة السلطات الانجليزية ، وعاشوا في مرتفعات كينيا ، وحينما انتهت مد خدمتهم ، وطنتهم السلطات في تلك الجهات وهناك أيضا الذين عاشوا في نيروبي والمدن الأخرى بعد الحرب العالمية الأولى ، بعد أن تم تسريحهم من الجيش وعملوا في التجارة وخاصة تجارة اللحوم ، وعندما احتكرت حكومة كينيا هذه التجارة ، هاجر عدد كبير منهم الى أوغندا أو تنزانيا .

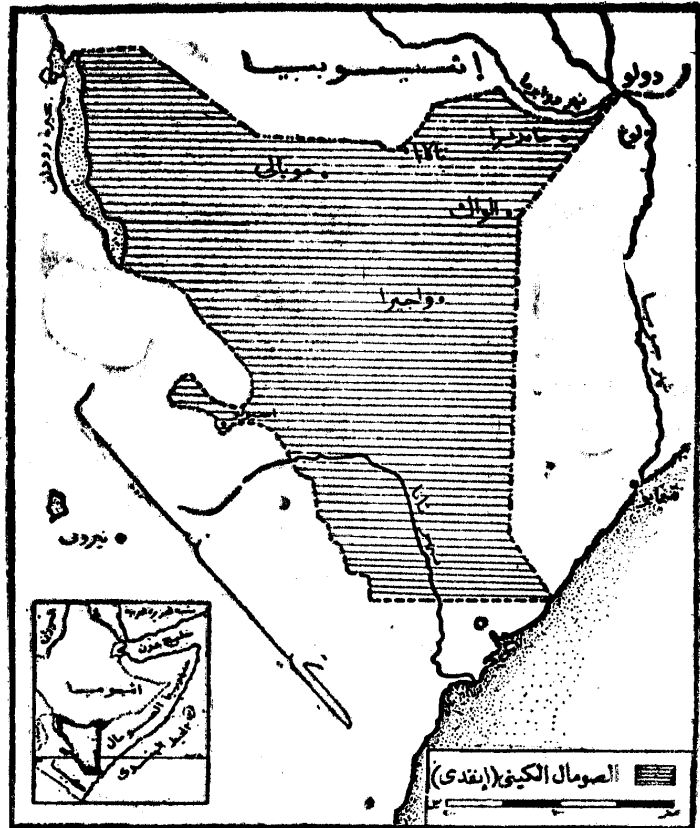
رابطة شباب الصومال :

لم يكن تعاطف صومالي كينيا مع الحركة الوطنية الصومالية بعد استقلال الصومال ، وانما بدأ قبلها بكثير ، فقد أحس الصوماليون في اقليم الانقدي بهويتهم الخاصة ، وذاتيتهم المتميزة ، فتألفت رابطة شمالي الصومال في ذلك الاقليم ، في أوائل الاربعينيات وتمددت أغراضها الثقافية والاجتماعية ، فلما ازداد نشاطها أحست السلطات البريطانية في كينيا بخطورتها من النواحي السياسية ، فأصدرت قرارا بحل الرابطة عام ١٩٤٨ . واغلاق فروعها واعتقلت زعماءها وحددت اقامة بعضهم ، ونفت البعض الآخر ، لأن السلطة البريطانية خشيت انتشار الأفكار التحررية بين هؤلاء الصوماليين ، ولم يفرج عن زعمائهم الا في عام ١٩٦٠ حين استقلت الصومال .

ولم تظهر نشاطات قومية أخرى بين صومالي كينيا لمدة عقد عقب وقف نشاط رابطة شباب الصومال ، اللهم الا في المدن حيث كانت هناك رابطة اتحاد الصومال ، وتشل بصفة خاصة في أبناء قبيلة الدارود ، ورابطة الاسحاقين ، وكاتتا تشلان المصالح الصومالية ، وتدافعان عنها لأنها كانت مهضومة ، فقد كان الصوماليون يعانون من الاهمال في الخدمات وعلى رأسها الصحة والتعليم ، بل كان وضعهم أسوأ من وضع الهنود . فكاتتا تسعيان للحصول على بعض الامتيازات حتى تتساوى على الأقل بالآسيويين .

الرابطة الوطنية الصومالية :

وظهرت الرابطة الوطنية الصومالية عام ١٩٥٩ في المدن أيضا تدافع عن الأهداف القومية للشعب الصومالي ، وتهدف الى تحسين أوضاع



الصوماليين ، وتشمل مصالحهم ، وإن كانت صلتها بصومال الاقليم الشمالى قوية ، نظرا لتطرف الاقليم وضعف وسائل الاتصال وكان الصوماليون فى الاقليم الشمالى يفضلون تشييل أنفسهم أمام السلطات •

احياء القومية الصومالية فى الاقليم الشمالى لكينيا :

ولم يكن هناك نشاط سياسى منظم بين الصوماليين فى الاقليم الشمالى لكينيا بعد وقف نشاط رابطة شبا بالصومال التى ذكرناها حتى عام ١٩٦٠ ، حين بعث استقلال الصومال واتحاد شطريه أمل صومالى الاقليم الشمالى فى الاتحاد ، الجمهورية الجديدة الناشئة ، بدلا من أن يكونوا رعيا أو أقلية فى دولة افريقية ، وهى كينيا ، وقد ظهرت هذه الروح فى المماسات العديدة التى قدمت للسلطة البريطانية فى كينيا طالبين ضم الجزء الصومالى من كينيا ، ويبدو أن التوتر بدأ فى الاعلان عن نفسه فى الاقليم الشمالى مما أدى الى قيام السير باتريك ويندسون بزيارة الاقليم الشمالى فى ربيع عام ١٩٦٠ ، وأكد للصوماليين بأنه « لابد وأن يأخذ رأيهم فى أى تغيير يحدث فى ادارة الاقليم » •

الحزب التقدمى لشعب الصومال :

فى ذلك العام تكون حزب الشعب التقدمى للاقليم الشمالى ، وكانت له فروع فى جميع المراكز الشمالية وكانت نواته النشطة تتكون من الشباب الذى تلقى تعليما واستقر فى المراكز الادارية ، وتقدم الحزب لمطالب خاصة بتحسين التعليم ، والغاء الاحتكار الحكومى لتسويق اللحوم الأمر الذى يسبب ضررا بالغا بالقبائل الصومالية التى تربى الماشية ، ولكن كان هدفه الرئيسى قوميا بالدرجة الأولى اذ طالب الحزب بفصل الاقليم الشمالى الذى يسكنه الصوماليون عن كينيا ، وضمه الى الصومال على اعتبار (كما جاء فى البيان الصادر عام ١٩٦٢) انهم أعضاء فى أمة صومالية واحدة تتحدث اللغة الصومالية من خليج عدن الى شمالى كينيا ، وتراثهم الاسلام ، وحرقتهم الرعى ، وأن الاسلوب الادارى الوحيد الذى يصلح لهم هو الادارة الصومالية ، ومن الخطأ حرمانهم من شىء مقدس لديهم وهو حق تقرير المصير ، والذى يعنى الاتحاد مع باقى فئات الشعب الصومالى •

وفي حقيقة الأمر كان الصوماليون في كينيا كما رأينا يعاملون معاملة دنيا . وكانت منطقتهم تعتبر منفى ، إذ لم تستقبل سوى المسحوقين السياسيين والمنفيين وحظرت الادارة البريطانية عليهم زيادة أى منطقة في كينيا الا بتصريح خاص ، ولم يكن نصيب منطقتهم سوى مدرسة واحدة، بينما كان نصيب بقية كينيا ستمائة مدرسة ، وترك هذا الاقليم ليكون حائرا يحصى منطقة المستوطنين البيض في كينيا ، وكانت مشاركة الصوماليين في الحياة السياسية لبقية كينيا محدودة ، فلم يكن هناك من يمثلهم في المجلس التشريعي في كينيا حتى عام ١٩٥٩ ، حينما سمح لأول مرة لأحد الصوماليين وهو أحمد فرح الياس ليثل الاقليم ، وقاطع الصوماليون انتخابات المجلس عام ١٩٦١ خشية أن يؤخذ هذا على أنه اعتراف منهم بكونهم مواطنين كينيين ، من ثم لم يسجل منهم في قوائم الانتخابات سوى ١٦٢٢ فردا ، وحتى هؤلاء لم يقوموا بعملية التصويت الفعلي لأنه لم يكن هناك سوى مرشح واحد ، وبالتالي فاز بالتركية .

على أن الانتخابات أظهرت للقادة الافريقيين ، أن هناك تنافرا صوماليا كينيا ، وحاول كل من حزب كانوا Kenya African National Union وحزب كادو Kenya African Democratic Union كسب أصوات الصوماليين في الاقليم الشمالي ، ولكنهما فشلا لأنها لم يقدموا مرشحا يرضى عنه الصوماليون ، ولكنهما أحسا يقينا بالقومية الصومالية .

وأعلن ممثلوا الصومال بحقهم في الانسحاب من كينيا في المؤتمر الدستوري الذي عقد في نيروبي عام ١٩٦١ ، وعندما لم يقبل طلبهم : تركوا المؤتمر ، وعاد طلبهم بتكرار ثانية في المؤتمر الدستوري الذي عقد في لندن عام ١٩٦٢ ، ووافق المؤتمر بناء على طلب الصوماليين على ارسال بعثة تقصى حقائق في الاقليم الشمالي ، واكتشفت البعثة أن ٨٧٪ من مجبوع سكان الاقليم يطالبون بالوحدة مع الصومال .

بريطانيا تجامل كينيا على حساب الصوماليين :

رغم أن بعثة تقصى الحقائق أوضحت أن غالبية سكان الاقليم يرغبون في الوحدة مع الصومال فقد صرح دتكان ساندز وزير الكومنولث بأن الاقليم الشمالي سيكون أحد الاقاليم السبعة التي تكون كينيا وقد قوبل هذا باحتجاج الصومال ، بل وقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا في مارس ١٩٦٢ هذا رغم أن الحكومة البريطانية قد سبق وأكدت

لحكومة الصومال بأنها سترجع اليها قبل اتخاذ أى قرار نهائى بشأن مستقبل الحدود الشمالية ، وعلى أن يكون ذلك قبل اعلان قيام الدستور الكينى ، وكان هذا الموعد قبلها بشهر فقط ، فى فبراير ١٩٦٣ •

لماذا نكتت بريطانيا بالمعهد ؟

يمكن أن نجمل أسباب اخلال بريطانيا بوعددها للصومال ومجاملته كينيا فيما يلى :

— وجود الأقلية البيضاء المستوطنة فى كينيا ، وكان وضع هذه الجالية والاطمئنان عليها من العوامل التى أدت الى تأخير استقلال كينيا (١٩٦٣) بينما سبقتها أوغندا (١٩٦٢) وتنزانيا (١٩٦١) وكانت الدول الثلاث تكون شرق افريقيا البريطانى •

— الابقاء على القاعدة العسكرية البريطانية ، فى عصر اشتدت فيه الحركات الوطنية ، مطالبة بازالة القواعد العسكرية الأجنبية من أراضيها ، فقد تم جلاء الانجليز عن قاعدة قناة السويس وبدأت الثورة القومية فى عدن •

الاتفاق ضد عدو مشترك :

تتفق حكومة كينيا مع حكومة أثيوبيا فى عدم التفريط فى بوصة من أراضيها •• وتتهمان حكومة الصومال بمحاولة خلق حرب أهلية فى كينيا ، وان الحركة الصومالية هى حركة قبلية قائمة على تجانس جميع الصوماليين ، وان اقليم الحدود الشمالية لم يكن فى وقت ما جزء من الصومال ، بل ان الانجليز أعطوا الصومال اقليم جوبا لاند وهو جزء من شرقى كينيا عام ١٩٢٤ ، ومع ذلك لم تطالب حكومة كينيا به •

اذهبوا انتم وابلکم وارحلوا الى الصومال :

وقد عبر الرئيس السابق جومو كينياتا ، وعن تفسيره لحق تقرير انصير الذى يريده صوماليو كينيا بقوله : ان الاقليم الشمالى جزء من كينيا ، واننا نعتبر الصوماليين الذين يعيشون فيه وبقاع أخرى من كينيا اخوانا لنا ، انهم جزء من كينيا ، ونحن نرغب فى أن يعيشوا معنا على هذا النحو ، فاذا رفضوا فكرة الاندماج الوطنى ، فعليهم أن يرحلوا هم وابلهم ويذهبوا الى الصومال •

وحينما اتفقت المصالح الأثيوبية والكينية ، عقدت معاهدة تعاون ودفاع مشترك بينهما في يوليو ١٩٦٣ وذلك لتهديد الصومال ، وأعلنت كينيا حالة الطوارئ في الاقليم الشمالى الذى تسوده الاضطرابات بسبب الخلاف مع الصومال عليه .

شروط كينيا للتفاوض مع الصومال :

ومن وجهة نظر كينيا يجب أن تتوافر المتطلبات الآتية قبل الدخول في أى مفاوضات مع الصومال وهى :

- أن تتخلى جمهورية الصومال عن تطلعاتها الإقليمية في كينيا .
- أن تعترف بأن اقليم الحدود الشمالية قانونا جزء من كينيا .
- أن تحل علانية حركة القيادة العليا لتحرير اقليم الحدود الشمالية .
- أن تتعهد بعدم تسريب الأسلحة والذخيرة الى كينيا .
- اغلاق مراكز تدريب الشففا الموجودة على الحدود بين الدولتين .

— حينئذ ستكون حكومة كينيا مستعدة للانضمام مع حكومة الصومال لوضع تقرير مشترك متفق عليه بين الدولتين يقدم الى منظمة الوحدة الافريقية متضمنا أن النزاع الذى قام بين الدولتين الأعضاء قد نبت تسويته بالوسائل السلمية .

نداء الى الدول بمنع السلاح عن الصومال :

هذا وصدر بيان مشترك عن الحكومتين الأثيوبية والكينية بعد اجتماع تم في كينيا في مايو ١٩٨٠ ، يطلبان فيه من الدول الأخرى عدم مد الصومال بالسلاح نظرا لسياستها التوسعية ، كما يتهم البيان الصومال بأنها تمارس نشاطا هداما خارج حدودها ، مشيرا بذلك الى دعم الصومال لجهة تحرير غرب الصومال .

استراتيجية الصومال والقوتان الأعظم

تمتد جمهورية الصومال في مساحة تقرب من ٢٤٦ ألف ميل مربع محتلة بذلك البروز الشرقي من افريقيا المعروف بالقرن الافريقي ، ذلك القرن الوحيد الذي برز وفرض نفسه على الساحة الدولية كأرض صراع داخلي ، وساحة للنقاش بين القوى الأعظم في العقد الأخير بوجه خاص .

والقرن الافريقي بما يفرضه من ثلاث وحدات أساسية الصومال ممثلة حافة هذا القرن وجيبوتي عند نهاية البحر الأحمر ، وأثيوبيا في ظهرها ، ليس له من أهمية اقتصادية تذكر ، بل هو اقليم فقير ، متخلف ، والأمل ضعيف حتى الآن في ظهور ثروة معدنية تبدل حال أهله من بعد عسره يسرا ، قاعدته الاقتصادية الأساسية هي الزراعة والرعي ، ويضرب الجفاف الطاريء لسنوات متتالية هذه القاعدة بين الحين والحين ، فيخيم شبح المجاعة ، ويلتق بظله الثقيل على الملايين من البشر .

بذلك تصبح أهمية الاقليم الاستراتيجية في الجغرافيا لا في الاقتصاد ، فالقرن الافريقي يبرز في المحيط الهندي على شكل حربة جنوب شبه جزيرة العرب ، وتحتل الصومال من هذا القرن أفضله استراتيجيا ، فهي تطل على جبهتين بحريتين على المحيط الهندي ، وهي جبهة ، طويلة للغاية من جنوب خط الاستواء عند رأس كامبوني الى رأس جوارد فوي بمسافة تبلغ ١٣٠٠ ميل ، والثانية أقل طولاً تطل على خليج عدن بمسافة ٦٥٠ ميلا ، ومن ثم تصبح أهميته خطيرة على المستوى الاقليمي بالنسبة لافريقيا والعالم العربي ، وعلى المستوى الدولي بالنسبة للقوى الأعظم لأنه يقع على مدخل البحر الاحمر الجنوبي ، وتلاطم مياه المحيط الهندي شواطئه ، ويمر النفط العربي منه على كثر .

الولايات المتحدة الاميركية وأثيوبيا :

ظلت الولايات المتحدة الاميركية تلعب الدور الأول في القرن الافريقي عن طريق تواجدتها في أثيوبيا بين عامي ١٩٥٣ ، ١٩٧٤ ، وقدمت الولايات المتحدة الاميركية الى أثيوبيا حتى عام ١٩٧٠ ما يقرب من نصف مجموع ما قدمته للدول الافريقية جمعاء من مساعدات عسكرية ، وسمحت أثيوبيا لها نظير ذلك بإقامة قاعدة كجنبو بالقرب من أسرة عام ١٩٥٣ ، وشملت

هذه القاعدة محطة لتتبع الأقمار الصناعية ، ومحطة للاتصالات العسكرية ، ومحطة استماع لاذاعات شرق أوروبا والشرق الأوسط ، وظلت قاعدة كجنيو حتى عام ١٩٧٤ هي القاعدة الأمريكية الرئيسية للولايات المتحدة في هذا الجانب من القارة ، حتى أغلقت في ذلك العام . وانتقلت القاعدة العسكرية الأمريكية الى ديبجو جارسيا في المحيط الهندي . وما زاد من أهمية القاعدة الأثيوبية أنها كانت تضم بعثة عسكرية قوامها ٣٢٠٠ أمريكي ، كذلك كان للولايات المتحدة فرق لمقاومة حركات التمرد ، وكانت هذه تساعد الحكومة الأثيوبية في حربها لحركة التحرر الارتية ، هذا فضلا عن تدريب الجيش الأثيوبي والطيران والبحرية منذ الخمسينيات .

هكذا ، مكنها موقعها الجغرافي الاستراتيجي ، من الحصول على المساعدات الأمريكية العسكرية ، في مقابل الحصول على قاعدة قريبة من مدخل البحر الأحمر ، أو قرب منطقة التقائه بالمحيط الهندي ، وكانت تحس بالاستقرار في أثيوبيا بسبب استقرار النظام الأثيوبي لمدة طويلة تحت قيادة هيلاسلاسي .

الاتحاد السوفيتي والصومال :

ازدادت المساعدات العسكرية الأمريكية لأثيوبيا في الستينات كنتيجة لزيادة المساعدات السوفيتية للصومال ، فقد وقعت اتفاقيات للمساعدات العسكرية عام ١٩٦٣ بين الحكومة المدنية في الصومال والاتحاد السوفيتي ، يحصل بمقتضاها الصومال على مساعدات عسكرية وهبات وقروض قيمتها ٣٥ مليون دولار ، وحينما اعتلت السلطة العسكرية الحكم في الصومال عام ١٩٦٩ وتولى سياد بري رئاسة مجلس الثورة ، زادت الروابط السوفيتية الصومالية ووافق السوفيت على مد الصومال بعمولة قدرها ٥٠ مليون دولار . بالإضافة الى تحسين في ميناء بربرة القريب من مدخل البحر الأحمر ، وقد تمت هذه التحسينات عام ١٩٦٩ ، واتخذ السوفيت منها قاعدة بحرية عسكرية عام ١٩٧٢ كما اتخذ من مطار هرجيسا قاعدة جوية .

وبلغ مجموع ما حصل عليه الصومال من السوفيت في أكتوبر ١٩٧٧ ما يزيد عن ٢٥٠ مليون دولار من المساعدات العسكرية ، هذا فضلا عن تواجد ألفي سوفيتي ، منهم ثلاثمائة من الخبراء العسكريين وكان هناك

١٧٢٥ من العسكريين الصوماليين للتدريب في روسيا في منتصف ١٩٧٤ .
وأصبح لدى لجيش الصومالي ١٥٠ دبابة ت ٣٥ ، ١٠٠ دبابة ت ٥٤
مزودة بمدافع عيار ١٠٥ مم ومائتا بطارية ساحلية ٥٠ طائرة ميج ، ٢٨
قاذفة قنابل ، ووحدتا صواريخ أرض جو ، هذا فضلا عن بعثة سوفيتية
قوامها ٣٦٠٠ رومني . بحيث يسكن القول أن السوفيت كانوا مسئولين
عن تحديث الجيش الصومالي .

ولا شك أن هذا كان يشل تهديدا خطيرا للاستراتيجية الأمريكية في
في منطقة البحر الأحمر ، فبناء بربرة مقابل لعدن حيث تسهيلات الحرية
السوفيتية ، وهذا بطبيعة الحال في صالح الاستراتيجية السوفيتية ،
واستخدام هذه التسهيلات بالنسبة للسوفيت معناه اخلال بالتوازن
الاستراتيجي في منطقة خليج عدن والبحر الأحمر والقرن الافريقي بعامة
لصالحهم ، اذ يمكن التحكم في المسارات النفطية المتجهة عبر بوغاز
باب المندب .

مرحلة التحول :

كانت الولايات المتحدة الاميركية تحتفظ بوجود رئيسي في القرن
الافريقي كما ذكرنا نتيجة وجودها في أثيوبيا ، فيمكنها بفضل قاعدتها
في أثيوبيا وقواعدها في اليونان وإيطاليا ، استخدام القوة الجوية لوقف
أي عمل سوفيتي في الاقليم ، ولكن هذه الامكانية اختفت بعد عام
١٩٣٧ فقد أعلنتها اليونان صريحة بأنها تتعاطف مع الدول العربية ،
ورفضت التصريح للولايات المتحدة بأن تستخدم أراضيها كمحطات
مد اسرائيل بالسلاح أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ثم كان لاشتداد الحركة
الارترية أثره في تركها لقاعدتها في أثيوبيا والانتقال الى قاعدة ديجو
جارسيا على بعد نحو ١٥٠٠ ميل من الساحل الافريقي .

مرحلة جديدة في السياسة الاميركية :

وفيما يختص بالبحر الاحمر والقرن الافريقي بدأت مرحلة جديدة من
السياسة الاميركية وذلك بسبب زيادة الوجود السوفيتي في الصومال
والجنوب العربي ، وضعف الوجود البحري الاميركي ، الحظر البترولي .
والحرب الداخلية في أثيوبيا مع الحركة الارترية ، فضلا عن قيام حكومة
في أثيوبيا معادية للولايات المتحدة الاميركية ، وأدى هذا الى اعادة تقييم

لسياستها في منطقة القرن الافريقي ، وتتح عنها شبه تجسد في العلاقات
الاثيوبية الاميركية .

وكانت بداية اعادة النظر في السياسة الاميركية في القرن الافريقي عام
١٩٧٥ ، عندما طلب مجلس الثورة الاثيوبي معونة عسكرية من الولايات
المتحدة الاميركية ، قيمتها ٢٥ مليون دولار لمجابهة الثورة الارترية ، ولكن
وزارة الدفاع الاميركية لم تسمح سوى بما قيمته ٧ ملايين دولار فقط
وكان هذا بداية اعادة تقييم للسياسة الاميركية في المنطقة على ضوء
اعتبارات متعددة غير سياستها لبحرية في البحر الأحمر والمحيط الهندي ،
فقد بدأت في اثيوبيا الحركات الانفصالية وبدأت للولايات المتحدة
الاميركية أن اثيوبيا سوف تنفك ، فقد أصبحت أديس أبابا مركزا
للعنف كما كان اقليم غندرا مركز للحزب الديموقراطي الاثيوبي ، المرتبط
بنظام هيلاسلاسي ، وهناك الحركة الانفصالية الارترية ، وأخيرا وليس
آخرا الصراع بين أعضاء مجلس قيادة الثورة ، من ثم قررت حكومة
الرئيس فورد الحد من برنامج المعونة المقدم لاثيوبيا ، فلم يعد لها نفس
التفوذ السابق في عهد هيلاسلاسي ، واستمرت هذه السياسة في عهد
الرئيس كارتر .

وبدأت تبحث عن حلفاء جدد في القرن الافريقي . في نفس الوقت
الذي كان الاتحاد السوفيتي يبحث فيه عن نفس الهدف ، فمنذ عام
١٩٧٥ ، وكلاهما يركز الجهد لتحقيق الهدف وزيادة السيطرة والتفوذ
في المحيط الهندي .

وإذا كانت السياسات قد تضاربت في القرن الافريقي ، فقد أصبحت
الولايات المتحدة الاميركية في الجانب الدفاعي معزولة بالنسبة لهذا
الاقليم ، من ثم حاولت الولايات المتحدة اتباع سياسة بناء لاعادة نفوذها
ومعادلة مكسب الاتحاد السوفيتي .

تبادل الاحلاف :

عندما اختزلت الولايات المتحدة الاميركية معونتها العسكرية لاثيوبيا ،
اتجهز الاتحاد السوفيتي الفرصة ، ولبي واستجاب بسرعة لطلب مجلس
الثورة الاثيوبي ، وكانت السلطة الاثيوبية في أمس الحاجة الى تلك
المساعدات في عامي ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ نظرا للتقدم المملوس الذي أحرزته

الثورة الارترية ، وجهة تحرير غرب الصومال فاندفاع الصومال في الاوجادين فتح جبهة ثانية أمام القوات الاثيوبية ، مما أظهر عجزها ، كما أصبحت الموانئ الارترية عرضة للهجمات المتعددة من حركتي الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا ، وحركة تحرير ارتريا اللتين احتلتا معظم ارتريا ، وأصبح ميناء عصب في خطر دائم مما يترتب عليه شلل وانقطاع في الداخل ، خاصة وأن الخط الحديدي الوحيد الذي يصل أديس أبابا بجيبوتي قد قطع ، ولم يعد في الامكان استخدامه .

تقدم الاتحاد السوفييتي ليملا هذا الفراغ العسكري ، وبدأ في ديسمبر ١٩٧٧ في تسليم معونة عسكرية قدرت بنحو ٣٨٥ مليون دولار من الأسلحة ، يضم ٤٨ طائرة ميغ مقاتلة ، ٢٠٠ دبابة ت ٥٥ ، وعددا من صواريخ سام ٣ ، وسام ٧ المضادة للطائرات ، وصواريخ مضادة للدبابات ، ووصلت أثيوبيا مجموعة من الخبراء الكوبيين لاسداء النصيح في العمليات العسكرية في صيف ١٩٧٧ ، فضلا عن تكوين وتدريب جيش من الفلاحين يستخدم في قمع الثورة الارترية .

موسكو اختارت اثيوبيا لأنها الأضمن

حينما اندفع الاتحاد السوفييتي في سياسته الداعمة لأثيوبيا ، لم يكن متوقعا أن تعكر هذه السياسة صفو العلاقات السوفيتية - الصومالية ، وكانت رحلة فيدل كاسترو الى كل من أثيوبيا والصومال عام ١٩٧٧ بغرض تسوية الخلاف بين الدولتين ، يكون السوفييت قد كسبوا العصفورين معا ، أو جمعوا زوجين في بيت واحد ، ولم يتوقعوا أن يكون رد فعل الصومال قويا بالنسبة لامداد أثيوبيا بالسلاح ، ورغم تحذير الصومال للسوفييت فيما يختص بامداد أثيوبيا بالسلاح في نوفمبر ١٩٧٧ ، فقد اعتبر السوفييت هذا التحذير مجرد احتجاجات تعبيرية ، وأستمروا في دعمهم المسلح لأثيوبيا .

واعتقد السوفييت أنهم بزيادة نفوذهم في أثيوبيا ، يكونون قد وضعوا أيديهم على مفاتيح دولتين في القرن الافريقي ، وطردوا النفوذ الاميركي من أثيوبيا ، فيخلو لهم الجو في القرن الافريقي ، واذا نجحت اثيوبيا في قمع الثورة الارترية فسيكسب السوفييت ميناءين جديدين هما عصب ومصوع ، يضافان الى ميناء بربرة في الصومال كقواعد بحرية

للاستقلال السوفييتي ، أو على الأقل يجدون فيها الترحيب والتسهيلات ، هذا فضلا عن التسهيلات التي يجدونها في عدن كل هذا يحول البحر الأحمر الى بحيرة روسية .

اثيوبيا الاضمن :

ولكن من جانب آخر اعتقدت حكومة الصومال ، أن الروس سوف يكونون مجبرين على مساندة سياسة الصومال الخارجية ، نظرا لارتباطاتهم الضخمة بها ، ولحاجتهم للتسهيلات البحرية والجوية الصومالية ، ولكن حينما بدأت سحب الحرب تتجمع فوق الاوجادين وكان الروس يبحثون عن وسيلة للارتباط بالنظام الاثيوبي الجديد ، وحانت الفرصة ، لم يسمحوا لها أن تقفز من بين أيديهم ، فكان الاتفاق العسكري مع اثيوبيا في ديسمبر ١٩٧٦ ، ورغم رحلة سياد بري الى موسكو لوقف الامدادات العسكرية لاثيوبيا ، فقد استمر الروس في سياستهم مما أدى الى اعلان مجلس الثورة الصومالي طرد الخبراء السوفييت في نوفمبر ١٩٧٧ .

وكان التحول الى اثيوبيا له ما يبرره في نظرهم ، مادام من المتعذر الاحتفاظ بالاثنين معا ، فاثيوبيا أكبر من الصومال مساحة وسكانا ، وأكثر غنى ، ولها موانئها الجيدة على البحر الأحمر مصوع وعصب ، ولا ننسى أنها مقر منظمة الوحدة الافريقية ، هذا فضلا عن ضرب المصالح الاميركية في اثيوبيا ، التي كانت تعتبر من قبل ركيزة اميركية في القرن الافريقي .

دروس من التدخل السوفييتي :

وقد اتضح التدخل السوفييتي في صراع الاوجادين قدرة الاتحاد السوفييتي الفائقة على نقل أسلحة ثقيلة من دبابات ومدفعية وعربات مدرعة لآلاف الأميال من شرق أوروبا وليبيا ومن الاتحاد السوفييتي نفسه مما كان له أثره في انقاذ اثيوبيا ، وثبت أيضا أن الاتحاد السوفييتي ، أصبح يضمن بأبنائه في مثل هذه الصراعات ، مع ما قد يتعرضون له من عنف ، فعملوا على تقليل أعدادهم ، وحل محلهم بالوكالة الكوبيون في أفريقيا ، وقد قدر عدد هؤلاء عام ١٩٧٩ بما يتراوح بين ٨ آلاف الى خمسة عشر ألفا وكانت تجربة استخدامهم في أنجولا ناجحة ، فكررها مرة ثانية في القرن الافريقي ، وعمل الكوبيون بصفة خاصة في قيادة

الطائرات، حين تقل الكفاءات الأفريقية عن تشغيل طائرات الميج ، وفي نفس الوقت يرسل الطيارون الروس الى كوبا ، ليحلوا محل الكوبيين الذين أرسلوا الى أفريقيا ، فالمخاطرة في نشوب حرب أو انقلاب في كوبا أقل منه في الدول الأفريقية بكثير . ومن المظاهر التي تميز بها التدخل السوفييتي في القرن الأفريقي أيضا ، ذلك الحشد من القيادات العسكرية على مستوى عال كزيارة وزير دفاع السوفييت د.ف. أو ستينوف وكبار قادة السوفييت لأديس أبابا في يناير ١٩٧٨ ، وكذلك الاجتماع الذي ضم جنرال كوليكيانوف وراؤول كاسترو وزير دفاع كوبا في أديس أبابا في ذلك العام . كذلك أصبح السوفييت يعملون حسابا للتطورات المضادة لمصالحهم ، فمن أهم الانجازات التي قاموا بها في بربره افامة حوض جاف عائم ، يمكن تحريكه بسهولة ، وهذا ما حدث عندما ساءت علاقته مع الصومال .

هل تعود السياسة الأمريكية لدعم الصومال ؟

نتيجة التدخل السوفييتي الكاسح في أثيوبيا ، ونشاطهم الناجح في القرن الأفريقي ، في الوقت نفسه الذي عزلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية ، ضغط الرئيس كارتر على الزر الأخضر لنائبه والتر مونديل ووزير خارجيته بالتحرك بكل وسيلة ممكنة لارجاع الصومال الى زمرة الأصدقاء وذهب دكتور كفين كاهيلي كمبعوث غير رسمى الى الصومال في يونيو ١٩٧٧ ليوحى بإمكان المساعدة العسكرية اذا ما انقض التنازع السوفييتي الصومالي ، وفي نفس الشهر صرح الرئيس كارتر بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقطع الأمل في اخراج الصومال من المحور السوفييتي (نيويورك تايمز ١٢ يونيو ١٩٧٧) كما قابل منفردا سفير الصومال في واشنطن ، وفي الشهر التالي صرح وزير الخارجية الأمريكي بأنه يمكن للصومال الوصول الى مصادر أسلحة غير المصادر السوفييتية (نيويورك تايمز ٢٧ يوليو سنة ١٩٧٧) ، ويعتقد البعض أن هذه كانت القشة التي قصت ظهر البعير في السياسة الصومالية ، ذلك أنها قضت على خوف المعارضة من ترك أو تخلي الاتحاد السوفييتي عن الصومال .

ولكن الذي حدث بعد ذلك أخذ يشير تساؤلا ، فرغم الاشارات الخارجية من البيت الأبيض والخارجية الأمريكية بمعونة الصومال

ومساعدتها عسكرياً ، ورغم المبعوث غير الرسمي دكتور كاهيل فقد تحفظت الولايات المتحدة حينما نشب القتال ، وخرجت تصريحات أخرى من الخارجية الأميركية بأنه يمكن مد الصومال بالأسلحة الدفاعية اذا ما توقفت اعتداءاتها وصرح المتحدث الرسمي في سبتمبر ١٩٧٧ بأن حكومة الولايات المتحدة ترى أن تزويد الصومال بالسلح معناه اضافة وفود للنيران المشتعلة في القرن الافريقى ، والتي يهم الولايات المتحدة اطفائها . وصرح سفير الصومال في واشنطن بأن الولايات المتحدة الاميركية قد تركت فرصة فريدة في القرن الافريقى .

بماذا يفسر الموقف الأميركي ؟

انصفت السياسة الاميركية في عهد الرئيس كارتر بالتردد ، وعدم اللجوء الى سياسة المواجهة السافرة مع الاتحاد السوفيتى .

أن أثيوبيا على مبدأ احترام وقديسية الحدود التى تدين به منظمة الوحدة الافريقية ، ولا تريد الولايات المتحدة الاميركية أن تخالف المنظمة الافريقية .

ان لأثيوبيا أهمية استراتيجية وتاريخاً من العلاقات القوية مع الولايات المتحدة الاميركية من ثم لا تريد الولايات المتحدة الاميركية قطع حبل الاتصالات معها ، بل العكس ترغب فى عودة العلاقات معها ، فرغم طرد أثيوبيا للبعثة الاميركية فى أبريل ١٩٧٨ وأنهت جميع التسهيلات الاميركية ، ومع ذلك فقد عين سفير أميركى فى أديس أبابا .

التخوف على مصير الحليف الأساسى فى المنطقة وهو كينيا ، ذلك أن للصومال ادعاءات مماثلة فى اقليم « الانقدى » فى كينيا .

قد تكون هناك مخاوف مشابهة لمخاوف اسرائيل من أن يصبح البحر الأحمر بحيرة عربية .

من ثم كانت سياسة الولايات المتحدة التى رأيناها والتنسيق مع دول غرب أوروبا فقد صرح سياد برى بعد رحلة لألمانيا الغربية وبريطانيا فى يونيو ١٩٧٨ لمندوب « لومند » بأنه لم يتلق سوى اجابات مترددة وغامضة بشأن الحصول على السلاح من الغرب .

ولكن يبدو أن البرود الذي أصاب العلاقات الأميركية في طريقه الى زوال ، فقد أعلن الرئيس الصومالي في مارس ١٩٨٠ لأول مرة : أن حكومته قد وافقت على السماح بتسهيلات للبحرية الأميركية والقوة الجوية الأميركية بعد أحداث إيران وأفغانستان مما تطلب زيادة للوجود الأميركي في المحيط الهندي ، وفي مقابل هذه التسهيلات التي تشمل القاعدة البحرية التي أنشأها السوفييت في بربرة ، ستزود الولايات المتحدة الصومال بالسلح .

والصومال لا شك في أشد الحاجة اليه بعد أن نفذ السلاح السوفيتي في معارك الاوجادين في ١٩٧٧ - ١٩٧٨ .

فهل يكون هذا مؤشرا بدوره لجولة أخرى ؟ .

عجز الأمم المتحدة :

كان أول عرض لموضوع الصومال على الأمم المتحدة حين اختلف وزراء خارجية الدول الكبرى على وضع الصومال بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتصفية أملاك إيطاليا ، ومن ثم قرروا رفع الأمر الى الجمعية العامة في ١٥ سبتمبر ١٩٤٨ كما سبق أن ذكرنا ، وبدأت قراراتها تتوالى بيد ذلك فيما يختص بسألة الحدود حين قامت مشكلات الحدود بين بريطانيا وأثيوبيا فيما يختص بالصومال البريطاني ، وبين إيطاليا وأثيوبيا فيما يختص بالصومال تحت الوصاية الإيطالية ، وكما هي العادة كانت كل قراراتها تتلخص في ضرورة تحديد أجزاء الحدود التي لم تحدد بعد ، وأنها تلاحظ بقلق التوتر على الحدود ، وأنها تحث الحكومات على بذل مزيد من الجهد في سبيل الوصول الى تسوية نهائية لمسألة الحدود بالمفاوضات المباشرة أو تطلب من الأطراف انشاء لجنة تحكيم أحيانا ، ثم تأسف الجمعية العامة لأن الحكومتين لم تتوصلا حتى الآن الى اتفاق بشأن اختصاصات محكمة التحكيم ، وتحث الطرفين مرة أخرى على مضاعفة الجهود لتنفيذ قراراتها من الكليشيات التي أظن أنها مطبوعة ومعدة أمام الأمين العام ، تستخدم في جميع المشكلات ، وما على الأمين العام الا أن يوقعها ويضع أسماء الأطراف المعنية مع شيء من التغيير الطفيف الذي يناسب كل حالة ، ويتفق مع كل موقف .

بعد استقلال الصومال وظهور منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ ،
اعتبرت الأمم المتحدة أن هذه المنظمة هي المسئولة عن حفظ السلام والأمن
في القارة بالدرجة الأولى . وتركت لها حل هذا النزاع الاقليمي .

وكان أول قرار لمؤتمر رؤساء ودول وحكومات منظمة الوحدة
الافريقية المنعقد في القاهرة عام ١٩٦٤ فيما يختص بموضوع الحدود
السياسية هو :

« نظرا لأن مشكلة الحدود تشكل عامل انقسام خطير ودائم ، ونظرا
لأن المناورات الخارجية عند افريقيا تهدف الى بث الفرقة بين الدول
الافريقية ، ونظرا لأن حدود الدول الافريقية تشكل واقعة ، فإن المؤتمر
يعلن جادا أن تتعهد كل الدول الأعضاء باحترام الحدود الموجودة عند
حصولها على استقلالها القومي » .

وفي الحق ، تقوم سياسة المنظمة الافريقية تجاه مشكلات الحدود
السياسية في أفريقيا بصفة عامة ، على رفض حق تقرير المصير بالنسبة
للتسعوب بعد نيلها للاستقلال ، وترى ضرورة تقبل الحدود كما هي
موروثة عن العهد الاستعماري ، على أساس أن غالبية الدول الافريقية
تتدخل فيها التركيبات العرقية والدينية والقبلية ، مما يؤدي الى زيادة
الانقسام وزيادة حدة الخلافات من ثم ألزمت دولها بالمحافظة على الوضع
القائم فيما يتعلق بالحدود ، والعمل على حلها بالطرق السلمية ، عن
طريق التفاوض وتكوين « لجنة الوساطة والتوفيق والتحقيق » وان لم
يكن لهذه اللجنة صفة قضائية ، وليست لها قوة فرض العقوبات .

ويلاحظ أن موقف المنظمة هذا يساند موقف كينيا وأثيوبيا ، ويخالف
سياسة الصومال ، من ثم حظيت أثيوبيا وكينيا بتأييد الدول الافريقية
ضد الصومال .

وخلاصة القول أن المنظمة الافريقية لم تزد صلاحيتها عن صلاحية
أما الكبرى الأمم المتحدة في التوصية بالمفاوضات ولجان التحكيم ،
والمناداة بوقف إطلاق النار ، والمناشدة بموقف الدماء المسفركة ، فضلا
عن التأكيد على قدسية الحدود وهو ما لا تتترف به الصومال .

لذلك سيظل الوضع متوترا طالما اعتبرت الصومال في أن خلق
الصومال الكبير يعتبر هدفا قوميا لا بد من تحقيقه .

ويوضح الجدول التالي الأراضي المسوالمالية التي تطالب باعادتها جمهورية مسوالماليا :

حالة الحدود	طول الحدود	المساحة التقريبية	الدولة الداخلة في حدودها	المناطق المتعقبة
تم تعيين de marcation جزء منها والباقي متنازع عليه أو محدد كحدود إدارية وهي تقطة تقاطع بين ٨ شمالا ٤٨ شرقا حدود معينة	٩٩٤ ميلا	٦٥٠٠٠ ميل مربع	أثيوبيا	مرد واد جادين والمنطقة المحيطة به
حدود معينة	٣٦ ميلا	٨٤٩٤ ميل مربع	إقليم الساحل المسومالي (المسومال الفرنسي) (جمهورية جيبوتي) كينيا	جميع أراضي (جمهورية جيبوتي) الإقليم الشمالي الشرقي لكينيا
حدود معينة	٤٢٤ ميلا	٥٠٠٠٠ ميل مربع		

مراجع اجنبية

- Abir, mordechai, «The Contentious Horn of Africa», Conflict Studies, London, June 1972.
- Bouyer Bell, J., «The Horn of Africa, Strategic magnet in the Seventies» New York 1973.
- Clapham, Christopher, «Ethiopia and Somalia» in «Conflicts in Africa», Adelphi papers, London, No. 93.
- Drysdale Jhon, «The Somali Dispute Landon 1964.
- Feraidoon Shams B. «Conflict in the African Horn» Current History December 1977.
- Gitelson, Susan Aureila, «Escalating Conflicts in the Horn of Africa» Middle East Reviex, Summer 1978.
- Greenfold Richard, «The Ogaden-Province or Colony» The Scramble and after», West Africa, 3 October 1978.
- ——— The Fate of Harar and the Bogaden. West Africa, 5 December 1977.
- ———, The Crises in the Horn, The Eritreans, The Somalis and the Powers, West Africa, 17 October 1977.
- Latin, David, D., «The Political Economy of Military Rule in Somalia Jour. mod. Af. Studies, 14, 3, 1976 PP. 449-468.
- Lewis, I.M. Peoples of the Horn of Africa» London 1955.
- Lewis I.M., Recent development in the Somalia Dispute, African Affairs, vol 66, No. 263, London 1967.
- Ndege, William, «Climate of Confrontation in the Ogaden», Africa, No. 105, London May 1980.
- Touval Saadia, Somali Nationalism, Harvard U.P, 1963.
- Payton, Gary, D. The Somali Coup of 1969», Jour. Mod. Af. Studies 18, 3, 1980, 493-508.
- Wornon off, «Arica's Expanding Crisis», Africa Report, March April 1979.

مراجع عربية

- ابراهيم توفيق آمال : مشكلات الحدود في القرن الافريقى « رسالة ماجستير مقدمة لمعهد البحوث والدراسات الافريقية جامعة القاهرة » . ١٩٧٧ .
- سعودى محمد عبد الفنى « الاقتصاد الافريقى والتجارة الدولية » ، القاهرة ١٩٧٣ .
- سعودى محمد عبد الفنى : الصومال ، عضو جديد في جامعة الدول العربية ، مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد الخامس ١٩٧٤ .
- سعودى محمد عبد الفنى : افريقية ، دراسة في شخصية الاقاليم القاهرة ، ١٩٧٦ .
- سعودى محمد عبد الفنى : الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- عبد المنعم يونس : الصومال القاهرة ١٩٦٢ .
- مجلة السياسة الدولية : ملف خاص عن النزاع الصومالى . عدد ١٩ يناير ١٩٧٠ .

العلاقات الدولية في قرن أفريقيا

د. محمود على توريارى

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى

بجامعة الصومال الوطنية

ان قضية القرن الأفريقى هى اليوم من أهم قضايا الساعة ، بل هى فى نظرنا محور العلاقات الدولية فى هذا الجزء من القارة الافريقية ، وهى تشمل مجموعة قضايا متفرعة فى المنطقة تتفاعل فيما بينها ، وتتأثر بها سياسات دول المنطقة بصورة مباشرة وغير مباشرة وبالتالي تنعكس على صراعاتها فى السياسة الخارجية والعلاقات الدولية فضلا عن السياسات الاقليمية للقارة الافريقية .

وأركز فى هذا البحث على هذه القضية بصورة رئيسية ، لانى - أولا - أرى القضية لا كمجرد عرض مصلحة الجانب أو طرف من القضية فحسب بل كعامل رئيسى من العوامل التى تلعب دورا هاما فى تكوين أو تحديد اطار العلاقات الدولية فى المنطقة سواء كانت العلاقات ايجابية أو سلبية ، اقليمية أو دولية . ولانى - ثانيا - أرى أن القضية لا تصور معالم العلاقات الدولية فى المنطقة فحسب ، بل تتحكم الى حد ما على أبعاد هذه العلاقات ومصيرها أيضا ، كما نوجه اهتمامنا الى القانون الدولى ومبادئه الأساسية التى تحكم قدرا كبيرا من هذه العلاقات ، ولانى - ثالثا - أرى أن القضية ، بالإضافة الى أن لها واقعا اجتماعيا دوليا له اعتباره فى المقام الأول فى العلاقات الدولية ، تعيش فى موقع استراتيجى له أهميته فى توسيع نطاق هذه العلاقات وتعمقاتها .

القضية وخلفياتها التاريخية

نرى ، تاريخيا ، أن القطر الصومالى وجد منذ القدم فى أيام الفراعنة القدماء والاغريق ، وأنه كان لهذا القطر ذاتيته حيث كان يعرف أرض الصومال بأرض « بونت » والشعب الذى كان يقطنه كان يعرف بالشعب

الصومالي • وأن حدود هذا القطر هي : البحر الأحمر وخليج عدن شمالا ، والمحيط الهندي شرقا وجنوبا وهضبة الصومال غربا • وعلى ذلك فإن الامبراطورية الاثيوبية كما نراها اليوم تكونت حديثا ، وأنه حتى وقت قريب كان الاقليم الحبشى مقصورا على المرتفعات الاثيوبية ، وكان يطلق عليه « مملكة اكسوم » وكانت الحبشة محصورة في شمال اثيوبيا الراهنة حتى أوائل الخمس الأخير من القرن التاسع عشر عندما توسع الامهريون في اتجاه الجنوب ، وبذلك انتقل مركز السيطرة السياسية الحبشية من « اكسوم » الى المرتفعات الوسطى • وحتى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر كانت المملكة الحبشية تنحصر في المرتفعات الوسطى : أمهرا ، وجوجام ، وشوا الشالية ، وتيجرى الجنوبية • وكانت جوندر عاصمة للحبشة لفترة من الزمن ، وأخيرا تركزت العاصمة في أديس أبابا في عام ١٨٨٩ م • وانه طوال هذه المراحل كانت شعوب مستقلة تقطن في حدود المملكة الاثيوبية شرقا وغربا وجنوبا • ومن ذلك يتضح أنه لم يكن ثمة جزء من الاقليم الصومالي في أى وقت كان تابعا للحبشة قبل التقسيم الاستعماري •

وفي أواخر القرن التاسع عشر فقط بدأت المملكة الحبشية تتوسع الى الشرق والى اتجاه الجنوب ، وذلك عندما قسم الاستعمار أرض الصومال (١) •

وبظهور الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقي نتيجة لشق قناة السويس وافتتاحها عام ١٨٦٩ م • بدأت عملية التنافس الاستعماري الاوربي في تلك المنطقة بين كل من بريطانيا وفرنسا ، فقد استتريت هذه الدول تارة باسم المعاهدات مع السلاطين والامراء ورؤساء القبائل الصومالية ، وتارة أخرى باسم استئجار الموانئ أو التجارة كمنطقة انطلاق الى أجزاء أخرى من الاراضى الصومالية ، فمثلا عقدت فرنسا عقدا تجاريا مع أعيان منطقة « أوبخ » وتحول ذلك العقد بعد مدة الى احتلال فرنسي مباشر حتى أصبح القطر كله جزءا لا يتجزأ من فرنسا بمقتضى دستور سنة ١٩٤٦ م (٢) •

واحتل الانجليز المنطقة الصومالية الشالية عام ١٨٨٤ م بصفة تجارية بعد انسحاب المصريين منها وفرضوا الحماية عليها فيما بعد

فانطلقوا « محمية الصومال البريطاني » (سابقا) • وجاء المستعمرون الايطاليون الى الصومال الجنوبي عام ١٨٨٦ م باسم تلك الوسائل المدلورة ، واصبحت هذه المنطقة أيضا مستعمرة ايطالية •

أما الحبشة التي كانت ، كما ذكرنا ، في حدود ضيقة قبل دخول الاستعمار الى هذه الأراضي فقد انتهزت فرصة هذا التنافس الأوربي • واستوردت من مختلف الدول الأوربية كسبات ضخمة من الاسلحة التي مكنت منليك ، ملك الحبشة آنذاك - من تحقيق حلمه في تأسيس امراطورية مترامية الأطراف ، حيث وجه قادته العسكريين لتوسيع الحدود الحبشية نحو الجنوب والغرب من الأراضي الصومالية قبل أن يسبقه اليها منافسوه الأوربيون (٢) • ولجأت هذه الدول الاستعمارية الى اسلوب المساومة السلمية مع الحبشة ، وذلك باشتراكها في عملية التوزيع الاقليسي في المناطق التي يسكنها الصوماليون (في القرن الافريقي) وفقا لمعاهدات أبرمتها كل من هذه الدول الأوربية الثلاث مع أثيوبيا • وقد تم ذلك على مراحل حتى اكتملت صورة الخريطة السياسية الحالية لأثيوبيا •

بدأت هذه العملية عام ١٨٨٧ م عندما احتلت أثيوبيا منطقة « هرر » ثم غزت منطقة « أوجادين » في عام ١٨٨٩ م بموافقة من بريطانيا ، كما ضمت الحبشة اليها منطقة « هود » •

وفي عام ١٩٣٠ م قام نزاع بين ايطاليا واثيوبيا حول الحدود الفاصلة بين المنطقتين الصوماليتين المحتلتين منهما ، وأدى هذا النزاع في نهاية عام ١٩٣٤ م الى قيام ايطاليا بغزو أثيوبيا ، وأسفر الغزو عن ضم الأخيرة الى ايطاليا في مايو عام ١٩٣٦ م ، كما أصبحت منطقة أوجادين جزءا من الصومال الايطالي (١) •

وقد أدت نتائج الحرب العالمية الثانية الى تعديلات جديدة في أوضاع منطقة القرن الافريقي بصفة خاصة والعلاقات الدولية في المنطقة بصفة عامة ، فقد أعيدت الى أثيوبيا سيادتها ، ووضع « الهود » واقليم الصومال الغربي المعروف سابقا بـ « اوجادين » تحت اشراف عسكري بريطاني وكذلك كان الحال بالنسبة للصومال الايطالي ، بصفة مؤقتة •

وقد شهدت الخمسينات أكثر من نزاع على الحدود ، لأن الخط
الفاصل المؤقت الذى اتفقت عليه كل من اثيوبيا وبريطانيا فى عام ١٩٥٠ م
لم يكن يشمل سوى جزء من الأراضى الصومالية . وفى عام ١٩٤٥ م
تنازلت بريطانيا من جديد لاثيوبيا عن منطقتى « هود » والصومال الغربى
(أوجادين) (٢) .

نرى بعد هذا الاستعراض التاريخى القصير أن نلقت النظر الى بعض
بسات الاستعمار أو السيطرة الاثيوبية على المناطق الصومالية . وذلك
بأن طبيعة الحكم الاثيوبى يختلف تماما ، فى بعض الأوجه ، عن الحكم
الاستعمارى الاوروبى فى الاراضى الصومالية ، ومن ذلك ، أولا ، أن
الاستعمار أوبسط النفوذ الاثيوبى يحمل فى طياته روح عنقية القرون
الوسطى ، تلك الروح التى قادت الاحباش القدامى الى الجزيرة العربية
لهدم ما توصلت اليه الحضارة الانسانية فيها . فقد شنت الحبشة حروبا
صليبية على شعوب المنطقة المسلمة (٣) . وقد تركت هذه الحروب
الصليبية أثرها المميز للحكم الاثيوبى ، على هذه المناطق ، عن أثر
الاستعمار الأوروبى ، فكانت الحبشة تمارس التفرقة الدينية فى الحياة
الاجتماعية ، وأبت أن تنشئ مدارس ومستشفيات فى هذه المناطق ،
وكانت تفرض على سكان المنطقة ما عرف فى الحروب الدينية القديسة
« بالجزية » التى تختلف عن الضرائب لا فى القواعد العامة فحسب بل
على كيفية معينة لأخذها التى تمثل ابشع ضروب الاهانة للمعاملة الانسانية
وهى وسائل عفى عليها الزمن منذ وقت بعيد . فالتفرقة الدينية التى
مارستها السلطات الحبشية فى جميع المجالات عمقت آثار الحروب
الصليبية وحرمت الأهالى من ممارسة حقوقهم الاساسية فى الامبراطورية
الحبشية ، كما شجعت اقامة مستوطنات حبشية فى الأراضى الصومالية
على حساب طرد السكان الأصليين واخلأهم الى البلاد المجاورة كلاجئين
مثل ما تفعل اليوم الحكومة الاسرائيلية فى الأراضى العربية .

الفرق الثانى بين الاستعمار الحبشى والاستعمار الأوروبى هو أن
الدول الاستعمارية الأوروبية عقدت اتفاقيات مباشرة مع الزعماء
الصوماليين وأعيانهم لتجعل تلك الاتفاقيات مسوغا قانونيا لاحتلالهم كما
أشرنا سابقا ، غير أن سلطات الاحتلال الاثيوبية التى شاركت المستعمرين

الأوروبيين في تقسيم وتجزئة الأراضي الصومالية لم تعترف بأى وجود صومالي في المنطقة وبعبارة أخرى لم تعترف بوجود أمة صومالية في المنطقة تستحق في نظرهم المفاوضة معهم في شئون تخصهم أو تمس بمصالحهم بل بصيرهم •

وخلاصة القول ان احتلال الحبشة لاقليم الصومال الغربى والمناطق المتاخمة له ، ووجودها الفعلى يختلف عن الاستعمار الأوروبى من حيث المضمون ، اذ أن استعمارها يتأصل الى جذور الحرب الصليبية ذات الخطورة البالغة كما يختلف أيضا عن الاستعمار الأوروبى من حيث الشكل، اذ أن المسوغات المبررات القانونية الشكلية التى اتبعتها الدول الاستعمارية قبل الاحتلال فى المناطق التى احتلتها هذه لدول ، وبالتالى كانت أيضا تعترف نسبيا بأن الاحتلال والوجود الأوروبى فى الأراضي الصومالية أنه مؤقت بينما الاستعمار الحبشى - وهو ينكر حقوق الشعب الصومالى - يستند وبصفة رئيسية فى احدى مسوغاته على الاتفاقات الاستعمارية التى بسجها تنازلت أو اعترفت لها الدول الأوربية مناطق شاسعة من الأراضي الصومالية •

الاتفاقيات الاستعمارية والقانون الدولى

أن الاتفاقات الاستعمارية يسكن تقسيمها من أجل التبسيط الى قسمين لا من حيث طبيعتها أو ملاساتها الاستعمارية فحسب ، ولكن أيضا من حيث الأولوية والاستراتيجية •

فالاتفاقات ذات الاستراتيجية قصيرة المدى مثل اتفاقات الحماية تمثل تخطيطا استعماريا لايجاد نقطة ارتكاز فى البلاد ، ومنها ينطق لبسط قوذه على سائر الاجزاء المتبقية وعلى البلاد المجاورة كنقطة الوثوب اليها • أما الاتفاقات ذات الاستراتيجية بعيدة المدى مثل اتفاقات التجزئة المبرمة مع الحبشة فهى تمثل تخطيطا استعماريا مماثلا للسدى البعيد لضمان تنفيذ في المنطقة ككل • وتفصيل ذلك هو :

١ - اتفاقيات الحماية :

ان الاستعمار يستخدم دائما وسائل مختلفة ومتعددة يتوصل بها الى هدف معين من أهدافه ، ويتكيف حسب ظروف البلاد الداخلية والموضوعية لتنفيذ خطة ذات الاولوية . فعلى أساس هذه الظروف وما ترتب عليها بدأ الاستعمار يتفاوض ويعقد مع أعيان السكان الصوماليين اتفاقات مختلفة كانت تحددها تلك الظروف من جهة والمفاهيم المحدودة للقومية الصومالية في اطار اتفاقات الحماية الاستعمارية من جهة أخرى ، وقد أثبت في هذه الاتفاقات علاقة وجود كيان الشعب بأرضه وقديسية هذه الأرض ، ويعنى هذا أن أوجزنا ، انعكاس حق سيادة الشعب على الارض كان واضحا في اتفاقية الحماية البريطانية وبقية سائر اتفاقات الحماية للدول الاستعمارية الأخرى . ومهما كانت لهذه الاتفاقات طابع الضغوط الاستعمارية بأشكالها المختلفة على شعوب المنطقة الا أنها أثبت فيها ممارسة هذا الحق الشرعى على ملكية أراضيهم خلال قرون طوال مرت عليهم دون أى منازعات فيها ودون أن تحظى أية قوة اقليمية أن تنتزع هذا الحق .

ولما جاءت قوة أجنبية متفوقة على قوة السكان المادية أصبحوا مضطرين أن يخضعوا لها على شروط معينة ، وأهم هذه الشروط هي حماية أراضيهم من أى قوة أجنبية أخرى مقابل ادارة المستعمرين على شئوهم بصورة مؤقتة ، وترى الصومال - من وجهة النظر القانونية - بأن اتفاقات الحماية تؤكد وتعترف بحقوق السكان المشروعة على أراضيهم وثبتت الواجبات التى حملت الدول الاستعمارية على عاتقها لحماية هذه الأراضي الى أن تستقل شعوبها غير أن مناوئى هذه الحقوق ، وبعبارة أدق ، مناوئى وجهة النظر الصومالية - وان اختلفوا في أساليب آرائهم ، سياسية كانت أم قانونية أم مزدوجة منهما - يرون بأنه ليس لرؤساء القبائل الصومالية الذين وقعوا تلك الاتفاقات مع الدول الاستعمارية أهلية أو شخصية قانونية في مفهوم القانون الدولي ، وذلك لسببين في نظرهم :

أولهما أن السكان قد تنازلوا للمستعمرين عن حقوقهم على ممارسة شئوهم الخارجية . ثانيهما وقع اتفاقات الحماية من جانب السكان

الصوماليين عدد كبير من رؤساء القبائل الصومالية مما يدل على أنه ليس هناك وحدة سياسية أو كائن سياسى يبرهن على تلك الاهلية (٤) .

أن هذه الآراء لا تستند كلية فى نظرى - الى قواعد القانون الدولى الحديث المعترف بها بقدر ما تستند الى قواعد العرف الاستعمارى التى تقسم شكليا الحميات على نوعين فى وضعها القانونى على الآتى :

١ - الحماية الاتفاقية وهى تنشئ - حسب العرف الاستعمارى - علاقة معينة غير متساوية بين الدول الاستعمارية الحامية وبين الدول والشعوب .

٢ - والحماية التى تفرض عادة على الشعوب غير المسيحية وهى تم اما باعلان من الدول الحامية أو باتفاق بينها وبين رؤساء القبائل والشيخ العشائر والصنف الأول من الحماية تتمتع الشعوب حسب العرف الاستعمارية بشخصية دولية أما الثانى لا تتمتع بالشخصية القانونية ، ونتيجة على هذا فان اتفاقات الحماية الاستعمارية بين الدول الحامية وبين رؤساء القبائل الصومالية لا تعتبر اتفاقات دولية ذات أثر قانونى (٤) .

أن حججا كهذه لا يمكن ان تكون مقبولة كسند قانونى يسكن على أساسه انكار حقوق الشعوب والأمم ، وهى حجج يستند أصحابها الى القواعد العرفية الاستعمارية دون أن يكون لها أية صلة بالقانون الدولى الحديث ، بل تناقضه تناقضا بينا . لأن هذه القواعد هى التى أباحت للدول الاستعمارية الاستيلاء على أقاليم مختلفة فى قارات : آسيا وأفريقيا وغيرها وأعتبرت على هداها أقاليم مباحة لكونها مسكونة لشعوب أو دول لاتعترف لها الدول الأوروبية حقوق السيادة على أراضيها .

أن قواعد الاستيلاء الاستعمارية وما يترتب عليها من انكار الحقوق الأساسية للإنسان أنشأتها الدول الاستعمارية وجعلتها عرفا دوليا استعماريا منشؤه وسنده تكرار تصرفات وسوابق استعمارية أتبعتها الدول الاستعمارية فى علاقاتها الدولية المتبادلة فيما بينها الحماية مصالحها المبنية على النهب والسلب والظلم والاستبداد والتمييز العنصرى وغير ذلك من أعمال بربرية .

والتمييز بين حقوق الشعوب والأمم وانكارها لهو جزء من هذه القواعد العرفية الاستعمارية لم يسح ولن يعترف القانون الدولي الحديث بتكرارها واستمرارها واستقرارها حتى فيما بين الدول الاستعمارية التي أنشأتها كعنصر مادي لوجود قاعدة عرفية ، كما أن هذه القواعد فقدت عنصرها المعنوي كشرط آخر لوجودها ، وهو أن الدول الاستعمارية التي تفرق بين وسائل الاستيلاء الاستعماري على أراضي الالتزام القانوني مثلا .

ان قواعد القانون الدولي الحديث لا تعترف بتلك القواعد العرفية الاستعمارية التي تفرق بين وسائل الاستيلاء الاستعماري على الأراضي الغير بضغط وبتهر من السلطات الاستعمارية من جهة ، وتميز أيضا بين حقوق مواطني المحميات في الأثر القانوني على أساس تقسيمها الشكلي من جهة أخرى .

فالحكومات الاستعمارية عندما اتصت بشعوب المنطقة وتفاوضت مع رؤساء قبائلها أو عشائرها بصرف النظر عن المقاصد والمطامع الاستعمارية كان اعترافا ضمنيا بالأهلية القانونية لمن كانت تتفاوض معه وبحقهم على ملكية أراضيهم التي بشأنها ومن أجلها جرى التفاوض من الجانبين على أساس حماية هذه الأراضي مقابل تنازلهم عن بعض شؤون البلاد ، كما ذكرنا سابقا ، للإدارة الاستعمارية ، وتحولت هذه العلاقة السياسية بين الطرفين الى علاقة قانونية عندما صيغت في احدي اتفاقات الحماية .

وليس من المنطق أو المبادئ العامة للقانون انكار الأثر القانوني لهذه الاتفاقات مهما اختلفت درجة تفاوت هذا الأثر في القانون الدولي والقانون الداخلي .

من المسلم به أن حق الشعوب ، مهما كان نضوجها السياسي ، ان تدخل في علاقات ثنائية ذات طابع قانوني مع أشخاص القانون الدولي كما تثبت عليا ، فضلا عن الجانب النظري ، سوابق قانونية في الماضي والحاضر . فقد عقدت حكومات أمريكا اتفاقات عديدة مع رؤساء قبائل الهنود في أمريكا وأعتبرت المحاكم الأمريكية جميع الاتفاقات المبرمة مع تلك القبائل قبل ٣ مارس ١٨٧١ اتفاقات بالمعنى الصحيح حتى اليوم^(١) كما أن محاكم بريطانيا أعتبرت في كثير من الحالات ، اتفاقات أبرمتها

الحكومة البريطانية مع رؤساء قبائل وعشائر في مستعمرات فيما وراء البحار ، اعتبرتها اتفاقيات دولية كالتى دخلتها مع الدول الأجنبية ذات السيادة الكاملة (٧) .

ونلاحظ هذه الحقيقة في رأى مجلس البلاط البريطانى في قضية هاونى توكينو ضد لجنة مقاطعة فاروى ، حيث عقدت بريطانيا اتفاقية وتانجى مع قبائل ماورى في نيوزيلاندا سنة ١٨٤٠ (٧) واعتبرتها اتفاقية دولية حقيقية ذات أثر قانونى بين الدول . كما أن لحركات التحرير اليوم علاقات ثنائية مع الدول المختلفة مثل حركة التحرير لفلسطين ، وأريتريا وحركة الصومال الغربى وغيرها .

أن وجهة النظر الصومالية تفرق بين اتفاقات الحماية التى دخل برضى أو بغير الرضى أهالى المنطقة مع الدول الاستعمارية الحامية التى استعرضناها بإيجاز وبين اتفاقات التجزئة والضم التى سنتكلم عنها .

اتفاقيات التجزئة والضم

انه من الاتفاقات الاستعمارية التى جزأت الوطن الصومالى وشعبه الى أجزاء وأقسام يخضع كل منها لدولة من دول الاستعمار الأربع المشتركة في التقسيم الاتفاقية الايطالية الحبشية لسنة ١٨٩٧ التى بسوجها تنازلت ايطاليا للحبشة عن جزء كبير من القطر الصومالى بسا في ذلك المنطقة المعروفة عندئذ بأوجادين ، والاتفاقية الايطالية الحبشية الأخرى لسنة ١٩٠٨ التى على أساسها تقرر الخط الراهن الفاصل بين الحبشة والصومال (الايطالى سابقا) وكلاهما يناقض معاهدة الحماية الايطالية المعقودة بين ايطاليا والسلطين الصوماليين .

ومن بين هذه الاتفاقات البريطانية الحبشية المبرمة سنة ١٨٩٧ بشأن تحديد الحدود ، وكذلك الاتفاقات البريطانية الحبشية لعامى ١٩٤٨ و ١٩٥٤ التى سلت بريطانيا بسوجها للحبشة الاجزاء الكبيرة المتبقية تحت يدها (٨) .

واتفاقات التجزئة والضم هذه قد ناقضت تماما اتفاقات الحماية البريطانية التى بمقتضاها تعهدت بحماية الشعب الصومالى وحماية أراضيهم من أية دولة أجنبية أخرى (٨) .

هناك ادعاءات قانونية ترمى الى شرعية اتفاقات التجزئة وضم الأراضي الصومالية الى الحبشة على أساس صحة هذه الاتفاقات من جهة ، حيث انعقدت بين دولتين مستقلتين ، الحبشة وبريطانيا ، وعلى أساس انتقال هذه الاتفاقات الى دولة ثالثة عن طريق الارث الدولي التلقائي من جهة أخرى .

أنصار هذه الآراء يقولون أن الجمهورية الصومالية في الجنوب ورثت تلقائيا من إيطاليا جميع الالتزامات المترتبة على اتفاقات عقدتها إيطاليا مع دولة أجنبية أخرى باسم الصومال قبل استقلالها . وتدخل في ذلك الاتفاقيات الإيطالية الحبشية المذكورة الخاصة بالحدود كما أن القسم الشمالي من الجمهورية ورث أيضا بعد استقلاله التزامات مماثلة من الحكومة البريطانية قبل الوحدة الشاملة للأقاليم ، وأنصار هذه الفكرة يقسمون اتفاقات الميراث الدولي الى نوعين أساسيين : نوع لا ينتقل الى الدولة الوارثة ، وهي اتفاقات ذات طابع شخصي التي تترتب عليها . حسب نظرهم ، حقوق سياسية واقتصادية ، كاتفاقات الوحدة والحياد وغيرها . والنوع الثاني يطلقون عليه « اتفاقات غير ذي طابع شخصي » (١) وهي مرتبطة ارتباط وثيقا بالأرض أو الاقليم وتنتقل الحقوق المترتبة عليها تلقائيا واستنادا على هذا يقول مثلا يونس كييدي في بحث حول النزاع الصومالي الاثيوبي من وجهة نظر قانونية « ليس من المفاجيء لنا بأن الأحكام الاتفاقية ١٨٩٧ واتفاقية ١٩٥٤ الخاصة بالحدود الاثيوبية الصومالية والاراضي المحجوزة تدخل ضمن فئة الحقوق العينية التي يجب أن تنتقل تلقائيا الى الجمهورية الصومالية حسب الميراث الدولي في نظرهم (٢) و (١) .

قبل الاجابة على مسألة الميراث الدولي هناك مسألة أخرى أكثر أولوية وهي ما مدى شرعية اتفاقات التجزئة والضم نفسها قبل انتقالها الى الميراث الدولي ، لاشك بأن الدول التي عقدت هذه الاتفاقات فيما بينها هي أشخاص القانون الدولي ، ولكن الموضوع الذي اتفقوا عليه أو بعبارة أخرى الاراضي الصومالية التي ضمت الى اثيوبيا حسب الاتفاق لم يكن موضوعا شرعيا ، لأن هذه الاراضي لم تكن ملكا لبريطانيا ولألها أيضا حسب القانون الدولي الحديث حق التصرف المطلق على الأراضي المستعمرة ، وقد ورد هذا في الاعلان حول مبادئ القانون الدولي الذي

قبلته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٧٠ في دورتها الخامسة والعشرين بأن الأراضي المستعمرة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لها - حسب ميثاق الأمم المتحدة - نظام ووضع مستقل يختلف عن وضع أرض الدولة التي تدير الأقاليم المذكورة . وعلى هذا فإن الاتفاقات المذكورة التي بمقتضاها سلمت بريطانيا الاراضى الصومالية الى الحبشة في مراحل مختلفة ليست باطلة من حيث الاساس فحسب ، بل هي عمل اجرامى وتصرف غير مشروع في القانون الدولي . ولم تكن هذه الاراضى للحبشة أيضا بل هي أراضى صومالية بحته تبرهنها شتى الادلة الضرورية للملكية ، ويقول في هذا الصدد فرويد شامسى ، محاضر في جامعة هاورد ان الادعاء بأن اقليم أوغادين كان ملكا لامبراطورية اثيوبيا القديمة ليس له أساس على الاطلاق (١٦) .

أما فيما يتعلق بالميراث الدولي ليس على مكانه هنا لأنه أولا أن موضوع الاتفاق نفسه باطل ، كما أشرنا اليه ، ولأنه ، ثانيا ، انتقال الحقوق والواجبات من دولة الى أخرى يأتى مباشرة من دولة الوريثة الى الدولة الوارثة ، ولا يأتى من ثالثة ، وهو رأى متفق عليه تقريبا (٩) . ولأنه ، ثالثا ، ان أولئك الفقهاء الذين يرون في تقسيم قواعد الميراث الدولي الاراضى بأنها حقوق عينية غير دى طابع شخصى (١٠) لا يمكن قبوله على الاطلاق ، لان الاتفاقات التى تنصب مباشرة على اقليم وحدود تدخل ضمن الفئة الاولى ، أى أنها اتفاقات ذات طابع شخصى ، لان لها صلة مباشرة ووثيقة بالدولة ولا يمكن الارض أن تفصل عن كيان الدولة وشخصيتها وهى أكثر الاشياء التصاقا بالدولة بل هى أهم العناصر الضرورية لوجود الدولة (١٢) .

ان القانون الدولي يستبعد كلية أن تستعار الحقوق العينية المدنية لتطبيقها في قانون الأرض والاقليم للدولة ، لأنه ، رابعا ، ان الحقوق والالتزامات المترتبة على اتفاق معين لا يمكن أن تنتقلها تلقائيا حسب الميراث في القانون الدولي المعاصر حتى لو فرض مشروعية تلك الاتفاقات .

وما دام لا يمكن أن تكون جميع الاتفاقات الدولية خالية من التناقض مع حقوق الدولة الوراثية أو القواعد العامة للقانون الدولي الحديث فلا بد أن يكون قبولها رهن بمراجعة الدولة الوراثية ، والا يكون العكس

هتكا سافرا على مبدأ السيادة والمساواة بين الدول ومبدأ حق التقرير
المصير للدولة ذات السيادة •

فلو أن القانون الدولي الحديث اعترف بوجود التسك بهذا
النوع من الاتفاقات كأساس للميراث الدولي لصار حق تقرير المصير
للأمم المستقلة وسيادتها الكاملة أيضا بما في ذلك حقها على مواردها الطبيعية
تحت التهديد • وعلى سياق ما ذكرناه ، فإن الاتفاقات الخاصة بتسليم
الأراضي الصومالية بدون رغبات أهلها إلى الامبراطورية الحبشية
— كأداة لتقسيم أمة وتجزئتها وعدم مشروعية موضوعها للتعاقد بين
الطرفين المذكورين — لاتجد لها سندا قانونيا ، وضعيا كان أم طيعيا •

وعلى أساس عدم مشروعية هذه الاتفاقيات فليس للكلام عن الميراث
اندولي محل هنا ، كما تؤكد ذلك أكثر من مرة ، لأي الالتزام الذي
أخذته جمهورية الصومال على عاتقها ، وفقا لقواعد الميراث الدولي مرتبط
بشرعية ما تراث به وقانونيته حسبما ورد في المادة الرابعة لوثيقة الوحدة
بين حكومتى الشمال والجنوب التى جاء فيها (بأن جميع الحقوق
والواجبات القانونية التى حملتها على عاتقها الحكومات المستقلة أو حملها
شخص دولى باسمها ستعتبر قابلة للانتقال الى الجمهورية وستكون
مقبولة لديها) (١٦) ولذا أعلنت الصومال عدم قبول هذه الاتفاقات
الاستعمارية للأسباب المذكورة •

ولست الصومال منفردة فى مجتمع الدول الحديثة الاستقلال .
فقد أعلن كثير منها عدم الالتزام باتفاقات كهذه بقصد تخلص الدول
الحديثة من الأوضاع الاستعمارية • فقد أفتى مجلس الدولة المصرية
سنة ١٩٦٣ بعدم التزام مصر بما ورد فى معاهدة لوزان بشأن ديون
الجزيرة التركية (٥) ، كما أن تنجانيقا المسماة الآن تنزانيا ، وجمهورية
افريقيا الوسطى وجمهورية فولتا العليا وغيرهم وقفوا موقفا مماثلا
لذلك (١٤) ووقفت اثيوبيا نفس الموقف عند ما احتج وصى عرشها
ضد اتفاقية انجليزية ايطالية عقدت بينهما سنة ١٩٢٥ لتجزئة الحبشة
وتقسيمها فيما بينهما مما اضطر نتيجة لذلك الاحتجاج الى تصدير اعلان
مشترك لعدم سريان الاتفاقية الى الحبشة أو الى دولة ثالثة سواهما (١٣) •

الختامة

قضية القرن الافريقي احدى القضايا المستعصية التي لم يقدر لها حتى الآن التغلب عليها ولعل السبب الرئيسى لهذا الاستعصاء ، بالإضافة الى تعقدها وتباين وجهات نظر أطرافها الاثيوبية والصومالية ، أن هناك عاملا دولية يعتبر العامل الحاسم والمسبب من بدء اندلاع الحروب في هذه المنطقة وتطور أحداثها وتعقداتها الى النحو الذى وصلت اليه الأزمة الحالية للعلاقة المحلية والدولية في المنطقة •

ولا شك أن الصراع الذى يدور رحاه في المنطقة للدفاع عن حقوق معينة تدعيها الاطراف المعنية ، وعلى الجنوب البحر الاحمر يرتبط ارتباطا وثيقا بالصراع العربى الاسرائيلى فى الشمال ، ولا سيما بعد عضوية الصومال فى جامعة الدول العربية ، حيث تعتقد الدول العربية أن البحر الاحمر هو الباب الخلفى للعالم العربى الذى يمكن أن تنفذ منه اسرائيل لضرب الأمن العربى وكذلك فإن حزام الأمن العربى الذى يمتد باستداد سواحل البحر الاحمر الشرقية والغربية والى مضيق باب المندب ، كما انه يمتد أيضا ليشمل منطقة الخليج العربى وهو ما أدى من وجهة نظر معينة الى تبلور فكرة اقامة حزام أمن عربى من كل من البحر الاحمر والخليج العربى يتصدى النفوذ السوفيتى وهذا هو الذى يجر الاهتمام العربى بالصراع الدائر فى القرن لافريقي القريب من هذه المناطق الاستراتيجية العربية ، بالإضافة الى أن اسرائيل كانت ولا تزال تربطها علاقات قوية بأثيوبيا ، وترى هي أن أى تحكم عربى على الصومال العربى واثيوبيا وقيام دولة صومالية قوية على المدخل الجنوبى خطر على أمنها •

ومما هو جدير بالذكر أن سياسة الوفاق الدولى فى أوروبا قد فتحت باب التنافس على مصراعيه أمام الدول العظمى فى مناطق معينة من العالم ومن بينها منطقة القرن الافريقي ، وبعد الصراع فى هذه المنطقة أحد أشكال التنافس الدولى على المحيط الهندى المرتبط بعدد آخر من القضايا للصراع فى البحر الاحمر والخليج العربى ، كما أنه يشل الباب الخلفى للشرق الأوسط ، لذلك فإن هذا الصراع فى شرق القارة انما سيتجه الى الجنوب للسيطرة على رأس الرءاء الصالح الذى يتحكم فى مصير

الصراع البحرى فى المحيط الهندى ، وعلى هذا فان التحالفات المحلية فى القرن الافريقى موضع اهتمام القوى الكبرى وتكالبها على المنطقة(١) .

وهناك عنصر قديم للقضية لم يزل أثره - فى نظرى - ينعكس أحيانا فى السياسة والعلاقة الدولية الاوربية ، ويرجع تاريخه الى الحروب الصليبية ، وهذا التعاطف المسيحى مع الجبهة المسيحية ، ويظهر هذا العنصر غالبا عندما يشب صراع بين الشعوب المسيحية والشعوب المسلمة ، ولا سيما فى المناطق التى لها تاريخ فى صراع الاديان ، ويؤكد هذا النقاش الذى دار حول مشاكل الحدود الاثيوبية الصومالية فى الأمم المتحدة فى أواخر الخمسينات حين قال مندوب لاحدى الدول العظمى فى أوربا وهو يرد على مندوب سوريا لدى الأمم المتحدة دفاعا عن اثيوبيا بأنها جزيرة مسيحية فى بحر اسلامى ، ونرى اليوم هذا العامل المتجدد فى مشكلة الشرق الأوسط وفى لبنان بالذات .

وعلى أى حال فان قضية القرن الافريقى ليست قضية صومالية فحسب ولكنها جزء لا يتجزأ من القضايا العربية والافريقية أيضا ، وهى فى آخر المطاف ستؤثر على أمن الوطن العربى والافريقى على السواء وتهدد على سلامته فضلا على شعوب أطرافها المحليين .

وعلى هذا تنتظر القضية والقضايا الأخرى فى المنطقة جهودا مشتركة لتأثير على مصادر القوى الدولية والمحلية لايجاد حل مناسب وعادل يخلق للمنطقة استقرارا وسلاما دائمين .

المصادر :

- (١) دراسات افريقية عدد (١) ابريل ١٩٧٩ - القاهرة .
كذلك « الاقليم الصومالي الخاضع للاستعمار الاثيوبي »
مطبوعات جمهورية الصومال الديمقراطية مقديشو ١٩٧٤ .
- (٢) قضية القرن الافريقي د. محمود علي تورياري - الهيئة المصرية
العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٩ .
- (٣) دول اسلامية في شرق افريقيا د. محمد المعتزم العدد ٣ القاهرة
١٩٦٤ .
- (٤) مجلة قرن افريقيا العدد ٢١ امريكا يناير - مارس ١٩٧٨ .
- (٥) مبادئ القانون الدولي العادي د. محمد حافظ غانم - القاهرة
١٩٦٨ .
- (6) McNair, the law of treaties, Oxford, 1961.
- (7) Annual Digest of Public International Law Case.
- (8) The Somali Peninsula, Published by the Information Service of the Somali Government 1962.
- (9) Lauter Pach, State Succession and Agreement for the Inheritance of the Treaties 71. C. L. O. 1955.
- (10) Impersonal or Dispositive treaties (Real Rights)
- (11) The International Association, the Effect of Independence Treaties. 1963.
- (12) A.P. Lestwe, State Succession to Treaties in the Common Wealth, «The International and Compative law Quarterly» 1963.
- (13) V.M. Shushov, the bases of International treaties, Moscow 1957.
- (14) A. treaties of International Law, Vol. 1, Moscow 1967.
- (15) Ian Browline, Principles of public of International law, Oxford 1973.
- (16) The Somali Republic :
An experment in legal intgration Paolo Conbion, Frank Class and Co. LTD. 1969.
- (17) McNair, the low of treaties, Oxford, 1961.

الواقع المعاصر للثورة الاريترية

د. نجوى امين الفوال

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
بالقاهرة

دخلت الثورة الاريترية فى شهر سبتمبر ١٩٨٤ عامها الرابع والعشرين من النضال من أجل الاستقلال عن أثيوبيا ذلك النضال الذى اتخذ طريق الكفاح المسلح منذ بداية عام ١٩٦١ •

وتاريخ الثورة الاريترية حافل بالصراع .. صراع مع الحكومة الامبراطورية الاثيوبية على قسنتها هيلاسيلاسى الاوتوقراطى ، ثم امتداده مع الحكومة العسكرية ذات الاتجاهات « الاشتراكية » المعلنه والتي ورثت السلطة فى أثيوبيا منذ سبتمبر ١٩٧٤ • وصراع ضد المصالح الأمريكية الاستراتيجية فى القرن الافريقى والمحيط الهندى ، ثم آخر ضد نفس المصالح للاتحاد السوفيتى - الحليف السابق للثورة الاريترية - منذ ١٩٧٧ • ولا تقتصر حلقة الصراعات التى تدور فيها الثورة الاريترية على تناقضاتها مع الاتجاهات الدولية المحيطة بها ، وانما هناك أيضا صراع تفرضه ظروف وملابسات تكوين فصائل وجهات هذه الثورة واتجاهات كل منها العقائدية وارتباطاته الخارجية •

وقبل أن نخوض فى تفاصيل هذه الصراعات ينبغى لمن يتناول بالتحليل القضية الاريترية أن يجيب على سؤال مبدأى حول هوية هذه القضية وطبيعتها السياسية • فالتراث المطروح من الدراسات والتحليلات يتخذ اتجاهين لا ثالث لهما : الأول يتبنى فى تحليله لوقائع الثورة الاريترية وجهة نظر السلطات الاثيوبية باعتبار هذه الثورة حركة انفصالية اسلامية أو تسرد قبلى تحركه القوى العربية من أجل احكام السيطرة على البحر الأحمر • والاتجاه الثانى يؤكد على الطبيعة القومية للكفاح الاريتري وما يترتب على ذلك من حقه فى تقرير المصير كأمة متميزة •

ثورة قومية أم حركة انفصالية :

على الرغم من الروابط الحضارية والتاريخية التي تجمع بين إريتريا وأثيوبيا ، إلا أن الأراضي الإريترية قد شهدت تنوعا بشريا واجتماعيا هائلا نتيجة العديد من الهجرات ومحاولات السيطرة من جانب الامبراطوريات المختلفة المتعاقبة . وفي الوقت نفسه فإن أثيوبيا لم تشهد مثل هذا التنوع ولم تتعرض لمثل هذه الصراعات ، بل ظلت حبيسة المرتفعات منذ عهد مملكة أكسوم في القرن الرابع الميلادي ، وحتى تكوين الامبراطورية الاثيوبية الحديثة . كما ظلت أثيوبيا طوال تاريخها تتمتع بوجودها المستقل ، فيما عدا بضع سنوات من الاحتلال الايطالي في الثلاثينيات من القرن العشرين .

فتاريخ المنطقة التي تعرف حاليا باسم إريتريا حافل بالصراعات ومحاولات السيطرة الخارجية على الاقليم . بدءا من عهد تختنسي الثالث الذي أمن الطريق لاسطوله في البحر الأحمر بإنشاء (أووليس) على الساحل الإريترى متصارعا مع الفينيقيين على المنطقة ، ثم تصارع الاسكندر الأكبر مع الفرس على الساحل . كذلك بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وظهور الاسطول البرتغالي في السواحل الشرقية للقارة . خشيت الدولة العثمانية على نفوذها في البلاد العربية وساعدت شعوب تلك المنطقة على هزيمة أسطول البرتغال . وعقب افتتاح قناة السويس وزيادة الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر ، امتد النفوذ المصري الى المنطقة بادئا من مصوع ومقيا العلاقات مع المناطق الداخلية ، الى أن احتلت إيطاليا الاقليم في ١٨٨٥ وطردت الحماية المصرية بعد معارك عنيفة . وجدير بالذكر أن الامبراطور منليك قد اعترف بشرعية الاحتلال الايطالي واعتبار إريتريا أرضا غير أثيوبية . وذلك بعد عقد عدة اتفاقيات مع السلطات الإيطالية (١) .

هذا التساير في تاريخ المنطقة الساحلية - المعروفة - باسم إريتريا الآن - عن المناطق الداخلية ، يدحض أية ادعاءات بأن هذه المنطقة قد مرت بذات التجارب التاريخية والاجتماعية على مر العصور .

(١) حلمى مشراوي ، الثورة الإريترية وحق تقرير المصير - مجلة السياسة الدولية العدد (٥٠) أكتوبر ١٩٧٧ ص ١٢٩ - ١٣٠ .
أنظر أيضا : سعيد أحمد الجناحي : « إريتريا على أبواب النصر » دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت ١٩٧٥ ، ص ٨١ - ٨٤ .

ومن ناحية أخرى يوضح تاريخ المنطقة أن اكسوم قد نشأت في مقاطعة تيجرى الحالية . والجزء الجنوبي من الهضبة الاريترية . كذلك فإن مملكة الحبشة التي قامت في القرن الرابع عشر قد اشتملت على الهضبة الاريترية فقط ولم تستد الى باقى اقليم اريتريا الحالي . أما تاريخ اريتريا من القرن الخامس عشر حتى التاسع عشر فهو تاريخ منطقة كانت مستقلة أحيانا يحكمها الزعماء التقليديون في مناطق عديدة ، أو محتلة من امبراطوريات مختلفة أو تابعة اسميا لاحداها . وهذا يسقط الزعم الاثيوبي بسيطرتها على الاقليم منذ عهد مملكة اكسوم (١) .

وقد أدى فرض الاحتلال الايطالى الى بدء عملية تجانس سياسى واقتصادى - اجتماعى بين الشعوب والقبائل المتعددة التي اشتملت عليها مستعمرة اريتريا ، حيث أنشأ الاستعمار الايطالى الصناعات الخفيفة وشبكة طرق ، نمت في أثرها طبقة عاملة في المرتفعات والمناطق الساحلية حول مصوع . كذلك أدى الاحتلال الى ما هو أهم بعاير القيادة السياسية وهو نشأة البورجوازية الصغيرة . وأصبحت هذه الطبقات ذات ثقل في المجتمع الاريتري وتجاوزت الواقع القبلى والطائفى نسبيا . ونتيجة نشأتها من بين طبقة المزارعين ، فإن الشعور القومى الاريتري انتقل على يد هذه الطبقات من الحضر الى الريف . ونتيجة لاهتمام الاستعمار الايطالى باقامة شبكة من السكك الحديدية وتجهيز الموانئ واستخدام الاستثمارات الاوربية المتنوعة . تدعم الاساس الاقتصادى - الاجتماعى للقومية الاريترية (٢) .

لذلك فإن بريطانيا عندما احتلت اريتريا عام ١٩٤١ واجهت في الاقليم قوى اجتماعية متطورة ومجتمعاً متعدد القوى السياسية ومن ثم متعدد المطامح والاتجاهات . وقد اشتعل النشاط السياسى في نهاية فترة الوصاية البريطانية (٤١ - ١٩٥٢) وتركز حول وضع اريتريا في المستقبل . ومنذ البداية ضمت الحركة الوطنية الاريترية عناصر مسلمة بجانب أخرى مسيحية . فقد كان من الطبيعي أن يعارض المسلمون - أيا كانت

(1) Pool, David, «Eritrea : Africa's Longest War,» a report for the Anti-Slavery Society, London, 1979. pp. 9-11.

(2) Johnson, M. & T., «Eritrea : The National Question and The Logic of Protracted Struggle,» in *African Affairs*, April. 1981. pp. 182-3.

انظر أيضا: حلمى شعراوى : مرجع سابق ص ١٣٠ .

الشرعية الاجتماعية التي يتمتعون اليها - الانضمام الى اثيوبيا ليحكمهم امبراطور مسيحي . وفي الوقت نفسه فقد كان للمسيحيين من البورجوازية الصغيرة مصلحة مباشرة في الاستقلال ، خوفا من أن يؤدي الاتحاد مع اثيوبيا الى اعادة توزيع الثروة بعيدا عن البورجوازية الاريترية (١) .

هكذا يوضح تاريخ المنطقة الطويل تساير اريتريا عن الخبرات الاجتماعية والتجارب السياسية التي مرت بها اثيوبيا . كذلك فان اريتريا لا تشارك معظم الوحدات السياسية في القارة في كونها وحدات ذات حدود مصطنعة صنعها الاستعمار . بل انه بفضل سنوات طويلة من النضال ضد الاحتلال الايطالي والبريطاني ثم الاثيوبي ، استطاعت الثورة الاريترية أن تطور نوعا من ضمير الأمة أو الوعي بالشعور القومي ، لم تستطع اثيوبيا - منذ انهاء الاتحاد الفيدرالي من جانب واحد عام ١٩٦٣ - أن تضع له حدا . بل ان اندلاع الثورة الاريترية واستمراريتها منذ ٢٣ عاما لهو أكبر دليل على كونها ثورة قومية وليست حركة انفصالية أو مؤامرة خارجية مدفوعة من جانب جيران اثيوبيا .

الأبعاد المعاصرة للحركة الوطنية في اريتريا :

أنى النصف الأول من السبعينات بتغيرات جذرية في الاوضاع السياسية والاجتماعية في القرن الافريقي . تركت ظلالها كثيفة على واقع الثورة الاريترية ، ودفعت بها وسط أمواج الانقسام الداخلي تارة ، والصراع الدولي المتجدد على القارة الافريقية تارة أخرى . ولكن مابقى ثابتا دائما هو الهدف الاستراتيجي لتلك الثورة مهما تعددت تياراتها ، في الوقت الذي استمرت فيه اثيوبيا - رغم التحولات الشاملة التي مرت بها - في موقفها الرافض لهذه الثورة والنظر اليها في اطار قضية « القوميات والحركات الانفصالية » .

اولا : الثورة الاثيوبية والحركة الوطنية الاريترية :

لعل أبرز الأحداث التي مرت بها القارة الافريقية في النصف الاول من عقد السبعينات كان تفجر الثورة في اثيوبيا في فبراير - سبتمبر ١٩٧٤ ، وما ترتب على هذه الثورة من انهيار النظام الاقطاعي الاوتوقراطي

(1) Johnson, Ibid. p. 183.

للامبراطور هيلاسيلاسى الذى جثم على صدر اثيوبيا منذ اثلاثينيات .
اذ تهاوى هذا النظام تحت ضغط الحركة الطلابية المتفجرة مع النشاط
السياسى لاساتذة الجامعات ، وتحالفهما مع الحركة العمالية . ولكن
اقتتاد هذه الحركات المعارضة للحكم الامبراطورى الى البناء المؤسسى .
أتى بالمؤسسة العسكرية الى قمة الثورة ، الى أن وصلت الى الحكم
بعزل هيلاسيلاسى وتشكيل المجلس العسكرى المؤقت ثم اللجنة العسكرية
الحاكمة (الدرج) (١) .

واذا كانت القوميات والشعوب المقهورة تحت حكم « الامهرا » قد
رأت فى سقوط نظام هيلاسيلاسى تحقيقا لآمالها فى الحكم الذاتى ، فان
الحركة الوطنية الاريترية التى طالبت دوما بالاستقلال - والتى نظرت
الى ذاتها كأمة فرضت عليها ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية أن
تستعمرها دولة افريقية أخرى - كانت تتوقع أن تؤدى الثورة الاثيوبية
الى الاعتراف بحقها فى تقرير المصير .

ولكن الواقع قد أثبت عدم صحة هذه التوقعات ، اذ اثبتت تصرفات
القيادات العسكرية - منذ بداية الثورة - ان الحكومة العسكرية ورثت
من النظام السابق لها الافكار والنظرة التقليدية ذاتها نحو وحدة
التراب الاثيوبى وضرورة منع أية محاولات انفصالية مهما كانت حتى
لا تسرى العدوى فى باقى الجسد الاثيوبى (٢) .

فحينما أتت اللجنة العسكرية الى الحكم ، كان هناك وقف لاطلاق
النار فى اريتريا فرضته الاحداث ، حيث انتظر الجانبان وضوح نية الآخر
بعد عزل الامبراطور . ثم آثبت الراديكاليون العسكريون أنهم
لا يقلون فى التعصب القومى عن الامبراطور نفسه . وتشلت هذه
الاتجاهات المشددة فى موقف « الدرج » الذى أدى الى استقالة
الجنرال امان عندوم بعد رفضه التوقيع على قرار بارسال ٥ آلاف
جندى لقمع الكفاح المسلح فى اريتريا . فقررت اللجنة اعتقاله ، وحينما

(١) لمزيد من التفصيل انظر « لكاتبه الدراسة » : اثيوبيا : تجربة
العقد الاول بعد الثورة » . مجلة السياسة الدولية - العدد ٧٦ - ابريل
١٩٨٤ .

(2) Skurnik, W., «Revolution and Change in Ethiopia,» in *Current History*, May 1975, p. 209.

قاومهم قتلوه في معركة القصر الرئاسي ، فيما عرف بأحداث السبت الدامي في نوفمبر ١٩٧٤ (١) . وكان خلفه تيفري باتي يؤمن بضرورة انحلال العسكري لقضية اريتريا ، ففى بيان للحكومة العسكرية في ٣٠ ديسمبر ١٩٧٤ ، قررت أن التاريخ المشترك يجمع بين اريتريا والاقليم الاخرى في الدولة ، وأن هدف الدولة تقوية ودعم الوحدة الوطنية (٢) .

وقد نشرت كل من جريدة التايزز اللندنية والجارديان والهيراالديون خلال عام ١٩٧٥ و١٩٧٦ استمرار عمليات حرق القرى التي يحتلها النندائيون ورجال العصابات الاريتريون ، وهو أسلوب كان يتبعه هيلاسيلاسى في مقاومة الثورة . كما نشرت هذه الصحف وقائع الهجوم الوحشي الاثيوبي على القرى المحيطة بأسرة والمذابح التي جرت هناك ضد المدنيين دون تمييز (٣) .

هذا في الوقت الذي تحدث فيه النظام العسكري عن الحل السلي للمشكلة وصدر برنامج خاص باريتريا في مايو ١٩٧٦ ، اعترف فيه بحق تقرير المصير للقوميات عن طريق توفير الحكم الذاتي الاقليمي ، كما تحدث عن اعادة تقسيم الاقليم وفقا لحقائق التاريخ ، متجاهلا بذلك حركة الواقع السياسي الاريتري . وعلى الرغم من عدم توقع نجاح أى طرح اجتماعي اثيوبي في اثناء الاريتريين عن مطلب الاستقلال الكامل إلا أن التناول الاثيوبي للقضية أدى الى تباعد فرص الحوار . كما أن النظام الاثيوبي قد رفض مبادرة للحوار المشروط طرحها السودان - قبل أن تسوء العلاقة بينهما - وكانت فصائل الثورة الاريترية قد قبلته مبدئيا . ولكن الاثيوبيين حاولوا شق وحدة الحركة الوطنية باجراء اتصالات مع بعض العناصر « الثورية » (٤) .

وقد مثل وصول الجنرال منجستو هايلي مريام الى الحكم في اثيوبيا تدعيا للاتجاه المتشدد نحو القضية الاريترية ، خاصة بعد

(1) Legum, Colin, «Ethiopia : The Fall of Haile Selassie's Empire», Africana Publishing Co., New York, 1975, p. 161.

(٢) د. عبد الملك عودة : نحو حل سياسي لقضية اريتريا . مجلة السياسة الدولية أبريل ١٩٧٥ - ص ١٤٤ .

(3) Pool, op. cit., P. U.

(٤) حلمي شمراوى : مرجع سابق ص ١٤٠ - ١٤١ .

حصول نظامه على كميات ضخمة من الاسلحة والمعدات العسكرية
السوفيتية عقب تحوله نحو اليسار في ربيع ١٩٧٧ ، الأمر الذي أعطى
دفعه قوية للقوات الاثيوبية في حربها مع ثوار اريتريا . فبعد أن تمكنت
جبهات التحرير الاريترية عبر صيغ التكامل والتنسيق العسكري من
أن تحرر ٩٠٪ من « الأرض المحتلة » في الفترة ما بين أوائل ١٩٧٧
ومنتصف ١٩٧٨ ، أدى التحالف السوفيتي الى التخطيط لهجوم مضاد
عام ١٩٧٨ بحيث تحول ميزان القوى لصالح الجيش الاثيوبي ،
فاستعاد اجزاء كبيرة من الأراضي الاريترية المحررة (١) .

ولكن رغم الهجوم الكبير الذي شنته الحكومة العسكرية في ١٩٧٨
فان الثوار تحصنوا بالمرتفعات التي لم تستطع القوات الاثيوبية أن
تحتل منها موطئ قدم . بل استمرت الحركات التحريرية - وبخاصة
الجبهة الشعبية - في القيام بالهجوم على تلك القوات . وفي ٢٥ يناير
١٩٨٢ ، أعلن الجنرال مانجستو عن قيام عملية « النجم الأحمر » من
أسيرة كعملية ثورية متعددة الجوانب تهدف الى القضاء على الانفصاليين
الاريتريين ، كما تهدف الى اعادة بناء اريتريا . كما أعلن أن للحملة
جوانبها الاقتصادية والادارية التنظيمية بالإضافة الى الجانب العسكري .
وعلى المستوى الاقتصادي وضعت الحكومة الاثيوبية خطتان أولهما
قصيرة المدى تتضمن مشروعات اقتصادية سريعة لاصلاح البناء الاقتصادي
الذي انهار بسبب الحرب ، والثانية خطة عشرية للتنمية الاقتصادية .
أما الجانب التنظيمي فكان يشمل اقامة هياكل « اللجنة التأسيسية
لحزب العمال الاثيوبي » في اريتريا ، مثل تأسيس جمعيات الفلاحين
لمساعدتهم على تحسين الانتاج ، وتسليحهم للدفاع عن أنفسهم ضد
« رجال العصابات » . أما الجانب العسكري من عملية النجم الأحمر ،
فقد بدأ في منتصف فبراير ١٩٨٢ حينما قام مائة ألف جندي اثيوبي
بمساعدة القوات الموجودة بالفعل في اريتريا والتي يبلغ قوامها ٣٠ - ٤٠
ألف جندي . وكان هذا هو الهجوم السادس الذي تقوده أثيوبيا
في حكم الدرج منذ ١٩٧٥ . وفي البداية حقق الجيش الاثيوبي بعض
الانتصارات ولكن بحلول شهر ابريل ظهر أن تقدم الجيش قد توقف ،
« أنه من الصعب تحقيق انتصار حاسم على الثوار الاريتريين » . وفي خلال

(1) Pool, D., «Eritrea: The Armed Struggle for Liberation»,
Manchester University, Manchester, U. K., 1979, pp. 8-9.

أسبوع واحد تحطم الهجوم على جبهة (بركة) ووقع المئات أسرى على يد الاريتريين ، وأدعت الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا أن « العدو » قد خسر ٣٣ ألفا ما بين قتل وجريح كما أعلنت في سبتمبر نجاحها في وقف الهجوم بل وفي شن هجوم مضاد . ومنذ نهاية أكتوبر ١٩٨٢ توالى الانباء حول التمرد داخل الجيش الاثيوبي خاصة «مليشيا الفلاحين» . ومع بداية ١٩٨٣ خفت حدة القتال ولزمت اثيوبيا الصمت حول نتائج عملية النجم الاحمر . كذلك فان الجهات الاريترية لم تدع شيئا عن خسائرها (١) .

وهكذا أدت سياسة الحكومة العسكرية بالقضية الاريترية الى ذات الباب المغلق الذي واجهته على يد الحكم الامبراطوري الاثيوبي ، دافعا عن المصالح الاستراتيجية - التي تغلبت على الاتجاهات الايديولوجية - والتي تتشبه في حصولها على منافذ البحر الاحمر ومنع تحوله الى بحيرة عربية اسلامية . وأثبتت الدرج أنها لا تختلف في كثير عن سياسة الامبراطور هيلاسيلاسي القسعية والتي قامت الثورة أساسا كرد فعل لها .

ثانيا : الحركة الوطنية الاريترية من ٧٤ - ١٩٨٤ :

دخلت قوى الثورة الاريترية عقد السبعينيات وهي تواجه ميراثا مثقلا من الصراعات القبلية والطائفية والاقليسية ، دعمها أسلوب عمل جبهة التحرير الاريترية التي تكونت في القاهرة في ١٩٦١ . فقد اعتمدت الجبهة في كفاحها طوال الستينيات على العمل العسكري ، وعلى الحركة العنوية للجماهير ، دون أن تعطى اهتماما يذكر للعمل التنظيمي السياسي ودون أن يكون لقياداتها العسكرية خبرة محددة في تنظيم العنف الثوري ، أو وضع البرامج الاجتماعية للثورة التي تتيح الوحدة الفكرية والتنظيمية لقوى الثورة .

وقد دعم أسلوب عمل جبهة التحرير في هذه الفترة الانقسامات القبلية والطائفية باعتماده على تقسيم اريتريا الى خمس مناطق عسكرية - على أساس اقليمي - ذات قيادات وأنشطة مستقلة . فبعد تدريب الثوار عسكريا ، يعود كل منهم الى منطقته الأصلية . كذلك أنشأت الجبهة وحدة منفصلة من المسيحيين في المرتفعات الامر الذي أكد

(1) Legum, C., «Ethiopia ; Towards a People's Democratic Republic», in Africa Contemporary Record 1982-3, London, 1984, pp. B 146-8.

الاختلافات الموجودة منذ عهد الحماية البريطانية . وقد أدى وجود قيادة الجبهة خارج اريتريا - في كسلا في السودان - الى اقتتاد فصائل الثورة للاتصال الفعال والالتحام الحقيقي بقيادتها . لذلك شهدت الثورة انقساماً حاداً - في بداية السبعينيات - في صفوف الجبهة ، أدى الى وجود تنظيمين على الساحة الاريترية بعد أن تكونت الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا ، منشقة عن الجبهة الأم . وتطور النزاع بين الجبهتين الى حرب أهلية دموية هدفت من ورائها جبهة التحرير الى نضفية العناصر المنشقة عنها . . . وقد استمرت هذه الحرب طوال عامين حتى نهاية ١٩٧٤ (١) .

وقد تدعم الاتجاه الانقسامى داخل الحركة الوطنية الاريترية بظهور جبهة ثالثة هي « قوات التحرير الشعبية » التي تزعمها عثمان صالح سابى والتي كانت تحالف مع الجبهة الشعبية رغم اتجاهاتها اليسينية باسم « البعثة الخارجية » . ولكن الخلاف دب بين هاتين الجبهتين بسبب محاولات سابى عقد اجتماع موحد بين كل الجبهات في الخرطوم ، ورفض الجبهة الشعبية له : الأمر الذى نتج عنه انهاء التحالف بينهما في ١٩٧٥ وحرمان الجبهة الشعبية من المساعدات التي كانت البعثة الخارجية تحصل عليها من خلال اتصالاتها بالعالم العربى والاسلامى . وبرغم ذلك فإن الجبهة الشعبية استطاعت نتيجة لفعالية تنظيمها أن تستولى على المدن الرئيسية في الشمال الاريتري في ١٩٧٧ . وكرد فعل لتلك الانتصارات اتحدت جبهة التحرير الاريترية مع جبهة عثمان صالح سابى ولكن ما لبثت ان انهارت دعائهما في ١٩٧٩ (٢) .

وبذلك فقد مضى عقد السبعينيات وعلى الساحة الاريترية ثلاث جبهات تتفق في هدفها الاستراتيجى وهو الاستقلال الوطنى عن أثيوبيا ، وفى أسلوب حرب التحرير الشعبية كطريق للنضال ، ولكنها تختلف فيما بينها فى عقيدتها واتجاهاتها الايديولوجية ، وفى شكل الوحدة الوطنية للثورة الاريترية .

وقد أدت هذه الاختلافات الى اهدار الكثير من الفرص التاريخية المتاحة أمام الثورة الاريترية لتحقيق هدفها الاستراتيجى ، كان آخرها فى

(١) حلمى شعراوى - مرجع سابق ، ص ١٣٤ - ١٣٦ .

Also, Pool, «Eritrea : The Armed Struggle —», op. cit., pp. 5-6.

(2) Ibid., pp. 6-7.

عام ١٩٧٧ حينما سيطرت الجبهات على ٩٠٪ من الارض الاريترية ، بينما ظلت مدن أسرة وعصب ومصوع فقط تحت الحصار العسكري الاثيوبي . وكانت تقارير المراقبين تشير الى أن سقوط المدن الثلاث سهل وممكن اذا ما تحالفت فصائل الثورة على تنفيذ خطة هجوم مشترك يستوعب قواتها وأسلحتها . كذلك كان المناخ المحيط بالثورة في ذلك الوقت يهيئ أفضل الفرص من أجل تحرير اريتريا واستقلالها . اذ كان النظام العسكري الاثيوبي يواجه الهزائم على الجبهتين الصومالية والاريترية . ولم يكن حتى ذلك الوقت قد وجد الحليف الدولي بعد تحمد العلاقات مع الولايات المتحدة وتردد السوفيت في اجراء تحولات جذرية في تحالفاته مع دول القرن الافريقي — على النحو الذي سنبينه فيما بعد . ولكن قيادات الثورة الاريترية فشلت في الوصول بعد مؤتمر الخرطوم عام ١٩٧٧ الى الصيغة التوحيدية في الوقت المناسب ، الأمر الذي أتاح للنظام الاثيوبي فترة كافية لالتقاط أنفاسه ، وسمح للتحويلات في الانتماءات الخارجية لدول القرن الافريقي بخلق حالة من الاسترخاء العسكري توقعا لحل القضية حلا سلميا (١) .

وقد أدى الهجوم الاثيوبي المكثف على جبهات التحرير الاريترية خلال عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ الى آثار بالغة الخطورة بالنسبة للجبهة الام — جبهة التحرير الاريترية — حيث أظهر هذا الهجوم مدى ضعف الجبهة التنظيمي وأدى الى تحطيم القوة القتالية لها نتيجة ضعف الصلة بينها وبين قاعدتها الجهادية . الأمر الذي نتج عنه حدوث انقسامات جديدة داخل جبهة التحرير وتكوين كل من « اللجنة الثورية لجبهة التحرير الاريترية » و « المجلس الثوري لجبهة التحرير الاريترية » . بالإضافة الى خروج قوات هذه الجبهة من الاراضي الاريترية بعد مواجهة مع الجبهة الشعبية وتتركزها على حدود السودان . ويعتبر انهيار جبهة التحرير الاريترية كقوة قتالية فعالة على الساحة الاريترية نتيجة للأسس الهشة التي قامت عليها الجبهة منذ نشأتها والتي اعتمدت على التنظيم الاقليمي ، والمحافظة على الانماط التقليدية الاجتماعية والسياسية في اريتريا ، وعدم تطوير قنوات اتصالات مع الجماهير في قلب اريتريا (٢) .

(1) Pool, «Africa's Longest —» op. cit., pp. y-z.

(2) Johnson, op. cit., p. 192. Also, Bearman, M., Eritrea : Freedom Fighters Bury the Hatchet, «in New African, August 1984, p.32. And. Pool, «Africa's Longest War. «op. cit., p. x.

وقد استفادت الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا من التجارب التي خاضتها الجبهة الام . فوضعت برنامجا اجتماعيا يهدف الى نقل الثورة الى قلب الجماهير الاريترية ، وحقت درجة عالية من التطابق بين النظرية والتطبيق ، الامر الذي منح نضالها درجة أكبر من الفعالية والثورية عن باقي حركات التحرير الاريترية . فقد اتجهت الجبهة الشعبية الى تسيية قاعدتها في الريف مؤكدة على التعليم السياسى والتطبيق الديمقراطي . وربطت ذلك بالاصلاح الزراعى وتوفير الخدمات الطبية والبيطرية والتعليمية وغيرها . وقد اعتسدت الجبهة فى تطبيق الاصلاح الزراعى على الفلاحين الذين خضعوا مسبقا للتوعية السياسية ، وعلى دراسات ومعلومات تفصيلية عن نظم الملكية التقليدية فى كل قرية . وبعد أن تم عملية اعادة توزيع الارض بالتساوى يشكل مجلس للقرية من صغار الفلاحين وتتكون بها « ميليشيا شعبية » . كذلك اعتسدت عملية تسييس الحياة الريفية على جمعيات الفلاحين والجمعيات النسائية وتنظيمات الشباب . وعلى الرغم من وقوع بعض الأخطاء فى البداية ، إلا أنه فى النهاية يتعود الفلاحون على طبيعة الثورة الاجتماعية وطبيعة دورهم فيها . وتحتل عملية تسييس المرأة الاريترية وتحريرها جزءا هاما من الثورة الاجتماعية فى اريتريا . اذ تشكل المرأة ثلث أعضاء الجبهة الشعبية ، وتشارك فى أعمالها القتالية بعد أن اختفى تقسيم العمل على أساس الجنس . والى جانب مدارس الكوادر فان الجبهة الشعبية قد وجهت اهتمامها الى نشر التعليم ومحو الامية حتى تحت ظل أقصى الظروف القتالية وبعض المدارس تقام فى العراء أو داخل المخايء . كذلك حققت الجبهة الكثير من التطور فى خدماتها الطبية بانشاء المستشفيات والعيادات وتكوين كادر طبي متحرك . وقد فرضت الظروف السياسية على الجبهة الشعبية الالتجاء الى استراتيجية الاعتماد على الذات ، نتيجة قلة التمويل الخارجى لها . ولذلك يشكل الدور الاتجائى للمقاتلين فى الجبهة جزءا لا يتجزأ من سياسة الجبهة الاقتصادية ، حيث يشارك المقاتل فى انشاء الطرق وفى أعمال الزراعة والحصاد مع الفلاحين (١) .

وهكذا استطاعت الجبهة الشعبية أن تستفيد من مجمل التجربة السياسية للثورة الاريترية ، واستطاعت كسب تأييد المسلمين والمسيحيين

(1) Johnson, *Ibid.*, pp. 189-91. Also, Pool, *Ibid.*, P. z.

على حد سواء ، وأزالت أسس الفرقة والانقسام من خلال السلوك
اليومي وتلاحم الجنود مع الفلاحين في إريتريا ، كما استطاعت أن تقضي
على الأفكار الاقطاعية العشائرية والانقسامات الدينية عن طريق التوعية
السياسية (١) .

ومن ناحية أخرى فقد أدى ارتفاع مستوى القدرات التنظيمية
للجبهة الشعبية ، وقيادتها لتنمية البناء الداخلي لإريتريا ، الى صعودها
أمام الهجمات المتتالية للجيش الاثيوبي على الاراضي المحررة . بعكس
جبهة التحرير الاريترية . فقد استطاعت الجبهة الشعبية أن تصمد أمام
الهجوم الاثيوبي الذي دعمه السوفييت عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، ونجحت
في أن تحول الموقف الى حرب استنزاف على جبهة طولها ٦٠ كيلومترا .
كذلك فانه في أعقاب عملية النجم الاحمر - التي قادها الرئيس منجستو
بنفسه - استطاعت قوات الجبهة أن توقف تقدم الجيش الاثيوبي وأن
تتحول من موقف الدفاع الى موقف الهجوم بعد معارك ضارية ، كما
استطاعت أن تشن هجوما مكثفا على معسكرات تدريب ميليشيات
الفلاحين التي سعت أثيوبيا الى تكوينها في الجنوب الاريتري ، فأجهضتها
الجبهة الشعبية مع بداية ١٩٨٤ . وتشير تقارير المراقبين الى أن الحكومة
الاثيوبية تعاني - منذ ذلك التاريخ - اسوأ نكسة لقواتها أمام
القوات الاريترية منذ ٢٣ عاما . ففي الشهور الخمس الاولى من عام
١٩٨٤ ، حققت الجبهة الشعبية عدة انتصارات مفاجئة وملموسة في
« تيسفاي » في غرب إريتريا ، وعلى الساحل الشرقي التسمالي وفي
السهول شرقي « ناكفا » وفي نهاية مايو ١٩٨٤ انهارت مقاومة الجيش
الاثيوبي في تلك الجبهات ولم يستطع أن يمنع قوات الجبهة الشعبية
من الاستيلاء على عدة نقاط ذات أهمية استراتيجية . ولعل أكثر
الهجمات التي قادتها الجبهة شراسة كان الهجوم الذي شنته على قاعدة
أسيرة الجوية في ٢٠ مايو ١٩٨٤ وشكل ضربة قاصمة للقوات الجوية
الاثيوبية في العاصمة الاريترية . وادعت الجبهة الشعبية أن حصيلة
هذه المعارك كانت قتل ما يزيد عن أربعة آلاف جندي أثيوبي ، وأسر
حوالي ثلاثة آلاف آخرين ، بينما فر ما يقرب من ألف جندي تاركين
وراءهم معدات حربية ومدافع ودبابات استولت عليها الجبهة (٢) .

(١) سعيد الجناحي - مرجع سابق ، ص ١٨ و ص ٥٣ .

(2) «Ethiopia ; The Eritrean Challenge, «in Africa Now, July 1984, pp. 21-2.

وبذلك فإن النصف الأول من عقد الثمانينات قد أنى بأعادة ترتيب
في مراكز ومواقع جبهات التحرير من الحركة الوطنية الاريترية . فقد
استطاعت الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا ان تثبت خلال هذه الفترة مدى
فعاليتها وتفوقها على غيرها من الجبهات الاريترية ، حيث تسيطر قواتها
التي قوامها عشرون ألف مقاتل على ٨٠٪ من الاراضى الاريترية ، وتترك
بذلك باقى الجبهات على هامش الساحة النضالية ، بعضها - مثل
المجلس الثورى لجبهة التحرير - يحاول اثبات وجوده من خلال عمليات
موجهة من خارج اريتريا ، والبعض الآخر مثل قوات التحرير الشعبية
يقوم بعمليات هجومية بهدف اثبات قدراتها العسكرية واقناع الدول
الممولة لها بسدى فعاليتها (١) .

وعلى الرغم من كون الجبهة الشعبية أكبر الجبهات الاريترية وأكثرها
نجاحا ، الا انه يبقى أمامها حل التناقض الاساسى الذى يواجه حركة
التحرير الاريترية ، وهو تحقيق الوحدة الوطنية بينها وبين باقى الجبهات .
فبرغم الترحيب العلنى من جانب كل جبهات التحرير بالمبادرات العربية
المتتالية من أجل تحقيق هذه الوحدة ، الا أن روح الشك المتبادل
وخبرات التنازع والحرب الاهلية لازالت عائقا أمام حل هذا التناقض .

ثالثا - الاتجاهات الدولية نحو القضية الاريترية :

أدى الموقع الاستراتيجى لاريتريا على مدخل البحر الاحمر والمحيط
الهندي الى جعلها منطقة جذب لمحاولات السيطرة عليها من الامبراطوريات
المتعاقبة طوال تاريخها - كما رأينا من قبل . كذلك فانه بانهاء الاحتلال
الايطالى لها فى ١٩٤١ بدأت سلسلة أخرى من محاولات السيطرة وفرض
النفوذ الاجنبى على المنطقة .

وقد زاد من حدة هذه المحاولات ، تفجر الثورة المسلحة فى اريتريا
بعد الضم القسرى الاثيوبى لها فى ١٩٦٢ . واحتياج هذه الثورة
للساعدات الخارجية . ومن ناحية أخرى فان تفجر الثورة فى اثيوبيا
فى ١٩٧٤ واتجاه النظام الحاكم فى اعقابها الى اليسار ، قد أعاد ترتيب
مواقف الاطراف الدولية من القضية ، على النحو الذى سيحاول الجزء
المقادم من الدراسة رصد وتحليله .

(1) Bearman, op. cit., pp. 30-1.

إذا كان الاستيلاء على إريتريا قد مثل أحد الأهداف الرئيسية لاثيوبيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، فإنه بدون التحالف مع الولايات المتحدة لما أمكن لهيلاسيلاسي أن يحول هذا الحلم الى حقيقة . فقد اتفقت الاهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة في تلك الفترة مع رغبة الامبراطور الاثيوبى من حيث رفض فكرة استقلال إريتريا ، خوفاً من امتداد النفوذ الشيوعى الى المنطقة . ومن أجل تدعيم الدور الاثيوبى في الدفاع عن الشرق الاوسط ، وحصول أمريكا على تسهيلات الاستخدام المطلق لمحطة الاتصالات في كانيو بأسرة الى جانب بعض التسهيلات العسكرية الاخرى في ميناء مصوع . لذلك فقد احتضنت الولايات المتحدة المطلب الاثيوبى في المحافل الدولية وهيأت المناخ الملائم لقيام الاتحاد الفيدرالى لإريتريا مع أثيوبيا (١) .

ولكن السبعينيات شهدت تغيرا في العلاقات الاثيوبية الأمريكية بعد أن فقدت قاعدة الاتصالات في كانيو أهميتها نتيجة للتقدم التكنولوجى في مجال الاقمار الصناعية ، وبعد أن قطعت أثيوبيا علاقتها مع إسرائيل في أكتوبر ١٩٧٣ وتناقصت فاعليتها كحليف في الشرق الأوسط . كذلك أدت الأوضاع غير المستقرة في أثيوبيا داخليا الى ابتعاد الولايات المتحدة عن مساندة نظام هيلاسيلاسي في سنواته الأخيرة . وبعد سقوط هيلاسيلاسي ظلت العلاقات بين البلدين دون أى تغير يذكر في خلال المرحلة الأولى من الثورة الاثيوبية . وبالرغم من الخلافات الحادة داخل الادارة الأمريكية الا أنه حتى بداية ١٩٧٧ ، كان الخط المتبع في السياسة الأمريكية هو عدم معارضة (الدرج) وذلك نتيجة للوجود السوفيتى في الصومال ، وعدم رغبة أمريكا في انفصال إريتريا عن أثيوبيا لاعتبارات أمن البحر الأحمر . ولكن بعد وضوح الاتجاه الراديكالى للنظام الحاكم في أثيوبيا ، اتجهت الولايات المتحدة الى تخفيض مساعداتها

(١) لمزيد من التفصيل عن موقف الولايات المتحدة في هذه الفترة ارجع الى :

— Marcus, Harold ; «Eritrea, Ethiopia, and America, 1949-53»

A paper submitted to the Fourth International Conference on the Nile Valley Countries, Khartoum, 1981.

العسكرية لاثيوبيا بدعوى مخالفتها انصريحة لحقوق الانسان . ومنذ
ابريل ١٩٧٧ ، تم اغلاق المصالح الأمريكية في اثيوبيا وأوقفت شحنات
الأسلحة الى اثيوبيا (١) .

وبالرغم من الوجود السوفيتي الكوبي في اثيوبيا ، وتدفق الأسلحة
السوفيتية بكثافة شديدة في ٧٧ - ١٩٧٨ ، فإن الولايات المتحدة لم
تختف كلية من مسرح الأحداث ، فلا زالت تدخل اثيوبيا من باب
المساعدات الغذائية والانسانية لمساعدة ضحايا الجفاف والمجاعة (٢) .
كذلك تحاول الولايات المتحدة والغرب تغيير مواقفها من القضية الاريترية
كما حدث مع الصومال ، انتهازا لأية فرصة للنفاذ الى المنطقة بشكل
أو بآخر ، مثل الاتصالات التي جرت بين بعض زعماء الجبهة الشعبية
وبين دوائر السوق الأوروبية المشتركة والمراسلات المتبادلة مع الدوائر
الأمريكية ، وعلان كل من الحزب الاشتراكي الفرنسي وحزب العمال
البريطاني تأييدهما للكفاح الاريتري عام ١٩٨٢ (٣) .

٢ - موقف اسرائيل :

بينما كانت الولايات المتحدة تتولى امداد هيلاسيلاسي بالمال
والسلاح كانت اسرائيل - عيبتها في الشرق الأوسط - تتولى تدريب
الجيش الاثيوبي وخاصة وحدات الكوماندوز . وحتى بعد ثورة ١٩٧٤ ،
استمرت المساعدات الاسرائيلية العسكرية لاثيوبيا ، حيث اشترك بعض
الضباط الاسرائيليين في معركة نهر عنسيبا Anseba في ١٩٧٦ ، حينما
حاول الجيش الاثيوبي فك الحصار عن مدينة نكفا . وهناك أكثر من
سبب للتورط الاسرائيلي في اريتريا ، فاسرائيل ترى أن تحرير اريتريا
معناه تهديد ميناء ايلات بالاعلاق نتيجة السيطرة العربية على باب المندب .
ومن ناحية أخرى فإن مساعدات اسرائيل تهدف الى توطيد علاقتها
بالدول الافريقية ذات الثقل في القارة ، من أجل منع تكوين وحدة اتجاه
عربي افريقي تجاه مشكلة فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي . ومن
ناحية ثالثة فإن هذه المساعدات كانت تهدف الى النفاذ الى الاعماق

(1) Brind, Harry; «Soviet Policy in the Horn of Africa», in
International Affairs, Winter 1983-4, p. 93.

(2) Pool, «Africa's Longest War», op. cit., pp. n-c.

(٣) حلمي شعراوي : مرجع سابق : ص ١٤٦ . انظر أيضا :

Legum, «Ethiopia, Towards ————», op. cit., p. B 145

الجنوبية للوطن العربي . فعن طريق أثيوبيا كانت الولايات المتحدة تستخدم اسرائيل في تقديم المعونات من الأسلحة الى حركة تحرير جنوب السودان (١) . لذلك فان اسرائيل ترى أن مصلحتها من التحالف مع النظام الحاكم في أثيوبيا ، بغض النظر عن كون ذلك النظام رأسماليا أم ماركسيا .

٣ - الموقف السوفيتي :

حتى قيام الثورة الأثيوبية عام ١٩٧٤ كان الاتحاد السوفيتي هو الحليف التاريخي للحركة الوطنية في الاريتريا . فقد أيد السوفيت مطالب الاريتريين عند عرض قضية مصير المستعمرة الايطالية على الأمم المتحدة (٤٨ - ١٩٥٠) وطالب بالاستقلال الفوري لاريتريا . ولكن مع تصاعد دور هيلاسيلاسي في أفريقيا كان الاتحاد السوفيتي يتحفظ في علاقته بالثورة الاريترية ، وكانت مساعداته لها تصل عن طريق الدول العربية الراديكالية الى جانب تدريبه للكوادر العسكرية منذ الستينيات (٢) .

وفي أعقاب الثورة الأثيوبية ، كانت العلاقات بين السوفيت وأثيوبيا حذرة في البداية ثم ما لبث الاتجاه الراديكالي المعلن للقيادة العسكرية أن شجع على تدعيم هذه العلاقات تدريجيا . وفي مايو ١٩٧٦ ، أعلن الاتحاد السوفيتي تأييده لاقتراح الدرج بإعطاء اريتريا شكلا محدودا من أشكال الحكم الذاتي . وقد رأت جهات التحرير في ذلك الموقف السوفيتي خيانة لقضيتها ، ومع ذلك فقد استمرت آمالها في أن يعود الحليف الاستراتيجي الى الخط الأساسي للثورة . ولكن هذه الآمال ما لبثت أن تحطمت حينما حول الاتجاه السوفيتي اتجاه تسليحه الى ترسانات الدرج في أديس أبابا منذ ١٩٧٧ . وحينما وصل المستشارون العسكريون السوفيت الذين خططوا لحيلة الاوجادين الى أسيرة . بدأت الدرج في التحدث صراحة عن تحطيم المقاومة الاريترية (٣) .

(1) Pool, «Africa's Longest —» op. cit., p. n.

(٢) حلمي شعراوى : مرجع سابق . ص ١٤٥ . أنظر أيضا : د. محمد نصر مهنا و د. جلال يحيى : « مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال » القاهرة - دار المعارف . ١٩٨١ . ص ٦٠٦ .

(3) Legum & Lee, B.: «Crisis in the Horn of Africa» in Africa Contemporary Record, 1977-8. «Africana Pub. Co., London. 1979. p. A 39. Also, Brind, op. cit., p. 93.

وخلال عام ١٩٧٧ ، قدم الاتحاد السوفيتي لاثيوبيا ما قيمته بليون من الدولارات من الأسلحة الى جانب المستشارين والضباط العسكريين ، الذين شاركوا في قيادة وتنسيق الهجوم الاثيوبي في ١٩٧٨ . وقد كانت المساعدات السوفيتية العامل الأساسي في احتلال الجيش الاثيوبي لاريتريا مرة ثانية بعد أن حرر الثوار ما يقرب من ٩٠٪ من أراضيها . حيث اشترك ما بين ١٥٠ - ٢٥٠ ضابطا سوفيتيا في المعارك جنوبى كيرن . وهكذا فإن التحول الذى حدث فى مواقف الاتحاد السوفيتى نحو دول القرن الافريقى ، أدى الى تحول ميزان القوى فى اريتريا ضد مصالح جبهات التحرير ، التى كانت تعتمد الى حد كبير على المساعدات من دول المعسكر الشرقى (١) .

كذلك كانت المساعدات العسكرية السوفيتية وراء الهجوم الاثيوبي الذى اتخذ اسم عملية النجم الاحمر فى ٨٢ - ١٩٨٣ . فقد تم هذا الهجوم بمساعدة المستشارين العسكريين السوفيت فى الجيش الاثيوبي . وتدعى المصادر الاريترية ، أن هناك ما يقرب من ألف مستشار عسكري سوفيتى فى اريتريا (٢) . كذلك صرح الأمين العام المساعد للجهة الشعبية لتحرير اريتريا بأن الاتحاد السوفيتى قد زود اثيوبيا مع مطلع عام ١٩٨٤ بسئات من الدبابات وسربين من طائرات الميج ٢٣ ، وسرب من طائرات السوخوى ، الى جانب قطع المدفعية الثقيلة والذخيرة (٣) . ويبدو أن هذه المساعدات كانت تهدف تدعيم مواجهة الجيش الاثيوبي لحرب اعصاباات المتقلة التى تجيدها قوات الجهة الشعبية ، ومحاولة لوقف الانتصارات العسكرية لها .

وهكذا فإن المصالح الاستراتيجية للاتحاد السوفيتى فى منطقة القرن الافريقى وضعت وجهها لوجه أمام رفاق السلاح ممن يجمع بينهم وبينه وحدة المبادئ والايديولوجية . وأثبت الاتحاد السوفيتى أن المصلحة القومية قد تعلو أحيانا فوق الاعتبارات الايديولوجية . فقد فضل السوفيت مساندة نظام عسكري أثيوبي يدعى الماركسية ويتبنى اتجاهها

(1) Pool, «Eritrea ; the Armed Struggle ——— », op. cit., p. 8

(2) Legum, «Ethiopia, Towards ——— », op. cit., p. B 146.

(٣) « موسكو تزود اثيوبيا بكميات ضخمة من الأسلحة » الاهرام
الفاهرية ، ١٩٨٤/١/٢٠ .

تفعيا في الحكم ، على الاستمرار في تأييد الثورة الاثيوبية ، بالرغم مما أنبتته جهاتها من تطبيق فعلى وعملى للبادئ الماركسية - اللينينية .

٤ - الموقف الكوبى :

كانت كوبا تتولى تدريب الكوادر العسكرية الاثيوبية منذ ١٩٦٨ ، كما أظهرت منذ ذلك الحين فهما عميقا للثورة الاثيوبية . ولكن التحالف السوفيتى الاثيوبى منذ ١٩٧٧ ، استتبع تقاربا كوبا أثيوبيا ، حيث دخلت القوات الكوبية الى أثيوبيا منذ ١٩٧٨ ، ولكن كوبا تبنت مؤقتا من القضية الاثيوبية مختلفا عن ذلك الذى تحول اليه الاتحاد السوفيتى . فقد أخذت كوبا المبادأة في محاولة تهيئة أساس لاتفاق حول المشكلة ، حينما دعت منجستو الى «افانا في أبريل ١٩٧٨ ، ورتبت للقاءه بجورج حبش الذى يتمتع بعلاقات طيبة مع قادة الجهات الاثيوبية . ولكن خطب منجستو بعد عودته أوضحت فشل كاسترو في اقناعه بالحل السياسى (١) .

ومنذ منتصف ١٩٧٨ بدأت العلاقات بين أثيوبيا وكوبا تسوء . منذ أن حاول السفير الكوبى سرا تسهيل عودة زعيم حزب « الحركة الاشتراكية لكل ثيوبيا » السابق الى أثيوبيا . تهيئة لتولي منصبه في الحزب العسالى السياسى المرتقب وكان رد منجستو على ذلك هو طرد السفير الكوبى من ديس أبابا (٢) .

وفي نفس الوقت أكدت كوبا مرارا للارثريين عدم اشتراك قواتها في الحرب ضدهم ، وأن دور القوات الحكومية الموجودة في أسيرة انما هو للدفاع فقط . ولكن هذا التبرير لم يرض الارثريين . كذلك أعلن كاسترو للصحافة الامريكية في ١٩٧٨ ، أن مشكلة اريتريا مشكلة أثيوبية ، وليست مشكلة كوبا ، وأن الحكومة الاثيوبية على علم بموقف حكومته ، وتحترم هذا الموقف . وقد أعلن متحدث باسم الجبهة الشعبية أن القوات الكوبية توقفت عن القتال في اريتريا ، مفضلة الحل السلمى السياسى للقضية (٣) .

(1) Legum & Lee, op. cit., p. A 39.

(2) Ndovi ; «Cubans Withdrawing from Ethiopia. » in New African March, 1984. p. 32.

(3) Legum & Lee, op. cit. p. A 40.

وقد أعلنت المصادر الدبلوماسية العربية في بداية ١٩٨٤ أن كوبا تخفض من قواتها العسكرية الموجودة في أثيوبيا الى ٣ آلاف جندي بعد أن وصل هذا العدد الى ١١ ألفا تقريبا . وطبقا للمصادر الأمريكية فإن هذا الخفض قد بدأ منذ سبتمبر ١٩٨٣ ، وإن ذلك يرجع الى الأزمة الاقتصادية التي تسببها أثيوبيا حيث يكلفها بقاء القوات الكوبية ستة ملايين دولار سنويا (١) .

٥ - الموقف العربي من القضية الاريتيرية :

أدى موقع اريتريا على مدخل البحر الأحمر والمحيط الهندي بساحل يبلغ طوله قرابة الألف كيلو متر بالإضافة الى ظروف نشأة حركة التحرير الاريتيرية في القاهرة - مركز العالم العربي - الى خلق نوع من التوجه الاريتيري نحو الدول العربية جعلها تعتمد في تأييدها وتمويلها وتسليحها على تلك الدول الى حد كبير .

ومن ناحية أخرى ، فإن بعض الدول العربية نظرت للقضية الاريتيرية في اطار مصالحها الاستراتيجية ، والبعض الآخر فرضت عليه ظروف تحالفاته مع القوى العظمى تأييد الثورة الاريتيرية . ويسكن القول أن العلاقات العربية - الاريتيرية قد مرت بمنحنى متعرج من الصعود والهبوط ، طوال الربع قرن الماضي .

وجدير بالذكر أن أثيوبيا قد حرصت منذ تفجر الثورة الاريتيرية على تقديمها للعالم الخارجى باعتبارها مؤامرة عربية اسلامية ، تهدف الى تفتيت وحدة شعب أفريقي وتهديد دولة مسيحية . وقد استغلت أثيوبيا في ذلك ، الحساسيات الافريقية التاريخية تجاه العرب . وجدير بالذكر أيضا أن النظام الاثيوبي قد ظل يعزف على هذا النغم حتى بعد تحوله المعلن نحو اليسار ، فقد صرح بعض أفراد ميليشيا الفلاحين الذين سقطوا أسرى في يد الثوار الاريتيريين عام ١٩٧٧ ، بأن النظام الاثيوبي قد أقنعهم بأنهم متجهين نحو الشمال لصد « غزو عربي » (٢) . وقد نجحت أثيوبيا في إثارة حفيظة بعض الدول الافريقية تجاه المساعدات العربية لجهات التحرير الاريتيرية - خاصة تلك التي تعاني من مشكلات اقتصادية

(1) Ndovi, *op. cit.*, p. 32.

(2) Pool, «Africa's Longest —» , *op. cit.* p. p.

مثل نيجيريا - اذ تعتبر هذه الدول أن تلك المساعدات من شأنها تفجير قضية تفتت القوميات في أثيوبيا ، ومن ثم على مستوى القارة ككل . وقد ظهرت هذه الاتجاهات في افتتاحيات بعض الصحف الافريقية في أعقاب مؤتمر القمة العربي الافريقي الأول في ١٩٧٧ (١) .

وقبل أن تتناول بالتحليل مواقف بعض الدول العربية من القضية الاريترية ، فانه تجدر الإشارة الى أن الجامعة العربية منذ نشأتها قد حرصت على عدم معالجة هذه القضية كسألة قومية عربية ، كما حرصت على عدم اتخاذ موقف واضح في النزاع خلال مؤتمرات القمة العربية . أما قرار وزراء الاعلام العرب في ١٦/٢/١٩٧٥ « بضرورة ممارسة الضغوط على أثيوبيا للاعتراف بحق الاستقلال وتقرير المصير للشعب الاريتري » فقد جاء نتيجة لضغوط الدبلوماسية العربية الجديدة للدول صاحبة النفوذ في الجامعة والتي تتخذ موقفا خاصا من النظام الاثيوبي الجديد . ولكن تصاعد دور الجامعة في تنسيق عملية التعاون العربي الافريقي ، يحد من دورها في القضية الاريترية (٢) . ويتركز هذا الدور منذ بداية الثمانينيات في المبادرات التي تقوم بها الجامعة من أجل توحيد جبهات التحرير الاريترية . فقد جمعت الجامعة العربية فصائل الثورة الاريترية في تونس في ١٩٨١ ، وترأس الاجتماع الشاذلي القليبي الأمين العام للجامعة ، ولكن تلك الجهود لم تسفر عن أى تقارب بين الجبهات ، خاصة بعد انفراد الدول العربية الخليجية بهذه المبادرات وما نتج عن ذلك من تعاملها مع الجبهات الأكثر اعتدالا ، ورفض الجبهة الشعبية لهذه الجهود (٣) .

وأما فيما يتعلق بالمواقف المنفردة للدول العربية ، فقد كانت مصر من أوائل الدول العربية التي أمدت جبهة التحرير الاريترية بالدعم المادي والمعنوي في الستينات . ولكن ظروف الحرب مع اسرائيل في نهاية ذلك العقد أدت الى تخفيض مصر لمساعداتها للجبهة (٤) . كذلك أدى

(1) Legum, Afro-Arab Relations After the Cairo Summit,» in **Africa Contemporary Record, 1977-8**. Africana Publishing Co., London, 1979. p. A 49.

(٢) حلمي شعراوي : مرجع سابق . ص ١٤٢ .

(3) Legum, «Ethiopia : Towards -----» op. cit. p. B. 144.

(٤) د. جلال يحيى - مرجع سابق ص ٦٠٣ .

ارتباط مصر بالسياسة الغربية في القارة الافريقية في عقد السبعينيات الى تفضيل السياسة المصرية للحل السلمي وحصول اريتريا على نوع من الحكم الذاتي في اطار اتحاد فيدرالى مع اثيوبيا .

وجدير بالذكر أن الخط الواضح « للدبلوماسية الهادئة » المصرية في عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول القارة ، ورفض التورط العسكرى في أى منها ، بالإضافة الى الاستراتيجية المصرية الخاصة بالحفاظ على علاقات ودية مع اثيوبيا — دول حوض النيل بصفة عامة — كل هذه الاعتبارات دفعت الى اتخاذ موقف متحفظ من القضية الاريترية .

أما السودان فإن وجود حدود مشتركة بينه وبين الاقليم الاريتري جعله أكثر انغماسا في المشكلة الاريترية ، حيث يتحمل السودان عبء الآلاف من اللاجئين الاريتريين الذين تدفعهم اليه ظروف الحرب مع اثيوبيا . وعلى الرغم من تأييد السودان لحركات التحرير الاريترية وسماحه لها بانشاء قيادتها في كسلا ، الا أن قضية التمرد في جنوب السودان ، والضغط الاثيوبى الممارس من خلالها ، يدفع السودان أحيانا الى إيقاف التسهيلات التى يقدمها لتلك الجبهات . كذلك فإن جهود السودان في القيام بمبادرات من أجل تحقيق الوحدة الوطنية بين جبهات التحرير تعتبر محدودة (١) .

وتعتبر سوريا والعراق من أوائل الدول العربية التى ساندت حركات التحرير الاريترية عسكريا وماديا ومعنويا . ويمكن تفسير ذلك التأييد جزئيا من خلال وصول حزب البعث الى السلطة في كلا البلدين ، اذ ينص دستوره على أن أرض الوطن العربى تستد « حتى خلف جبال الجبشة » . وبعد انشقاق حركة التحرير الاريترية في ١٩٧٠ ، أدخلت سوريا والعراق عدة تغييرات على تأييدهما للثورة الاريترية ، فقد أقامت سوريا علاقات قوية مع الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا ، في حين احتفظت العراق بروابط قوية مع جبهة تحرير اريتريا . ويلاحظ أن العداء بين نظام حزب البعث في كلا البلدين هو الذى شجع هذه الاختلافات . وحاليا تلعب الدبلوماسية السورية دورا في محاولات التوفيق بين أجنحة الثورة ، في حين تخص العراق جبهة قوات التحرير الشعبية بمساعداتها ، وقد

(١) المرجع السابق ص ٦٠٥ .

استفاد عثمان صالح سابي من تعامل العراق مع قضية اريتريا كقضية عربية . ومنذ تورط العراق في حربة مع ايران توقفت جميع مساعداته لجهات التحرير الاريترية (١) .

ويرجع اهتمام المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي بالقضية الاريترية الى اعتبارات استراتيجية ، أكثر منها اسلامية أو عربية . فقد تعاملت المملكة السعودية مع الثورة الاريترية منذ الستينيات من واقع استراتيجيتها الوطنية الخاصة ، فاقتربت من الاريتريين في ظل الكفزة الاسلامية . ولكن حينما واجهت تهديدا يساريا من عدن ، « ونقوذا شيوعيا » تبعاً لذلك في تقديرها : وثقت السعودية علاقاتها بأثيوبيا الامبراطورية ، وتحفظت عمليا على الاتجاهات اليسارية في الثورة الاريترية بل وكفت عن أية صلة بها . ولم تعد الرؤية الاسلامية نشطة في السياسة السعودية نحو اريتريا الا مؤخرا ، لاعتبارات استراتيجية وطنية مرء أخرى ، بالنسبة للنظام الاثيوبي الجديد (٢) .

وتركز السعودية ودول الخليج مساعداتها خلال السنوات العشر الماضية على جبهة عثمان صالح سابي - قوات التحرير الشعبية - باعتبارها حركة معتدلة ذات قيادة اسلامية ، لذلك فهي تشل بديلا مقبولا للجهة الشعبية ماركسية الاتجاه . ولذلك أيضا فان المساعدات الممنوحة للجهة الشعبية - على ضآلتها - أصبحت مقيدة ومشروطة بتعاونها مع قوات التحرير الشعبية . وقد أعلن أحد المسؤولين السعوديين الذي حضر للمؤتمر الصحفي للجهة الأخيرة في مايو ١٩٨٤ : أن السعودية ستسبح مساعدات لاحد لها للثورة الاريترية لو استطاعت جهات التحرير أن تحل المشكلات فيما بينها وتحقيق وحدتها (٣) .

(١) المرجع السابق ص ٦٠٤ . انظر أيضا - حلمي شعراوي - مرجع سابق ص ١٤٢ - ١٤٣ .

(٢) حلمي شعراوي : المرجع السابق ص ١٤٢ .

(3) Bearman, *op. cit.*, p. 31. Also, «Ethiopia : the Eritrean Challenge.» «*p. cit.*» p. 22.

وقد اعترضت الجبهة الشعبية مرارا على محاولات دول الخليج والسعودية دفع حركات التحرير الأخرى الى الوحدة ، وأعلنت أن هذه المحاولات تهدف الى ضرب الحركة الشعبية والضغط عليها بوقف المساعدات عنها لقبول اتفاقيات للوحدة بشروط مجحفة في حقها • وتضرب لذلك مثالا بالاتفاق الثلاثي الذي تم في جده في فبراير ١٩٨٣ ، الذي تجاهل الجبهة الشعبية • وردا على ذلك الاتفاق قامت الجبهة بعقد اتفاق آخر ثنائي مع جبهة قوات التحرير الشعبية في الكويت في ديسمبر ١٩٨٣ ، وآخر مع القيادة المركزية لجبهة التحرير الاريترية في مارس ١٩٨٤ وتعتبر الكويت ودولة الامارات العربية أكثر دول الخليج انظاما في مساعداتها لجبهة التحرير الشعبية •

واذا كانت المساعدات القادمة من دول الخليج العربي المحافظة قد تأثرت بنمو الاتجاه الراديكالي داخل جبهات التحرير الاريترية •• فان الدول التي تعلن عن راديكالياتها في العالم العربي ، قد عدلت من مواقفها من تلك الجبهات نتيجة لاعتبارات تتعلق بالصراع الدولي في القرن الأفريقي •

فقد كانت كل من ليبيا واليمن الجنوبي مصدرًا سياسيًا من مصادر الدعم المادي والمعنوي لجبهات التحرير الاريترية طوال الستينيات والنصف الأول من السبعينات ، وكانت عدن نقطة عبور شحنات الاسلحة والمؤن المتجهة الى اريتريا • ولكن في أعقاب ثورة ١٩٧٤ في اثيوبيا ، وماتبعه من تعديل الاتحاد السوفيتي لمواقفه في القرن الأفريقي : عدلت الدولتان من مواقفهما تجاه الثورة الاريترية • وعلى النقيض من مواقفهما السابقة طالبت الدولتان باجراء مفاوضات بين جبهات التحرير والحكومة الاثيوبية ، بل انهما اتخذتا موقف العداء السافر تجاه الثورة الاريترية ، والى حد المشاركة بالمال والسلاح في هزيمتها عام ١٩٧٨ على يد الجيش الاثيوبي (١) •

(1) Legum, «Ethiopia —», op. cit. p. B 144. Also, Dearman, *Ibid.*, p. 30.

وهكذا ، فقد ادى الموقف العربى من القضية الاريترية الى تعميق الخلافات المطروحة على ساحتها الى حد كبير ، بحاوله هذه الدول التعامل مع أكثر الجبهات تحقيقها لمصالحها القومية . كذلك أدت تبعية بعض الدول العربية لاحد المعسكرين الشرقى أو الغربى الى اتخاذها بعض المواقف المتناقضة حيال قوى هذه الثورة .

وبصفة عامة فإن المساعدات العربية المقدمة للثورة الاريترية ليست كبيرة أو فعالة بالدرجة التى تصورها أثيوبيا . . ويحد منها التناقضات الموجودة على الساحة العربية ذاتها : . بالإضافة الى تحفظ العرب نحو المساس بحساسية الافارقة السياسية نحوهم .

٦ - موقف المنظمة الافريقية :

يشير الموقف فى اريتريا قضية تحاول منظمة الوحدة الافريقية عدم مواجهتها نتيجة خبرة الحرب الاهلية فى نيجيريا ، وما كاد يترتب عليها من انقسام شديد فى صفوف المنظمة . وفى داخل المنظمة ، يتصارع مبدعان :

الأول : هو حق تقرير المصير ، والثانى وهو مبدأ احترام السيادة والوحدة الاقليمية لكل دولة من دول القارة والحفاظ على الحدود الموروثة عن الدول الاستعمارية فى أفريقيا . ونتيجة للدور القيادى للإمبراطور هيلاسيلاسى فى القارة وعلى مستوى منظمة الوحدة الافريقية ، فإن المبدأ الثانى هو الذى كانت له الغلبة . وعن طريق الاتصال الشخصى للإمبراطور نجحت اثيوبيا فى حجب المشكلة الاريترية عن ساحة المنظمة . ثم أدت خبرة الدول الافريقية بالمحاولات الانفصالية الى استمرار المنظمة فى النظر للمشكلة الاريترية على انها مشكلة داخلية لدولة عضو بها . وبهذا منعت القضية الاريترية من أن يصل صورتها الى كل من المنظمات الدولية أو الاقليمية ، ولم يبق امامها سوى مجال العلاقات الثنائية بينها وبين الدول الصديقة ، أو التعامل مع المنظمات الشعبية غير الرسمية مثل منظمة تضامن الشعوب الآسيوية والافريقية : رغم تأثيرها العالمى المحدود (١) .

(1) Pool, *Ibid.*, p. p. Also, Ekpo, Smart ; «Eritrea : The OAU and the Secession Issue», in **Africa Report**, November, 1975, pp. 33-5.

ايضا : حلمى شعراوى - مرجع سابق ص ١٤٤ .

رابعا : قضية اريتريا واحتمالات المستقبل :

ومن خلال التحليل السابق لمواقف الأطراف الداخلية والخارجية من القضية الاريترية ، نستطيع أن نرصد عدة مؤشرات حول الاحتمالات التي تواجهها في المستقبل .

١ - أن النظام العسكري الحاكم في اثيوبيا قد وصل الى درجة من الاعياء والانهاك نتيجة لاستنزاف جهوده على عدة جبهات : فالى جانب الحرب الطويلة الا مد التي يخوضها ضد الثورة الاريترية ، هناك الحركات القومية المتفجرة في اثيوبيا والتي ترفض استمرار سيطرة الامهرة عليها . وقد تحالف بعضها مع فصائل الثورة الاريترية - مثل جبهة تحرير تيجرى - من أجل المزيد من الضغط على حكومة أديس أبابا . ثم هناك حركات المعارضة المدنية المتعاقبة ، والتي يستثيرها ديكتاتورية الدرج وضعيتها ، هذا بالإضافة الى مواجهة النظام لآخطار المجاعة الناتجة عن ظروف القحط والجفاف التي تهدد حياة سبعة ملايين مواطن ، والتي تستثير ذكريات المجاعة في وولو عام ٧٣ - ١٩٧٤ تلك التي أسقطت حكم هيلاسيلاسي كل هذه المصاعب قد أفقدت النظام الاثيوبي القدرة على تحقيق نصر حاسم على الساحة الاريترية .

٢ - ومن ناحية أخرى ، فإن الثورة الاريترية قد وصلت الى درجة عالية من النماء وتعميق الأسس الضاربة في أعماق التربة الاريترية . فقد نجحت هذه الثورة في أن تكون ثورة شعبية صاعدة من القاع ، وأن تطور نوعا من الشعور القومي الناضج الذي يمنح قواتها درجة عالية من الروح المعنوية . ان السلوك الفعلي للثورة في فترة السنوات العشر الماضية - وبخاصة الجبهة الشعبية - بتأكيد على التطوع في التجنيد والديمقراطية الداخلية ، وتعميق قنوات الاتصال بين الجبهة العسكرية وجماهير الفلاحين ، يوفر الفرصة والمناخ الملائم لتشكيل صورة مجتمع ما بعد الثورة ، الامر الذي تفتقده الكثير من الثورات الافريقية . ومن هنا فانه يصعب تصور امكانية القضاء على هذه الثورة قضاء نهائيا .

٣ - ومن ناحية ثالثة - وعلى الرغم مما سبق - فإن الانباء تشير مؤخرا الى حشد النظام الاثيوبي لقوات قوامها (١٥٠ ألف) مقاتل في محاولة لوقف تقدم قوات الجبهة الشعبية ، وانتصاراتها التي تحققت خلال النصف الأول من عام ١٩٨٤ • كذلك يعتقد النظام الاثيوبي ان الدعم الخارجى للثورة الاريترية - نتيجة - ظروف وتعتيدات الموقف الدولى - فى تناقص مستمر : خاصة مع عدم توافر الرغبة لدى أى من القوتين الأعظم فى أن تنال اريتريا استقلالها • واذا أضفنا الى ما سبق ظروف التصارع بين فصائل الثورة الاريترية ، وخبرات الحروب الاهلية التى جعلت الخلافات بينها مشكلة مزمنة منذ أكثر من ١٤ عاما ، الى جانب الفشل المتكرر فى التوصل الى صيغة ملائمة - تحقق بها الجبهات قدرا من التنسيق أو الوحدة فى مجابهتها للنظام فى أديس أبابا ، فإن الاعتقاد بعدم قدرة الثورة الاريترية على حسم الموقف لصالحها يجد أسسا منطقية وواقعية تدعم صحته •

كل المؤشرات السابقة تدفع الى الاعتقاد بأن الحل العسكرى هو أعقد الطرق نحو حل القضية الاريترية ، ولكن الحل السلمى أيضا قد وصل الى طريق مغلق ، والنتيجة هى توقع استمرار حالة الجمود التى وصلت اليها القضية الاريترية لفترة قد تكون طويلة ، واستمرار وجودها كأحد يناييع الصراع فى منطقة القرن الافريقى • وان كنا نعتقد أن خبرة الكفاح الوطنى تثبت دائما ان ارادة الشعوب هى التى تنتصر فى النهاية •

د • نجوى الفوال

المجموعة الثانية

٣٦٩

(م ٢٤ — الندوة الافريقية)

الجفاف وأثره على الثروة الحيوانية

في الصومال

د. السعيد ابراهيم الببوي

معهد البحوث والدراسات الافريقية
جامعة القاهرة

اولا : اهمية الثروة الحيوانية في الاقتصاد الصومالي

من الملاحظ أنه في معظم دول العالم الثالث أن القطاع الريفي يقدم بعض الاحتياجات الأساسية للصناعة والخدمات • حيث يقدم الغذاء والمواد الخام والبشر والاموال المستثمرة • ولكن هذا لا يعنى أن القطاع الريفي لا يحتاج الى البشر المنتجين والاموال لتطويره (١) •

ويعتبر قطاع الثروة الحيوانية القطاع البارز في الاقتصاد الصومالي حيث يعتبر المصدر الاساسي للصادرات الصومالية والحصول على النقد الاجنبي ، وتعتبر تجارة الحيوانات الحية ذات أهمية أكبر من اللحوم المجهزة والجلود بالنسبة للصومال • ولا شك أن اعتماد الصومال على الثروة الحيوانية سوف يستمر لبعض الوقت في المستقبل ومعنى هذا أن الفرص الأساسية للتطوير سوف تتركز على تحسين انتاج وتسويق الثروة الحيوانية •

ويرجع هذا الى أن امكانيات التنمية الزراعية محدودة بسبب انخفاض كمية الامطار ونقص المياه الجوفية • وفيما يلي بيان يوضح أهمية الثروة الحيوانية في الصادرات الصومالية مقارنة بالصادرات الاخرى خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٥ بالمليون شلن صومالي •

(١) Economic Trans formation in a socialist Framework, An.
employment and basic needs oriented development strategy for somalia
p. 71.

السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الثروة الحيوانية	١٤٤	١٨٠	٢٦٨	٢٤٣	٢٨١	٠٠٠
الموز	٦٨	٧١	١٠٢	٧٢	٨٠	١٠١
أخرى	١٦	٢١	٢٤	٤٣	٤١	٠٠٠
المجموع	٢٢٨	٢٧٢	٣٩٤	٣٥٨	٣٠٢	—

ورغم هذه الأهمية فقد كانت الاستثمارات العامة في عام ١٩٧٧ للثروة الحيوانية ٤٨ر٤ مليون شلن صومالي من مجموع الاستثمارات الكلية البالغة ١٣٠٠ر٦ مليون شلن ، ونلاحظ أن هذا الرقم يبدو ضئيلا إلا أنه إذا ما قورن باستثمارات بعض القطاعات الأخرى يبدو رقما أكثر ضالة حيث وصلت الاستثمارات الخاصة بالزراعة والأسماك والثروة الحيوانية والغابات والرعى ٤٢٦ر٤ مليون شلن ويبدو هذا من البيان الآتي (بالمليون شلن صومالي) •

الاستثمارات الفعلية من الاستثمارات	المخصص رسميا
الثروة الحيوانية	٤٨ر٤
الزراعة	٢٧٥ر٧
الغابات والرعى	٤٦ر٦
الأسماك	٥٥ر٨
الكل	٤٢٦ر٤
	٢٢٦ر—

وبجانب هذه الأهمية الخاصة للصادرات والاستثمارات بالنسبة للثروة الحيوانية ، فإن الأهمية الكبرى تنبع من النسبة العالية من السكان التي تحترف حرفة الرعى ، ويبدو ذلك من الدراسة التي أعدها مكتب العمل الدولي ^(١) • (١٩٧٦) •

(١) International labour office, Jobs & skills programme for Africa. Addis Ababa. 976

القطاع	التوزيع %	السكان بالآلاف	معدل النمو السنوى
الرعاة وشبه الرعاة	٦٥٪	٢١٢٠	١٧
الزراعة المستقرة	١٥	٤٨٩	٢٢
صيد السمك	١	٣٣	٢٢
الحضر (الصناعة والخدمات)	١٩	٦٢٠	٤٩

وبناء على ذلك فإن قطاع الرعى يعتبر العنود الفقرى للاقتصاد الصومالى ، حيث يضم ثلثى المجموع الكلى للسكان ويكون أيضا ثلثى قيمة الصادرات الزراعية ولهذا فإن خطط التنمية ظلت لفترة طويلة تعتبر هذا القطاع بمثابة الخادم الاساسى للصناعة والقطاع الحديث . وبالإضافة الى ذلك فإن الضرائب التى تفرضها الحكومة على الصادرات من الثروة الحيوانية تعتبر مصدرا أساسيا للدخل القومى . ولكن من المتناقضات أن هذا القطاع الحيوى يخصص له ٨.٨٪ فقط من مخصصات خطة التنمية الثلاثية ٧١ - ١٩٧٣ وحوالى ٥.٥٪ فقط فى خطة ٧٤ - ١٩٧٨ . كما أنه لم يستفد من الخدمات الصحية والاجتماعية الا بنسبة محدودة للغاية . وربما يرجع هذا الى طبيعة هذا القطاع المعقدة .

ورغم أن ارتفاع نسبة صادرات الثروة الحيوانية قد أدت الى بعض الاستثمارات فى مصادر المياه ، والصحة الحيوانية ، ولكن ليس فى تحسين أحوال المراعى والرعاة أنفسهم .

وبناء على ذلك فانه لم يحدث نمو فى الانتاجية فى هذا القطاع الحيوى . ولقد كانت مسألة ارتفاع الصادرات من الثروة الحيوانية بمثابة خير مفاجيء Wind fall gain للتجار وبصفة جزئية للحكومة الا أن هذا كان على حساب الاستخدام الهدمى المتزايد destructive exploitation للبيئة الرعوية والاقتصاد الرعوى الغذائى .

ثانيا : الجفاف والثروة الحيوانية

توجد عدة نطاقات رعوية في الصومال تتمثل في :

١ - نطاق الاعشاب والحشائش الملائمة لرعى الاغنام والماعز والماشية في مناطق الكشان الساحلية التي يمكنها أن تحتفظ بالمياه وأن تساعد على نمو الاعشاب والحشائش .

٢ - نطاق الشجيرات الدائمة الخضرة في غرب الصومال حيث تزداد كمية الأمطار عن عشرين بوصة في العام ، وهي صالحة لتربية الأغنام والضأن والابل والماشية .

٣ - النطاق الهضبي المستد من الغرب الى الشرق في الاقليم الشمالي حيث الاعشاب والنباتات الشوكية ، وهو صالح لتربية الاغنام والضأن والابل وبعض الماشية .

٤ - نطاق السهول الجنوبية للصومال حيث وفرة العشب والمياه العذبة والمراعى الغنية حيث تتكاثر الابقار والضأن والاغنام .

٥ - مناطق التلال الشمالية التي تصيبها أمطار شتوية بما في ذلك الاراضى شبه الصحراوية وهي في مناطق متفرقة ، وعلى جوانب الاودية السيلية والفصيلة ، وتكثر هنا تربية الابل والأغنام .

ويعانى الصومال من تذبذب الامطار في فترات متواترة وقد انعكس هذا على الاقتصاد الوطنى ، وخصوصا على الثروة الحيوانية التي تعتمد على الامطار اعتمادا كاملا سواء بالنسبة للنبات أو المياه التي يعتمد عليها الرعاة وحيواناتهم . وقد قدر عدد حالات القحط الشديد بنحو ٢٧ حالة فيما بين عام ١٨٨٤ وعام ١٩٦١ حتى بلغت الخسائر في احدى سنوات القحط (١٩٥٣) نحو ثلث مجموع الماشية في الصومال . وأحيانا تكون الامطار الغزيرة والفيضانات العالية سببا في هلاك الكثير من القطعان وتدمير المراعى كما حدث في عام ١٩٦١ حينما تعرضت البلاد لامطار غزيرة استمرت نحو ستة شهور كاملة ، وكانت الخسائر في النبات والحيوان أكبر من أى عام حدث فيه قحط أو تأخير الامطار .

وتعاني المراعى الصومالية بالاضافة الى مشكلة المياه مشاكل أخرى متعددة منها السياسة الهدمية التى يتبعها بعض الرعاة أو المزارعين أو التجار ، وهذه السياسة الهدمية تقوم على أساس الربح المباشر عن طريق الاشجار وتفحيمها وأحيانا لاشعال النيران لارهاب الحيوانات الضارية مما أدى الى تدمير مساحات كبيرة من النبات الطبيعى بالاضافة الى غارات الجراد المتتالية فى أعوام متقاربة من الشمال الى الجنوب حيث يقضى على كل ما هو أخضر (١) .

ولم تكن الصومال هى البلد الوحيد التى أصابها جفاف شديد فى عامى ١٩٧٤ - ١٩٧٥ كما أن الخسارة التى ترتبت عن هذا الجفاف لم تكن مقصورة عليها ، ولكن دولا كثيرة لا سيما فى أفريقيا قد تعرضت لثل هذا الجفاف ، وخصوصا منطقة الساحل فى غرب افريقيا (٢) .

اذ أنه فى الربع الاخير من عام ١٩٧٤ تعرضت الاقاليم الشمالية والشمالية الشرقية من الصومال لحالة من الجفاف والتحط الشديدين ، اذ أنه نتيجة لقللة الامطار خلال الاعوام الثلاثة أو الاربعة السابقة لهذا العام تدهورت حالة المراعى تدهورا كبيرا وأصبح الماء أندر بكثير من أى وقت مضى ، وبالتالي بدأت مئات الآلاف من قطعان الماشية الضامرة الضعيفة تتجمع حول موارد المياه التقليدية التى أزبلت من حولها النباتات منذ أعوام طويلة . وهكذا تعرض أكثر من ٦٠٪ من سكان هذه الاقاليم الذين كانوا يعتمدون كلية على تربية الماشية فى كسب العيش ، تعرضوا لآثار الجفاف والتحط الشديدين ، وبدأت المواشى تنفق بالآلاف كل يوم بينما كانت أعراض سوء التغذية وانهاك القوى العام يودى بحياة الكثيرين من البدو الرحل وخاصة الاطفال والمسنين منهم .

وتذكر الاحصاءات الرسمية أن الماشية التى أتى عليها الجفاف والتحط خلال الفترة ما بين نوفمبر ١٩٧٤ الى نهاية يونيو ١٩٧٥ كانت مليون رأس من البقر ، ٧٥ مليون رأس من الاغنام والماعز ، ٥٢٠ ألف من الابل .

(١) حمدي السيد سالم - الصومال قديما وحديثا ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

(٢) وزارة الارشاد القومى والاعلام الصومالى : سياسة التوطن واهدافها ص ١ .

أما بالنسبة للخسائر البشرية فقد بلغ عدد ضحايا هذا القحط ٢٠ ألف نسمة معظمهم من الاطفال والمسنين في الفترة بين نوفمبر ١٩٧٤ ، مارس ١٩٧٥ .

أما المتضررون من القحط حتى آخر ابريل ١٩٧٥ وهم الذين كانوا يحصلون على المساعدة الحكومية فكانوا ٢٧٠ ألف نسمة في معسكرات الاغاثة ، ٤٥٠ ألف نسمة يحصلون على مساعدة الحكومة .

أما الخسائر المادية الاخرى الناتجة عن القحط فقد قدرت بحوالي ٣٢٠ مليون جنيه استرليني^(١) .

وقد أعطت كارثة القحط للمجتمع الصومالي درسا فحواه أنه من الضروري تنويع الاقتصاد والتصنيع للتخلص من التبعية الكاملة للثروة الحيوانية والمحصولات الزراعية باعتبارهما المصدر لاساسي للاقتصاد الوطني^(٢) . خصوصا وأن هذا الجفاف لم يكن الاول ولن يكون الاخير ، وانما يحدث كل عدة سنوات ، حيث أصيب الصومال بشل هذه الحالة في أعوام ١٨١٧ ، ١٨٤٧ ، ١٨٥٥ ، ١٩١١ ، ١٩٢٩ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥٥ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، الا أن جفاف وقحط ٧٤ - ١٩٧٥ قد اختلف عن المرات الاخرى ، اذ أنه بجانب فقدان الامطار كان هناك نقص في المياه وعدم وجود النبات الى جانب انتشار الامراض . حيث لم يحدث في تاريخ شعب الصومال أن أصبحت قرى كاملة فقيرة دون أن يبقى لها رأس واحد حتى الابل التي نفقت أيضا ، مما ضاعف عبء مشاكل الجفاف بنسبة كبيرة لجميع الرعاة ، وقد كانت قسوة الجفاف وضارته لدرجة جعلت كثيرا من الرعاة يهربون من مناطقهم الاصلية تاركين خلفهم ما بقي لهم من ماشية عندما تأكدوا من عدم جدوى بقائهم في هذه المناطق ولا أمل في حياتهم فلجأوا فارين الى معسكرات الاغاثة^(٣) .

-
- (١) وزارة الاعلام والارشاد القومي الصومالي - صوماليا اليوم - حقائق ومعلومات عامة . ١٩٧٥ ص ١٦٧ - ١٦٩ .
(٢) المرجع السابق ص ١٧٣ .
(٣) سياسة التوطين وأهدافها مرجع سابق ص ٢ .

ولا شك أن نقص الامطار كان عاملا من العوامل التي أدت الى تدهور الاوضاع خلال فترة القحط المشار اليها لأن البيئة في الصومال من أنبيات الحدية Marginal التي تتوازن فيها جميع عناصرها من المناخ الى النبات الى التربة الى استخدام الانسان والحيوان لهذه البيئة المتوازنة « الرقيقة » ، فلقد أدى نقص الامطار واستغلال البيئة استغلالا جائرا من جانب الانسان والحيوان الى تفاقم الكارثة ، ولذا كان لزاما علينا أن نلقى بعض الضوء على الجوانب الطبيعية والبشرية للبيئة الصومالية .

الظروف البيئية في الصومال :

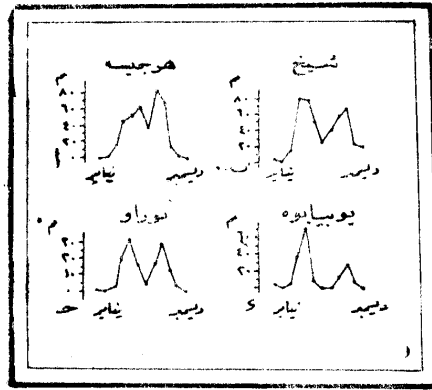
يعتبر المناخ بعناصره المختلفة من أهم العوامل التي تؤثر على فترات الجفاف والقحط الذي يعاني منه الصومال في فترات متتالية .

المناخ :

تعتمد المراعى والمياه السطحية اللازمة للثروة الحيوانية اعتمادا مباشرا على الامطار . وفي الصومال يوجد فصلان مطيران :

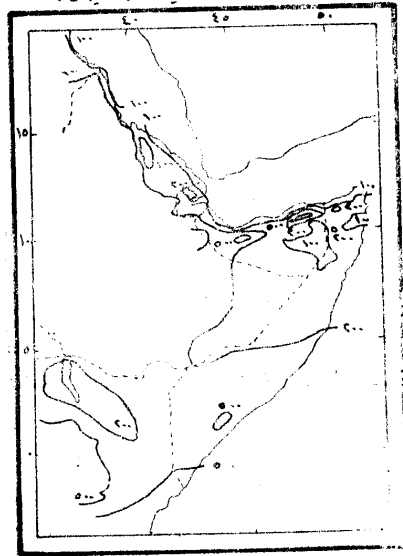
الاول : وهو المهم ويسمى (جو) Gai من ابريل حتى يونيو ، وتسقط الامطار في هذا الفصل نتيجة للرياح الموسمية الجنوبية الغربية وتحرك الجبهة المدارية نحو الشمال . أما الفصل المطير (الثاني) فهو ثانوى ويسمى دير Deyr خلال سبتمبر الى نوفمبر ويعتمد على الرياح الموسمية الشمالية الشرقية . ومع ذلك فانه تسقط أمطار أيضا على طول ساحل المحيط الهندي خلال الفترة بين يونيو - أغسطس وتعرف محليا باسم هاجا Hagaa أما فترة الجفاف الصيفية التي تسمى هاجا أيضا فانها تختلف في الطول في الاجزاء الشمالية ، أما في الاجزاء الجنوبية من أما فصل الشتاء Hgaio الصومال فتسقط أمطار صيفية تسمى هاجايو فهو جاف ونادرا ما تسقط أمطار باستثناء الاجزاء الشمالية المطلة على ساحل البحر الاحمر (خليج عدن) حيث تسقط بعض الامطار في يناير وفبراير وتعرف محليا باسم Hais وهذا الفصل الجاف يسمى Jilaal وتعتبر كمية الامطار السنوية وتوزيعها مكانيا وزمنيا ، وتاريخ بداية الامطار المؤثرة بعد فصل الشتاء الجاف ، تعتبر من العوامل الرئيسية في

أنماط الأمطار في الأقاليم الشمالية من الصومال



١ - الهضبة الشمالية
٢ - الهضبة الوسطى
٣ - الحدود الجنوبية

الأمطار السنوية (بالمليمتر)



القرارات التي تتخذ بشأن حرفة الرعى ، وتحدد الامطار الضئيلة التي تستمر فترة طويلة - مكانيا - وزمانيا - الاختلافات التي تقف أمام أنماط التحركات الرعوية والسنوات الجيدة أو السيئة والقرارات التي تتخذ بشأن الرعى . كما أن بداية الامطار تحدد طول الفترة الصعبة في نهاية فصل « جبال » عندما تستدعى الضرورة اتخاذ القرارات الخاصة ببيع أو ذبح الحيوانات وفقا لما تراه الاسرة بشأن الرخاء الاقتصادي النسبي لفصل « جو » .

وتعتبر هذه العوامل متغيرة في الصومال بخلاف الحال في مناطق أخرى جافة المناخ . وبالتالي تؤدي الى عدم الثبات في الاطار الاساسي الذي يتخذ من خلاله الرعاة قراراتهم (١) .

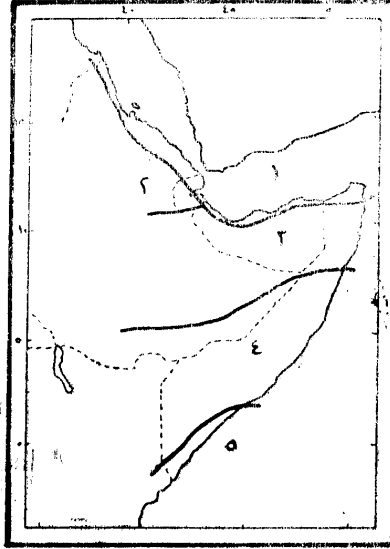
ويؤدي تذبذب الامطار الى عدم اعتماد الرعاة البدو عليها ، ويبدو عدم الاعتماد هذا واضحا كلما كانت المنطقة التي يعيشون فيها أكثر جفافا ، كذلك ميعاد بداية الامطار في فصل Gu لا يعتمد عليه حيث أنه يختلف من عام الى آخر ، لمدة شهر أو أكثر لبداية الامطار ذات التأثير الفعال . كذلك يمكن أن نجد تغيرات ثانوية في الامطار داخل الفصل الواحد بين الاماكن المختلفة التي لا تبعد عن بعضها الا أميالا قليلة .

وتسجل احصاءات المتيورولوجيا وذاكرة الشعب أيضا فترات جفاف وقحط حدثت في الماضي - كما سبق أن أشرنا - وخصوصا في الاجزاء الشمالية في عام ١٩١١ ، ١٩١٤ Naataama cune ومعناها أن القحط عندما يأتي يمنع الناس من أكل الغذاء المحرم أو المنوع) ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٨ - ١٩٢٩ (حيث كان هناك ٢٢ ألفا من البشر الذين عانوا الفقر المدفع) ، ١٩٣٣ - ١٩٣٤ ، ١٩٣٨ - ١٩٤٣ ، ١٩٥٠ - ١٩٥١ Siligacase -عاصفة التراب الاحمر) ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٨ - ١٩٦٩ ثم الجفاف والقحط الاعظم الذي حدث في ٧٣ - ١٩٧٥ . وتشير هذه التواريخ الى حدوث جفاف يختلف في درجة القسوة يحدث كل ٣ - ٤ سنوات . ومع ذلك فانه من الملاحظ أنه يوجد دليل محدود

(1) ILO., JASPA. Economic transformation in a socialist Framework op. cit., P. 259.

الاقليم المناخي في القرن الاول

- ١- شربة ساحلية مطرها مستوي.
- ٢- مستوية بحرية ذو قمره مطر حبيبة.
- ٣- القسم الذي وسطه ذو قمره في البحر المطر
وكله الحبيبة تتفاوت في شكله واضح
من ٥٠ - ٧٥ م وتتفاوت درجته
الحارة شتاء (تاليا في ديسمبر ويناير).
- ٤- شربة القسم السابعة له قمره في البحر
من ١٥٠ - ٥٠ م وكله الحارة تتفاوت
حبيبة (يوليو وأغسطس).
- ٥- يتأثر بالمحيطات الهندية والبنجاب
لذلك تتفاوت أحواله بحرية حبيبة
يوليو ويوليو وكله هذا التأثر
ويختلف من الحارة حبيبة بعد عشر
الكيلو مترات.



من أرقام كميات الامطار في فترات قصيرة ، تؤكد حدوث تغير عام في المناخ نحو ظروف أكثر جفافا .

ويرتبط الصومال بنفس نظام المناخ السائد في نطاق غرب أفريقيا حيث ظهرت فترات أطول من تسجيلات الامطار التي يمكن الحصول عليها وحيث توجد تفصيلات أكبر من التحليلات ولكنها لم تستطع أن توضح لنا وجود أى اتجاه من التغيرات المناخية المتواترة على فترات واضحة من هذا النوع .

النبات الطبيعي :

درس النبات الطبيعي في الصومال في أكثر من تقرير . وقد وضع من هذه التقارير ملامح أساسين لتخطيط قطاع الرعى في المستقبل هما :
الاول : الاستخدام الجائر Over-use وتدمير المراعى Range destruction
خصوصا في الاجزاء الشمالية .

الثاني : امكانية وجود تفريط في استخدام المراعى في المناطق الاخرى Under used ranges وقد أشار كثير من الملاحظين الى تدهور في أراضي الرعى في الصومال. degre dation of range lands وقد حدث هذا في كثير من مناطق الصومال وخصوصا في الاجزاء الشمالية .

وقد أرجعت أسباب هذا التدهور الى عوامل كثيرة منها زيادة أعداد الحيوانات (بسبب نجاح البرامج البيطرية ، واتساع أسواق تسويق حيوانات الصومال) ، والتوسع في حفر الآبار العميقة والمياه السطحية دون تخطيط ، وخصوصا في المراعى التي كان من الصعب الوصول اليها في الماضي في اقليم هود Haud ، بالإضافة الى العملية المنتظمة ولكن ببطء في الاستقرار غير المخطط حول الاماكن التي توجد فيها الآبار في الاقاليم الشمالية .

ولكن على الرغم من أن أراضي المراعى تتدهور بسرعة بصفة عامة . الا أن هذا لا يعنى أن هذه العملية شائعة وعامة في جميع أنحاء الصومال . فلقد لاحظت بعثة (الفاو) لتطوير الثروة الحيوانية التي بحثت ظروف المراعى في جميع أنحاء الصومال خلال وبعد أمطار Gu عام ١٩٦٦ ، لاحظت وجود تفاوت كبير ، وقد أشارت في تقريرها الى

النباتات الطبيعية في الصومال



حالة مراعى الاجزاء الشمالية رقيقة للغاية (هشة) Most delicate state. ولقد أدى الرعى الجائر ، والاسواق المحلية للقطعان ، والنمو الحضري ، وتسوير المراعى الخاصة ، أدى هذا كله الى ارغام الرعاة على الاتجاه نحو المراعى الحدية mar ginal ranges وتمثل منطقة Migiurtinia منطقة مثالية لتربية الاغنام ، والماعز والابل ، كما أنه يوجد بها احتياطي لانتاج المواشى ٠٠٠ ويمكن أن يؤدي استقرار ملاك المواشى هنا في مناطق محدودة الى كارثة محققة . أما بالنسبة لمنطقة مودوج Mudug والاجزاء الموجودة في هيران Hiran وبنادر Benadir التى تقع الى الشمال من وبيى شيبلى Webi Shebelli فإنها تمثل واحدة من أكثر المراعى رقة ورداءة في الصومال ٠٠٠ وبصفة عامة فإن هذه المراعى ذات ظروف أفضل عن تلك التى توجد في الاجزاء الشمالية. على الرغم من وجود شواهد تدل على سوء الاستخدام فى الماضى . أما المراعى التى توجد بين (وبيى شيبلى) وجوبا فانها لا تنتج الى الدرجة القصوى كما أنها فى طريقها للتدهور . وبصفة عامة فإن منطقة جويبا Guiba (جوبا) الدنيا توجد بها امكانيات عالية لانتاج المواشى ، على الرغم من الحاجة الى عمليات تحسين المراعى مثل تنمية المياه واجتثاث الشجيرات بالاضافة الى الاشراف الدقيق على الرعى اذا تحقق وجود هذا الاحتياطي (١) .

وقد أشار تقرير حديث الى أن الانتاج الحيوانى فى الصومال أكبر مما هو متوقع فى ظروف المراعى الصومالية وقد قدمت أسباب عديدة محتملة لهذا الافتراض منها :

١ - ينبغى أن تكون الأمطار أعلى مما يظن . (ربما من خلال العاصفة الاستثنائية ذات الحدة العالية والتى نادرا ما تسجلها محطات الارصاد) .

(١) B.J. Hartley et al, 1967, Live stock development survey, FAO, Rome, see also T. Box 1968 : Range resources of somalia. Journal of Range Management, 21 (6) PP. 288-392.

٢ - ارتفاع نسبة الرطوبة •

٣ - تلاؤم القطعان الصومالية مع الظروف المحلية والتي لا تحتاج الى غذاء كبير كما يتوقع بصفة عامة في المناطق الاخرى •

كذلك فان الابل تحصل على غذائها من ارتفاع فوق ما هو مقدر من كلاً في المستويات الدنيا ، ومن ثم فانه يمكن أن تكون هناك امكانيات لم توضع في التقدير •

استخدام الارض :

يشير الجدول الآتي الى تقدير لاستخدامات الارض ودرجات استخدامها في الصومال •

التصنيف	المساحة بالالف هكتار	النسبة المئوية
كل المساحة	٦٣٨٠٠	٪١٠٠
الاقاليم الشمالية	١٧٦٠٠	٪٢٨
الاقاليم الجنوبية	٤٦٢٠٠	٪٧٢

الدرجة (النمط)	المساحة بالاف هكتار	النسبة المئوية
١ - ملائمة للمحصولات او صالحة كاحتياطي للزراعة	٨٠٠٠	٪١٢.٥
(ا) محاصيلات او بور	(٦٥٠)	(١.٠)
(ب) غير صالحة للزراعة ولكنها مزروعة	(٧٣٥٠)	(١١.٥)
٢ - صالحة للرعى	٣٥٠٠٠	٪٥٤.٩
٣ - غابات	٨٨٠٠	٪١٣.٨
(ا) غابات فعلية	(٢٥٠٠)	(٣.٩)
(ب) شجيرات	(٦٣٠٠)	(٩.٩)
٤ - اراضي اخرى	١٢٠٠٠	٪١٨.٨

والمصدر الاصلى لهذه الارقام غير معروف ، ولا يسكن اختبار مدى صحتها ، ومع هذا فان موظفى وزارة التخطيط يعتقدون أن الرقم الصحيح للاراضى الصالحة للرعى فقط أقرب الى أن يكون ٥٠ مليون هكتار أو حوالى ٨٠٪ من مساحة الصومال كله (١) .

وبناء على ما سبق فان نباتات الصومال - وهى العامل المهم للحياة الرعوية وتنتاج المناخ والتربة - تعكس التوزيع العام للأمطار وطبيعة اراضى البلاد ، ولذا فان جفاف اراضى الساحل الشمالى القاحلة يعزى الى حقيقة أنها تقع خلف سلسلة جبال (جولس) خلال فترة هبوب الرياح الجنوبية الغربية الموسمية ، وبذلك لا تهطل عليها أية أمطار فى ذلك الموسم ، بالإضافة الى تربتها الرملية التى تشرب المياه ، كذلك فان أمطار ال « حيس » الشتوية خفيفة وقصيرة المدة . ومع ذلك فان منطقة (جوبن) توجد بها شجيرات قصيرة وأعشاب غليظة ولكنها تظل كامنة فى الجزء الاكبر من العام وعندما تسقط الامطار الشتوية تدب الحياة فيها وتستكمل دورة حياتها القصيرة .

وينطبق نفس الشئ على وادى « نوجال » واقليم « مودج » بعد أمطار الربيع (جو) والخريف (دير) وتتناقص الامطار كلما اتجهنا ناحية الشمال الشرقى . كذلك فان التربة الجصية لا تستطيع أن تغذى كثير من النباتات ، ومع ذلك فان اقليم « مودج » يتمتع ببراغى طيبة . وعلى جبال (جولس) والوديان الطمينة لنهرى جوبا وشبلى غابات حقيقية . وتنمو أشجار الصنوبر على هضبتى « جعن لباح » و « دالو » ، وتوجد فى كثير من أجزاء الصومال وخاصة فى مجارى المياه الجافة ، كما تغطي اراضى سهل جوبا نباتات السفانا ، وكلما اتجهنا نحو الشمال الشرقى كلما كانت الأشجار أقصر والحشائش أخشن والأعشاب أجف حتى يتلاشى الغطاء النباتى فى المنطقة شبه الصحراوية فى الاقليم الشمالى الشرقى ، رغم أنها توفر مواسم رعوية للماشية ويعيش عليها عدد كبير من الحيوانات فى جميع الاوقات فى المواسم العادية .

أما فى المنطقة الساحلية الموازية لساحل المحيط الهندى فى الاجزاء الجنوبية من الصومال فتكثر الشجيرات والاعشاب وذلك بسبب الامطار الوفيرة التى تستمر حوالى سبعة شهور ، ومن الملاحظ أن النباتات

تختفى في الصومال بسرعة مخيفة ، حيث أن المناطق التي كانت غابات وأحراش منذ عشرين عاما مضت فقط قد أصبحت اليوم أراضي جرداء ، وقد نتج ذلك عن الافراط الرعوى ، وتكاثر الحيوانات المذهل ، وحرقت النباتات دون تمييز من أجل الحصول على الفحم النباتي ، حيث قدرت كمية الاخشاب والحطب التي تدمر سنويا بحوالي ١٧ مليون طن بسا فيها ٣٥٠ ألف طن من الفحم تصدر للخارج .

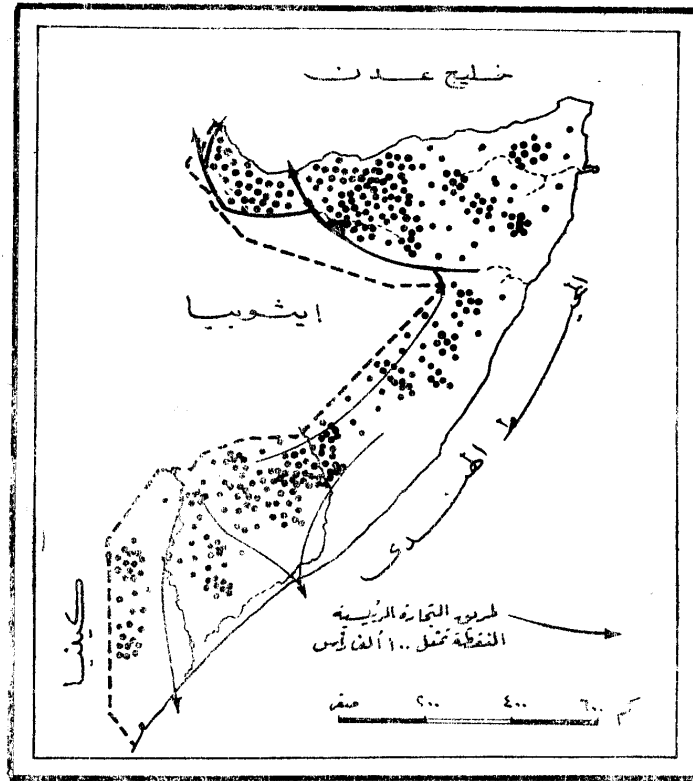
ثالثا : توزيع واعداد الثروة الحيوانية :

بعد أن استعرضنا الظروف البيئية السائدة في البيئة الرعوية يهنا الآن أن نلقى نظرة على توزيع وأعداد الثروة الحيوانية ، حيث أن هذا التوزيع والعدد يتمشى مع الظروف السائدة في كل منطقة ولو أنه في بعض الاحيان يفوق الامكانيات المتاحة في بعض من هذه المناطق وبالتالي يؤدي هذا الى الرعى الجائر ويؤدي هذا بالتالى الى تدهور الظروف البيئية السائدة .

وبداية فانه لم يتم تعداد للثروة الحيوانية في الصومال . وبالتالي فان تقديرات الثروة الحيوانية تختلف بشكل واضح بين التقديرات المختلفة بسبب صعوبة اجراء التعداد . خصوصا عندما تتحرك القطعان من منطقة الى أخرى . وبالإضافة الى ذلك فان عدد القطعان يتأثر بعدد من العوامل منها مدى السيطرة على أمراض الحيوانات ، والسنوات ذات الامطار الجيدة أو ذات الامطار الشحيحة (١) . ويعطى البنك الدولي التقديرات الآتية لتوزيع الثروة الحيوانية في الصومال .

(١) توجد ارقام متاحة لتوزيع الحيوانات جغرافيا ، ولكن تسود في الاقليم الشمالى الاغنام والماعز بصفة واضحة ، بينما نجد انه في الاقليم الجنوبى تسود المواشى . والمعلومات ضئيلة بالنسبة لعمر ونوع القطعان .

الثروة الحيوانية في الصومال



توزيع الثروة الحيوانية في الصومال (فبراير ١٩٧٥) (١)

الاقليم	الثروة الحيوانية (بالالف)			
	الاغنام	المواشى	الابل	الماعز
غرب جليبد	٢٢٤٢	١٤٥	٦٠٦	٣٠٧٦
توجود هير	٩١٧	٤٤	٣٢٠	٩٠٢
ساناج	١٥٢١	٧٤	٢٠٥	٦٦٤
بارى	١٣٨٨	١٥	٢٤٠	٢٠٩٥
نوجال	٢٢٣	١٢	١٥٥	٦١١
مودوج	١١٣٦	٣٤٠	٧٥١	٢٧٤٤
جالجدونا	٥٨٨	٢١٨	٣٩٥	١٧٣٤
هيران	٢٨٧	١٧٠	٤٦١	١١٥٩
شيبكى ديكسى	٣٢٥	٣٦٦	٢٣٦	٧٢٠
مقديشو	٦	٢٢	١	١٩
شيبلى هوز	٩٠	٤١٩	٢٩٣	٢٠٠
جوباهوز	٨١	١٠٣٦	٢٩٧	١٧٧
جيدو	٥٠٠	٥٢٨	٧٨٤	٧٢٥
ببى	٥٥	٢٥٥	٣٦٢	١٩٢
باكول	٧٩	١٠٠	١٩٢	٢٧٤
المجموع	٩٤٣٨	٣٧٤٤	٥٢٩٨	١٥٢٩٢

ويبين هذا البيان أعداد الحيوانات في نهاية فترة جفاف ١٩٧٤/١٩٥٧ في مناطق الصومال المختلفة . أما البيان التالى فيوضح توزيع أعداد الحيوانات في أقاليم الصومال المختلفة قبل بدأ جفاف ١٩٧٥/٧٤ حيث أنه تقدير البيطريين الذين اشتركوا في حملة مقاومة طاعون المواشى التى تمت في عام ١٩٧٣ (٢) .

(١) World Bank ; Somalia country Economic Memorandum.

(٢) German planning and Economic Advisory Group 1973.

A programme for the allocation of deep wells to the rural areas.
Mogadishu Ministry of Planning and Coordination.

الاقليم	الابل	المواشى	الاغنام والماعز
الشمال الغربى	١٦٢ر٠٠٠	١٠٤ر٠٠٠	٧٤٢ر٠٠٠
الشمال الشرقى	٥٣٣ر٠٠٠	٢٧٧ر٠٠٠	٢٣١٩ر٠٠٠
بوساسو	٤٤٦ر٠٠٠	١٥٣ر٠٠٠	١٦٤٢ر٠٠٠
مودوج	٦١٨ر٠٠٠	٤٢٦ر٠٠٠	٢٦٨٢ر٠٠٠
هيران	٢٢٩ر٠٠٠	١٦١ر٠٠٠	١٢٢٨ر٠٠٠
بنادر	٣٢٥ر٠٠٠	٤١٩ر٠٠٠	١٤٢٩ر٠٠٠
جوبا العليا	٣٩٦ر٠٠٠	٤٩٧ر٠٠٠	٢٨٧٦ر٠٠٠
جوبا الدنيا	٩٣ر٠٠٠	٨٨١ر٠٠٠	٢٣٦٤ر٠٠٠
الاجمالى	٣ر٠٠٠ر٠٠٠	٣ر٠٠٠ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠ر٠٠٠

وتشير بعض التقارير الى أهمية ذكر أنواع الاغنام والماعز ، وان كان هذا نادرا ما يحدث ، ومع ذلك فقد قدرت منظمة « الفاو » هذا العدد عام ١٩٦٧ حيث قدرت ثلاثة رؤوس من الاغنام مقابل كل رأس من الماعز فى الاقليم الشمالى ، وأن هذه النسبة تنخفض فى المناطق الاكثر جفافا وكذلك فى المناطق ذات الشجيرات الكثة (١) .

واذا قارنا بين التقديرين فى منطقة مودوج نلاحظ أن :

عدد الاابل	عدد المواشى	عدد الاغنام والماعز
٦١٨ر٠٠٠	٤٢٦ر٠٠٠	٢٦٨٢ر٠٠٠
٧٥١ر٠٠٠	٣٤٠ر٠٠٠	٣٨٨٠ر٠٠٠
سنة ١٩٧٣		
سنة ١٩٧٥		

ورغم تسليمنا بأن هذه الارقام ليست دقيقة وأنها مجرد تقديرات قاتنا نلاحظ أن عدد المواشى تناقص فى نهاية فترة جفاف ١٩٧٤/١٩٧٥ وهذا شئ طبيعى بعد قسوة الجفاف والقحط فى حين أن عدد الاابل والاغنام والماعز قد زاد وهذا شئ غير طبيعى .

كذلك لو قارنا منطقة أخرى وهى هيران نلاحظ الآتى :

(١) B.J. Hartely et al., 1967, Livestock Development survey, (١)
FAO, Rome.

See Also, Ilo, JASP, Economic transformation P. 263.

اغننام وماعز	ماشية	ابل	
١٦٢٢٨٠٠٠	١٦١٠٠٠	٢٢٩٠٠٠	تقدير ١٩٧٣
١٧٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠	٤٦١٠٠٠	تقدير ١٩٧٥

ونلاحظ أن عدد أنواع الثروة الحيوانية زاد في عام ١٩٧٥ عن عام ١٩٧٣ ، وهذا شيء غير طبيعي بعد فترة جفاف وقحط وان كنا نلاحظ أيضا أن عدد المواشي متقارب في العامين المذكورين .

رابعا : ملامح الاقتصاد الرعوى :

الوحدة الأساسية في الانتاج الرعوى في الصومال هي الاسرة ، وتتجمع الاسرة مع غيرها من الاسر (نادرا ما تزيد عن أربع أسر) في جزء من السنة . وغالبا ما يقوم الشباب غير المتزوج والأولاد بتشكوين وحدات من القطعان المنفصلة ، تبعا للمكان والفصل ، (تاركين عددا قليلا من ابل الحبل واللبن مع بقية الاسرة) ويعيشون بعيدا لاستغلال المراعى البعيدة عن المياه .

وتخضع كل المراعى والاراضى الاخرى لملكية الدولة . وفي الماضى كانت لا توجد ملكية خاصة للمراعى أو للاراضى الزراعية ، على الرغم من أنه من المفترض أن تكون الاراضى التى تنمو فيها الاشجار ذات ملكية جماعية للعشيرة التى توجد فى المنطقة التى يعيشون فيها ، أما المناطق التى تنمو فيها أشجار الصنغ العربى والبخور والمر على جوانب التلال فانها ذات ملكية شخصية ، ويسكن أن تباع (حقوق الحصاد) من جانب المالك . ولقد كانت العشائر الفردية ترتبط — بلا نظام ثابت — ببعض مناطق الرعى الخاصة . دون أية حقوق نوعية للسلوكية . أما الاختلال الفعلى، وفى المستقبل الاخير ، فإن التفوق العسكرى هو أساس الوصول الى المرعى .

ومع ذلك فهناك بعض الافتراضات لوجود مناطق رعوية واضحة للعشائر الرعوية فى الاجزاء الشمالية من الصومال فى الفترة السابقة للاستعمار ، ولكن الحدود بين هذه المناطق اختلطت بعد ذلك نتيجة

للتنافس على الرعى وكذلك بسبب الادارة الاستعمارية • وعلى الرغم من استقرار الرعاة ، فإن الارض ما زالت على المشاع بالنسبة للعشيرة ، وعلى الرغم من توزيعها على المزارعين فانه لا يمكن نقل الملكية •

وعلى الرغم من عدم وجود دليل واضح على وجود تنظيم قطري نوعى لأراضى الرعى فى الاقتصاد الرعوى التقليدى ، الا أنه من المفترض أن الرعاة التقليديين فى المنطقة الشمالية كان لهم السلطة والقوة لاعلان مناطق مغلقة (Hirimo) (أو محرمة) وهى مراعى خاصة محرم الرعى فيها لفترة معينة من الزمن ، وكانت هناك عقوبات لمن لا ينفذ هذه التعليمات • وكان القصد من ذلك هو اعطاء الفرصة للأعشاب والحشائش للنمو •

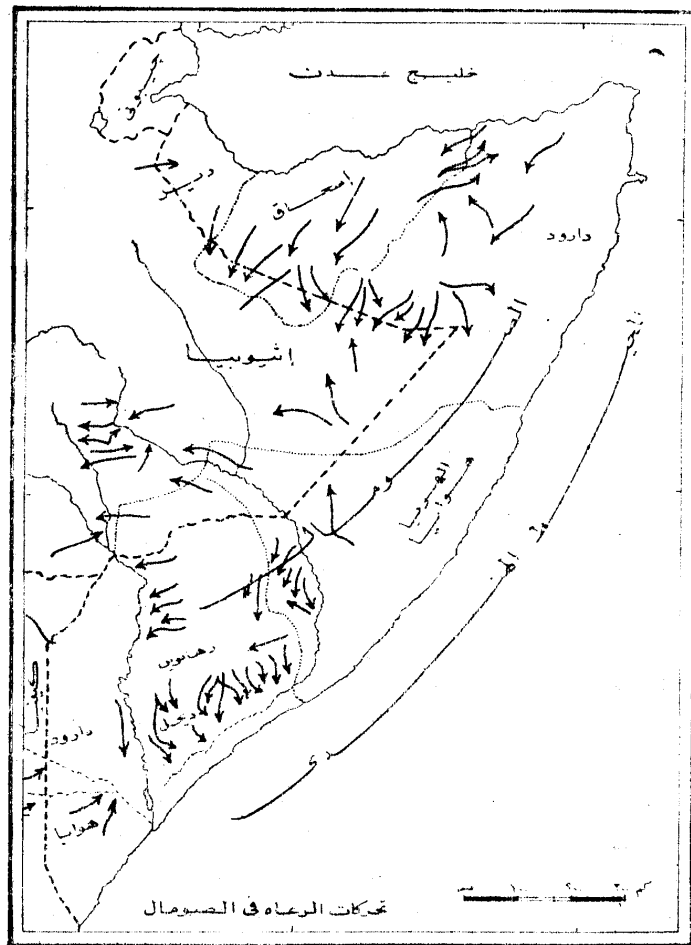
وتعتبر المياه مفتاح الموقف بالنسبة للمراعى • ففى موسم أمطار جوي Gu ، والى حد ما فى موسم امطار دير Deyer فإن الحيوانات وخصوصا الابل تعتمد على المياه السطحية ، أو على النبات نفسه ، ولهذا فانه لا توجد مشكلة خلال هذه الفترة حيث تنتشر القطعان فى جميع أنحاء المرعى ، وتقوم الابل بجعل النباتات يمكن استغلالها خلال هذه الفترة من السنة • أما فى مواسم الجفاف فإن القطعان ترغم على الرجوع للشرب من الآبار التى توجد فى الموطن الاصلى بصفة منتظمة والتى تمتلكها الاسرة ، أو مجموعة من الاسر ، أو مجموعات تقوم بحفرها • وتعطى المياه للغير من هذه الآبار خلال فترة الامطار ، أما أثناء موسم الجفاف أو سنوات القحط فليس للآخرين الحق فى ذلك • ولقد أتاح هذا النظام التقليدى لانتشار الحيوانات فى مناطق الحشائش والاشجار خلال الموسم الرطب ، ولكن كلما اقترب موسم الجفاف تعود الحيوانات تدريجيا الى المناطق المجاورة لهذه الآبار على أساس أن تشرب الحيوانات منها كل بضعة أيام •

ومنذ الخمسينيات أنشئت مصادر جديدة للمياه حيث قامت الحكومة بحفر الآبار وفتحت للجميع • كذلك أصبحت تباع الخزانات المصنوعة من الاسمنت (Barkas) التى تخزن فيها المياه ، كذلك تباع اللوريات براميل المياه بعيدا عن الآبار • وحيث أن المياه هى مفتاح الموقف بالنسبة للرعى فقد ظهرت مجموعات اجتماعية جديدة (مثل الرعاة الرحل الذين

ليس لهم حق الرعى فى المنطقة ، والتجار الذين لهم قطعان فى السوق ، والمزارعين المستقرين بسواشيم) ، وأصبح لهذه الجماعات حق الرعى . واختفت ضوابط استخدام الرعى التى كانت منتشرة فى الماضى وأصبح الامر الواقع هو الاساس . وتستلك الحيوانات بصفة فردية ، وكذلك فى الوراثة والتصرف . ومن الناحية النظرية فان للمرأة حقوقها الفردية فى الحيوانات كما جاء فى القرآن الكريم ، وان كانت قد تعدلت عن طريق قانون الاسرة الجديد . ومع ذلك فانه يبدو أن الابل لها نظام يختلف بعض الشيء عن الحيوانات الاخرى . ويفترض بعض الملاحظين أنه على الرغم من أن الابل تعتبر ملكية للأفراد فانها كانت فى الماضى ينظر اليها على أنها مسئولية جماعية للعشيرة ، حيث لا يكون للمالك الفردى الحرية الكاملة للتصرف فى ابله خصوصا فى أوقات الشدة كما هو فى وقت الجفاف والجفاف ، حيث يتوقع من هذه الحيوانات أن تساعد أعضاء العشيرة الذين ليس لديهم قطعان من خلال اعادة توزيع الميكانيزم (حركة الرعاة) . ويبدو أن المرأة نادرا ما تمتلك الابل . كذلك فان الابل توضع أيضا بعلامة العشيرة وليس بعلامة فردية للمالك كما هو الحال بالنسبة للأغنام والماعز (١) .

خامسا : الحركة الرعوية :

يتحرك الرعاة أساسا لأن الاحتياجات الايكولوجية للقطعان من الغذاء والمياه والملح لا يمكن أن توجد فى مكان واحد طيلة العام . ففى فترة ما بعد موسم الامطار تستطيع الابل أن تتغذى على النباتات الخضراء الغضة لمدة شهرين أو ثلاثة ، كذلك يستطيع الشباب من الرعاة أن يعيشوا على شرب الالبان من الابل بكميات تغنيهم عن الحاجة الى المياه ، أما فى موسم الجفاف فان الابل لابد أن تشرب كل ١٠ - ١٤ يوما . أما بالنسبة للأغنام والماعز فانها أكثر حاجة للمياه من الابل ، وعلى الرغم من أنها تستطيع أن تقضى بضعة أسابيع بين كل سقيا اذا ما وجدت المراعى الغضة فانها تحتاج للمياه كل ٤ - ٨ أيام فى جلال Jilaal . أما بالنسبة للماشية فانها الأكثر حاجة للمياه حيث تحتاج للشرب كل يومين أو أربعة أيام فى جلال . كذلك فان كل أنواع الحيوانات تحتاج الى بعض الملح



والتي تحصل عليه عادة من الشجيرات الملحية ولعق الاملاح الطبيعية ،
وفي هذه الحالة فان الحيوانات تحتاج الى الشرب بصفة دورية .

وتحدد امكانية العثور على المرعى والمياه والاملاح اتجاهات الحركة
الرعية . ففي جبالا يتمركز رعاة الشمال حول الآبار التي توجد في
مضاربهم Home wells في السهل الساحلي أو في الجبال
والهضبة الشمالية . ومع أمطار الربيع يبدأ الرعاة في الانتشار على نطاق
واسع ، حيث يتجه هؤلاء الذين كانوا يحتلون الجبال والهضبة الشمالية
نحو الجنوب الى الـ (هود) Haud . أما الجماعات التي كانت تستقر
في نطاق الساحل فتتجه صاعدة الى الهضبة . كذلك فان الابل في رعاية
الرجال غير المتزوجين والشباب تتجه بعيدا نحو مناطق المرعى وغالبا
ما يتم هذا في صحبة الاقارب المقربين بابلهم أيضا . أما الاغنام والماعز
فتظل في رعاية النساء ، والبنات والاطفال ، اللاتي لا يذهبن بعيدا ومعهن
الازواج الذين غالبا ما يبقون في معسكراتهم . وفي هاجا Hagaa ، يمكن
أن تبدأ في العودة نحو الآبار التي توجد في مضاربهم . ولكن اذا
ما كانت أمطار الدير Dever طيبة فانهم يظلون في الخارج في المراعى
البعيدة حتى ترغبهم بداية الجبال Jilaal على العودة الى مضاربهم .

أما في الجنوب فان حركة الرعاة مشابهة أيضا يحكمها الحاجة الى
المراعى والمياه والملح ، وكذلك الحاجة الى تجنب الحشرات مثل ذباب
تسى . وتكون الحركة من مناطق المياه الدائمة في نهري جوبا
وشيلي الى المناطق الداخلية الجافة بعد أمطار جو Gu مع عودة الى
النهرين في هاجا Hagaa ، ثم التحرك مرة أخرى بعيدا عن النهرين
في الدير Dever ثم العودة النهائية في جبالا Jilaal . ومن الملاحظ
هنا أن الماشية لا تتحرك بعيدا جدا الى المناطق الداخلية ، ولكن توجد
أيضا في الجنوب حركة بعيدة للابل حيث تتحرك عديد من مئات
الكيلو مترات . ورغم أنه توجد جماعات شبه رعية Semi-nomads
ومزارعين يمتلكون قطعانا ضخمة في الاجزاء الشمالية ، الا أن مثل هذه
القطعان الضخمة تتركز أساسا في المناطق الجنوبية من الصومال ، حيث
يمكن هنا أن يكونوا مستقرين في موسم الزراعة ، ويتحركون بعيدا
بعد الحصاد مع قطعانهم . ويوجد هذا النمط من التحرك بصفة أساسية
في منطقة ما بين النهرين This pattern of trans humance is characteristic

of the inter-river area. كذلك توجد اجراءات متفق عليهما من الرعاة والمزارعين المستقرين حيث يقدم الرعاة اللبن وروث الحيوان وفي بعض الاحيان النقود في نظير اطلاق القطعان على بقايا المحصولات ، وكذلك السقيان الآبار وبرك المياه في فصل الجفاف . ولقد قدر في عام ١٩٦٧ أن ٣٨٪ من الماشية و ٢١٪ من الابل يمتلكها المزارعون في منطقة ما بين النهرين ومنطقة جنوب نهر جوبا (١) .

ويشير الجدول الآتي الى حيازة الاسر للثروة الحيوانية ذات الانواع المختلفة (٢) . وتتضح السمات الاقليمية المختلفة للرعاة المتجولين (الرحل) بشكل واضح من خلال هذا الجدول ، ففي الشمال وجد أن حوالى نصف العائلات في منطقة المسح يربون الابل والاغنام والماعز ، وحدها ، وعدد قليل جدا يربي الابل فقط ، وعدد لا يذكر يربي الماشية وحدها .

أما في منطقة جوبا فاننا نجد أن أكثر من نصف العائلات الرعوية الرحل يربون الماشية وحدها ، وتوجد نسبة مرتفعة نسبيا تربي الابل وحدها (أكثر مما هو موجود في الشمال) ، وعدد لا يذكر يربون الاغنام والماعز . وعلى الرغم من أكثرية الماشية في اقليم جوبا ، الا أن الجدول الآتي يشير الى التنوع النسبي لما يربيه الرعاة من أنواع الحيوانات . وفي كل مناطق المسح توجد نسبة أساسية (كبيرة) من الرعاة تربي أكثر من نوع واحد (على أساس عدد الماعز والاغنام باعتبارهما نوعا واحدا) .

Ilo, JASP. economic trans for matin PP. 267-8 See also : (٢) (١)

FOA 1967, Agriculture and water survey, Somalia - Final Report Vol. I. General. Rome, FAO.

حيازة الرعاة الرحل من الحيوانات

العائلات بالنسبة لتركيبه أنواع الحيوانات						تركيبه أنواع الحيوانات
الصومال الجنوبي		الصومال الشمالى-منطقة جوبا				
بارديرى		أفمادو		بوراو		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
٢٧	٢٣٠	١٣.٤	١٣٧	٥.٩	٢٧١	الابل
٥٠	٤٢٩	٥٥.٥	٥٦٦	٠.٢	٩	الماشية
—	—	٠٠.٥	٥	٣٣.٤	١٥٤٠	الاغنام والماعز
١٧,٠٠	١٤١	١٧.٩	١٨٢	—	—	الابل والماشية
—	—	٥.٧	٥٨	٥٢.٣	٢٤٠٦	الابل والاغنام والماعز
٥.٠	٤١	١.٥	١٥	١.٩	٨٨	الماشية والاغنام والماعز
١.٠	٦	٥.٥	٥٦	٦.٣	٢٩٠	الابل والماشية والاغنام والماعز
١٠٠	٨٤٧	١٠٠	١٠١٩	١٠٠	٤٦٠٤	المجموع

واذا ما لخصنا الجدول السابق بسرعة نجد :

- ١ - التنوع فى حيازة الحيوانات فى منطقة بوراو وأفمادو ،
ولو أنها محدودة (حوالى ٦٪) وضئيلة فى بارديرى (١٪) .
- ٢ - الابل تهتم بتربيتها العائلات فى بارديرى (الصومال الجنوبى)
ثم أفمادو (منطقة جوبا) .
- ٣ - تتركز تربية الماشية وحدها بنسبة مرتفعة فى منطقة أفمادو
تليها منطقة بارديرى .
- ٤ - تتركز تربية الاغنام والماعز فى منطقة بوراو (الصومال
الشمالى) .

- ٥ - تتركز تربية الابل والماشية في منطقتي أفمادو ، بارديري .
- ٦ - تتركز تربية الماشية والاغنام والماعز في منطقة بارديري .

مع ملاحظة أن المسح الذي تم في أفمادو تم في مارس ١٩٧٤ - بعد أمطار جو الاولى ولذا يمكن أن نفهم وأن نلاحظ أن العدد المذكور أقل من العدد الفعلي في عدد الابل . أما مسح بوراو فقد تم في فبراير ١٩٧٤ ، ومسح بارديري فقد تم في أغسطس ١٩٧٣ (١) . ومع ذلك يمكن أن يقال بصفة عامة أن الابل تتركز في الشمال في حين تتركز الماشية في الجنوب .

وعموما فان الحركة الرعوية تسير في محاورين اساسيين :

١ - محور أفقى وفق الامطار .

٢ - محور رأسى وفق درجات الحرارة .

وان كانت هذه القاعدة ليست ثابتة الا أنها الصفة العامة في الحركة الرعوية في الصومال . ويثقل هذا النظام الرعوى في حد ذاته حركة اقتصادية وحيوية للشعب الصومالى . وأن « الضابط » Control الأساسى لهذه الحركة هو الامطار ، فالعشور على الماء والمرعى الطيب هى بؤرة العمل ونقطة الاهتمام الاولى للإدارة المتنازلة لأى حركة رعوية (٢) . وعلى ضوء دراسة الحركات الرعوية العامة في الصومال صنف بعض الباحثين هذه الحركات صنفين :

١ - الحركة الرعوية الطويلة :

وهى حركة موسمية طويلة وفق الظروف المناخية ، حيث تبدأ عادة في شهر ابريل حيث يتحرك رعاة السهول الشمالية الى الاراضى الهضبية وقد يستقر البعض عليها ، في حين يتجه البعض الآخر نحو الجنوب الى مراعى هود وذلك بعد سقوط الامطار في ابريل ومايو ويونيو ، وقد تمتد الحركة الى الجنوب من هود ، وقد يستقر البعض الآخر في مراعى

Ilo, JASP. Ibid P. 269.

(١)

(٢) الصومال قديما وحديثا - مرجع سابق ص ١٤٩ .

الشتاء . وقد يتحرك بعض سكان الهضبة في مناطق برعو وهرجيسة مع جماعات الاوجادين والماجرتين في أودية هود أو في مراعى (مدج) .

وإذا كانت أمطار (جو) غير جيدة فإن آبار وبرك هود تجف في العادة في شهر أغسطس ، وبالتالي فقد تعود الجماعات الرعوية الى مراكز استقرارها حول الآبار ، أما اذا كانت بعض الامطار المناسبة قد سقطت في الغرب فإن الجماعات الرعوية تفضل الاتجاه اليها ، على العودة الى أماكن استقرارها .

وفي شهر أكتوبر ومع سقوط أمطار « دير » فإن الحركة الرعوية تنزل الى السهول الساحلية أو الى هود .

أما شهرا ديسمبر ويناير فهما في العادة وقت التجرع للرعاة حول مراكز استقرارهم حول الآبار ، ومعنى ذلك أن هذه الحركة الطويلة تتفق مع بداية موسم الامطار حيث تتجه الى هود وفي نهايته تعود الى الهضاب والسهول الشمالية ، وقد ينتظر البعض الى أن تجف الآبار والبرك تماما .

٢ - الحركة الرعوية القصيرة :

وهي حركة قصيرة غير منتظمة قد تكون بسبب انتشار الامراض في الحيوان أو الانسان أو لسبب سياسى أو اجتماعى وأكثرها وضوحا هو السبب المناخى المتعلق بدرجة الحرارة كما يتضح ذلك من حركة رعاة السهول الشمالية الى الهضبة في شهرى ابريل ومايو كل عام للرعى على الهضبة خوفا من الحرارة الشديدة القاسية في السهول وقد تستمر حركتهم الرعوية على الهضبة الى سبتمبر ثم يعودون الى السهول (١) . ولا شك أن فترة الجفاف التى حدثت في ١٩٧٥/٧٤ ، وما تلى ذلك من فترات أدت الى عدم انتظام هذه الحركات الرعوية ، حيث أن انحباس الامطار أدت بالرعاة الى الاستقرار حول الآبار العميقة دائمة المياه ، الأمر الذى أدى الى زيادة الحركة في هذه المناطق وبالتالي تفتت التربة، وتدهورها ومن ثم تزداد الاحوال سوءا لأنها تصبح غير صالحة للانبات بعد ذلك وتتحول الى Bad Lands ، كذلك فإن عمليات الاغاثة

(١) الصومال قديما وحديثا المرجع السابق ص ١٦٠ ، ١٦١ .

التي قامت بها الحكومة والهيئات الدولية لتوطين البدو الرحل سواء
باحتراف الزراعة أو صيد السمك - وهذا سوف تشير اليه فيما بعد -
كان له أثره الواضح على تخفيف حدة المشكلة بالنسبة للبشر والقطعان .

سادسا : حجم وتوزيع حيازة الحيوانات الاساسية :

Size and distribution of basic animal holdings

أعطت المسوح الاستطلاعية الثلاثة التي قام بها قسم الاحصاءات
المركزية في ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ في الصومال بعض المعلومات عن حجم وتوزيع
حيازة الحيوانات الاساسية في الاقتصاد الصومالي الرعوى . ومع هذا
فان هذه المسوح لا تعطى توزيع العائلات وفقا للحيازات الكلية لكل
نوع من الحيوانات .

ويلخص الجدول الآتي نتائج هذه المسوح (١) .

توزيع العائلات وفقا لحجم وحيازات مختلف انواع الحيوانات من خلال المسوح الثلاثة التي اجريت في عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٤

House hold العائلة						نوع الحيوانات وحجم الحيازة
الصومال الجنوبي		منطقة جوبا (أفادو)		الصومال الشمالى (بوراو)		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
٥٥	٤٧٠	٥٧.٥	٥٨٦	٣٥.٥	١٦٣٧	الابل
—	١١٩	١٥.٥	١٥٨	١٨.٦	٨٥٦	صفر
٦,٠	٤٨	٥.٩	٦٠	١٧.٨	٨١٨	٥ — ١
٧,٠	٥٩	٨.٩	٩١	١٠,٤	٤٨٠	١٠ — ٦
١٥,٠	١٢٤	٨.٨	٩٠	١١.٣	٥١٩	٢٠ — ١١
٣,٠	٢٧	٣.٤	٣٤	٦,٤	٢٩٤	٥٠ — ٢١
١٠٠	٨٤٧	١٠٠	١٠١٩	١٠٠	٤٦٠٤	٥١
						المجموع

Ilo, JASP, Economic Transformation opcit. P. 270-1. (١)

العائلة						نوع الحيوانات وحجم الحيازة
الصومال الجنوبي		منطقة جوبا(افادو)		الصومال الشمالى (بوراو)		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
٢٧,٠٠	٢٢٩	١٠,٦	٢٠٠	٩١,٦	٤٢١٧	المساشية
١١,٠٠	٩٤	٣,٥	٣٦	٣,٤	١٥٦	صفر
١٨,٠٠	١٥٨	٨,٦	٨٨	٢,٧	١٢٧	١ - ٥
١٧,٠٠	١٤٢	١٩,١	١٠٤	٢,٣	١٠٤	٦ - ١٠
٢٠,٠٠	١٦٦	٣٢,٦	٣٣٢	—	—	١١ - ٢٠
٧,٠٠	٥٨	١٦,٦	١٦٩	—	—	٢١ - ٥٠
١٠٠	٨٤٧	١٠٠	١٠١٩	١٠٠	٤٦٠٤	٥١+
						المجموع
						الاغنام والماعز
٩٤,٥	٨٠٠	٨٦,٨	٨٨٥	٦,١	٢٨٠	صفر
٠,٦	٥	٢,٦	٢٧	٧,٥	٣٤٣	١ - ٥
١,٠٠	٨	٢,١	٢١	٣,٧	١٧٢	٦ - ١٠
١,٦	١٤	٢,٣	٢٣	٢,٣	١٠٧	١١ - ٢٠
٩,٧	٦	٣,٩	٣٨	١١,٨	٥٤٥	٢١ - ٥٠
١,٦	١٤	٢,٣	٢٣	٦٨,٦	٣١٥٧	٥١+
١٠٠	٨٤٧	١٠٠	١٠١٩	١٠٠	٤٦٠٤	المجموع

ويظهر من الجدول نمط واضح لحيازة الاغنام والماعز في الصومال الشمالي . كذلك توضح الارقام وجود حيازات قليلة لقطعان أقل من ٢١ رأساً بينما الاغلبية العظمى من الحيازات أكثر من ٥٠ رأساً . ومن هذا يمكن أن نستنتج أن ما بين ٦٠/٥٠ رأساً من الاغنام والماعز تعتبر الحد الأدنى الضروري لاعاشة الاسرة ، وان ما بين ٢٠٠/١٥٠ رأس تمثل زيادة بعض الشيء فوق الحد ، ربما لسبب العمالة المتاحة . ويتجاوز هذا الحد لدى بعض الاسر الغنية المحدودة . والتي تستخدم عمالة اضافية من

خارج الاسرة . وتتوافق هذه النتيجة مع ما هو معروف عن حجم القطيع من الماعز والاغنام في افريقيا والشرق الاوسط وغيرهما . ويلاحظ أن نسبة عالية من العائلات في منطقتي المسح في جوبا ليس لديها ماعز أو أغنام على الإطلاق .

وربما يعزى هذا الى الظروف السائدة في بيئة منطقتي المسح حيث ظروف الجفاف كذلك توضح الارقام أن قطعان الابل تزيد عن ٥٠ رأسا لدى بعض العائلات ، بينما نجد أن أكثر من الثلث في الاقليم الشمالي وأكثر من النصف في منطقة جوبا والصومال الجنوبي ليس لديهم ابل على الإطلاق .

ففي الشمال نجد أن الذي يربي الماشية من البدو الرحل عدد محدود للغاية ، أما هؤلاء الذين يعيشون في الجنوب فانهم يربون الماشية على نطاق واسع ، على الرغم من أن حوالي ١٠ - ٢٧٪ في منطقتي أفمادو Afmadow ، باردري Bardere ليس لديهم ماشية على الإطلاق . وحجم القطيع السائد في هذه المناطق يتراوح بين ٢١ - ٥٠ رأسا .

سابعا : بعض الملامح الديموجرافية في المجتمع الرعوى :

لابد من القاء نظرة سريعة على الملامح الديموجرافية للمجتمع الرعوى المترحل لما لهذا من أهمية في فهم الاقتصاد الرعوى ولتخطيط حلقات مستقبلية مع كل من الاقتصاد الزراعي والصناعي . ولقد اجريت عدة مسح منذ استقلال الصومال ، وحلت نتائج هذه البحوث (أما بالنسبة لتعداد السكان والحيوان الذي أجرى في عام ١٩٧٥ فليس متاحا) .

ويوضح الجدول الآتي متوسط حجم الاسرة والمعدلات الحيوية للقطاعات الثلاثة :

الحضر ، والزراع المستقرون ، الرعاة الرحل . ويوجد اختلاف واضح في معدلات الزيادة الطبيعية بين القطاعات الثلاثة حيث يأتي الحضر في المرتبة الاولى في التزايد في حين يأتي البدو في المرتبة الاخيرة . ويعتبر هذا النمط وما يرتبط به من معدلات المواليد والوفيات في كل قطاع ، ويعتبر هذا في اطار النمط الافريقي العام ذي الظروف المشابهة .

المعدلات الحيوية لسكان الحضر والريف المستقرين والبدو والرحل (١)

السكان	متوسط عدد الاسرة	معدل المواليد في الالف	معدل الوفيات في الالف	معدل الزيادة الطبيعية في الالف
الحضر	٤٢٤	٦٧	١٨	٤٩
سكان الريف المستقرين	٤٢٧	٥٦	٣٤	٢٢
البدو والرحل	٥٩	٣٧	٢٠	١٧

ومن الواضح أن ارتفاع معدلات المواليد في الحضر بالإضافة الى نقص معدلات الوفيات نتيجة لانتشار الخدمات الصحية وتوفير التسهيلات كان له الاثر الاكبر في ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية بعكس الحال لكل من سكان الريف والبدو والرحل الذين ترتفع بينهم معدلات الوفيات بسبب نقص الخدمات وانخفاض التسهيلات المعيشية بسبب ظروف بيئتهم القاسية . ويلاحظ أيضا انه يبدو أن عدد الرجال في المجتمع الصومالي الرعوى أعلى من النساء على خلاف ما هو موجود في القطاعين الآخرين ، ويشابه هذا الموقف بعض المجتمعات الرعوية الافريقية . حيث وضحت المسوح الثلاثة الاستطلاعية أن نسبة عدد الذكور بين البدو والرحل (أى عدد الرجال لكل ١٠٠ امرأة) . كانت فى بارديرى ١١٠ ، وفى بوراو ١٠٦ ، وفى أفمادو ١١١ .

بينما نجد أن هذه النسبة فى ٢١ مدينة تم مسحها بين ١٩٦٢ ، ١٩٦٩ . كانت ٩٦ فقط . ولكن لم يوضع المسح معلومات عن نسبة تعدد الزوجات .

IIo, JASP, IBID P, 273.

(١) ويلاحظ الآتى :

- ١ - أرقام الحضر من ١٠ مدن أكبر من ٥ آلاف ساكن مسح بين ٦٧ ، ١٩٦٩ وواحدة ١٩٦٢ .
- ٢ - أرقام الريف من مسحين استطلاعيين بين ٦٧ ، ١٩٦٩ .
- ٣ - أرقام البدو والرحل من مسحين استطلاعيين أجريا عام ١٩٧٤ .

وإذا كانت هذه النسبة موجودة فإنها يمكن أن تكون عاملا هاما
في تفسير الخصوبة النوعية ، كما أن هذه النسبة تعتبر ذات أهمية في
تفهم الاقتصاد الرعوى المعيشي Subsistence Pastoral economy
(حيث تعتبر كل زوجة نواة الوحدة المستقلة في الإنتاج الرعوى) •

ثامنا : الملامح الاجتماعية والعمليات الديناميكية في المجتمع الرعوى Social Features and dynamic processes.

بهذا الآن أن نشير باختصار الى بعض العمليات الديناميكية في
الاقتصاد الرعوى وعلى وجه الخصوص عمليات التغير الناتج داخليا
وخارجيا ، التراكم ، الاتساجية المتزايدة ، والتغاير أو التفاوت
الاقتصادى •

In Particular at Processes of externally and internally generated
change, accumulation increased productivity and economic differentiation.

فعند المولد يعطى الأب لابنه ناقة أو حيوان آخر لكي يكون نواة لقطيعه
المنتظر في المستقبل • وعن طريق الحظ والتصرف الحسن العاقل يمكن
أن تنمو هذه الأعداد سواء عن طريق الهدايا أو الشراء أو التزايد
الطبيعى عبر السنين •

وعند الزواج تخصص نسبة من حيوانات الأسرة للابن المتزوج على
الرغم من تزايد ثروته الحيوانية مع بقية حيوانات الأسرة •

وعند وفاة الأب يقسم العدد الباقي بين الورثة ويبدأ تكوين مجموعة
جديدة من الأسر ذات الثروة الحيوانية ، ومع ذلك فإنه يمكن أن
يعيش الأخوة معا وتربى الحيوانات وترعى معا •

وتزداد قطعان الأسرة بطريقة عادية أو بالتناسل Reproduction
حيث تتناقص بسبب البيع أو الاستهلاك ولكن العوامل البيئية - environ-
mental factors. تلعب دورا خطيرا وخصوصا الجفاف والأمراض •
فحتى حملات المقاومة الحديثة كان يعتبر الطاعون القاتل الأساسى
للحيوانات ، حيث أنه يمكن أن يقضى على قطيع كامل خلال بضعة
أسابيع • وهناك مجموعة أخرى من الأمراض ما زال لها تأثيرها الخطير
أيضا وإن كان ذلك ليس بنفس الخطورة التى كانت فى الماضى • وقد

سبق أن أشرنا الى الظروف المناخية والملاصم الأساسية لنظام الأمطار وخصوصا الذبذبة الواضحة (عدم الانتظام) زمانيا ومكانيا . وان الجفاف يمكن أن يحدث كل ٣ أو ٤ سنوات وإذا اجتمعت الأمراض مع الجفاف فإن هذا يشكل خسارة فادحة ليس باعتبار الحيوانات هي مورد المعيشة فقط ولكن أيضا باعتبارها رأس المال المنتج أيضا ، ولا بد أن يحتاط الرعاة الرحل ازاء هذا الخطر بقدر ما يستطيعون . وهم يحتاطون لذلك بطرق مختلفة أهمها التراكم والاحتفاظ بأعداد من الثروة الحيوانية تفوق احتياجاتهم المعيشية المباشرة السريعة . ورغم أن هذا ينطبق على جميع أنواع الحيوانات الا أنه من الملاحظ أن التركيز يكون على الابل ، ويفسر لنا هذا ضخامة أعداد قطعان الابل والتي يتوق الى ذلك كل راع صومالي .

وتخدم القطعان الكبيرة الحجم (العدد) هدفين :

١ - عن طريق الحجم الكبير وحده يمكن أن تعيش بعض القطعان بعد الجفاف أو المرض الوبائي .

٢ - تجعل من الممكن وجود نظام من التأمين والمعاونة الذاتية Self - help insurance في اطار الاقتصاد الرعوى التقليدي .

حيث أن الاسر التي لا يوجد لديها من حيوانات النقل أو اللبن الكفاية فانها تستعير الحيوانات المرضعة (أو ذات اللبن) أو حيوانات الحمل من الأصدقاء . وترجع هذه الحيوانات « المقرضة » Loaned animals عندما تنتهي الحاجة اليها دون دفع أى مقابل . وعندما تخسر أى أسرة حيواناتها فانها يمكن أن تعاون (تعان) من الأقرباء والأصدقاء بالطريقة الآتية :

يقدم الى الأسرة المنكوبة بعض الماعز والتيق ذات اللبن (المرضعة) وكذلك بعض الخراف السينة للذبح السريع لتقديم اللحوم للمساعدة في تجاوز الصدمة الناتجة عن الكارثة . وبعد بضعة أيام يتم الاتفاق على اجتماع عام تناقش فيه الحقائق المتعلقة بالكارثة ، هل هي بسبب الإهمال من جانب المالك ، أو نتيجة لعوامل خارجة عن ارادته . ثم يختار مجموعة من الرجال هي التي تقرر مقدار المساعدة التي سوف تقدم للأسرة المنكوبة ، وغالبا ما تكون هذه المساعدة شاه عمرها عامان ، ماعز عمرها

ثلاثة أعوام أو أربعة رؤوس عن كل مائة رأس من الأغنام أو الماعز .
وإذا كانت الخسارة ناتجة عن خطأ ارتكبه المالك فإن أقل مساعدة هي
التي تعطى مع توجيه تحذير قوى إليه ، أما إذا لم يكن خطؤه هو السبب
فتقدم المساعدة بحيث تغطي نصف أو كل الخسارة بالطريقة المشار إليها .

ويمكن أن يقال أن هناك نسبة غير كبيرة من العمل المؤجر في الاقتصاد
الرعوى التقليدى ، حيث نجد في مختلف أنحاء الصومال أن الرجال
الذين لا يوجد لديهم عدد كاف من الحيوانات يبحثون عن العمل كرهاة
لدى هؤلاء الذين لديهم ثروة كبيرة سواء أكانوا من الرعاة الأغنياء ،
أو الذين يسكنون المدن ويمتلكون ثروة حيوانية . ومن المعتاد أن
الاتفاق على هذا العمل يدفع نقدا أو من الحيوانات (وخصوصا صغار
الماعز الذكور) . مثلا نجد أن الرجل المؤجر من الرعاة في منطقتي
Buraو Hargeisa يحصل من المالك على غذائه
اليومى (الحبوب ، الشاي ، السكر) ومرتين في السنة من الثياب ،
بالإضافة الى اللبن من القطيع وكذلك ٣٠٠ شلن كل ستة شهور وذلك
تظير رعاية ٥٠ رأسا من الابل ، أو ١٠٠ رأس من الماعز والأغنام أو ٥٠
رأسا من البقر . أما في الاقليم الجنوبي فإن الرجل المؤجر يعامل وفقا
للاتفاق على أساس أن يأخذ حسابه من الحيوانات - ناقة ، أو رأسا
من البقر في السنة one she - camel or one two - year cow.

على حسب الحالة ، بجانب اللبن من القطيع والملابس مرتين في العام ،
أما هؤلاء الرعاة المؤجرون الذين يستقرون في القرى ، ولا يرعون
الحيوانات في الجبل فانهم يحصلون على أجورهم نقدا ١٥ - ٢ شلن
عن البقرة أو ٥ - ٦ شلن عن الماعز أو الرأس من الأغنام (١) .

وعلى الرغم من أن وجود مثل هذه التنظيمات يمكن أن تفتح الطريق
لاستغلال القوى العاملة وخلق طبقة دائمة من الرعاة المؤجرين
class of hired herdsmen ، إلا أن هذه النتيجة لم يتوصل إليها
في المجتمع الرعوى التقليدى في الصومال ويرجع هذا الى أنه في كثير من

(١) Ilo, JASP Economic transformation P. 276, See also.

I.L.O., Report to the government of the Somali Democratic Rep. on
the integrated develop ment of the nomadic zone. 1972, Geneva I.L.O/
OTA/Somalia/R. 6.

الحالات يأخذ الراعى المستأجر حقه على شكل حيوان كما ذكرنا ، وبالتالي فإن هذا يؤدي الى تحويل العائلات الفقيرة الى رعاة مستقلين بأنفسهم بعد أن يتجمع لديها عدد معقول من الحيوانات وتصبح وحدة انتاجية مستقلة أيضا •

ونظرا لطبيعة الأخطار الموجودة في البيئة الصومالية ، وأشكال إعادة التوزيع المستمر للثروة الحيوانية بين الأسر الصومالية فإن هذا يمنع أى عملية مستمرة لتراكم الثروة وبالتالي التفاوت الاقتصادي • فالثروة مركزة في الحيوانات وخصوصا في شال الصومال حيث لا نجد امكانيات متاحة للتوسع الزراعي ويؤدي هذا الى عدم وجود اتجاه (ميل) لدى الأثرياء هنا (بثروتهم الحيوانية) - فوق حد معين - الى استثمار ثروتهم في زراعة الأرض • وحيث أن الثروة هنا مركزة في الحيوانات ، فانها تظل معرضة للأخطار سواء لسبب الجفاف أو الأمراض • أما عن السلطة السياسية في هذا المجتمع الرعوي التقليدي في الصومال فانها كانت قبل الثروة لا تعبأ بالثروة ولكن على القدرة والنظام الديمقراطي والذي على أساسه يصبح الرجل القادر (الكفء) وخصوصا المستتير - يصبح زعيما •

ولقد أدت الاستراتيجية الاقتصادية الخاصة بالرعاة والتي تعتمد على الاحتفاظ بأكبر عدد من القطعان كضمان وتأمين ضد الأخطار سالفة الذكر ، أدت هذه الاستراتيجية الى عدم قابليتهم لبيع مزيد من الحيوانات عما هو ضروري لتغطية حاجاتهم الأساسية النقدية لشراء الجبوب • والأغذية الأخرى ، والملابس ... الخ ، ولا تباع الابل التي تعتبر الاحتياطي الأساسي ، والى حد ما الأبقار في هذا المجتمع الاقتصادي التقليدي ، الا في الحالات الضرورية الملحة ، ولقد أدى فهم هذه الحقيقة على نطاق واسع كعلامة على السلوك الاقتصادي غير العقلاني على أساس أن هؤلاء الرعاة يفضلون المظهر والمكانة (عن طريق ضخامة القطعان) أكثر من النقود والسلع التي يمكن الحصول عن طريق بيع بعض من هذه القطعان ولكنه يبدو واضحا بعد فهم طبيعة البيئة الصومالية الرعوية المعرضة للأخطار والتعرف على استراتيجية الرعاة لمجابهة هذه الأخطار وعدم الاطمئنان ، عن طريق هذا الفهم يمكن أن نقول انه لا يوجد سلوك غير عقلاني ازاء هذه الاستراتيجية • وفيما يلي بيان تفصيلي

يوضح المعدلات الحيوية في كل من المناطق الحضرية والريفية (المستقرة)
والبدو الرحل من حيث عدد السكان ومتوسط عدد أفراد الأسرة ،
ومعدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية . وذلك لمقارنة معدلات
المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في المجتمع الرعوى بكل من مجتمع
الريف (المستقر) والحضر . وكذلك لمقارنة مناطق المجتمع الرعوى
المختلفة كل منها بالأخرى .

احصاءات حيوية في بعض مناطق مجتمعات الصومال المختلفة

المدينة والإقليم	تاريخ المسح	السكان	متوسط عدد أفراد الأسرة	معدل المواليد %	معدل الوفيات %	معدل الزيادة %
المناطق الحضرية						
بيدوبا	١٩٦٨	١٤٩٦٢	٤.٥	٧.٠	٣.٠	٤.٠
بيليت - ويني	١٩٦٩	١١٤٦٢	٤.٨	٤.٤	٢.٢	٢.٢
برافا	١٩٦٨	٦١٦٧	٤.١	٣.٤	٢.٣	١.١
بولو - برقي	١٩٦٩	٥٢٤٧	٥.٢	٤.٨	١.٦	٣.٢
خمعاي	١٩٦٨	٥٤٠٨	٤.٦	٥.٥	٢.٥	٣.٠
جوهر	١٩٦٩	١٣١٥٦	٤.٠	٤.٨	١.٨	٣.٠
هرجيسة	١٩٦٢	٤٠٢٥٤	٣.٨	٤.٣	٢.٤	١.٩
كسمايو	١٩٦٨	١٧٨٧٢	٤.٠	٧.١	٢.٧	٤.٤
مركا	١٩٦٧	١٧٧٠٨	٣.١	٦.٣	١.٧	٤.٦
مقديشيو	١٩٦٧	١٧٢٦٧٧	٤.١	٧.٧	١.٥	٦.٢
المجموع	--	٤٠٣٨٧٧	٤.٤	٦.٧	١.٨	٤.٩
المناطق الريفية (المستقرة)						
افمادو	١٩٦٨	٣٥٩٩	٥.٠٠	٥.٤	٢.٥	٢.٩
بيدوبا	١٩٦٨	٥٠١٢٥	٥.٤	٤.٤	٢.٣	٢.١
بيليت ويني	١٩٦٩	١٢٧٠٨	٥.٨	٣.٧	١.٩	١.٨
بولو - برقي	١٩٦٩	١٠٠٦٢	٤.٦	٤.٧	٢.٧	٢.٠

المدينة أو الإقليم	تاريخ المسح	السكان	متوسط عدد أفراد الأسرة	معدل مواليد	معدل وفيات	معدل الزيادة الطبيعية %
خماي	١٩٦٨	٢٣٨٢٨	٤,٣	٤٦	٢٩	١٧
جوهر	١٩٦٩	٤٠٩١٥	٤,٢	٤٩	٣٣	١٦
كسمايو	١٩٦٨	١٥٠٢٤	٤,٥	٥٥	٣٩	١٦
مركا	١٩٦٧	٤١٩٦٨	٤,٧	٦٩	٤١	٢٨
المجموع	—	١٦٨٢٢٩	٤,٧	٥٦	٣٤	٢٢
السكان الرحل						
بوراو	١٩٧٤	٢٦٤٥١	٥,٨	٣٩	٢١	١٨
أفادو	١٩٧٤	٦٣٥٨	٦,٢	٣٠	١٤	١٦
برديري	١٩٧٣	٥١٤٩	٦,١	—	—	—
المجموع	—	٣٧٩٥٨	٥,٩	٣٧	٢٠	١٧

ILo, JASP. Economic Transformation P. 278.

المصدر :

- ١ - من بين المدن التي مسحت في الفترة بين ٦٢ - ١٩٦٩ (التي بشراوح حجمها بين ١٢٢٦ ، ١٧٢٦٧٧) كان منها ١٢ مدينة يزيد سكانها عن ٥ الاف نسمة . من هذه الـ ١٢ مدينة كانت الاحصاءات الحيوية غير متوفرة عن بربرة وبوراو والعشرة الباقية محللة في هذا الجدول .
- ٢ - حسب معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية على اساس بوراو وأفمادو فقط .

وواضح من الجدول السابق أنه على غير المنتظر في الاطار العام للنسو السكاني نجد هنا أن معدلات الزيادة الطبيعية في المراكز الحضرية أعلى منها في المناطق الريفية (المستقرة أو البدو الرحل) وربما يرجع هذا الى ارتفاع معدلات الوفيات في المناطق الريفية عنها في المراكز الحضرية ، بسبب نقص الخدمات الصحية وصعوبة البيئة الريفية التي يعيش فيها هؤلاء السكان خصوصا وأن المسح لهذه المناطق كان قد أجرى في أواخر الستينات وأوائل السبعينات أى وقت اشتداد أزمة الجفاف خصوصا بالنسبة للرعاة الرحل . كذلك نلاحظ انخفاض معدلات المواليد لدى البدو الرحل (٣٧٪) في حين أنها مرتفعة للغاية لدى سكان المراكز الحضرية والقرى (٦٧ ، ٥٦٪ على التوالي) وربما يكون ذلك أيضا راجعا الى سوء ظروف الجفاف وتشتت الأسرة ، كذلك من الغريب أن تجد أن معدلات الوفيات لدى المجتمع الريفي المستقر (القرى) أعلى منها المجتمع الرعوى المتنقل (٣٤ ، ٢٠٪ على التوالي) .

تاسعا : جهود الحكومة الصومالية

نتيجة لفترات الجفاف المتوالية في الصومال وتأثيرها على الثروة الحيوانية بدأت حكومة الصومال في النظر الى تحسين الاوضاع بالتعاون مع صندوق التنمية التابع للأمم المتحدة لاعداد مسح كامل لمراعى الاقاليم الشمالية في عام ١٩٧١ ، كما أنشأت ١٣ مرعى محجوزا خلال مواسم الامطار لادخارها لأوقات الجفاف . كذلك وضع مخطط لاعادة زرع الغابات في المناطق العارية ويغطي هذا البرنامج ١٣٠٠٠ هكتار من ١٩٧٤ الى ١٩٧٨ في جنالي ، جمن لباح ، بربرة . كذلك تم ادخال برامج منسقة للرعى الدورى في المناطق الأكثر حرجا more critical من الناحية الايكولوجية ، وتم تنفيذ برنامج لاستكمال تنمية هذه المناطق الاحتياطية

في موسي (جو ، دير) من أجل اعطاء الاشجار فرصة للتجدد والازدهار .

كذلك أعطيت أهمية تامة لإدارة المراعى للمحافظة عليها وحمايتها . وفي اطار هذه الجهود يتضمن البرنامج تخطيط حدود ٢١٤٠٠ كم من الأراضى الاحتياطية للرقابة والرعى الدورى واقامة حواجز لتسطيح أكثر من ١٤٠٠٠ هكتار من الاراضى لتقليل اندفاع تدفق المياه والمحافظة على التربة ، وتنفيذ تعميم المياه واعمال الضبط بواسطة سدود تشمل مساحة ٢٠٠٠ هكتار ، هذا بالإضافة الى تأسيس مراعى بها حظائر تعاونية لتربية الحيوانات ، تتسع لتربية أكثر من ٣٠ ألف رأس قرب أفسادو ويشمل المشروع وحدة لمراقبة الأمراض ووحدة تسويق ، وتنمية « نقط » المياه في حظائر التربية قرب كسمايو .

وتهدف هذه الاجراءات أيضا الى موازنة رعى المراعى طوال العام - حيث خصصت مساحة ١٧٦٠٠ كم^٢ كاحتياطى فى الاقاليم الآتية :

الاقليم	المساحة بالكم ^٢	النسبة المئوية
١ - بوصاصو	٣٧٠٠	٢١٪
٢ - نجال	٣٩٠٠	٢٢٪
٣ - تج دير	٣٥٠٠	١٩٪
٤ - الاقليم الشمالى الغربى	٢٠٠٠	١١٪
٥ - سنانج	٤٥٠٠	٢٥٪
المجموع	١٧٦٠٠	١٠٠٪

كذلك اتفقت الحكومة الصومالية مع جهات دولية خارجية على اقامة مشروع لتحسين المراعى بوسط الصومال فى محافظات هيران ، جليجود ، مدج ، بحيث يساهم هذا المشروع فى تنفيذ السياسة العامة للحكومة للنهوض بالمراعى فى جميع أنحاء الصومال وخاصة فى وسط الصومال فى المحافظات المشار اليها ، للوصول الى الهدف الرئيسى وهو تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع الرعوى عن طريق :

- ١ - ادخال التكنولوجيا الحديثة لادارة وتنظيم المراعى .
 - ٢ - انشاء شبكة من الآبار وأماكن شرب الحيوانات .
 - ٣ - العناية البيطرية للحيوانات .
 - ٤ - عقد ندوات وتدريب جميع المشتغلين سواء أكانوا رعاة أو مزارعين .
 - ٥ - ارسال بعثات تعليمية للخارج للحصول على التدريب العملى والأكاديمى .
 - ٦ - تقديم الخبرات الفنية العالية للمشروع بصفة خاصة أو الوكالة الوطنية للمراعى بصفة عامة .
 - ٧ - تمويل قسم لادارة المراعى بكلية الزراعة التابعة للجامعة الصومالية لتخريج الجامعيين الذين سيتولون العبء فى المستقبل كما سيساهم المشروع فى عمل مسح جوى للمحافظات الشمالية والجارى تنفيذ تحسين المراعى فيها بواسطة صندوق النقد الكويتى (١) .
- ويقع المشروع بين خطى عرض ٣°١٠' ، ٤°٠٧' شمالا ، ويغطى ١٤٩ ألف كم^٢ ويعيش فى هذه المنطقة وفقا لتعداد سنة ١٩٧٥ = ٥٤٣٧٠٠ نسمة منهم ٤٠٠ ألف يحترفون الرعى . ويختلف النبات فى هذه المنطقة وفقا للطبوغرافيا والامطار التى تتراوح بين ١٠٠ - ٢٥٠ مم بجوار Bules-Burti فى الجنوب والتربة فى منطقتى جلجدود ، مدج غالبا من الرمل فوق الحجر الجيرى بعيق متفاوت . أما فى هيران فرغم أن معظمها رملية الا أنه توجد بها ارسابات نهر شيبلى فى أقصى الجنوب (٢) .

(١) وزارة الانتاج الحيوانى والغابات والمراعى - الوكالة الوطنية للمراعى بالصومال (باللغة العربية) .

(٢) National Range Agency, Somalia, Central Range land development project By. Y.R. Bahaa El-Din.

أما بالنسبة لجهود الحكومة لاغاثة وتوطين الذين أضرروا من جفاف ١٩٧٥/٧٤ فقد عبأت حملة قومية ، والموارد الداخلية والخارجية المتاحة لاستيعاب حوالي ربع مليون نسمة في أقاليم توج دير ، وسناج والشمالي الشرقي ، نوجال ، مدج ، جليجدود ، بكول ، وفي نفس الوقت عينت لجان اغاثة على المستوى القومي والاقليمي لتنظيم وإدارة معسكرات الاغاثة ، وقامت أيضا بالتدابير الاضافية التالية :

١ - توزيع الاغذية الرئيسية على المناطق المتأثرة بالجفاف بمبلغ يزيد عن ١٤٠ مليون شلن .

٢ - توفير وسائل النقل مجانا للسكان المتأثرين بالقحط .
ومواشيهم .

٣ - توفير الماء مجانا للسكان ومواشيهم في المناطق المتأثرة وقد صرفت على هذه المرحلة ٩٠٠ مليون شلن .

ومع هطول أمطار ربيع ١٩٧٥ بدأت الحكومة بالاستعداد للرحلة التالية وذلك باختيار مناطق مناسبة لتوطين الآلاف من مربى الماشية الرحل الذين فقدوا كل أو معظم ما يمتلكونه من الحيوانات .

وتم اختيار السهول الفيضية من نهري جوبا وشبيلي لتوطين هؤلاء البدو في مناطق زراعية (منطقة دوجوما على نهر جوبا ومنطقتي سباللة وكورتني واري على نهر شبيلي) ، أما مناطق جراعد ، ايل وبراو فقد أختيرت لتوطين مجتمعات صيادي السمك وكلها تقع على المحيط الهندي .

وتنتيجة لبرامج التوعية اختار حوالي ١٢٠ ألف شخص حرفتي الزراعة والصيد (الاستقرار) واختار حوالي ١٥٠ ألف شخص مواصلة حياة الرعي والبدواة .

جدول بين مراكز التوطن الجديدة وأنواعها

المركز	عدد السكان	نوع المركز
١ - دوجوما	٤٨.٠١٤	زراعى
٢ - سبلاله	٢٩٩٣٧	زراعى
٣ - كورتى وارى	٢٦٦٢٠	زراعى
٤ - براوة	٦٣٧٠	صيد سمك
٥ - جراعى	٥٠.١١	صيد سمك
٦ - ايل	٣١٥٦	صيد سمك
الجملة	١٤٥٣٧	

وحتى تضمن الحكومة نجاح برنامج التوطن اتخذت قرارا بتحويل دوجوما الى عاصمة اقليمية لجوبا الوسطى وسبلاله وكورتى وارى مراكز نواحى ادارية بالاضافة الى توفير المال والمعرفة الفنية اللازمة (١) .

وقد وضعت ضمن الخطة ١٩٧٨/٧٤ أهداف لتحسين أحوال المراعى وفقا للطرق والأساليب العلمية ووضعت أولويات للمناطق التى تطبق فيها هذه الطرق والأساليب (٢) .

(١) صوماليا اليوم - مرجع سابق ص ١٧١ - ١٧٢ .

(٢) UNGSTD National paper of somalia 1979 PP. 40-41.

اهم المراجع

باللغة العربية :

- ١ - د. السعيد ابراهيم البدوى : الانتاج الزراعى فى الصومال .
فى مجلد المسح الشامل لجمهورية الصومال ص ٤٠٣ الى ص ٤٦٠ -
نشرة منظمة اليونسكو العربية - معهد الدراسات العربية ببغداد
١٩٨٢ .
- ٢ - د. حسن حسين الخولى - انماط تحركات السكان فى الصومال -
نشرة البحوث والدراسات الافريقية .
- ٣ - د. حمدى السيد سالم : الصومال قديما وحديثا - جزءان -
مقديشو ١٩٦٥ - طبع وزارة الارشاد القومى الصومالى .
- ٤ - وزارة الارشاد القومى الصومالى - سياسة التوطين واهدافها -
مقديشو ١٩٧٧ .
- ٥ - وزارة الارشاد القومى الصومالى - صوماليا اليوم - حقائق
ومعلومات عامة - مقديشو ١٩٧٥ .

- 1) Baha Eldin, y : Central Range Land Development project. National Range Agency Seminar 15 - 24 th January 1980.
- 2) Box, T : Range resources of somalia - Journal of Range Management 21 (6) 1968.
- 3) F.O.A. Agriculture and water survey, somalia, final report vol. 1.
- 4) German Planning and Economic Advisory group for the allocation of deep wells to the rural areas. Mogadishu, Ministry of planning and coordination.
- 5) Griffiths (editor - J.F) : climates of Africa 1972. PP. 133-165.
- 6) Hartley, B.J. et al 1967. Livestock development survey. FOA. Rome.
- 7) Hulton (Publisher) An advanced georaphy of Africa, 1975 PP. 74-117.
- 8) International Labour office. (ILO). Report to the government of the Somalia. Democratic Republic on the integrated development of the nomadic zone. 1972.
- 9) ILO : Economic transformation in socialist framework. An employment basic needs oriented development strategy for somalia. Addis Ababa 1977.
- 10) Lockwood, J. world climatology, An environmental approach. 1974: PP. 287 - 293.
- 11) UNCSTD : National Paper of Somalia 1979.
- 12) World Bank Somalia country economic memorandum.

الايواء في الصومال د. حسن حسين الخولى

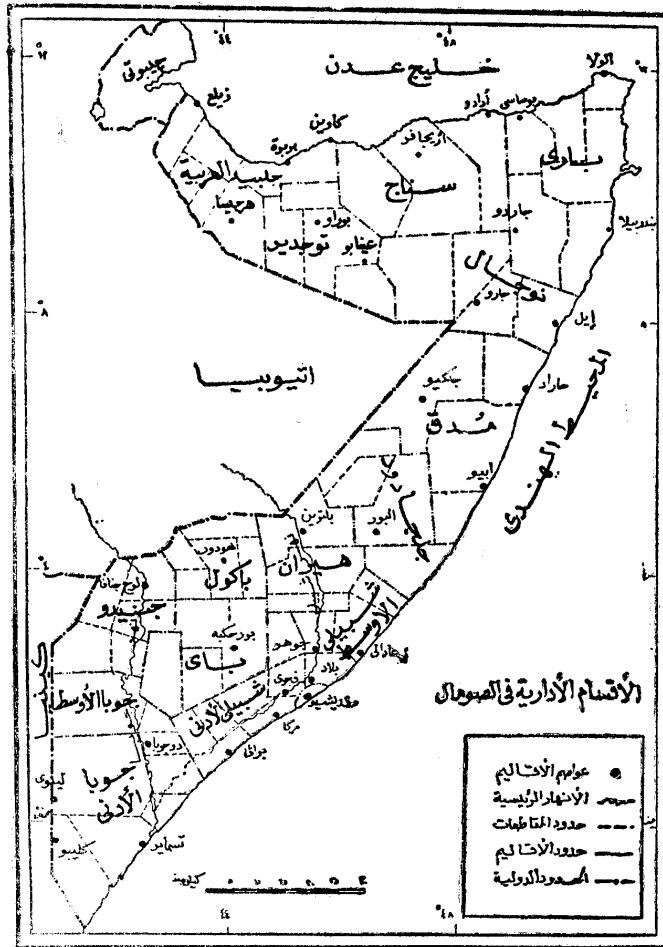
تمهيد :

الصومال أمة ، ليس في مرحلة القبلية تماما ، وان سادته القبائل (١) ولعل أبرز سماته اللغة المشتركة ، والوحدة الأرضية والعرقية والتاريخية ، كما يبدو متجانسا أثريولوجيا ، كعنصر خاص «كوشي» . ويتألف الوطن الصومالي التاريخي من شبه جزيرة الصومال المتسعة ذات الحدود الواضحة ، كما تسوده وحده فزيوغرافية معقولة وعلى قدر اتساع الجبهات البحرية فان ظهور الكثبان الرملية الساحلية ، وانتشار الجزر الرملية ، وكذا البحيرات الساحلية ، مع جفاف الظهير فقد أدى الى ضعف النظر وعدم إمكان قيام موانئها بوظيفتها الحيوية . بل أدى الى ندرة الموانئ الطبيعية مع امتداد هذه السواحل . (٢)

انتشار السكان في الصومال خفيف للغاية ، يكاد يخلو من نواة ديموغرافية قوية رغم بعض التركيز في اقاليم الزراعة الساحلية الجنوبية ، واذا كان شعب الصومال يحتل وطنه منذ القدم . الا أن تعميره للركن الجنوبي الغربي الأقصى حديث نسبيا ، حيث بدأ الانتشار منذ قرنين ومازال ينساح في توسع عبر نهر جوبا جنوب كينيا ، كما يضغط في اتجاه بحيرة رودلف .

ان توزيع السكان في الدولة - هو في الحقيقة تتاج سلسلة متصلة زمنيا ، متباعدة مكانيا ومحصلة تحركات تيارات بشرية مئات السنين ، ويرجع ذلك في الاصل الى نوع مناشط السكان والذي يتمثل بصورة رئيسية في الرعى ، حيث الترحال والتنقل وراء المرعى ، أو مصادر الماء في غياهب الصحراء .

- (١) جمال حمدان / أفريقيا الجديدة ، دراسة في الجغرافيا السياسية / القاهرة ١٩٦٦ . ص ٣٢٦ - ٣٢٧ .
(٢) محمد عبد الفنى سعودى / « الصومال ، عضو جديد بالجامعة العربية » / مجلة البحوث والدراسات العربية / العدد الخامس / يونيه ١٩٧٤ . ص ٢٧ .



شكل (١)

تتعدد الاجتهادات حول النشأة وتأسيسها ، ودروب انتشار سكان الصومال في القرن الافريقي، من الأراء من أرجع منبتهم الى قبائل شبه الجزيرة العربية (١) ، وقد ضغطت هذه العشائر في مسارتها على العناصر المترنجة في اتجاه الجنوب ونحو الغرب وقد دفع الصوماليون « الجالا » نحو الجنوب الغربي عبر نهر جوبا وكذا شبيلى ليحتلو الأجزاء الجنوبية الغربية من اثيوبيا وشمال كينيا . (٢) وهناك من يرجع أهل الصومال الى صميم القارة الافريقية ، على اعتبار أن كلا من الصوماليين والجالا منبتهم الجنوب الاثيوبي ، على اعتبار أن كليهما تتابع في التحرك والانتشار صوب الشمال وفي اتجاه الشرق ، وان كانت تفند هذه الأراء اعتراضات ، لعل أبرزها غموض دوافع ترك الصومالي لموطنه الى بيئة صعبة ، وكذا الرد على اكتساب الشعب مهارة الرعى مما يقوى الاعتقاد بأن شعب لصومال حامى الأصل ، وان كانت دخلتهم الدماء العربية . ان شعب الصومال ذا جذور واضحة ، وأمة بالمعنى القومى ، ولكنة شتات ممزق ، كما لم تعرف قومية في افريقيا . (٣) لا يقتصر توزيع سكان الشعب الصومالي على حدود جمهورية الصومال ، بل يمتد في القرن الافريقي ، حيث يستحوذ على نصف تراب جيبوتي في الشمال حتى نهر تانا في كينيا ، كما ينتشر داخل حدود أثيوبيا ، علاوة على تواجدهم بنسب متفاوتة خارج القرن الافريقي ، على امتداد موانى ومدن الشرق الأفريقي وعدن ، وبعض دول شبه الجزيرة العربية .

جمهورية الصومال الديمقراطية بمساحتها التي تبلغ ٦٣٨ ألف كيلو متر مربع وموقعها الاستراتيجي داخل القرن الافريقي ، تنقسم الى ستة عشر اقليما اداريا وكذا اثنتان وثمانين قسما محليا . وبقدر عدد السكان بما يزيد على خمسة ملايين نسمة ويقترب معدل النمو السنوى من ٣.٢٪ .

(١) محمد السيد غلاب / تطور الجنس البشرى / القاهرة . ١٩٧٠ ص ٢٨٣ .

(٢) Prothero, R.M., North East African ; A pattern of Conflict», in A Geography of Africa ; Regional Essays on Fundamental Characteristics Issues Problems, edited by : Prothero, R.M. London, 1973. P. 160.

(٣) — Drysdale, J. The Somalia Dispute, London. 1946. P. 148.

ويصنف ٦٠٪ من جملة السكان في حرفة الرعى أو اشباه المرتحلين ، كما يستقر حوالى ٢٠٪ في حرفة الزراعة ، والنسبة الباقية سكان للمستوطنات الحضرية باحجامها المختلفة • يمثل الجزء الجنونى من الجمهورية مجموعة الأراضى الخصبة ، أما الشمالى فهو يمثل ٦٠٪ من مساحة الصومال وحوالى ٣٠٪ من جملة السكان مديريات الشمال يتصف قاطنوها بالرعى والتنقل المستمر • حرفة الزراعة تستحوذ على ٨٠٪ من القوى العاملة المنتجة ، وحوالى ٦٠٪ من جملة الناتج القومى •

تعد الصومال من أشد دول العالم النامى تأثراً بالعوامل الطبيعية ، وكذا فقدان التوازن الصارخ بين الموارد والسكان ، مما جعلها تقع فى أدنى مستويات للمعيشة بل أفقر دولة فى العالم ، حيث يتراوح متوسط نصيب الفرد بين ١٠٠ الى ٢٠٠ دولار - سنويا ، بل أصبحت دولة أسيرة للمساعدات ترتق بها اقتصادها ، وزاد الطين بله تقلبات عناصر المناخ ، وأثر ظاهرة نوبات الجفاف المتكرره ، ثم نير سعيير حرب اشتعلت مع جارتها ، وكذا طبيعة نشاط السكان الرئيس الا وهو الرعى ، ومما ترتب من آثاره فى التنقل والترحال وعدم الاستقرار ، وتيارات الوفود ، واعاده التوزيع السكانى غير المخطط ، وما يحمله من أعباء مدمرة على الوضع الاقتصادى ومستوى المعيشة وتفاقم مشكلات التنمية ، وتطور المجتمع الشمولى •

الايواء

عوامل الايواء ومتغيراته :

إذا كان الوفود والنزوح عاملان مؤثران في نمو السكان فإن بصماتهما مباشرة على خصائص لسكان ، سواء من الناحية الديموغرافية أو الاجتماعية وكذا الاقتصادية (١) . كما أن انتقال تيارات الهجرة إنما يمثل إعادة لتوزيع السكان وكثافتهم ، مما يترتب عليها من نتائج بالسبب أو الايجاب ، قد تؤدي الى زيادة عبء الاعالة ، وخلق الكثير من المشكلات للوافدين ، من أبرزها صعوبات الاسكان ، ومدى توافر الخدمات الصحية والتعليمية ، وقصور المواصلات ، خاصة إذا كان الوفود أو النزوح غير مخطط الحجم أو الاتجاه أم كان مجهول الهوية وصاحبة صعوبة في الحصر والتسجيل والاحصاءات (٢) .

الهجرة كظاهرة جغرافية متعددة ، يتميز كل صنو بخصائص ديموغرافية ، وتعكس في صورتها المثلى رغبة الانسان في مغادرة الموطن الى رحاب أراض أيسر سيلا ، يعيش فيها حياة أفضل (٣) . قد يكون الانتقال مؤقتا ، أو منتظما في صورته تردد يومي ، وفي بعض الاحيان موسما ويتم سنويا (٤) . والهجرة قد تبدو نزوحا اختياريا ، فإذا عاد الى الوطن بعد غياب طال مداه أو قصر ، سميت هجرة العودة أو الاياب ، وقد تعتمد السلطات الى صد الوافدين أو ترحيل المهاجرين وهو ما تسميه «بالاعادة» وحجم الوفود والنزوح متفاوت ، فهو يتأرجح بين «الهجرة الفردية» وما نطلق عليه «الهجرة الجماعية» وقد تتواصل الافواج في موجات

(١) — Clarke, J.I., «Population Geography», London, 1970 PP. 124-125.

(٢) — Bogue, D.J., «Internal Migration» in : The Study of Population (edits) by : Hauser, D. Chicago, 1959. PP. 488-489.

(٣) فتحى أبو عيانه / جغرافية السكان وأسسها الديموغرافية العامة / الاسكندرية ١٩٧٧ ص ٢٥٥ .

(٤) — Hance, W., Population, Migration and Urbanization Africa», Columbia University Press, N.Y. 1970 PP. 143-144.

من تيارات الوفود أو النزوح ، حيث نسميها « هجرة الجماهير » أما الجلاء ، فهو نمط من الانسياب البشرى ، اتقاء الشرور أو توقعا لحوادث (١) وفي بعض الاحيان تتوافد تيارات الهجرة نزوحاً ومغادرة مدفوعة بعوامل طرد ، تاركين الوطن دون هدف للذهاب الى مكان مأمون ، ويدخل في اطار هذا النمط ما نعتنه « بالاخلاء » ، وقد تمت في شكل اجبار خشية متغيرات طارئة ستحل بهم . « اللاجئين » هم جماعات ارتحلوا الى بلد أو اقليم اختاروه بأنفسهم ، أما « المنقول » فهو من فرضت عليهم اقامة جديدة محل موطنه .

تأثير الموقع واثار الوضع في الحرفة والايواء :

وجهت البيئة الجغرافية شكل مناشط السكان وطبيعة الحياة فيها ، حيث يحترف معظمهم الرعى ، ومن ثم الحركة والانتقال ، عبر الحدود الادارية ، وفي الأغلب الاعم مخترقين التخوم والنواصل الدولية . ويطلق على البدو الرحل بجماعاتهم وتياراتهم الموقوتة ، ما يسكن أن نسميه « المهاجرين المحليين » . واذا كان الصومال ينقسم جغرافيا بين شمالي وجنوبي فان كلاهما يتأثر بدوره فصيلة واحدة ، حيث يسقط المطر أبان فصلين من مارس حتى يونيه وكذا سبتمبر الى ديسمبر ، وبينهما فصلان جافان (٢) . ويصلح للرعى حوالى ٤٣ ٪ من جملة مساحة الدولة ، كما أن هناك ٣٩ ٪ من التراب الصومالى قف لا يصلح للزراعة أو الرعى ، أو بمعنى آخر أن عوامل الطرد متعددة ، جعلت نصيبا كبيرا من مساحة الدولة غير مضياف ، وقد زادت عوامل التربة ومصادر الماء مع تقلبات عناصر المناخ ، ما يسكن أن تجعلهم محصلة مع نقص الموارد والخامات ، دوافع ضغط على السكان وهى فى اجمالها طبيعية وفى فروعها تأثيرات بشرية . حددت مسارات القبائل والعشائر فى اتجاهات متعددة بين أجزاء الدولة .

(١) محمد الشرنوبى/جغرافية السكان/القاهرة ١٩٧٣ . ص.ص. ١٣١ - ١٣٤ .

(٢) محمد عبد الغنى سعودى / افريقيا ، دراسة فى شخصية الاقاليم/القاهرة ١٩٧٦ . ص.ص. ٢٨٢ - ٢٨٨ .

وقد أدى تباين مطالب حيوانات الرعى من الابل والضأن والمعازر .
خاصة في موسم الجفاف - الى توزيعها منفصلة ، بينما يلتزم الشمل في
فصل الرطوبة . وقد تحددت تحركات القبائل في الصومال الجنوبي
أيضا ، وإن كانت أقل شأنا منها في الشمال ، وتوزع في اتجاه جنوبي
غربي من آبار المنطقة لساحلية الى الداخل ، وتحل مراعى « الدوى » في
جاذبيتها هنا محل مراعى « الهود » في الصومال الشمالي ، وقد يكون
الانتقال ثانويا عندما تشتد الحاجة الى الملح أو الحشائش المألحة اتقاء
لشروع أمراض الحيوان ، وكذلك تجنب أقاليم موبوءة ، وكذا التي تلهب
سعيها بدرجات حرارة مرتفعة وشيوع أكبر للجفاف .

وقد انعكست قسوة الموقع وتأثير الموضع وظروف ومتغيرات الطبيعة
على الاخص نقص الموارد ، وشح الماء ، وانخفاض نصيب الدولة من
الثروة المعدنية ، أن أصبح ٦٥٪ من السكان في المتوسط رعاة بدو ،
ويرتفع رصيد الرحل في الشمال الصومالي حتى يصل الى ٨٥٪ من
مجموع سكان المديرية الشمالية . ووضح من السطور السابقة أن
الموقع والموضع قد أثر في توزيع السكان ، ومسالك الهجرات قديمها
وحديثها ، وكذلك في التوزيع العرقي والنمط القبلي (*) . واتسمت
حركات قبائل الشمال بعبورها الحدود الدولية الى اقليم « هود » في أثيوبيا
واجزاء من « جيبوتي » ، وواصلت القبائل الصومالية الرعوية الأخرى
مسارها الى « الوجودين » ، وتواصلت في درويها الى « الاقليم الشمالي
الكيني » ، بل ان توزيع العشائر والبطون متصلة ، ولم تقف الحدود
السياسية أمام صلة الرحم واللقاء ، وإن كانت المتغيرات الطبيعية والعوامل
السياسية وتأثير الجوار المتهب أحيانا ، فقد أثمر في النهاية توترا ومشكلات ،
صاحبها وفود ونزوح اجباري أو قهري ، وكانت على القبائل ان تتراجع
وتستقبل اللاجئين والهاربين ، وكذا المتضررين من عنت الطبيعة وظروف
البيئة القاسية ، باعتبار أن الوطن الصومالي الأم ممزق ، وعلى الدولة

(*) قارن .

(١) محمد عبد المنعم يونس / الصومال / القاهرة ١٩٦٢ .
ص.ص. ١٠١ - ١٠٤ .

(٢) — Lewis, H.S., The Origin of Galla and Somalia, in : (٢)
Journal African History, Vol. 7 : 1. 1966.

التي تضم « الجبل » أن تفتح ذراعيها ، فظهرت « مشكلة الايواء » ، لتيارات هجرات المحليين ، وانتقالات الرعاة التي تفاقمت مشكلاتها ، كما أثر على نموها الاقتصادي ، واستمرار الايواء ، ليس بالظاهرة الحديثة فهو متلازم قبل التحرير والاستقلال بصورة أقل ، وازدادت بعد رسم الحدود غير المخططة ، مما غير من طبيعية تحركات الكبائل والمجموعات العرقية ، وتبدل من هجرة فردية وجماعية اختيارية ، وانتقال لتيارات في ضوء دورات فصلية معروفة غير عشوائية تتفاوت في المسافات والمسارات حتى تحولت الى هجرة اجبارية في اطار متغيرات طبيعية وبشرية وتشمل نقاط جديدة أثرت في الايواء وتفاهم مشكلة اللاجئين .

متغيرات المناخ واثرها على نوبات الجفاف والايواء :

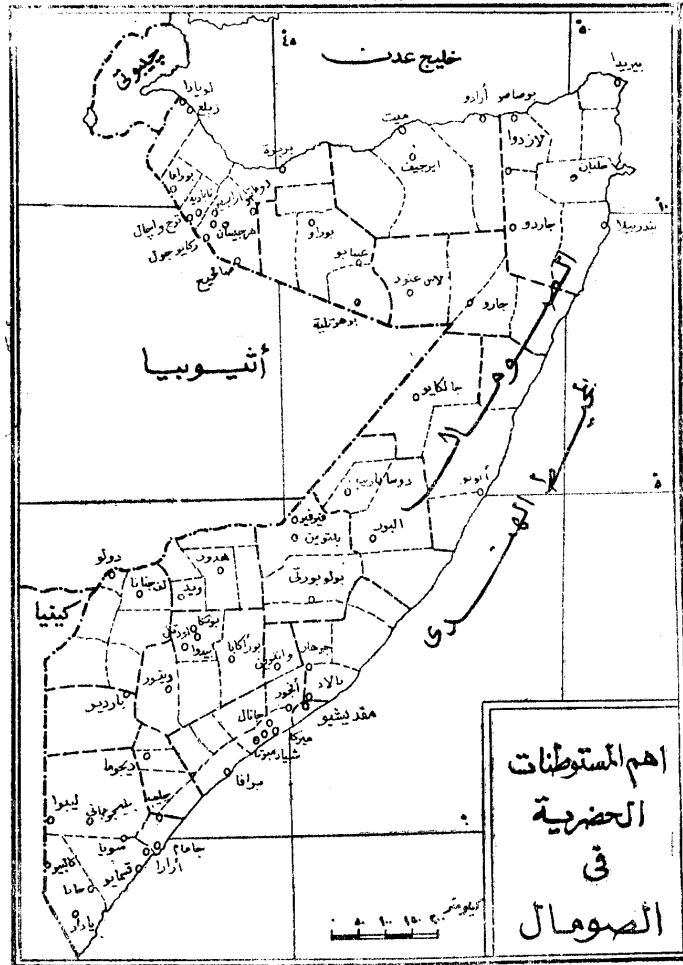
تعدى المناخ اهتمام علماء الجغرافيا والارصاد الى علماء السياسة^(١)، وما حدث في أعوام ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ١٩٧٩ ، وكذا ١٩٨١ وأيضا ١٩٨٢ من تغيرات مناخية قد أصبح له صداد ، وبعد انخفاض درجات الحرارة بطريقة غير معتادة ، وكذا ظاهرة الجفاف التي صاحبها في أفريقيا جنوب الصحراء والهند وجنوب آسيا ، وقد أثر تكرار هذه النوبات في النصف الثاني من القرن العشرين الاسئلة والتكهنات عن المستقبل (*). ولقد كانت الصومال من الجفاف والتي بدأت سلسلتها التكرارية بدءا من عام ١٩٧٠^(٢) ، وان تباينت الاتجاهات حول تفسيرها ، وان كانت أكثرها

(١) محمد عبد الفنى سعودى / هل نحن مقبلون على عصر جليدى / مقال فى « مجلة العربى » ، العدد ٢٨٠ مارس ١٩٨٢ ص ٢٦ ب ٣ . (*) قارن .

(٢) — Tickell, G., «Climatic Change and World affair» (٢) **Harvard Studies of International Affairs**, No. 37, 1973.

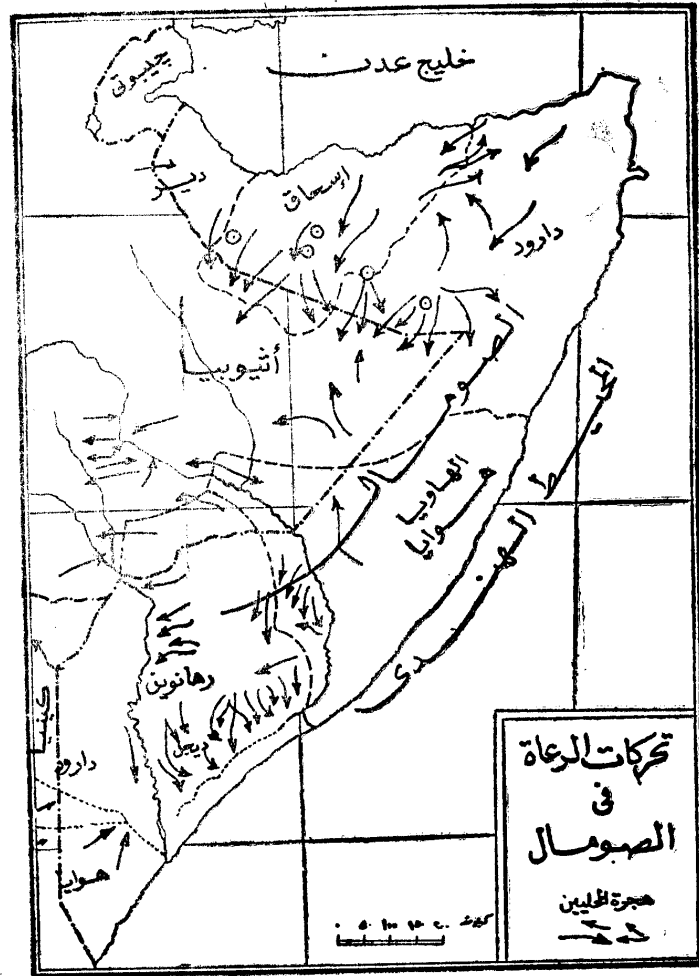
(٣) — Bryson, R.A., «The lessons of Climatic History, Environmental Conservation, Vol. 2 No. 3, 1975.

(٤) — O'conner, A.M., «The Geography of Tropical African Development», London, 1973, P. 24.



شكل (٢)

مساسا للحقيقة ، القول بأنه تراجع الرياح الموسمية تأثرا بتغيرات مناخية في الغلاف الغازي ، والتي تركت بصماتها على مناخ اليابسة . وزاد الطينة بلة موقع الصومال في القرن الأفريقي ، واطلالاته على البحر والمحيط أى صورة توزيع اليابس والماء ، واتسام ظروف المناخ بسيادة الجفاف في الاحوال العادية ، كما أصبحت الرطوبة والهطول تعتمدان على حركة جبهة التقاء الرياح الموسمية والرياح الشمالية الجافة صاحبة الفضل في تميز الفصول في الصومال . وكانت الدولة بمتغيراتها المانخية ، بالإضافة الى موازاة الرياح الجنوبية الغربية لسواحلها ، وامتداد تأثير الرياح لشمالية لجافة ، وكذا تراجع الرياح الموسمية ، كلها ضوابط لها الاثر البين في نوبات الجفاف ، وزيادة طفيان نسبة التصحر وكانت أقصى غائلة للجفاف في عام ١٩٧٣ أيضا ١٩٧٤ وكذا ١٩٧٥ وشملت جل مساحة البلاد ، أما أقصاها امتدادا فهي الموجة العارمة من الجفاف خلال عامي ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ، والتي غطت معظم مساحة البلاد . انتشرت هذه النوبات من القحط في كل مديريات الشمال والشرق ، وأجزاء كبيرة من الوسط ، متمثلة في « جلييد الغربية ، سنآج ، توجدير بارى ، نوجال ، مدق وكذا جالجادود وأيضا هيران ، ولم يترك الجفاف في مراحلها الاولى سوى باكوول - باى - البنادر - شبيلي السفلى . وإذا كان غطاء الجفاف قد اتسع وأقتسم المديريات عددا ، الا أنه في الحقيقة قد غطى ثلثى الدولة امتداد ورقعة وعلى طول سواحل خليج عدن والمحيط الهندي ، ومحتضنا بغدره « اقليم هود » وأيضا « الالوجادين » ، ويغطي بجفائه وجفافه المراعى ، وكذلك مساحات من الاراضى المزروعة أو الصالحة للاستزراع . بل داهم أجزاء من مصادر المياه الدئمة ، لتتأثر المجارى العليا وأجزاء من الوسطى لانهار وروافد ومسيلات شبيلي وجوبا ، ليصبح توغل الجفاف شرسا . وقد ازدادت شراسته عندما أكل بطفيانه في نوبة ١٩٧٩/١٩٨٠ معظم المديريات التى سلمت منه سلفا ، وتفاقت المشكلة عندما استشرى التصحر والجفاف في مساحات كبيرة في أراضى خارجة ومتاخمة للحدود الدولية ، وتشمل في انسياحها الوطن الصومالى الكبير في جيبوتى وأثيوبيا وكينيا ، مما زاد من تدفق « هجرة الجماهير » ، « وحركة الرعاة » المتمثلة في هجرة المحليين وماتابعة من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية ، كما



شكل (٣)

تأثرت الحواضر والمستوطنات البشرية ، وكان أكثرها معاناة « هرجيسة - مجاديشيو - ميركا وكذا زيلع » ، علاوة على المدن الصغيرة وعواصم الوحدات الادارية ومن نماذجها « لويادا - يوراما - تاباديه - كوج واجال - جاركايوجول - أزابيسو - صالحيج - بريرة - دورتو - يوراو - عيناو - بوهوتلية لاسى عنود - ايرجيف - ميت - أدادو - يوراو - عيناو - بوهوتلية - لاسى عنود ايرجيف - ميت - أدادو - أوير - البور - دوساماريب - بلتوين وأيضا فيرفير . » أما أهم المجموعات والقبائل التي تعرضت أراضيها للجفاف - في داخل الدولة أو بالجوار مع أبناء العم والبطون والفروع والأقرباء في الوطن الصومالي الكبير - فهي قبائل وبطون « الدارود » وفرعيها الرئيسيين « المريمان » وكذا يننى عيسى في الصومال وأوجادين ومجموعة قبائل « اسحاق » وكذلك الدر سواء في جيبوتي أو مديرات « جاييد الغريبة » وتوجد هير وجزء من سناج ، ولعل عشائر « هاويا » هي التي حددت نهاية الانتشار البشرى الذي تأثر جذريا بنوبات الجفاف .

والنتيجة الحتمية تفوق ملايين الحيوانات وتشريد آلاف السكان ،
ثم بصمات لاعادة في التوزيع السكاني غير مخططة - ومع مشكلة اللاجئين ، وبالتالي تفاقم وتعاضل مآسى الايواء لهذه الاعداد ، في ظل ظروف اقتصادية قاسية .

تخطيط الحدود ومشكلة التخوم واثار الحروب على الايواء : -

ان عواقب الاخلاء والاجلاء السكاني جمة ، حيث يجبر الانسان تحت وابل من المتغيرات الى النزوح من الموطن ، وهو في الوطن الجديد تتنازع صورة التأثير والتأثير بالمحيط النفسى والاجتماعى في مجتمع الوفود ، تتجاذبه المأثورات والعادات والتقاليد ، تتقاذفه درجات من الانسجام أو الاختصاص والتمثل والانطباع بين جيران المهجر ، وعليه أن يتشكل في تيار الحياة باعتبار أن عوامل طرده وقهره تجعله أقرب الى الاستسلام كلاجئ لاحول له ولا قوة . واذا كان للوفود والنزوح والهجرات بأنواعها تمثل مراحل شيقة من تاريخ البشرية فان تيارات الانتقال الاجبارية هي وعيد ووعد للمهاجر، وهي ما اصطلت به القارة متمثلة في مجموعة من الاقطار ، سواء قبل الاستقلال ، أو بعد التحرير ، بعد أن قطع

الاستعمار بين أوصال الارحام ، وقسم القبائل والبطون والعشائر بحدود هندسية ، يفرق فيها بين القوميات ويهدم بآثار حساسيتها وتوترها الكيانات الجديدة المستغلة (١) . واذا وضعنا الصومال أمام بؤرة البحث حول تأثرها بتخطيط الحدود ومشكلة التخوم ، وما أودت به من حساسيات وصلت الى الالتحام المسلح ، فإن ملمس البداية انما يعود الى موقف الشعب الصومالي قبل الاستقلال وبعد التحرير ، فقد قسم الوطن والسكان بين عدة وحدات سياسية (*) وان الدولة النواة لا تضم الا ثلثي مساحة الوطن الصومالي ، بينما تعيش البقية « اقلية اقلية الرحم » وقد لعبت الدول التي استعمرت القرن الافريقي الدور الكبير في هذا التبعر والازدوجية ، ورسم « حدود المشكلات » ، وكان احساسنا في السطور السابقة أن الصومال أحد دول أفريقيا التي يشعر سكانها بالحرص على الانتماء لامة واحدة ، ويقوم ذلك على دعائم وتواصل في الحضارة والثقافة ، ووحدة النشاط البشرية مع جذور لغة التخاطب الموحدة ، يربطهم الدين الاسلامي ويغلب عليهم « المذهب السني » مما ميزهم عن جيرانهم في اثيوبيا وكينيا . وعندما توحد الصومال مستقلا من بريطانيا وايطاليا عام ١٩٦٠ ، أصبح راسخا أن هناك أجزاء من التراب القومى ومجموعات من الفروع والبطون والعشائر خارج الحدود وبدأت المساعي لضم الشتات ، فكان الاختلاف والتنازع بين الصومال والجيران ، لتحقيق الهدف بدرجات وطرق مختلفة ، خاصة بعد أن فصلت الحدود بين تخوم وأراضي القبيلة الواحدة وقطعت طرق الوصل بين « المراعى الشتوية والصيفية » ، مما يهدد كيان ومقومات الاقتصاد الرعوى حرفة السواد الاعظم . وقد التهب الصراع خاصة بين الصومال وأثيوبيا ،

(١) Shamugrarira, N., «Political Refuges in Africa», «Institute of Race Relation, News letter, May, 1967, P. 150.

(*) قارن :

(٢) محمد عبد الفتاح / جغرافية الصومال / القاهرة ١٩٦٢ .

(٣) حمدي السيد سالم / الصومال قديما وحديثا / مقديشيو ١٩٦٥ .

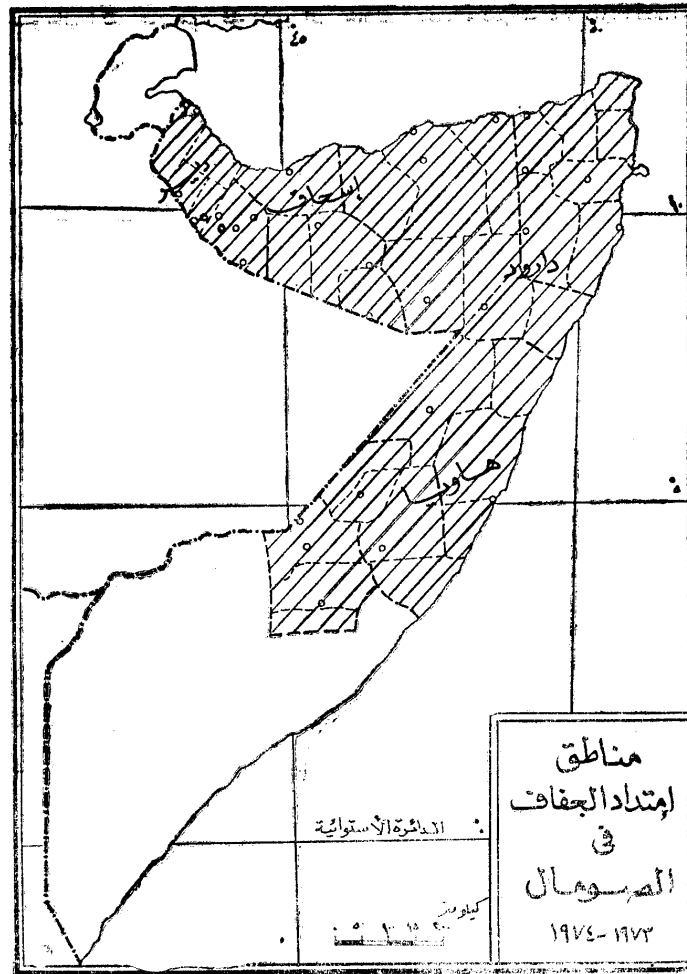
(٤) Touval, S., «Somali Nationalism», Cambridge, Harvard., U. P., 1963.

(٥) Kebed, F., «The legal Aspects of Ethiopian Somali Dispute», Horn of Africa, Vol. (1), 1978.

(٦) Lewis, I. M., The Modern Aistory of Somaliland, London 1966.

(٧) Legum, C., Africa contemporary Record, London, 1977, 1978

عندما تقارعا بالحجة حول عدم أحقية العبي في إقليم « هود » ، مما أدى الى توتر مستمر بداية من الستينيات ، وكان لا بد من التعبئة ، وزيادة النفقات العسكرية التي بدأت تلتهم خمس ميزانية الدولة . وينسحب القول على مديرية كينيا الشمالية حيث يعيش « الصوماليون » في « شرقها » والبورون في غربها وهم أقرب لاهل الصومال ، ويرتبطون بهم حضاريا وثقافيا ، وتفاقت المشكلة عند تخطيط الحدود بين الصومال وكينيا ، حيث فصلت بين مراعي الصيف والشتاء أيضا ، مما يعرقل التكامل والتحرك ، ويهدد نشاط السكان ، ويجعل التوتر وعدم الاستقرار خاصة مع ظروف الجذب ونوبات الجفاف وسوء الاحوال الاقتصادية ما يركى النيران في الهشيم . والوجه الثالث لمنشور الترخوم والحدود والحساسية والصراع القومي لصومالي بعد اثيوبيا وكينيا ، هو « جيبوتي » ، حيث تستقر القبائل ذات الطابع الصومالي على نصف مساحة الدولة ، ولهم الصلات والاقارب يفصلهم « حد سياسي » يمثل « مدية » تقطع وأسفين يدمى لان الارض منذ الاجداد بلا فاصل ، والتزاور والرعى مستمر ، وهناك الشجيع والافكار في الصومال بعدم الارتياح من الجيران ، وتهاوت ردود - الفعل حول تحركات الرعاة عبر الحدود ، حتى وصلت التحرشات الى الالتحام ، والتدخل السافر بداية من ربيع ١٩٧٧ ، والتي انتهت بحرب « الالوجادين » التي استشرت وزاد لهيبها واستمرت خلال سنة ١٩٧٨ ، وأصبح معها القرن الافريقي مسرحا للصراع بين « القوى الاعظم » وعندما زاد الكر والفر ، كان ذلك على حساب القاطنين في مسرح العمليات ، وتلاحقت الافواج هائمين بلا هدف أو زاد ففقدت الوفود الكيان والارض ، ومصدر الرزق ، وتركوا الممتلكات المحدودة ، وفقت حيواناتهم في الحرب أو أثناء الرحيل ، أو بمعنى آخر يطلبون المأوى والملجأ في ظل عوامل ومتغيرات بيئية قاسية ، وظروف مناخية صعبة ، وموجات جفاف أكلت الاخضر ، وظهرت موجات من اللاجئين بأعداد أخذت في الزيادة ، ومعها خيم شبح الايواء ، لينسج مع طبيعة نشاط السكان الرعوى ، ثم ظروف الجفاف وأثر الحرب عوامل أضجعت مواقع الآلم ، وزادت الاعباء على اقتصاديين ، فأصبح أكثر ترنحا ، غائبا عن وعى التخطيط أو ملاحقة الكوارث .



شكل (٤)

الايواء والتوطين واعادة التوزيع السكاني

نستشف من كلمات سطور سابقة أن اكتياح الجفاف أراضي الصومال أكثر من مرة قد أدى الى هلاك ودمار وتشريد ، وكان اكتساح تيارات « هجرة الجماهير » وتحرك « الرعاة المحليون » درءا لآخطار وويلات الجذب وندرة الماء ، متجهين دون مسار ذا هدف أو طريق نهايته بريق أمل ، وكانت اجبارية التحرك على حساب المستوطنات الحضرية القريبة من مواطن الوافدين ، والتي تشرف على الحدود والتخوم ، فأصابها بتخمة سكانية ، خنقت مواردها المحدودة بطريقة فجائية (١) . وقد واجهة أجهزة الدولة تيارات الهجرة الاجبارية باقامة « عشرين » معسكرا كبيرا « لايواء » اللاجئين وامدادهم بمتطلبات الحياة الضرورية ، وبعض التسهيلات والخدمات الصحية والاجتماعية وقد قرر عدد من أتو تحت ضغط عوامل الطرد ما يزيد على ٢٧٠ ألف نسمة (٢) . وقد أصبغت المتغيرات الطبيعية بعض التحسن في العوامل المناخية ، عندما سقطت الامطار في الشمال والجنوب الصومالي ، مما شجع على قيام « رحلات أياب » و « هجرات مرتدة » بداية من عام ١٩٧٥ . وسار على درب العودة الى الموطن حوالي ١٥٠ ألف من القبائل والعشائر والبطون ، حيث رجعوا الى حوذة الاجداد حيث الرعى التقليدي . أما الذين أثروا البقاء ويقدر أعدادهم بما يقرب من ١٢٠ ألف نسمة ، فقد ارتضوا تخطيطا موجهة لاعادة توزيعهم وتأهيل مهاراتهم من خلال برنامج استيطاني بمساعدة الهيئات الدولية والمنح الحكومية والقروض . وكانت الاتجاه لتوظيف استعداداتهم نحو حرف جديدة ،

(١) Stamp, L.D. and Morgan, W.I., «Africa ; Study in Tropical Development» N.Y., 1974. PP. 300-301.

(٢) U.N.O. I.F.A.O. I, Interim Evaluation Report, «Soma-lia; Resettlement of Nomads as farmers and Fishermen», 19 May 6 June, 1980.

أما فلح الارض في مستوطنات بشرية جديدة ، حيث يساهمون في زراعة واستصلاح مساحات صالحة . تضافرت الجهود للإيواء في تعاون أخذ للاستفادة من موارد الثروة المائية وتنسيها بتوجيه مجموعات من الوافدين واللاجئين الى مستوطنات حديثة على ساحل المحيط الهندي تأويهم وتسد رمقهم وتقلل من الاعباء العامة على أجهزة وموارد الدولة وقد ساهم « الاتحاد السوفيتي » - خلال الفترة من يونيو ١٩٧٥ الى أغسطس من نفس العام - بنصيب وافر في المساعدة على توطين ما يقرب من ١٠٥ ألف نسمة ، حيث وضع امكاناته في تسهيل تحرك اللاجئين وتخطيط انتشارهم، ورسم صورة مشرقة لمستقبلهم . وكان اتجاه التيارات البشرية وحركة السكان المخططة والاختيارية نسيبا الى مجموعة من المستوطنات البشرية التي أعدت « للإيواء » ، أبرزها ذات المشروعية المستقبلية في كل من : « كورتون واري » . وكذا « سابلال » وأيضا « ديجيوما » ، كما تقدمت بعض منظمات الأمم المتحدة ، وهيئات حكومية وأهلية بالمسارعة على تقديم مزيد من المساعدات ، وكان أبرزها برنامج الغذاء العالمي . اذا كان قبل الايواء قد اتجه في حركته الأكبر صوب المستوطنات الزراعية، فان المسيرة التالية لتوطين المتضررين من الجفاف - كانت صوب مراكز استقرار الصيد حيث خططت لاستيعاب الاعداد الاخرى والتي قاربت على ١٥ ألف نسمة ، وكان جل تراكيزهم في كل من « برفا » ومجموعة أخرى استقرت في « ايل » ووجهت الثالثة الى « عدال » ، وكانت الأخيرة صوب « الأحمد » .

ولعل من أبرز مخططات الايواء ، ذلك المشروع الذي يحمل رقم « ٢٢٩٤ » ، والذي يقوم على دعم خارجي مذبذب في الكم المادي ، توليه الاهتمام بالمساعدة المادية كل من برنامج الغذاء العالمي ، والبنك الدولي ، والهيئة العليا لغوث اللاجئين . وقد برزت صور ناجحة لايواء واعادة التوزيع السكاني تخفف العبء الملقي على كاهل مؤسسات الدولة ، وقد توضح الارقام التالية تطور الايواء وتوقيته وتوجيهه .

جدول (١)
مستوطنات الايواء البشرية لمشروع « ٢٢٩٤ »

السنة	الشهر	المستوطنات الزراعية	مستوطنات الصيد	المستوطنين
١٩٧٦	يونيه	١٠٢,٦٠٨	١٥,٠٠٠	١١٧,٦٠٨
	ديسمبر	٥٩,١٤٥	١٥,٠٠٠	١١٠,١٤٥
١٩٧٧	يونيه	٨٧,٦٥٨	١٥,٦٥٨	١٠٢,٦٥٨
	ديسمبر	٨١,٤٤٧	١٥,٦٤٧	٩٦,٤٤٧
١٩٧٨	يونيه	٧٨,٥٩٦	١٣,٩٩٦	٩٢,٥٩٢
	ديسمبر	٧٤,٩٨٣	١٤,٠٤٨	٨٩,٠٣١
١٩٧٩	يونيه	٦٠,٣٩١	١٤,٣٤٩	٧٤,٧٤٠
	ديسمبر	٦٠,٠٧٧	١٤,٣٤٩	٧٤,٤٥٦
١٩٨٠	أبزيل	٦٠,١٩٠	١٤,٤٠٨	٧٤,٤٥٨

وقد لحقت أعداد جديدة ، أضيفت بعد موجة جفاف أخرى . نتجت عن شح وندرة الامطار أبان فصل « جو » خاصة عام ١٩٨٠ ، وأمكن ايواء ٢١٧ نسمة في مستوطنة « ايل » ولعل في الصورة الظاهرة لتحليل تجمعات الايواء ، ما قد يبدو أن الاعداد تتناقص في الموطن الام ، ولكن نوبات جفاف ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، والتي لم تسعنا أرقامها التي لم تظهر تسجيلاتها ، ما جعلنا لا نتبع صورة الايواء ، وخاصة أن اتجاهات جديدة وتيارات وافدة من خارج الدولة ، قلبت كل التوقعات ، وأضافت متغيرات جديدة أمام الايواء .

داهم القطر الصومالي في خضم تفاقم مشكلة الجفاف المذكورة ماساة جديدة تمثلت في الحرب وويلاتها والنفقات الباهظة التي تكبدتها . في التعبئة والتسليح زادت التدهور وفجرت الخطر . ان البيانات الرسمية توضح أنه خلال المسيرة الزمنية من نوفمبر ١٩٧٤ الى نهاية يونيه ١٩٧٥ أتت غياهب الجفاف على « مليون » رأس من الماشية ، وكذا ٥٧ مليون رأس من الضأن وأيضاً ٥٢٠ ألف من الابل ، وتراكم عليها خسائر بشرية وقد أدى الجذب والفقر والجفاف ونقص الموارد وفق الحيوان

الى ضعف قدرة الانسان على الاستمرار والحياة ، وقد وصل ضحايا البشر الى ما يزيد على « ٢٠ » ألف نسمة جلهم من المسنين غير القادرين والأطفال ، مع خسائر مادية تقترب من ٣٣٠ مليون جنيه استرليني (١) . تضافرت في ظل هذه الاحوال ظهور بارقة أمل في تحسن الظروف ، وعندما اجتمعت السواعد والمساعدات الاهلية والدولية للايواء . ظهر شبح جديد عارم ، تيارات وافدة « غالبية » هائلة ، فقدت هي الأخرى « الوطن » ثم المورد ، وأيضاً الاهل والصحة تبحث عن مسرح لحياتها في بيئة فقر ضعيفة الامكانيات ، تن تحت كاهل اقتصاد متخلف وأدنى مستوى معيشة على سطح المعمورة . وازداد القلق مع انهيار « الهجرة الاجبارية » واللاجئين الجدد من « الالوجادين » ، والتي بدأت في صورة تقاطرات منذ بداية الستينات ، ثم فورة كاسحة خلال عامي ١٩٧٨-١٩٧٩ . بلغ أعداد الوافدين حوالى « ٧٠٠ » ألف نسمة ، يهلون على مجموعة من مراكز الاستقبال ، وأخرى مواقع للتوزيع والترحيل على طول الحدود الاثيوبية والصومالية ، وهى على بداية التخوم والمسالك والطريق التى كانت مفتاح الانتقال والترحال في رحلات الرعى وتبادل الزيارات بين الأهل وفروع القبائل ويطونها ، ولعل « جل » المراكز قد تركزت في المديرية الوسطى والجنوبية ، وفي توزيعها سنجد تجمعا واضحا لاكثر من ستة مراكز ايواء وتوطين في « جايبيد الغربية » ، وكذا تجمع كبير للاستقبال والتوزيع ، وكذا الحال في « هيران » والتي تضم خمسة مراكز للايواء ، وأيضاً « باكول » التى يقع في أقصى شمالها الشرقى في تماس مع الحدود ، ومركز استقبال وتوزيع كبير يعتبر أقرب موقع من « الالوجادين » ، مع مركز آخر للايواء ، أما أكبر تجمع للاستقبال والتوزيع فهو ذلك الذى تضمه « مديرية جيدو » ، تليها مباشرة « شيبلى السفلى » ، وكذلك شيبلى الوسطى ، مع مواقع الايواء الساحلية في « فوجال » ، وان كانت المديرية الاخيرة تخلوا من مراكز التوزيع والاستقبال لبعدهم عن مواقع التجمع التى تكاد تنتشر على طول الحدود الاثيوبية الصومالية ، والصومالية الكينية وأيضاً الصومالية الجبوتية .

لقد أعدت مستوطنات للايواء من الجفاف ، بعد أن وصل عدد من اللاجئين الى ما يقرب من ٢٧٠ ألف صومالى ، تم استقرار ما يزيدا على

(١) وزارة الاعلام والارشاد الصومالى / صوماليا اليوم ، حقائق ومعلومات/مقديشيو ١٩٧٥ . ص.ص : ١٦٧ - ١٦٩ .

١٢٠ ألف في مواقع التوطن الزراعية وتنمية الثروة المائية . أما الذين وفدوا ابان الحرب منذ منتصف عام ١٩٧٨ ، فقد قدرت أعدادهم بحوالى « ٥٠٠ » ألف نازح ، يعيش منهم ما يقرب من « ٨٥ » ألف في « ٢١ » معسكرا للايواء ، وبتوزيع الباقي على الحواضر والمزارع ، أو ضيوف على الاقارب والاصهار وتوالت تيارات الوفود باستمرار في غضون اثنتا عشر شهرا ، ومتى انتصف عام ١٩٧٩ اقتربت الارقام من « ٢٢٠ » ألف نسمة ، كما قدرت الاضافات خلال أكتوبر من نفس العام بحوالى « ١٣٠ » ألف وافد . انما تعنى هذه الارقام أن الاعداد الاجمالية لتيارات هجرة الوفود الاجبارية المسجلة في المعسكرات ومراكز الاستقبال والتوزيع قد وصلت حوالى « ٣٥٠ » ألف نسمة ، مع التأكيد على أن هناك ما يربوا على « ٦٥٠ » ألف لاجيء ينتشرون في البلاد طولا وعرضا في البوادي والحواضر والمناطق الزراعية والسواحل (١) . ويوضح الجدول صورة عن كم الوفود خلال شهور عام ١٩٧٩ لتصورا الحجم وأبعاد مشكلة الايواء .

جدول (٢)

تطور اعداد الوافدين الى مركز الايواء خلال شهور عام ١٩٧٩

الشهر	حجم الهجرة	دفعات عددا بالآلاف	الشهر	حجم الهجرة	الجملة
يناير	—	١٠٠	يوليه	٤٠	٢٧٠
فبراير	١٤	١١٤	أغسطس	٤٠	٣١٠
مارس	١٢	١٢٦	سبتمبر	٢١	٣٣١
أبريل	٤٤	١٧٠	أكتوبر	٢١	٣٥٢
مايو	٢٥	١٩٥	نوفمبر	٣٩	٣٩١
يونيه	٣٥	٢٣٠	ديسمبر	٨٤	٤٧٥

ولم يتوقف هذا المتوسط الشهري للاعداد والتي تم تسجيلهم ، فقد ارتفعت بصورة واضحة وابلغ مثال أن التدفق اليومي للاجئين قد بدأ

— Somali Democratic Republic, «Arequest for Assistance (١) from the Government to S.D.R. for the Refugees, Magadishu, 1979. P. 1.

من ١٠٠ وافد يوميا عام ١٩٧٨ ليزيد بمعدل يفوق التوقعات ليقرب من ٤٠٠٠ قادم اليها يوميا في نهاية عام ١٩٧٩ (١) كما توضح بعض التقارير الرسمية ودراسات وأبحاث مع استقصاءات دولية ، على أن هناك ما يزيد على « ٨٠٠ » ألف من الرعاة غير المسجلين ، والقادمين من دول الجوار « جيبوتي وأثيوبيا وكينيا » ، يعيشون في مجموعات المستوطنات الحضرية الكبيرة نسبيا ، أو يقيمون ضيوفا مع الاقارب وفروع قبائلهم (٢) . وفي تبيان تطور أعداد الوافدين للتسجيل بحثا عن الايواء فان في الارقام التالية ما يمكن معه أن تتابع التراكم السابق .

جدول (٣)

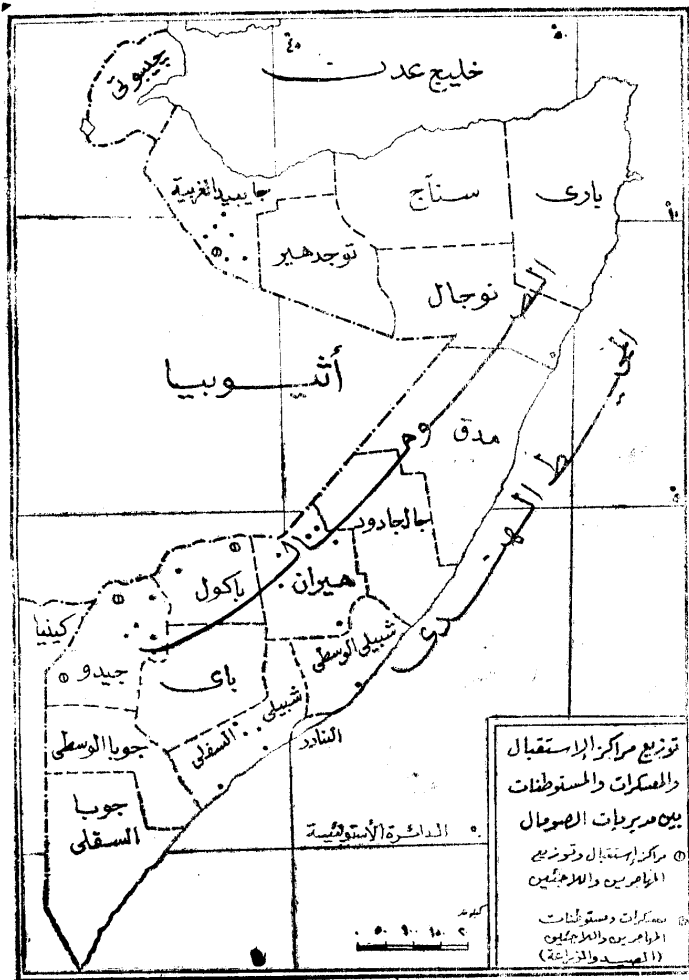
تطور اجمالي الزيادة في عدد الوافدين للايواء ١٩٨٠ - ١٩٨١

التاريخ	عدد المهاجرين	الزيادة اليومية
٣١ ديسمبر ١٩٧٩	٤٧٤٢٨٦	
٣١ يناير ١٩٨٠	٥٥٩٠٠٠	٢٧٣٢
٣١ أغسطس ١٩٨٠	٧٧٩٠٠٠	١١٢٦
أول يناير ١٩٨١	١,٢٠٣,٩٨٤	٣٣١٩

وقد زادت أعداد معسكرات الاستقبال والتوزيع والايواء لتقترب من الثلاثين خلال عام ١٩٨٠ ونهاية ١٩٨١ علاوة على التوسع في المراكز القديمة على الحدود السياسية وازدادت من أربعة الى سبعة . ويوضح أرقام الجدول التالي صوره اعادة التوطين ومحاولة ايجاد التواءم في حلول آجلة وعاجلة لمشكلة الايواء .

(١) — U.N.O., «Inter - Agency Mission to Somali», Report of the Mission to Somalia 10-16 December 1979 - P. 13.

(٢) — U.N.O. General Assembly Report of the Economic and Social Council, Assistance to Refugees in Somalia, 1981.



شكل (٥)

جدول (٤)

صورة حجم ومواقع الايواء بين مديريات الصومال حتى نهاية ١٩٨١

الأقليم المعسكر عدد اللاجئين النسبة إلى حملة اللاجئين في المديرية
الموقع بالنسبة للمدينة (لوح)

جيلو			
علي ماتان	٣٩٨١٨	٩,٠٩٪	٩ كم جنوباً
يولوهاوا	—	—	٨٥ كم جنوب غربي
دورينلي	٣٧٠٦٩	٨,٤٦	١٠ كم جنوباً
جلبار (١)	٣٨٤٩٠	٨,٧٨	١٥ كم شمالاً
جلبار (٢)	٣٩٠٤٨	٨,٩١	١٥ كم شمالاً
هودور	—	—	٢٣٠ كم شمالاً شرقي
هورسيد	٤٠٠٣٧	٩,١٤	٢ كم غرباً
ماجاني	٣٨٣٦٠	٨,٧٥	١٢ كم جنوب غربي
الجملة	٢٧٢١٥٣		

جيلو			
يورددهو	٤٢٣٤٠	٩,٦٦	٤٨ كم جنوب شم في
الواج	—	—	٩٥ كم جنوب غربي
هيلاماريز	٣٨٦٤	٨,٨٢	٥٧ كم شرقاً
مالكا هيداي	٤٢٧٨٩	٩,٧٦	٦٣ كم شرقاً
سوريا	٤٢٣٤٧	٩,٦٦	٦٠ كم شرقاً

وهذا يعني أن معسكرات « جيلو » قد أسهمت في إيواء ما يقرب من « ٤٣٨٢٧٠ » نسمة . الأقليم الشمالي الغربي .

(*) زحف ما يقرب من ١٧ ألف لاجئ من معسكر « الواج » ، وتحركوا إلى معسكرات الايواء في جارياهار الرئيسية .

الموقع بالنسبة لمدينة « هرجيسة »	النسبة إلى حملة اللاجئين في الأقليم	عدد الوافدين	المعسكر
٨٠ كم شمال شرق	١٠,١٤ %	٣٥٨٩٢	أدرى أدريس
٥٣ كم شمالاً	١٢,٩٦	٤٥٨٩٢	أجابار
١٠٧ كم جنوب غر	—	—	بادى
٤٠ كم غرباً	٠,٧٧	٢٧٣٠	أرابيسو
١٢٠ كم شمال شرقاً	—	—	بوراما
٩ كم شرقاً	١٣,٤٨	٤٧٧٠٤	دام
٤٣ كم شمالاً	٢١,٩٤	٧٧٦٨٠	دارايا
٣٥ كم شمال شرق	١٨,٧٥	٦٠٦٣٧٣	ساباد
٦٠ كم جنوباً	—	—	ساليلج
٨٠ كم غرباً	١,٢	٤٤١٢	توج واجال

وبذا يصبح عدد الوافدين وتم ايوائهم ، في مراكز توطين مهاجرى الحرب فى الاقليم الشمالى الغربى ما يقرب من ٣٥٣٩٩٤ . وكذا تستحوذ مديريات الشمال الغربى واطليم « مديرية جيدو » معا على حوالى « ٨٠٠ » ألف لاجئ .

المدينة	المعسكر	عدد اللاجئين	النسبة الموقع بالنسبة لمدينة « بيليت أبون »
هيران	أمالو	١٨٥٣٠	٥,٣٩ %
	كراش	٧٢٣٠	٢,٢١
	كوكان	٣٤٥١٣	١٠,٠٤
	جلالاكسى (١)	٣٥٣٣٠	١٠,٢٨
	» (٢)	٥٣٧٠٧	١٥,٦٣
	» (٣)	٤٢٤٢٩	١٢,٣٤
	» (٤)	٤٠٥١٩	١١,٧٩
	» (٤)	٤٠٥١٩	١١,٧٩
(حملة معسكرات جلالاكسى (١٧١٩٨٥) (٤٠,٠٤ %))			
	لوف جيلو	٥٠٣٠٧	١٤,٦٤
	سيجالو	٢١١٥٥	٦,١٥
	بـ	٤٠٠٠٠	١١,٦٤

وتبين مما سبق أن « مديرية هيران » التي تمتد في الجزء الاوسط الجنوبي من الصومال في حدود مشتركة مع منطقة المعارك وزحزحة السكان ، فقد أثر موقعها وطرق مسالكها ودرونها ، مع صلة الرحم التي تربط قبائها مع أبناء العم في الاوجادين ، كلها عوامل جعلتها تستأثر بما يقرب من « ٣٤٣٧٢٠ » وافد ، آوتهم في أبعاد متفاوتة من العاصمة « بيليتون » ، وان تفوقت مجموعة معسكرات ايواء « جلالاكسي » والتي تبعد عن المدينة بما يزيد على ١٨٨ كم جنوبا - بما يقرب من نصف اجمالي اللاجئين الى الاقليم .

المديرية	المعسكر	عدد اللاجئين	النسبة	الموقع
شبيلى الادنى				
كوردولى (١)		٦٨٠٠٠٠ (تقريبا)	٧ كم جنوبى غربى كوردولى	
(٢)				
(٣)				

وفي اطار تحديد الكم الذى سجل في مراكز الاستقبال ومواقع التوزيع ، ومعسكرات الاستيطان والايواء ، فان هذه الارقام تقرب في عام ١٩٨١ من ١٢٣٩٨٤ لاجيء ، أى ما يريو على ٢٥٪ من عدد سكان جمهورية الصومال ، وتتوزع هذه الاعداد على مجموعة مديريات الدولة وان كانت تستحوذ « جيدو » على ٣٦٤٪ من جملة الايواء تليها مديريات الشمال الغربى ٢٩٤٪ وكذا « هيران » ٢٨٥٥٪ وأخيرا شبيلى الأدنى ٥٦٪ تقريبا .

وهي صورة لتيار غالب اجبارى يحمل في طياته كل أمارات لاطاقة للصومال على تحملها .

أنماط من الايواء المخطط

أوضحت السطور السابقة أن طبيعة تحركات السكان في اطار عملهم الرئيسي ألا وهو الرعى جعل الاعتماد عليه بمثابة القوام الرئيسى للاقتصاد على مستوى الشعب أو دخل الدولة . وتدل الاحصاءات على أن ٦٥ ٪ من اجمالي السكان (ما يقرب من ٣ مليون نسمة) يعملون في الرعى وشبه الرعى ، فيما تستحوذ الزراعة على ١٥ ٪ من السكان ، ويعمل في مجال الثروة المائية حوالي ١ ٪ ، ويسكن المستوطنات الحضرية ١٩ ٪ من السكان . فاذا تتبعنا نوبات الجفاف التي استمرت على فترات زمنية متباعدة ، فقد أمكن حصر سبع وعشرين حالة خلال الفترة ١٨٨٤ الى ١٩٦١ ، وكان أبرزها ١٨١٧ ، ١٨٤٧ ، ١٨٥٥ ، ١٩١١ ، ١٩٢٩ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥٥ ، ١٩٦٩ . وكان أقساها في عامي ١٩٧٤ - ٩١٧٥ وأقصاها انتشارا وامتدادا ما حدث في عامي ١٩٧٩ - ١٩٨٠ . وهذا يعني أن القحط هو تدمير وترحيل واجلاء وجلاء ، ثم طوفان من تيارات التهجير والهجرة ، عبر الحدود الداخلية وكذا التخوم والحدود السياسية الدولية . وقد أوضحت الارقام المسجلة تناجا للجفاف خلال عامي ١٩٧٥/٧٤ ، أن عدد اللاجئين قد وصل الى ٢٧٠ ألف استقبلتهم معسكرات ومراكز الايواء ، وهؤلاء هم الذين بدأت السلطات المحلية والمنظمات والهيئات والحكومات الاجنبية تقديم المساهمات لاعادة توزيعهم وإيجاد ايواء مخطط لمستقبلهم . وفي ظل بدايات الطريق ، واهم انطلاقة للايواء المخطط ، موجات « هجرة الجماهير » ، والتي تدفقت قبل واثناء حرب الاوجادين ، والتي أوصلت أعداد الوافدين الى ما يقرب من ١٣ مليون نسمة ١٩٨١ ، وهو ما يزيد عن ١ ٪ اجمال عدد السكان ، وقد اقتضت المساعدات لهم على مجرد التجميع في مراكز استقبال يبلغ عددها ثلاثين مركزا ، في مجموعة من مديريات الشمال والوسط ، وأوضحنا في سطور تجمعاتهم وأعدادهم .

أما عن الايواء المخطط فقد اقتصر على الذين داهمهم الجفاف من أهل الصومال ، وذلك في أعقاب سنوات ١٩٧٤/١٩٧٥ ، حيث أوضحت السطور أنه قد تم تسجيل ما يربو على ٢٧٠ ألف من قبائل بطون وعشائر الاقاليم ذات الاقتصاد الرعوى ، وإبان تنفيذ تخطيط اعادة التوزيع السكاني ، بدأت المتغيرات المناخية في ابراز عطية وهبة عن طريق

هطول لآبأس بكميّاته ، شجع معه مجموعة من اللاجئيين على « هجرة مرتدة » ، وقد قدرت أعدادهم بما يقرب من ١٥٠ ألف نسمة وأصبح على المؤسسات والمنظمات مديد المساعدة للمجموعة التي بقيت وعددهم ١٢٠ ألف نسمة . وكان الاتجاه لتأهيلهم في الزراعة ونسبة محدودة في « مستوطنات بشرية للصيد » وتنمية الثروة المائية . وقد سارعت الدول والمنظمات الدولية على تسهيل الانتقال وتنفيذ مخطط الايواء ، وكان على رأسها الاتحاد السوفيتي ، وخاصة الفترة من يونيه الى أغسطس ١٩٧٥ . وكان نصيب مستوطنات الصيد خمسة عشر ألف من البشر ، والمستوطنات الزراعية باقى الاعداد وهى ١٠٥ ألف نسمة وذلك على النحو الذى يوضحه جدول رقم (١) .

وقد لحقت أعدادا جديدة بعد موجة جفاف أخرى عقب شح الامطار فى فصل « جو » عام ١٩٨٠ ، ولكن لم يتيسر التسجيل والحصص فى خضم مشكلة الذين أتوا هائمين من كل صوب عقب حرب الوجودين ، واستقر بهم المقام فى مراكز استقبال ومخيمات ، ومع الاقارب وفروع القبائل ، وعلى حدود المدن والحواضر ، وكذا عواصم المديرىات .

لعل من الطيب أن تلقى بالبصر صوب « انتقائية الوفود » ، وتوصيق السكان حسب السن والنوع فى مستوطنات الايواء المخطط ، وماله من تأثير على « نسبة الاعالة » ونسبة النوع ، والقوة العاملة ، ومدى الضغط على الخدمات ، وصورة مستقبل التوطن واعادة التوزيع السكانى .

جدول (٥)

توصيل سكان مستوطنات الايواء الزراعية حسب السن والنوع

فئات السن	مستوطنية «دنجيوما»	مستوطنة «كورتون وارى»	مستوطنة سابلال	أ	ذ	أ	ذ
أقل من ٦ سنوات	١٣٩٥	١٤٣٠	١٢٨٠	١٢١٤	١١٧٥	١٢٢٣	
٦ سنوات	٧١٤٠	٤٩٥٦	٣٧٠٧	٣٠٣٣	٤٢٥٣	٣١٥٥	
١٥ سنة	٢٤٣٨	٢٦٣١	٢٢٦٣	٣٣٢٣	١٩٩٨	١٨١٣	
٣٠ سنة	٨٤٧	٢٥٩٤	٨١٩	١٩١٧	٧١٥	١٤١٠	
٤٥ سنة	٥٢٩	٤٩٣	٣٨١	٤٤٤	٢٩٢	٣٠٣	
٦٠ سنة فأكثر	٢٩١	٢٨٧	٧٨	٧٨	١٤٦	١٤٩	
الجملة	١٢٦٤٠	١٢٣٩١	٨٥٢٨	١٠٠٠٩	٨٥٧٩	٨٠٤٣	
	٢٥٠٢١	١٨٥٣٧			١٦٦٢٢		

توصيف سكان مستوطنة « كوريولى »

عدد الاطفال

أقل من ٧ سنوات من ٧ سنوات الى أقل من ١٥ سنة
١٩٣٨١ طفل ١٦٩٨٤

٣٧,٢٪ من جملة سكان المستوطنة ٣,٢٪ من السكان

عدد البالغين

الذكور الإناث

٣٣٩٣ ١٢٢١٢ جملة سكان مستوطنة كوريولى

٦٥٪ من جملة السكان ٢٣,٥٪ ٥١٦٨٩ نسمة

٣٠٪ من جملة السكان

جدول (٦)

توصيف سكان الايواء المخطط في مستوطنات الصيد

فئات السن	رافا		عدال		أيسل		الأحمد	
	أ	ذ	أ	ذ	أ	ذ	أ	ذ
أقل من ٦ سنوات	٣١٣	٢٨٣	٣٠٩	٢٩٥	٢٠٩	١٧٦	١٢	١٦
٦ سنوات	١٢٥٩	٩٠٣	١٠٨٧	٨١٩	١٠٥٥	٧٦٨	٤٣	٦٩
١٥ سنة	٩٤٤	١٢٢٠	١٤٧٤	١٢٦٣	٤٥٨	٥٩٤	١٣١	١٧٧
٥٠ سنة فأكثر	١٣٥	١٦٠	٣٢	٢٧	٩٦	٧١	٨	٦
الجملة	٥٢١٧	٥٣٠٦	٣٤٢٧	٤٥٨				

ويمكن أن نستخلص من الأرقام السابقة صورة نسبة النوع من فئات السن المختلفة في مجموعة من مستوطنات الايواء المخطط ، وذلك على النحو الآتي :

مستوطنة « كورتون وارى » والتي تقع حلتها على نهر « شيبلى » ، في اتجاه جنوبى غربى « مقديشيو » حيث تبعد حوالى ١٥٠ كم ، وعلى

مرمى الطريق الرئيسى الى مدينتى « برافا » وكذا « قسمايو » وتعتبر مدينة « ميركا » أقرب الحواضر اليها التى تقع على بعد ٥٠ كم . يبلغ عدد سكانها حوالى ١٨٥٣٧ نسمة ، يحترف السكان الزراعة على مساحة ٢٠٠٠ هكتار، يعتمد فصفها على الرى والمتبقى المطر مصدر له بالنسبة لتوصيف السكان فى المستوطنة ، فاننا نلاحظ أن نسبة الاناث تقرب من ٥٣,٩٩٪ ويحتفظ الذكور بحوالى ٤٦,٠١٪ ، بمعنى تفوق الاناث على الذكور وهو الى حد كبير لا يماثل المتوقع فى « انتقائية الهجرة » ، حيث تكون فى الاغلب الاعم من الشباب الذكور ، ولكن ظروف الايواء وأسباب الهجرة ، وخلفيات الجفاف جعل الانتقال له ظروفه ، كما أن الهجرات المرتدة جعلت صورة التوزيع على هذا الشكل .

جدول (٧)

توصف سكان مستوطنة « كورتون وادى »

الفئة العمرية	نسبة الذكور	نسبة الإناث	نسبة الفئة إلى جملة السكان
أقل من ٦ سنوات	١٥,٠١٪	١٢,١٣٪	١٣,٤٥٪
٦ سنوات	٤٣,٤٨٪	٣٠,٣٠٪	٣٦,٣٦٪
جملة الأطفال	٥٨,٤٩	٤٢,٤٣	٤٦,٨١
١٥ سنة	٢٦,٥٤٪	٣٣,٢٠٪	٣٠,١٣٪
٣٠ سنة	٩,٦٠٪	١٩,١٥	١٤,٧٦
٤٥ سنة	٤,٤٧	٤,٤٤	٤,٤٥
قوة العمل	٤٠,٦١	٥٦,٧٩	٤٩,٣٤
٦٠ سنة فأكثر	٩,٩١٪	٧,٧٨٪	٨,٨٤
الجملة	٤٦,٠١	٥٣,٩٩	

ويلاحظ للوهلة الاولى عند تحديد خصائص السكان وتركيبهم حسب النوع والسن ، وبالتالى انتقائية الوفود ، ومن ثم قوة العمل والنشاط ، يبين ارتفاع نسبة الاطفال حيث تبلغ ٥٨,٤٩٪ من جملة سكان المستوطنة الزراعية من الذكور ، وتتفوق الاناث من الاطفال الى

أن تصل ٥٢ر٤٣٪ وجملة الفئة ٤٩ر٨١٪ ، وهو يختلف عن الوضع الملاحظ في نسبة النوع عند الميلاد بين الاطفال • وتظهر النسب ارتفاع نصيب الاناث في فئة الشباب حتى نهاية سن العمل ، لان « التيارات المرتدة » « وهجرة الاياب » بعد تحسن ظروف المناخ نسبيا ، كانت معظمها من الشباب بعد اطمئنان قلوبهم على استقرار « الاطفال والانات » في مستوطنة الايواء المخططة ، كما تتساوى نسبة الاطفال مع اجمالي نسبة فئات سن العمل للنوعين ، وماله من تأثير على نسب الاعالة في الحاضر والمستقبل •

أما مستوطنة « سابلال » والتي تبعد ٢٣٠ كم جنوبى غربى « مقديشيو » في اتجاه مجرى « شيللى » ، فان مدينة « برافا » اقرب الحواضر اليها بسافة ٣٠ كم ولعل أبرز مشكلاتها صعوبة النقل والمواصلات ، يتجمع سكان « الحلة » والبالغ عددهم ١٦٦٢٢ نسمة في نواة مركزية ذات سكن مؤقت ، وهناك تخطيط لتجميع الانتشار بمركز سكن قروى وثلاثة توابع ، ويتم انشاء مشروع نموذج لبناء ٤٠٠ وحدة سكنية ، بمساعدات خارجية ، خاصة هولندا • أما عن توزيع السكان حسب النوع والسن ، فاننا نلاحظ أن نصيب الذكور ٥١ر٦١ ، والانات ٤٨ر٣٩٪ كما أن قاعدة الهرم السكانى عريضة ، حيث تستحوذ فئات الاطفال على ٦٣ر٢٨٪ ذكور ٥٤ر٤٤ اناث •

جدول (٨)

تصنيف سكان مستوطنة سابلال حسب السن والنوع

فئات السن	ذكور	إناث	نسبة جملة الفئة العمرية
أقل من ٦ سنوات	١٣,٧٠٪	١٥,٢١	١٤,٤٣
٦ سنوات	٤٩,٥٨	٣٩,٢٣	٤٤,٤٧
جملة الاطفال	٦٣,٢٨٪	٤٥,٤٤٪	٥٨,٩٠
١٥ سنة	٢٣,٢٩٪	٢٢,٤٢٪	٢٢,٣٣
٣٠ سنة	٨,٣٣	١٧,٥٣	١٢,٧٨
٤٥ سنة	٣,٤٠	٣,٧٧	٣,٥٨
قوة العمل	٣٦,٠٢	٤٣,٧٢	٣٨,٦٩
٦٠ سنة فأكثر	١,٧٠	١,٨٥	١,٥٣
الجملة	٥١,٦١	٤٨,٣٩	

« ديجيوما » مستوطنة زراعية تقع جنوبى غربى « سابلال » على نهر جوبا ، تبعد حوالى ٢٢٤ كم عن قسمايو ، وما يقرب من ١١٣ كم عن « جليب » ، وأبرز مشكلاتها بعدها وانقطاع صلتها عن المستوطنات الحضرية عند هطول الامطار . يعيش السكان الذين يبلغ عددهم ٢٥٠٣١ نسمة فى تجمع سكنى كبير فى امتدادات طولية متوازية يبلغ عددها تسعة عشر خطا ، ثم يؤرّة عنقودية على بعد كيلو متر واحد .

ويبين الجدول التالى صورة نسب توزيع فئات السن والنوع فيها :

جدول (١٠)
توزيع سكان « ديجيوما »

فئات السن	ذكور	إناث	الجملة
أقل من ٦ سنوات	١١,٠٤ %	١١,٥٤ %	١١,٢٩
٦ سنوات	٥٦,٤٩	٤٠,—	٤٨,٣٢
جملة الأطفال	٦٧,٥٣ %	٥١,٥٤ %	٥٩,٦١ %
١٥ سنة	١٩,٢٩ %	٢١,٢٣ %	٢٠,٢٥
٣٠ سنة	٦,٧٠	٢٠,٩٣	١٣,٧٥
٤٥ سنة	٤,٢٠	٣,٩٨	٤,١٠
قوة العمل	٣٠,١٧	٤٦,١٤	٤٨,١٠
٦٠ سنة فأكثر	٢,٣٠	٢,٣٢	٢,٣٠
الجملة	٥٠,٥٠	٤٩,٥٠	

ومن نماذج « مستوطنات الصيد المخطط » لتنمية الثورة المائية — « عدال » والتي تبعد ١٦٠ كم شمالى شرقى (مقديشيو) ويبلغ عدد سكانها ٥٣٠٦ نسمة فى تجمع حلقى مقسم الى ثلاثة أحياء . يمثل الذكور ٤٥٣٣ % من جملة المستوطنة ، وتوزيع السكان فى الفئات العمرية على النحو التالى :

جدول (١١)
سكان مستوطنة الصيد « عدال »

فئات السن	ذكور	إناث	نسبة حملة الفئة
أقل من ٦ سنوات	١٠,٦٥ %	١٢,٢٧ %	١١,٢٧ %
٦ سنوات	٣٧,٤٦	٣٤,٠٧	٣٥,٩٢
حملة الأطفال	٤٨,١١ %	٤٦,٣٤ %	٤٧,١٩
١٥ سنة	٥٠,٧٩ %	٥٢,٥٤ %	٥١,٥٨ %
قوة العمل			
٥٠ سنة فأكثر	١,١٠	١,١٢	١,١١
الجملة	٥٤,٦٩	٤٥,٣٣	

مستوطنة « برافا » على ساحل المحيط الهندي ، قرية من ميناء « برافا » وعلى بعد ٤٥٨,٣ كم من « مقديشيو » بتوزيع سكان المحلة المخططة على تجمعات سكنية ثلاثة ، تضم ١٩٦ وحدة سكنية ، يعيش فيها ٥٢١٧ نسمة ، ومن المتوقع التوسع فيها بمساعدة من الصين ، ويسكن تصنيف السكان على الصورة التالية :

جدول (١٢)
تركيب السكان في مستوطنة « برافا » للصيد

فئات السن	ذكور	إناث	نسبة حملة الفئة العمرية
أقل من ٦ سنوات	١١,٨١ %	١١,٠٣ %	١١,٤٢ %
٦ سنوات	٤٧,٤٩	٣٥,١٩	٤١,٤٤
حملة الأطفال	٥٩,٣٠ %	٤٦,٢٢ %	٥٢,٨٦ %
١٥ سنة	٣٥,٦١ %	٤٧,٥٤ %	٤١,٤٨
قوة العمل			
٥٠ سنة فأكثر	٥,١ %	٦,٢٤ %	٥,٦٥
الجملة	٥٠,٨١	٤٩,١٩	٠٠

« الاحمد » أصغر مستوطنات الايواء وأحدثها على ساحل المحيط الهندي ، يبلغ عدد سكانها ٤٥٨ نسمة ، وتتفوق نسبة الاناث لتصل الى حوالي ٥٧,٦٤ ٪ من جيلة الوافدين ، وهي تبعد حوالي ٢٢ كم عن أقرب الحواجز وهي « ميركا » وان كانت تعاني العزلة ابان موسم الامطار . ولعل أبرز ما يميزها أنها تستحوز على أعلى نسبة في فئات سن الشباب ، وهي بذلك نموذج مثالي « لانتقائية الهجرة » ، وتدل الارقام التالية على صدق ذلك .

جدول (١٢)

توصيف سكان « الاحمد »

فئات السن	ذكور	إناث	نسبة حصة فئة العمر
أقل من ٦ سنوات	٦,١٩ ٪	٤,٥٥ ٪	٥,٢٤ ٪
٦ سنوات	٥٨,٠٣	٤٧,٧	٥٣,٢٠
جيلة الأطفال	٦٩,٥٣	٥٨,٦٧	٦٤,٤٣
١٥ سنة	٢٥,١٩	٣٦,٩٢	٣٠,٧٠ (قوة العمل)
٥٠ سنة فأكثر	٥,٢٨	٤,٤١	٤,٨٧
الجملة	٥٣,٠٥	٤٦,٩٥	—

نماذج من مشكلات الايواء

ان التيارات التي تدفقت على القطر الصومالي ، بموقعه وموضعه الضعيف البنيان ، المتأثر اقتصاديا ، الفقير في الموارد ، قد كلفه أعباءا ، اثقلت كاهله ، وعلى ذلك لن يستطيع تقديم الواجبات التي تمثل الحد الأدنى للحياة بينهم . ولعل الملاحظات التالية ، خير دليل على الموقف .

— يقدر أعداد من شملهم الايواء العام بما يزيد على ١٢ مليون نسمة سنة ١٩٨٠ ، تركزوا في ثلاثين مركزا وسبع تجمعات للاستقبال والتوزيع ، وقد زادت الاعداد الى ١٣ مليون ، أقرب الارقام الى الواقع هو حوالي ١٧ مليون ٨٢/١٩٨٣ . وهناك تقديرات للحكومة توضح أن هناك « ٨٠٠ ألف » لاجيء يعيشون في المدن وضواحيها ، ومع الاقارب والقبائل .

— اذا كان مكان الوصول فقر وجذب ، فان موطن الاصل والوفود أكثر جفافا وفقرا ، أو بمعنى آخر ، انه في تدفق التيارات البشرية لا تحمل معها سوى سبات اقليم الموطن الاقتصادية .

— وقد واكب الوفود نمو سريع للسكان يقرب من ٧٧٪ سنويا ، واصبح تجمع الايواء من البشر يناهز ١/٤ سكان البلاد .

— تكوين السكان وتصنيفهم ، يمثل الآخر مأساة حرجة ، حيث أن ٦٠٪ من الوافدين أطفالا ، مع ٣٠٪ من الاناث ثم ١٠٪ من الرجال في أوج العجز والمرض ومعاقين .

— هذا يعني مزيد من الاعباء الاقتصادية ، وكذا ارتفاع نسبة الاعالة بدرجة خطيرة .

— وتضافرت العوامل السابقة في استنزاف موارد الدولة ، وأزدياد مساحة الرعى الجائر المدمر ، مع الاضافات الخاصة بآثار الجفاف وزيادة مساحة التصحر ، وفق ملايين الحيوانات ، والتي قدرت في بعض السنوات بحوالي ١/٣ ثروة البلاد .

— لم يعد الامر طبيعيا في بلاد ظروف توزيع السكان فيها بدون نواة ديموغرافي الا في الجزء الجنوبي الغربي ، وأدت تيارات الهجرة الى اعادة للتوزيع والكثافة السكانية بصورة غير طبيعية ولم يساهم

التخطيط في مسارها أو محاولة التأثير فيها الا في عدد محدود جدا
(١٢٠ ألف فقط ، في اقاليم الايواء المخطط) •

— مشكلة تعانها الصومال ، هي تضخم غير طبيعي للمستوطنات
الحضرية دون اعداد أو تجهيز في الخدمات والايواء وما يترتب على
ذلك من تأثيرات اقتصادية واجتماعية •

— أما من المشكلات الاجتماعية فان مداها كبير ، تتمثل في وضع
اللاجئ ، وظروف المهاجر النفسية ، وحاجته المالية ، ثم اختلال
« نسبة النوع » ومالها من تأثير على الحالة الزوجية ، والفرص
المتاحة أمام الشباب في خضم المشكلات الاقتصادية •

— أوضحت الدراسات والابحاث أن عجز « معسكرات الايواء »
مستمر وخطير في كل المجالات الاقتصادية والصحية والاجتماعية
والتعليمية ... الخ ونضرب لذلك أمثلة ونماذج من احتياجات الحد
الادنى لبعض متطلبات « الايواء » على النحو الآتي :

الاحتياجات	المطلوب	المتاح	العجز
البرغم-الذرة-الأرز	١٤٢ ألف طن	٨٥ ألف طن	٥٧ ألف طن
الدقيق	٤٧ « « «	١٦ « « «	٣١ « « «
زيت الطعام	١٩ « « «	٨ « « «	١١ « « «
اللبن الجاف	٢٣ « « «	٧ « « «	١٦ « « «
البقول			١٦ « « «
السكر			١٥ « « «
اللحوم	٤٧٠٠ « « «	٧٧٤ « « «	٣٩٤ « « «
الملح والفواكه	٤٧٠٠ « « «		٤٧٠٠ « « «
<hr/>			
جملة العجز ١٦٠ ألف طن			

وتوضح الصورة أكثر اذا تعرفنا على عجز أحد قطاعات الدولة نفسها
ليزداد الطين بله :

الإحتياجات	المتطلبات	المنتج	المستور	العجز
السرغم-الأرز	٣٧٥.٠٠٠ طن	١٥٠.٠٠٠ طن	١٥.٠٠٠ طن	٢١٠.٠٠٠ طن
الأرز	٩٠.٠٠٠ »	١.٠٠٠ »	٢٤.٠٠٠ »	٦٥.٠٠٠ »
الدقيق	٤٥.٠٠٠ »		٢٥.٠٠٠ »	٢٠.٠٠٠ »
الزيت	٤٥.٠٠٠ »	١٥.٠٠٠ »	١٥.٠٠٠ »	١٥.٠٠٠ »
السكر	١٢٠.٠٠٠ »	٥٠.٠٠٠ »	٥.٠٠٠ »	٦٥.٠٠٠ »
بمئة العجز				٣٧٥ ألف طن

— هذا يعنى أن التوازن بين السكان والموارد أصبح في صورة مزعجة،
كما أن شكل الواردات مع الصادرات تحكى مأساة أخرى ، وأثر
ذلك على العجز المالى المستمر ، وزادة ظلمه أن ١/٢ الميزانية تضاف
كأعباء جديدة للمجهود العسكرى .

— من المعروف أن جفاف ١٩٧٥/٧٤ قد اتى على الكثير ، بل ملايين
الحيوانات ، ثم داهم جفاف ١٩٨٠/٧٩ كل البلاد وترك بصماته
داكنة على النبات والحيوان والانسان والاقتصاد والدولة والحاضر
والمستقبل .

— الحالة الصحية في مراكز الايواء سيئة ، معدلات الوفيات مرتفعة
(٠.٣٠٪ في الألف وقد تصل الى ٠.٤٠٪ في الألف) ووفيات الاطفال
الرضع تفوق الحد المرتفع (٣.٠٠٪ في الألف ، ٠.٤٠٪ في الألف) .

— تنفشى الامراض الصدرية والمتوطنة والجلدية والسمة العامة
« أمراض سوء التغذية » كما تقل الخدمات الصحية والرعاية والادوية
بصورة مخيفة .

— التعليم محدود ، وهناك خطط لزيادة الاستيعاب ، ولا يتعدى
من شلهم الالتزام في مراكز الايواء عن ١٤٠ ألف من ٣٩٠ ألف مجسّل،
وهناك نقص في المعلمين .

— المطلوب بصورة عاجلة حد أدنى من المساهمة الفورية ، والدولة عاجزة عن التدبير ويشمل ذلك في البنود التالية :

الغذاء	١٧٤.٥	مليون دولار أمريكي
الصحة	١١.٨٢	»
المصادر المائية	٦.٥٢٨	»
التخزين والتبريد	٥.٠٠٠	»
النقل والمواصلات	١٢.٠٠٠	»
الملايس — البطاطين	٥.٠٠٠	»
•••تلمزمات الإيواء	٦.٧٠٠	»
التعليم مساهمات في برامج	٥.٢٣٠	»
تخطيط الإيواء	٧.٨٤٠	»
الجملة	٢٣٤.٦	مليون دولار

— مصادر الطاقة في مراكز الايواء هي بشابة الشيء النادر ، وليس من المستغرب أن تكون الارض في جفاء وندرة خضرية على مساحة نصف قطر مداه ١٠ كيلو متر ، وزاد الامر سوءا ضعف وتوقف معمل التكرير « الصومالي العراقي » ، مما استلزم ضرورة استيراد ٣٥٠ ألف طن من البترول ومشتقاته ، وهو شرح غائر في الاقتصاد القومي .

— المواصلات الى مراكز الايواء صعبة ، بل مستحيلة ، وقد تنقطع لشهور عدة .

— أعباء النقل صعبة ، والموانئ غير قادرة للاستيعاب الاستيراد ، أو توزيع المساحات وكذا المساهمة في الاغاثة .

— شح الامطار شبح داهم الصوامال فى دورات فاقت التصور والتحلى، ولكن شاء الامر مزيد من القلق ، انخفاض منسوب الماء وجفاف « بعض أجزاء » مصادر الماء الدائمة فى شيلى وجوبا ، مما زاد الاعباء وأضاف المزيد من الهموم فى الايواء .

— أن الاستفادة من الوافدين لتأهيلهم ، قد واجهة طريق مسدود ، لعل أبرزها طبيعة تركيب السكان فى مراكز الايواء ، حيث أن النسبة الغالبة من الاطفال والنساء ، وهذا يزيد من تعقيد مشكلة الايواء فى المستقبل أيضا .

— فى دراسة توقعات « هجرة الاياب والعودة » سنجد أن الامر يشوية الكثير من الغموض ، ويرجع ذلك الى استمرار التهاب الحدود ، وتدخل القوى الاعظم ، ثم تدمير معظم « قرى وممتلكات » موطن الاجلاء والجلء ، ولذا فقد المهاجر الوطن والثروة وأين المفر .

— الايواء ومشكلة اللاجئين تشير مزيدا من الحساسيات السياسية ، وبركان قابل للثورة ، وبالتالي للحرب ، وازدادت الامور تعقيدا ، تفاقم مشكلة اللاجئين والمجاعة والجفاف فى اثيوبيا أخيرا .

« المراجع »

- ١ — المركز الديموغرافي لشمال أفريقيا بالقاهرة / القاموس الثلاثي للمصطلحات الإحصائية والديمغرافية / القاهرة ١٩٦٧ .
- ٢ — ت. لين سميث / أساسيات علم السكان / مترجم / القاهرة ١٩٧١ .
- ٣ — جمال حمدان / أفريقيا الجديدة ، دراسة في الجغرافيا السياسية / القاهرة ١٩٦٦ .
- ٤ — حسن الخولى وآخرون / مشكلة جيبوتي / معهد البحوث والدراسات العربية / القاهرة ١٩٧٦ .
(غير منشور) .
- ٥ — حسن حسين الخولى / سكان جيبوتي / مجلة الدراسات الأفريقية / القاهرة ١٩٨١ .
- ٦ — حسن حسين الخولى / أنماط تحركات السكان في الصومال / نشرة البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة — العدد الأول / القاهرة ١٩٨٤ .
- ٧ — حسن حسين الخولى / جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية / جدة ١٩٨١ .
- ٨ — حمدى السيد سالم / الصومال قديما وحديثا / مجديشيو ١٩٦٥ .
- ٩ — دولت صادق ، محمد الشرنوبى / الأسس الديموغرافية لجغرافية السكان / القاهرة ١٩٦٩ .
- ١٠ — فتحى أبو عيانه / جغرافية السكان وأسسها الديموغرافية العامة / الاسكندرية ١٩٦٩ .
- ١١ — محمد السيد غلاب / تطور الجنس البشرى / القاهرة ١٩٧٠ .
- ١٢ — محمد السيد غلاب ، محمد صبحى عبد الحكيم / السكان ديموغرافيا وجغرافيا / القاهرة ١٩٧٤ .
- ١٣ — محمد الشرنوبى / جغرافية السكان / القاهرة ١٩٧٣ .
- ١٤ — محمد رياض ، كوثر عبد الرسول / أفريقيا ، دراسة لمقومات القارة / بيروت ١٩٧٣ .
- ١٥ — محمد صفى الدين أبو العز / أفريقيا بين الدول الأوروبية / القاهرة ١٩٥٩ .

- ١٦ — محمد عبد الغنى سعودى / الصومال : عضو جديد بالجامعة العربية / مجلة البحوث والدراسات العربية / العدد الخامس / يونية ١٩٧٤ .
- ١٧ — محمد عبد الغنى سعودى / هجرة العمالة في شرق أفريقيا / المجلة الجغرافية العربية / السنة الخامسة العدد الخامس / القاهرة ١٩٧٢ .
- ١٨ — محمد عبد الغنى سعودى / أفريقيا : دراسة في الأقالييم / القاهرة ١٩٨٤ .
- ١٩ — محمد عبد الغنى سعودى / هل نحن مقبلون على عصر جليدى / مجلة العربى / العدد ٢٨٠ / مارس ١٩٨٢ .
- ٢٠ — محمد عبد الفتاح / جغرافية الصومال / القاهرة ١٩٦٥ .
- ٢١ — محمد عبد المنعم يونس / الصومال / القاهرة ١٩٦٢ .
- ٢٢ — ن.س. سليجمات / السلالات البشرية في أفريقيا / مترجم / القاهرة ١٩٥٦ .
- ٢٣ — وارين تومسون / مشكلات السكان / مترجم / القاهرة ١٩٦٩ .
- ٢٤ — يسرى الجوهري / مبادئ جغرافية السكان / بيروت ١٩٦٩ .
- ٢٥ — Africa Yearbook and Who's who, African Journal Limited, London 1973.
- ٢٦ — Beaver, S., & Stamp, L.D., «Aegional Geography» art (2) ; Africa, London 1969.
- ٢٧ — Bogue, D.J., Internal Migration ; in : The study of Population (edited) by : Hauser & Duncan, Chicago 1959.
- ٢٨ — Box, T.W., Namadism and Landuse in Somalia, Economic and Cultural Change, January, 1977.
- ٢٩ — Brintley T., «International Migration», in : «The study of population, (edited) by : Hauser & Duncan, Chicago 1959.
- ٣٠ — Bryson, R.A., « The lessons of Climatic History, «Enviromental Conservation, Vol. 2, No. 3, 1975.
- ٣١ — Caldwell, J.C., & Okaonjo, C., (edited), The population of Tropical Africa» London 1969.
- ٣٢ — Church, H., «Africa and the Islands.» London, 1967.
- ٣٣ — Clarke, J.I., population Geography, London 1970.

- Colson, E., «Migration in Africa ; Trends and possibilities», — 33
in : **population of Africa**, (edited) by : Lorimer, F. & Kare, M.,
Boston University Press, 1960.
- Coon, C.S., **Races of Europe**, London, 1939. — 30
- Drysdale, J., **The Somali Dispute**, London, 1964. — 36
- Farer, L., **Dilemmas on the Horn «Africa Report»**, 1977. — 37
- Goran, M., «Refugees in Somalia», **Scandinavian Institute of African Studies**,
African Studies, Research Report, No. 56. Uppsala, 1980.
- Gregory, K. & Williams, R., «Physical Geography from New- — 39
spaper», **Geography**, Vol. 66. No. 290, 1981.
- Hance, W., «Population, Migration and Urbanization in — 1.
Africa», **Columbia University Press**. N.Y., 1970.
- Hance, W., «The Geography of Modern Africa», N.Y. 1975. — 1
- Jarret, H., «Africa», London, 1974. — 17
- Kebede, F., **The Legal Aspect of Ethiopian Somali Dispute**, — 17
Horn of Africa, Vol. (1), 1978.
- Lewis, I. M., **Modern History of Somali Land** London 1966. — 11
- Lewis, H., **The Origin of Galla and Somali**, in : **Journal of — 10
African History**, Vol. 7. : 1, 1966.
- 17
- Melander, N., **International Legal Instrument's on Refugees — 17
in Africa, Recommendation, 4. (For Text.)**.
- O'Conner, A. M., **The Geography of Tropical African Deve- — 18
lopment** N.Y., 1974.
- Perthero, R.M., «North East Africa ; A pattern of Conflict, — 19
in : **A geography of Africa ; Regional Essays on Fundamental chara-
cterstics ssues and problems**», (edited) by : Perthero, R., London
1973.
- Regine Van Chi-Bonnardel, **Atlas of Africa, Jeune Afrique**, — 0.
Paris, 1973.

- Shamugarira, N., «Political Refugees in Africa, **Institute of Race Relation, Newsletter, May, 1967.** — 01
- Somali Democratic Republic, A Request for Assistance from the Government of Som. Dem. R., for the Refugees, Mogadishu, October 1979. — 02
- Stamp, L. & Morgan, W., Africa ; «Study in Tropical Development», N.Y. 1974. — 03
- Tickell, C., «Climatic Change and World Affairs», **Harvard Studies of International Affairs, No. 37, 1973.** — 04
- 00
- U.N. Department of Economic and Social Affairs, «Methods of Measuring Internal Migration, Population Studies, No. 47, New York, 1970. — 05
- U.N., F.A.O., Interim Evaluation Report, Somalia Resettlement of Nomads as Farmers and Fishermen, 19 May 6 June, 1980. — 06
- U.N. General Assembly, Assistance to Drought - Stricken Areas in Somalia, 10 November, 1981. — 08
- U.N., Inter Agency Mission to Somalia, Report of the Mission to Somalia, 10-16 December, 1979. — 09
- U.N., Report of Mission sent by : Secretary General to Somalia is September, 1980. — 10
- U.N., General Assembly, Report of the Economic and Social Council, Assistance to Refugees in Somalia & Report of the Review Mission to Somalia, (11 Jan. - 18 June), 1981. — 11
- U.N., Doc., A/AC/96, 364, 1980. — 12
- U.N., Doc., A/36/136., March, 1981. — 13
- U.N., Demographic Hand Book of Africa, N.Y. 1972. — 14
- U.N., Demographic Year Book, N.Y. Various Years. — 15
- World Bank, Somalia Agricultural Review, Report No. 288, June 29, 1981. — 16

التصحّر — أسبابه — مظاهره

تمهيد :

تعد البيئة — بعناصرها المتعددة ومدى التوازن بين هذه العناصر — مجالا خصبا للدراسة ، ويتطلب الاهتمام بها جهودا مكثفة — ليس فقط على المستوى المحلى أو الاقليمى — ولكن على مستوى العالم ، فنحن — كبشر — نعيش عالما واحدا ، ووظمنا البيئة كلها تتكامل فى حلقات متوازنة ، اذا اختلت احداها تداعت سائر الحلقات بالتدهور وفقدان التوازن ، وخلف كل هذا دمارا على الانسان .

فلكل نظام بيئى طاقة أو حمولة اذا ما زاد الضغط عليها انهارت ، وذلك بالاستخدام الجائر أو غير المتعقل كالضغط على المرعى ، والضغط على الارض الزراعية ، وتلويث الماء والهواء بالنفايات والمواد الكيماوية . وتعد الذبذبات المناخية ظاهرة قديمة الحدوث ، بطيئة التأثير ، ولكن الانسان زاد من حدتها وتسارعها خلال العقود الأخيرة من قرننا هذا بما خلف ظاهرات أخرى مرتبطة بها مثل ظاهرة التصحر ، التى ارتبطت أساسا بالذبذبة المناخية ، بالإضافة الى الاستخدام السئ من قبل السكان لموارد نظام بيئى محدود الغطاء كنظام (الساحل ، بغرب أفريقيا ، والذي تعرض لآثار قاسية لظاهرة التصحر بما يمكن تسميته تجاوزا « بكارثة التصحر » وقد يكون لما حدث نصيب من هذا الاسم حيث تشرد آلاف البشر ، ومات العديد منهم (عدة آلاف أيضا) وفق ملايين الماشية والأغنام .

وكما هو الحال فى كافة المناطق الحدية أو « هوامش المعمور » فإن التوازن البيئى Eco-Equilibrium ينبع أساسا من الانشطة

(*) انظر ملحق الخرائط .

التي يمارسها الانسان ، وأنسأط استخدامهُ للأرض وكافة الموارد الطبيعية لسد احتياجاته ، وقد ظهرت المرحلة الحرجة في هذا التوازن بازدياد هذا الاستغلال عن طاقة وحمولة الموارد البيئية المتاحة ، كما كان التوسع العمراني ، وتطور استخدام الآلات بصورة أوسع في كافة مشروعات استخدام الأرض ، وما صاحب كل هذا من ازدياد السكان ، وبالتالي ازدياد ضغطهم على الموارد (١) أثره في أحداث التدهور البيئي . إذن ما هو التصحر ، وما هي أسبابه ومظاهره ؟ حاول الكثير من العلماء وضع تعريف محدد لمفهوم التصحر يمكن أن نخلص منها جميعا الى أنه - أى التصحر - يعنى « أحداث تغير في خصائص البيئة مما ينتج معه ظروفا جافة ، أو أكثر صحراوية » ، ويذكر بأن التصحر يعنى « تدهور النظام البيئي » ، بينما يذكر البعض بأنه « زحف للصحراء في اتجاه المناطق الرطبة ، وهو ذو أثر غير مقيّد بمكان بمعنى أنه يتقدم ويتقهقر يزيد ويقل تبعا لحدة الذبذبة المناخية ، وماهية استخدام الأرض » (٢) .

ولكى تعرف على وجه الدقة ما يحدث عند وقوع التصحر ، يجب أن نضع في الاعتبار تلك الطبقة الرقيقة من التربة - والتي تواجه مباشرة الغلاف الجوى - وهى موطن النبات ينمو فوقها ، ويتغذى من خلالها ، تستقبل المياه الواردة اليها من أى مصدر ، سواء باطنى « الخاصة الشعرية » أو سطحى « مطر أو رى مباشر » ، وخلال هذه الطبقة تمتزج المكونات الغذائية اللازمة للنبات . وإذا ما طبقنا هذه النظرة على التربة في نطاق (الساحل) سنجد أنه عندما تسقط الأمطار - فإن النبات يمتص منها مباشرة جزءا يكثر أو يقل تبعا لأموور كثيرة منها ما يدخل في طبيعة النبات ذاته ، ومنها ما يتعلق بظروف المناخ . الخ . ثم يسرب جزء آخر من مياه الأمطار الى باطن الأرض وقد يبقى مختزنا فيها ، أما ما يتبقى بعد ذلك فانه إما أن يتبخر أو ينساب على السطح ، ثم يحدث بعد ذلك أن يعيد النبات بعضا مما امتصه الى الغلاف الجوى عن طريق النتح Transpiration ثم ينمو النبات وتأتى حيوانات المرعى فتأكله . وهنا قد يحدث أحد أمرين :

(١) Barth. H.K., in «Applied Science & Develop., Vol., 10, (1) 1977.

(٢) زين الدين عبد المقصود ، « مشكلة التصحر في العالم الاسلامى » ، نشرة قسم الجغرافيا جامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ، العدد ٢١ ، سبتمبر ١٩٨٠ ، ص ٥ - ٧ .

الأول : أن هذه الحيوانات ستضيف بمخلفاتها خصوبة للتربة تقل هذه الخصوبة بالتعمق ، وهذا هو الوجه الامثل للتوازن بين مكونات البيئة .

الثاني : متعلق بأكثر من جانب ولنبدأ بطبيعة الحيوان الذى يعيش فى المنطقة والذى نجده يتكون أساسا من الماشية (الأبقار بخاصة) والأغنام (الماعز بخاصة) ولكل نوع منها - فى هذه البيئة - محاذير معينة - بعضها يتعلق بتركيب القطيع ذاته ، وعدده ، والبعض الآخر بحركته فى المرعى تبعا لتحركات الرعاة .

هذا عن الحيوان - أما الانسان فمن المعروف أن الظروف الطبيعية فى الأراضى شبه الجافة تعمل على ايجاد توازن مثالى متبادل بين مكوناتها من مياه - تربة - نبات - حيوان ... الخ ولها فى ذلك وسائلها المختلفة لكن قد يأتى الانسان فى مقدمة العوامل التى تخل بهذا التوازن وتهدمه بوعى أو بدون وعى ، وقد برز هذا العامل خلال العقد بين ١٩٦٥ - ١٩٧٥ فى نطاق (الساحل) فقد حدث أن ازداد تدهور الكساء الخضرى - الهزيل أصلا - وذلك لسوء استخدام الانسان لهذا المورد الحى ، حيث زاد قطعانه ، وأخل بها تركيبها ، خاضعا لمغريات الكسب المادى السريع الناتج عن بيعها الى سكان الجنوب فى غرب القارة ، وكانت النتيجة المتوقعة هى تدمير تلك الطبقة الرقيقة من التربة ، ثم ، لازمها جفاف نتج عن ظروف مناخية هى من سمات هذه المنطقة الانتقالية ، وحدث ما حدث من تعرية وتصحر (١) .

ومما زاد من تفاقم المشكلة أنه عندما بدأت الامطار تهطل بعد توقف ، حدث أن جرفت مفتتات التربة ، وأولها تلك الطبقة الرقيقة الهشة ذات التركيب الافضل للنبات ، والتى تحوى عناصر غذائه ، وقد ساعد على هذا سرعة جريان الماء السطحى والذى يعود بدوره الى ذلك التجفيف الشديد بفعل حرارة الجو لسطح التربة بعد المطر ، وبالتالي تكوين طبقة صلصالية ذات قاذية ضئيلة تمنع تسرب الماء الى ما تحت التربة ، وتكون نتيجة ذلك :

(١) مجلة رسالة اليونسكو ، العدد ١٦٧ ، يونيو ١٩٧٥ .

١ - زيادة كمية الجريان السطحي وبالتالي جرفه للتربة والقائوها بعيدا حيث يصعب استغلالها من جديد الا بعد فترة زمنية قد تطول .

٢ - انخفاض مستوى الماء الباطنى فى الآبار ويؤثر هذا على الزراعة ، كما يقلل من درجة رطوبة التربة فى الطبقة القريبة من السطح .

وينتج من خلال هذه التراكمات نوع من التغير البيئى حيث ينمو نبات أقل جودة كمرعى ، وأقل مكوثا فى الارض ، وبالتالي فهو لا ينفع الناس ولا الحيوان ، ويختل التوازن البيئى بعامة ويدور النطاق فى عجلة التصحر التى تنتهى به الى العقم الاتاجى .

وتأتى الزراعة التى يمارسها السكان ، دونما تعقل ، ودونما ارتباط بدورة زراعية - هى نتاج تجارب طويلة للتعامل مع ظروف البيئة - كعامل آخر فى تكثيف الظاهرة ، والزراعة فى نطاق الساحل - اما بعلىة أو قائمة على الرى من الآبار وهى ان مورست فى حدود ما تسمح به ظروف البيئة - لا تحدث خلاا بيئيا ، ولكن ما حدث بالفعل شىء آخر ، وهو تكثيف النشاط الزراعى لدرجة الزراعة الجائرة Over agriculturing حيث استخدام المزارعون فى المنطقة أساليب تكنولوجية حديثة فى الزراعة ، فبدلا من استخراج المياه من الآبار بواسطة الحيوان كما جرت العادة قديما - استخدام الزراع الطلمبات التى أعطت فى بادىء الأمر نتائج طيبة من حيث الكم المستخرج من مياه البئر وبالتالي زيادة الرقعة المزروعة رأسيا وأفقيا - ثم تلى أو صاحب ذلك - شق قنوات للرى !! ، وأدخلت محاصيل نقدية « للانتاج الكبير » كالقطن ، والأرز ، والفول السوداني ، فى مناطق لم تكن تزرعها بالفعل ، وزحفت هذه المزارع على أراضي المراعى ، كما تم التحكم فى الأوبئة التى كانت تصيب الانسان والحيوان فزاد عددهما وزاد الدخل الفردى نتيجة لكل ذلك فى بادىء الأمر ، ونتيجة هذا الاستخدام الجائر - اختل التوازن البيئى فى (الساحل) بعد أول سنوات جفاف (١٩٦٨ - ١٩٧٣) فزحفت القطعان الى الموارد المائية الثابتة كالأبار التى هبط مستوى الماء الباطنى فيها ، ولم تعد تكف هذه الاعداد الهائلة من القطعان ، فنفق خلال تلك السنوات الخمس - أكثر من ثلث الماشية جوعا وعطشا وليس بطريق انتشار الأوبئة (١) .

(١) مجلة رسالة اليونسكو ، العدد ١٩٤ سبتمبر ١٩٧٧ .

كما كان لازالة الشجيرات والأشجار التي تنمو طبيعيا في النطاق بغرض الاستخدام اليومي في التدفئة أو الطهو وخلافه - عاملا كبيرا في ازالة هذه « المظلة التقليدية » Tradional Umbrella ليئة يمثل « الظل » فيها عاملا حيويا في تشكيل التوازن البيئي ، وكان لهذا الأمر أثر لاينكر في تعميق (البعد المأسوي) لظاهرة التصحر .

وفي نطاق كهذا يضم عددا من الدول الأقل نموا من السنغال غربا وحتى أثيوبيا والصومال شرقا ، تبرز خطورة هذه الظاهرة حيث تجيء في وقت كافح فيه العالم النامي بعامة من أجل مزيد من انتاج الغذاء لمواجهة النمو السكاني السريع ، وتجيء الأنباء كل يوم تقريبا بمدى معاناة (هذا العالم) ، أو ما اصطلح عليه مؤخرا (بالجنوب) ، هذه المعاناة البالغة من أجل أمنه الغذائي ، وبالتالي أمنه السياسي .

ونحن نسعى الى محاولة تفسير وتحليل وتقييم هذه الظاهرة من حيث أسبابها ونتائجها وكيفية مواجهة هذه النتائج عن طريق التخطيط الدقيق الذي يعي ظروف هذه البيئة الحدية ، كما نهدف كذلك الى محاولة الاشارة الى تنمية (وعي بيئي) يدرك خطورة التصحر كظاهرة تهدد مساحة كبيرة من عالمنا (أكثر من ٥٠ مليون كم^٢) ، في الجزء المتقدم منه . والجزء النامي ، وقد تختلف المظاهر عن تلك في نطاق الساحل وان كانت النتائج واحدة . ولعلنا - في مصر - نعي كيف نحافظ على التوازن البيئي في بلادنا عن طريق الاستخدام المتعقل للموارد الطبيعية في أراضيها ، ويأتي ماء الري ، والتربة على رأس هذه الموارد ، وقد شكلا - في الماضي حضارة المصري عبر قرون الزمان ، ويتعرضان الآن لاستخدام جائر وغير متعقل ، والمأمول أن يركز الاهتمام بهما من خلال خطط هادفة الى الحفاظ على التوازن البيئي ، بصيانة كافة العناصر البيئية .

وتعد الدراسات البيئية مجالا خصبا لتعاون كافة المهتمين بها ، ويأتي الجغرافي كحلقة هامة من حلقات هذا التعاون ، فمجال رؤيته أوسع ، وهو لهذا يستطيع الربط بين الظواهر ، ويستطيع تحليلها وتقييمها ، ويأتي دوره مواكبا لكل الاهتمامات البيئية على مستوى عالمنا الواحد ، والذي يعد وحدة مترابطة اذا اختل التوازن في طرف قصي منه ، تداعت له سائر الأطراف بالتدهور .

اذن فدراسة الظواهر البيئية المؤثرة ، أمر لا يخص تخصصا علميا بذاته بل - لعله ليس من المبالغة في شيء - أن يكون هذا أقرب للجغرافى من غيره وألصق به ، وقد تناول ظاهرة التصحر - عدد من الهيئات العلمية والعلماء - بالدراسة والتحليل ، منهم علماء المناخ ، والزراعة والمياه والسكان والاجتماع ٠٠٠ بل والسياسة وكان دور الجغرافى أن يتناول كل هذه الدراسات بالربط والتحليل والتقييم وصولا الى فهم كنه العلاقات بين الانسان وبيئته ، ومدى تعامله - من خلال أنماط استخدام الأرض التى يمارسها مع مكونات بيئته الطبيعية •

اسباب التصحر

فيما يلى محاولة لبحث الأسباب الكامنة وراء ظاهرة التصحر فى منطقة (الساحل) •

وكتمهيد عام نقول بأن الأمطار كأهم عنصر مناخى فى الساحل لا يكفى لاتتاج محاصيل غذائية فوق رقاع متصلة من الأرض ، وان كانت تكفى لنمو الحشائش القصيرة وبعض الشجيرات الشوكية من فصيلة السنط المتناثرة هنا وهناك ، وقد صنفها كل من ثورثويت وميز Meigs ضمن المناطق الجافة القاحلة (١) •

ويمكن القول كذلك بأن فاعلية الأمطار المحدودة (٢٢ بوصة) تبدو قليلة الأثر ازاء ارتفاع معدلات التبخر التى قد تصل الى أربعة أضعاف كمية الامطار الساقطة ، يضاف الى ذلك أن هذه الكمية الهزيلة من الامطار تتذبذب بين سنة وأخرى كما وموعدا ، وقد تم حساب هذه الذبذبة أو الانحراف فى الكمية ما بين ٣٠٪ ، ٩٠٪ ، ونستطيع أن نتبع حالة المناخ بعامة - من خلال فترات زمنية معينة - لتبين أثر هذه الذبذبة فى تأكيد ظاهرة التصحر حيث نجد أن المطر قد يتوقف عن الهطول لعدة سنوات وقد يتناقص من سنة لأخرى ، بما يؤثر تأثيرا كبيرا فى حالة الغطاء النباتى وبخاصة عندما يقترن ذلك بزيادة عدد القطعان وزيادة السكان أيضا (٢) •

Berry, L., in : Unesco, MAB, «The Sahel» : Ecological (1) approaches to land use, Paris, 1975, P. 9.

Hare, K., in : Geog. Mag., August, 1977, P. 708. (٢)

ومن خلال هذا تتبع تبين أن « الساحل » تعرض ويتعرض لفترات جفاف تكاد تكون دورية وذلك بين السنوات ١٩١٢ - ١٥ ، ١٩٣٣ - ٢٧ ، ١٩٣٩ - ٥٥ ، ١٩٦٨ - ١٩٧٣ * ٠

ولعل فترات ما بين انحباس الأمطار كانت المشجع للسكان بأن يزيدوا من قطعانهم ويزيدون هم أنفسهم بالهجرة الى المراعى الغنية في الساحل ، أو من خلال الزيادة الطبيعية ، ثم هم - يكتفون تبعاً لذلك - أنماط استخدامهم للأرض من رعى ، الى زراعة ، حتى اذا انحبس المطر ، وحل الجفاف والقحولة ، اذا هم أمام كارثة حقيقية ، وهذا ما حدث بالفعل ابان فترة الرخاء بين ١٩٥٥ - ١٩٦٨ وقبل جفاف ١٩٦٨ - ١٩٧٣ (١) ، ويمكن ملاحظة هذه الذبذبة من الجدول (١) والذي يوضح معدل المطر السنوى ١ مم - بوصة ، لأربع محطات هي أغادس (أجادى) بالنيجر ، وأييشة بتشاد ، ونيامى بالنيجر ، وسيكاسو بمالى ، وذلك خلال السنوات ١٩٥٤ الى ١٩٧٣ مقسمة الى فترتين احدهما بين ٥٤ - ١٩٦٣ ، والأخرى بين ٦٤ - ١٩٧٣ ومن خلال هذين العقدين يمكن ملاحظة ذلك التناقص المستمر في التساقط ، كما نلاحظ ذلك أيضا من دراسة مناخية تتضمن تحليلا رقميا لعدد ٧٥ محطة في الساحل يشتمل على كم التساقط في شهور الفصل المطير محسوبا بالنسبة لمعدل التبخر الكلى (معدلات بنمان) ، وكذلك المتوسط السنوى للأمطار ، بالإضافة الى معدل التبخر الكلى (P E T) ومتوسط الحرارة السنوى بالدرجات المئوية ، ومن خلال هذه الدراسة يبدو ذلك الارتباط القوى بين معدلات التساقط ومعدلات التبخر الكلى في الساحل ومنه يمكن التعرف على مدى فاعلية الامطار وذلك خلال الخمسين سنة مدة الرصد .

ويمكن تفسير مناخ الساحل ككل ، من خلال تلك الفروق الدقيقة والهامة التى تحدث من وقت لآخر ، والناجمة أساسا من خضوعها - كمنطقة انتقالية - الى سيادة المناخات الى الشمال والى الجنوب منها ، والتي تخضع بدورها لتحرك الكتل الهوائية شمالا وجنوبا . وتشير

(*) « يتعرض الساحل الآن لفترة جفاف مماثلة بدأت منذ موسم امطار ١٩٨٢ وحتى كتابة هذا البحث » .

(١) Horest, M., & Fouad, I., in : «Applied Science & Develop. (1) Mag. » P., 9.

الفروق الواضحة بين كاولاك (السنغال) ، وأيشه (تشاد) الى مدى التباين المناخي في الساحل كله ، كما قد تلعب التضاريس دورها المعروف في التعديل المناخي (الهضبة الاثيوبية) ، وعلى ذلك يمكن القول بأن هذه الفروق المناخية تحدث في الساحل — ليس فقط — بفعل العوامل المؤثرة في المناخ — بل أيضا — بفعل تغيرات فصلية ليس لها صفة الدوام والاستمرارية (١) .

ولا تزال قضية التغيرات المناخية الدورية تثير كثيرا من التساؤلات وستظل فهي أمر لم يعد مجهولا أو يستند على الحدس والتخمين ، فقد درس العلماء أسبابه ومداه وتعمقوا في هذا الأمر وصولا الى دراسة المناخ في الماضي الجيولوجي حيث نشأ علم يسمى علم المناخ القديم أو « الباليوكليما تولوجي » ثم قسمت التغيرات المناخية من خلال هذه الدراسة الى تغيرات من الدرجة الأولى وتمتد الى حوالي ٢٠٠ — ٢٥٠ مليون سنة ، وأشار هولمز (١٩٢٧) الى هذا وقال بدورة مناخية بمقياس ٢٠٠ مليون سنة ، ثم تغيرات الدرجة الثانية من ٤٠ — ٦٠ مليون سنة ، ومن الدرجة الثالثة وتستمر من عشرات الآلاف الى مئات الآلاف من السنين ، ثم أخيرا من الدرجة الرابعة وهي تنقسم الى تغيرات من ٢٠٠٠ — ١٨٠٠ سنة ، ٦٠٠ — ٤٠٠ سنة ، ٩٠ — ٦٠ سنة ، ١٢ — ١١ سنة ، ٦ — ٥ سنوات ، هذا ومنذ النصف الثاني للقرن ١٩ — قلت نسبة الرطوبة وهبط مستوى البحيرات وزحفت الظروف الصحراوية على مناطق الغابات (٢) .

وهنا يثور تساؤل هل هذا التغير — فيما بعد ظهور الانسان في تجمعات — هل هو مناخي بحت أم بشري ، وهنا يصح أن نطلق عليه « التغير البيئي » ، وعلى الرغم من الاهتمام البالغ الذي نالته الدراسات الخاصة بالتغير المناخي لما بعد لعصر لجليدي أي منذ حوالي ١٠.٠٠٠ الى ١٢.٠٠٠ سنة إلا أنها لم تفسر أو توضح تماما أسباب هذا التغير ، وتزداد هذه الصعوبة بخاصة في دراسة مناخ الأراضي الجافة وشبه الجافة والذي أرجعها البعض الى ثلاثة عوامل أو مصاعب رئيسية هي :

UNESCO, «The Sahel» op. Cit., p. 11..

(١)

(٢) عبد الرحمن حامد ، « تغيرات المناخ الدورية خلال الاحقاب الجيولوجية والزمن الحاضر » ، دمشق ، ١٩٧٧ ، ص ٩ — ٧٠ .

(أ) ضالة الآثار التي خلفها عصر فيرم بالمقارنة بما خلفته الفترة الجليدية السابقة له والتي ميزت مناخ البليوستدين طوال مليون سنة تقريبا بعكس الهولوسين الذي كان التغير المناخى فيه أمرا ثانويا يكاد يكون على المستوى الاقليمى المحدود ، ويحتاج الكشف عنه الى دراسة تغيرات حرارية لا يصل مداها الى أكثر من ١ - ٢ درجة مئوية خلال عدة قرون .

(ب) ان التغير المناخى الذى حدث فى الآلاف القليلة من السنوات الماضية أمر قد يرجع الى ذبذبة ما فى الحرارة أو الأمطار أو كلاتهما معا ، وبالتالي فهو أمر غير منتظم الحدوث - كما أشرنا - أو يرجع الى منشأ واحد فى كل العالم (دراسة حلقات الأشجار فى الأراضى الجافة كأثر مطرى) ، (نمو ثلاجات نيوزيلند كأثر حرارى) .

(ج) صعوبة تسجيل حالة التغير المناخى فى الهولوسين الا من خلال آثاره أى من خلال التغير البيئى كله الذى لا يلعب التغير المناخى فيه سوى دور صغير . وبعمامة يمكن القول بأن الانسان من خلال ثورته الزراعية والتي توجهها بزراعة الحاصلات واستغلال المراعى ، ثم أخيرا تطويره نظاما تقنيا بدأ باستخراج المعادن - والتي تحتاج الى كم هائل من الوقود - قد غير بقصد - أو بدون قصد بيئته ، ولكن ما يعيننا هو متى بدأ هذا التغير ؟ يقول البعض أنه بدأ منذ الألف السادسة ق.م. حين قامت حضارات الشرق القديم ، وبدأ تأثيره يتضح منذ ٥٠٠٠ سنة مضت ليشمل مناطق من السند شرقا وحتى الاطلسى غربا ومن سكانديناوه شمالا وحتى « الساحل » جنوبا (١) اذن لا بد من (وضع حساب) لتاريخ استخدام الأرض ، فمنذ ظهور الانسان على الأرض حدثت تغيرات بيئية لا بد أن يكون الانسان مسئولا عنها بدرجة أو بأخرى فهم أوضح فى المناطق الجافة وشبه الجافة ، وذلك لادخاله حرفة رعى الحيوان وعمليات الحريق ، وحرث وتقليب التربة . ولقد اعتمد الاستدلال على التغير المناخى على نتيجة دراسة علماء المناخ ، والجيولوجيون ، وعلماء النبات ، والآثار ، والتربة والجغرافيون ، تلك الدراسة التى تناولت منسوب البحيرات والماء الباطنى ، ودورات الارساب

(١) Spooner, B., & Mann, H., « (Eds.), » Desertification & Development » Lond., 1982, P. 50-51.

والنحت ، والمظاهر التضاريسية ، والترتبات القديمة (١) ، وقد قام العلماء بتأريخ هذه الأدلة بمختلف الوسائل ، ولقد أصبح مؤكداً أن التغير المناخى كان طفيفا للغاية فى المناطق الجافة وشبه الجافة خلال الألفى سنة الأخيرة الأمر الذى ركز الاهتمام على النشاط البشرى وأثره فى أحداث التغير البيئى ، فالتأثير أن الساحل لم يتعرض (لتغير مناخى) بقدر ما تعرض (لتغير بيئى) •

وما يعنينا بديهى هو فهم (تصحر الساحل) وهل هو نتيجة للنشاطات البشرية Desertification أو لعوامل طبيعية Desertization وما ثبت مما سبق أن تصحر الساحل راجع الى استخدام الارض السوء من قبل الانسان مع عدم اغفال العامل المناخى ولو من قبيل تعرض المجرد وصولا الى صيغة ايكولوجية لتفسير الظاهرة (٢) • ولكى نقرر ذلك لابد لنا من التعرف على جانبين هامين لشرح ظاهرة التصحر فى الساحل وهما :

١ - مناخات الساحل فى الماضى ، والتي تعرضنا فيما سبق للحديث عنها بشكل عام فى العالم ككل ، والتي يمكن الوصول منها الى أن الساحل يعد منطقة تذبذب مناخى فى البليستوسين والحديث بشكل يكاد يكون منتظما ومستمر ، ويستدل على ذلك من تلك الآثار التي تخلقت عن هذه الذبذبة المناخية « الكشبان الرملية المتحفرة » والتي تحركت خلال فترات الجفاف جنوب مواقعها الحالية ، ثم تم تثبيتها بفعل ما نما فوقها من أعشاب خلال الفترات الرطبة ، وبعد هذا مظهرا عاما فى الساحل كما تعد هذه الكشبان « بيئة » معرضة للتعرية الهوائية فى فترات الجفاف أو بفعل الانسان عند استغلالها كمراعى أو كمزارع •

يضاف الى ما سبق دليل آخر على الذبذبة المناخية فى الساحل وهو تلك الارسابات البحرية المنتشرة فى المنطقة وبخاصة الصلصال ، وهى ارسابات تكونت فى البليستوسين ، وهى أيضا دليل على أنها تكونت فى فترات أكثر رطوبة وأغزر أمطارا فقد كانت الأنهار أكثر تصرفا ، وكانت

(١) والتون ، ك. ، « الاراضى الجافة » مرجع سابق ، ص ٧٦ - ٧٩ .

(٢) «Desertification & Developments», op. Cit., P. 52 UNESCO.

«The Sahel», op. Cit., PP. 13-14.

البحيرات أكثر اتساعا ، ويعطى تداخل هذه الارسابات مع الرمل فيما عثر عليه من حفريات وآثار المنطقة - دليلا على تذبذب المناخ في الماضي (١) ، ونحن لا نعرض في هذا المجال لتتابع المناخ ابان العصور الجيولوجية فهذا أمر قد ثبت فعلا ، وليس بحاجة الى اثباته ، الا في الحدود المحلية أو الاقليمية لمجرد تتبع ظاهرة أو ظاهرات طبيعية أو بشرية ، فمن المعروف والثابت أنه كان هناك عصر جليدى في شمال أوربا وحتى حدود فرنسا ، يقابله عصر مطير في شمال افريقية وغرب آسيا ، وهى المناطق التى تغطيها الآن الصحارى (٢) ، ومعروف أيضا أن العصر الجليدى والمطير يشتملان فترات ينصهر فيها الجليد ويقلل المطر (٣) ، لكن ما يهمنا هو أن التغيرات التى تعرض لها المناخ في العصور الجليدية يحدث مثلها الآن من خلال دورات أقصر كما ذكرنا من قبل ، قد يصل مداها الى أقل من عشر سنوات أو يستد ليصل الى بضعة قرون ، وبالطبع فهذه الدورات ما هى الا نوع من الذبذبة والتى تترك أثرا مباشرا على الحياة النباتية والحيوانية ، وينسحب أثرها على حياة الاقتصادية من خلال الانسان ، وثبت التاريخ أن حضارات وممالك قد قامت أو انهارت بسبب انتظام أو انقطاع الأمطار ، كما أن مدنا قامت وأندثرت لسبب مناخى بحت ، والساحل بتاريخه الحالى يختزل كل هذا فيما حدث ابان الفترة من ٦٨ - ١٩٧٣ عندما حدث تدمير سريع للغطاء النباتى ، وتناقص حجم احتياطي المياه ، وعجزت البيئة عن توفير المياه للأراضى الزراعية واعالة الثروة الحيوانية فهلك معظمها وانتشرت المجاعة بين أعداد كبيرة من السكان ، وحكمت على الآلاف منهم بالموت جوعا (٤) ، هذه السنوات العجاف المتتالية والتى تحدث من وقت لآخر حقيقة قائمة وسمة مميزة لمناخ المناطق الجافة تسهم في صنع التصحر ، ذلك الى جانب سوء استخدام الناس لهذه الموارد المحدودة في بيئتهم . وقد كان فقدان الغطاء النباتى عاملا مساعدا على ازدياد قسوة الظروف

UNESCO, «The Sahel», op. Cit., P. 9.

(١)

(٢) طريح ، عبد العزيز ، « الجغرافيا المناخية والنباتية » مرجع سابق ، ص ١٣ - ١٤ .

(٣) محمد السيد غلاب ، يسرى الجوهري ، « الجغرافيا التاريخية » ط ٢ ، القاهرة ١٩٧٥ ص ٣٧ - ٩٨ .

(٤) « مشكلة التصحر في العالم الاسلامى » مرجع سابق ص ١٥ .

المناخية ، ويزداد هذا الأثر وضوحا - كلما تفاقم الجفاف - اما بفعل حيوانات المرعى التي تجر هذا النبات ، أولا بأول ، أو باهمال الأرض الزراعية ، ويزيد هذا وذلك من ارتفاع درجة حرارة لربة وبالتالي يزداد عكسها للأشعة من على سطحها وتقل قدرتها بالتالى على الاحتفاظ بالماء ، أما اذا سقطت الأمطار بعد ذلك فانها تنساح سريعا وتجرف كافة المفتتات الهامة من التربة مما يعيق فيما بعد محاولات استعادة خصوبتها (١) .

يتبين لنا مما سبق أن « التساقط » يعد عنصرا مناخيا حرجيا بالنسبة للساحل ككل فعليه - من حيث الكم والانتظام وموعد السقوط بل وأين يسقط ، وهل يخضع لنظام العواصف العامة أم المحلية ، والى أى مدى يتأثر بعد سقوطه بنظام التصريف ، والجريان السطحي ، وهل يتجمع فى مجرى رئيسى من خلال روافد معينة ، أم ينتشر فوق الأرض المنبسطة ، ثم الى أى مدى يتسرب خلال التربة السطحية والى أى عمق ... الخ على كل ما سبق تتوقف كافة العناصر الأخرى للبيئة فى الساحل .

ويمكن فهم كل ما سبق من خلال مدى فاعلية التساقط Precipitation Effectiveness وذلك من خلال عدة عمليات مختلفة ، نلاحظ منها تناقص معدل الرطوبة من الجنوب الى الشمال ، والتي حددها ثورثويت تبعاً للمدة أى بقاء التربة رطبة مدة معينة والتي تتناقض بدورها من الجنوب الى الشمال ، ومنها يمكن التعرف على الذبذبة المناخية فى المنطقة .

وقد أوضحت أيضا تلك الدراسات التى أجراها سميث سنة ١٩٥٠ على النبات الطبيعى فى وسط السودان مدى أهمية الجريان السطحي - من حيث الدرجة على نمو نباتات معينة ، وأن هذه الاهمية تعادل الى حد كبير الاثر الذى يتركه استخدام الأرض فى الساحل بطروفه الطبيعية البحتة ، وبعد أن استخدمت اظلمة الرى الحديثة بكثافة عالية ، ويوضع كل هذه الاعتبارات فى الذهن يمكن التعرف على « الاطار العام » لظاهرة التصحر ، ولكن ليست «القاعدة الأساسية لها» (١) .

(١) « مجلة رسالة اليونسكو » العدد ١٩٤ ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

Ibid., P. 12.

(٢)

أما عن أسباب الجفاف في الفترة بين ٦٨ - ١٩٧٣ ، والتي نستطيع أن ندلل عليها من خلال أرصاد التساقط في محطة أغادس لمدة خمسين سنة (٢٣ - ١٩٧٣) والتي بلغت متوسطا يصل الى ١٦٠ مم ، والذي نجده خلال السنوات الخمس الأخيرة منها كالتالي :

١٩٦٩	٨٠٠٧ م
١٩٧٠	٣٩٠٧ م
١٩٧١	٩٢٠٦ م
١٩٧٢	٧٣٠٩ م
١٩٧٣	٧٦٠٣ م

مما يؤكد حقيقتين هامتين هما :

(أ) الذبذبة الواضحة في هذه السنوات الخمس .

(ب) الاتجاه بعامة نحو التناقص عن المتوسط العام (١٦٠ مم) اذن تكون النتيجة هي حدوث الجفاف ، مما ألجأ الكثير من العلماء والهيئات المتخصصة لدراسة ما هية الجفاف الحالي وهل هو خاضع لمجرد نمط من تغير المناخ لمرحلة دورية جديدة ، أم هو مؤشر لبداية انحدار طويل الأمد لكم التساقط في الساحل (٢) ؟

ولتفسير هذه الظروف قامت وجهات نظر عدة للتعليل والتفسير من أبرزها وجهة نظر برايسون Bryson (١٩٧٣) ، بأن هناك انتقاع للمنحى الحرارى من خط الاستواء الى القطب وذلك في الاتجاه الرأسى Vertical temperature gradient مما قد يسبب تغيرا في الدورة المناخية العامة والذي قد يفسر حدوث الجفاف الحالي في الساحل وغيره من العالم ، كما علل ارتفاع الحرارة الى زيادة نسبة ثانى أكسيد الكربون في الغلاف الجوى (١) ، وبعمامة فلم يعط Bryson تفسيراً « لفجائية » حدوث الظاهرة خلال السنوات القليلة الماضية ، بينما أشار Landsberg وآخرون (١٩٧٣) (٢) أن جفافا مشابها قد حدث من قبل في الفترة بين ١٩١٣ ، ١٩٤٠ وأن ذلك كله يعود لدوره ذبذبة مناخية تتاب الساحل من آن الى آخر .

(١) Flohn, H., in : Applied S. & Develop. " op. Cit., P. 44.

(٢) Landsberg, H., «An analysis of the annual rainfall at

Dakar» 1887-1972, U.S.A., 1973, PP. 3-14. (٣)

Oliver, «Climatology». op. Cit., F 176

ITF (Intertropical front).

ITC (Intertropical convergence).

ITD (Intertropical Discontinuity).

وقد قام كل من تريوارثا Trewartha (١٩٦١) ووالتر Walter بتوضيح نمط التساقط ، ومن خلاله يمكن تبين الأثر الحاسم لجبهة الهواء المدارى الدفئ والرطب ، ومدى تحركها شمالا أو جنوبا على كم وموعد التساقط فى الساحل وتتخذ هذه الجبهة تسميات عدة منها (ITF) ، (ITG) ، (ITD) وستكون التسمية الأخيرة هى ما سنستخدمه فى بحثنا هذا وبالرجوع الى الشكل (١) تبين أنه فى الحالة (أ) تخضع منطقة الساحل لسيطرة هواء (ITD) حيث تكون الشمس فى أقصى حالات أشعاعها للطاقة بالنسبة للنصف الشمالى من الكرة الأرضية وذلك فى النصف الشمالى ، وبالتالي تتحرك أنظمة الضغط الى أقصى مواقعها شمالية ، ويحدث العكس شتاء كما فى الحالة (ب) حيث تخضع المنطقة للهواء الصحراوى الشديد الجفاف (٢) ، أما أسباب تحرك الهواء الرطب من خط الاستواء ليندفع فوق « الساحل » فهى مازالت غير معروفة بالتأكيد ، ولكن أصبح شيئا مسلما به ان الحرارة الشديدة الارتفاع فوق المناطق الصحراوية شمال الساحل والناجمة عن التسخين الشديد بفعل الاشعاع الشمسى مع نهاية فصل الربيع هى المتسببة فى وجود نطاق من الضغط المنخفض (ذوا المنشأ الحرارى) وهو الذى قد يكون سببا لجذب الهواء المدارى الرطب حيث تكون الصحارى الافريقية أشبه شىء بالمدخنة الحرارية .

وقد يبدو أن هذه الافتراضات — والتي تتفق وقوانين الطبيعة ، فانها لا تتفق مع ما يلاحظ ويقاس فى سنين ٥٤ — ١٩٦٤ وخلال أحد عشرة سنة لم يحدث أن تلقى الساحل أمطارا أقل من المعدل العام والطبيعى ولكن ظهر أن المعدلات الحرارية لشهور مارس وابريل ومايو — وعلى غير المتوقع — كانت تتجه نحو الانخفاض ، وفى المقابل فقد لوحظ أنه منذ ١٩٦٥ وعندما بدأت الامطار فى التناقص فان هذه النهايات العظمى للحرارة سواء فى بلما Bilma أو لارجو Larjeau ٠٠٠ الخ قد ارتفعت ، وبدأت مدخنة الصحراء تنفث حرارتها ، وقد ظن علماء المناخ ساعتها أن هذا يرجع الى انتقال حركة الموسميات تبعا لتغير موقع أضداد الأعاصير فوق سانت هيلانة والتي تقوم بدفع الهواء المدارى الرطب أثناء هبوبها ، والتي تشكل موقعا متوازنا مع أضداد أعاصير الازور وذلك حول النطاق الاستوائى

كله ، وما سبق يجدر بنا أن نستند الى برهان واحد لتعليل أسباب الجفاف بين ٦٨ ، ١٩٧٣ فيبدو أن الذبذبة الحالية في مناخ الساحل — رغم كونها ذات أجل محدود — (بدأت الامطار تهطل من صيف ١٩٧٤ — ١٩٨٢) فانه من الحكمة أيضا أن تدخل في الحساب أنها قد تكون طويلة الأجل (١) .

وكجغرافيين علينا أن نحاول لقاء الضوء على أسباب وابعاد الجفاف كلها ، وان نتلقف النتائج المبنية على وجهات نظر كافة المتخصصين والعلماء حتى نستطيع استخلاص الحقائق ، وأن نقدم صياغة شبه متكاملة لكل ما من شأنه أن يعالج آثار هذه الظاهرة أو يمنع حدوثها مستقبلا ، وأن تتيح لانسان الساحل فرصا أفضل للارتفاع بموارد بيئته المتاحة وفي حدود الاستخدام المتعلق لهذه الموارد .

وباستطلاع كل ما سبق فالتا نجد أنه لا يفسر كافة ما طرحناه من تساؤلات حول أسباب الجفاف الحالي ، أو مدى ارتباطه بنظم المطر في غرب أفريقية بعامة ، الا أنه قد يعطى صورة واضحة الى حد ما لتفسير تعرض الساحل لحالات الذبذبة في كم وموعد التساقط ، فان آثار تحرك جبهة ITD تبدو من قوة التأثير بمكان اذا ما عرفنا بأن تحركها لدرجة عرضية واحدة أقل أو أكثر من حركتها في السنوات العادية ، تعرض منطقة الساحل الى حالة من الذبذبة المناخية يكون أثرها كبيرا على كم التساقط وموعده كما ذكرنا .

وقياسا على ذلك يفسر علماء المناخ أن جفاف الساحل في السنوات ٦٨ — ١٩٧٣ انما تعود الى مثل هذا التحرك الذي أشرنا اليه ، وذلك بصورة تبدو أكثر مما كانت عليه من قبل لدرجة تجعلنا نقول معهم بأن الصحراء الكبرى قد تحركت بدورها الى مناطق أكثر جنوبيّة مما مضى وكأنها قسّبت جبهة (ITD) الى الجنوب أيضا .

وقد أثار تحرك هذه الجبهة — ومازال يثير — حيرة الكثيرين من علماء الميتورولوجيا والمناخ ، لمحاولة وضع تفسير لها يستندون من خلاله الى تعليل دقيق للجفاف ، وقد انقسم العلماء نتيجة لهذه الحيرة الى قسمين

Ibid., P. 13.

(١)

كل منهما يحاول التفسير والتعليل : — فالبعض يقول ، بأنها ظاهرة عادية الحدوث فقد حدثت في مناخات الماضي ، وستحدث مستقبلا ، وأن اختلفت المدة بين كل تغير مناخى وآخر (الدورات المناخية) — ويقول القسم الآخر ، بأن المنطقة تتعرض للجفاف بسرعة ، وإن الجفاف الحالى ما هو الا « فصل » فى مأساة تصحر الساحل بعامة ، ويستند الجانب الاول الى « سند تاريخى » من خلال تتبع حالات الذبذبة المناخية لسبع محطات فى الساحل هى : « كانو — سكوتو — ميدوجرى — زندر — سيجو — ما رادى — نجامينا » ، وأيضا على دراسة منسوب مياه بحيرة تشاد — ، والذي أعتبره البعض منهم أنه يفسر مناخ المنطقة ككل حيث اتضح أنه منذ سنة ١٩٠٠ مثلا وحتى سنة ١٩٧١ حدثت ثلاث فترات دوات أمطار أعلا من المعدل العام للساحل تقابلها ثلاث أدنى (١) ، مما يجعلنا نقول بأن تبادل سنوات الرخاء والجذب أمر يدخل فى النسيج المناخى للساحل كله ، ولعله « حلم فرعون » يتكرر « سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف ، وسبع سنبلات خضر وآخر يابسات (١) وكأن الساحل فى حاجة ماسة ليعي تفسير يوسف عليه السلام . وعموما فهذه السنوات برخائها وجدها سمة قائمة ومميزة لمناخ الساحل ، تسهم فى صنع التصحر وتكثفه ما لم توضع الضوابط والخطط التى تكفل مواجهة هذه الثنائية التقليدية فى المناطق شبه الجافة بعامة ، والساحل منها بخاصة (٣) .

لكن تبقى المحاولة التى بدأناها لتفسير تحرك جبهة (ITD) . فى هذا يقول برايسون Bryson أن أى خلل يصيب — ولو جزء بسيط من الغلاف الغازى تنتقل آثاره الى بقية الأجزاء ، ويضيف برايسون أيضا أن هذا الخلل فى الغلاف الغازى يعد سببا كامنا وراء تحرك جبهة الهواء المدارى الرطب (ITD) والذي يعد بدوره نتيجة لتغير فى الدورة الهوائية العامة ، فحيث يهيمن نظام هادلى Hadly على الأراضى الواقعة بين درجتى العرض ٣٠ شمالا وجنوبا ، يهيمن نظام روسبى Rosby على الأراضى الواقعة الى الشمال والجنوب من ٣٠ شمالا وجنوبا ، وتتحرك الرياح بانتظام يكاد يكون دقيقا من خلال هذين النظامين مكونة الدورة الهوائية العامة بكافة

(١) Oliver, «Climatology», op. Cit., P. 176.

(٢) جزء من الآية الكريمة (٤٦) من سورة يوسف .

(٣) « مشكلة التصحر فى العالم الاسلامى » مرجع سابق . ص ١٥ .

اتجاهاتها ، يحدث أن يتأثر النظامان لحدوث « خلل ما » في تركيب الغلاف الغازى ، ويظهر هذا الأثر واضحا في نظام روسبي بخاصة حيث يسوده طوفان من الهواء الغربى المصدر الملىء بالمتغيرات (درجة الحرارة – التوازن الغازى – الرطوبة النسبية للهواء .. الخ ..) هذا الطوفان اصطلاح على تسميته « بموجات روسبي » Rosby waves وهى تؤثر بعمق في ما يسود سطح الأرض من مناخات .

ولتطبيق ما سبق على الساحل نقول بأن نصف الكرة الشمالى حيث المساحة الأكبر لليابس ، وحيث النشاط البشرى المكثف ، وحيث الساحل – تكون أقصى الحدود الجنوبية لنظام روسبي ذات « خلايا » من الضغط المرتفع نتيجة لتضاغط الهواء الهابط من نظام هادلى ، ونتيجة لاختلاف درجة الحرارة بين أهوية النظامين يحدث أن يتأثر موقع الالتقاء بينهما كما يلى :

في الصيف يكون التدرج الحرارى من خط الاستواء الى القطب أكثر تجانسا وانتظاما ، بمعنى أن الحرارة لا تتناقص بحدة كلما اتجهنا للقطب كما هى الحال شتاء ، وعندئذ « يهاجر الهواء في نظام روسبي تجاه القطب ، ويسيطر الهواء المدارى على مساحة كبيرة من نصف الكرة الشمالى ، وبالتالي تهاجر خلايا الضغط المرتفع – والتي تتكون في منطقة الالتقاء بين أهوية النظامين – الى الشمال أيضا ، ويحدث العكس في فصل لشتاء ، ويتأثر بالتالى موقع جبهة ITD (١) وهى جبهة هوائية حساسة لأدنى تغير في أنظمة الضغط الجوى ، وعلى ضوء تحركها يمكن فهم – ليس فقط مناخ الساحل – بل مناخ كل اقليم غرب أفريقية ، وهذا التحرك يبلغ أقصى مداه شمالية في يوليو أو أغسطس ، وأقصى مداه جنوبية في يناير وهى رغم كل ما أعطيت من تسميات فهى تعنى جبهة الالتقاء بين الكتلتين المداريتين القارية (CT) والبحرية (MT) والاولى ذات منشأ شمالي والثانية ذات منشأ جنوبى (٢) ، وهى تحمل كافة أنظمة التساقط في غرب أفريقيا بعامة ، ولا يعد مبالغة اذا قلنا أن أى تغير في موقع خلايا الضغط المرتفع التى أشرنا اليها – ينعكس أثرا مضاعفا – على امتداد وتأثير جبهة (ITD) ولكى ندرك ذلك فإن تغيرا مداه ثلث درجة عرضية (حوالى

(١) Oliver, «Slinatology», op. Cit., P. 178.

(٢) Ojo, O., «The Climates of West Africa», Lond., 1977. P. 63.

٣٥ كم) في موقع الضغط المرتفع فوق الاطللس يتعكس أثره على موقع جبهة (ITD) على مدى درجة عرضية كاملة وهي مساحة كبيرة على امتداد الساحل .

وقد أضاف سماجورنسكى Smagorinsky سببا آخر لتفسير تحرك جبهة (ITD) يرتبط بالحرارة الرأسية على مدى المسافة بين خط الاستواء والقطب قائلا بأن التغير الذي يحدث في موقع الضغط المرتفع فوق الاطللس وما يخلقه من أثر على تحرك جبهة (ITD) يمكن أن يحدث شيء مثلته بتغير في درجة الحرارة الرأسية مقداره ٠.٠٦ درجة مئوية لكل ١٠٠٠ متر ولأى سبب (١) . (معروف أن سمك الغلاف الجوى يصل الى ما بين ٣٠٠ - ٥٠٠ كم ، وأن ٥٠٪ من وزن الغازات الموجودة به يوجد في حدود ٦ كم الملامسة لسطح الارض ، ٢٥٪ منها في ٦٥ كم التالية ، والغلاف الجوى ينقسم الى أربع طبقات رئيسية يهمنها طبقة التروبوسفير Troposphere وارتفاعها يصل الى ١٨ كم في المناطق المدارية وتتناقص بالاتجاه نحو القطبين فتصل الى ٨ كم ، ويقدر وزنها بحوالى أربع أخماس وزن الغلاف الجوى كله ، ويطلق اسم التروبوبوز Tropopause على القسم الأعلى منها ، ويتميز بأن درجة حرارته تصل الى - ٥٥ درجة مئوية) (٢) .

ويؤكد برايسون Bryson رأى سماجورنسكى حيث أضاف عاملا مفسرا للتغير في درجة الحرارة الرأسية (Vertical temperature) وهو زيادة نسبة ثانى أكسيد الكربون (Carbon Dioxide) في طبقات الغلاف الجوى نتيجة الغاز في طبقات الجو العليا قد عمل على خفض درجة حرارة الهواء في هذه الطبقات فوق العروض الوسطى بينما أسهم في رفع درجة حرارة الهواء الملامس لسطح الارض في نفس العروض (٣) ، وقد أوضح Flohn هذا الامر أيضا وأكدته كآثر مباشر لحدوث الذبذبة المناخية، وسنعرض لذلك بالتفصيل عندما تعرض للنشاط البشرى وأثره في احداث ظاهرة التصحر ، ويؤثر هذا التغير في درجة الحرارة على الدورة الهوائية

(١) Oliver, Climatology" op. Cit. P., 179-180.

(٢) طريح ، « الجغرافيا المناخية والنباتية » مرجع سابق ، ص ٣٦ .

(٣) Garcia, V.R. (Ed.) «Drought & Man» Vol. 1 : Lond. 1981, PP. 265-95.

العامة ، وبخاصة في هذه العروض وبالتالي في غيرها بدرجات متفاوتة ، مما ينعكس أثره على اختلاف مواقع نطاقات الضغط ، يضاف الى هذا ذلك التلوث الذي يتركه هذا الغاز وغيره من ملوثات الهواء (١) على تغير درجة الحرارة السطحية من خلال انتشار الجزيئات الدقيقة والعالقة بالهواء والتي تقلل من كثافة الاشعاع الشمسي القادم الى الأرض .

وقد أثبتت البحوث تزايد هذه الجزيئات في العروض العليا وبالتالي انخفاض حرارة هذه العروض وقد بدأ ذلك واضحا منذ ١٩٤٥ وقد وصل معدل التغير في درجة الحرارة الى ٥٪ خلال القرن الأخير ، ويقول برايسون بأن ذلك يعد « تعكيراً » للغلاف الجوى من المتوقع أن تزيد نسبته خلال العقود القليلة القادمة .

سواء أكانت هذه الأسباب أو غيرها وراء جفاف الساحل بين ٦٨ ، ٧٣ فإن أفكار كل من سماجورنسكى وبريسون تدعو للتأمل حول تفسير ظاهرة تصحر الساحل ، والتي يجزم عالم المناخ الكندى كينيث هير بأن المناخ وحده هو الذى يقف وراء تصحر الساحل بخاصة .

« مظاهر التصحر »

أشرت في المقدمة الى ظاهرة التصحر كما عرفها بعض العلماء ، وسأحاول في هذا الفصل أن أعرض للمظاهر العامة لهذه الظاهرة ، والتي نستطيع أن نجعلها فيما يلى :

١ - يحدث نتيجة لتدمير الغطاء النباتى بفعل الرعى الجائر أن تنفقت الطبقة الرقيقة السطحية من التربة ، وإذا صحب هذا حدوث الجفاف الناجم عن انحباس الامطار كانت لنتيجة المباشرة هى نشاط عمل التعرية الهوائية ، وبالتالي نقل هذه المكونات الأساسية الى أماكن أبعد ، وتتفاقم حدة هذه

(١) مجلة رسالة اليونسكو ، العدد ١٤٠ ، فبراير ١٩٧٣ ص ٢٧ .

(*) « عالم مناخ كندى ومدير معهد أبحاث البيئة بجامعة تورنتو ، ومدير موارد المستقبل بواشنطن ومؤلف تقرير المناخ والتحول الصحراوى الذى أعد لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالتصحر سنة ١٩٧٩ » .

العملية اذا كانت التربة هى مصدر الغذاء الرئيسى للنبات حيث تتشرب وتحتفظ بالماء ، ويؤدى تدهورها الى ما يسمى بالجفاف الفيزيولوجى Physiological drought ومعناه فقدان التربة لأهميتها الزراعية وتحولها الى أراض متصحرة (١) •

وتعد التعرية الهوائية والمائية من أبرز الملامح فى الساحل ، فطبقة الطمي التى تكون قد ترسبت على ضفاف وفى دالات الأودية ابان الفترات الممطرة يحولها الجفاف الشديد الى مادة قابلة لأن تدهورها الرياح ، وتبدأ هذه العملية بتحريك جزئيات التربة الخشنة فى جزء من الحقل بسبب سوء استخدام من قبل المزارعين ، ثم يزداد هذا التحريك بفعل الرياح ، وتتحطم الحبيبات الأدق وتندفع الى أعلى فى الجو حيث تحملها الرياح الى مسافات أبعد على شكل أتربة وغبار ويؤخذ ذلك كمؤشر دال على حدوث التصحر ، اما الذرات الأكبر فانها تنجرف وتصطدم ببعض الحشائش فتتجمع على هيئة كثبان أو آكام صغيرة •

— ويزوال المواد الدقيقة الموجودة فى الطبقة السطحية من التربة ، تضعف أهم مكوناتها من الناحية الانتاجية كمصدر غذائى رئيسى للنبات كما ذكرنا من قبل • (٢) ولا يقف الأمر عند حد انتشار الغبار كمظهر أو كمؤشر على حدوث التصحر ، بل أن هذا الغبار نفسه يحمل الكثير من الامراض التى تصيب الانسان والحيوان معا ، وتتلصق الآلات وخاصة الدقيقة منها كما تقلل مدى الرؤية •

٢ — من المظاهر الأخرى الدالة على حدوث التصحر عودة نشاط الكثبان الرملية ، فحيث تقل نسبة رطوبة التربة نتيجة للجفاف الشديد ، لا تمسك الأرض رمالها فتتحرك بفعل الرياح مهاجرة الى الأراضى المنتجة ، وتصبح مقاومة تحرك هذه الكثبان تجاه الأرض الزراعية بخاصة — أمرا هاما بل وحيويا وقد لا يقل الأثر اذا كان تحركها فى اتجاه المراعى ، ولقد تعرضت المنطقة لغزو الكثبان الرملية ، ولعل زحفها واحاطتها بنواكشوط يشير الى هذا المظهر المدمر من مظاهر التصحر •

(١) « مشكلة التصحر فى العالم الاسلامى » المرجع السابق ، ص ٩ .

وقد تضاعف أثر هذا المظهر بفعل تجريد الكثبان الثابتة من غطاءها النباتي نتيجة الاستخدام غير المتعقل لهذا الغطاء الذي يعمل - رغم فقره - على تثبيت هذه الكثبان ، وكلما زاد هذا الاستخدام الجائر أثناء فترات القحط كلما تعرض نطاق الساحل الى أن تكون أقل صمودا ويصبح التصحر « ذاتي التسارع » ، وعندما تقضى الرمال المتحركة على الكساء الخضري تزيد المساحات المكشوفة الممتدة ، وتزحف الكثبان الرملية لتبتلع المواقع التي مازالت بها بقية حياة ، وتلعب رياح الهرمتان دورا غاية في السوء بالنسبة للساحل كله ، وهى رياح تتميز بارتفاع درجة حرارتها وشدة جفافها ، وهى تهب من اليابس صوب البحر ، وتعرف في ساحل غانة « بالطبيب » فهي رغم ما تحمله من كميات هائلة من الغبار الذى تنتزعه من نطاق الساحل الا أنها تخفف من ارتفاع الرطوبة التى تميز مناخ ساحل غرب أفريقيا (١) .

وحيث أن التسارع الذاتى للتصحر يمكن أن يحدث بفعل عدة عوامل ، فكثيرا ما يمسى التصحر في طريقه بلا هوادة مالم تتخذ تدابير وقائية ، وكلما زاد هذا التسارع كلما كانت سبل اصلاح آثاره أشد صعوبة ، وأكبر تكلفة ، والا فإن التربة تتحول تماما الى « أرض ميتة » ينعدم الأمل في امكانية اعادة اصلاحها .

وقد يظن من يرى نشاط الكثبان الرملية المدمر على تربة الساحل ، ينظر بعين اللوم الى « الصحراء » المجاورة كمصدر لهذه الرمال ، ولهذا وغيره نقول بأن الصحارى ليست هى السبب في عمليات التصحر ، فباستثناء الرياح الحارة الجافة التى تأتى عبرها - لاتساهم في عملية التصحر ذاتها ، فظاهرة التصحر « محلية » بشدة أو هى « بنت النطاق » نتيجة الجفاف وسوء الاستخدام ، وقد شبهها البعض بأنها كالمرض الجلدى الذى يبدأ على هيئة « بقعة واحدة » سرعان ما تتمدد وتنتشر حتى تغطي اللاندسكيب كله .

كما أنه يعد من الخطأ أن ننظر الى ظاهرة التصحر على أنها زحف الصحراء على الأرض ، فالواقع أن زحف الكثبان الرملية يشكل حالة موضوعية ، ولذلك يمكن القول بأن التصحر هو عملية تدمير للقدر

(١) والتون ، ك. ، « الاراضى الجافة » ص ٦٣ ، ترجمة د. على شاهين ، الاسكندرية .

الانتاجية للأرض سواء كانت مراعى أو مزارع قد تكون بعيدة جدا عن الصحارى الحقيقية ، ولذلك فهي - أى ظاهرة التصحر - أشد ضررا من زحف الرمال ذاته .

٣ - أما ثالث مظاهر التصحر فهو تدهور الغطاء النباتي كما ونوعا (١) ومن أهم مظاهر هذا التدهور اختفاء الأشجار والشجيرات من مناطق السفانا والاستبس بدرجة الأولى ثم يلي ذلك اختفاء الأعشاب وعدم نموها بعد ذلك حتى لو سقطت الأمطار (٢) وإن عاد المظهر النباتي من جديد فإنه يعود في صورة أفقر ، ونوعية أردأ غير مستساغة من جانب الحيوان ، وبالتالي تفقد المراعى قيمتها رغم ما قد يبدو من عودة حالة النباتات فيها ، وأحيانا ازدهار هذه النوعية الرديئة ، فقد حلت نباتات مثل العدار وحراب الهوسا غير المحببة للحيوان محل نبات الحسكيت المفضل والمفيد لكافة حيوانات المرعى .

٤ - كما تبدو مظاهر التصحر جليلة في الأراضي المروية حيث تزداد درجة ملوحتها وقلوبتها ، مما يقلل من خصوبتها الانتاجية ، وترجع زيادة الملوحة والقلوية في التربة نتيجة سوء استخدام مياه الري الى الحد الذى جعل هذه المشكلة من أخطر ما يواجه المهتمين بمعالجة مشكلات التصحر في نطاق الساحل بعامة .

وعادة ما يحدث تملح التربة وتشبعها بالمياه في وقت واحد ، فعندما تغمر التربة بالمياه ، فإن حركة المياه الجوفية المالحة من أسفل الى أعلى ترسب الأملاح على السطح حيث تتبخر المياه ، كذلك يمكن أن يحدث التسلح في التربة غير المشبعة بالماء وذلك عندما تتحرك المياه التى تحوى الأملاح القابلة للذوبان من قنوات الري الى ما يعلوها من أراض ، كما يمكن أن يؤدي عدم كفاية الري للأراضى الضعيفة النفاذية الى التملح وبخاصة عندما يكون ماء الري مالحا (٣) وهذه هي السمة الغالبة للأراضى الزراعية في الساحل .

(١) « مشكلة التصحر في العالم الاسلامى » المرجع السابق ، ص ٩ .

(٢) فؤاد ابراهيم : « مشكلة التصحر في السودان » في مجلة الجمعية الجغرافية السورية ، دمشق ، مايو ١٩٨٣ ، ص ٥٥ .

(٣) « تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالتصحر » ، المرجع السابق ،

٥ - ما سبق هو بعض مظاهر التصحر بالنسبة للاندسكيب الطبيعي في نطاق الساحل من حيث تدمير الغطاء النباتي وزحف الكثبان الرملية مما يعيد تشكيل المظهر الطبوغرافي بالنسبة لهذين المظهرين بخاصة ، ثم أضفنا أنها تصيب الأراضي الزراعية بدرجة من زيادة نسبة الأملاح والمواد القلوية فيها ، ونتيجة لذلك وغيره تتحور الأشكال النباتية التي تنمو بعد ذلك الى شكل نباتي آخر يختلف كما وكيفما عما كانت عليه الحال قبل حدوث الظاهرة وقد أوضحنا ذلك عند الكلام عن مظاهر التصحر بعامة •

أما بالنسبة للمظاهر البشرية للظاهرة ، وبخاصة في منطقة الساحل فقد كانت - وما زالت - كارثة بشرية بكافة المقاييس ، فمن المعروف أن البيئة التي يعيش فيها الانسان مظاهر بيولوجية معينة كالحالة الصحية ويمكن ملاحظة ذلك ظاهريا بمجرد الرؤية العادية ، أيضا - تبدو هذه المظاهر واضحة في معدلات المواليد والوفيات ، وبخاصة الوفيات من حيث كونها وفيات عامة أو نتيجة أمراض معينة ، يضاف الى ذلك ما يمكن أن نلمسه من مظاهر اقتصادية تتشكل من خلال الحرف وأنماط العيش التي يحياها انسان هذه البيئة ، وما يصاحب ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية بل وسياسية (١) •

وأبرز نتائج هذه الظاهرة على السكان في نطاق الساحل كانت ذلك « الجوع » الناجم عن سوء التغذية ، وتمتد آثار هذا الجوع الى أبعد من « الكيان الذاتي » للانسان في هذا النطاق الى كيان الدولة كلها فتهددها بالانهيار •

وفي هذه المنطقة الهامشية لا بد أن يتعايش الزراع والرعاة من خلال مستوى دقيق من التوازن الايكولوجي ، ولا بد أيضا أن ينسحب هذا التوازن على حيوان المنطقة ، وقد كان هذا الأمر الحيوي والهام وراء استمرارية الحياة في المنطقة بصورة عادية طوال العديد من القرون - رغم حدوث الجفاف - ولكن ما أن اختل هذا التوازن بفعل الري الجائر

(١) فاروق شويقة : « نطاق الجوع في غرب افريقية » ، في : مجلة الدراسات الخاصة ، معهد البحوث والدراسات العربية العدد الاول ، ١٩٧٦ ، ص (٣٩٤ - ٣٩٥) .

والكثيف ، والزراعة غير المتعقلة حتى انعكس الاثر المدمر على البشر في المنطقة كما ذكرنا سلفا .

وتتضاعف نكبة البشر في الساحل اذا ما اقترنت بفقدان معظم حيواناتهم ، فعلى سبيل المثال فقدت موريتانيا وحدها ٨٠٪ من ماشيتها البالغ عددها ١٦ مليون رأس ، ٢٠٪ من ابلها البالغ عددها ٤٢٠ ألف وأن ستا من دول المنطقة فقدت ٦٠٪ من قطعانها وذلك كله في بداية عام ١٩٧٣ ، ومعنى ذلك أن المنطقة قد فقدت في الفترة ٦٨ - ١٩٧٣ حوالي سبعة ملايين رأس ماشية ، وملايين أخرى من أغنامها وماعزها ، وأن مئات الآلاف من الرعايا قد فقدت مقومات الحياة لديهم .

ومما يخيف الادارات الحاكمة حاليا هو أن الجفاف - كآمر طبيعي ، قد يحدث عاجلا أم آجلا - وقد كان - وبالتالي تكون آثاره مدمرة على الحرث والنسل كما حدث ، الأمر الذي استلزمات دول مثل أسبانيا وإيطاليا أن تتغلب عليه بفعل التفوق التكنولوجي ، والدراسة المتأنيّة الواعية لمشكلات البيئة والذي تفتقر إليه القارة بعامة ومنطقة الساحل بخاصة ، ويمكن على الأقل تطبيق « استراتيجية هيدرولوجية » بعيدة المدى كما حدث في مناطق مشابهة في استراليا والولايات المتحدة الأمريكية ، والأهم من هذا وذاك استيعاب السكان لتلك الأساليب الحديثة والمتطورة ، من خلال نظرة « محلية » عميقة لهؤلاء السكان .

ولا يدل على نتائج هذه الظاهرة سوى ما تمخض عنه المؤتمر العالمي الذي عقدته الأمم المتحدة في نيروبي عام ١٩٧٧ ، وحيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة عمل وقرارات لمكافحة هذه المشكلة والقضاء عليها حتى عام ٢٠٠٠ .

وقد أظهرت التقارير التي صدرت عن الأمم المتحدة أن زهاء ٦٣٠ مليونا من البشر القاطنين في الأقاليم الجافة يتهددهم التصحر ، كما أظهرت البحوث التي أجريت أن الصحراء تتسع مساحتها في العالم آلافا من الكيلومترات المربعة سنويا ، أما نطاق الساحل فقد شهد خلال الخمسين سنة الأخيرة (٢٥ - ١٩٧٥) تحول نحو ٦٥٠ ألفا من الكيلو مترات

المربعة من الأراضى المنتجة الى صحراء جرداء ، وأن آلافا من البشر ماتوا أو تشردوا ، وملايين من الماشية والأغنام قد هلكت (١) .

وأن بحيرة تشاد قد تقلصت الى ثلث حجمها الطبيعي (فى الظروف العادية) ، ولم يحدث أن فاض نهر السنغال والنيجر فيما بين ١٩٦٨ - ١٩٧٣ ، مما أدى الى جفاف جزء كبير من أجود الأراضى الزراعية فى الساحل ، وأصبحت الآبار الضحلة بانخفاض مستوى مياهها الى درجة خطيرة ، واختفى العشب الأخضر بفعل الحيوان الجائع ، والمندفع من الشمال الجاف ، وهجر السكان مواطنهم وقراهم ومرابعهم بأعداد كبيرة جدا فيما يشبه الزحف ، الى الشمال حيث هوامش المتوسط والى الجنوب حيث النطاق السودانى من لساحل والذى كان وجهة الجزء الأكبر من هذه الجموع الزاحفة من أجل الماء والكلا .

(١) « مجلة الجمعية الجغرافية السورية » المرجع السابق ، ص ٥٣ .

خاتمة :

كل ما سبق هو محاولة تفسير لظاهرة التصحر ، تلك الظاهرة القديسة الحدوث الواسعة التأثير ، فهي تحدث منذ قرون عدة كحالة جفاف ناجم عن ذبذبة مناخية ، عللها البعض بتحركات جبهة ITD شمالاً أو جنوباً . وعللها البعض الآخر بزيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي . أو ارتفاع معدلات الألبيدو في المناطق الجافة والشبه الجافة ، وما يرتبط بذلك من ثبات حالة الجو في الطبقات العليا من الغلاف الغازي ، وبالتالي عدم حدوث الاضطرابات التي تحدث التساقط في بيئة تزيد فيها معدلات (التبخر الكلي) عن معدلات الأمطار .

لكن ما ثبت بالفعل من خلال استقراء حالات الجفاف في المناطق الجافة وشبه الجافة ، والتي ينسب إليها حدوث حالات التصحر - أنها حالات ترتبط بذبذبات مناخية معروفة في هذه المناطق الهامشية أو الحدية ، أما التصحر فهو ظاهرة بشرية الى حد كبير ، ولا يعد الجفاف مسئولا عنها الا كمنسلح طبيعي هو بالضرورة سمة مميزة لهذه المناطق ، حدث في الماضي ويحدث حالياً وسيحدث في المستقبل حسب دورات مناخيه - لم يعد هناك أدنى شك في تتابع حدوثها .

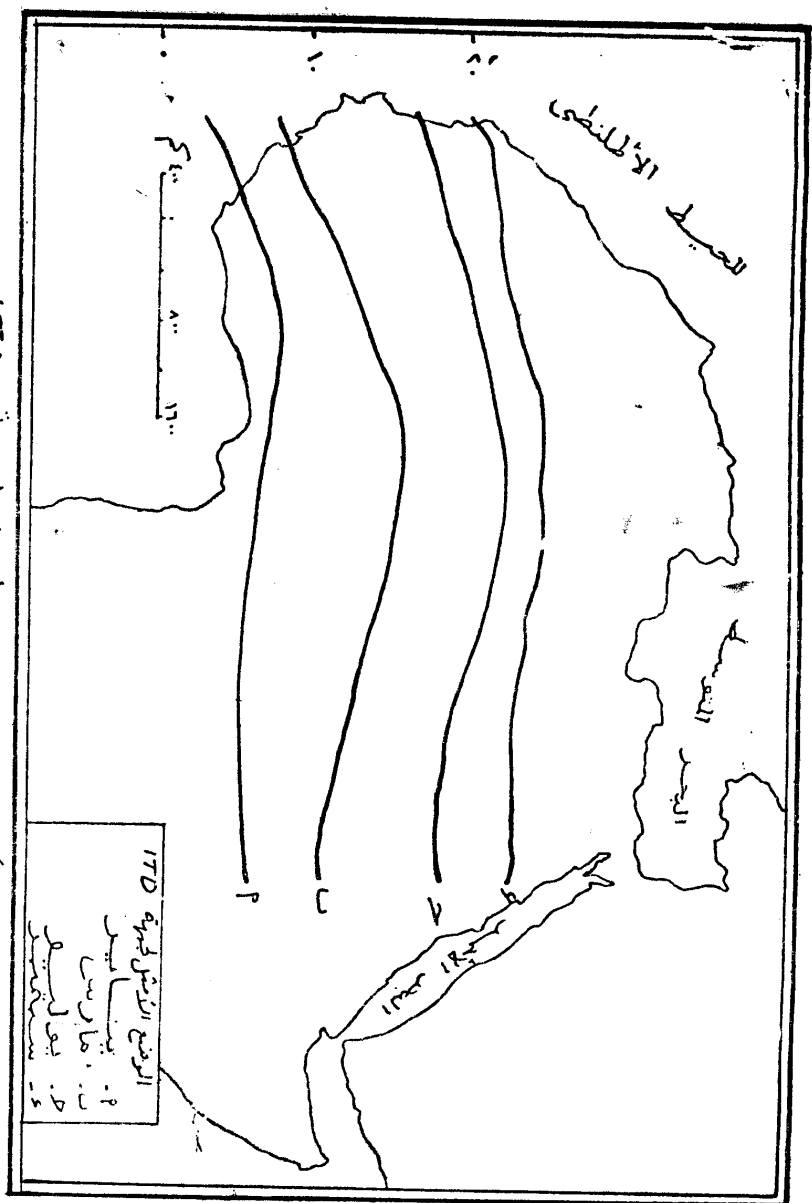
لكن ما حدث في الفترة بين ١٩٦٨ - ١٩٧٣ كان مؤشراً قوياً لتوجيه الأبصار والعقول الى أنماط استخدام الأرض كسبب وراء التصحر ، بمعنى الضغط - بقصد أو بدون قصد - على نظام بيئي محدود العطاء ، يستنزف غطاءه النباتي عن طريق الرعي الجائر ، ويدمر التربة عن طريق الزراعة الجائرة وقطع الأشجار ، تزيد فيه القطعان ، ولا تتبع الدورة الزراعية المتوارثة منذ القدم ، كما أنه يتكاثر فيه البشر الى حد التكاليف هم وقطعانهم على الآبار وحولها ، ويزحفون الى المدن أو المراكز الحضرية ، وهم بكل هذا يدمرون نظامهم البيئي ويعرضونه للتدهور .

جدول (١) لمقارنة معدل المطر السنوي (مم) لأربع محطات في منطقة الساحل
للسنوات من ٥٤ - ١٩٧٣

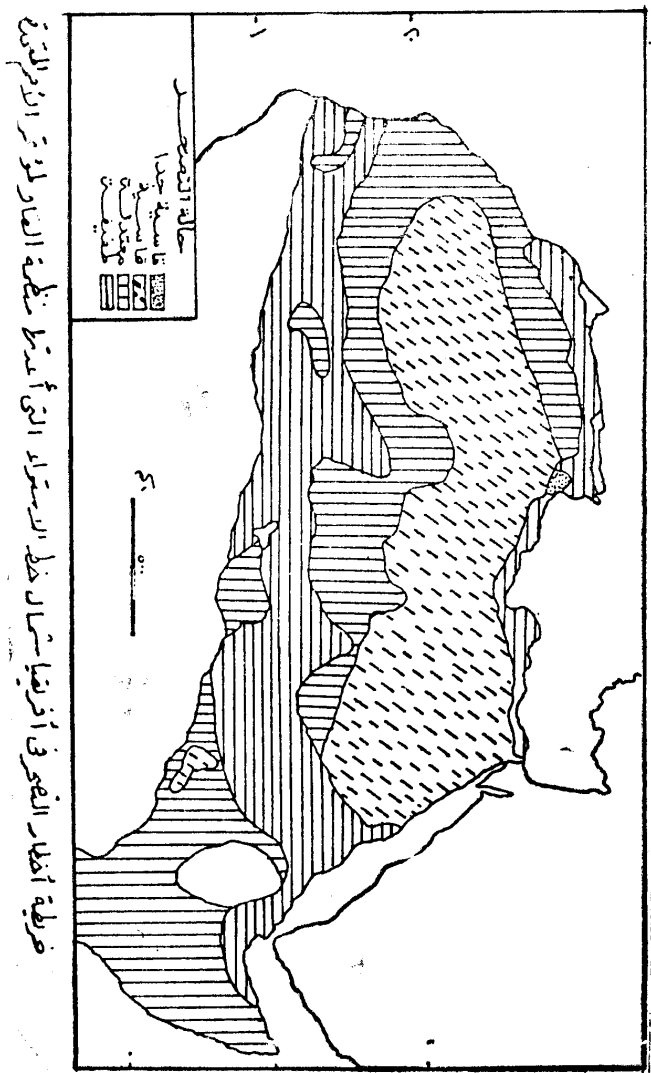
السنة	أفادس (التيجر) ١٦ ٥٩		أبيشة (تباد) ١٤ ٥٠		نياني (التيجر) ١٣ ٧٠		سيكاسو (مالي) ١١ ٢١	
	بوصة	مم	بوصة	مم	بوصة	مم	بوصة	مم
١٩٥٤	٩.٢	٢٣٠.٢	٢٢.٠	٥٥٩.٢	١٨.٦	٤٦٥	٥٧.٥	١٤٣٩
١٩٥٥	٦.٣	١٥٨.٠	١٦.٤	٤٠٩.٦	٢٢.٤	٥٦١	٥٦.٣	١٤٠٨
١٩٥٦	٦.٥	١٦٢.٢	١٧.٤	٤٣٦.٢	١٦.٦	٤١٦	٤٧.٤	١١٨٥
١٩٥٧	٤.٧	١١٨.٠	٢١.٢	٥٢٨.٦	٢٤.٣	٦٠٨	٥٢.٤	١١١٠
١٩٥٨	١١.٥	٢٨٨.٣	١٧.٢	٤٢٩.٦	٢٤.٩	٦٢٢	٥٨.٠	١٤٥٠
١٩٥٩	٩.٤	٢٣٤.٣	٢٤.٢	٦٠٥.٤	٢٦.١	٦٥٣	٥٠.٨	١٢٦٩
١٩٦٠	٥.٩	١٤٧	١٦.٠	٤٠١.١	٢٥.١	٦٢٨	٤٩.٢	١٢٣٠
١٩٦١	٨.٦	٢١٦	٢١.٥	٥٣٧.٣	٢٨.٠	٦٩٩	٤٥.٦	١١٤١
١٩٦٢	٦.٠	١٥٠.٩	٢٠.٢	٥٠٤.٨	٢٦.٥	٦٦٢	٤٩.٨	١٢٤٤
١٩٦٣	٧.٠	١٧٥	١٦.٥	٤١١.٨	٢٢.٣	٥٨٨	٤٩.٩	١٢٤٨
المتوسط	٧.٥	١٨٨	١٩.٣	٤٨١.٥	٢٣.٥	٥٨٧.٢	٥١.٧	١٢٩٢.٤

تابع جدول (١)

سيكاسو (مال)		نياني (النيجر)		أريشة (تشاد)		أفاديس (النيجر)		السنة
١١	٢١	١٣	٣٠	١٤	٥٠	١٦	٥٩	
م	بوصة	م	بوصة	م	بوصة	م	بوصة	
١٣٣٩,٩	٤٩,٦	٧٠٥	٧٨,٢	٦٤٦,٩	٢٥,٩	١٢٨٨	٥,١	١٩٦٤
٩٠٩,٣	٣٩,١	٦٢٢	٢٦,٥	٣٥٤,٠	١٤,١	١٤٩,٧	٦,٠	١٩٦٥
١٢٢٩	٤٩,١	٥٦٦	٢٢,٦	٤٠٦,٠	١٦,٢	١٠٤	٤,١	١٩٦٦
١٢٧٩,٤	٥١,١	٨١٣	٣٢,٥	٣٢٩,٠	١٣,٦	١٥٥,٣	٦,٢	١٩٦٧
١٤٧٥,٩	٥٩,٠	٤٤٧	١٨,٠	٣٢١,٠	١٣,٠	١٦٣,٢	٦,٥	١٩٦٨
١٢٣١,٤	٤٩,٢	٦٥٧	٢٦,٠	١٩٠,٠	١١,٦	٨٠,٧	٣,٢	١٩٦٩
١٣٢٥,٥	٥٣,٠	٥٤١	٢١,٦	٢٠٧,٢	١٢,٣	٢٩,٧	١,٦	١٩٧٠
٨٨٨,٤	٣٥,٥	٥٧٠	٢٢,٨	٣٩٥,٤	١٥,٨	٩٢,٦	٣,٧	١٩٧١
١٠١٦,٨	٤٠,٧	٤٢١	١٦,٥	٢١٩,٨	٨,٨	٧٣,٩	٣,٠	١٩٧٢
٧٩٤,٦	٣٢,٠	٣٧٠,٧	١٥,٠	١٨٧,٦	٧,٥	٧٦,٣	٣,٠	١٩٧٣
١١٤٦	٤٥,٨	٥٧٣,٣	٢٢,٩	٣٤٦,٧	١٣,٩	١٠٦,٤	٤,٢٠	المتوسط



شكل (١) الموقع الأمثل لجهة 17D



مستوى التغذية عند سكان القرن الإفريقي ،

وبعض العوامل المؤثرة فيه

الدكتور كايد عثمان ابوصبحه

قسم الجغرافيا / كلية الآداب

الجامعة الأردنية

عمان / الأردن

مقدمة : -

يبدو أن العالم حتى الآن لم يشهد عصرا أتيح فيه لكل فرد ما يكفي لاطعامه ، ففي كل العصور كان على الشعوب أن تكافح وتناضل بكافة الوسائل والطرق لتأمين امداداتها الغذائية ، مما يضمن بقاءها ثم يضمن الاحتفاظ بقدر يكفيها للاطمئنان على غدها « (١) وكما هو الحال دوماً فهناك شعوب تشكو الحاجة والفاقة في حين تعاني شعوب أخرى من الترخة والاشباع نتيجة الافراط في تناول الغذاء .

وفي الحاضر ، فإن الجوع يهدد مئات الملايين من البشر ، كما أن حوالي ثلثي سكان العالم يتناولون غذاء ناقصاً أو غير متوازن ، وفي افريقيا يموت كل عام عشرات الألوف من الناس جوعاً . والجوع حالة قديمة مستمرة تشتد وتطفو على السطح عند حدوث مشكلات حادة كالذي حدث في كثير من مناطق العالم وبشكل خاص في قارة افريقيا ، وذلك عندما تعرضت مناطق عديدة منها لموجات شديدة متلاحقة من الجفاف في بداية السبعينات ، ولا زالت تعاني مناطق كثيرة من الجفاف في الوقت الحاضر . وكان من أوضح آثار الجفاف تلك المجاعات التي سادت حوالي ثلاثة عشرة مقاطعة من افريقيا خلال عام ١٩٨٤ ، والصيحات التي أطلقها حكام اثيوبيا في شهر تشرين الأول من العام نفسه لتقديم المساعدات الغذائية لانقاذ حياة حوالي ٦ ملايين نسمة مهددين بالموت جوعاً ، كما أفادت بعض التقارير الصحفية أن حوالي سبعة عشر ألفاً يموتون من الجوع في اثيوبيا كل أسبوع .

وبشكل عام فإن ما يزيد المشكلة تعقيداً أن الجوع في العالم لا حول

(١) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، معركة الأمن الغذائي ،

روما ، ١٩٧٩ ، ص ٦

لهم ولا قوة ، كما أن لا وزن لهم في المحافل السياسية ، وأن أثرهم على الحكومات أو الشركات العالمية معدوم أيضا .

هذا وقد تنبه العالم الحديث الى مشكلة الجوع الذى يهدد أكثر من ٥٠٠ مليون انسان بالموت ، فقد أسست العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية لمعالجة مشكلة الأمن الغذائى للسكان وزيادة انتاجية الأراضي الزراعية كما عقد العديد من المؤتمرات الدولية التى خصصت لمعالجة مشكلات التغذية في العالم ، وتم وضع الكثير من البرامج والسياسات على مستوى عالمى واقليسى في محاولات لزيادة كميات المواد الغذائية وتحسين وسائل الزراعة وغير ذلك من الأمور الأخرى .

ونظرا لارتباط القرن الأفريقى بالجفاف والجوع ، فقد هدفت هذه المقالة الى القاء بعض الضوء على مشكلة الغذاء عند سكان هذا الاقليم ، والى تحليل العلاقة بين الجوع وبعض الأسباب كالجفاف والنظم الزراعية المختلفة والبنية الاقتصادية لأقطار ذلك الاقليم ، اذ يبدو أن معظم ما نشر وما أذيع أو كتب في الصحف يعزو الجوع وسوء التغذية لدى سكان القرن الأفريقى الى عامل الجفاف ، علما أن هناك اتجاها آخر يترجمه عدد من الباحثين والمفكرين يعزو الجوع في العالم بشكل عام الى أسباب أخرى غير الجفاف أهمها النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى يسود هذه الأقطار والتفاوت في السيطرة على موارد البلاد الانتاجية مما يعيق أخرى غير الجفاف أهمها النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى يسود امكانياتها الغذائية (١) . وسوف تحتوى هذه المقالة على العناصر التالية :- الوضع الغذائى لسكان القرن الأفريقى الجوع والتركيب العمرى ، نبذة عن التركيب الاقتصادى وتشمل الانتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير والثروة الزراعية (مع اشارة خاصة الى الصومال) وكذلك العوامل المؤثرة في سوء التغذية أو الجوع مع التركيز على الظروف المناخية لهذا الاقليم .

الوضع الغذائى لسكان القرن الأفريقى :

ان التغذية المناسبة لا تنحصر فقط في تناول كميات كافية من الطعام ، وانما يجب أن يكون هذا الطعام متوازنا ، وهذا التوازن في الطعام

(١) فرانسيس مورلابيه ، جوزيف كولنز ، ترجمة احمد حسان ، صناعة الجوع (خرافة الندوة) ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٣ .

يفتقر اليه سكان القرن الافريقي كما يفتقر اليه معظم سكان العالم .
يحتوى الغذاء المتوازن على مقادير من الكربوهيدرات التى تستخرج من
النشويات كالأرز والذرة والقمح والبطاطا ، وعلى كميات من البروتينات
المستخرجة من اللحوم والدواجن والأسماك والبيض ومنتجات الألبان
بالاضافة الى كميات من الفيتامينات المستخرجة من الفواكة والخضروات
تماما كما تستخرج من مصادر أخرى ، وكميات أخرى من الدهون والمعادن،
هذا وتعتبر البروتينات عنصرا مهما في الغذاء ، بل تعتبر عنصرا حديدا ،
على الرغم من امكانية استخراج بعض البروتينات من بعض النباتات مثل
السويا والبقوليات والفسق والقمح (١) .

ويمكن قياس مقادير الغذاء التى يستهلكها الانسان على شكل
سعات حرارية ، هذه السعات التى تعتبر وحدة لتوليد الطاقة في جسم
الانسان . وتتباين حاجة جسم الانسان الى السعات الحرارية من حيث
النوع والشباب والشيخوخة أو حجم الجسم ومن حيث الوظيفة أو العمل
الذى يمارسه الانسان ، فعلى سبيل المثال يستهلك الموظفون المكتبيون
أقل مما يستهلكه العمال اليدويون ، كما ويحتاج الشباب الى مقادير
أكثر مما يحتاج اليه الشيوخ والأطفال ، والرجال يحتاجون الى كميات
أكبر مما تحتاجه النساء وكذلك فإن ضخام الأجسام يحتاجون الى كميات
أكثر مما يحتاج اليه صغار الأجسام .

وقد وضعت منظمة الأغذية والزراعة الدولية حد أدنى لحاجة جسم
الانسان من السعات الحرارية يوميا هو ٢٣٦٠ كالورى . وقد قدر
معدل استهلاك الفرد من السعات الحرارية في أثيوبيا بأقل من ٣٠٠٠
كالورى وفى لصومال بحوالى ٢١٢٩ كالورى وقد صنف دول القرن
الافريقي في مجموعة الدول ذات الغذاء المنخفض جدا (٢) .

ومما يزيد المشكلة حدة هو أن الشعوب التى تحصل على مقادير
أقل من المواد الغذائية فانها تنقصها أيضا المواد البروتينية . وقد أثبتت
الدراسة أهمية الغذاء المتوازن والذى يحتوى على كميات من البروتينات
وبخاصة للأطفال الصغار ، اذا عرفنا أن ٨٪ من حجم دماغ الانسان

(١) De Blij Harm. Human Geography, Culture, Society (١)
space, John wily, 1983.

(٢) المصدر نفسه . ص ٥٦ .

الراشد ينمو في السنوات الثلاث الأولى من العمر ، وأى نقص في الغذاء خلال هذه الفترة الزمنية يؤدي الى تلف الدماغ والجسم الذي قد يستمر طيلة الحياة ، ومن الملاحظ أيضا أن الأطعمة التي تحتوى على البروتين كالحوم والأسماك والدواجن ومنتجات الألبان تنقص وتخفض حيث تعتبر السكان في أمس الحاجة اليها .

هذا ويستهلك العالم حوالى ٥٣٪ من الجيوب كالقمح والأرز وغيرها استهلاكاً مباشراً ، ويستهلك النسبة المتبقية ومقدارها ٤٧٪ على شكل غير مباشر لأطعام الحيوانات ، فمثلا معدل الاستهلاك السنوى للشخص الواحد في الولايات المتحدة يقدر بحوالى ٢٠٠٠ باوند من الجيوب ، يستهلك منها بشكل مباشر حوالى ١٥٠ باوند فقط والباقي يستهلك على شكل غير مباشر كمنتجات لحوم أو ألبان أو غير ذلك ، وبالنسبة للأقطار الفقيرة فان مجموع ما يخصص للشخص الواحد حوالى ٤٠٠ باوند فقط ، أى أقل من ١/٥ مما هو مخصص الأمريكى ويستهلك معظمه بشكل مباشر (١) . ولعل هذا يظهر التفاوت فى مستوى التغذية لدى السكان فى الدول الفقيرة والتي تعتبر أقطار القرن الأفريقى من بينها ، وبين مستوى التغذية للسكان فى الدول المتقدمة) وبصورة أخرى فان مقدار ما يستهلك من تربة ومياه ومخصبات لتكفى شخصا واحدا فى الولايات المتحدة تعادل خمسة أضعاف ما يستنفذ من هذه المصادر لحاجة الشخص الواحد فى افريقيا مثلا ، ونستطيع القول أنه كلما زاد غنى وثروة الدولة كلما زادت حاجتها للغذاء (٢) .

أما بالنسبة لمعدل استهلاك الفرد اليومى من السعرات الحرارية فى الصومال فقد قدر لعام ١٩٨٠ بحوالى ٢٠١٦ كالورى منها حوالى ١٦٢٢ من أصل نباتى وحوالى ٣٩٤ كالورى من أصل حيوانى ، ويتوقع أن يصل هذا المعدل فى سنة ٢٠٠٠ الى ٢٤٣٢ كالورى منها حوالى ١٩٩٩ من أصل نباتى و ٤٣٣ من أصل حيوانى .

وفى جيبوتى فقد قدر معدل الاستهلاك الفردى من السعرات الحرارية عام ١٩٨٠ بحوالى ١٨٥٩ كالورى منها ١٥٢٨ من أصل نباتى و ٣٣١ من أصل حيوانى . كما يقدر بأن هذا المعدل سيرتفع فى عام ٢٠٠٠ ليصل

De Blij Harm. Op. Cit., PP. 62-63, 1983.

(١)

De Blij Harm. Ibid. PP. 57.

(٢)

الى ٢٢١٠ كالورى منها ١٨٣٥ من أصل نباتى و ٣٧٥ من أصل حيوانى^(١) ولازالت هذه المعدلات تحت خط الفقر أو أقل من الحد الأدنى الذى وضعته منظمة الأغذية والزراعة الدولية .

هذا وتساهم الحبوب كالقمح والذرة والأرز بحوالى ٥٩٪ من متوسط نصيب الفرد اليومى من السعرات الحرارية فى الصومال وحوالى ٦٤٪ فى جيبوتى لعام ١٩٨٠ . وجدول رقم (١) يبين متوسط نصيب الفرد اليوم من السعرات الحرارية من المجموعات الغذائية النباتية لعام ١٩٨٠ (٢) .

جدول رقم (١)

الدولة	حبوب	درنات	سكر	خضروات	فاكهة	بقول	زيوت	المجموع
الصومال	١١٩٩	١٩	١٩٦	٩	١٩	٥٢	١٢٨	١٦٢٢
جيبوتى	١١٩٩	١٩	١٦٦	١٢	٢٦	٤٨	٥٨	١٥٢٨

ويتضح من جدول رقم (٢) متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية من المنتجات الحيوانية ونسبتها الى مجموع السعرات الحرارية من السلع الغذائية عام ١٩٨٠ .

جدول رقم (٢)

الدولة	السعرات الحرارية الحيوانية	نسبتها المئوية
الصومال	٣٩٤	١٩٥ .
جيبوتى	٣٣١	١٧٨ .

- (١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اقتصاديات العالم العربى . مستقبل اقتصاديات الغذاء فى لدول العربية .
- (٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية . مستقبل اقتصاديات الغذاء فى الدول العربية ، ج ٤ ، الخرطوم ، ١٩٧٩ .
- على الرغم من أن الصومال تملك سواحل طويلة الا أن الاعتماد على الأسماك كمصدر غذائى يعتبر قليلا جدا ، وذلك لأن السكان لا يقبلون على تناول الأسماك فى طعامهم لأسباب اجتماعية .

وتتوزع هذا الكمية القليلة من السرعات الحرارية من أصل حيواني على الشكل التالي : لعام ١٩٨٠ .

جدول رقم (٣)

الدولة	لحوم حمراء	لحوم بيضاء	لبن	بيض سمك*	المجموع
الصومال	١٧٥	٤	٢٠٨	٤	٣٩٤
جيبوتي	١٦٣	٤	١٥٧	٤	٣٣١

وبين الجدول رقم (٤) متوسط نصيب الفرد اليومي من البروتين بالغرام من المواد التالية عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠ (١) .

جدول رقم ٤

الدولة	السنة	لحوم حمراء	لحوم بيضاء	لبن	بيض	اسماك المجموع
الصومال	١٩٨٠	١١٤٤	٣٣٠	١١١٩	٣٠٠	٢٣٨٣
	٢٠٠٠	١٣٧٣	٤٩٠	١١١٩	٤٢٠	٢٦٤٦
جيبوتي	١٩٨٠	١٠٦٧	٣٣٠	٨٤٤	٣٣٠	٢٠٢٧
	٢٠٠٠	١٣٣٣	٤٩٠	٨٤٩	٣٩٠	٢٣٢٠

هذا وقد قدرت مساهمة البروتين الحيواني في ما يتناوله الفرد يوميا في الصومال ١٩٨٠ بحوالي ٣٩.٠١٪ فقط ، والنسبة الباقية ومقدارها بحوالي ٦٠.٩٩٪ فهي من البروتين النباتي . وكذلك فقد قدرت مساهمة البروتين الحيواني في ما يتناوله الفرد يوميا في جيبوتي للعام نفسه بحوالي ٣٦.٣٩٪ والنسبة الباقية ومقدارها ٦٣.٦٠٪ فهي أيضا من البروتين النباتي . فيبدو أن كمية البروتين التي يتناولها الفرد في كل من الصومال وأثيوبيا هي منخفضة ، وكذلك فإن معظم هذه الكمية هي من أصل نباتي وليست من أصل حيواني ، وبطبيعة الحال فإن البروتين من أصل نباتي أقل قيمة من الناحية الغذائية منها من البروتين الحيواني .

وتشارك أثيوبيا كلا من الصومال وجيبوتي في نقص المواد الغذائية بشكل عام وانخفاض مساهمة البروتين الحيواني في غذاء السكان ، حيث يقدر معدل استهلاك الفرد الأثيوبي من السرعات الحرارية حوالى

(١) المصدر نفسه .

٢٠٠٠ كالورى وهى أقل من الحد الأدنى الذى وضعته منظمة الأغذية والزراعة الدولية .

وقد تنبه العالم الى مشكلة الغذاء فى المناطق الداخلية من قارة افريقيا ومنطقة الساحل التى أصبحت مرادفة للجفاف والكوارث ، وبشكل خاص فى المناطق التى تقع على أطراف هذا الاقليم الذى يشمل أقطار القرن الإفريقى ، وقد مات حوالى ثلاثين ألفا من الناس فى منتصف السبعينات بسبب الجوع ، كما أفاد تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية أن حوالى نصف سكان القارة الافريقية يقعون فريسة لنقص الأغذية وسوءها ، هذه جميع أقطار القرن الإفريقى .

وقد زاد المشكلة حدة لجوء حوالى ١٥ مليون خلال الحرب التى وقعت بين الصومال وأثيوبيا التى أضافت زيادة فى الحاجة الى المواد الغذائية . كما تعرض حوالى ١/٢ سكان أوغادين البالغ عددهم حوالى ٣ ملايين نسمة للجوع فى منتصف عام ١٩٨٠ ، مما زاد الكوارث بشكل أكثر مما كان عليه الوضع فى منتصف السبعينات عندما مات حوالى ٢٠٠ ألف شخص فى اقليم (Wollo) وحده .

ويزيد المشكلة تعقيدا عدم وجود نظام مواصلات يسهل عملية توزيع المواد الغذائية على المحتاجين ، فقد أستخدمت الطائرات لاسقاط كميات من المواد التموينية فى مناطق بعيدة عن طرق المواصلات حيث كان الضياع كبيرا ، حتى أن كثيرا من الجوعى لم يروا المواد الغذائية التى كانت تسقط من الطائرات .

وإذا افترضنا توافر الآلات لنقل المواد الغذائية فإن معدل الفشل فى إيصال المواد الغذائية مرتفع جدا ، وذلك نتيجة فقدان كميات من المواد الغذائية بسبب التحميل والتفريغ واستخدام وسائل النقل المختلفة من قطارات الى سيارات، شحن الى سفن وغير ذلك بالإضافة الى تعرض كميات من المواد الغذائية هذه للتلف نتيجة تخزينها فى أماكن غير مناسبة وتعرضها للقوارض .

الجوع والتركيب العمرى للسكان فى اقطار القرن الإفريقى :-

الأطفال هم ضحايا الفقر وسوء التغذية بشكل خاص ، وقد سبقت الإشارة الى ضرورة حصول الطفل على غذاء متوازن فى السنوات الأولى

من عمره ، حيث أن ٨٠٪ من دماغ الانسان تتكون خلال السنوات الثلاثة الأولى ، وأن أى نقص فى المواد الغذائية خلال هذه السنوات يعرض الطفل الى اعاقه فى نموه العقلى والجسمى على السواء ، كما ويعرضه الى اعاقه يحملها طيلة حياته ولا يسكن علاجها فى المستقبل . وبشكل عام فإن الأطفال الذين يولدون فى أفطار الحرمان والفاقة يواجهون اعاقه طيلة حياتهم . وبطبيعة الحال فإن توافر كميات مناسبة من البروتينات فى الطعام هى المتطلب الوحيد لحياة صحية جيدة ، كما أن النقص فى عناصر أخرى كالنقص فى فيتامين أ (A) يؤدي الى نتائج ذات آثار مدمرة على الأطفال ، ومعروف أن هذا الفيتامين يوجد فى البيض ومشتقات الألبان وكبد الحيوان وفى الفواكه ، والخضروات . ان هذه العناصر الغذائية تعتبر من الكماليات فى غذاء الشعوب الفقيرة ومن بينها شعوب القرن الافريقى . ان النقص فى هذه الفيتامينات يؤدي الى أمراض جلدية وإلى حدوث مرض العشى وإلى ضعف مقاومة الجسم لبعض الأمراض . فإذا أخذنا بعين الاعتبار مستويات الخصوبة المرتفعة لسكان القرن الافريقى فالتا نستطيع الوقوف على حجم وخطورة هذه المشكلة . (معدل المواليد الخام فى جيبوتى ٤٩ فى الألف وفى أثيوبيا ٤٨ فى الألف وفى الصومال ٤٦ فى الألف) (١) ، وبذلك فإن نسبة السكان دون الخمسة عشر عاما تبلغ حوالى ٤٣٪ فى أثيوبيا وحوالى ٤٤٪ فى الصومال (٢) . هذا ويظهر حجم الفئات العمرية الصغرى أو الأطفال فى أثيوبيا من الهرم السكانى كما هو واضح فى شكل (١) (٣) . بالإضافة الى فئات الاطفال فإن أكثر الفئات السكانية تعرضا للنقص فى المواد الغذائية أو لسوء التغذية هى الاناث والشيخوخ . ويظهر حجم هاتين الفئتين أيضا من خلال الهرم السكانى سابقة الذكر * .

(١) The Poulation Refernce Bureau, 1983 World Population Data sheet Washington Dc., 1983.

(٢) المصدر نفسه

(٣) لقد تم بناء الهرم السكانى من كتاب الديموغرافى السنوى : -

U.N. Demographic Yearbook, 1980.

* لم يستطع الباحث الحصول على معلومات حول التوزيع العمرى والنوعى للسكان فى الصومال .

وقبل مناقشة أسباب المجاعات أو النقص في مستوى الغذاء لدى سكان القرن الأفريقي ، فلعله من المناسب تقديم نبذة بسيطة عن دول هذا الاقليم تظهر مساحة هذه الأقطار ونتاجها وبعض السياسات الاقتصادية والزراعية فيها .

أثيوبيا :

يقدر عدد سكان أثيوبيا عام ١٩٨٣ بحوالى ١٣ر٣ مليون نسمة ومساحتها بحوالى ٣٩٧٠٠٠ ميل مربع ومعدل النمو السكاني فيها بحوالى ٢.٥٪ وكثافة السكان تتراوح بين ١٠ - ٢٠ نسمة / كم^٢ ، فهي متخلخلة السكان . ويبلغ معدل الناتج الفردى (GNP) حوالى ١٤٢ دولار أمريكى لعام ١٩٨١ (١) . الرعى أو الزراعة هما الحرفتان الرئيسيتان فى ثروة أثيوبيا ، واستغلال هذه الثروة يحتاج الى استخدام وسائل حديثة فى الزراعة وتربية المواشى ، وبناء شبكة جديدة للمواصلات وإيقاف عملية تعرية التربة وتشجيع الزراعة . والمحاصيل الزراعية عديدة : - أهمها القمح والشعير ، والتف والبقوليات التى تنمو عند ارتفاع يتراوح بين ٥ - ٩ آلاف قدم والذرة والعدس التى تنمو عند ارتفاع أقل من ذلك وكذلك يزرع البن وقصب السكر وبذور الزيوت ، ويعتبر البن المحصول الرئيسى أما الفواكة فتزرع فى المنحدرات الأقل انحدارا وبشكل خاص الموز والحمضيات والعنب . كما تسود تربية الأبقار مع الزراعة فى الهضاب ، ويقدر فى أثيوبيا حوالى ٢٤ مليون رأس من الأبقار وحوالى ٢٤ مليوناً من الماشية والأغنام والماعز (وكذلك فإن تربية الدواجن تعتبر متطورة .

وأما بالنسبة للصناعة فإن أكبر استثمار للحكومة فى بناء السكك الحديدية ، السكر ، الاسمنت ، القطن ، مطاحن الزيت ، تعليب اللحوم ، الورق ، والاطارات ، الكيساويات والمنسوجات (٢) .

--- 1983 World Population data sheet

--- The International Yearbook and State man's, 1981.

(٢) المصدر السابق .

وفيسيا يتعلق بالتجارة فإنه يظهر من الجدول رقم (٥) حجم الواردات والصادرات بشكل عام ، وحجم الواردات والصادرات لبعض العناصر^(١).

جدول رقم (٥)

يبين حجم الواردات والصادرات بالالف دولار في اثيوبيا لعام ١٩٨٠ (٢) .

الواردات والصادرات	٢٤٥٠٠٠	٧٢٢٠٠٠
السلعة أو المادة المجموع		
أولا : مجموع المنتجات الزراعية :	٤٢٥٠٠٠	١١٢٧٣٧
١ (أ) طعام وحيوانات	٣٨٠٣١٩	٨٧٢٦٥
١ - حيوانات حية	٣٠٠٩٦٦	
٢ - لحوم ومشتقاتها	٥٠٦٢	٧٥٦
٣ - منتجات البان + بيض	٢٥٠٣	٢٩
٤ - حبوب ومشتقاتها	٠٢٠٧	٩٧٧٣
٥ - فواكة + خضار	٥٥٢	٦٨٦٣٤
٦ - سكر + عسل	٩٦٩٥	٦١٦
٧ - بن + شاي + كاكاو	٣٩٦٦	٢٧٣
٨ - أعلاف	٢٧٣٨٨٩	٢٥٤٦
٩ - أنواع أخرى من الاطعمة	٠٠١١
ب) مشروبات روحية وسجائر٥	٤٦٢٧
ج) مواد خام : كالجلود وزيت		٧٤٠١
بدور ومطاط واشياء أخرى	٧٧٣٢٣	٧٥٤٢
د) زيوت نباتية وحيوانية	٢٠٢٥	١٠٥٢٩
ثانيا : أسماك ومنتجاتها	٢٩	٧٦
ثالثا : أخشاب ومنتجاتها	—	٥١٤٠
رابعا : لوازم زراعية كالاسمدة	—	٧٣٩٠٢

(١) لقد تم بناء هذا الجدول من

— Trade Yearbook, Vol. 35, 1981, P. 310.

* ان مجموع اولا وثانيا وثالثا ورابعا لا يساوى المجموع ، لأنه يبدو ان هناك عناصر أخرى تدخل في الصادرات والواردات ولا يتضمنها هذا الجدول . وقد نقل هذا الجدول نقلا دقيقا من الاصل في المصدر السابق .

ويبدو من جدول آخر (٦) أن الواردات الرئيسية لعام ١٩٧٣ كانت السيارات وقطع الغيار والمكائن والملابس والاطارات . كما أن أهم الصادرات كانت البن وجلود الحيوانات وزيت البذور والخضروات والفاكهة الطازجة والمجمدة . وتظهر أرقام الصادرات والواردات في الجدول رقم (٦) بالآلاف دولار .

ويتوزع استعمال الأراضي في أثيوبيا على الشكل التالي : ١٣٠ر٠٠٠ هكتار في الأراضي الزراعية و ١٧٠٠ر٠٠٠ هكتار في الغابات و ٧٧١ر٠٠٠ في استعمالات أخرى وذلك حسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة الدولية . Production Yearbook 1980 .

جدول رقم (٦)

يبين حجم الصادرات والواردات لبعض السلع في اثيوبيا لعام ١٩٧٢
(بالالف دولار)

الصادرات	الواردات	السلعة (المادة)
١٦٢٧٩		القهوة
١١٨٣٥		جلود الحيوانات
٤٨٨٠٧		زيت البذور
٣٤٩٧٥		خضروات وفواكة طازجة ومجمدة
١١١٧٩٧	٧٤٣٢	الملابس
	٦٢٨٧٥	سيارات وقطع غيار
	٣٥٧٣٤	البتروول ومشتقاته
	١٣٥٢٦	مكائن لصناعات خاصة
	١٦٤٣١	تعلع مطاطية
	١٣٥٩٩٩	

الصومال :

تبلغ مساحة الصومال حوالى ٦٣٠ كم^٢ ويقدر عدد السكان بحوالى ٣ر٥ مليون نسمة ومعدل الناتج القومى GNP حوالى ٢٨٢ دولار أمريكيا (١) ، كما تبلغ الكثافة السكانية حوالى ٥ر٥ نسمة/كم^٢ (حسب تقدير عام ١٩٧٨) ويعتمد السكان بشكل رئيسى على تربية المواشى أو على الرعاية ، اذ يعتمد على الرعى حوالى ٨٠٪ من السكان ، وتوجد المساحات المزروعة بشكل رئيسى فى الصومال الجنوبى وعلى امتداد نهري جوبا وشيلى وتقدر مساحة الأراضى الزراعية حوالى ٩٠٠٠٠٠ هكتار . وأهم المزروعات قصب السكر والموز والذرة والكاسافا وبذور الزيت .

أما بالنسبة للثروة الحيوانية فتقدر أعداد الحيوانات كما يلى : -
حوالى ١٦ر٣ مليون ماعز ٩ر٩ مليون رأس أغنام وحوالى ٤ر٥ مليون رأس جمل .

(١) مصدر سابق .

— 1983 World Population Data Sheet.

أفقر الدول في العالم ، وتوفر الزراعة فرص عمل لحوالي ٧٥٪ من قوة
وقد عانت لصومال كثيرا بسبب حروب القرن الأفريقي ، وتعتبر من
العمل في القطر ، وتساهم بأكثر من ٦٧٪ من حجم الصادرات • وبخاصة
الموز ومنتجات الالبان •

وبالنسبة لقطاع الصناعة فيعتبر غير مهم في الصومال ، كما أن
الميزان التجاري يعاني من عجز مستمر ويعتقد بأن تطور نهوض الصومال
يعتمد بشكل كبير على نجاح عدد من البرامج والاستقرار السياسي في
القرن الأفريقي ، وقوة العلاقات مع اندول العربية •

تقدر مساحة الارض المستغلة في الزراعة بحوالي ١٠٠٧٪ من أصل
حوالي ٧٠٠.٠٠٠ هكتار ، ويؤمل أن يحول حوالي ٧٤٣ مليون هكتار
لأغراض الزراعة باستعمال الري المكثف • ان حوالي ١/٨ من مساحة
الصومال صالحة للزراعة ، كما وتبلغ المساحة المستغلة حوالي ٥٪ فقط
من هذه المساحة ، والجدول التالي يوضح المساحات والنسب المئوية
حسب استغلال الاراضي (١) •

جدول رقم (٧)

نوع الاستغلال	المساحة	النسب المئوية
المساحة الصالحة للزراعة	٨ مليون هكتار	١٢ر٥
المساحة الصالحة للرعى	٣٥ مليون هكتار	٥٤ر٩
الغابات	٨٨٨ مليون هكتار	١٢ر٨
اخرى	١٢ مليون هكتار	١٨ر٨

أما فيما يتعلق بالميزان التجاري ، فيتضح من الجدول رقم (٨)
حجم الواردات والصادرات بشكل عام ولكل من السلع والمواد
الغذائية •

جدول رقم (٨)

بين حجم الواردات والصادرات بالآلاف دولار في الصومال (١)

الصادرات	الواردات	المجموع
١٤١٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	١ - منتجات زراعية
١٣٦١٧٧	١٥٧٩٠١	أ) طعام وحيوانات
١٢٦٢٧٧	١١١٦٦١	١ - حيوانات حية
١١٧٧٠٠	١٠٠٠	٢ - لحوم ومشتقاتها
٧٧٠	١١٥٠٠	٣ - منتجات البان وبيض
	٨٢٣١٦	٤ - حبوب ومشتقاتها
٧٨٠٧	١٤٠٠	٥ - خضروات وفواكة
	٩٢٣٥	٦ - سكر وعسل
	٥٢١٠	٧ - قهوة ، شاي ، كاكاو
	—	٨ - أعلاف
	—	٩ - أخرى
—	١٢٥٤٠	ب) مشروبات روحية وسجائر
٩٩٠٠	١١٨٠٠	ج) مواد خام
—	٢١٩٠٠	د) زيوت نباتية وحيوانية
٤١٠	—	٢ - أسماك ومنتجاتها
—	٣٩٩١	٣ - أخشاب
—	٣٢٤٥	٤ - لوازم زراعية

ويبدو العجز الكبير في الميزان التجاري حيث تستورد من المنتجات الزراعية ما يزيد على ما تصدره مع العلم بأن الثروة الحيوانية ربما هي المورد الرئيسي للصومال .

وبالنسبة لانتاجية الصومال ، فيقدر انتاجها من الحبوب في عام ١٩٨٠ بحوالي ٢٩٣٣ ألف طن ، وسوف ترتفع هذه الانتاجية الى

(١) لقد تم بناء هذا الجدول من : —

Trade Yearbook, Vol. 35, 1981, P. 318.

* أن مجموع (١ + ٢ + ٣ + ٤) لا يساوي المجموع العام ، لأنه يبدو أن هناك عناصر أخرى تدخل في الصادرات والواردات ولا يتضمنها هذا الجدول . وقد نقل هذا الجدول نقلا دقيقا من المصدر السابق .

٦٦٥٣٢ ألف طن في عام ٢٠٠٠ ، ويتوقع أن يصل متوسط نصيب الفرد بالكيلو غرام سنة ٢٠٠٠ حوالي ١٦١٦ ، كما يتوقع أن يسد الانتاج المحلي حوالي ٦١٦٪ من الاكتفاء الذاتي في العام نفسه . ويتضح من جدول رقم (٩) الانتاج والاستهلاك والاحتياجات الكلية ونسبة الاكتفاء الذاتي لبعض المحاصيل كما قدرت عام ١٩٨٠ (١) .

جدول رقم (٩)

يوضح الانتاج والاستهلاك والاحتياجات ونسبة الاكتفاء الذاتي لبعض المحاصيل والمنتجات والمساكنة في الصومال ، كما قدرت عام ١٩٨٠

المحصول	بالألف هكتار	بالألف طن	الاستهلاك البشري الكلي بالألف طن	نسبة الاكتفاء الذاتي
القمح	٤,٥	١,٦٠	٣٩,٦٧	٤٪
زيوت نباتية	١٠٣,٨	١٩,٧٤	١٦,٠٠	٩٣٪
خضروات	٥,٨	٦٣,٠٠	٥٤,٠٩	٥٥,٥٪
ذرة	١٢١,٤	١٣٩,٠٠	١٥١,٥٠	٧٨,١٪
أرز	١٠,٥	٣٣,٠٠	٤٨,٠٠	٦٥,١٪
ذرة رفيعة	٢٧٤,٦	١١٩,٠٠	٢٣٢,٢٠	٤٨,٨٪
درنات	٣,٨	٣٧,٢٤	٣٥,٠٠	٩٦,٢٪
سكر	٩,٦	٧٣,٥٦	٧٣,٥٦	١٠٠٪
فواكه	٢٤,٥	٢٢٠,٥٠	٧٩,٠٠	٥١,٥٪
لحوم	—	١٤٩,٥٠	١٠٢,٤٠	١٤٦,٤٪
ألبان	—	٤٢٨,٢٠	٤٢٠,٨٢	٩٧,٨٪
بيض	—	٣,٣٢	٣,٠٨	١٠٠٪
أسماك	—	١٠,٢٠	٦,٤٩	١٤١,٧٪

ويظهر هذا الجدول أن انتاج الصومال من كل من الاسماك والبيض والالبان واللحوم والفواكه والسكر والدرنات والخضروات اما يزيد عن الاكتفاء الذاتي أو يسد حاجة السكان من هذه المواد .

(١) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مستقبل اقتصاديات الغذاء في الدول العربية ، ١٩٧٥ - ٢٠٠٠ ، ج ٤ ، لخرطوم ، ١٩٧٦ ، ص ٢٩ - ٣٤ .

اسباب الجوع او سوء التغذية ونقصها لدى سكان القرن الافريقى :

ان موضوع الجوع أو نقص الغذاء أو سوء التغذية لدى السكان في العديد من الدول النامية بشكل عام ولدى السكان في قارة أفريقيا والقرن الافريقى بشكل خاص ، من أكثر المواضيع الملحة والمطروحة على الساحة الدولية والساحة الاقليمية أو القطرية ، بحيث أصبح هذا الموضوع مشكلة خطيرة تهدد مئات الملايين من البشر بالموت جوعاً ، وما المجاعات التي يتعرض اليها السكان في كثير من أقطار الساحل في أفريقيا وفي أثيوبيا بشكل خاص الا مظهرها واضحا لهذه المشكلة . فقد هدد الجوع في نهاية عام ١٩٨٤ حياة حوالى ستة ملايين من سكان أثيوبيا ظمرا للجفاف الذي أصاب ثلاث عشرة مقاطعة فيها . ولاظهار مستوى الجفاف في هذا الاقليم فانه يجدر توضيح الظروف المناخية والسمات العامة لمناخ اقليم القرن الافريقى . وبطبيعة الحال هناك أسباب أخرى غير الجفاف وقد ذكرها وناقشها الكثير من الدارسين والباحثين تتعلق بالوضع الاقتصادى والاجتماعى وعدم الاستقرار وغير ذلك من الاسباب التي سنتناقش أيضا في مكان لاحق من هذا البحث .

الظروف المناخية في القرن الافريقى (بشكل عام) : -

ان الامتداد العظيم لهذا الاقليم من الشمال الى الجنوب والذي يصل الى حوالى ٢٥٠٠ كم وحولى ١٥٠٠ كم من الشرق الى الغرب يؤدي الى وجود حالة تتباين فيها الاحوال الجوية ، ويمتد هذا الاقليم بين درجة أو ثلاث درجات جنوب خط الاستواء ، الى حوالى عشر درجات شمال خط الاستواء ، وتزيد مساحته على المليون كم^٢ ، وقد صنف هذا الاقليم حسب تصنيف ثورثويت عام ١٩٤٨ بأنه مناخ جاف باستثناء بعض المناطق المرتفعة من الهضبة الاثيوبية ، كما أن معظم هذا الاقليم يتكون من صحراء حقيقية على الرغم من وقوع بعض المناطق منه في منطقة يسود فيها المناخ الاستوائى الرطب ، كما أن هناك بعض المناطق تتميز بالجفاف على الرغم من أن لها واجهات تقع على المحيط (١) .

— Glen Trewartha. 'The Earths Problem Climates, The Univ. «1» of Wisconsin Press, Madison, 1970, PP. 129-135.

مجموع الامطار في هذا الاقليم وبخاصة في المناطق المنخفضة أقل من ٢٠ بوصة ، كما أن هناك مناطق شاسعة أخرى يقل فيها مجموع المطر عن ١٠ بوصات وربما البعض الآخر ينخفض فيها مجموع المطر السنوي عن ٥ بوصات . وبالمقابل فإن المناطق المرتفعة أكثر رطوبة ويتراوح معدل الامطار السنوي في المرتفعات الاثيوبية بين ٣٠ - ٦٠ بوصة سنويا (٢) . وكذلك فإن عدد المحطات المناخية قليل ومتباعد وتتأثر بشكل كبير بالظروف المحلية . ان النمط السائد هو وجود قمتان للمطر تفصل بينهما فترة تتراوح بين ٤ - ٥ شهور ، وهو النمط الذي يسود في المناطق الاستوائية ، الا أن هذا النمط هو القاعدة حتى شمال ١٠° شمالا . ويسود الجفاف خلال الفترة من حزيران الى ما بعد أيلول ، الفترة التي يفترض أن تصل فيها الامطار الاستوائية أعلاها .

خلال فصل الشتاء يسود الجفاف الاقليم شمال خط الاستواء ومن غير الطبيعي أن يصل امتداد الجفاف السواحل الشرقية كما هو الحال في الصومال . ان خطوط المطر المتساوية تعبر قارة افريقيا من الشرق الى الغرب الا أنها تنحرف جنوبا لتصل الى ٥° جنوب خط الاستواء عند خط طول ٣٥ شرقا . ويظهر ذلك من شكل رقم (٢) .

وكذلك فإن شدة الجفاف تعود بشكل رئيسي الى حقيقة أن الرياح السائدة خلال معظم شهور السنة تكون شمالية شرقية أو جنوبية غربية ، مما يجعل أمر تكوين كتل هوائية رطبة على سطح اليابس استثناء أكثر من كونه قاعدة .

وبشكل عام فإنه يمكن تحديد أربعة فصول رئيسية هي : الموسمية الشمالية الشرقية ، الموسمية الجنوبية الشرقية ، و فترتان انتقاليتان .

في شهر كانون ثاني يتركز الضغط المرتفع فوق الجزيرة العربية ويتركز الضغط المنخفض فوق افريقيا الوسطى مما يؤدي الى وجود رياح في مكان من الاقليم تكون موازية أو محاذية للساحل باستثناء الزاوية الشمالية التي تمتد من بورت سودان الى مصوع حيث التقاء الكتل الهوائية المختلفة ، فتلتقي الرياح الجنوبية الشرقية الهابة من فوق المحيط

الهندي مع الرياح الغربية القادمة من الاطلس (الشمالية الغربية) مما يؤدي الى وجود تهطل في شهر نيسان وتسقط بعض الامطار الحيلية المصاحبة لوجود الـ Trough الممتد فوق البحر المتوسط الى البحر الاحمر . وفي شهر تموز تسود عملية انتشار أو طرد Divergence للرياح ، والامطار الوحيدة تهطل على الهضبة الاثيوبية أو حافة البحر الأحمر (١) .

أما بالنسبة لدرجات الحرارة فقد سجلت في هذا الاقليم أعلى درجة حرارة في العالم في Dallol في شمال شرق اثيوبيا . وفي جنوب الصومال فان أشد الشهور حرارة في آذار ونيسان وفي شمال الصومال فان أعلى درجة حرارة تكون في شهر ايار وحزيران وتموز .

هذا ويمكن ملاحظة خمس مناطق مناخية في هذا الاقليم هي :
(تظهر في شكل رقم ٣) .

١ - النطاق الساحلى الشمالى : ويتميز بمطار شتوية وصيف جاف تماما ورطوبة عالية خلال السنة ، وتتأثر درجات الحرارة الى حد كبير بنسيم البحر .

٢ - الزاوية الشمالية الغربية من الاقليم : ويتميز بقمة وحيدة للأمطار في فصل الصيف . غير ملائم للاستقرار ، درجات الحرارة مرتفعة ، كميات قليلة من الامطار .

٣ - الجزء الاوسط من الاقليم : ويتميز بقميتين للمطر ، تتفاوت كميات الامطار بين ٢٠ ملم الى ٥٠٠ ملم ، والصفة العامة أن فصل الشتاء يكون في شهرى كانون الاول وكانون الثانى حيث تسجل فيهما أخفض درجة حرارة .

٤ - تتميز هذه المنطقة بوجود قمتين للمطر ، وتتراوح كميات المطر بين ١٥٠ - ٥٠٠ ملم ، وأخفض درجات الحرارة سجلت في (تموز وآب) .

٥ - منطقة صغيرة تمتد على طول الساحل الجنوبي من هذا الاقليم تتأثر بحركة الرياح الموسمية على المحيط الهندى ، قد تسقط كميات كبيرة من المطر ، الا أن أثرها ينعدم على بعد عشرات الكيلو مترات من الساحل .

وبالنسبة للصومال فان جميع المناطق فيها جافة أو شبه جافة أو صحراوية باستثناء منطقة صغيرة في الصومال الجنوبي تتميز بأنها رطبة أو شبه رطبة ، وتقتصر هذه المنطقة على مناطق قنبو ، واليسان درا ، كيسيمايو ، براما ، مقديشو ، وايسا بايضاوا - الشكل رقم (٤) (١) .

يتضح مما تقدم أن المناخ في معظم اقليم القرن الافريقى يتميز اما بالجفاف أو شبه الجفاف ، وهذه الحالة هي نتيجة للظروف المناخية التي تسود هذا الاقليم كالضغط الجوى وحركة الرياح . الا أن هناك عوامل أخرى يمكن أن تخفف من حدة الجفاف ويجب الاحاطة بها ودراستها ،

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية . المناخ الزراعى في الوطن العربى - الخرطوم . ١٩٧٧ . ص ٣٠ - ٣١ .

ومن هذه العوامل وجود مجار مائية كالانهار التي قد تساعد في عمليات الري التي ستخفف من حدة الجفاف ، وكذلك المعرفة بأخطار التعرية والتصحر التي يتعرض لها الاقليم ، وامكانية تحويل بعض المناطق المغطاة بالغابات الى اراضى زراعية . ان المعرفة بالعوامل سابقة الذكر ضرورية من أجل قياس شدة الجفاف ، الا أن مثل هذه العوامل تحتاج الى دراسات تفصيلية دقيقة ومعلومات مفصلة غير متوافرة لدى الباحث في الوقت الحاضر .

وبشكل عام فان طعام الانسان يتحدد ربما بالتربة والمناخ والظروف والاحوال الاقتصادية وعادات وتقاليد السكان . ومن تحليل للظروف المناخية والاقتصادية واستعمالات الاراضى واتساجية بعض دول هذا الاقليم والتي سبق ذكرها ، يبدو أنه ليس الجفاف وحده هو سبب الجوع أو سوء التغذية لدى السكان ، فالجفاف مثلا واحد من العوامل وكذلك الظروف الجوية غير المتوقعة التي تؤثر على المحاصيل الزراعية بالإضافة الى زيادة الامطار ونقصانها ، أو ارتفاع درجة الحرارة غير الفصلى أو البرودة غير الفصلية .

ان معظم مساحة الصومال وأثيوبيا تتميز بحالة من أخطار التصحر يسكن وصفها بأنها معتدلة ، كما توصف جيبوتي وشمال شرق أثيوبيا بحالة قاسية من التصحر حسب خريطة أخطار التصحر في افريقيا شال خط الاستواء التي أصدرتها منظمة الاغذية والزراعة الدولية .

ومن العوامل الاخرى التي تؤثر في مستوى التغذية أساليب الزراعة ومساحة الاراضى الزراعية فمثلا حوالى $\frac{1}{8}$ من مساحة أرضى الصومال صالحة للزراعة ، كما وتبلغ المستغلة حوالى $\frac{1}{5}$ فقط من هذه المساحة ، أى أن الاراضى الصالحة للزراعة وعلى قلة مساحتها ، فان نسبة ضئيلة فقط مستغلة في الزراعة وهناك حوالى $\frac{1}{90}$ من مساحة الاراضى الصالحة للزراعة غير مستغلة . بالإضافة الى وجود مساحات من الاراضى تقدر بحوالى $\frac{1}{50}$ من المساحة الكلية تصلح للرعى ، كما أن هناك حوالى ١٣٨ من المساحة الكلية توجد فيها غابات يسكن تحويل جزء كبير منها لانتاج المواد الغذائية ، آخذين بعين الاعتبار المساحات التي تهددها أخطار التصحر .

كما ويمكن اضافة عامل آخر يتعلق بالسياسة الاقتصادية أو التجارية حيث يتضح من الجداول التي سبق ذكرها أن كلا من أثيوبيا والصومال تقوم بتصدير بعض المواد أو السلع الغذائية التي يكون سكانها بأمس الحاجة إليها ، صحيح أن ذلك ربما يكون نتيجة حاجة هذه الدول الى بعض العملات ، الا أن الواردات تظهر أنها تنفق الكثير نسبيا على استيراد بعض الكماليات فمثلا في احدى السنوات بلغت واردات أثيوبيا من السيارات وقطع الغيار حوالي نصف الواردت ، كما بلغت صادراتها من الفواكه والخضروات للعام ذاته أكثر من ١/٣ مجموع الواردات .
(جدول رقم ٦) •

ويبدو ذلك واضحا في السياسة التجارية للصومال من خلال جدول رقم (٨) حيث بلغ مجموع الواردات بحوالي ٢٤٠ مليون دولار والصادرات بحوالي ١٤١ مليون دولار • فعلى الرغم من أن الصادرات الرئيسية من الصومال هي اللحوم وبعض المحاصيل الزراعية ، فالفرد الصومالي بأمس الحاجة لمثل هذه المواد أولا ، كما أن الصومال استوردت للعام ذاته بقيمة ١٥٨ مليوناً من الدولارات من المنتجات الزراعية المختلفة ، يبدو أن هناك خلل ما في ذلك ، ولربما الظروف الاقتصادية وحاجة البلد الى أموال لشراء مواد أخرى أو أسلحة يدفعها الى تصدير المواد الغذائية •

وقد ظهر من جدول رقم (٩) أن انتاج الصومال من كل من الاسماك والبيض والالبان واللحوم والفواكه والسكر والدرنات والخضروات يصل الى حد الاكتفاء الذاتي أو يزيد عنه • ان هذه العناصر ضرورية ومهمة في التركيب الغذائي • فعلى الرغم من زيادة الانتاج من هذه العناصر الا أننا نرى سوء التغذية لدى سكان الصومال • ويمكن تفسير ذلك اما للاعتبارات الاجتماعية التي لا تشجع على تناول الاسماك أو للسياسات الاقتصادية التي يتبعها البلد أو الحاجة الى العملة الصعبة •
الا أن ذلك كله لا يبرر أن يجوع الانسان •

وهناك عوامل أخرى يمكن اضافتها لتنظيم الاسرة والوضع الاجتماعي للمرأة والتعاون العالمي ، وتناقص معدل نمو السكان ، تخفيض أسعار الطاقة والقروض الرخيصة وخفض نفقات التسليح وزيادة مخصصات انتاج الغذاء والاسراع وتحسين نظام توزيع المواد الغذائية

وشبكة المواصلات والاصلاح الزراعى والعدالة فى توزيع الاراضى والثروات والموارد واثاحة القرص أمام المزارعين لادخال أساليب لزراعة الحديثة والمحافظة على التربة وغيرها من الامور المهمة فى فى زيادة لانتاجية ، وزيادة كميات المواد الغذائية •

ويبقى عامل مهم وهو عدم الاستقرار السياسى وكثرة الحروب فى هذه المنطقة مما أدى الى لجوء أعداد كبيرة من السكان الى مناطق أخرى مما يزيد الحاجة للمواد الغذائية ولأن أعداد كبيرة من السكان تهجر الارض وتغادرها ولا تعود لزراعتها أو فلاحتها •

ويشير تقرير الغذاء العالمى الصادر عن منظمة الاغذية والزراعة الدولية لعام ١٩٨٤ الى أن من أهم أحداث عام ١٩٨٣ هو زيادة حدة مشكلة الغذاء فى قارة افريقيا بشكل عام (١) • ويضيف التقرير الى أننا لا نستطيع فهم المشكلات الغذائية جيدا • اذا نظرنا اليها من خلال قطاع الانتاج فقط ، بل هناك عوامل أخرى يجب أن تؤخذ بالاعتبار ومن أهمها :

- ١ - المشكلات الفنية فى انتاج الغذاء •
- ٢ - معدل النمو السكانى السريع المتسارع •
- ٣ - النقص فى اعداد السكان المدربين •
- ٤ - الضعف الشديد فى البنية التحتية للمواصلات •
- ٥ - الاستقلال الحديث •
- ٦ - الانتاج الغذائى المحلى لا يوضع فى مقدمة سلم الاولويات أو الفشل فى تطوير نموذج التنمية الاقتصادية بشكل يسح بالزراعة الناجحة •
- ٧ - التدهور الحديث فى التجارة : الصادرات الزراعية والواردات غير الزراعية •

--- Food and Agricultural Organization of the U.N.
World Food Report, 1984, Rome, 1984.

٨ - المشكلات السياسية والحروب مما دفع بموجات المهاجرين
بالإضافة الى مشكلات أخرى كعدم المساواة والاستقرار .
وقد سبق مناقشة بعض هذه الاسباب ، وبطبيعة الحال أن هذه
المشكلات جميعها تنطبق على أقطار القرن الافريقي .

الخلاصة :

تؤكد هذه المقالة عددا من الحقائق أهمها :
أولا : أن مستوى التغذية لدى سكان القرن الافريقي يتصف
بالانخفاض الشديد أو بالجوع وسوء التغذية ، وما المجاعات التي تهدد
سكان أثيوبيا في الوقت الحاضر وتهدد سكان الصومال وجيبوتي في
الوقت الحاضر والمستقبل الا مظهرا من مظاهر الفقر والجوع وسوء
التغذية . ويبدو أن هذه الحالة أصبحت مزمنة ومقترنة بسكان القرن
الافريقي بشكل خاص وسكان قارة افريقيا بشكل عام .
ثانيا : ان الجهود العالمية تكاد تتركز على المساعدات والاغاثة الطارئة
فقط ، بينما تستدعي الحاجة الى ضرورة محاولة الاقطار نفسها مساعدة
نفسها من أجل زيادة المساحات المزروعة واعتماد الوسائل العلمية الحديثة
لزيادة الانتاجية والاستفادة من مياه الانهار في عمليات الري التي تتناسب
وظروف هذه المناطق ، ومحاربة تعرية التربة والسماح للمزارعين
بالاستفادة من التقدم العلمي في الوسائل الزراعية وطرق الزراعة .
ثالثا : الجفاف هو حالة تكاد تكون ملازمة لاقليم القرن الافريقي لأن
الظروف المناخية هي التي أوجدت هذا الواقع .
رابعا : هناك أسباب أخرى تزيد من حدة الجوع وسوء التغذية
بالإضافة الى عامل الجفاف منها العوامل الاقتصادية والميزان التجاري
واستغلال الاراضي أو السياسات الاقتصادية والزراعية التي تتبعها دول
هذا الاقليم . اذ يبدو أن هذه الدول تصدر أحيانا المواد الغذائية التي

يكون السكان في أمس الحاجة ، وتقوم باستيراد السيارات والكماليات
وما غير ذلك .

خامسا : الاصلاح الزراعي ونظام الملكية ربما يعيق التنمية الزراعية .

سادسا : هناك عامل آخر يرتبط بالحروب التي عصفت بالقرن
الافريقي ولا زالت ، أو عدم الاستقرار ، والتزايد في اعداد المهاجرين
الذين يتركون الارض ولا يزرعونها ، أو الهجرة من اقليم الى آخر نتيجة
هذه الظروف وربما هجرة السكان من الريف الى المدن .

المراجع باللغة العربية

- فرانسيس مورلايه ، جوزيف كولنيز ، ترجمة أحمد حسان ، صناعة الجوع (خرافة الندرة) ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٣ .
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية . اقتصاديات الغذاء في الدول العربية ، ج ٤ ، الخرطوم ١٩٧٩ .
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية . المناخ الزراعي في الوطن العربي ، الصومال - الخرطوم - ١٩٧٧ .
- منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ، معركة الامن الغذائي ، روما ، ١٩٧٩ .

المراجع باللغة الانجليزية

- De Blij Harm. **Human Geography, Culture, Space and Society**, John Wiley and Sons, 1983.
- Glen Trewartha. **The Earths Problem Climates**. The Univ. of Wisconsin Press, Madison, 1970.
- The Population Reference Bureau. **1983 World Population Data sheet**, Washington D. C 1983.
- Food and Agricultural Organization of the U. N. **World Food Report**, Rome, 1984.
- The International Yearbook and Sales man's, 1981.
- Trade Yearbook, Vol. 35, 1981.
- U. N. **Demographic Yearbook**. 1980.
- **World Survey of Climatology**. Vol. 10, Climate of Africa, edited by J. F. Griffith Elsevier Publishing Company, Amsterdam, 1982.

محتويات

الجزء الاول

تقديم : بقلم الأستاذ الدكتور/محمد عبد الفنى سعودى ،
عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة
القاهرة

المجموعة الأولى : العلوم السياسية والاقتصاد

١ - الديناميات السياسية في اثيوبيا - من نظام الحكم
الامبراطورى الى ممارسات الدرج

١ - ٤٨ دكتور/ابراهيم أحمد نصر الدين

٢ - مشكلات الأطراف العربية في منطقة القرن الأفريقى

٤٩ - ٨٠ دكتور/ابراهيم أحمد نصر الدين

٣ - مرة أخرى : أمن البحر الأحمر - بعض الملاحظات
الجيوپوليتيكية

٨١ - ٩٦ دكتور/ابراهيم صقر

٤ - صراع القوتين العظميين في منطقة القرن الأفريقى

٩٧ - ١١٤ دكتورة/اجلال محمود رافت

٥ - تقييم تجربة التنمية الاقتصادية في الاقتصاد
الصومالى

١١٥ - ١٤٥ دكتور/أحمد فريد مصطفى

٦ - مشكلة الحدود بين الصومال واثيوبيا

١٤٧ - ٢١٣ دكتورة/حورية توفيق مجاهد

٧ - تأثير الصراع في القرن الأفريقى على وادى النيل في
ظل التكامل المصرى السودانى

٢١٥ - ٢٣٠ لواء أ.ح. سمير الحمالوى

- ٨ - التدخل الأجنبي في القرن الأفريقي
دكتور/عبد الرحمن اسماعيل الصالحى
٢٣١ - ٢٧٠
- ٩ - النيل - دراسة في السياسة المائية
٢٧١ - ٢٨٨
١٠. مشكلة الحدود الصومالية والأراضي المتقطعة
دكتور/محمد عبد الفنى سعودى
٢٨٩ - ٣٢٦
- ١١- العلاقات الدولية في قرن أفريقيا
دكتور/محمود على توريارى
٣٢٧ - ٣٤١
- ١٢- الواقع المعاصر للثورة الاريتيرية
دكتورة/نجوى امين الفسوال
٣٤٣ - ٣٦٨
- ١٣- الجفاف وأثره على الثورة الحيوانية في الصومال
دكتور/السعيد ابراهيم البدوى
٣٧١ - ٤١٥
- ١٤- الايواء في الصومال
دكتور/حسن حسين الخولى
٤١٧ - ٤٥٨
- ١٥- التصحر - أسبابه - مظاهره
صلاح الدين صميذة عوض
٤٩٥ - ٤٨٩
- ١٦- مستوى التغذية عند سكان القرن الأفريقي وبعض
العوامل المؤثرة فيه
دكتور/كايد عثمان أبو صبحه
٤٩١ - ٥١٦

(ط)

ولقد قررنا فى اقامة هذه الندوة ، لهذا القسم من أفريقية بعيدا عن السياسة كحرفة ومناورات الى السياسة والاقتصاد والتاريخ والجغرافية والبيئة والثقافة تتناولها بمنهج علمى رشيد ، نستوضح الأمور ، لا نضل حكومات ولا مذاهب ولا قبائل . وليس هذا المنبر اعلاميا أو دعائيا لتفريق أولآخر وانما نضل الفكر الافريقى الخاص لصالحنا جميعا .

ومن ثم أيها السادة كانت دعوتنا لهذه النخبة من العلماء والمهتمين بالشئون الأفريقية للرأى السديد والطريق القويم الذى يجنبنا الكثير .

أيها الأخوة أرجو لتعاونكم كل التوفيق ، كما أرجو لكم طيب الإقامة فى وطنكم الثانى مصر .

